
العلاقات التركية اليهودية
وأثرها على البلاد العربية
منذ قيام دعوة يهود الدونمة ١٦٤٨م إلى نهاية القرن العشرين
الجزء الثاني
تأليف
الدكتورة هدى درويش
دار القلم
دمشق

الطَّبْعَةُ الأولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

تُطلب جميع كتبنا من :
دَارُ القَلم - دمشق : ص ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧
الدّار الشاميّة - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦
ص ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق
دَارُ البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص ب : ٢٨٩٥
ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

العلاقات التركية اليهودية

وأثرها على البلاد العربية

منذ قيام دعوة يهود الدونمة ١٦٤٨م إلى نهاية القرن العشرين

تأليف

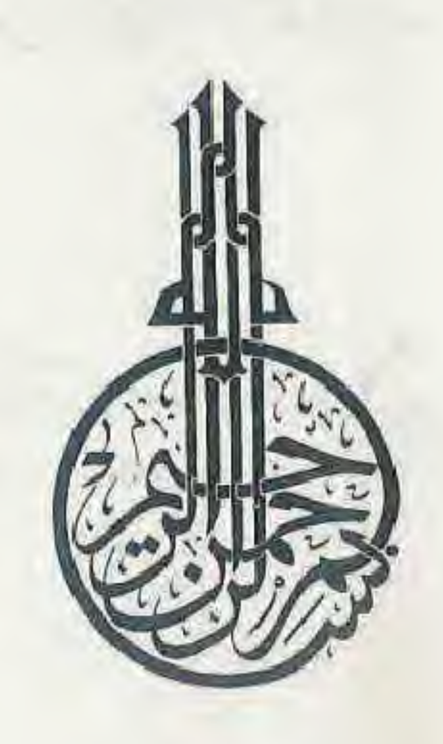
الدكتورة هدى درويش

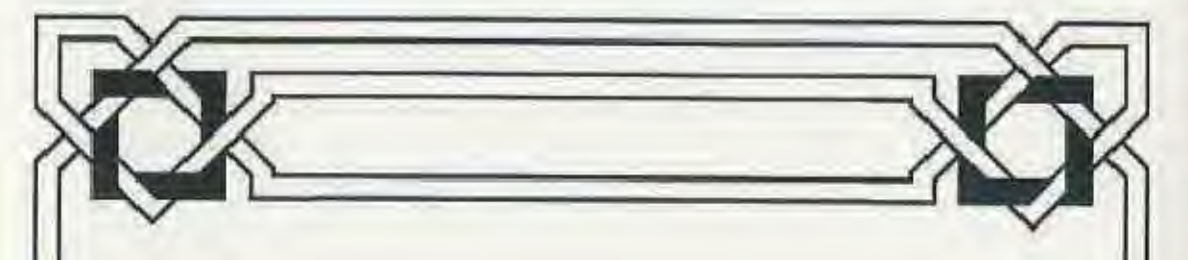
معهد الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق

الجزء الثاني



دمشق



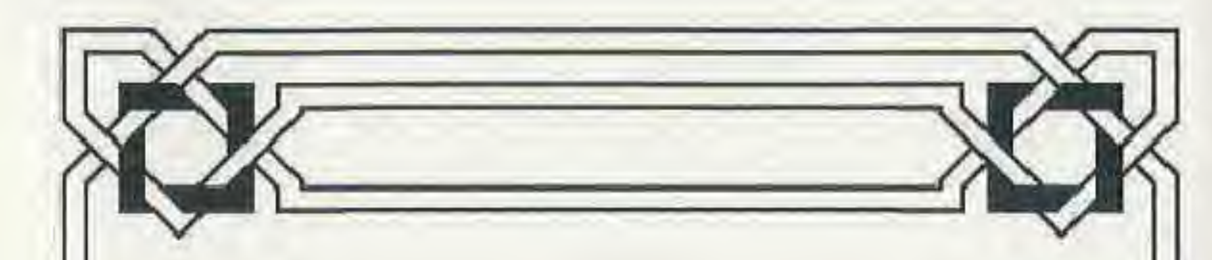


العلاقات التركية اليهودية
وأثرها على البلاد العربية

القسم الثاني
عهد الجمهورية العلماني
١٩٢٤ ـ ٢٠٠٠م







الباب الرابع

التأثير اليهودي في تركيا بعد تأسيس الجمهورية

الفصل الأول: الإعلام اليهودي في تركيا.

الفصل الثاني: تأثير التعليم اليهودي الأمريكي في تركيا.

الفصل الثالث: اليهود والاقتصاد التركي.





تمهيد

في ١٦ تشرين الأول ـ أكتوبر عام ١٩٢٣م جلت جيوش الاحتلال عن تركيا، وتمّ إعلانُ الجمهورية التركية، وبذلك انتهت دولةُ الخلافة الإسلامية. ثم تَمَّ التصديقُ على الدستور العلماني للدولة. في ذلك الوقت قام (مصطفى كمال أتاتورك) بإجراءِ التعديلات في الدولة التي عرفت بالإجراءات الكمالية، التي تمَّ على أساسها إلغاءُ نظام الخلافة الإسلامية في الدولة، وتصفيةُ الأوقاف الإسلامية، واستبدالها بالشريعة الإسلامية القانون المدني السويسري، وتتريك الدولة عن طريق إلغاء الحروف العربية باستعمال الحروف اللاتينية، واستبعاد الكلمات والأساليب العربية من اللغة التركية، وفصل الدين عن الدولة[١].

وقد أحدثت هذه التغييرات طفرةً في تدخّل اليهود في شؤون البلاد، وخاصّةً عن طريق النفوذ الاقتصادي، فظهرت في تلك الفترة سيطرةُ البنوك التي يمتلكها اليهود في الدولة، وكان هذا التطوّرُ بمثابة تحقيقٍ لأهداف هرتزل والحركة الصهيونية والجالية اليهودية لإدخال الرأسمال الاحتكاري لاستثماره في النواحي الزراعية والصناعية والمالية، وبدأت الحركةُ الصهيونية ـ من خلال يهود الدونمة ـ في شراء الأراضي في لبنان وفلسطين للتمهيد لاستيطان فلسطين، وقد نجحت الحركة الصهيونية في هذا[٢].

وفي عام ١٩٢٨م تمّ توقيع اتفاقية شاملة بين الدول الإمبريالية بشأن مساهمة

(١) لتفصيل ذلك انظر هدى درويش، الحركة الكمالية وإجراءاتها في مجال الدين، في (الإسلاميون وتركيا العلمانية)، مرجع سابق، ص٩٩ ـ ١٠١.

(٢) محمد سرحان، النظام العثماني، مرجع سابق، ص٦١.

الرأسمال اليهودي والصهيوني مع الرأسمال الأمريكي في (شركة النفط التركية) وقامت بريطانيا بمساهمة رئيسة في هذه الشركة، باعتبارها صاحبة الحقّ بالانتداب على فلسطين والأردن والعراق.

وقد أكّدَ الصهاينةُ أهمية دور بريطانيا في هجرة اليهود إلى فلسطين، وفي هذا يقول (هانزكوهن): «أملُنا أن تصبحَ إسرائيل بلداً ذا إمكانية رفيعة في العالم، وأن تصيرَ جسراً بين الشرق والغرب، وأن تنتظمَ الحياة الاجتماعية والسياسية فيها»[١].

وقد ساعد البريطانيـون اليهودَ في بناء مؤسسـة الإسكان (اليشـوف) في فلسطين بغرض تحسين إقامة اليهود فيها[٢]، وفي هذا الصدد كتب (مندل) يقـول: «إنّ اليهـود لا يختلطـون أبداً بـالعثمانيين أو بـالعرب، ولا يبتاعـون منهم شيئاً، ولهم مصارفهم الخاصة، وأسسوا في كلِّ مستوطنةٍ أو قريةٍ لجنةً مركزيـةً أو مدرسـةً، ولليهود علَمُ أزرق، تتوسـطه نجمة داود، وهـم يرفعـون هذا العلم بـدلاً من العلم الفلسطيني، ويصرّح اليهود عندما يخاطبون السلطات الإدارية بـأنّهـم مسجلـون في السجـلات العثمـانيـة، وأنّهـم سكّـان السلطنة العثمانية»[٣].

وفي إحصائية نشرتها حكومة الانتداب في فلسطين عن عدد سكان فلسطين من مسلمين ومسيحيين ويهود في الفترة من ١٩٢٢م حتى ١٩٣٧م جاء ما يلي:

---

(١) محمد سرحان، النظام العثماني، مرجع سابق، ص٩٩.

(٢) اليشـوف كلمة عبريـة تعني التوطن أو السكن، وتنقسـم إلى قسمين: اليشوف القديم، وهي تشيرُ إلى الجماعات اليهودية التي تستوطن فلسطين لأغراض دينية، وهي التي كانت تعيش على الصدقات التي ترسلها لهم الأقليات اليهودية، وهؤلاء ليست لهم مطامع سياسـية، أما اليشـوف الجديد فهو اصطلاحٌ يطلقُ على التجمّع الاسـتيطاني الصهيوني ابتداءً من عام ١٨٨٢ وينظرون لأنفسهم على أنهم جماعة قومية ذات برنامج سياسي يتلخّص في إنشاء الوطن اليهودي (عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات اليهودية، مرجع سابق، ص٤٤٥).

(٣) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص١٠٠.

السنة	عدد السكان المسلمين والمسيحيين	عدد السكان اليهود
١٩٢٢	٥٥٧,٣٤١	٨٣,٧٩٠
١٩٣١	٧٨٢,٠٥٤	١٧٤,٦٠٦
١٩٣٥	٨٧٥,٣٧١	٣٥٥,١٥٧
١٩٤٠	١,٠٠١,٨٨٠	٤٦٣,٥٣٥
١٩٤٦	١,٢٢١,٨٤٠	٦٠٨,٢٣٠
مارس ١٩٤٧	١,٢٣٧,٠٣٢	٦١٤,٢٣٩

وقد كشفت هذه الإحصائية عن تزايد نسبة اليهود في فلسطين بثمانية أمثال، وكانت هذه الزيادة بسبب هجرتهم إليها، وتشجيع الحكومة البريطانية لهم، حيث أفسحت لهم المجال لتهويد فلسطين[١].

وبعد تأسيس الجمهورية التركية اعترفت (معاهدة لوزان) بحقوق وامتيازات الأقليات، وكانت الأقلية اليهودية من أهم هذه الأقليات الموجودة بالدولة.

وبعد قيام الصهيونية بدورها في الدولة، بدأت الصلة بين اليهود والدولة العثمانية تتناقص، وخاصة بعد فرض (ضريبة الوجود) التي ألزمت بها الدولة العثمانية تلك الأقليات، فكانت تلزم المسلمين بدفع (٥٪) أما اليهود فكانوا ملتزمين بدفع (١٠٪) وقد سببت هذه الضريبة تدهوراً بموقف اليهود في الدولة العثمانية، حيث بلغ بهم الأمر أنّهم كانوا يبيعون ممتلكاتهم في سبيل تسديد هذه الضريبة، ومن يمتنع عن الدفع كان يرسَلُ إلى معسكر الاعتقال[٢]. وتقول المصادر: إنّه عشية تأسيس دولة إسرائيل لم يبقَ من اليهود في تركيا سوى (٣٠)

---

(١) انظر عبد العزيز الشناوي، مرجع سابق: ٢/ ١٠٠١ نقلاً عن صلاح عابدين: فلسطين بين الصهيونية واليهودية، طبع وزارة الخارجية، الجمهورية العربية المتحدة، د.ت: ٤٩/١.

(٢) محمد نور الدين، شؤون تركيا عدد ٣، ١٩٩٢م، ص٤٨.

ألف نسمة بعد أن كان عددهم عام ١٩٢٧م حوالي (٨٠) ألف نسمة بسبب إلزامهم بهذه الضريبة[١].

وبسبب هذه الضريبة أيضاً قام اليهود بتحديد استثماراتهم في تركيا، بحيث استثمروا أموالهم في قطاعات (متحركة منقولة) وليست ثابتة.

لم ينحصر النشاط اليهودي في الميدان التجاري في تركيا فحسب، بل إنه تجاوز هذا النشاط إلى أكبر منبر في تركيا، فلم تخلُ دورةٌ من دورات البرلمان منذ تولّي مصطفى كمال أتاتورك رئاسة الدولة حتى عهد جمال كورسل (١٩٦٠ ـ ١٩٦٦م) من وصول نائب يهودي إلى البرلمان بهدف التغلغل في الحياة السياسية في الدولة، لكنّهم لم ينتسبوا إلى أيّ حزب من الأحزاب السياسية الموجودة في تركية، إلا أنّهم كانوا يشجعون الحزب الديمقراطي، ثم أيدوا ـ بعد إلغائه ـ حزب العدالة[٢].

وينبغي لنا الإشارة إلى أنّه بين عامي ١٩٣٥م ـ ١٩٣٩م دخل (مجلس الأمة الكبير) (Buyuk Millet Meclisi) (البرلمان التركي) اليهودي الدكتور (إبريفايا مرمره لي) وكان معروفاً بعلاقته الوثيقة بأتاتورك، كما أنّه بعد توقيع (معاهدة لوزان) عملت تركيا على توطيد صلتها بالأقليات، لكسب دعمهم على الصعيد الداخلي والخارجي أيضاً. وكان (إبريفايا) نائباً عن محافظة (نيكده)[٣] (Nigde) وكان هؤلاء النوّاب يتمتعون بالطبع بحصانة نيابية.

وفي تلك الفترة كان لليهود الأتراك دورهم في حثّ السلطات التركية على الاعتراف بهم كدولة ذات كيان مستقل، وكان لليهود وجودهم كأعضاء في البرلمان التركي باعتبارهم نواباً فيه، وكان هذا في عهد مصطفى كمال أتاتورك (١٩٢٢ ـ ١٩٣٨م) وعصمت إينونو (١٩٣٨ ـ ١٩٥٠م) حتى إنّ أحد هؤلاء اليهود عاصر عهدين متواصلين؛ عهد مصطفى كمال أتاتورك، وعهد عصمت إينونو مما

---

(١) محمد نور الدين، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، مرجع سابق، ص٧٩.

(٢) شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧١م، ص٣٦٨.

(٣) صالح زهر الدين، اليهود في تركيا، مرجع سابق، ص١٠٨.

يدل على نفوذ اليهود داخل البرلمان التركي وهيمنتهم على السياسة التركية مثل (إيرول ديليك) الذي شهد عهدي جلال بايار وجمال كورسل في أوائل عهد ١٩٦٠م. وكان عضواً في المجلس التأسيسي (Krucu M eclis).

فكان للنوّاب اليهود في البرلمان التركي موقعهم البارز، ودورهم السياسي في الدولة، ونبين في الجدول التالي أسماء هؤلاء النواب، والمحافظات التي ينتمون إليها، والسنوات التي شغلوا فيها هذا المنصب، بالإضافة إلى الأحزاب التي كانوا ينتسبون إليها[1].

اسم النائب	المحافظة	السنة	الحزب
دكتور إبريفايا مرمره لي	نيكده	١٩٣٥، ١٩٣٩	الشعب الجمهوري
بروفسور أفرام غالنتي بودروملو	نيكده	١٩٤٣	—
المحامي سلمون آداتوا	إستانبول	١٩٤٦، ١٩٥٠	الديمقراطي
هنري صوريانو	إستانبول	١٩٥٤	الديمقراطي
إسحاق ألتابيف	إستانبول	١٩٥٧	الديمقراطي
يوسف سلمان	إستانبول	١٩٥٧	الديمقراطي
المحامي إيرول ديليك	—	١٩٦٠	عضو المجلس التأسيسي
جيفي قمحي	إستانبول	١٩٩٥	الطريق المستقيم

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٠٠، ينتمي إبريفايا مرموه لي، إلى حزب الشعب الجمهوري التركي، وحزب الشعب الجمهوري أسسه مصطفى كمال أتاتورك، وتعاقب على رئاسته على امتداد أربعين عام كل من عصمت إينونو، وبولند أجاويد، أما سلمون آداتو، وهنري صوريانو، وإسحاق ألتابيف، ويوسف سلمان، فينتمون إلى الحزب الديمقراطي التركي، وينتمي جيفي قمحي إلى حزب الطريق المستقيم، الذي تأسس عام ١٩٨٣م، وقد تولى رئاسته سليمان ديميريل، وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية التركية عام ١٩٩٣م تولت تانسوتشيلر رئاسته، ويعد جيفي قمحي أول نائب غير مسلم يتمّ انتخابه في المجلس التشريعي منذ أربعة عقود، وقد انشق عن الحزب بسبب احتجاجاته على سياسة نجم الدين أربكان في الدولة (الملف السياسي، العدد ٤١٥ : ٣٠/ ٤/ ١٩٩٩م.

وفي عام ١٩٤١م قام بعض أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي بحملة لتوطين اليهود المهاجرين من أوروبا إلى فلسطين، لكنّ تركيا أعلنت احتجاجها على هذه الحملة تجنباً لإثارة العرب ضدهم[١].

وذكر جلال بايار رئيس تركيا السابق (١٩٥٠م - ١٩٦٠م) في خطابٍ له في ١/ ١١/ ١٩٥٠م جاء فيه: «إنّ علاقاتنا الاعتيادية مع دولة إسرائيل هي في طريق التطور، لقد تمّ تبادل السفراء مع هذه الدولة، كما تمّ عقد اتفاق تجاري، إننا نصرف جهوداً حثيثة في لجنة التوفيق لطمأنة الطرفين لتصفية المسائل العالقة في أذهانهما»[٢].

* * *

(١) أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٥٤.
(٢) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، معهد البحوث والدراسات العربية، إستانبول، ١٩٩٣م: ٢/ ٢٥٧.

الفصل الأول

تأثير اليهود في الإعلام التركي

كان لليهود القدرة الفائقة في المجال الإعلامي، معتمدين على رجالهم الأثرياء الذين يقومون بتمويل وسائل الإعلام المختلفة، وتوجيهها لأغراضهم، ففي مجال الصحافة التركية كان لليهود دورُهم البارز من أجل تحقيق هدفهم في نقل الأحداث التي يرغبون في توصيلها إلى عامة الناس، كما كانت الصحافة اليهودية في الدولة العثمانية مظهراً من مظاهر تحوّل المجتمع اليهودي في تركيا من مجتمع يهودي تقليدي إلى مجتمع حديث.

دور الصحافة اليهودية في الدولة العثمانية:

كانت الصحافة اليهودية في الدولة العثمانية إحدى الوسائل التي أدت إلى تقوية علاقة يهود أوروبا بيهود الشرق، وذلك عن طريق الزيارات التي كان يقوم بها الرّحالة وأثرياء اليهود الأوروبيين، وقادة الطوائف اليهودية بأوروبا إلى يهود الشرق، وكان هؤلاء يسجّلون انطباعاتهم، ويقدمون تقاريرهم لحلّ مشكلات يهود الشرق، كما كانوا يسجّلون المعاناة الاقتصادية التي يقاسيها إخوانهم اليهود الشرقيون في البلاد التي يعيشون فيها، كما كانوا يقدّمون وصفاً للأماكن التي يعيش فيها إخوانهم يهود الشرق، وطالبت هذه التقارير يهود أوروبا بالوقوف إلى جانب إخوانهم يهود الشرق، وكان نتيجة هذه الجهود أن قام يهود أوروبا بنشر الفكر الحديث بين هؤلاء اليهود، وأصبحت الصحافة اليهودية أحد مظاهر تحوّل المجتمع اليهودي من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، وصدرت الصحف في البداية بلغة (اللادينو) وهذه اللغة هي خليطٌ بين التركية والعبرية واليونانية[1]. وكان معظم الصحفيين اليهود من خريجي مدارس (الإليانس) أمثال، (أدولف

---

(١) صموئيل إتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، مرجع سابق، ص٢١٥ـ٢١٦.

كريميو) عضو مجلس النواب، والوزير في الحكومة الفرنسية، وفي الوقت نفسه كان يشغل منصب رئيس (الإليانس)[1].

ومنذ البداية وجهت الدعاية الإعلامية اليهودية جهودها في القضاء على الخلافة الإسلامية والدولة العثمانية عن طريق الوسائل التالية:

١ ـ تشويه صورة الأتراك المسلمين، بإظهارهم بمظهر سفاكي الدماء، المنغمسين في الفساد والانحلال، وذلك بهدف إثارة الرأي العام الأوروبي ضد الأتراك العثمانيين المسلمين.

٢ ـ تحريك دوافع الطمع الاستعماري، وإغراء الأوروبيين بسهولة الانقضاض على الدولة العثمانية، وإذكاء الأحقاد الصليبية ضد الإسلام، فقامت الصحافة الصهيونية بإحياء فتنة سنة ١٨٦٠م الشهيرة التي حدثت بين الدروز والنصارى في سوريا ولبنان، وحرصت الدعاية الإعلامية اليهودية على إلقاء تبعة مسؤولية المذابح التي تعرّض لها النصارى آنذاك على الدولة العثمانية[2].

٣ ـ تشويه سمعة رجالات الدولة العثمانية، وتصويرهم في صورة الحكام المستبدين، المستهترين بمصالح شعوبهم، المنغمسين في الفساد والانحلال.

وفي الوقت نفسه كانت تضفي هالات من البطولات على بعض الشخصيات التركية التي تنتمي للماسونية، أمثال (مدحت باشا) الذي لقبته الدعاية اليهودية

---

(١) صالح زهر الدين، اليهود في تركيا، مرجع سابق، ص٦٠.

(٢) كانت الصفة المميزة للدروز في النصف الثاني من القرن التاسع العشر وأوائل القرن العشرين هي إعلان عصيانهم وإشعالهم الثورات ضد الولاة العثمانيين، وذلك حتى لا يدفعوا الضريبة المفروضة عليهم، وقد ثار (مدحت باشا) ضدهم، وجهّز حملة لتأديبهم لولا تدخل إنجلترا في الأمر (عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، دار المعارف، مصر، ص٢٩١) إلى جانب هذا كان النزاع مع الطوائف المسيحية شديداً، ومن أشهرها حادثة مقتل الراهب (توما الكبوشي) التي نُسبت إلى يهود دمشق، وقد تدخل القنصل الفرنسي في هذه القضية. انظر تفصيلات هذه الحادثة في الدكتور يوسف نصر الله، الكنز المرصود في قواعد التلمود ط. دار القلم. دمشق، ص١١٥-٢١٩.

بـ(أبو الأحرار) وقد احتجّت على السلطان عبد الحميد لنفيه إياه، وكثّفت هجماتها ضد السلطان[١].

٤ ـ **تشويه صورة دولة الخلافة الإسلامية كدولة**، وذلك بإطلاق وصف (الرجل المريض) عليها، وهو وصف من ابتكار اليهود، وكان الهدف الذي ترمي إليه وسائلُ الإعلام اليهودية من تصوير الدولة العثمانية بصورة الرجل المريض، إنّما هو تهيئة الرأي العام التركي والعالمي لتقبل فكرة استبدال هذا الكيان المريض الذي هو دولة الخلافة، بكيان قوي متطور وعصري، يكون على شاكلة الدول الأوروبية.

٥ ـ العمل على ترويج فكرة الدولة التركية العلمانية الحديثة المرتبطة بأوروبا كبديل للدولة العثمانية، ولكنّها لم تكن تجرؤ على الجهر بذلك في البداية صراحةً، وإنّما كانت تدسُّ هذه الفكرة دساً من خلال ما تضفيه من حسنات على النظم الحاكمة الأوروبية، وتصويرها بأنها بلغت قِمّة الكمال[٢].

وقد برز دور (يهود الدونمة) في مجال الإعلام في تركيا من بداية ظهورهم في الدولة العثمانية، فمنذ الحرب العالمية الأولى ويهود الدونمة يحاولون دفعَ عجلة التغريب في الحياة الاجتماعية في تركيا، فكانت حربهم على الحجاب، وتشجيع سفور المرأة في المجتمع العثماني المحافظ، كما قاموا بطرح قضية اختلاط الشباب بالفتيات في الجامعات، وهم الذين تبنوا فكرة مسابقة ملكة جمال تركية إلى اليوم، وذلك عن طريق جريدتي (ميلليت) و(كون إيدين) التركيتين، اللتين يملكهما يهود الدونمة كما ذكرنا من قبل[٣].

وقد نجحت أجهزةُ إعلام الدونمة في إيجادِ رأي عام تركي مؤيد لإسرائيل، غير متعاطف مع العرب، إلى جانب عرض أفلام التنديد بمعاداة اليهود في التلفزيون

---

(١) ليلى عبد اللطيف أحمد، موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين، مرجع سابق، ص٤٥.
(٢) ليلى عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص٤٣ـ٤٥.
(٣) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، مرجع سابق، ص٨١ـ٨٢.

التركي، وكسب العطف العالمي على إسرائيل واليهود[1].

من ناحية أخرى قامت مؤامرات الصهيونية والاستعمار بدور بارز في محاولة القضاء على الخلافة الإسلامية، وذلك عن طريق صحف عربية وقفت ضد السلطان في حملات إعلامية ضخمة، ومن هذه الصحف: (المقطم) و(المقتطف) و(الهلال)[2].

وكان من أبرز الشخصيات التي قامت بالهجوم إعلامياً على السلطان عبد الحميد: جرجي زيدان، وفارس نمر، ويعقوب صروف، وشاهين مكاريوس، وسليم سركيس، ولويس صابونجي[3] وقد أطلقوا على السلطان لقب (السلطان الأحمر) بالإضافة إلى توجيه العديد من الاتهامات ضده[4].

لقد رأى بعض الكتاب أنّ مقاومة عبد الحميد للصهيونية أطاحت به مثل حسام الدين أرتورك العقيد في الجيش التركي الذي قال: «إنّ تصرف عبد الحميد تجاه الحركة الصهيونية كان معناه أن يتسبب في هدم تاجه وهدم عرشه»[5].

أما هرتزل زعيم الحركة الصهيونية فقد قال عنه: «أرى عبد الحميد سلطاناً ماكراً جداً، خبيثاً جداً، ولا يثق بأحد».

وقال عنه الكاتب والمؤرخ التركي نظام الدين تبه دنلي أوغلو: «إنّ تصرف السلطان عبد الحميد تجاه هرتزل كان ـ كما فطن السلطان ـ من شأنه، جعل هرتزل واليهود يعملون على تدعيم أعداء السلطان».

وكتبت صحافة سلانيك اليهودية عنه: «عبد الحميد مضطهدُ إسرائيل.. عدوُّ إسرائيل».

---

(١) محمد حرب، المرجع السابق، ص٨٦.

(٢) وهي صحف نصرانية.

(٣) وهؤلاء كلهم من نصارى لبنان.

(٤) أنور الجندي، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٥) محمد حرب، السلطان عبد الحميد آخر السلاطين العثمانيين الكبار، مرجع سابق، ص٢٨٦.

أما صحيفة (أورور) اليهودية فقد كتبت عنه قائلة: «كان على المؤتمرات اليهودية أن تواجه سلطةً مستبدةً لشخص واحد، وعيناً طاغيةً مرتابةً هو عبد الحميد» وجاء ذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع[1].

تأثير الصحف اليهودية على الرأي العام التركي:

من الصحف التي أسسها اليهود في الدولة العثمانية، وكان لها دورها في التأثير على الرأي العام التركي: **صحيفة (أبواب الشرق)**: التي أسسها في إزمير عام ١٨٤٦م (رفائيل عوزيال) وكان رائد الصحافة اليهودية الصادرة بلغة (اللادينو) وهي مزيج من التركية واليونانية والعبرية[2].

وأهداف هذه الجريدة كما أوضحها مؤسسها تقوم على نشر مقالات مفيدة للشعب اليهودي، وتفتح ليهود تركيةَ أبوابَ الضياء، وبهذا تصبح مثل صحف أوروبا التي تُصْدِر صحفاً بالعبرية وباللغات الأخرى.

ومجلة (الاجتهاد): وهي من المجلات التي دعت إلى الحركة الطورانية في الدولة العثمانية، وقامت بدور رئيس في تحريض العرب والأرمن، وكانت تتستر تحت ستار إسلامي، على الرغم من توجهاتها الماسونية اليهودية الصهيونية[3]، ومجلة (اجتهاد): يملكها الدونمة أيضاً، وصاحبها (عبد الله جودت) معروف بإلحاده أيضاً، وقد قامت هي الأخرى بحملة شعواء على الإسلام، وحاولت النيلَ منه، حيث وصفته بأنّه دينٌ متخلّفٌ عن ركب العصر[4].

صحيفة **(الأزمان)**: وهي التي صدرت بين عامي ١٩١٢م، ١٩١٣م في إستانبول وقد رأس تحريرها (ديفيد بيريسكو) ودعت هذه الصحيفة اليهودَ إلى الاندماج في الدولة العثمانية[5].

---

(١) المرجع السابق نفسه.
(٢) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢٣٨.
(٣) أسعد مفلح داغر، ثورة العرب، حلب سوريا، ص١٤٧.
(٤) محمد حرب، يهود الدونمة، مرجع سابق، ص٤٠.
(٥) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢٢٣.

صحيفة (الأمل الطيب): وكانت من أبرز الصحف التي برزت في إزمير صدرت عام ١٨٤٢م، وقد أسسها (رفائيل عوزيال) وصدرت بلغة (اللادينو)[١].

صحيفة (تركيا الفتاة): صدرت في أواخر القرن التاسع عشر، وكانت هذه الصحيفة لسانَ حال الاتحاديين، وكانت تمولها مؤسسة صهيونية تدعى (Angli - Palestine) وتضمُّ في هيئة تحريرها يهوداً وأتراكاً، وأرمناً، وكريتيين وقفقاسيين، وعرباً[٢]، رأسَ تحريرها (جلال نوري بك)، وكان مديرها (صموئيل هشبورغ) اليهودي الألماني، وكان من اليهود الذين تظاهروا بالإسلام وغير اسمه إلى (سامي).

وكانت مهمة هذه الصحيفة هي نقل الأخبار عن طريق اللجنة التنفيذية لجمعية الاتحاد والترقي، وقد فتحت هذه الصحيفة فروعاً أخرى لها، وقامت بتمويل المستوطنين اليهود[٣].

وكانت هذه الصحيفة تصدر باللغة العربية حتى أواخر القرن ١٩ ثم صدرت بالفرنسية، وكان (جلال نوري) رئيس تحريرها ابن وزير تركي، أمّا صموئيل فقد كان أستاذاً في مدارس (الإليانس) الإسرائيلية في الشرق[٤].

صحيفة (جون ترك): حررها (جلال نوري) وكان مديرها الأصلي (هشبورغ) اليهودي الألماني، وكان يعمل في مدارس الإليانس الإسرائيلية في الشرق، وكانت تهتم بشرح الفوائد المتوقعة من هجرة اليهود إلى تركيا[٥].

صحيفة (عثمانيتشر لويد) Osmanischer Lioyd: أسسها (صموئيل هشبورغ) وهو يهودي دونمة أشكنازي ماسوني، وهي الأخت الشرعية لـ (تركيا

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص٢٢٠.
(٢) حسان علي حلاق، مرجع سابق، ص٣١٣؛ نقلاً عن رسالة لوثر إلى غراي سنة ١٩١٠م.
(٣) صالح زهر الدين، اليهود في تركيا مرجع سابق، ص٦٣؛ مجلة المشرق، العدد الثامن، ١٩١١، ص٦١٨.
(٤) حسان علي حلاق، مرجع سابق، ص٣١٣.
(٥) خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص٥٠.

الفتاة) وكانت هذه الصحيفة لسان حال السفارة الألمانية، وقد كانت هذه الصحيفة تدعو إلى خلع (السلطان عبد الحميد) وتأييد الاتحاديين[1].

صحيفة (العصا): صدرت في بداية القرن العشرين، أسسها (أورام غالانتي) في مصر، وصدرت بلغة (اللادينو) قامت هذه الصحيفة بدعوة اليهود للهجرة إلى فلسطين[2].

مجلة (كرمى): أسسها (باروخ ميتراني) أحد قادة حركة التنوير اليهودية في تركيا، وقد دعت هذه المجلة إلى هجرة اليهود إلى فلسطين[3].

صحيفة (اللونار): من أهم الصحف التي صدرت في (سلانيك) عام ١٨٦٤م، وقد أسسها (يهودا نحما) ودعت هذه الصحيفة إلى إحياء اللغة العبرية، وتوثيق العلاقة مع يهود أوروبا[4].

صحيفة (لاناسيون) (الأمة): تأسست عام ١٩٠٩م في سلانيك، وقامت بدور بارز في تدعيم الاتحاديين، ومناهضة حكم السلطان عبد الحميد، وتوجيه الانتقادات له. كما كان لها دور أيضاً في الهجوم على العرب والعمل على الحط من تاريخهم وحضارتهم[5].

صحيفة (المستقبل): من أهم الصحف التي صدرت في سلانيك، أسسها (دافيد فلورنتين) وكان لهذه الصحيفة دورها البارز في الدعوة للهجرة إلى فلسطين، وقد حصلت هذه الصحيفة على تأييد شخصيات يهودية هامة من بينها (نسيم روسو)، و(نسيم مازلياح)[6].

مجلة (يني مجموعة): من الصحف التي أصدرها الدونمة بهدف الهجوم

---

(١) المرجع السابق نفسه، وخيرية قاسمية، مرجع سابق، ص٥١.
(٢) حسان علي حلاق، ص٦٩؛ صالح زهر الدين، اليهود في تركيا، ص٦٩.
(٣) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢٢٦ ـ ٢٢٧.
(٤) المرجع السابق، ص٢٣٥، ٢٣٦؛ صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٧٠.
(٥) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢٢٢.
(٦) المرجع السابق، ص٢٢٢.

على الدولة العثمانية، ومحاولة تتريكها، وقد تناولت هذه المجلة مساوئ الحجاب، واعتبرته أنه ليس من الإسلام، إنما انتقل من الروم إلى المسلمين، وهاجموا على صفحاتها شعائر الإسلام[١].

جريدة (شفق): جريدة صهيونية، أنشئت في إستانبول وتذكر دائماً فكرة أنّ السيطرة على مصر جزءٌ من ميراث إسرائيل في المستقبل، وهناك عدد من اليهود يعتنقونها ويدعون لها، ويبشرون بها[٢].

صحيفة (طنين): من أشهر الصحف المؤيدة للاتحاديين، أسستها الصحفية (صابحة سرتل) اليهودية الدونمية التي كان لها إسهامها في نشر الفكر الماركسي في تركيا، وذلك عام ١٩٤٥م، رأس تحريرها (حسين جاهد بك) وهو من يهود الدونمة أيضاً، وكان لهذه الصحيفة دورها في نشر الفكر الطوراني في الدولة، وتأييد جمعية الاتحاد والترقي، ودعت هذه الصحيفة أيضاً إلى تتريك العرب. وجاء في أحد أعدادها على لسان أحد كبار محرريها وهو (أحمد شريف بك) محرضاً على تتريك العرب وطورنتهم: «لا يزال العرب يَلْهجون بلغتهم، وهم يجهلون اللغة التركية جهلاً تاماً، كأنّهم ليسوا تحت حكم الأتراك. فمن واجبات الباب العالي في هذه الحال أن يُنسيهم لغتهم، ويُجبرهم على تعلُم لغة الأمة التي تحكمهم، فإذا أهمل هذا الواجب، كان كمن سعى إلى حتفه، لأنّ العرب إنْ لم يَنْسَوا لغتهم وتاريخهم وعاداتهم؛ فإنّهم سيعملون عاجلاً أم آجلاً على استرجاع مجدهم الضائع، وتشييد دولة عربية واحدة على أنقاض دولة الترك»[٣].

صحيفة (العصا لمن عصى): أسسها (نجيب جانا) في فلسطين، الذي هاجم فيها الحركة الوطنية الفلسطينية، كما هاجمت هذه الصحيفةُ أيضاً جريدة (الكرمل) لكونها ضد الهجرة اليهودية[٤].

---

(١) محمد حرب، يهود الدونمة، مرجع سابق، ص٤٠.
(٢) وثائق في الماسونية، مرجع سابق.
(٣) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٦٨؛ يوسف الحكيم (سوريا في العهد العثماني)، دار النهار، بيروت ١٩٦٦م، ص١٦٧.
(٤) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٦٨.

وصحيفة (أورور) اليهودية: التي واجهت سياسة السلطان عبد الحميد بنقد شديد، فقد أعلنت بمناسبة انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع أنّه «كان على المؤتمرات اليهودية أن تواجه سلطةً مستبدةً لشخص واحد، وعيناً طاغيةً مرتابةً هو (عبد الحميد) كما جاء في أحد مقالاتها تحت عنوان (الأسبوع الكبير من بال إلى هامبورج): «نحن بإحيائنا اليهودية نحيي تركيا»[1].

تأثير الصحف اليهودية على تركيا الحديثة:

استمرّ دور الصحف اليهودية في تركيا بشكل مؤثر وقوي بعد إعلان الجمهورية التركية، ولا تزال تشكل هذه الصحف حتى يومنا الحاضر تأثيراً قوياً وفعّالاً على الحياة التركية، والرأي العام التركي، ومن أشهر الصحف الحالية التي يمتلكها اليهود:

جريدة (حريت) (Hurriyet): **تأسست** عام ١٩٤٧م أسسها الثري اليهودي التركي (بورلا) بالاشتراك مع الدونمي (سداد سماوي) وقد قامت هذه الصحيفة على تهيئة الرأي العام التركي من أجل إقامة دولة صهيونية في فلسطين. وتُعَدُّ هذه الجريدة أكبر دار نشر في تركيا، ويفوق معدل توزيعها معدل توزيع مثيلاتها من الصحف اليومية في تركيا، حيث توزع يومياً ما بين (٨٠٠٠٠٠) نسخة ومليون نسخة، وقد هاجم (سداد سيماوي) على صفحاتها حجاب المرأة[2].

وتتبع جريدةَ (حريت) دارٌ للطباعة والنشر تحمِلُ اسم (حريت) أيضاً، وتصدر عنها مجلات أسبوعية وشهرية مثل مجلة (حيات) ومجلة (ييللربويو) (مجلة التاريخ) وهي مجلة شهرية و(هفته صونو) (نهاية الأسبوع وهي مجلة فنية)[3].

وقد مدت الصهيونية هذه الصحيفة بأحدث آلات الطباعة، كما أسست لها

---

(١) خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص٥٢.
(٢) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، مرجع سابق، ص٨٤.
(٣) المرجع السابق نفسه.

شركة إعلانات كبرى باسم (إعلانجيليق) بإدارة (ألبرت ليفي) وتطبع من جريدة (حريت) أكثر من مليون نسخة يومياً.

قامت مؤسسة (حريت) بإصدار صحيفة (يني غازيته) وصحيفة (صلاقلانباج) اليوميتين. هذا إلى جانب صحيفة (جورنال دو أوريان) الأسبوعية التي يرأس تحريرها (ألبرت قراصو) حفيد (عمانوئيل قره صو) الصهيوني، ومجلة (لاغازيت) الأسبوعية التي يرأس تحريرها (دافيد هايون) الصهيوني.

وجميعُ الكتّاب الذين يكتبون في هذه الجريدة يهودٌ أتراك، ما عدا اسمين أو ثلاثة من غير اليهود. ويشترِكُ في تحرير الصحيفة محرّرون من الأتراك أيضاً إلى جانب أسماء غير يهودية منهم مسلمون، ومؤرخون، وصحافيون من إزمير وأنقرة وإستانبول، ويعبّر رئيسُ تحريرها عن اشتراك هؤلاء بقوله: «المهم ليس الطائفة بل الموضوع».

جريدة (ميلليت) (Milliyet) الملية: يمتلك هذه الجريدة (يهود الدونمة) وتديرها عائلة (إيبكجي) الدونمية الأصل، وهي رابع صحف تركيا توزيعاً، وأكثر صحف اليسار التركي اعتدالاً، وتمتلك دار نشر (ميلليت) بسلاسلها المشهورة، وتتبعها مجلة (صنعت) (Sanat)[1]. اشتهرت (ميلليت) بمقالات (سامي كوهين) وهو يهودي يعمل مديراً للشؤون الخارجية، وهو يوجهها لخدمة اليهودية العالمية. وتصف (ميلليت) جريدة (صون حوادث) التركية بأنها الناطق المخلص بلسان حزب الشعب الجمهوري أقوى أحزاب اليسار التركي وقتها[2].

جريدة (بوليتيكا) Politika (السياسة): كان لها دورها البارز في تركيا، فقد صدرت في إستانبول، وهي جريدة يومية أسسها (إسماعيل جم إيبكجي) وهو

---

(١) (الفن) الأسبوعية، تولى إدارة تحريرها عبدى إيبجكي عام ١٩٦٤م، (العثمانيون في التاريخ والحضارة، مرجع سابق، ص٨٥).

(٢) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ص٨٦؛ ومحمد حرب، يهود الدونمة، مرجع سابق، ص٥١، ٥٢؛ ومحمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٩٧.

يهودي دونمي من أبرز الكُتّاب الماركسيين الأتراك، كان يعمل مديراً لهيئة الإذاعة والتليفزيون التركية، حتى قامت حكومة الائتلاف الوطني عام ١٩٧٥م بإقالته، وفي تلك الفترة وَجَّه (إسماعيل جم) هذا الجهاد إلى الدعوة لفكر اليسار المتطرف، وقام بالدعاية لحزب الشعب الجمهوري (أكبر الأحزاب اليسارية في تركيا في ذلك الوقت) وكان (إسماعيل جم) يعمل في صحيفة (ميلليت) ثم أسس جريدة (بوليتيكا)[١].

جريدة (كون إيدين) (Gunayoin) (صباح الخير): ولهذه الجريدة تأثيرها الإعلامي الكبير على الرأي العام التركي، وهي جريدة صباحية يومية، تُعَدُّ ثاني صحف تركيا توزيعاً بعد (حريت) ويمتلكها يهود الدونمة أيضاً. وهي من أهم الصحف اليومية أيضاً.

جريدة (جمهوريت) Cumhuriyet: جريدة صباحية يومية أسسها (يونس نادي) اليهودي الدونمي، ويغلب عليها الطابع الماركسي، ويديرها (نوري تورن) و(رشاد أتابك) وهما من يهود الدونمة.

جريدة (ترجمان) Tercuman المترجم: ثالث الصحف التركية الصباحية توزيعاً، حيث برز فيها اسم (عثمان كبار) وهو كاتب صحفي بارز من يهود الدونمة، وكان رئيساً لبلدية إزمير قبل امتهانه الصحافة[٢].

صحيفة (شالوم) Saiom: من أهم الصحف التي تصدر في تركيا، وتعد لسان حال الطائفة اليهودية في تركيا، وهي صلة الوصل بين الطوائف اليهودية وبين يهود دولة الاحتلال الصهيوني في فلسطين. تأسست عام ١٩٤٧م، مؤسسها هو (أفرام ليون) ويقدر عدد قرائها (٢٥) ألف شخص يعيشون في إستانبول، ومعظمهم من يهود إسبانيا، وهي مجلة إسبوعية سياسية وثقافية. تأسست هذه الصحيفة في نفس يوم تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٧م، ولا تزال هذه الصحيفة مستمرة حتى يومنا هذا، وكان الغرضُ من تأسيسها توصيلُ المعلومات إلى اليهود

---

(١) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، مرجع سابق، ص٨٥، ٨٦.
(٢) المرجع السابق، ص٨٥.

الأتراك، الذين يتحدّثون التركية، حيث إنهم لم يكونوا يتقنون العبرية، وتعنى هذه المجلةُ بأخبار اليهود في تركيا وإسرائيل والعالم، وتتضمن معلومات تاريخية عنهم، ويصل عدد المشتركين في هذه المجلة إلى ٤٢٠٠ مشترك منهم ٧٠٠ خارج تركيا[١].

وفي عام ١٩٨٣م توقف (أفرام ليون) عن إصدارها بسبب مرضه، فتولت شركة (غوزله م) (Gozlem) للطباعة والنشر إصدار هذه الصحيفة، وكان صاحب شركة (غوزله م) (إيزيدور باروخ) ورأس تحريرها (سيلفيد أوفاديا) الذي يعلن انتماءه للأمة التركية التي تربّى فيها.

ومما يذكر عن هذه الصحيفة أنَّ الجامعات الأوروبية تدرس الصفحة اليهودية الإسبانية في أقسام اللغات الشرقية، هذا إلى جانب اشتراك عدد من الحركات الإسلامية فيها، ومنهم صحيفة (زمان) الإسلامية[٢].

ويتحدث (أوفاديا) عن التأثير المعنوي لإسرائيل في هذه الصحيفة: إنّه بعد انتصار إسرائيل في حرب ١٩٦٧م أصبح موقعُ اليهود الأتراك في تركيا قوياً، وأصبح لهم حضورٌ، و(أفاديا) على اتصال دائم بسفير إسرائيل في تركيا بشأن تطوير الصحيفة، وتحسين صورتها أمام العالم.

ويدعم هذه الصحيفة المشتركون بها، الذين وصل عددهم إلى (٤٢٠٠) مشترك، إلى جانب اشتراك عدد من الحركات الإسلامية التركية، مثل صحيفة (زمان) الإسلامية (وهي الجريدة التي يتولّى إصدارها أتباع (فتح الله كولان) تلميذ (الشيخ سعيد النورسي) أما الدول العربية فلا يوجد اشتراكٌ لها في هذه الصحيفة.

ومن مهام صحيفة (شالوم) الربط بين يهود تركيا ويهود العالم، وكان رئيسُ تحريرها يشجِّع عن طريق صحيفته الأحزاب التركية، حيث قام بتشجيع (حزب الرفاه) ودعا إلى عقد أول مؤتمر صحفي للرفاه بعد انتصاره في الانتخابات عام ١٩٩٤م. ويقول (أوفاديا) عن انتمائه لتركيا بقوله: «ولدتُ في أنقرة، وديني

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٩٣.
(٢) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٦٥.

كان، صدفة، اليهودية. أنا لا أنكر ذلك. ولكنّ إحساسي الذي أفتخرُ به هو أنني جزءٌ من الأمة التركية، لقد خدمتُ هذه الأمة، وسأعمل من أجل تقدّمها. وأعرف كإنسان له مساهماته في الاقتصاد والتعليم، إنَّ لي ولعائلتي، الحقَّ في العيش على هذه الأرض، وجدي لوالدتي سقط شهيداً في (جنه قلعة)[1] أثناء حرب الاستقلال التركية بعد الحرب العالمية الأولى»[2].

وكان قادةُ (الرفاه) يزورون الكنيس، ويزورون (أوفاديا) في منزله في عيد الفصح اليهودي لتهنئةِ اليهود به، ويقدر (أوفاديا) عدد السياح الإسرائيلين الذين يذهبون إلى تركيا سنوياً بنحو ثلاثمئة ألف سائح، مقابل (١٥) ألف سائح تركي إلى إسرائيل، وقد جاء نشر هذا الإحصاء في صحيفة شالوم، حيث أشارت إلى أن عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا قد ازداد عام ١٩٩٥م عن العام الذي سبقه بنسبة (٣٣,٩٪). وذلك بسبب اللقاءات السياسية المباشرة بين زعماء تركيا وإسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك فقد أدى ارتفاع عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا أنْ قام الأتراك العاملون في المنتجعات السياحية بمطالبة الدولة بتعليم اللغة العبرية، وقد تمّ بالفعل تنظيم دورات لتعليم اللغة العبرية، وقامت المتاجر والمحلات بوضع كتابات باللغة العبرية.

ويؤكد (أوفاديا) أنّ اليهود أقربُ إلى الأحزاب اليمينية في تركيا مثل حزب (الطريق المستقيم)، وحزب (الوطن الأم)[3].

ومن أشهر المجلات اليهودية في تركيا التي تصدرها الجماعة اليهودية هناك مجلة (نقطة) وهي مجلة أسبوعية أيضاً، ويرأس تحريرها (موشيه غروسمان).

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٩٥.

(٢) معركة جنه قلعة حدثت إبان الحرب العالمية الأولى وفيها انتصر العثمانيون على الحلفاء الذين يسمونها معركة غاليبولي، انظر تاريخ الدولة العثمانية للأمير شكيب أرسلان. (الناشر)

(٣) محمد نور الدين، المرجع السابق، ص١٩٥، ١٩٦؛ وصالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٦٥، ٦٧.

وقد تجلّى دور الصحافة اليهودية في تركيا لخدمة الأهداف الصهيونية التالية:

١ ـ تحسين صورة اليهودي في المجتمع التركي.

٢ ـ تشوية صورة العرب لدى الأتراك.

٣ ـ وصف الفدائيين الفلسطينيين بالإرهابيين.

٤ ـ إذكاء روح القومية التركية المتطرفة.

٥ ـ الهجوم على كلّ من يعادي الصهيونية، وقد هاجمت الصحف والدعاية الصهيونية الجنرال المتقاعد (جواد رفعت أتلخان) صاحب الـ(٦٣) مؤلفاً عن اليهود والماسونية، وقامت الصحف بتصويره رجلاً إرهابياً غيرَ مرغوب فيه.

٦ ـ جمع التبرعات لدعم الجمعيات والمراكز الخاصة باليهود، وخاصة اليهود الأتراك، وقد بلغت تبرعات اليهود الأتراك للصهيونية بعد عدوان ١٩٦٧م حوالي ثلاثة ملايين دولار.

٧ ـ تشجيع تأسيس المراكز والجمعيات الخاصة باليهود، مع تشجيع هجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين المحتلة[١].

وكانت الصحافة التركية تنقسِمُ إلى قطّاعين:

١ ـ قطاع الصحافة التي تؤمن بالعلمانية، وهي الصحافة الكبرى، والقومية المتطرفة وهي التي تدعو تركيا للاتجاه نحو الغرب، واتباع أساليبه.

٢ ـ وقطاع الصحافة الإسلامية، التي تدعو تركيا إلى العودة إلى هويتها الإسلامية، وتوثيق صلاتها مع العالم الإسلامي والعربي، ونتيجة لهذا حدث انفصال بين الدولة العلمانية ومؤسستها التي تفسر العلمانية على أنها شكلاً من أشكال الإلحاد، بينما يمثّل الشعب المسلم في الدولة نسبة (٩٩٪) ومن هنا فإنّ

---

(١) إبراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥م، ص٥٥٠.

التناقضَ بين القطاع العلماني والقطاع الإسلامي لا يخدِمُ قضيةَ تطويرِ علاقات تركيا مع العالم[1].

وتاريخ الصحافة في تركيا منذ عام ١٩٥٠م يؤكد حقيقتين:

الأولى: تحكم قوة الجيش في تركيا، والذي يسير على اتجاهات ومبادئ علمانية بحتة، يحافظ عليها، ويطبقها حفاظاً على الأمن العام بالدولة. فمؤسسة الجيش تشاركُ الحكومة مشاركة فعلية ورسمية في اتخاذ القرارات، وذلك طبقاً للمادة (١١٤) من دستور الدولة لعام ١٩٨٣م.

والحقيقة الثانية: **أن صانعي السياسة في تركيا يقومون بعملهم طبقاً للسياسة الغربية،** باعتبار أنّ تركيا جزءٌ من العالم الغربي، ولهؤلاء هيمنتهم وسيطرتهم على وسائل الإعلام المختلفة، وعلى جانب آخر يقف الشعب التركي المسلم، الذي يرى في العلمانية نبذاً للدين الإسلامي والشعب التركي يؤلف المسلمون منه (٩٩٪).

والعلمانيون الأتراك المتزمتون يرون في الدولة الإسلامية دولاً رجعية، ويعتبرها الغرب دولاً إرهابية، وقد نشأت الصحافة الإسلامية بعد الخمسينيات، ثم انتكست عند انقلاب أيار ـ مايو ١٩٦٠م، ثم عادت مرة أخرى بعد تأليف حزب العدالة عام ١٩٦٣م، وتقدّمت خلال السبعينيات، وأصبحت مؤسسات صحفية بعد انقلاب أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٠م، ثم أصبحت في التسعينيات مؤسسات كبرى مثل صحيفة (تركيا) التي تمتلك محطة تلفزيون، إلى جانب صحيفتي (ميلي غازته) و(زمان) اللتين تقومان بمعالجة قضايا تركيا الداخلية والخارجية[2].

شخصيات إعلامية يهودية في تركيا:

لليهود تأثيرٌ كبير على الإعلام التركي، وقد ظهرت بعضُ الشخصيات

---

(١) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م، ص١٨٣.

(٢) إبراهيم الداقوقي، مرجع سابق، ص١٨١، ١٨٢.

اليهودية الهامة في مجال الإعلان في تركيا من أبرزها (إيزيدور باروخ) الذي كان يمتلك أولَ شـركةِ إعلانٍ في تركيا، وذلك عام ١٩٠٨م، واستمرّت لسنواتٍ طويلة شركةَ الإعلان الوحيدة في تركيا.

ومنهم أيضاً (إيلي آجيمان) الذي يطلق عليه (أبو الإعلان التركي) حيث إنّه أدخل الأساليبَ الحديثة في الإعلان التركي، وكان يمتلك شركة (ماناجاتس) التي كانت تعد أم الشركات الإعلانية التركية.

ومن الشخصيات الإعلامية البارزة أيضاً (عزيز قارح) الذي عمل في العديد من الجمعيات والمنظمات وعُرِفَ بكتاباته ومواقفة الإعلامية الصريحة[١].

وفي مجال تأثير الإعلام اليهودي على تركيا أعدت رئاسة المخابرات التركية تقريراً جاء فيه: «إنّ محطة التلفزيون التركية، والتي يُطلَقُ عليها (Show t.v.) تمثّلُ قلقاً للأمن التركي حيث إنّ معظم برامجها تسعى إلى الإثارة السياسية، وإفساد الذوق العام من خلال المسلسلات والأفلام التي تعرِضها، والتي تتضمّنُ جانباً كبيراً من الخلاعة والإباحية، وأنّ المساهمين في رأسمالها ومموليها يهود»[٢]. ويقول التقرير أيضاً: «إنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي التي جاءت بالفريق المشرف على المحطة، وهم كما ذكرهم التقرير:

(إيرول آق صوي): متمول كبير، يملك مصارف عدة في فرنسا والولايات المتحدة، وقد برزت شهرته عبر الدعم الذي قدمه له الممول اليهودي (روتشيلد) والفعاليات الصهيونية.

شركة (بروفيلو): ويملكها اليهودي التركي المعروف (جاك قمحي) وهو في الوقت نفسه رئيس (مركز العام الـ٥٠٠) اليهودي.

(عائلة جيهان قوماندريت): ويملكون شركة (غرانديك). ولجيفي قمحي

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٧٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٨٣؛ صالح زهر، اليهود في تركيا، مرجع سابق، ص٤٧٢؛ محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، رسائل النداء، مرجع سابق، ص٢١.

(ابن جاك قمحي) علاقات وطيدة مع العائلة التي تملك الشركة، والتي تعيش في سويسرا، وهي عائلة يهودية ثرية.

(أحمد منير ايرتيغون): ويحظى بدعم مجموعة مال يهودية تمسك بمؤسسات إنتاج تلفزيونية وموسيقية وسينمائية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويذكر التقرير أنّ نقطة الثقل المركزية في هذا الفريق هي (إيرول آق صوي). ويملك الجميع شركات أخرى في الولايات المتحدة بينها ست شركات لجيفي قمحي وحده[١].

وقد أنشئت هذه المحطة من قبل أمريكا ومجموعات المال اليهودية من أجل زيادة التأثير على تركيا بعد حرب الخليج. وإرسال هذه المحطة يصل إلى سوريا، مما جعل أهل حلب يطلبون من الحكومة السورية منع هذه المحطة خوفاً على أخلاقيات شبابهم[٢].

وتؤمن صحيفة (ميلي غازته) أنّ الصهيونية استطاعت النفاذ إلى فلسطين بدسائسها، وتمكنت من خلال حروبها ضد العرب المسلمين من الاستيلاء على التراب الفلسطيني بعد عدوان عام ١٩٦٧م، وبدأت أمارات الظلم والاضطهاد ضدّ العرب المسلمين هناك، لأنّ الظلم من شيم اليهود، وهو بمثابة الثواب لهم[٣].

وكتبت صحيفة (زمان) الصادرة في ١٥/ ١/ ١٩٩٤ تعليقاً للكاتب (إيلخان مراد) بعنوان (تقسيم القدس) حيث دعى فيه المسلمين لضرورة إنقاذ القدس من براثن الصهيونية بعد الاتفاق المسيحي اليهودي ضد المسلمين.

ومن العبارات التي جاءت في وسائل الإعلام التركية ورأيها في الوجود الإسرائيلي في فلسطين ما يلي:

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٨٣؛ صالح زهر، اليهود في تركيا، مرجع ساق، ص٧٣.

(٢) محمد حرب، رسائل النداء، مرجع سابق، ص٢١.

(٣) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مرجع سابق، ص١٦٨، وانظر أيضاً بيرام التون طاش، فلسطين بين الأمس واليوم صحيفة ملي غازته في ٢٩/ ١/ ١٩٩٤م.

ـ «إنَّ إسرائيل التي تقومُ بتعذيب المسلمين العرب في فلسطين المحتلة منذ أكثر من (٢٦) عاماً تستمد تعاليم إرهابها وتعذيبها من التوراة المحرفة، التي تؤكد ضرورةَ القيام بذلك ضد كافة الشعوب التي تناصب إسرائيل العداء»[١].

ـ «إنّ مصالح أمريكا تتفق مع مصالح إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط؛ ولذلك فإنهما لا يرغبانِ في قيام دولة عربية جديدة في فلسطين، باعتبار أنّ ذلك يهدد مصالح أمريكا في المنطقة، ويهدد الكيان الصهيوني وجوداً، على رغم من أنّ وجود الدولة الإسلامية الإيرانية يشكل قلقاً جوهرياً لهما أيضاً»[٢].

ـ «إنّ الفلسطيني يُقتَل على رغم من اتفاقية السلام، فقد قتلت إسرائيل منذ التوقيع على الاتفاقية ٣٥ فلسطينياً حتى الآن ١٩٩٣م»[٣].

وفي تعليق لـ(مينه آق كوز) على زيارة وايزمن إلى تركيا، بعنوان (إسرائيل والجاب) (GAP) بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٩٤م: «إنّ وايزمن واحدٌ من الزعماء الذين يريدون إعادةَ تشكيل خارطة الشرق الأوسط بيديه الملطختين بدماء الفلسطينيين المسلمين، ولكنّه لن يستطيعَ تحقيقَ آماله في تركيا بإلحاق منطقة (الجاب) بإسرائيل الكبرى، حلم الصهيونية، لأن لتركيا أصحابها الذين يستطيعون الدفاع عنها، وإنّ وعد الله قريب في التغلب على المنافقين».

وفي مقابلة أجراها (براق طاشقند) مع الياباني (عبد القادر ساساكي) الأستاذ في جامعة (طاكيشوكي) في طوكيو، تحت عنوان (إسرائيل خدعت عرفات) «أكد البروفسور عبد القادر ساساكي أنّ إسرائيل قد خدعت عرفات خلال مفاوضات السلام، لأنّها أخذت منه كلَّ شيء، ولم تعطه شيئاً غير الوعود والتمنيات»، صحيفة (زمان) ٥/ ٢/ ١٩٩٤م[٤].

---

(١) الداقوقي، مرجع سابق، ص١٥٧، نقلاً عن بيرام التون طاش، جريدة (ملي غازته) التركية، ٣٠/ ١/ ١٩٩٤م.

(٢) المرجع السابق، نقلاً عن يوسف يازار، مأزق أمريكا في الشرق الأوسط، ميلي غازته، ٢٩/ ١/ ١٩٩٤م.

(٣) المرجع السابق، نقلاً عن صحيفة تركيا، ١٠/ ١٢/ ١٩٩٣م.

(٤) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مرجع سابق، ص١٥٧، ١٥٨، ١٥٩.

أمّا المعلق الصحفي (محمد علي بلوط) فجاء قولُه في صحيفة (أوردتا دوغو) (الشرق الأوسط) في تعليقه حول زيارة (وايزمن) لتركيا قوله: قد لا تصدّقون إذا ما قلتُ لكم: إنّ دولة إسرائيل الكبرى، حلمُ الصهيونية، قد تحققت فعلاً بفضل العملاء، وغفلة المسلمين وغبائهم. وإلا فبماذا تستطيعون أن تفسروا لي زيارة (وايزمن) إلى مدينة (شانلي أورفا) التي تضمُّ رفاتَ جد بني إسرائيل الأعلى النبي إبراهيم، وقيامه بدراسة حوضي نهري دجلة والفرات ـ مشروع (الجاب) (GAP) ـ اللذين ذكرت التوراة أنّهما نهران نابعان من الجنة، وُضِعا لخدمة بني إسرائيل. لقد وظفت المخابرات الدولية المؤتمرة بأوامر الصهيونية السياسية، بعضَ الحكام العرب لصالح الاستخبارات الأمريكية (CIA)، لقلب الموازين في الشرق الأوسط، ولتوقيع اتفاقية السلام لبيع فلسطين للصهيونية، والآن جاء دور العملاء الأتراك، حيث قام (ديميريل) بتهيئة الأجواء لتهنئة الصهيونية بانتصاراتهم خدمةً لها، وسوف تقامُ في تل أبيب قريباً التماثيل النصفية لهؤلاء العملاء، الذين خدموا الصهيونية، ولا سيّما بعد أن أسفرَ العملاءُ عن وجوههم»[١].

وبالإضافة إلى هذا فقد نشرت صحيفة (زمان) التركية الإسلامية في ٣٠/١/ ١٩٩٤م رسماً كاريكاتيرياً يصوّر إسرائيل وقد رفعت في يدها اليسرى غصن الزيتون وتقوم باليد اليمنى بذبح فلسطين[٢].

رأي الصحافة التركية في الوجود الصهيوني في فلسطين:

ترى الصحافة التركية أنّ دولة إسرائيل دولةٌ متحضرة عسكرياً وعلمياً واقتصادياً وثقافياً عكس العرب، الذين لا يملكون العقلية المتحضرة، وتتبنى هذه الآراء صحف (حريت)، و(دنيا) (Dunya) و(عدالت) (Adaólet) و(تصوير) (Tasuir) بالإضافة إلى الصحف الصهيونية (شالوم) و(جورنال دو أوريال)

---

(١) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، ص١٦٨، ١٦٩، انظر تعليقاً حول زيارة وايزمن إلى تركيا بقلم: محمد علي بلوط، (وايزمن أورتادوغو): ٢٩/١/ ١٩٩٤م.

(٢) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مرجع سابق، ص١٥٦، ١٥٧، انظر الصورة بالملاحق، رقم ٢٦، ص٨٧٣.

و(لاغازيت) وفي الوقت نفسه تستنكِرُ بعضُ الصحف التركية موقفَ إسرائيل تجاه موقفها مع الشرق الأوسط، كما تستنكر اعتداءاتها عليه، من هذه الصحف ما يرى أنّ الوجود الإسرائيلي خطرٌ على تركيا نفسها، باعتبار أنَّ حدود إسرائيل الكبرى تمرُّ من جبال طوروس التركية، وتمثل هذه الاتجاهات صحف (ميلي غازتـه) (Milli Gazete) و(جمهوريت) (Cumhuriyet) و(أولوص) (Ulus)، و(يني إستانبول) (Yeni Istanbul) إلى جانب صحيفتي (بوكون) (Bugun) و(صباح)[1] (Sabah).

وتضفي الصحفُ التركية على العربي المسلم صفة (القوم النجيب) وفي هذا تتفق وسائل الإعلام التركية سواء كانت علمانية أو إسلامية. وقد أكدّ هذا الرأيَ المحلّلُ السياسي لصحيفة (تركيا) (محمد شوكت إيكي) بقوله: «إنّ الدولة العثمانية التي حاربت الدول العظمى أربعةَ قرونٍ بطولها، ربما كانت لا تسقطُ أو لا تلحقها الهزيمة إذا لم يثر العربُ ضِدَّها»[2].

أمّا صحافة القطاع الإسلامي في تركيا فهي ترى أنّ هناك «إرهاباً إسرائيلياً صيهونياً يغذّيه الغرب لإعادة تقسيم المنطقة من جديد، وفق مصالحهم المشتركة في حرب صليبية جديدة، من أهم مظاهرها: الاعتراف المتبادل بين المسيحية واليهودية بعضهما ببعض من أجل مجابهة النهوض الإسلامي في الشرق الأوسط».
وترى الصحافةُ اليسارية أنّ الدول الكبرى تسعى للهيمنة على المنطقة من أجل استعمارها، ونهب خيراتها، وتصدّرت هذه الصحف صحيفة (كوندم) القومية المساندة للأكراد[3].

رأي وسائل الإعلام التركية في حركة المقاومة الفلسطينية:

وسائل الإعلام التركية لها وجهات نظر مختلفة ومتعارضة نحو حركات

---

(١) إبراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، مرجع سابق، ص٥٥٦.
(٢) محمد شوكت إيكي، (العالم الثالث)، أورتادوغو (الشرق الأوسط): ١٤/ ٢/ ١٩٩٤م.
(٣) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مرجع سابق، ص١٣٩.

الفدائيين الفلسطينية، فهناك من يعرّفها بأنها حركات إرهابية لا تؤثّر على الوجود الإسرائيلي في المنطقة، وهناك من ينظر إلى هذه الحركات الفدائية بأنّها حركة مجاهدين عرب، يسعون لتحرير أرضهم من براثن الصهيونية، ويدعون المسلمين الأتراك إلى الوقوف إلى جانب إخوانهم العرب من أجل الحفاظ على الأماكن المقدسة، ومن أمثلةِ هذه الصحف صحيفة (ترجمان) التي أفردت العديد من المقالات على صفحاتها من أجل الدفاع عن حقّ الفلسطينيين لاسترجاع أرضهم، وهناك رأي ثالث يطالب بإقامة الدولة الفلسطينية لتكون وطناً لليهود والمسيحيين والمسلمين على حد سواء.

بالإضافة إلى هذا قام بعض الكتّاب الأتراك التقدميين بترجمة الأعمال الخاصة بحركة التحرير العربية إلى اللغة التركية، ومنها كتاب (نايف حواتمة) حركة التحرير الفلسطينية والشرق الأوسط (وقد ترجمه إلى التركية الأديبان (أفشار تيموجين) و(أ. قادر) وتمّ نشره في أنقرة، حيث قاما بترجمة أشعار الكفاح الفلسطيني للشعراء (محمود درويش) و(توفيق زيّاد) و(سميح القاسم) و(فدوى طوقان).

وقام أيضاً بعضُ المؤلّفين الأتراك ذوي الميول الإسلامية بتأليف الكثير من الكتب التي تندّدُ بالصهيونية، والماسونية، والدونمة، من هؤلاء الكتاب، الكاتب (جواد رفعت أتلخان) و(ضياء أويغور)، و(ياشار قوتلو)، و(شهاب طان) الذي كتب كتابه الشهير: (مذكرات ضابط تركي في زنزانات إسرائيل)[1].

ويسوقنا القول إلى ما ورد في الصحف التركية فيما يختصُّ بالمنظمات الفدائية الفلسطينية وحركة حماس الفلسطينية. فقد جاء في صحيفة (زمان) التركية الصادرة في ٣٠/ ١٢/ ١٩٩٣م تعليق (لأحمد ولي) بعنوان (على المسلمين أن يتحدوا) وذلك بمناسبة الاحتفال بذكرى اندلاع الانتفاضة في الأرض المحتلة، جاء فيه: «أقامت مجلّة الشبابُ المسلم احتفالاً كبيراً

---

(١) إبراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الأعلام التركية، ص١٧٢، ١٧٥، والعلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي مركز دراسات الوحده العربية، ص٥٥٧، ٥٥٩.

بمناسبة ذكرى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة، حيث تحدّث فيه كافةُ المتحدثين بضرورة اتحاد المسلمين لمجابهة أخطار الغرب المحيطة بالإسلام»[1].

بالإضافة إلى هذا نشرت صحيفة (صباح) عِدّةَ مقالات بعنوان (السلام الضبابي) بقلم (نيلكون جرّاح أوغلو) في ثماني حلقات، أرادت فيها الصحيفةُ أن تكونَ موضوعية وحيادية، حيث قامت بنقل وجهتي النظر الإسرائيلية والعربية حول اتفاقية السلام من خلال اللقاءات التي كانت إحداها مع (إبراهيم غوشة) بعنوان (جهاد الحماس) المنشور بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٩٤م، قالت فيه: «أكّدَ إبراهيم غوشة أحدُ قادة منظمة (حماس) الإسلامية، أنّ المسلمين سوف يطردون إسرائيل إن عاجلاً أو آجلاً من فلسطين، لأنّها أرض عربية، وأنَّ الجهاد هو الأداة الفعالة لهذه الغاية، وأضافَ أننا نتلقّى المعونات من السعودية وإيران والسودان».

وعند التقائها مع الجانب الإسرائيلي، كتبت تحت عنوان (قرية في الصحراء) في العدد الصادر من جريدة (صباح) بتاريخ ١٢/ ٢/ ١٩٩٤م وقالت فيها انطلاقاً من وجهة نظر الغرب حول الفلسطينيين ونضالهم، ما يلي: «أقام الحاخام (مارشيه لافينكر) قريةً في وسط الصحراء، وقد قام بتلقين السكان التعاليم الخاصة بكيفية مقاومة (الكلاب الفلسطينية المسعورة) الذين يجب طردهم من إسرائيل استناداً إلى تعاليم التوراة، لأننا إذا سكتنا على أحجارهم التي يلقونها علينا اليوم، فسيأتي ذلك اليوم الذي نستطيع فيه فقط البكاء على الضحايا. . لذلك يجب القضاء عليهم قبل أن يتمكّنوا من القضاء علينا.

هذا في حين كان لقاؤها الثالث مع (دور كولد) مدير مركز الإستراتيجيات بجامعة تل أبيب، وكانت بعنوان (لا يمكن إقامة السلام مع العرب) والمنشورة في العدد الصادر بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٩٤م من صحيفة (صباح) حيث قالت فيه: لا يعتقد (دور كولد) بإمكانية إقامة السلام مع العرب، لأن السلام غير قائم بين العرب أنفسهم، إذ لا تزال النزاعات العسكرية وحتى الحروب قائمة بينهم،

---

(١) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مرجع سابق، ص١٥٨.

فيكف يمكن إقامة السلام معهم، ولا سيّما أنّ السلام لا يتحقق إلا في البلدان الديمقراطية»[1].

وكتب أيضاً (أحمد وارول) تعليقاً في صحيفة (ميلي غازته) في ١١/ ٢/ ١٩٩٤م تحت عنوان (فلسطين والجهاد) جاء فيه: «أصدرت منظمةُ حماس الإسلامية بياناً، بمناسبة حلول شهر رمضان، أكدت فيه أنَّ فلسطين لا يمكنُ أنْ تتحرّرَ إلا بالجهاد، ودعا المسلمين كافة إلى تأييد ذلك إنقاذاً لثالث الحرمين الشريفين»[2].

معاداة العرب في الصحافة اليهودية التركية:

تقوم صحيفتا (حريت) و(ميلليت) في تركيا بدور كبير في معاداة العرب، ومحاباة الصهيونية، فهما تدعوان دائماً للتعاون مع إسرائيل، للقيام بالعمل المشترك ضد الحركات الأصولية الإسلامية، كما ترى أنَّ الدول التي تقوم على أساس ديني، واتخاذ الشريعة الإسلاميةِ أساساً للحكم فيه مثل إيران واليمن وأفغانستان لا تعدُّ دولاً يحسب لها حسابها بين الدول، وترى أيضاً أنَّه لا بد من اتخاذ سياسة إسرائيل نموذجاً للدول المتقدمة[3].

وتتعمدُ هذه الصحف وعلى رأسها (حريت) النيلَ من العرب والاستخفافَ بهم في محاولة تجريد العرب من الصفات الإنسانية، وهذه الصحف تخلّ بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الأمم المتحدة في ١٦/ ١٢/ ١٩٦٣م والتي تنصُّ على: «منع كلِّ دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي مِنْ شأنها أن تشكل تحريضاً على التمييز أو المعاداة أو العنف»[4].

---

(١) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مرجع سابق، ص١٥٨، ١٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٩.

(٣) المرجع السابق، ص١٧٢ (وكأنّ إسرائيل دولة لا تقوم على الدين!!). (الناشر)

(٤) إبراهيم الداقوقي، قانون الإعلام، نظرية جديدة في الدراسات الإعلامية الحديثة، بغداد مطبوعات جامعة بغداد، ١٩٨٦م، ص١٩٤.

وقد كتب (مصطفى نجاتي أوزفاتورا) المعلق السياسي لصحيفة (تركيا) معلقاً على ما تقوم به صحيفة (حريت) في هجومها على العرب بقوله: «إنَّ الإرهاب المستشري في تركيا يموّل ويغذّى من قبل الغرب، الذي استطاع إشعالَ نار الحرب بين إيران والعراق عام ١٩٨٠م، واليوم يريدُ إقامة دولة كردستانْ لتحطيم تركيا لصالح إسرائيل، ولدفع تركيا لمحاربة كلٍّ من سوريا والعراق بمخططاتها التآمرية، فيجب أن ننتبه لذلك»[1].

من ناحية أخرى دعت صحيفة (ميلليت) إسرائيل لتأييد تركيا في قضيتي المياه، و(P.K.K) وتقوم هذه الصحف أيضاً بمعاداة العرب مع رفع شأن إسرائيل، وقد علّقت هذه الصحيفة أيضاً على زيارة رئيس إسرائيل لتركيا بأنّه حلمٌ من الأحلام التي تحققت.

ومن الأخبار التي نشرتها صحيفتا (حريت) وشقيقتها (ميلليت) الواسعتا الانتشار في تركيا ما يلي:

- كتب (بالجين دوغان) في صحيفة (ميلليت) في ٤/ ٢/ ١٩٩٤م:

«إنّ السعودية خصصت ٥٠ مليار ليرة تركية لحزب الرفاه لكي يقومَ بإرسال خمسة آلاف حاج إلى السعودية، وبذلك سقط قناعُ حزب الرفاه، الذي يدّعي أنه حزب وطني، ويعمل لتطبيق النظام العادل حيثُ ظهرت ارتباطاته الأجنبية».

- كتبت صحيفة (حريت) في ١٠/ ٢/ ١٩٩٤م: «إنّ السعودية تقدّمُ مبالغَ طائلة باسم المساعدات الإنسانية إلى المنظمات الإرهابية الإسلامية في العالم».

وهناك عناوين في الصحف الموالية للغرب في تركيا تتجه نحو تشويه العلاقات التجارية والاستثمارية التي تحرصُ عليها تركيا مع العرب ومثال هذا ما يلي:

جاء على صفحات جريدة (خبر) يقول: «لماذا تخشى تركيا لوم العالم لها

---

(١) إبراهيم الداقوقي نقلاً عن مصطفى نجاتي أوزفاتورا، جريدة تركيا، مقال (الإرهاب والمؤيدون) تاريخ: ٣/ ٢/ ١٩٩٤م.

من احتمال مقتل المدنيين ـ في شمال العراق ـ ألا ترى تركيا نموذجَ إسرائيل التي تقومُ بقصف معسكرات الفلسطينيين يومياً من دون الاهتمام بالرأي العام؟»[1].

ومن الأقوال المضادة للعرب والتي نشرت على صفحات الجرائد التركية:

ـ الملك فهد يدفع لحزب الرفاه (٥٠) مليار ليرة تركية (ميلليت: ٤/ ٣/ ١٩٩٤).

ـ المستثمرون العرب قادمون إلى تركيا.

ـ السعودية تقوم بانتهاك حقوق الإنسان (صحيفة حريت ١/ ١٢/ ١٩٩٣م).

ـ أثرياء الخليج يشترون مصرفاً تركياً.

ـ الشيوخ العرب يمتلكون أجمل مناطق تركيا.

وكلُّ هذه الكتابات الغرضُ منها، التأثير على الرأي العام التركي لبثّ الكراهية للعرب[2]. وتقول صحيفة تركيا في خبر لها: «إنّ صحف مؤسسة (حريت) شجّعت على دفع تركيا للعمل نيابةً عن أمريكا في المنطقة، وقد خسرت تركيا (٢٥) مليار دولار نتيجة وقوفها إلى جانب أمريكا وقتَ حرب الخليج، وذلك في عهد (تورغود أوزال)»[3].

وعلى صعيدٍ آخر قامت الصحف الإسلامية في تركيا مثل (ميلي غازته) و(زمان) و(تركية) إلى جانب الصحف القومية المعارضة لإسرائيل مثل صحيفة (أورتا دوغو) (الشرق الأوسط)، بالعمل على عدم التدخل في شؤون تركيا الداخلية، أو المساس بقضاياها الأمنية.

ومن بين الصحف التركية التي تناصر القضايا العربية، جريدة (تركيا) وجريدة (الشفق الجديد)، وجريدة (عقد)، وجريدة (يني آسيا) (آسيا الجديدة)

---

(١) إبراهيم الداقوقي نقلاً عن أوكتاي أكشي، مقال بعنوان (بالتأكيد نلحّ في ذلك) جريدة (حريت) التركية، ٣٠/ ١/ ١٩٩٤م.

(٢) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مرجع سابق، ص١٨٨، ١٨٩.

(٣) إبراهيم الداقوقي نقلاً عن صحيفة تركيا، تاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٩٤م.

إلى جانب جريدة (زمان) وكلها صحف ذات اتجاه إسلامي، ويمتلك بعضُها محطات تليفزيونية، ومن أشهر هذه المحطات (قنال يدي) Kanal Yedi (القناة السابعة) وتذيعُ هذه المحطة في نهاية إرسالها، نشرة كاملة باللغة العربية[1].

صورة العرب في الصحافة التركية:

من خلال الآراء المتباينة على صفحات الصحف والمجلات التركية فيما هو مؤيد للعرب وما هو معارض، وما هو موالٍ لليهود، وما هو رافضٌ لهم ـ تأتي بعض الأصوات التي تدعو لتطوير العلاقات مع العرب وإصلاحها، وبخاصة الصحف ذات الاتجاهات الإسلامية، ويليها اليسارية والاشتراكية.

ومن خلال هذه الصحافة نجدُ أنّ هناك اتجاهاً نحو إحياء روح التسامح العثمانية في تركيا الحديثة، وتناولت هذه الصحف الحديثَ عن محاولة بعث اللغة العربية من جديد، كما تناولت العمل على فتح آفاق التعاون التركي العربي في كافة المجالات سواء كانت ثقافية، أو زراعية أو اقتصادية إلى جانب إشارة هذه الصحف بزيارة بعض الرؤساء العرب إلى تركيا توثيقاً للصلات بين تركيا والعرب، حيث أشادت بزيارة الرئيس المصري حسني مبارك وغيره من القادة العرب.

ومن خلال مقال كتبه (محمد علي بلوط) بعنوان (كلاب حراسة) والذي أظهر فيه استياءه للأعمال الصهيونية في تركيا جاء فيه: «بالأمس استطاع اليهود تقويضَ أركانِ الدولة العثمانية من خلال إنجلترا وفرنسا، وتعمل الصهيونية اليوم للغرض نفسه وبالأدوات نفسها لتقويض أركان تركيا الحديثة»[2].

وإلى جانب هذا أكد (شوكت قازان) نائب رئيس حزب الرفاه في محاضرته التي ألقاها في إستانبول ـ ونشرتها صحيفة (ميلي غازته) بعنوان (عشرة آلاف

---

(١) محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، رسائل النداء، رقم ٤٣، جمعية النداء، القاهرة ١٩٩٨م، ص٢٦، ٢٧.

(٢) إبراهيم الداقوقي، ص١٦٦، نقلاً عن محمد علي بلوط (كلاب حراسة)، صحيفة أورتا دوغو (الشرق الأوسط) التركية: ١٥/ ١/ ١٩٩٤م.

جاسوس في المنطقة) بتاريخ ٣١/ ١/ ١٩٩٤م أنّ ثمة عشرة آلاف جاسوس يعملون في تركيا، ومعظمهم من الأمريكيين والإسرائيليين، فإذا لم ترحل قوة المطرقة من تركيا، فإنّ هؤلاء سيبقون سكيناً في ظهر تركيا والمسلمين. كما أنّ الإسرائيليين هم الذين أحرقوا الفندق ـ الذي عُقِدَ فيه اجتماع العلويين ـ في سيواس لضرب المسلمين بعضهم ببعض، ولإحداث التفرقة بين العلويين والآخرين[١].

وتعتقد صحيفة (ميلي غازته) أنّ الصهيونية وعملاءها لا تعادي العرب فحسب، وإنما تعادي جميع المسلمين في العالم.

وبالإضافة إلى هذا وجه (أحمد آق يول) المحرر بجريدة (ميلي غازته) رسالةً إلى أحد محرري صحيفة (ميلليت) جاء فيها: إننا عندما نوجّه هذه الرسالة إلى (يالجين دوغان) المحرر في (ميلليت) نودُّ أن نقولَ له: «إنك بحملاتك الظالمة ضد المسلمين وحزب الرفاه وزعيمه أربكان، فإنك تخدم الصهيونية وعملاءها في تركيا، أمثال اليهودي الصهيوني (جاك قمحي) ـ الذي دعا (وايزمن) شخصياً عن طريق مؤسسته المعروفة (مؤسسة الـ ٥٠٠ عام) لزيارة تركيا ـ الذي يؤكد صراحةً أنَّ كلَّ يهودي في العالم يرتبط بأوثق العلاقات مع إسرائيل، إضافة إلى دعواته لإقامة تلفزيون للجنس لأطفال تركيا من أجل إفسادهم. نقول له: إنّ أولئك الصهاينة المحليين الذين يتحكّمون بالاقتصاد التركي سوف يأتي اليوم الذي سيسقطون فيه في مزبلة التاريخ»[٢].

وتؤكد صحيفة (ميلي غازته) إنّ مؤسسة (حريت) تعادي المسلمين وأربكان شخصياً «لأنه يعمل من أجل بناء تركيا قوية غير عميلة، وليست ذيلاً لأمريكا أو للغرب، ولأنّه يقاوم أعمالَ كلِّ الصهيونيين وعملائهم في تركيا من أجل إنقاذ المسلمين من مؤامراتهم وألاعيبهم ودسائسهم»[٣].

---

(١) المرجع السابق نفسه.
(٢) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مرجع سابق، ص١٦٧، ١٦٨.
(٣) المرجع السابق نفسه.

شخصيات يهودية أثّرت في المجتمع التركي:

منذ أن فتح العثمانيون دولتهم لليهود المطرودين من جميع أنحاء العالم، وقدّموا إليهم كافة الحقوق والامتيازات، بالإضافة إلى الأمن والاستقرار، بدأت هيمنةُ اليهود والشخصيات القادرة منهم على الدولة. وخلال وقت قصير أصبحَ لهم بعضُ الحيثية والسيطرة على إدارات الدولة، وقد شغل بعضهم مناصب هامة، فكان منهم السياسيون، والاقتصاديون، وأصحاب الأموال والثروات الطائلة، ومنهم من كان له نفوذه التجاري، ومن له نفوذ أيضاً على الميدان الإعلامي، ومنهم أصحاب الحرف. وكانت نتيجة هذا أن كون كلُّ هؤلاء نظاماً يوجِّه الدولة إلى أهدافه دون أن تشعر، مستغلين سماحتها وتعاملها الشريف معهم، وظهرت شخصيات كان لها تأثيرها في السيطرة على الدولة، وتحقيق أهدافهم التي تمَّ لهم النجاح فيها: **في المجال الاقتصادي**.

بعد هجرة اليهود من إسبانية، واضطهادهم في مختلف دول العالم، واستقرارهم في ربوع الدولة العثمانية، اتجه اليهود المهاجرون إلى العمل بالصرافة والتجارة، وذلك من أجل الحصول على مكانة لهم في الدولة، حتى أصبحوا ذوي نفوذ وقوة كبيرتين بالدولة، ومن هؤلاء اليهود الذين انصرفوا للعمل في مجال المال والتجارة:

- يوسف ناسي:

أحد الشخصيات اليهودية التي لعبت دوراً بارزاً في الدولة العثمانية، كان صاحبَ ثروةٍ ضخمة، ويشتغل في الأعمال المالية والمصرفية، ويملك شركات تجارة بحرية، كان له نفوذ في الحياة السياسية الأوروبية.

قَدِم يوسف ناسي إلى إستانبول عام ١٥٤٤م، وبفضل علاقاته القوية بأوروبا فإنّه كان يقدم للدولة العثمانية معلومات استخبارية عن هذه البلاد، ويشارك في اجتماعات الديوان إلى جانب كونه مستشاراً في الدولة يقدّمُ التقارير المالية والاقتصادية الخاصة بالدول الأوروبية وتشكيلاتها العسكرية، كما كان له نفوذه القوي في عهد (السلطان سليم الأول) الذي منحه لقب (دوق ناكسوس)

كذلك نال أعلى المراتب في زمن السلطان (سليمان القانوني)[١].

- جاويد بك:

من الشخصيات البارزة التي كان لها دورها في خلع (السلطان عبد الحميد) ساهم في تأسيس (جمعية الاتحاد والترقي) وبعد خلع السلطان تمّ تعيينُه وزيراً للمالية في الدولة العثمانية، عُرف بأنّه الرجل المالي الاقتصادي في المملكة العثمانية، فقام بعقد الصفقات، وتدبير الأموال اللازمة لمساعدة اليهود في الهجرة إلى فلسطين، وإقامة المستوطنات هناك، وكان على علاقة وثيقة بالبيوتات المالية اليهودية في باريس، ومارس أنواعاً من الضغوط الاقتصادية على الدولة من أجل تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين[٢].

- أبراهام كاموندو (روتشيلد الشرق):

من أبرز قادة اليهود في إستانبول في منتصف القرن التاسع عشر، وهو من أثرياء اليهود، قدمت عائلته مساعدات كبيرة إلى المستوطنين اليهود في فلسطين، كان متأثراً بحركة التنوير الأوروبية، قام بتأسيس عدة مدارس في القسطنطينية، وأسس أول مدرسة هناك عام ١٨٥٤م. كما قام بتقديم تبرعات كبيرة من أجل إنشاء مدرسة (مكفيه يسرائيل) في فلسطين، وقد أُطلِقَ عليه لقب (روتشيلد الشرق) لثرائه ومساعداته الكبرى لليهود، وبالإضافة إلى هذا فقد تزعم (كاموندو) لجنة للبحث في قضايا اليهود في كافّة المجالات بمساعدة من (الإليانس) الإسرائيلية ضمّت أعيانَ الطائفة اليهودية في القسطنطينية[٣].

- متر سالم:

من يهود الدونمة، وهو أحد أعضاء إدارة بنك سلانيك في إستانبول، ابن أخ (قره صو) وكان على صلة وثيقة بطلعت باشا الذي تولّى رئاسة الوزارة بعد (محمود شوكت باشا) وهو رئيس المحفل الأكبر الماسوني المسمى (المشرق

---

(١) محمد نور الدين، شؤون تركيا، ص٤٧.
(٢) صالح زهر الدين، اليهود في تركيا، مرجع سابق، ص٩٠ - ٩١.
(٣) المرجع السابق، ص٨١ - ٨٣.

الأعظم العثماني)[1] وكان طلعت باشا يطلعه على أهم شؤون الدولة.

كان (متر سالم) على صلة وثيقة بالمحافل المالية في باريس، قام بتأسيس جمعية (مكابي اليهودية) في سلانيك عام ١٩١٠م، وحاز على الدرجة الثالثة والثلاثين في الماسونية، كانت علاقاته قوية بالمحفل الإيطالي، وقد قدمت إليه إيطاليا ملايينَ الليرات الذهبية مقابل إقناعه السلطان عبد الحميد بسحب الأسلحة والعتاد من طرابلس الغرب، حتى تتمكن إيطاليا من احتلال ليبيا[2].

موشيه آلاتيني (١٨٠٩ ـ ١٨٨٢):

تولّى رئاسة الطائفة اليهودية في سلانيك، قام بنشر فكر حركة التنوير، وكان له نشاط تجاري واسع، فكان يمتلك بعض الشركات التجارية إلى جانب مصنع للتبغ، ساهم في تأسيس المؤسسات التعليمية والاقتصادية في سلانيك[3]. وفي قصره الواقع على البوسفور، اعتقل الاتحاديون السلطان عبد الحميد الثاني[4].

ـ ليفي دي منشه:

ولد بالقاهرة عام ١٨٤٠م، أسس في الإسكندرية شركة للصرافة عام ١٨٦٨م، أسس البنك العثماني المصري عام ١٨٧٢م وكان لهذا البنك دورٌ بارز في إقراض الخديـو بفوائد باهظة، كان متمتعاً بالحماية النمساوية، وتوفي عام ١٩٠٢م.

ـ برنار ناحوم:

من الشخصيات اليهودية الرائدة في مجال الصناعات والتجارة في تركيا بدأ عمله في مجموعة قوتش عام ١٩٤٤م، كان رائداً لصناعة السيارات في تركيا[5].

---

(١) محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٢) أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص٢١٨؛ نقلاً عن جواد رفعت أتلخان (أسرار الماسونية) مرجع سابق، ص٦٠ ـ ٦١.

(٣) صالح زهر الدين، اليهود في تركيا، مرجع سابق، ص٩٨.

(٤) مذكرات السلطان عبد الحميد، محمد حرب، مرجع سابق، ص٢١١ ـ ٢١٤.

(٥) محمد نور الدين، شؤون تركيا، ص٤٩.

- جاك قمحي :

مؤسس مركز التنمية الاقتصادية إحدى مؤسسات المجموعة الأوروبية في تركيا، أسس عام ١٩٨٩ (مركز العام ٥٠٠) بمناسبة مرور (٥٠٠) عام على هجرة يهود إسبانيا إلى تركيا، والهدف منه هو: شكر تركيا على استضافتهم فيها، وقد اعترض اليهود على إنشاء هذا المركز بسبب معارضتهم للظهور العلني، وحرصهم على العمل السري. كان شريكاً في بعض المؤسسات العالمية الكبرى مثل مؤسسة (AEG) في ألمانيا، ومؤسسة (طوسون) في فرنسا، أسس شركة (بروفيلو) وتضم هذه الشركة (٨٣٠٠) عامل، وهو من أبرز رجال الصناعة، وخاصة صناعة الإلكترونيات التي تنتج الأجهزة الكهربائية في تركيا، وهو منتج أول تلفزيون في تركيا.

وقد تعرّض (جاك قمحي) لمحاولة اغتيال عام ١٩٩٣.

وجاك قمحي هو رئيس محفل (نور) الماسوني في تل أبيب، وهو يقسم يمين الولاء لدولة إسرائيل علماً بأنَّ زوجته تركيا مسلمة وهو يصف نفسه بأنه تركي قبل أن يكون يهودي[(١)].

- نسيم كاسادو :

من أبرز الشخصيات اليهودية التي تعمل في مجال الصناعة في تركيا، أدار مركز المنسوجات وهو أهم مؤسسة لصناعة النسيج في تركيا، عمل بشركات صابانجي، وكان له فضل دفعها إلى الأمام[(٢)].

- إسحاق الأتون :

من الشخصيات اليهودية التي لعبت دوراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تركيا، أسس مجموعة (الاركو) بالاشتراك مع (عُزير قارح) لعبَ

---

(١) انظر محمد نور الدين، (اليهود في تركيا أرقام ومعطيات)، شؤون تركيا، العدد الثالث، نوفمبر ١٩٩٢م.

(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص١٨٢.

دور الوسيط في علاقات تركيا الدولية، وكان يقدم نفسه بصفته (ديمقراطي اشتراكي)[١].

- ألبيربيلين:

رائد الصناعات الكيماوية في تركيا، أسس شركة كيماتيك عام ١٩٥٦م وشغل منصب رئيس جمعية أصحاب الصناعات الكيماوية في تركيا[٢].

- برتي قمحي:

أحد اليهود الذين أفادوا مجموعة قوتش في صلاته مع العالم الخارجي، وهو مؤسس قطاع الدراجات في شركة قوتش[٣].

- الإخوان فيتالي والبير ماكو:

من أشهر اليهود البارزين في مجالات الصناعة والتجارة في تركيا، وهما صاحبا مؤسسة (هاكو) للملابس الجاهزة، وهما يدعوان لتعزيز العلاقات التركية الإسرائيلية[٤].

عُزير قارح:

مؤسس مجموعة (الاركو) بالاشتراك مع إسحاق الأتون، وإلى جانب هذا كان صحفياً له كتابات عديدة، وكان له دوره في توثيق الصلات بين الحكومة التركية والحكومة الإسرائيلية[٥].

الشخصيات اليهودية التي كان لها دورها في نشر الماسونية في تركيا:

- جاك سهامي:

من الشخصيات اليهودية البارزة التي عاصرت السلطان عبد الحميد، وكان

---

(١) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٧٨-٧٩.
(٢) المرجع السابق، ص٨٤.
(٣) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٨٢.
(٤) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٩٧.
(٥) المرجع السابق، ص٩٦.

له دوره في اقتباس مبادئ محفل المشرق الأعظم الفرنسي ومبادئ المحفل الأكبر الإنجليزي، وكتب أسس الماسونية باللغة التركية إلى جانب كتابات كثيرة أخرى عن الماسونية[(١)].

ـ عمانويل قره صو:

من أبرز الشخصيات اليهودية التي كان لها دور رئيس في تركيا، ومن أبرز زعماء اليهود الماسون، وأحد قادة الاتحاد والترقي، انتخب عضواً في البرلمان التركي عام ١٩١٤م[(٢)].

شارك في الثورة الاتحادية ضد السلطان عبد الحميد عن طريق إصدار المنشورات المضادة لحكم السلطان عبد الحميد[(٣)]، كان واحداً من رجال الوفد الذين أبلغوا السلطان قرار عزله. وقد لعب دوراً رئيساً في احتلال إيطاليا لليبيا، اضطر للهروب إلى إيطاليا بعد خيانته، ومات فيها عام ١٩٣٤م[(٤)].

ـ حاييم ناحوم: (كبير الحاخامات في القسطنطينية إستانبول):

ممثل الحركة الصهيونية في تركيا، لعبَ دوراً بارزاً في خلع السلطان عبد الحميد، عُيّن سفيراً لتركيا في الولايات المتحدة الأمريكية، بذل جهداً كبيراً ضد (السلطان عبد الحميد) الذي منعَ هجرة اليهود إلى فلسطين، كما بذل جهوداً كبيرة من أجل القضاء على الجواز الأحمر، الذي كان يكبّل اليهود في هجرتهم إلى فلسطين، وهاجم قوانين عدم تملك اليهود الأراضي في فلسطين.

كان يشغل منصب الحاخام الأكبر ليهود الدولة العثمانية قبل أن ينصّبَ حاخاماً بمصر، ولما أقام بمصر أنشأ بها عشرات المحافل الماسونية[(٥)].

---

(١) جواد رفعت أتلخان، أسرار الماسونية، مرجع سابق، ص٦١.

(٢) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢١٢؛ محمود ثابت الشاذلي، دور (قره صو) في بيع ليبيا لإيطاليا، واشتراكه في خلع السلطان عبد الحميد، ص٩٦.

(٣) صالح زهر الدين، ص٩٦ ـ ٩٧.

(٤) مذكرات السلطان عبد الحميد، محمد حرب، مرجع سابق، ص٦؛ ومحمود ثابت الشاذلي، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٥) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٩٢ ـ ٩٣؛ وحسان علي حلاق، مرجع سابق، ص٣٢٧.

وفي عهد الجمهورية أوكل إليه مصطفى كمال أتاتورك مهمة الدفاع عن المصالح التركية عن طريق تمثيله لحكومة تركيا في لاهاي وباريس. وكان له دوره من خلف الستار في معاهدة لوزان[1]. كان واثقاً من تأثيره على الوفد التركي في معاهدة لوزان برئاسة (عصمت إينونو) (زميل أتاتورك) حتى إنّه صرّحَ في صحف باريس في حينه ما خلاصته: «لا داعي للقلق فعصمت صديقي، ولا يخالِفُ لي كلمة».

وكان (رضا نور) الذي عمل مستشاراً لأتاتورك، وكان معروفاً باتجاهه القومي التركي المعادي لليهود يقف ضد (حاييم ناحوم) حتى إنّه صرّحَ بعدائه له في مذكراته بقوله: «الغريب أنّ هذا اليهودي كان في لوزان (أثناء المباحثات) فطردناه، وأنّ ناحوم لا يستحي، وهذا طبيعي، لأنّه يهودي لا حياء فيه».

ويضيف رضا نور قوله: «كان (حاييم ناحوم) يلعب على الحبلين، يعمل لصالح الدول الغربية، ويظهر بمظهر الحريص على مصالح تركيا».

وفي استطراد رضا نور عن شخصية (حاييم ناحوم) قوله «إنه مثال اليهودي الذي يتمدد إلى جانب، وينحني حسب الرياح مثل عود النخيل، إنّ عدمَ الحياء أكبرُ من الخبث اليهودي وسلاحه»[2].

ومن أبرز الشخصيات اليهودية الداعية للهجرة إلى فلسطين:

ـ الحاخام يهودا القلعي (١٧٩٨ ـ ١٨٧٨):

من أبرز المفكّرين اليهود الداعين للهجرة إلى فلسطين، كان دارساً (للقبالة) وهو مذهب يهود الدونمة، كان يعتقد أن عام ١٨٤٠م هو عام تحقيق الخلاص اليهودي، ساهم في نشر اللغة العبرية بين اليهود، كما قام بتأسيس هيئات لاستيطان اليهود في فلسطين، كانت له اتصالات مع الحاخام (يفير جيرون) كبير حاخامات إستانبول، هاجر إلى فلسطين عام ١٨٧١ وتوفي فيها[3].

---

(١) انظر رضا نور، مجلة المجتمع الكويتية، ١٩٨١م.

(٢) مذكرات رضا نور، مجلة المجتمع الكويتية، عام ١٩٨١م.

(٣) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢٢٥.

يوسف باروخ ماوكو (١٨٧٢ ـ ١٨٩٩):

ولد في القسطنطينية، تبنّى فكرة تشكيل جيش يهودي لاحتلال فلسطين، لكنّ اليهود الأتراك لم يهتموا بآرائه لبعدهم عن إثارة المشاكل، واهتمامهم بالاندماج في المجتمع التركي[١].

مناحم لوريا:

من أبرز الرواد الصهاينة، قام بالعمل على تشجيع الهجرة سرّاً إلى فلسطين، وعلى الأخص يهود سوريا.

داود النقوه:

من أبرز الشخصيات اليهودية في الدولة العثمانية، انتخبه اليهود لتمثيلهم في المؤتمر الصهيوني العاشر عام ١٩١١م، أصدر صحيفة يهودية في إستانبول لتأييد الحركة الصهيونية[٢].

ـ إسحاق نريا:

شغل منصب نائب كبير الحاخامات في القسطنطينية، كان رئيساً للمؤتمر الصهيوني ليهود تركيا عام ١٩١٩م، ومن أشدّ المؤيدين للحركة الصهيونية، وكان يرى ضرورةَ حصول اليهود على حق الحكم الذاتي[٣].

أما أبرز دعاة القومية اليهود:

ـ موئيز كوهين (تكين آلب):

كاتب وصحفي يهودي من مواليد سلانيك عام ١٨٨٣م من أبرز الشخصيات اليهودية التي كان لها دورها في إرساء تيار القومية، وهو أيضاً عضو بارز في

---

(١) صالح زهر الدين، اليهود في تركيا، ص١٠٢؛ وحسان علي حلاق، مرجع سابق، ص٣٢٧.
(٢) صالح زهر الدين، اليهود في تركيا، مرجع سابق، ص٩٤.
(٣) المرجع السابق، ص٧٨.

الحركة الطورانية، وعضو بارز في جمعية الاتحاد والترقي، وكان أيضاً عضواً في المؤتمر الصهيوني التاسع الذي عقد في برلين عام ١٩٠٩م. كتب في صحيفة (روم إيلي) التي كان يصدرها (يونس نادي) من يهود الدونمة، وكتب في جريدة (اتحاد وترقي) التي كان يصدرها الاتحاديون، رأس جمعية تعميم اللغة التركية كما انتخب عضو شرفٍ في جمعية (تورك أوجاغي) تبنّى فكر (الاتحاد والترقي) وقام بالتعريف بها والدعاية لها في الصحف الأوروبية[١]. وكان من دعاة التقارب اليهودي التركي، ومن كبار قادة الأيدلوجية القومية في تركيا.

تلقّى تعليمه في مدارس (الإليانس) بسلانيك، وكان ملمّاً بعدة لغات إلى جانب التركية والعبرية، درّس في كلية القانون بإستانبول، كتب في جريدة (وطن) التي كان يصدرها (أحمد أمين يلمان) من يهود الدونمة.

شغل (موئيز كوهين) منصب الأمين العام لاتحاد التبغيين الأتراك، وفي عام ١٩٤٦م أصبح عضواً في المجلس الإقليمي لحزب الشعب الجمهوري لمدينة إستانبول، وفي عام ١٩٥٠م رشح عضواً بمجلس الأمة عن إستانبول.

كان يستخدم أسماء مستعارة مثل (تكين ألب)، و(مؤنس ألب) وكان أغلب القرّاء يتصورون أنّه مسلم عربي، أسهم موئيز بدور كبير في التخطيط للسياسة العنصرية الطورانية التي سارت عليها (جمعية الاتحاد والترقي)[٢].

من كتاباته: كتاب (ماذا يمكن أن يكسب الأتراك من هذه الحرب) وهو الكتاب الوحيد الذي وضع عليه اسمه الحقيقي، ويقصد الحرب العالمية الأولى، يدعو فيها الشباب التركي إلى فكرة العنصرية التركية، واتحاد الأتراك بدلاً عن الوحدة الإسلامية التي تدعو إليها فكرة الجامعة الإسلامية. ويعقّب الكاتب التركي (أرطغرل دوزداغ) على هذا الكتاب بقوله: إنّ موئيز كوهين يدعو في هذا الكتاب إلى حضارة تركية جديدة مستقلة يعني فيها قطع صلة الأتراك بالشعوب الإسلامية[٣].

---

(١) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، مرجع سابق، ص٩٠.
(٢) المرجع السابق، ص٩١.
(٣) المرجع السابق، ص٩٣.

وكتاب (الطورانية) الذي وضع عليه اسماً مستعاراً وهو (تكين آلب) وقد عرف في هذا الكتاب مفهوم الطورانية وأهدافها، وقد تُرجم هذا الكتاب إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية إلى جانب التركية، وقد كان لهذا الكتاب تأثيره القوي على ضباط الاتحاد والترقي.

وكتاب (سياسة التتريك) وقد صدرت في إستانبول عام ١٩٢٨م، وتحدّث فيه عن فكرة تتريك الشعوب غير التركية في الدولة.

وكتاب (الكمالية): أصدره في إستانبول عام ١٩٣٦م، ويهاجم فيه الشريعة الإسلامية، وفي أحد أبواب هذا الكتاب كتب عنواناً يقول فيه: «فلتسقط حكومة الشريعة» جاء فيه: «كان الشعب التركي مجبراً على العيش تحت تأثير القوانين الدينية والشرعية الموجودة في صحراء بلاد العرب، وهذا شيءٌ يبعد عن الثقافة الغربية، ولم يستهن مصطفى كمال أتاتورك في أيِّ وقت قط بقوة خصمه هذا حتى أصبحت أنقرة قلعةً تحتمي بها الديمقراطية التركية الجديدة (ديموقراطية أتاتورك) ضد هجوم محتمل من الحكم الديني والشريعة، وما يأتي معها من استبداد».

«والأمة التركية ـ مثلها مثل كل الأمم الإسلامية الأخرى ـ ترفضُ كلَّ تجديد يأتيها من ديار غير إسلامية. الحياة على طريقة الكفار (الأوروبيين) وارتداء أزيائهم، واتخاذ قواعدهم وعاداتهم لا يعني عند المسلمين إلا إنكار الشريعة المحمدية، حتى أكثر المثقفين الأتراك، حتى أكثر الأتراك حرية في التفكير يرون أنّ ارتداء القبعة ـ وهي الطربوش الأوروبي ـ ما هو إلا إلحاد لا يغتفر. إنّ شاباً مسلماً كان عائداً من أوروبا خرج من السفينة وهو يرتدي قبعة على رأسه، وأبدى شجاعة حين وطأ الأرض الإسلامية وهو على شاكلته هذه. فما كان من الشرطة إلا وأسرعت بالقبض عليه، وتحدّثت الصحف عن هذا الرجل باشمئزاز بالغ وشدة زائدة. والغريب أنّ الحادثة قد حدثت والنظام الجمهوري الكمالي معلنٌ».
و«ومن نافلة القول إنَّ العمامة أخطر من الطربوش فالعمامة كانت رمزاً، كانت العمامة هي الشريعة نفسها»[1].

---

(١) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، مرجع سابق، ص٩٥ ـ ٩٦.

وصدر له أيضاً كتاب باسم (الروح التركية) الذي صدر في إستانبول عام ١٩٤٤م وقد كتب في هذا الكتاب عن بعض الإجراءات الكمالية في الحكومة مثل اتخاذ أنقرة عاصمة لتركيا الحديثة، كما تحدّث عن فكرة العلمانية قال فيه: «إنّ الأتراك. بالفطرة ـ ليسوا في حاجة ماسة إلى الدين، ولم يكونوا يهتمون أبداً بالعقائد الدينية».

وكان يرى أنّ الحل الأمثل لمشكلة اليهود في العالم يتمثل في ضرورة هجرتهم إلى فلسطين. مات موئيز كوهين في سبتمبر ١٩٦١م[١].

ـ باروخ ميتراني (١٨٤٧ ـ ١٩١٩م):

من أبرز قادة حركة التنوير اليهودية في تركيا، وخاصة في منطقة أدرنة، ومن أهم الشخصيات التي أسست مدارس يهودية حديثة في أدرنة، ومن أبرز دعاة إحياء اللغة العبرية، نشر العديد من المقالات في الصحف اليهودية التي تطالب بعودة اليهود إلى فلسطين[٢].

ـ أبراهام بن أرويه:

من أبرز مؤسسي الحركة العمالية اليهودية في سلانيك، قام بنشر الفكر الاشتراكي في سلانيك، قامت (جمعية الاتحاد والترقي) بتقديم المساعدات له من أجل نشر أفكاره بين أوساط المجتمع التركي، هاجر إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية، وكان مِنْ أشدّ المتحمسين للحركة الصهيونية[٣].

ومن أبرز اليهود الإعلاميين في تركيا:

خالدة أديب:

كاتبة وأديبة بارزة من يهود الدونمة، والدها أديب أفندي، دونمي يهودي

---

(١) محمد حرب، موئيز كوهين يهودي عثماني من قادة الطورانية، مجلة العربي، مايو، ١٩٨٢م، ص٨٧؛ وصموئيل اتينجر، مرجع سابق، ص٢١٢.

(٢) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢٢٦ وهو مؤسس مجلة (كرمى) المختصة بالاستيطان؛ وصالح زهر الدين، ص٨٦.

(٣) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٨٠.

كان يعيش في قصر يلدز، كانت ابنته خالدة تعادي القصر، وكانت قوميةً طورانيةً متعصبةً[1].

احتلت مكاناً بارزاً في جمعية الاتحاد والترقي، وكانت على صلة قوية بقادة الاتحاد والترقي، وعلى رأسهم (جمال باشا) بالإضافة إلى صلتها الشخصية بمصطفى كمال أتاتورك.

كتبت روايةً مشهورة باسم (اضربوا الغانية) كان هدفها معاداة الدين، ورواية أخرى باسم (طوران) تدعو فيها لفكرها الطوراني، ورواية أخرى بعنوان (قميص من نار).

قامت حكومة ولاية سوريا العثمانية بتكليفها بنشر الثقافة التركية هناك، وتعليم العرب اللغة التركية وحب القومية التركية بهدف تتريك سوريا وبلاد الشام، وهناك ألقت أوبرا باسم (رعاة كنعان) مأخوذة من التوراة، وأمرت الطلاب بتمثيلها على المسرح في حضور الولاة والقادة العسكريين ومديري الشرطة وقادة الاتحاد والترقي، وكانت هذه المسرحية عبارة عن بشرى بقرب قيام دولة إسرائيل[2].

- أ. فرانكل:

مؤرخ يهودي من أبرز أعماله كتاب (إلى القدس) كتب فيه معلومات كثيرة توضح العلاقات بين الطبقة المستنيرة اليهودية في أوروبا، وبين نظيرتها في الدولة العثمانية[3].

- الحاخام يهودا نحما: (١٨٢٦ - ١٨٩٩)

من عائلة ترجع أصولها إلى سلانيك، كانت له العديد من الاتصالات بينه وبين الشخصيات اليهودية المستنيرة في أوروبا، من أبرز القضايا التي اشتغل بها قضية تعليم اللغة العبرية، كان شديد الاهتمام بالمخطوطات والكتب الدينية

---

(١) محمد حرب، يهود الدونمة، مرجع سابق، ص٤٧.
(٢) انظر محمد حرب، يهود الدونمة، مرجع سابق، ص٤٤ - ٥١.
(٣) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢٧٢.

اليهودية القديمة، كتب عن وضع اليهود الثقافي في سلانيك، كان حلقة وصل لنقل الثقافة الأوروبية إلى يهود تركيا عن طريق إلمامه الجيد باللغات الأجنبية، وفي الوقت نفسه كان له دورٌ في نقل ثقافة الشرق إلى أوروبا، وهو من روّاد الصحافة اليهودية، أصدر عام ١٨٦٤م صحيفة (اللونار) كما أسس مدارس يهودية في تركيا تابعة لنظم التعليم الحديثة، كان له دور في تأسيس مؤسسات خيرة لمساعدة اليهود، كما أسس العديد من الملاجئ[١].

- أورام غلانتي:

مؤرخ وأديب يهودي من أبرز مفكري اليهود الذين حاربوا الحاخامات والقيادات الدينية القديمة، وهو الذي أطلق عليهم في مقالاته اسم (أعداء التقدم) هاجم حاخامات القسطنطينية، وخاصة الحاخام موشيه هاليفي (١٨٧٢ـ١٩٠٨) لعدم مساهمته في حملات التبرع التي قام بها (الإليانس) عام ١٩٠٥ لصالح يهود روسيا[٢].

- إيزيدور باروخ:

من أبرز الشخصيات اليهودية التي عملت في مجال الإعلام في تركيا، وكان يمتلك أول شركة إعلان أسسها فرنسي في تركيا عام ١٩٠٨م وظلت هي الشركة الوحيدة في مجال الإعلام لسنوات طويلة[٣]. وهو رجل أعمال يهودي بارز، يمتلك شركة (غوزله م) للطباعة والنشر في إستانبول، وهذه الشركة هي التي تصدر جريدة (شالوم) منذ عام ١٩٨٢م، وهذه الشركة تهتم بعمل دورات تعليم اللغة العبرية في تركيا[٤].

أحمد أمين يلمان:

صحفي من يهود الدونمة، أسس عدة صحف ومجلات، واشترك في عدد

---

(١) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢٧١؛ صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص١٠٠ـ١٠١.

(٢) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢٥٥؛ وصالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٨١.

(٣) محمد نور الدين، شؤون تركيا، ص٤٩.

(٤) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٨٤ـ٨٥.

من المؤتمرات الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتبنّى أثناء الحرب العالمية الأولى الدفاعَ عن قيام دولة أرمنية ودولة كردية تقتطعان من تركيا كما نادى بعد الحرب العالمية الأولى بضرورة قبول تركيا الحماية الأمريكية، وبالإضافة إلى هذا فقد ناصر قضايا الماسون الأتراك، ودافع عن الشيوعيين الأتراك، وعن أمن إسرائيل، وكان له نشاط في الدعاية للصهيونية، كان معادياً للإسلام والمسلمين، وقد هجاه الشاعر التركي (نيسين توفيق) في قصيدةٍ جاء فيها «أحمد أمين، دونمي خبيث، يقذف بالطين أهل الشرف»[١].

كان له دور بارز في حركة الأتراك الشبان في سلانيك، وشارك في ثورة تركيا الفتاة كما انتُخِبَ عضواً في البرلمان العثماني، وكان أيضاً من أبرز الداعين إلى الاندماج في المجتمع التركي توفي عام ١٩٥٩م.

ـ عبدي إيبكجي:

من أشهر رجال الصحافة في تركيا، وهو من عائلة إيبكجي أشهر عائلات يهود الدونمة. تولى عبدي إيبكجي عام ١٩٦٤م إدارة تحرير جريدة (ميلليت) الصباحية اليومية، عمل رئيساً لنقابة الصحفيين الأتراك، وعضواً في اللجنة التحضيرية لقانون أخلاق الصحافة، كما كان الأمين العام لديوان الشرف الصحفي، إلى جانب هذا كان عضواً بمجلس إدارة معهد الصحافة بزيورخ (أي. بي. أي) المعروف بسيطرة اليهود عليه.

عين (إيبكجي) عام ١٩٦٨م عضواً في هيئة التدريس بمعهد الصحافة بجامعة إستانبول، وقد أُغتيل عبدي إيبكجي في ١٩٧٩/٢/٢م[٢]. حيث اغتاله القومي المتطرف (محمد علي آغجا) الذي حاول بعد ذلك قتل بابا روما[٣].

ـ إسماعيل جم:

كاتب يهودي من أسرة (إيبكجي) اليهودية الدونمة ولد عام ١٩٤٠م، عمل

---

(١) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، مرجع سابق، ص٨٣ ـ ٨٤.
(٢) المرجع السابق، ص٨٤.
(٣) محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، وسائل النداء الجديد، مرجع سابق، ص٢١.

في الصحافة في جريدتي (حريت) و(ميلليت) حيث عمل مديراً للتحرير فيهما، عُيّن في منصب المدير العام للإذاعات والتليفزيون التركي، وكان مسيطراً على خطط هذه الأجهزة حتى عام ١٩٧٥م حتى قامت حكومة الائتلاف بإعفاء (إسماعيل جم) من منصبه، وقد عارض هذا القرار رئيس حزب الشعب الجمهوري، لكنّه اضطر لتوقيع قرار الإقالة أمامَ إصرار مجلس الوزراء، وكان نجم الدين أربكان نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت.

نشر (إسماعيل جم) عِدّةَ دراسات منها: (الإصلاح الزراعي وتأخر تركيا) و(مصر عبد الناصر)[١]. وكان (إسماعيل جم) معجباً بشخصية الرئيس المصري جمال عبد الناصر الاشتراكية[٢].

وعمل إسماعيل جم وزيراً للخارجية في وزارة مسعود يلماظ (عام١٩٩٩م) أثناء المشكلة التركية السوريا التي سببها عبد الله أوجلان، ثم وزيراً للخارجية أيضاً في حكومة بولند أجاويد عام ١٩٩٩م.

ومن الشخصيات اليهودية الثقافية في تركيا:

- **يوسف هاليفي**: (١٨٢٧ ـ ١٩١٧): من أبرز الشخصيات اليهودية في تركيا، دعا إلى إحياء اللغة العبرية، من مؤيدي حركة محبي صهيون، قام عام ١٨٥٠م بتحويل إحدى المدارس الدينية إلى مدرسة تعليمية تتبعُ النظمَ الحديثة، وواجه معارضة قوية من الحاخام[٣].

- **نسيم بيخر**: (١٨٤٨ـ١٩٣١)

من أهم الشخصيات اليهودية التركية الثقافية، تولّى إدارة مدارس (الإليانس) في حلب، وإستانبول ونيويورك، والقدس وبلغاريا، قام بالعمل على تطوير مناهج حديثة للغة العبرية[٤].

---

(١) محمد حرب، يهود الدونمة، مرجع سابق، ص٥٣ ـ ٥٥.
(٢) محمد حرب، وسائل النداء الجديد، مرجع سابق، ص٢١.
(٣) المرجع السابق، ص١٠٢ ـ ١٠٣.
(٤) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٩٩.

- البروفيسور يوديورم:

زعيم الجماعة اليهودية في أنقرة، والأستاذ بجامعة (حاجت تبه) كان له دوره البارز في توثيق العلاقات التركية الإسرائيلية، وهو يعتزّ بولادته في تركيا، وقد تعرّضَ لمحاولة اغتيال في تركيا في حزيران - يونيو ١٩٩٥م.

أهم الشخصيات التركية المناهضة للسيطرة اليهودية في تركيا:

كان لليهود وإسرائيل دورهم الكبير، وتأثيرهم على مختلف نواحي الحياة في تركيا، وقد نتجَ عن هذا التأثير ردود فعل كبيرة لدى بعض الشخصيات الإسلامية الهامة في تركيا، والتي لها تأثيرُها الفعّال، والتي أخذت جانباً مناهضاً لليهود، ومن هذه الشخصيات:

- جواد رفعت أتلخان:

قائد تركي، عاصر السلطان عبد الحميد، كان مديراً لدائرة الأمن العام العثماني أثناء الحرب العالمية الأولى، تعرّضَ للعديد من التهديدات الصهيونية إثر كشفه لمعلومات تتعلّق بأطماع اليهود في فلسطين، وأظهر خطرَ اليهود على العالم العربي الإسلامي، كتب ٦٣ كتاباً، ومؤلفاته تناهِضُ الصهيونية، وتؤيّد السلطان عبد الحميد.

من مؤلفاته: (إسلام صاران تهلكة) (Islami Saran Tehluke Ve Siyonizm) (الخطر المحيط بالإسلام) وقد كشف في هذا الكتاب عن العديد من نوايا الصهيونية تجاه العرب والإسلام بوجه عام ومن مؤلفاته أيضاً، (تورك أوغلي دوشمانيني طاني) (Turkogiu Dusmanini Tani) (أيها التركي اعرف عدوك)، و(كيزلي دولت) (Gizli Devlet) (الدولة الخفية)، و(موسى داغي) (Musa Dagi) (جبل موسى) (اينه لي فيجي) (Igneli Fici) (البرميل ذو الإبروة) (الإسلام وبنو إسرائيل) (Islam Ve Beni Israil)، وغيرها[1].

---

(١) حسان علي حلاق، مرجع سابق، ص٢٩٥.

ويقـول جواد رفعت أتلخان عن يهود الدولة العثمانية من خلال كتابـه (الإسلام وبنو إسرائيل): إنّ اليهود هم الذين نشروا الفوضى في داخل البلاد، ونظّموا القوة المناهضة للحكم التركي بقصد تحطيم الإمبراطورية العثمانية، وسلّحوا أعضاء تركيا الفتاة في الخارج، ونظموا صفوفهم، وأمدوهم بالأموال، كما نظموا عصابات السلافيا في البلقان[1].

وجـاء في كتابه (الخطر المحيط بالإسلام) عن رأيه في (جمعية الاتحاد والترقي): «إنّ اليهود المنتسبين لفرقة الاتحاد والترقي أصبحوا أصحاب الكلمة العليـا والنفوذ في هذه الجمعية» وقال أيضاً: «إنّ الأدوار التي قام بها الثلاثي: المحامي (متر سالم) و(قره صو)، و(جاويد) في حادثة خلع السلطان عبد الحميد كانت مهمّة جداً، وهؤلاء هم الذين قاموا بدور بارز في تأسيس وتوسيع (جمعية الاتحاد والترقي) المرتبطة برابطة متينة بالجمعيات الماسونية التي أسست بمال وذكاء اليهود» وجاء فيه أيضاً:

«إنّ اليهود هم الذين قاموا بحوادث ١٩٠٨، إذ ثبت دخول ضباط الدونمة (المرتدين) في صفوف الجيش بزي الجنود، وبدأوا بتحريضهم للقيام بالثورة»[2].

وأثبتَ في كتابه الخطر المحيط بالإسلام أيضاً:

إنّه بعد إعلان المشروطية (الدستور) في ٢٤ يوليو ١٩٠٨م دخل كثير من الدونمة إلى الآستانة، وبدؤوا يمارسون ضغطاً سياسياً واقتصادياً على الأتراك، حيث حثوا الناس على الاحتجاج والإضراب، وهم الذين استغلوا الأتراك مالياً مستفيدين من تلك الظروف»[3].

---

(١) أصدر جواد أتلخان أيضاً جريدة تركيا باسم استقبال (المستقبل) وجريدة بالإنجليزية سميت(United Islam Nations).

(٢) حسان علي حلاق، مرجع سابق، ص٣٠٥؛ نقلاً عن جواد رفعت أتلخان: الخطر المحيط بالإسلام ـ الصهيونية وبروتوكولاتها ص٧٦.

(٣) حسان علي حلاق، ص٣٠٨؛ نقلاً عن جواد رفعت اتلخان: الحظر المحيط بالإسلام ـ الصهيونية وبروتوكولاتها، ص٧٦.

وقد هددت منظمة (بني برت) (Beni Birth) جواد رفعت بسبب الحقائق التي كشفها في كتابه (الخطر المحيط بالإسلام) والذي كشف فيه جهود (منظمة بني برت) بتأسيس مدارس الإليانس والقضاء على أعداء الصهيونية[1].

وفي كتابه (الإسلام وبنو إسرائيل) جاء فيه: «إنّ اليهود ودهماء (الاتحاد والترقي) قاموا بقتل المواطنين في الشوارع، والاستهزاء برجال الدين، ونهب القصور وسلبها، كما أنّ ستين ألفاً من أتراك الأناضول كانوا هدفاً لمتمردي مقدونيا في أحداث ثورة ١٩٠٩»[2].

ـ محمد شهاب الدين طان:

ضابط تركي كان يعمل عام ١٩٥٤م ملحقاً عسكرياً لتركيا في ألمانيا، كتب في الصحف التركية معارضاً سياسة إسرائيل تجاه العرب، كان يحبُّ العرب، وخاصة المصريين منهم. عمل متطوعاً لصالح مصر في إسرائيل، وكان ذلك في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، حيث قام بأعمال استخبارية في المسائل العسكرية الإسرائيلية، وكان يرى في هذه الأعمال خدمة القضايا العربية وخاصة مصر. إلا أنه انكشف أمره على يد يهودي مهاجر حديثاً إلى إسرائيل، فقام الآخر بإبلاغ (الموساد) التي قامت بالقبض على (محمد شهاب الدين) بتهمة أنّه ضابط تركي له علاقة بالمصريين لكنّ الملحق العسكري التركي تدخّلَ في الأمر لدى السلطات الإسرائيلية، وأطلق سراحه بعد أن قضى مدة عام في سجون إسرائيل ولاقى تعذيباً شديداً على أن يعود لوطنه تركيا، وبعد عودته فُصِلَ من الجيش.

أسس جريدة بعنوان (يارين) (الغد) وفي العدد الرابع الذي صدر من هذه الجريدة كتب عنوان رئيس في الصفحة الأولى يقول فيه: «السوق في تركيا يتوقف، لأنّ اليهود في إجازة بمناسبة عيدهم» وكتب أيضاً يقول: «إذا لم تكن الأغلبية الوطنية في بلد ما تمتلك مقدرات اقتصاد هذا البلد، فلا يمكن القول

(١) انظر محمد علي الزعبي، الماسونية في العراء، مرجع سابق، ص٨٧.
(٢) حسان علي حلاق، مرجع سابق، ص٣١٧؛ نقلاً عن جواد رفعت أتلخان، الإسلام وبنو إسرائيل، ص١٧٢.

بأنّهم أصحاب البلد».

هذا إلى جانب كتابه، (مذكرات ضابط تركي في زنزانات إسرائيل)[1]. كما كتب أيضاً أنَّ اليهود يشكّلون نسبة (٧٠٪) من التجاريين والصناعيين في إستانبول، مع أنّ عددهم في تركيا ثلاثين ألف نسمة إلا أنَّ جريدته قد توقفت لأنها لم تجد دعماً من أحد[2].

ـ نجم الدين أربكان:

نجم الدين أربكان مسلم، صوفي، حنفي المذهب، من أهل السنّة والجماعة، تربّى تربية إسلامية على يد شيخ الطريقة النقشبندية محمد زاهد أفندي.

ولد في مدينة (سنوب) شمال تركيا، كان زميل دراسة للرئيس التركي (سليمان ديميريل) شغل عام ١٩٦٩م رئاسة اتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB)[3].

ونجم الدين أربكان هو أول رئيس وزراء إسلامي يُنتخبُ في تركيا، نال تكليف الحكومة التركية في ٧/ ٦/ ١٩٩٦م في الوقت الذي كان يرأسُ (حزب الرفاه الإسلامي) شكّل حكومةً ائتلافية في تركيا مع (تانسو تشيلر) في ٢٩/ ٦/ ١٩٩٦م.

أسس عام ١٩٧٠ (حزب النظام الوطني)[4] إلا أنّه تمّ إلغاؤه بناءً على القضية التي أقامها المدعي العام التركي على هذا الحزب حيث اتهمه بمخالفة قانون

---

(١) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مرجع سابق، ص١٥٨.

(٢) انظر رسالة محمد شهاب طان إلى أمين عام رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في ملحق هذه الرسالة، ملحق رقم (٣٠)، ص٧٩٣.

(٣) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، ص٨٧.

(٤) ويقصد بالنظام أي الإسلام نظراً لأنّ الدستور التركي يجرم الإسلام، فكان من المحظور إطلاق اسم إسلام عليه.

الأحزاب، ومخالفة الدستور، فقام أربكان في عام ١٩٧١م بتأسيس (حزب السلامة الوطني) وكان برنامجه:

١ - إقامة سوق إسلامية مشتركة.

٢ - إقامة أمم متحدة إسلامية.

٣ - إقامة برنامج لتعاون الجامعات في العالم الإسلامي، وتكاملها تخصصياً.

٤ - إقامة نظام دفاعي إسلامي مشترك.

٥ - العمل على إصدار الدرهم الإسلامي الموحد(١).

وفي عام ١٩٧٥ طالب أربكان الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت وزعيم (حزب السلامة الوطني) من رئيس الوزراء التركي (سليمان ديميريل) قطع علاقات تركيا الدبلوماسية مع إسرائيل، وذلك توثيقاً لعلاقات تركيا مع العرب، أسوة بالدولة الإفريقية غير الإسلامية، وقد قوبل طلبُه بالرفض من قبل (ديميريل) حيث أكد أنَّ تطوير العلاقات مع العرب يسري دون قطع العلاقات مع إسرائيل أو سحب الاعتراف بها(٢).

وفي ١٣ مايو ١٩٧٦م ألقى أربكان خطاباً بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية في إستانبول جاء فيه:

«إنَّ مدينة القدس الشريف إسلامية، وستعودُ إن شاء الله بعد تخليصها من أيدي الصهاينة المعتدين - أعداء الله ورسوله - ومساهمة منا في قضية فلسطين الإسلامية أعلنت تركيا استعدادها التام لفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في تركيا - كما أننا نستنكر المعاملة الوحشية التي يتعرض لها إخواننا مسلمو فلسطين، ونطالِبُ بإعادة حقوقهم المغتصبة وإرجاعهم إلى ديارهم في أقرب وقت، ونستنكر أيضاً حرب الإبادة التي تُشَنُّ ضد المسلمين في الفلبين وأريتريا وكشمير وتراقيا

---

(١) محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، رسائل النداء الجديد، مرجع سابق، ص١١.
(٢) العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، مرجع سابق، ص٥٥٥.

الغربية وتركستان الشرقية، وفي كلّ مكان في العالم يضطهد فيه المسلمون»[1].

وبالنسبة للقدس واستيلاء إسرائيل عليها فقد وصفها أربكان في تموز يوليو ١٩٨٠م (بأنها جريمة القرن) ودعا لاقتلاع إسرائيل من الشرق الأوسط[2].

وفي عام ١٩٨٣م أسس (نجم الدين أربكان) (حزب الرفاه) بعد إلغاء (حزب السلامة) بعد انقلاب كنعان إيفرين عام ١٩٨٠م وقامت المؤسسة العسكرية بإلغاء (حزب الرفاه) لخروجه على مبدأ العلمانية، فأقام نجم الدين حزباً جديداً على نفس المنهج الذي يسير عليه، أطلق عليه (حزب الفضيلة) ويعتزّ أربكان بإسلامه وبتاريخ الدولة العثمانية[3].

وبمناسبة الاحتفال بانعقاد المؤتمر الإسلامي السابع عام ١٩٧٦م أظهر أربكان حُبّه واعتزازه بالدولة العثمانية بقوله: «أرحب بكم جميعاً، وأحييكم تحية المحبة والاحترام كممثلين عن العالم الإسلامي الكبير، الذي يقطنه ما يقارب المليار من المسلمين، وأحمد الله عزّ وجلّ الذي جمعنا في هذه الليلة المباركة ـ ليلة الجمعة العظيمة ـ وفي هذا المكان التاريخي العريق. . . إنّ هذا القصر الذي شاء الله أن يعقد فيه هذا المؤتمر الإسلامي الكبير. . وقد نُقِشَت على بابه كلمة الإسلام الجامعة: (لا إلـه إلا الله). . هو قصر السلطان محمد الفاتح الذي بناه عقب فتح إستانبول. . كيف لا يكونُ هذا المكان تاريخياً، وفيه كانت تدبَّر شؤون العالم الإسلامي ردحاً من الزمن؟ وكيف لا يكون تاريخياً ومنه كانت تنطلق جيوش المسلمين إلى جميع أنحاء الدنيا. مجاهِدةً في سبيل الله، تنشر النور والهداية والعدل أينما حلّت، وحيثما ضربت. . كيف لا يكون تاريخياً وفوق هذا الحجر الذي يرتكز عليه الميكرفون كانت تنصب رايات الجيوش

---

(١) محمود ثابت الشاذلي، مرجع سابق، ص٦٥.

(٢) Israili Erbakan Korkusu Sardi, Akit, 1 Temmuz 1996 الرعب من أربكان يملأ إسرائيل جريدة، عقد التركية، أول يوليو ١٩٩٦م، ص١٤٠.

(٣) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٦٠؛ ومحمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية، مرجع سابق، ص٦٣ ـ ٦٥.

الإسلامية المنطلقة للذبّ عن ديار المسلمين جميعاً. . وأذكر على سبيل المثال لا الحصر: أنّ قرار إرسال الأسطول الإسلامي للحيلولة دون وقوع كل من أندونيسيا والفلبين في براثن الاستعمار الهولندي اتخذ في هذا المكان، وفيه أيضاً اتخذت قرارات إرسال الجيوش والأساطيل الإسلامية لحماية شمال أفريقيا من الغزاة الطامعين. . .

وفوق هذا كله فإنَّ هذا البناء التاريخي يضمّ بين جدرانه لواءَ الرسول الأعظم ﷺ وبردته المباركة وسيوفه، وكثيراً من آثاره الشريفة.

إنَّ الآمال العريضة لتداعِبُ نفسي، وأنا أخاطبكم معبراً عما يجيشُ في صدري. . أخاطبكم وقد اختلط الأملُ بالاعتزاز والفخر. . كيف لا وقد اجتمع ممثلو خمسين دولة إسلامية في هذا المكان الذي كان مركزاً للدولة الإسلامية الكبرى يومَ كانت تنتظم كلُّ هذه الدول الخمسين في دولة إسلامية واحدة. لذا. . فإننا بالتقائنا في هذا المكان التاريخي أكدنا تساندنا وتضامننا، وعليه فإنّه مِنْ أوجبِ الواجبات أن نعملَ جادين على توحيد كلمتنا، واستعادة قوتنا لكي نتمكن من استلام راية القيادة من جديد. . عندها فقط تخلّصُ العالم من المظالم والفساد، وننشر نور الإسلام في أرجاء الدنيا كلّها»[1].

رأي نجم الدين أربكان في الاتفاق التركي الإسرائيلي:

من ناحية الاتفاق التركي الإسرائيلي الذي تم إبرامه بين تركيا وإسرائيل في شباط ـ فبراير ١٩٩٦م، فقد قام (حزب الرفاه) بمعارضة الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي في ١٠/ ٤/ ١٩٩٦م، وأعلن أنّه يتناقض مع واقع المنطقة، وجدير بالذكر هنا أن بنود هذا الاتفاق كانت سرية إلى أن جاء أولُ استجواب لوزير الدفاع التركي عن هذا الاتفاق من أحد أعضاء (حزب الرفاه)، في الوقت الذي كانت تركيا وإسرائيل تتكتمان على بنود هذا الاتفاق، مما اضطر وزير الدفاع التركي لكتابة بنود الاتفاق[2].

---

(١) محمود ثابت الشاذلي، مرجع سابق، ص٦٤ ـ ٦٥.

(٢) محمد حرب، مقال: المسلمين الأتراك يدينون الاتفاق التركي الإسرائيلي، جريدة الأحرار: ٢٨/٦/٩٦.

وأعلنت مجلة (ملي غازته) المتحدثة باسم (حزب الرفاه الإسلامي) في بيان لها بشأن هذا الاتفاق جاء فيه: «كان من العار أن تحمل تركيا كونها أول بلد إسلامي يعترف بإسرائيل، وهي الآن تحمل عار آخر، وهو كونها أول بلد إسلامي يتحالف مع دولة إسرائيل في ظل ظروف العدوان الإسرائيلي على لبنان»[1].

وحينما تولى أربكان رئاسة الحكومة التركية تعهّدَ بالحفاظ على المبادئ العلمانية للدولة، والسعي للاندماج في الاتحاد الأوروبي، والتزام حكومته بالمعاهدات الدولية التي وقعتها تركيا مع الدول الأخرى، إلا أنّه أبدى تحفظاً خاصاً على (المعاهدات التي تتناقض مع الأمن القومي التركي) وقد اعتبر المراقبون أنَّ أربكان يشير في هذا إلى الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، الذي عقد في شباط ـ فبراير ١٩٩٦م، وفي الوقت نفسه أعلن رغبته في السعي نحو توثيق العلاقات مع دول العالم الإسلامي ووسط آسيا والبلقان، والتي ترتبط مع تركيا بعلاقات روحية وتاريخية. مع تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية من أجل الوصول إلى وحدة العالم الإسلامي[2].

رد الفعل الإسرائيلي والأمريكي تجاه سياسة أربكان في تركيا:

يقول (نجم الدين أربكان) في كتابه: (تركية: المشاكل الأساسية): «عندما فتح (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه مدينة القدس، قبل أربعة عشر قرناً، أنقذ شعبها وأرضها من الظلم الواقع عليها. وفلسطين أرض إسلامية، ولو كان هرتزل قد اختار أرضاً في أمريكا، لكان هذا أمر أكثر منطقية له أو للمجتمع اليهودي، الذي كان يبحث عن أرض يقيم عليها دولة يهودية. ذلك لأنّ أمريكا أكثر أمناً، ولكان المؤيدون له قد اعتبروا أمن هرتزل من أمنهم، لكنّه لم يفعل، ولم يكن ليستطيعَ أن يفعل، لأنَّ عداءَه للإسلام هو الذي دفعه إلى فكرة إنشاء وطن لليهود

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٥٨.

(٢) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مرجع سابق، ص٦٣ ـ ٦٦؛ محمود ثابت الشاذلي، مرجع سابق، ص٦٥.

في فلسطين، كما صوّر له خياله.»[1].

وقد أعرب المسؤولون الإسرائيليون عن قلقهم على مستقبل العلاقات الإسرائيلية التركية لدى وصول أربكان، وتوليه رئاسة الحكومة التركية.

وذكر السفير الإسرائيلي (آلون ليبل) في أنقرة: «إنّ لأربكان مواقف معاداة سابقة لإسرائيل؛ ففي السبعينيات طلب أربكان قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل».

ورداً على موقف أربكان تجاه إسرائيل أعرب سفير إسرائيل لدى تركيا عن قلقه من موقف أربكان بشأن الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي بقوله:

«إنّ حكومة تركيا الجديدة برئاسة حزب الرفاه الإسلامي ستعملُ دون شك على إلغاء صفقة قيمتها (٦٠٠) مليون دولار لتحديث طائرات الفانتوم التركية في إسرائيل، وتزويدها برادارات وأجهزة إلكترونية»[2].

وعلى الرغم من هذه التكهنات فقد أعلنت وزارة خارجية إسرائيل بياناً بهذا الشأن في ٩/ ٧/ ١٩٩٦م جاء فيه: «إنّ المصالح المشتركة للدولتين لا تتغير بتغير الحكومة هنا أو في تركيا، وأعلنت أنها تعتقد أن تركيا ستكون شريكاً كبيراً ومهماً في بناء السلام في المنطقة»[3].

ورداً على موقف أمريكا تجاه إيران أعلن نجم الدين أربكان رفضه للضغوط الأمريكية التي تهدف إلى عزل إيران، كما أعلن أنّ تركيا وإيران بلدان شقيقان ومسلمان، يجب أن يطوروا العلاقات بينهما في جميع المجالات، وأكد أيضاً أنّ زيارته لإيران ليست موجهة ضد الولايات المتحدة[4].

وفي الوقت نفسه واجه أربكان استياء كبيراً من الولايات المتحدة ومن تركيا لدى عزمه على زيارة ليبيا حيث هدد وزير الداخلية التركي بالاستقالة إذا نفذ

---

(١) محمد حرب، مرجع سابق، ص١٨.
(٢) جريدة الأهرام المصرية: ١١/٦/١٩٩٦م، ص٩.
(٣) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٤٣.
(٤) المرجع السابق، ص١٨٦ ـ ١٩٠.

أربكان زيارته لليبيا، لكن أربكان نفذ زيارتها في ٥/ ١٠/ ١٩٩٦م بهدف إجراء محادثات مع المسؤولين الليبيين تتعلق بسبل التعاون بين البلدين. ومن ناحية أخرى فقد ندد (معمر القذافي) بسياسة أنقرة تجاه إسرائيل، ودعا جميع الأتراك إلى الانتساب إلى (حزب الرفاه) ووصف الاتفاق بين تركيا وإسرائيل بأنه (خطر على الأمة العربية وأمنها»[١].

وقد سارعت المعارضة إلى استغلال هذه الفرصة للهجوم على أربكان، كما انتقدت نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التركية (تانسو تشيلر) قيام أربكان بهذه الزيارة، وصرحت بأنّ تصريحات القذافي تعتبر (خطأ تاريخياً خطيراً) وأنها كافية لتقف تركيا ضده، ونتيجه لزيارة أربكان لليبيا أعلن حزب اليسار الديمقراطي حجب الثقة عن الحكومة، في الوقت الذي أعلنت فيه واشنطن أن ليبيا دولة خارجة على القانون».

ورداً على هذا أعلن القذافي: «أنّ الاحتجاج الذي أثير حول زيارة أربكان ناتجٌ من أنّه دافع عن مصالح تركيا، ولم يدافع عن مصالح أمريكا».

أما أربكان فقد صرّحَ لدى عودته من ليبيا بقوله: عدنا مظفرين كقادة الرومان «وإنّ هذه الزيارة أثمرت زيادة التبادل التجاري بمقدار ثلاثة أضعاف بين البلدين، ومن ناحية تصريحات القذافي فقد اعتبرها أربكان أنها جاءت من منطلق فلسفي نوعاً ما وطالب أربكان زعماء الولايات المتحدة والدول الغربية ليؤكد عزمه على التعاون معهم، وتوضيح زيارته لليبيا مشيراً إلى أن زيارته ليست موجهة ضد حلفائنا الأوروبيين أو ضد الولايات المتحدة[٢].

وفي نفس الوقت وجهت واشنطن توبيخاً شديداً إلى تركيا أعلنت فيه على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية (نيكولاس بيرنز) جاء فيه: «إنّه أمرٌ مفاجئ بالتأكيد أن يدافعَ رئيسُ وزراء دولة حليفة عضو في حلف شمالي

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٢٣٧.
(٢) المرجع السابق، ص٢٤٠ ـ ٢٤٤.

الأطلسي عن إرهابي كالعقيد القذافي» واعتبرت موقف أربكان بقولها «إنّه يثير القلق الشديد»[١].

وفي سبيل توجه العرب إلى أربكان من أجل إلغاء الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي قام حزب الاتحاد الاشتراكي العربي بالاتفاق مع سوريا بتوجيه نداء إلى (حزب الرفاه الإسلامي) في ١٤/٧/١٩٩٦ ومطالبته بإلغاء هذا الاتفاق، واعتبروا أنَّ هذا الاتفاق يهدف إلى محاصرة سوريا[٢]. إلا أنّ أربكان أعلن أنّ «تل أبيب هي أفضل مَنْ يملك مثل هذه التكنولوجيا ـ ويقصد هنا تقدم إسرائيل وتطورها في المجال العسكري ـ وذلك رغماً عن الانتقادات التي تعرّضَ لها، وخاصة لدى زيارته لطهران، فحينما تعرّضَ هناك لهذه الانتقادات قال: «لو كانت إيران تملك مثل هذه التكنولوجية المتقدمة التي تمتلكها إسرائيل لكنّا وقد وقعنا الاتفاق مع إيران عوضاً عن إسرائيل»[٣].

وفي معرض حديث لأربكان عن موقف الأخير من إسرائيل وتعامله معها، فقد أوضحَ أنّه حين توليه رئاسة الحكومة وجد أنّه لدى تركيا نحو (٦٠٠) طائرة أميريكية من طراز (إف ٤) تحتاج لقطع غيار، فقامت الحكومة التركية بمطالبة أمريكا بتزويدها بقطع الغيار فكان الرد الأمريكي «عليكم أن تطلبوا قطع الغيار من إسرائيل» فقامت تركيا بطلب قطع الغيار من إسرائيل، فكان الرد الإسرائيلي هو المساومة على السماح للطائرات الإسرائيلية بالتحليق فوق شمال العراق، لكنّ الحكومة التركية رفضت هذه المساومة، وقررت دفع ثمن قطع الغيار كاملاً بدون شروط، وتم الاتفاق».

رأي أربكان في سياسة تركيا الخارجية:

يرى أربكان أنّ ميزان القوة في العالم يتجه نحو أمريكا وإسرائيل، ويؤكد

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٦.

(٣) المرجع السابق، ص١٥٣.

هذا بقوله: «إنّه لم يعد في العالم سوى قوة واحدة هي الولايات المتحدة، وبالنسبة لمنطقتنا فليس في العالم قوة سوى إسرائيل التي هي ليست فقط الابن المدلل للولايات المتحدة، بل إنّ إسرائيل واليهود هم الولايات المتحدة»[1].

كان أربكان يحاول أن يقومَ بعمل توازن بين تعاون تركيا مع إسرائيل من ناحية، وتعاون تركيا مع الدول العربية من ناحية أخرى، وفي سبيل تحقيق هذا قام أربكان بعقد اتفاقات في مجالي الطاقة والتجارة مع بعض الدول الإسلامية من بينها إيران[2].

ومن ناحية أخرى فقد رحّبت جامعة الدولة العربية في ١٩٩٦/٧/٣م بتصريحات أربكان بإقامة علاقات ودية مع الدول الإسلامية والعربية، ودعت أربكان للتخلص من الآثار الضارة للاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، لكنّ تركيا كانت ترى في هذا الاتفاق منافع كثيرة لها[3].

وأشار المراقبون إلى أنّ موقف أربكان تجاه الاتفاق التركي الإسرائيلي قد واجه ضغوطاً من قبل قادة المؤسسات العسكرية في تركيا، وذلك لاحتياجهم إلى الخبرات العسكرية الإسرائيلية، ويفسر آخرون هذا الموقف بقولهم: «إنّ تركيا تحتاج إلى مساعدة إسرائيل في نزاعها المتصاعد مع اليونان» ويؤكد آخرون: أنّ تغير موقف أربكان تجاه إسرائيل يتمثل في عمل توازن بين القوتين في حكومته، بينه وبين حزبه من ناحية، وبين تشيلر وحزبها من ناحية أخرى.

وعلى صعيد آخر فإنّ اتفاقية الغاز الطبيعي التي وقعها أربكان مع إيران، وكانت (تانسو تشيلر) قد مهدت لها، اتُّخذت ورقة ضغط على أربكان لإرغامه على الموافقة على عقد الاتفاقية الثانية مع إسرائيل، وقد كان أهمية تمرير هذه الاتفاقية هام لإحداث توازن في السياسة الخارجية التركية لتهدئة واشنطن تجاه

---

(١) مجلة الوسط، العدد ٢٥٧: ١٩٩٦/١٢/٣٠م، ص١٦ ـ ١٧. محضر لقاء رئيس الوزراء التركي.
(٢) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٥٤.
(٣) المرجع السابق، ص٢٠٧.

معارضتها لزيارة أربكان لإيران[1].

وفي الوقت نفسه فقد نفى أربكان صفة (التحالف) عن التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، ووصفه بأنه مجرد (صفقة تجارية) وذكر أنّ هناك أجزاء في غاية التعقيد موجودة في الطائرات الحربية التركية، ولا يمكن الحصول على تكنولوجية صيانتها إلا من بلدين في العالم، الولايات المتحدة وإسرائيل، ونحن نشتري هذه الخبرة من إسرائيل مقابل أموال، وهي علاقة تجارية لا تختلف عن شراء سلعة من السوق. وإن تركيا بعلاقاتها مع العالم العربي والعالم الإسلامي لا يمكنها المضي مع إسرائيل في أمور تشكل حلفاً أو تحالفاً[2].

وجدير بالذكر أنّ اللمسات الأخيرة للإطاحة بأربكان قد وضعت حينما أعلن أربكان إلغاء المناورات التركية الإسرائيلية الأمريكية عملياً بقوله: إنّها (أرجئت إلى السنوات المقبلة) فكان هذا الإعلان سبباً رئيساً للهجوم على أربكان من قبل وسائل الإعلام التركية، فقد أوضح أربكان أنّ «إجراء مناورات لاختبار التجهيزات التي ستشتريها تركيا من إسرائيل منصوصٌ عليه في الاتفاق، لكنّ هذه المناورات أرجئت إلى السنوات المقبلة» إلا أنّ ردود الفعل كانت قويةً ضد أربكان، وقد رأى المحللون السياسيون أنّ هذا التصريح قد زاد من حدة المواجهة بين أربكان والسلطات العسكرية التركية حتى وصل أربكان إلى نهاية تجربته السياسية في الدولة باستقالته من الحكومة في حزيران يونيو ١٩٩٧م[3].

* * *

(١) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركية، مرجع سابق، ص٢٢٥ ـ ٢٢٨.
(٢) جريدة الأهرام المصرية: ٤/ ١٠/ ١٩٩٦م، ص١.
(٣) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٤٣٠ - ٤٥٩.



تأثير اليهود في التعليم التركي

كانت الدولة العثمانية تولي اهتماماً كبيراً للنواحي العسكرية في الدولة، وكان الاهتمام بالثقافة والتربية يأتي في المرتبة الثانية بعد الاهتمامات العسكرية، ونتيجة لذلك أصبحت الدولة العثمانية هدفاً للغزو الثقافي من قبل دول الغرب، وأخذت هذه الدول تتبارى في استخدام المنصرّين من أجل تثبيت نفوذ هذه الدول داخل الدولة العثمانية[1].

وقد أدى التوجه الأوروبي إلى الاهتمام بالأقليات الأجنبية في الدولة من النواحي الثقافية إلى زيادة انتشار الرهبان الكاثوليك والراهبات في أنحاء الدولة[2].

ولم يكن هدفُ الدول الغربية من نشر المدارس الأجنبية في الدولة من أجل الاستعمار الثقافي والاقتصادي فقط، بل لتغيير كافة القيم الأخلاقية والإسلامية والعلاقات الاجتماعية والإنسانية في الدولة، وكان إنشاء هذه المدارس يهدفُ إلى تغيير أفكار المسلمين، وتوجيههم إلى الثقافة الغربية بديلاً عن الإسلام[3].

تطوير نظام التعليم اليهودي في الدولة العثمانية:

كانت الدولة العثمانية دولة إسلامية، وكان شيخ الإسلام فيها بيده مقاليد

---

(١) سهيل محمد صابان، المؤسسات التعليمية الأجنبية في نهاية الخلافة العثمانية في إستانبول، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور محمد حرب؛ جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، قسم الثقافة الإسلامية، ١٤٠٩هـ، ص٢٣٠.

(٢) سهيل صابان، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٣) سهيل صابان، مرجع سابق، ص٢٣٢، نقلاً عن Akdeniz Sabri,Toplumumuz Ve Egitimimiz,p.242.

الأمور في الدولة، وكان التعليم في الدولة تابعاً للمشيخة الإسلامية، وكانت هناك مدارس نظامية ملحقة بالمساجد.

أما يهود الدولة فكانوا يتلقون تعليمهم في المدارس الدينية المحافظة، التي كانت تُعرف باسم (تلمود توراة) حيث كانت تلقّنهم المبادئ الأولية للقراءة للأطفال والفتيان، وتدرسهم بعض أجزاءٍ من التلمود، وكان الطفل يتلقى تعليمَه أولاً فيما يعرف بـ(بيت سيفر) وكان حظ الفتيات من هذه المدارس ضئيلاً، وكانت هذه المدارس تقتصر على تدريس كتاب الصلوات وبعض فقرات (العهد القديم)، وكان مستوى التعليم فيها ضعيفاً بسبب ضعف مستوى المدرسين، وقلّة مرتباتهم من ناحية، وصعوبة الحياة التي كان اليهود يعيشونها من ناحية أخرى، الأمر الذي جعلهم يتصرفون عن التعليم، ويتّجهون إلى العمل لكفالة معيشتهم[1].

وفي الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر قامت بعض الشخصيات اليهودية الثرية في أوروبا، أمثال عائلات (روتشيلد) والبارون (هيرش) بتقديم الإعانات المادية من أجل تطوير نظام التعليم لأفراد طائفتهم في الدولة، ونتيجة ذلك طرأت تغيرات على المناهج التعليمية، وتم افتتاح فصول مسائية في المدارس لتدريس اللغات الأجنبية، وعلوم الحساب والطبيعة والجغرافية إلى جانب التعليم الديني[2].

وقد أحدث دخول المدارس الأجنبية في الدولة العثمانية تأثيرات كبيرة وفعالة، حيث توجّه الطلاب إلى تقليد الغرب، والأخذ بجميع الوسائل الغربية، وتطبيقها على حياتهم، وكان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر.

وبعد حركة التنظيمات في الدولة العثمانية في عهد (السلطان عبد المجيد) ووعود السلطان لفرنسا وروسيا وبريطانيا بتحسين معاملة رعايا الدولة وحماية الأرثوذكس في الدولة، وذلك من خلال مؤتمر باريس الذي عقد عام ١٨٥٦م الذي أسفر عن إعلان (السلطان عبد المجيد) في ١٨/ ٢/ ١٨٥٦م حركة الإصلاحات

---

(١) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢٣٩.
(٢) المرجع السابق، ص٢٤١.

المعروفة بـ(إصلاحات خطي همايون) (مرسوم الإصلاح السلطاني).

وقد قضت هذه الإصلاحات بإعطاء الرهبان والحاخامات معاشات شهرية، ورفع الجزية عنهم، وإعطائهم حق التمثيل النيابي في الولايات، ومشاركتهم في الجيش والوظائف الحكومية، وإنشاء دور العبادة الخاصة بهم، وبدأ منذ هذا التاريخ افتتاح المدارس الأجنبية وخاصة اليهودية في الدولة العثمانية وانتشارها[1].

والجدير بالذكر فإنّه في بداية تأسيس هذه المدارس حدث نزاعٌ شديد بين المدارس الدينية التي تتبع مدارس (تلمود توراة) وبين المدارس الحديثة حتى إنّ (كاموندو) الذي كان من أشهر أغنياء اليهود، وهو الذي ساهم في تأسيس هذه المدارس مساهمةً كبيرةً، قد لُعِنَ من قبل الحاخامات. وحدثت الخلافات بين المدارس التابعة لإدارة الحاخامات والمدارس التابعة لجمعية (الإليانس) الإسرائيلية، وامتنع بعض المتعصبين للمدارس الدينية القديمة من تسجيل أنفسهم في كلية الطب بسبب تعصبهم الديني إلا بشروط وهي:

١ ـ أن يطهى طعامٌ مخصوص لليهود في المدارس.

٢ ـ أن يعيّنَ جزارٌ يهودي لذبح الذبائح على الطريقة الدينية الصحيحة.

٣ ـ أن يطبخَ الطعامَ طبّاخٌ يهودي ويقدمه.

وقد قبلت المدارس الأجنبية هذا الطلب[2].

في ذلك الوقت بدأ اليهود الموجودون في الدولة إنشاء مدارس خاصة بهم تهتم بتدريس العبرية وتنشئة أولادهم تبعاً لثقافتهم، بعد أن كانوا يدرسون في المدارس الأرمنية والأجنبية الأخرى.

---

(١) أنكه لهارد، تركيا وتنظيمات دولت عليه نك تاريخ إصلاحاتي، ١٨٢٦ ـ ١٨٨٢، إستانبول، (أنكه لهارد، تركيا والتنظيمات تاريخ الإصلاح في الدولة العلية العثمانية، ١٨٢٦ ـ ١٨٨٢) إستانبول، ص٧.

(٢) Ilknur Polat Haydar Oglu, Osmanli Imparatorugunda Yabanci Okullar, Ankara, 1990, p. 188, 189.

ومن ناحية أخرى فقد كان منح الدولة العثمانية الحرية المذهبية والمدرسية للطوائف المختلفة في الدولة أثره في بث روح القومية، وإشاعتها في الدولة، مما مهد للقضاء على الدولة العثمانية(١).

وفي إستانبول تمّ افتتاحُ أول مدرسة يهودية في حي (غَلَطة) وكان ذلك عام ١٨٥٤م وسُمّيت هذه المدرسة باسم (شعلة المعارف)(٢).

وخلال الفترة من ١٨٧٠م - ١٨٨٨م افتتحت الطائفة اليهودية في إستانبول مدرستين ابتدائيتين في حي (خاص كوي) وقد اشترط الحاخامات إضافة فصلين من فصول هذه المدرسة، وذلك بهدف إعداد الحاخامات، بحيث يمنع فيه تدريس اللغة التركية، وألا يجلس الطلاّبُ الذين سيصبحون حاخامات المستقبل على مقاعد مثل باقي الطلاب، بل يخصص لهم مقاعد مختلفة عن باقي الفصول، على أن تتم تدفئة هذه الفصول بالجمرة(٣).

وإلى جانب هذه المدرسة افتتحت الأقلية اليهودية في الدولة مدرسة للحضانة باسم (سرور هاين)، وكانت هذه المدرسة هي الوحيدة التي درست بعض من اللغة الرسمية في البلاد من خلال موادها(٤).

وطبقاً لإحصائية عام ١٨٩٢ - ١٨٩٣م كان عدد المدارس اليهودية في إستانبول فقط مدرستين خاصتين خاصة برياض الأطفال و(٤٩) مدرسة ابتدائية و(١٣) مدرسة إعدادية، ومدرسةً واحدةً ثانوية(٥).

وفي عام ١٩٠٢م افتتحت مدرسة للحاخاميين تحت إشراف الحاخامية

---

(١) شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامي، نقله إلى العربية عجاج نويهض، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٤، ١٩٧٣م: ٣/٣٢٧.

(٢) Sevinc, Necdet - Ajan Okullari,, Istanbull, Dede Korkat Yayinlari, 1975, s.167.

(٣) Ilknur Polat Haydar Ogiu, Osmanli Imparatorugunda Yabanci Okullar, Ankara, 1990, s. 188.

(٤) محمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص٤٢.

(٥) سهيل صابان نقلاً عن إحصائية نظارة المعارف العامة (معارف عمومية نظارة جليلة استاتستيقي).

اليهودية في إستانبول[١] . وفي عام ١٩١٤م افتتحت المدرسة الثانوية اليهودية في (حي بك أوغلو) بإستانبول[٢]، ويرجع إنشاء هذه المدارس لجمعية (الإليانس) التي أنشئت في باريس بهدف الدفاع عن حقوق اليهود في جميع أنحاء العالم، كما يرجع تمويل هذه المدارس عن طريق أسرة روتشيلد المعروفة بثروتها، حيث قامت بمدّ هذه المدارس بالأموال اللازمة لإنشائها .

وكانت المدارس اليهودية تهتمّ بالمدارس الصناعية والزراعية والتجارية، وتدرِّس لهم مناهج تجارية واقتصادية وصناعية وغيرها، وذلك حتى تساعدهم على حياتهم العملية المستقبلية[٣] . وهذه الإحصائية التي نذكرها ليست على قدر دقيق من الدقة، وذلك لأنَّ أكثر المدارس الأجنبية كانت تفتتح بدون رخصة، وكانت تخفى معلوماتها مثلما يفعل معهد (روبرت الأمريكي) حتى الآن[٤] .

والجدول التالي يبيّنُ لنا أسماء المدارس اليهودية التي تمَّ إنشاؤها في إستانبول حسب تسلسلها الزمني، ومستواها الدراسي، ومكانها، وأسماء منشؤوها :

جدول بالمدارس اليهودية في إستانبول

اسم المدرسة	سنة	منشئها	مستواها الدراسي	مكانها
مدرسة شعلة المعارف اليهودية	١٨٥٤م	الجماعة اليهودية	ابتدائية	غَلَطة
مدرسة خاصة كوي اليهودية	١٨٧٠م	الجماعة اليهودية	حضانة	خاص كوي
المدرسة اليهودية الابتدائية	١٨٨٨م	فرناندي	ابتدائية	خاص كوي

---

(١) محمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص٤٢ .

(٢) Ergin, Osman - Turkiye Maarif Tarihi, Istanbul - Osman bey Matbaasi, 1941, C. 3 S. 852.

(٣) سهيل صابان، مرجع سابق، ص١٨٨ .

(٤) المرجع السابق، ص١٨٣ .

اسم المدرسة	سنة	منشئها	مستواها الدراسي	مكانها
الابتدائية اليهودية المختلطة الأولى	١٨٨٨م	نسيم باروكاس	ابتدائية	حلة حاج ميمي
الابتدائية اليهودية المختلطة الثانية	١٨٩٠م	نسيم باروكاس	تمهيدية، ابتدائية	غلَطة
ابتدائية أورتاكوي اليهودية	١٩٠٢م	لينة هورمان	ابتدائية	أورتا كوي
ثانوية بك أوغلو اليهودية	١٩١٤م	ياسيف إشكنازي	ابتدائية، إعدادية، ثانوية	فيشخانة بك أوغلو

دور (الإليانس) في التعليم اليهودي في تركيا:

في بداية الستينيات، ومع بداية الاهتمام اليهودي بإنشاء الجمعيات التي تساعدها على استيطان فلسطين، قام مجموعة من اليهود الفرنسيين، وعلى رأسهم (أدولف كريمييه) بتأسيس (جمعية الإليانس العالمية) (الاتحاد اليهودي العالمي) Alliance Israelit Universelle وذلك عام ١٨٦٠م.

و(الإليانس) كلمة فرنسية تعني (التحالف)[١]. كان الهدف من إنشائها هو العمل على مساعدة اليهود في كلّ مكان، والدفاع عنهم، وتنمية المجتمعات اليهودية عن طريق التعليم والتدريب[٢].

وكان الهدف من تأسيسها أيضاً إنشاء العديد من المدارس اليهودية الحديثة في الدولة العثمانية، ورفض المجتمعات التي يندمجون فيها، وقد انصبّت جهودُ (الإليانس) ومساعداته إلى ضحايا المجاعة من اليهود في أوروبا، ومساعدة

---

(١) عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات اليهودية، مرجع سابق، ص٨٥.

(٢) أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، رقم ٧٤، فبراير ١٩٨٤م، ص٦٢.

ضحايا الحرب العالمية الأولى من اليهود[1].

ويرجع تطوير نظام التعليم اليهودي في الدولة العثمانية إلى هيئة (الإليانس) هذه التي قامت بتأسيس العديد من المدارس في أنحاء الدولة العثمانية بمساعدة كبار أغنياء اليهود، أمثال عائلة (روتشيلد) اليهودية المعروفة بثرائها، ومساعدات البارون (هيرش).

وقامت الإليانس بنشر فكر حركة التنوير الأوروبية في أوساط يهود الشرق، والعمل على تقديم المساعدة ليهود هذه البلدان، وقد واجهت الإليانس صعوبات كثيرة في جمع الأموال اللازمة لإنشاء هذه المدارس إلى جانب معارضة اليهود التقليديين لهذه المدارس[2].

واستطاعت (الإليانس) بنشاطها التعليمي الواسع أن تدعمَ البناء الاجتماعي والاقتصادي للمستوطنين اليهود في المناطق التي عملت فيها، ولم تدخل في صراع مع العرب الفلسطينيين، لأنها لم تدخل المجال السياسي بشكل مباشر، بل اتجهت بأهدافها إلى النواحي التعليمية إلى جانب تقديم المساعدات المالية[3].

وفي عام ١٨٦٣م شكلت (الإليانس) لجنة إقليمية ضمّت أعيانَ الطائفة اليهودية الذين تزعمهم (أبراهام كاموندو) وكانت هذه اللجنة مكلّفة ببحث كافة قضايا اليهود[4].

وكان لها الدور الرئيس في تعليم يهود الدولة العثمانية، بالإضافة إلى هذا قامت (الإليانس) بتخريج شخصيات كان لها الأثر الكبير في تغيير أوضاع اليهود، وتحويلهم من مجتمع يحكمه الحاخامات إلى مجتمع حديث.

---

(١) انظر عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات اليهودية، مرجع سابق، ص٨٥.

(٢) انظر صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص١٥٨ ـ ١٥٩.

(٣) انظر عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات اليهودية، مرجع سابق، ص٨٥.

(٤) انظر صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص١٥٨ ـ ١٥٩.

كما كان لمدارس (الإليانس) الدور الرئيس في تغيير أساليب وفكر اليهود، وكان معظم قادة الحركة الصهيونية في تركيا من خريجي هذه المدارس، وكان هدفها الأساس أيضاً هو تأسيس وطن لليهود في إسرائيل، واستخدموا كلَّ الوسائل لتحقيق هذا الغرض، كما ساهمت هذه المدارس في تعريف الشرق بالثقافة الغربية، وكان لها دورها البارز أيضاً في إبعاد اليهود عن تقاليدهم اليهودية المحافظة.

وقد شهد المجتمع اليهودي في الدولة العثمانية خلافاتٍ حادة بين المجددين الداعين لنشر الفكر الحديث بين أوساط اليهود وبين اليهود التقليديين المحافظين الذين يتمثلون في الحاخامات[١].

أهم المدارس اليهودية التي تأسست في مدن الدولة العثمانية:

كانت أول مدرسة أسسها (الإليانس) لليهود مدرسة (مكفيه يسرائيل الزراعية) (Mikve Israel Agricultural School) بتمويل من البارون (إدموند روتشيلد) والبارون (دي هيرش) حيث قامت هذه المدرسة بدراسات مكثفة للتربة وأنواع المزروعات التي تصلحُ لها، وساهمت أيضاً في تدريب المهاجرين اليهود على أعمال الزراعة التي كانت سائدة في المستوطنات اليهودية وكان ذلك عام ١٨٧٠م[٢].

وفي إزمير أقيمت أول مدرسة محلية يهودية لليهود، ساهمت (الإليانس) فيها، ولم تكن تابعة لها، وكان ذلك في عام ١٨٦٤م.

أما أول مدرسة يهودية تابعة للإليانس في إزمير فقد أنشأت عام ١٨٧٣م، وتمّ إنشاء خمس مدارس أخرى تابعة للإليانس أيضاً، وتفيدُ معطيات الإليانس أنَّ ألف تلميذ يهودي درسوا في هذه المدارس في إزمير في نهايات القرن التاسع عشر، وحوالي (٢٠٠٠) تلميذ تلقوا تعليمهم في مؤسسات (تلمود توراة)

---

(١) Ilknur Polat Haydar Oglu, Osmanli Imparatorugunda Yabanci Okullar, Ankara, 1990, S.209.

(٢) أمين عبد الله محمود، مرجع سابق، ص٦٢ - ٦٣.

الدينية، وفي المدارس المسيحية والحكومية أيضاً، وقامت (الإليانس) أيضاً بتأسيس مدرسة زراعية لليهود هناك[1].

وفي أدرنة أسست (الإليانس) أولَ مدرسة فيها عام ١٨٦٨م، وتمَّ افتتاح عدد من المدارس اليهودية الحديثة دعت إلى إحياء اللغة العبرية، وأقام (يوسف ليفي) أول هذه المدارس الحديثة هناك، إلا أنّه واجه هجوماً عنيفاً من قبل الحاخامات اليهود حيث اتهموه باعتناقه المسيحية[2].

وفي سلانيك: تأسست مدرسة يهودية عام ١٨٧٣م خاصة بالبنين، تابعة للإليانس، كما افتتحت (الإليانس) أيضاً مدرسة للبنات، وقدر عددهم بمئة وخمسين طالبة.

أما مدرسة البنين فقد درس فيها مئتين وعشرة تلاميذ.

وقامت (الإليانس) بفتح مدارس يهودية حديثة فيها، ومُوِّلت هذه المدارس من قبل البارون (هيرش) وعائلة (روتشيلد) الثرية.

وإلى جانب هذا فقد تمَّ افتتاح العديد من المدارس اليهودية المهنية، كما كانت توجد بها بعض المدارس اليهودية الدينية التي كانت تعلِّمُ أبناءها كتب الصلوات، وكتاب العهد القديم. بالإضافة إلى هذا فقد وصل عدد المدارس التابعة للإليانس في المدن المتوسطة مثل (بروسة) و(جناق قلعة) و(إيدن) من (٢٠٠) إلى (٣٠٠) مدرسة للبنين والبنات[3].

وفي سوريا تمّ افتتاحُ مدرسة يهودية للبنين عام ١٨٨٠م، ومدرسة يهودية للبنات عام ١٨٨٣م.

وفي بغداد: تأسست مدرسة يهودية للبنات باسم (المدرسة اليهودية) وهي مدرسة ابتدائي ورشدي، وكانت تدير هذه المدرسة يهودية تدعى (مدام دانو)،

---

(١) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٢) المرجع السابق، ص٢٤٦.

(٣) محمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص٤٣.

وكان عدد الإناث بها ٨٤ طالبة[١].

وفي دمشق: أَسست (الإليانس) مدرسةً يهودية تابعة لها عام ١٨٦٥م وفي عام ١٩١٠م افتتحت مدرسة يهودية التحق بها مئات من اليهود.

وفي فلسطين: قامت (الإليانس) بتأسيس أول مدرسة لها لتعليم اليهود المهن اليدوية عرفت باسم (مكفيه يسرائيل) وذلك عام ١٨٧٠م[٢].

وكانت (الإليانس) تجد صعوبةً بالغةً في افتتاح هذه المدارس، نظراً لصعوبة الحصول على الأموال اللازمة لتأسيسها، لكن على الرغم من هذا تأسست في إستانبول مدرسة ضمّت فقراء اليهود، كما أقامت مدارس في حي (أورطا كوى) و(يالانت) بتمويل من أغنياء اليهود، وعلى رأسهم البارون (هيرش) وأسست أيضاً أربع مدارس حرفية لتعليم اليهود المهن المختلفة.

وكان الهدف الرئيس من إنشاء هذه المدارس إبعاد الأتراك عن تاريخ دولتهم وثقافتهم، فكانت كلُّ مدرسة أجنبية تهتم بتاريخ دولتها، والعمل على بث ثقافتها، وكانت مناهجها تتضمن معلومات مغلوطة عن الإسلام والمسلمين[٣] حتى أصبحت الطبقات المثقفة في المجتمع التركي في بداية القرن العشرين تتميز بالآتي:

١ ـ البعد عن القيم الوطنية.

٢ ـ تقليد الغرب والانبهار بالحضارة الغربية.

٣ ـ عدم الاهتمام بالثقافة بشكل عام وخاصة الثقافة الإسلامية.

كما كان لهذه الجمعية الأثر الأكبر في إحياء اليهودية في الشرق الأوسط،

---

(١) محمد حرب، السالنامة العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج والجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، عدد٣٣ السنة التاسعة، يناير ١٩٨٣م.

(٢) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٣) أنور الجندي، التربية وبناء الأجيال، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م، ص٣٢.

وتقول المصادر : إنّ هذه الجمعية كانت بمثابة مؤسسة تربية وتعليم، هدفُها إحياءُ بني إسرائيل معنوياً، ومادياً.

وكانت أول مدرسة تفتتحها (الإليانس) مدرسة في (تتان) (Tetuan) وخلال عشرين عام فتحت (الإليانس) ما يزيد على ستين مدرسة في أنحاء الدولة العثمانية، وخاصة في (بغداد) و(الشام) ويليها (أدرنة) و(سلانيك) و(إزمير) و(خاص كوي) و(خلاط) و(غلَطة).

وقد افتتح في الروملي ١٣ مدرسة في (أدرنة)، و(قولة)، و(إستانبول)، و(ديموتقة)، و(غاليبولي) و(ياتية) و(مانستر) و(بروزه) و(رودس) و(تكيز داغ) و(سلانيك) و(سيروز) و(أسكوب).

وافتتحت في الأناضول (٨) مدارس في (إيدن) و(بروسة)، وفي سوريا (٩) مدارس في (حلب) و(صيدا) و(طبرية) و(بيروت) و(حيفا) و(الشام) و(يافا) وفي العراق (٤) مدارس في (بغداد) و(البصرة) و(الموصل).

وكانت هذه المدارس ترتبط بالمركز الموجود في باريس، وكان مدير جمعية (الإليانس) يحصل على معلومات عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للتجمعات اليهودية الموجودة بالدولة[(١)].

وكان تعيين المدرسين في هذه المدارس يتمُّ عن طريق المدارس الأجنبية الموجودة في الدولة التي تتبع لها المدرسة، وكان أكثر المدرسين يأتون من الخارج ويتم اختيارهم هناك، كما كان للماسونية دورٌ كبيرٌ في اختيار المدرسين[(٢)].

وقد سبب تأسيس هذه المدارس في تركيا بثَّ روح الفتن والفساد بين رعايا الدولة من مختلف المذاهب والأديان[(٣)].

---

(١) Ilknur Polat Haydaroglu, Osmanli Imparator lugunda Yabanci Okullar, Ankara, 1990, 186, 187.

(٢) انظر سهيل صابان، مرجع سابق، ص١٥٩، نقلاً عن Ogut Dergisi - Yabanci Ozel Okullar Sayi 20 Sene 2 - Haziran - 1987 - sy 13.

(٣) سهيل صابان نقلاً عن أرشيف رئاسة الوزراء إستانبول، رقم ٣٢٨٧، قسم ١٤، ٤ ديسمبر، ١٣١٤م.

كما أدت أيضاً إلى تسلل أهل الذمة لأهم الوظائف في الدولة، نظراً لاحتياج الدولة إلى من يتقنُ لغات أجنبية إلى جانب حاجتها إلى مَنْ يعرِفُ الحسابات المالية الدقيقة، والقوانين التجارية العالمية، ولليهودِ باعٌ كبيرٌ في مثل هذه الأمور، ونتيجة لذلك أصبحت الدولة تستخدم هؤلاء بدلاً من توظيف شبابها المسلم، وكان هؤلاء بدورهم يقومون بدور فعال في إفشاء أسرار الدولة، ونقلها إلى الدول الأجنبية المعادية للدولة.

وإلى جانب هذا فإن قسماً آخر من هؤلاء الخريجين عملوا صُناعاً وتجاراً، فصار اقتصاد الدولة بأيديهم، واقتصرت مؤسسات الدولة الاقتصادية عليهم[1].

ومن خلال وثيقة وجدت عام ١٩١٢م عن دور الدعاية الصهيونية في المدارس التركية جاء فيها: «إنّ مدرسة (هورون جار فجيان باغجه سي) التي أذن بفتحها في سلانيك كان غرضها ومقصدها الأصلي هو ترويج الصهيونية والدعاية لها»[2].

إلى جانب هذه المدارس قامت منظمة (الإليانس) بتنظيم دورات للحرفيين، وذلك ابتداءً من عام ١٨٧١م تقوم بتعليم الخياطة، والنجارة، والحدادة، والصباغة... وغيرها، وقد التحق بهذه الدورات (٤٣) طالباً في إستانبول و(٣٣) طالباً في أدرنة و(٥٨) طالباً في سلانيك و(٢٧) طالباً في إزمير، و(١٦) طالباً في بروسة.

وفي تقرير (الإليانس) عام ١٩٠٨م عن اليهود الذين يعيشون في الدولة العثمانية جاء فيه: «إنّ الإسرائيليين صارت لهم حقوق مساوية تماماً لأصحاب البلد»[3].

---

(١) انظر سهيل صابان، مرجع سابق، ص٢٧١، نقلاً عن: إستانبول ولايتي معارف مديريتي إحصائياتي، ١٣٣١هـ، ص٣٩.

(٢) Ilk Nur Polat Haydar Oglu, Osmanli Imparatorlugunde Yabanci Okullar, Ankara, 1990, P. 209.

(٣) Ilknur Polat Haydaroglu, Osmanli Lmparator lugunde Yabanci Okullar, Ankara, P. 189.

دور المؤسسات الأمريكية التعليمية في تركيا:

للمؤسسات التعليمية الأمريكية دورها القوي في تركيا، وامتدادها منذ أن بدأت مع عهد التنظيمات في الدولة العثمانية حتى وقتنا الحاضر.

وقد كان الهدف من إنشاء المدارس الأمريكية في تركيا هو إيقاظ الحركة الانفصالية بين شعوب الدولة، وحصول الأجانب على النفوذ في الدولة اقتصادياً واجتماعياً[١].

والجدير بالذكر أنّ السلاطين العثمانيين لم يهتموا بالدور الذي يمكن أن تلعبه تلك المؤسسات التعليمية الأجنبية، ولم يقوموا بالرقابة على مقررات هذه المدارس ومناهجها طبقاً لنظام الامتيازات الذي كانت تمنحه الدولة لرعاياها، فيما عدا السلطان عبد الحميد الثاني، الذي قام بمراقبة هذه المدارس، وفطن إلى دورها الخطير في الدولة، فقام من جانبه بإغلاق (٤٠٠) مدرسة أمريكية في عهده، وكانت هذه المدارس تقوم بدور فعال في معاداة الدولة والإسلام[٢].

وأصبح الطلاب الأتراك المتخرّجون من هذه المدارس الأمريكية يعدون أعداء للدولة، فكانوا يحبون الدولة الأجنبية، وينفرون من كلّ ما هو عثماني، وكانوا يرغبون في استيلاء هؤلاء الأجانب على الدولة العثمانية، والقضاء عليها، وخاصةً أثناء الحرب العالمية الأولى[٣].

(كلية روبرت الأمريكية) وتأثيرها على المجتمع التركي:

من أهم المؤسسات الأمريكية التي قامت بدور كبير في تركيا، (كلية روبرت الأمريكية) التي تمّ إنشاؤها عام ١٨٦٣م. والذي زاد من أهمية هذه

---

(١) Kocabasoglu Uygur - Osmanli Imparatorlugunda Xix. Yuzyilda Amerikan Yuksek Okullari Ankara, 1988. .S. 322.

(٢) سهيل صابان، مرجع سابق، ص٢٧٦ نقلاً عن: Dincer, Nahid - Yabanci Ozel Okullar, S. 80.

(٣) سهيل صابان، مرجع سابق، ص٢٨٣، نقلاً عن رالف هارلو ـ كنج خرستيانلز جمعيتي نك تاريخچه سي وحقيقي ماهيتي ـ مجلة تورك تاريخ أنجمني ـ ع٨/ ٨٥ ـ السنة: ١٥ ـ مارس ١٣٤١هـ ـ، ص٥٧٧.

المؤسسة الأمريكية هو أنَّ معظم كبار المسؤولين في تركيا حتى وقتنا الحاضر من خريجي هذه المؤسسة .

كانت هذه الكلية تضمّ تخصصات علمية مختلفة، مثل الهندسة المدنية (كلية الهندسة) وقد افتتحت عام ١٩١٢م، وقسم إدارة الأعمال، وقسم اللغات الأجنبية، بالإضافة إلى كلية الطب التي أنشئ فيها مستوصف لتدريب الطلاب بعد الحرب العالمية الأولى، كما أنشئ المعهد الصحي للبنات عام ١٩٢٠م[١].

وعند تأسيس (كلية روبرت الأمريكية) أنشأت مدرسة للذكور في حي (ببك) بإستانبول وأخرى للبنات في أحياء (أرناؤوط كوي) و(أسكودار) بإستانبول أيضاً، وكان معظم المثقفين الأتراك يتمنون الالتحاق بها[٢].

كانت تعقد في هذه (الكلية الأمريكية) المؤتمرات الخاصة باتحاد الطلاب المسيحية العالمية، وكان يبحث فيها أوضاع التعليم المسيحي في العالم الإسلامي، وكيفية مواجهة الجامعات الإسلامية.

وجدير بالذكر أنَّ يومَ افتتاح (كلية روبرت) كان عدد المدرسين فيها يفوق عدد الطلاب، فقد استقبلت الكلية في اليوم الأول للدراسة أربع طلاب فقط[٣].

وبهذه المناسبة يقول مدير كلية روبرت (كيريس هاملين): «إنَّ (كلية روبرت) قد افتتحت في إستانبول في ١٦/ ٩/ ١٨٦٣م وقد كان يوماً مثيراً لي ولأصدقائي، في هذا اليوم كان لدينا أربعة طلاب، وكنا ننتظر أن يصلَ هذا العدد إلى نصف دستة خلال ثلاثة أسابيع، وقد زاد هذا من شجاعتي».

وكانت الهيئة المشرفة على كلية روبرت في أمريكا تتكون من:

D.BCoe, A. Booth, D. Headley, G. Lambert, C. Lambert, C. Robet Cyrus Hamlin

وكان اثنان منهم مدراء البنوك Third National Bank, Merchants Bank أما

---

(١) سهيل صابان، مرجع سابق، ص١٨٧، نقلاً عن: Amiral Bristol Koleji - Amiral Bristol Saglik Koleji Yilligi, 1977 - Sy: 1.

(٢) Mim Kemal Oke, Evren, Abd Ve Robert Kolej, Tercuman, 3/7/1988.

(٣) Kocabasoglu, Uygur - A.g.e. s. 307.

الهيئة الإدارية في تركيا فكانت تتكـون من: القنصل الأمريكي والبريطاني في إستانبول، وكبار الأقليات النصرانية[1].

وقد تم اختيار موقع (كلية روبرت) في جزء من سور قلعة (الروملي) التي بناها السلطان الفاتح لفتح إستانبول، وقد رفضت السلطات العثمانية هذا الموقع، إلا أنّ إدارة الكلية استمرّت في إقناع المسؤولين في الحكومة العثمانية إلى أن تمت الموافقة على إنشائها في هذا الموقع[2].

وقد تكلّف بناءُ هذه الكلية خمسة وثلاثين ألف دولار، وبلغت تكلفة كلية الهندسة مليوناً ونصف دولار عام ١٩١٠م.

وفي عام ١٩١٢م تغيّر اسمُ كلية روبرت إلى أكاديمية روبرت، وفي عام ١٩٧١م تم تأسيس مدرسة عليا تابعة للكلية، وتم تأميم الكلية من قبل الحكومة التركية في عام ١٩٧١م واستمرّ عملها في جامعة البسفور (بوغازجي)[3].

وقد كان تأثير الثقافة الأمريكية في الدولة العثمانية كبيراً، حيث استطاعت خرق العادات والتقاليد التي كانت متبعة في الدولة منذ ألف عام.

وكان المتخرّجون في كلية روبرت الأمريكية في تركيا يعيّنون في المدارس التنصيرية الأمريكية المنتشرة في أرجاء الدولة العثمانية، ويعملون على التأثير على الطلاب الأتراك بتغيير أفكارهم وعاداتهم، والعمل على اتباع الأساليب الغربية في شؤون حياتهم[4].

ومثال هذا فإنّ (طلعت هالمن) رئيس مركز الأدب التركي بجامعة (بيلكنت) وهو من (يهود الدونمة) وقد تخرج في كلية روبرت الأمريكية، وله مقالات في جريدة (ميليت) وعمل وزيراً للثقافة في تركيا عام ١٩٧١م. وقد قال بمناسبة افتتاح جامعة (حاجي تبه): إنّ الدين كانت له بعض التأثيرات الخاطئة في بعض الأزمان،

---

(١) سـهيل صابان، مرجع سـابق، ص١٥٩ نقلاً عن: Kocabasoglu, Uygur - a. g. e. - sy: 307.

(٢) سـهيل صابـان، مرجع سـابق، ص١٤٦، نقلاً عن: Ogut Dergisi - Yabanci Ozel Okullar - Sayl: 20 Sene: 2 - 1987 - Sayfa, 15.

(٣) Ilknur Polat Haydaroglu, a. g. e., Ankara, 1990, p. 132.

(٤) Sevinc, Necdet - a. g. e. s. 42.

فقد قال محمد ﷺ: إنَّ أسوأ شيء هو التحديث، وتمَّ تكبير هذه الفكرة، وصارت حائلاً دون التقدم، وأنَّ قبولَ واقتناعَ العثمانيين بهذه الفكرة كان سبباً في الحيلولة دون الدخول في التجديد، وهو يستند للحديث الشريف: «إنَّ كلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النار».

وقد عارضه العديد من كبار الشخصيات التركية، ومن ناحية أخرى فقد هاجم الفتيات المحجبات اللائي يذهبن إلى المدارس بهذا الشكل[١].

كما كان بعض الطلاب المتفوقين منهم يرسلون على نفقة الأمريكيين إلى أمريكا للدراسة في كليات اللاهوت، وكليات العلوم البحتة، ثم يتخرّجون ويعملون في التنصير[٢].

وفي عام ١٨٧١م افتتحت مدرسة للبنات، تم البدء في التعليم فيها بثلاث طالبات، ثم وصل عددهم إلى أربعين طالبة عام ١٨٧٣م، وفي عام ١٨٧٥م انتقلت المدرسة إلى أسكودار وقد أعلنت هذه المدرسة مسؤوليتها عن الدبلومات العليا من قبل ولاية (massochusetts) وتسمى الآن كلية إستانبول، أو كلية البنات الأمريكية بإستانبول، وتخرّجَ فيها سبع فتيات عام ١٨٩١م، وأول بنت مسلمة أخذت الليسانس من هذا المكان كانت الكاتبة الشهيرة (خالدة أديب) ثم زاد عدد البنات بعد إعلان المشروطية (الدستور) في الدولة عام ١٩٠٨م[٣].

دور كلية روبرت الأمريكية في التأثير على البلغار من أجل الاستقلال عن الدولة العثمانية:

كان من أهداف هذه الكلية، العمل على استقلال رعايا الدولة منها، كما برز دورهم الكبير مع الطلاب البلغاريين في الثورة على الدولة العثمانية والانفصال عنها

---

(١) Ahmet Harun, Biri Mason Biri Donme, Akit 13 Ekim, 1999.

(٢) سهيل صابان، مرجع سابق، ص٢٥٥، نقلاً عن ألف هارلو، كنج خرستياتلر جمعيتي نك تاريخجه سي وحقيقي ماهيتي، ملي مجموعة، السنة: ٢ ـ ع: ٢٨ كانون الثاني ١٣٤٠هـ، ص٤٧٢.

(٣) alpay kabacali, robert kolejden bogazicine 130 yil, skylife, ekim 1993.

ونتيجة لإنماء هذه الروح في هؤلاء الطلاب فقد قام هؤلاء الطلاب البلغار المتخرّجون من هذه المدارس بالثورة على الدولة العثمانية، وقتلوا الكثيرَ من المسلمين، وأعلنوا قيام دولة بلغاريا، وقد سميت كلية روبرت (كلية البلغار) نسبة لإدارتها الثورة البلغارية ضد الدولة.

وكان من أوائل الخريجين في كلية روبرت عام ١٨٦٩م ستة بلغار، واثنين من الأرمن، وواحد ألماني، كما كان خريجو الكلية عام ١٨٧١م كلّهم من البلغار، وتعلّم فيها كلُّ أطفال البلغار مجاناً، إلى جانب إقامتهم بالمجان أيضاً، وكان عدد الذين يدرسون بالمجان من البلغار ٨٣ طالباً، وذلك في العام الدراسي ١٨٧٦ - ١٨٧٧م، وعن طريق الضغط الذي مارسه رهبان كلية روبرت على الإدارة العثمانية استطاعت تأسيس كنيسة البلغار الخاصة بفرمان صدر في ٢٨/ ٢/ ١٨٧٠م[١].

وفي هذا يقول مدير معهد روبرت الأمريكي عام ١٨٧٨م: «كان أكثر المتخرجين من المعهد - في السنوات العشرين الماضية - من البلغار، وكانوا يتخيلون الخلاص من أذى الأتراك.

ولما تقلدوا المناصب العالية في بلغاريا، أصبحوا ينفذون أوامرنا بدقة. وكان قربنا منهم ساهم في مساعدتهم كثيراً. إلا أنَّ الغريب في الأمر، أنَّ الحكومات التركية المتعاقبة في هذه الفترة، لم تتهمنا بشيء، ولم تشك في حسن علاقاتنا مع البلغاريين»[٢]!!.

دور كلية روبرت في تأليب الأرمن ضد الدولة العثمانية:

كان مدير كلية روبرت ووكيلها يساعدان الأرمن على الهجرة إلى خارج الدولة العثمانية، وكان ذلك عام ١٨٩٦م وكان الأرمن قبل فتح المدارس الأجنبية في الدولة العثمانية يعملون موظفين فيها. كما وصل بعضهم إلى مناصب عالية

---

(١) ahmet merdivanci, robert kolejin ilk kirk yilinda kolejde yetistirilmis olan bulgarlar I,turk dunyasi tanin dergisi, 1,mart, 1988. say 15, 16.

(٢) سهيل صابان، مرجع سابق، ص٢٧٨، نقلاً عن:
kostekli, salih - turk milli egitiminde, yabanci devletlerin actigi okullar: 42.

في دوائر الحكومة العثمانية، ولم يخطر على بالهم إنشاء دولة أرمنية خاصة بهم تنفصل على الدولة إلا بعد تلقينهم الأفكار القومية والاستقلالية عن طريق هذه المعاهد الأمريكية(١).

وقد سعت الإرساليات التبشيرية البروتستانتية الأمريكية إلى إيجاد مؤيدين وتابعين لها لدخول مذهب البروتستانت، وقد نجحوا في هذا، وأجبروا الدولة العثمانية على الاعتراف بالبروتستانت كجماعة منفصلة، وبدأ البروتستانت الأرمن في الدخول إلى المدارس التبشيرية والكليات الأمريكية بأعداد هائلة، وفتحت العديدَ من المدارس لها في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة من الأرمن مثل منطقة (أرضروم) التي كان يسكنها ٢٨٧٠٠٠ أرمني، كذلك فتحت لها مدارس في (أضنة)(٢).

وقد كان للأرمن فظائعهم التي قاموا بها في الدولة العثمانية حتى إنّهم كانوا يحرّقون قرًى بأكملها، وكان لهؤلاء الأرمن يد في قتل الدبلوماسيين الأتراك (في العهد الجمهوري) في مناطق مختلفة في العالم إلى جانب تفجيرهم للطائرات التركية ومكاتب السياحة التابعة للخطوط الجوية التركية في أنحاء العالم(٣).

وأصبحت أمريكا حاميةً للأرمن في سبيل الحصول على استقلالهم من الدولة العثمانية، والضغط عليها من أجل تنفيذ قرارات أمريكا تجاه حقوق الأقليات في الدولة.

وكان لهذه المؤسسات الأمريكية دورها أيضاً في الانشقاقات اليمنية، ولإيعاز أمير مكة الشريف الحسين بالثورة ضد الخلافة العثمانية(٤).

وفي عام ١٩٧١م لم تستمر كلية روبرت الأمريكية بسبب الضيق المادي، وسلّمت التعليم الثانوي التابع لها للدولة التركية، ورجعت إلى ثانوية الترقي (أرناؤط كوي)(٥).

---

(١) goyunc necat, osmanli idaresinde ermeniler istanbul, gultepe yay, 1983, sy: 43.
(٢) liknur polat haydaroglu, a. g. e., ankara, 1990, 207.
(٣) sevinc, necdet- a. g. e. s.: 159.
(٤) ergin, osman, a. g. e. c. z.: 2/672.
(٥) Mim kemal oke, evren, abd ve robert kolej, tercuman, 3/7/1988.

أما خارج منطقة الأناضول فكان لمؤسسات التعليم الأمريكية دورها الفعال أيضاً فقد ذهب الأمريكيون إلى لبنان عام ١٨٢٠م على شكل مبشرين تابعين لكنيسة (برستيران) وعن طريق هؤلاء المبشرين دخل حوالي ألف طالب في مجموعة من المدارس، والتي وصل عددها إلى ٣٣ مدرسة، وكانت الولايات المتحدة الأمركية هي التي تدفع نفقات هؤلاء الطلاب، وقد نجح الأمريكيون في سوريا في تأسيس كلية بروتستانت وذلك عام ١٨٨٦م[١].

ومن أبرز الشخصيات التركية المتخرجة في كلية (روبرت الأمريكية):

بولند أجاويد: رئيس الحزب الجمهوري الشعبي التركي لعام ١٩٧٢م، ورئيس وزراء تركيا عام ١٩٧٤م، **وتانسو تشيلر**: رئيسة وزراء تركيا السابقة[٢].

ومن خريجي كلية روبرت أيضاً **أحمد آق كون البايراق** مبعوث ولاية أضنة التركية وعضو مجلس الشعب التركي.

والكاتبة الشهيرة **خالدة أديب**.

وبعد معاهدة (لوزان) التي وقّعت عام ١٩٢٣م تم إغلاق عدد كبير من المدارس الأجنبية، لكنّ (كلية روبرت) و(كلية البنات الأمريكية)، استمرتا،

---

(١) Ilknur polat haydaroglu, a. g. e. s. 140.

(٢) تانسوتشيلر، من مواليد عام ١٩٤٦ بإستانبول، رأست الحكومة التركية، تخرّجت في (كلية روبرت) وحصلت على مؤهل عالٍ في الاقتصاد من جامعة بوجازيكي قبل أن تنال درجة الدكتوراه في الاقتصاد من (جامعة كونيكتيكت) الأمريكية، تولّت زعامة حزب (الطريق القويم) ثم رئاسة الحكومة التركية في عام ١٩٩٣م وهي في سن السابعة والأربعين، وفي عشية فوزها في الانتخابات العامة قالت للجماهير: «سأكون والدةَ هذه الأمة وسأكونُ شقيقتها». . وأصبحت أول امرأة تتولّى رئاسة الحكومة في تركيا، وعلى هذا فقد تم اختيارها ضمن أشهر نساء العالم في القرن العشرين، وقد تمّ اختيارها عن طريق وكالات الأنباء العالمية وشبكة الأنترنت، واعتبارها ضمن أشهر النساء اللاتي تركنَ بصمات قوية على خريطة العالم. (جريدة أخبار اليوم، ملحق خاص، ٢٥ كانون الأول ـ ديسمبر، ١٩٩٩م).

وطبقتا مفردات البرنامج الذي أعدته وزارة التربية، وقاموا بالتدريس في مرحلة الثانوية.

وبعد عام ١٩٣٠م زاد عدد الطلاب الأتراك على الطلاب الأجانب في (كلية روبرت) وفي بادئ الأمر كان جميعُ المدرّسين أجانب، ثم زاد عدد المدرسين الأتراك بدرجة كبيرة.

وكان الشاعر التركي (**توفيق فكرت**) من أوائل المدرسين الأتراك، الذين عملوا بكلية روبرت عام ١٨٨٩م.

وفي عام ١٩٦٣م احتفلت كلية روبرت بمرور مئة عام على إنشائها، وكان عدد الطلاب فيها ٩٥٠ طالباً، ٣٠٪ منهم حاصلون على منح دراسية، وقد وصل عدد الخرجين إلى ثلاثة آلاف طالب، وكان نصفُ أعضاء هيئة التدريس أتراك.

وفي عام ١٩٧١م تم ضم ثانوية كلية روبرت بأقسامها مع كلية البنات الأمريكية تحت مسمّى (ثانوية روبرت الأمريكية الخاصة) وفي نفس هذا العام تم تأميم المدارس الأجنبية الخاصة طبقاً للدستور التركي، وبعد مباحثات بين إدارة ثانوية روبرت ووزارة التربية تمّ الاتفاق على اعتبارها جامعة، وذلك بموافقة مجلس الشعب التركي في ١٢/ ٩/ ١٩٧١م وتأسيس جامعة البسفور (بوغازيجي) بعد ذلك أصبحت جامعة بوغازيجي (البسفور) bogazici تابعة لنظام الجامعات الأمريكيـة. ويجدر القول بأنّ (كلية روبرت) كانت توصف بأنها: دولة داخل دولة، وذلك بسبب اختلافها عن المدارس الأجنبية. والآن أصبحت كلية روبرت التي تحوّلت إلى (**جامعة البسفور**) واحدة من أكبر الجامعات في تركيا[١].

وفي نهاية حديثنا عن التعليم اليهودي والأمريكي في تركيا، وتأثيرهما على المجتمع التركي، بالإضافة إلى تأثير المؤسسات التعليمية الأمريكية على الشباب التركي، وخاصة كلية روبرت الأمريكية التي تحوّلت إلى جامعة البوسفور (بوغازجي) ـ نعرض ما جاء على صفحات جريدة (عقد) التركية، والتي تستنكر فيها موقف تركيا من حرمان المسلمين من التعليم الإسلامي بينما تسمح لأطفال

---

(١) alpay kabacali, a.g.e. 130 yil, ekim 1993.

اليهود تعلّم التعاليم الدينية اليهودية، والمقال بعنوان: (نريدُ حقوق الأقلية) حيث جاء فيه:

«ظهر تعديلٌ محيّرٌ في التربية الدينية طبقاً لقانون تشكيلات وزارة الشؤون الدينية اتضح فيه أنّه في الوقت الذي مُنِعَ فيه الطلاب المسلمين الذين لم يكملوا اثني عشر عاماً من الالتحاق بدورات تحفيظ القرآن الكريم، وطبّقت عليهم ضغوط الاعتقاد الديني تم السماح لتعليم أطفال اليهود في المعابد اليهودية مناهجَ خاصة وضعت من قبل كبير الحاخامات.

وعلى الرغم من أنّ (٩٩٪) من الشعب التركي مسلم. إلا أنها أهملت مواد الدستور وقوانين حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ومعاهدة حقوق الإنسان الأوروبي، ومواد شروط باريس، والعديد من الاتفاقات الدولية، وجميعُ هذه المواد تتعلّق بالحرية الدينية.

وقد صدر قرار من وزارة التربية والتعليم التركية عام ١٩٦٠م يحقق لأطفال اليهود إمكانية وحرية تلقي تعاليم ديانتهم اليهودية، وأعلن أنَّ هذا القرار سيوضع على الفور موضع التنفيذ، ويقول (أرتان بولاق) مساعد رئيس حزب الفضيلة بخصوص هذا الموضوع: «إنّ ما يحدث لأطفال الأغلبية المسلمة لا يوافق العدالة والمساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية، فمن المستحيل أن يكونَ هناك توقيع معقول للاعتراف بحقوق أطفال اليهود، وعدم الاعتراف بحقوق أطفال المسلمين في بلدنا، والذين يشكلون نسبة (٩٩٪) من شعبه. . ويستطرد بولاق قوله: إنّ ظهور هذا التعديل الغريب الذي يولد الظلم في بلدنا أثناء الدخول في عام ٢٠٠٠م موقفٌ محزنٌ باسم بلدنا».

ويقول أيضاً: «إنّ الوثيقة التي كتبتها هيئة التربية والتعليم بوزارة التعليم برقم ٢٨/٣٤ بتاريخ ٢/٣/ ١٩٦٠م والتي جاء فيها: إنّ الهيئات العليا في الوزارة توافِقُ على إعطاء الدروس الدينية لليهود طبقاً للمناهج المختلفة في المعابد، مع استمرار دراستهم للبرامج المدرسية مع تلك المناهج، والسماح لهم بتعليم الأدعية والمزامير والصلوات الخاصة بهم عن طريق كبير الحاخامات.

وتعقب جريدة (عقد) التركية على هذه المسألة بقولها:

بينما تسعى كل دول العالم لإعطاء حقوق الأقليات التي تعيش فيها، وتعطيها حقوقاً كحقوق مواطنيها، إلا أنَّ ما يحدثُ في تركيا عكس هذا تماماً، فالقرارات التي صدرت قبل تسعة وثلاثين عام توضِّحُ أنه في الوقت الذي يتعلّم فيه أطفال اليهود الموجودين في تركيا أصول دينهم بالتطبيق وتحت إشراف الحاخامات ـ يحرمُ أطفالَ هذه الأمة المسلمين من هذا الحق»[1].

وعقب (أرنـان بولاق) على هذا بقوله: «ليس لديَّ اعتراض على حقـوق أطفال اليهود، ولكن لماذا لا يستخدم أطفالُ المسلمين هذه الحقوق!؟»[2].

وفي الوقت الذي تعطي فيه تركيا الحرية لإقامة المؤسسات التعليميـة والمدارس اليهوديـة فيها وتضعُ القوانين التي تسـمح بتعليم الأطفـال اليهـود الموجودين في تركيا أمورَ دينهم، فإنّ الحكومة الإسرائيلية من جانبها رفضت افتتاح مركز الثقافة التركي في شرقي القدس، وطلبت من الحكومة التركية أخذَ تصريح مسبق من الحكومة الإسرائيلية لفتح هذا المركز الثقافي التركي[3].

* * *

---

(١) وكذلك الحال في معظم الدول العربية حيث تتمتع الأقليات النصرانية واليهودية بمعاملة ممتازة بينما الأغلبية المسلمة محرومة من أبسط الحقوق. (الناشر)

(٢) akit haber merkezi azinilik hakki lstiyoruz, akit, 12 eylul, 1999.

(٣) yeni safak, 8 eylul, 1998.

الفصل الثالث

تأثير اليهود في الاقتصاد التركي

يشير المؤرخون إلى أنّ تأخر ظهور البنوك والمؤسسات المصرفية العثمانية يعود إلى أسباب دينية واقتصادية واجتماعية، فقد كانت الدولة تعتبرها من المحرّمات، واقتصرت عملياتها التجارية على فعاليات الأقليات فقط، وخاصة صيارفة اليهود، حيث منحتهم الدولة كافّةَ الامتيازات التي أضرّت بالدولة فيما بعد.

وعندما قدم اليهود الإسبان إلى الدولة العثمانية كانت الدولة قد أنهت مرحلة التأسيس، وبدأت مرحلة التوسع والارتقاء. كان اليهود في ذلك الوقت أصحابَ مهن وخبرة في شؤون التجارة والمال والصيرفة وذلك بسبب علاقاتهم بالدولة الأوروبية، وقد قدمت الدولة العثمانية لهؤلاء اليهود سبل الحياة المستقرة بعد المعاناة التي وجدوها خارجَ البلاد، كما أتاحت لهم فرص العمل بحرية داخل البلاد، ونتيجة لتلك الحرية اشتغل اليهود، وقدّموا خبراتهم في مختلف المجالات التجارية والصناعية إلى الدولة[١].

وفي أواخر القرن التاسع عشر شجّعت الحكومة العثمانية العائلات اليهودية الثرية الموجودة بالدولة على تأسيس البنوك الحكومية والخاصة، ومن أشهرهم علائلات (آلاتيني) و(مزراحي)[٢].

دور التجار اليهود في الدولة العثمانية:

من اليهود الذين كان لهم دورهم البارز في مجال التجارة **(يوسف ناسي)**

---

(١) the political economy of poverty, epuity, and grouth egypt and turkey published for the world bank, oxford university press. p. 294.

(٢) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص١٨٤.

حيث كان يمتلك شركات تجارة بحرية إلى جانب تعاطيه الأعمال المالية والمصرفية، وقد استطاع هذا اليهودي بفضل شركاته وعلاقاته مع أوروبا إلى جانب ثروته الضخمة أن يقدّم معلومات استخبارية للدولة عن نظم وتشكيلات الدول الأوروبية.

وإلى جانب (يوسف ناسي) برزت شخصيات يهودية لعبت دوراً أساسياً في الاقتصاد التركي، منها (جاويد بك) الذي كان وزيراً للمالية في الدولة العثمانية، وكان يقوم بعقد الصفقات وتدبير الأموال اللازمة لهجرة اليهود إلى فلسطين، ومارسَ العديدَ من الضغوط الاقتصادية على الدولة من أجل تحقيق أهداف اليهود.

و(متر سالم) الذي كان عضواً هاماً في إدارة بنك سلانيك في إستانبول، و(ليفي دي منشة) مؤسس شركة الصرافة في الإسكندرية عام ١٨٦٨م، ومؤسس البنك العثماني المصري عام ١٨٧٢م وكان له دوره البارز في إقراض الخديو بفوائد باهظة و(موشيه آلاتيني) الذي كان يمتلك مصنعاً للتبغ إلى جانب العديد من الشركات التجارية[١].

وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تدهورت أوضاع اليهود، وذلك بسبب ظهور حركات يهودية تدعو إلى هجرة اليهود إلى فلسطين، إلى جانب تصاعد نفوذ الأرمن في الدولة على حساب مواقع اليهود في الاقتصاد والتجارة[٢].

وفي القرن التاسع عشر كانت التجارة الخارجية في الدولة العثمانية خاضعة للقنصليات الأجنبية والشركات الأجنبية، وكان اليهود يعملون في تجارة التوابل، واشتغل يهود سلانيك في استيراد البنّ والسكر من الخارج، وكانت لهم مخازن خاصة بهم[٣].

وكان ليهود (فيينّا) أثر كبير في تشجيع يهود سلانيك، فكانوا يموّلون

---

(١) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٩٠-٩٨.
(٢) محمد نور الدين، شؤون تركيا، اليهود في تركيا أرقام ومعطيات، العدد الثاني، تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٩٢م.
(٣) صموئيل إتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، مرجع سابق، ص١٨٥.

عمليات الاستيراد بفائدة أقل من نظيرتها التركية، واشتغل اليهود في مجال التبغ، وأسست عائلة (آلاتيني) مصانع في تركيا ومقدونيا لتصنيع التبغ، واشتغل بعضُ اليهود في تجارة الأفيون المحرمة في الأناضول، واشتغلوا في تجارة النبيذ، والفواكه والخضروات، ولم تكن تركيا تفرض عليهم أيَّ قيود[1].

ومع بداية عهد التنظيمات عام ١٨٣٩م تولّى قيادة اليهود اليهودي الثري (أبراهام دوكاموندو) الذي عرف باسم (روتشيلد الشرق) وقد كان هذا الرجل مصرفياً غنياً، قام بدور بارز في تقوية جماعته اليهودية ضد اللوبي الأرمني[2].

تطور وضع اليهود بعد تاسيس تركيا الحديثة:

بعد تأسيس الجمهورية، واعتراف معاهدة لوزان بحقوق الأقليات في الدولة، انتعش وضع اليهود في الدولة، لكنّ فرض ضريبة الوجود أثرت على الحياة الاقتصادية اليهودية في تركيا.

ويجدر بنا هنا أيضاً أن نعرضَ إحصائيةً عن عدد اليهود في تركيا في السنوات منذ ١٩٣٥م حتى ١٩٩٢م وهي كالتالي[3]:

العام	العدد بالآلاف
١٩٣٥م	٨٧,٧٣٠
١٩٤٥	٢٦,٩٦٥
١٩٥٥م	٤٥,٩٥٥
١٩٦٠م	٤٣,٩٢٩
١٩٦٥م	٣٨,٢٦٧
١٩٧٣م	٣٦,٠٠٠
١٩٩٢م	٢٦,٠٠٠

(١) المرجع السابق، ص١٨٦ ـ ١٨٧.
(٢) محمد نور الدين، شؤون تركيا، العدد الثالث، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٢م، ص٤٨.
(٣) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٨٧.

وفي عام ١٩٢٣م وصل حجم التجارة إلى (١٣٧,٦) مليون دولار، وخلال السنوات من ١٩٢٣ ـ ١٩٩٢م ارتفعت نسبة الصادرات (٢٨٩) مرة، والواردت (٢٦٣) مرة[1].

وفي عام ١٩٤٤م أُلغيت ضريبة الوجود المفروضة على اليهود، لكنّ كان لها تأثيرها المباشر على المجتمع اليهودي في تركيا فيما بعد، وبالرغم من تأثير هذه الضريبة على اليهود إلا أنهم بعد إلغاء هذه الضريبة استعادوا وجودَهم مرّةً أخرى في تركيا، فامتلكوا أكثر من (٣٤٠) مكتباً للاستيراد والتصدير من مجموع (٣٨٠٠) مكتب[2]. وبعد إلغاء هذه الضريبة قام اليهود في تركيا بالعمل في مجال الاستثمارات الصناعية. وبلغ حجم الإنتاج الصناعي عام ١٩٥٠م ملياري ليرة، وفي عام ١٩٩٢م ارتفع إلى (٩٨,٤) تريليون ليرة.

وبعد تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م وفي الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠م كان اليهود يكوّنون (٨٠٪) من قطاع النسيج في تركيا[3].

هيمنة الاقتصاد اليهودي على تركيا الحديثة:

بـرز في مجال القطاع الخاص في تركيـا عملاقـان هما (قوتـش) (koc) و(صابـانجي) (sabanci) وكان اليهـود هم الداعمين لشـركة قوتـش في صناعـة السيارات التي بدأت عام ١٩٢٨م بعد حصولهم على وكالة (فورد).

أما (صابانجي) فكان له مصنع للخيطان، كان يملكه رجل أعمال يهودي يدعى (نسيم كاسادو) وقد اشتراه منه صابانجي، وعيّنه مديراً لمصنعه، وقام بدفع شركته إلى الأمام، وكان (نسيم كاسادو) يستطيعُ تحديد الإنتاج واللون والكمية من المنسوجات حتى أصبح (صابانجي) بالتعاون مع اليهود من أكبر روّاد صناعة

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٦٦ ـ ١٦٧.
(٢) شحادة موسى، علاقة إسرائيل مع دول العالم، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧١م، ص٣٦٨.
(٣) محمد حرب، النداء الجديد، مرجع سابق، ص١٩ ـ ٢٠.

خيوط النايلون في تركيا[1].

كما استعان صابانجي أيضاً برجال أعمال يهود آخرين منهم (داريو ليفي) و(ياشار تشيكفا شغيلي) وكانا من كبار رواد صناعة الخيوط في تركيا[2].

بالإضافة إلى ذلك فقد كان لليهود اليد الطولى في صناعات القماش والكاوتشوك والجوارب والحرير والدباغة والعديد من الصناعات والمؤسسات.

وقد ظهر كثير من الشخصيات التي كان لها تأثيرها في الصناعات التركية، ومن هؤلاء (برنار ناحوم) الذي بدأ العمل في مجموعة (قوتش) (koc) عام ١٩٤٤م، وكان رائد صناعة السيارات في تركيا، وقد استعان قوتش أيضاً (ببرنار ناحوم) الذي عمل في شؤون السيارات وقطع الغيار بعد أن حصلَ قوتش على وكالة فورد عام ١٩٢٨م.

كما استعان (ببرتي قمحي) نائب رئيس صناعة السيارات، وقد أدار قطاع الدراجات في شركة قوتش، وقد كانت علاقة (برتي قمحي) بالخارج وطيدةً، أفاد بها شركة قوتش في اتصالاتها الخارجية.

ومن كبار داعمي قوتش أيضاً اليهودي (إسحاق دي اسكينازيس) وقد خدمه حتى عام ١٩٨٧م.

كما عمل (إسحاق التاييف) في شركات قوتش، التي تسمّى (الشركة الجماعية لوهبي قوتش وشركاه) حيث حصل (التاييف) على نسبة (١٥٪) من أسهم الشركة، وكان يتولّى إدارة أعمالها في أوروبا، وقد عمل من قبله في شركات قوتش (إسرائيل مِنَشّه) الذي خدم شركات قوتش سنوات طويلة.

ومنهم أيضاً (البيربيلين) الذي أسس شركة باسم (كيمياتيك) عام ١٩٥٦م، وكان رائد الصناعات الكيميائية في تركيا، وكان رئيساً لجمعية أصحاب الصناعات

---

(١) محمد نور الدين، شؤون تركيا، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق عدد ٣، تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٩٢م، ص٥٢.

(٢) المرجع السابق نفسه.

الكيميائية في تركيا[1].

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أسس اليهود شركة بواخر في إستانبول إلى جانب (١٢) مصنع حرير في بروسا. وكانت مؤسسة (الحلف اليهودي العالمي) تقدّم مساعدات مالية لليهود لدعم وضعهم المالي والمعنوي[2].

وبرز أيضاً (إيلي إجيمان) الذي كان يمتلك شركة ماناجانس أكبر شركات الإعلانات في تركيا.

أما الأخوان (فيتالى والبيرهاكو) فكانا مؤسسي شركة (هاكو) للملابس الجاهزة، كذلك (جاك عنبر كير) الذي كان له (٨٠٪) من السوق الداخلية لشفرات برما شارب (perma - sharp) ويقوم بتصدير إنتاجها إلى أنحاء العالم.

وتؤكد الطائفة اليهودية في تركيا أنه يوجد في تركيا (٢٠) ألف يعملون في قطاع الأعمال من بينهم ألفان من أصحاب الثروات الذين يضاهون أغنياء أوروبا من أبرزهم (جاك قمحي) و(إسحاق ألاتون) و(فيتالي هاكي) إلى جانب أعداد كبيرة تعمل بعيداً عن الظهور والدعاية[3].

وفي ١٨/ ٣/ ١٩٦٠م تم توقيع اتفاقية بين تركيا وإسرائيل تنصُّ على أن تكون قيمة التبادل التجاري بينهما ٣٠ مليون دولار، وتركزت أشكال التعاون بين البلدين في هذه الفترة في تبادل الخبرات الفنية، وخاصّةً المجال الزراعي[4].

وفي آذار ـ مارس ١٩٦٧م وُقعّت اتفاقية تجارية أخرى بين تركيا وإسرائيل برأس مال بلغ عشرة ملايين دولار لكلّ طرف، وطبقاً لهذه الاتفاقية أصبح

---

(١) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٨٤.

(٢) انظر شؤون تركيا، عدد ١١، ١٩٩٤م، ص٣٢ ـ ٣٣؛ ومحمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، رسائل النداء الجديد، عدد ٤٣، تموز ـ يوليو ١٩٩٨م، ص٢١.

(٣) محمد نور الدين، شؤون تركيا، العدد الثالث، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٢م، ص٤٩؛ محمد حرب، رسائل النداء الجديد، مرجع سابق، ص٢٠. انظر قائمة رجال الأعمال اليهود الذين يعملون في تركيا في نهاية هذا الفصل، ملحق رقم ٨، ص٤٤٦.

(٤) أميرة محمد كامل الخربوطلي، العلاقات المصرية التركية ١٩٥٢ ـ ١٩٧١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص١٥٤.

المستوردون والمصدرون الإسرائيليون يعملون عن طريق وكلائهم في تركيا، وقد تمّ الاتفاق على أن تقومَ إسرائيل بتصدير الفوسفات والقساطل وخيوط البلاستيك والمواد الكيماوية والصناعية والأدوات الكهربائية والأدوات القاطعة والكرتون والإطارات إلى تركيا، وتقوم تركيا بتصدير القطن والسكر والأخشاب والأسماك واللحوم والفواكه المجففة والمعادن وغيرها إلى إسرائيل[١].

وفي نفس هذا العام أعلنت وزارة التجارة التركية أنّها خصصت مبلغ (٢٥٠) ألف دولار للتعامل مع القطاع العام في إسرائيل، و(٢٥٠) ألف دولار للتعامل مع القطاع الخاص[٢].

وفي عام ١٩٦٧م أيضاً اشتركت إسرائيل في معرض إزمير الدولي، وكان إقبال الأتراك على الجناح الإسرائيلي كبيراً، حيث اشترك في هذا المعرض (٧٥) مصنعاً إسرائيلياً تمّ فيه عرض آلات الحفر والأفران الشمسية والسيارات. وخلال هذا العام نشطت أيضاً الحركة السياحية بين البلدين، وزاد عدد السياح الأتراك إلى إسرائيل.

وذكرت جريدة (النهار) الصادرة في بيروت في ٩/ ٣/ ١٩٦٨م أنّ تركيا مدينة لإسرائيل بخمسة ملايين دولار؛ ولهذا فإنّ تركيا تصدّر إلى إسرائيل أكثر مما تستورد منها من أجل تسديد هذا الدين[٣].

ولكن في عام ١٩٦٨م حدث انخفاض في حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل، وأصبحت إسرائيل لأول مرة مدينة لتركيا بمبلغ (٢٥٠) ألف دولار بعد أن كانت تركيا مدينة لإسرائيل بسبعة ملايين دولار من قبل[٤].

وفي عام ١٩٦٩م تمّ توقيع اتفاقية تجارية بين تركيا وإسرائيل، وبموجبها

---

(١) شحادة موسى، علاقة إسرائيل مع دول العالم، مرجع سابق، ص٣٧١، نقلاً عن جريدة (هايوم) الإسرائيلية الصادرة في ٢٦/ ٦/ ١٩٦٧م.

(٢) شحادة موسى، مرجع سابق، ص٣٧٢.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) شحادة موسى، مرجع سابق، ص٣٧٢، نقلاً عن (الإيكونوميست) الإسرائيلية، إسرائيل، ١٩٦٩م.

تم إلغاء طريقة حسابات المقاصة (clearing accovnt) التي كان معمولاً بها من قبل، وحلّ محلها طريقة التعامل بالنقد الحر[١].

وفي عام ١٩٧٣م تزايدت حاجة تركيا إلى الاستثمارات الأجنبية، وتزامن مع هذا الاحتياج خروج الدول العربية المنتجة للنفط من أزمة الطاقة بعائد مالي ضخم يفوقُ قدرتها على الإنفاق. في ذلك الوقت وجدت تركيا في البلاد العربية مجالاً واسعاً ومنفتحاً لإقامة استثمارات كبرى مع هذه الدول، فبادرت تركيا بتحسين علاقاتها مع العرب في ذلك الوقت. إلى جانب هذا وقفت تركيا إلى جانب الشعب الفلسطيني عام ١٩٧٤م وأيدت قرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، وفي ذلك الوقت حاولت تركيا تطبيعَ علاقاتها بالدول العربية من أجل القيام باستثمارات في المنطقة[٢].

وفي عام ١٩٧٣م سجّلت الصادراتُ التركية إلى الدول العربية أعلى نسبة، حيث بلغت (٣,٣٪) من حجم صادرات تركيا، وبلغت نسبة الواردات من البلاد العربية (١,٦٪).

وبعد أزمة الطاقة ارتفع حجم التبادل التجاري إلى (٨,١٢٪) في عام ١٩٧٤م بقيمة (٣,١٩٧) مليون دولار.

في عام ١٩٧٦م صدر قانون رقم (٦٢٢٤) وهو خاص بالشركات التي يمولها اليهود في تركيا[٣]. إلى جانب الشركات المشتركة مع الشركات اليهودية التي شملها قرار رقم (١٧)[٤].

---

(١) جريدة هاتسوفيه الإسرائيلية: ٢٧/ ٤/ ١٩٦٩.

(٢) ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣م، ص٨٤ـ٨٥.

(٣) harun yahya, a. g. e, s. 215-217.

ملحوظة انظر: قائمة الشركات التي يمولها اليهود في تركيا في الملحق آخر الدراسة، ملحق رقم (٢١)، ص٤٨٦، والأرقام التي بين الأقواس تحدد قيمة نسبة رأس المال اليهودي في كل شركة.

(٤) harun yahya, a. g. e., s. 217. 218.

أما الشركات التي تمثل رأس المال اليهودي الأجنبي الموجود في تركيا طبقاً لقرار رقم (١٧) فمن أهمها شركة المقاولات والإنشاءات، وشركات التعديل، والبنوك، وغيرها[1].

وفي عام ١٩٧٧م بلغت قيمة الصادرات التركية إلى البلاد العربية (١٨٥) مليون دولار، وانخفضت صادراتها من (١٢,٣٪) إلى (١٠,٦) خلال أربع سنوات، بينما ارتفعت قيمة الواردات من الدول العربية حيث زادت خمسة أضعاف القيمة، فبالمقارنة بين وارداتها عام ١٩٧٣م فكانت تصل إلى (٢٠٧) مليون دولار، إلا أنّها وصلت عام ١٩٧٧م إلى (١٠٧٨) مليون دولار، ومعنى هذا أنّ عجز الميزان التجاري قفز من (٤٥) مليون دولار عام ١٩٧٣م إلى (٨٩٣) مليون دولار بعد أربعة أعوام[2].

وفي عام ١٩٨٠م بلغت نسبة الصادرات التركية إلى البلاد العربية إلى (٥٩١,٧٣) مليون دولار، وارتفعت عام ١٩٨١م إلى (١٦٨٠,٥٤) مليون دولار، وقد وصلت نسبة الزيادة خلال عام واحد إلى (٣٠٠٪).

وفي المقابل قفزت نسبة الواردات إلى (١٦,٨٪) عام ١٩٧٤م وارتفعت عام ١٩٨١م إلى (٣٤٪) وتبين الجداول التالية نسبة صادرات تركيا إلى الشرق الأوسط، وكذلك واردات تركيا من الشرق الأوسط خلال من ١٩٨١م - ١٩٨٨م[3].

---

(١) harun yahya, a. g. e., s. 219 - 220. انظر بيان الشركات التي تمثل رأس المال اليهودي الأجنبي في تركيا في الملحق آخر الدراسة، ملحق رقم (٢١)، ص٤٧٣، والأرقام التي بين الأقواس تحدد السنة التي تم فيها بدء عمل كل شركة في تركيا.

(٢) إحسان باجيش the beginning and the development of economic relations between turkey and middke eastern countries, dis politika مجلد ١٢ العددان، ١ ـ ٢، ١٩٨٥، ص٨٨.

(٣) صندوق النقد الدولي. direction of trade statistics, year book 1989.

صادرات تركيا إلى الشرق الأوسط (ملايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	المجموع
الجزائر	٣٠,٨	١٢٥,٠	١٢٧,٤	١٢٧,٥	١٠٩,٠	١٧٧,٦	١٤١,٩	١٨٤,٧	١٠٢٣,٩
مصر	٧٢,١	١٤٥,٠	٧٠,٢	١٤٠,٨	١٤١,٠	١٤٥,٢	١٣٨,٨	١٨٨,٩	١٠٤٢,٠
إيران	٢٣٣,٧	٧٩١,١	١٠٨٧,٧	٧٥٩,١	١٠٧٨,٩	٥٦٤,٤	٤٣٩,٧	٤٤٩,٣	٥٣٩٥,٩
العراق	٥٥٩,١	٦١٠,٤	٣١٩,٦	٩٣٤,٤	٩٦١,٤	٥٥٣,٣	٩٤٦,٢	١٤٥٩,١	٦٣٣٥,٥
الكويت	٧١,٠	٨٦,٩	٨٧,٠	١٠٥,٤	١١٦,٠	١٢٠,٨	٢٤٧,٥	٣٠٩,٢	١١٤٣,٨
ليبيا	٤٤١,٥	٢٣٤,٦	١٨٥,٣	١٤٢,٠	٥٨,٨	١٣٥,٨	١٤٠,٧	٢٠٣,٧	١٥٤٢,٤
السعودية	١٨٧,٤	٣٥٧,٩	٣٦٤,٩	٣٧٨,٠	٤٣٠,١	٣٥٧,٦	٤٠٨,٤	٤٤٧,٦	٢٩٦١,٧
سوريا	١٢٩,٤	٦٣,٢	٥٨,٩	٦١,٧	٥٥,٨	٦٢,١	٦٠,٦	٥٦,٦	٥٤٨,٣

واردات تركيا من الشرق الأوسط

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	المجموع
الجزائر	٣٤,٢	٨,٧	٧٦,٨	١٠٥,٣	١٦٠,٨	٣١,٥	١٣٠,٩	٧١,٦	٦١٩,٨
مصر	٢,٨	١٣,١	٢٥,٠	٤,٤	٦,٩	١٧,٠	١٢,٥	١٤,١	٩٥,٨
إيران	٥١٤,٢	٧٤٧,٧	١٢٢٢,١	١٥٦٥,٧	١٢٦٤,٧	٢٢١,٣	٩٤٧,٩	٦٢١,٥	٧١٠٥,١
العراق	١٥٦٣,٧	١٤١٧,٦	٩٤٦,٦	٩٢٦,٤	١١٣٦,٨	٧٦٨,٧	١١٥٢,٥	١١٨٨,٧	٩١٠١,٠
الكويت	١٠٦,٧	٩٢,٤	١٦٨,٥	٩٧,٥	٩٨,٤	٢٠٩,٠	٧٣,٩	٥٢,٥	٨٩٨,٩
ليبيا	٧٨٩,٤	٨٨٩,٦	٧٩٣,٤	٦٥٨,١	٦٢٠,٨	٢٩٠,٩	٣٠٦,٢	١٠٠,٢	٤٤٤٨,٦
السعودية	٤١٠,٤	٤٩٤,٦	٢٦٨,٨	٢١٥,٧	٢٢٦,٢	١٧٥,٧	١٦٧,٣	١١٣,٧	٢٠٧٢,٤
سوريا	١٩,٠	١٤,٢	٣,٣	١٧,٨	١٦,٣	١٨,٨	٦,٢	١,٥	٩٧,١

ومن الجدير بالذكر أنّ تركيا خلال السبعينيات كانت بحاجة إلى الدولارات النفطية، فاتجهت إلى البلاد العربية في اقتصادياتها في ذلك الوقت، إلا أنه بعد تصاعد المشاكل بين تركيا وسوريا في الثمانينيات قامت تركيا بإعادة تقاربها مع إسرائيل، وفي التسعينيات لم تعد تركيا بحاجة إلى القوة الاقتصادية العربية، نتيجة ازدياد مشاكلها مع سوريا والعراق حول مسألة المياه بينهم؛ الأمر الذي أدى

بتركيا إلى تكثيف علاقاتها الاقتصادية بإسرائيل[١].

وفي الثمانينيات من القرن العشرين كان رجال الأعمال اليهود ورجال الصناعة يخفون أسماءهم فظهر (إسحاق الأتون) و(عزيز قارح) مؤسسا مجموعة (ألاركو) وكان (إسحاق الأتون) يقوم بدور الوسيط في علاقات تركيا مع الخارج.

وفي عام ١٩٨٨م قدرت المبادلات التجارية بين تركيا وإسرائيل بنسبة تتراوح بين (١٢٠ و١٣٠) مليون دولار[٢].

استفادة تركيا من وضع اليهود في مجال التجارة العالمية:

يرى الدكتور (حسن قوني) الخبير في العلاقات الدولية ضرورة استفادة تركيا من وضع اليهود في مجال التجارة العالمية، ويرى أيضاً أنّ تركيا يمكنها أن تدخلَ إلى المؤسسات المالية ومجال التسويق العالمي عن طريق صداقتها لإسرائيل، كما يرى أيضاً أنّ اللوبي اليهودي في أمريكا يمكن أن يحقّق فوائد كبيرة لتركيا، في الوقت نفسه تستطيع تركيا تنمية استثمارات إسرائيل عن طريق قيامها بدور الوسيط بين إسرائيل ودول آسيا الوسطى، وفي هذا الصدد يقول (حسن قوني):

«إنَّ حزام الأمن الخارجي الذي ذكره (ابن جوريون) هو «أنَّ العرب يمكن أن يكونوا أعداء، لكن يجب عدم تحويل المسلمين غير العرب إلى أعداء، وفي طليعة هؤلاء الأتراك، وأنّ تركيا، كدولة غربية وديمقراطية وعلمانية، فهي تعتبر ميدان عبور هام لإسرائيل ومجموعات الاستثمار اليهودية الأخرى من أجل الاستثمار في آسيا الوسطى وغيرها من جهة، ومن جهة أخرى يمكن لرؤوس

---

(١) غيث أرمنازي مدير مكتب جامعة الدول العربية في لندن، تركيا دولة شرق أوسطية ـ مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، مجلة فصلية عدد ٤٨، يوليو ـ أكتوبر ١٩٩٨م، ص٤٤. Aylik Istatistik (نشرة إحصائية شهرية) إصدار رئاسة الوزارة بأنقرة.

(٢) فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، ١٩٩٣م، ص١٠٦.

الأموال أن تستثمر فيها بأمان، وفي حال دخول تركيا في تعاون مع إسرائيل فإنَّ ذلك سيكسب الثقة لأسواق المال الدولية»[1].

وفي سبيل تدعيم الاستثمارات التجارية، وتقوية العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل، تمَّ تنفيذ العديد من الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الأتراك والإسرائيليين، كما تم تأسيس مجلس العمل التركي الإسرائيلي الذي تمَّ فيه توقيع اتفاقية بين الجانب التركي، ويمثّله (ياليم إيريز) رئيس اتحاد غرف وبورصات تركيا (TOBB)، والجانب الإسرائيلي ويمثّله رئيس معهد الصادرات الإسرائيلي (عوزي نيثانيل)، ويهدف هذا المجلس إلى تطوير مجالات التعاون بين تركيا وإسرائيل.

زيارة وفد من رجال الأعمال المسلمين الأتراك إلى إسرائيل:

في الوقت الذي يقوم فيه الإسلام السياسي في تركيا بدورٍ هام في تحذير الأتراك من التعامل مع إسرائيل نجدُ أنَّ بعض رجال الأعمال المسلمين الأتراك التابعين للشيخ (فتح الله خوجه) أحد خلفاء الإمام سعيد النورسي قاموا بزيارة إلى إسرائيل، وعقدوا مباحثات مع رجال أعمال إسرائيليين في (تل أبيب) رأس مباحثات الجانب التركي (رضا نور ميرال) وهو من جماعة (الشيخ فتح الله خوجه) والتابعين لجمعية معروفة في تركيا باسم (إيش حد) (Is - Had)، ومثّل الجانب الإسرائيلي (موريس رينا) رئيس شرف مجلس التعاون التركي الإسرائيلي، وفي هذا السبيل أعلن أحد الصحافيين تعليقاً على هذا التعاون بقوله: «ليس لرأس المال دينٌ ولا إيمان»، وقد كان موقف هذه الجمعية الإسلامية صدمة مفاجئة للرأي العام من قِبَل المسلمين، ولكن يمكن تعليلها بأنها خطوة مجاملة للعسكريين الأتراك[2] والمعروف أن جماعة النورسية من أشهر الجماعات الإسلامية الموجودة في تركيا حتى وقتنا الحالي.

وتتركّز مجالات التعاون الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل في مجال **التجارة والمقاولات، والزراعة والسياحة.**

---

(١) محمد نور الدين، تركيا والزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٦٥.
(٢) انظر محمد حرب، وسائل النداء الجديد، مرجع سابق، ص٢٦.

فمن ناحية **التجارة والمقاولات** برزت شركات كبرى في تركيا مثل شركة (بروفيلو) التي يملكها (جاك قمحي)، و(آلاركو) التي يمتلكها (إسحاق ألاتون) و(عزير قارح)، و(وكالة مان)، وقد أسسها (إيلي إجيمان)، و(خيوط آقصو لـ(ابن كوهين)، و(هينكل) التركية (ألبير ييلين)، (فيرما شارب) ومؤسسها (جاك عنبر)... وغيرها[١].

واستمرّت معدّلات الزيادة في تبادل الصادرات والواردات بين تركيا والبلاد العربية حتى قيام حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م[٢]. والجدير بالذكر أنَّ المشاريع الاقتصادية والمائية التي تقوم بها تركيا في (مانواجات) ومشروع (الجاب) ما هي إلا مشاريع نفّذت لاستفادة إسرائيل في المقام الأول، وخاصة مشروع (نهر مانواجات) الذي نفذ بعد دراسة قامت بها شركة (تاحال) الإسرائيلية[٣].

كما أنَّ خبراء المياه الإسرائيليين والأمريكيين يتعاونون مع خبراء المياه الأتراك في تنفيذ السياسة المائية في تركيا[٤].

ومن الشخصيات اليهودية البارزة في مجال تجارة القُطن (مويز) و(ألبيرأمادو)، و(فيتال أسكنيازي)، و(جاك ناتوس) و(نسيم كاسادو) وهو أحد البارزين في مجال التجارة، وكان مديرَ (مركز المنسوجات) الذي اشتُهر بإنتاجه الضخم في تركيا.

والجدير بالذكر أنّه في عام ١٩٩١م كان يوجد في إسرائيل حوالي (٨٠) ألف إسرائيلي من أصل تركي، وهؤلاء لم يقطعوا علاقاتهم مع تركيا، بل كانوا جسراً لتوطيد التعاون الاقتصادي بين البلدين، ونجحوا في أعمال متبادلة مع اليهود الأتراك، الذين كان لهم تأثيرهم على شركة (بروفيلو) التي يملكها (جاك

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، مرجع سابق، ص٢٦٧.
(٢) ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغيّر، مرجع سابق، ص٨٩ـ٩٠.
(٣) محمد نور الدين، ملف شؤون تركيا، العدد التاسع، ١٩٩٣م، ص٨.
(٤) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٣٢.

قمحي) وشركة (ألاركو) ووكالة (مان) وخيوط (أقصو) لـ(ابن كوهين) وشركة (هينكل) وشركة (فيرما شارب) لـ(جاك عنبر) وغيرها[1].

وهناك شركات تركيا تعمل في إسرائيل وهي كثيرة إلا أنّ أصحابها لا يرغبون في الإفصاح عنها بسبب تعاملاتهم مع الشرق الأوسط، كما قدر عدد العمال الأتراك الذي يعملون في إسرائيل عام ١٩٩١م حوالي (٣) آلاف عامل.

وقد بلغ عدد الشركات الإسرائيلية في تركيا في عام ١٩٩١م إحدى عشرة شركة، والجدول التالي يبيّن أسماء هذه الشركات، والمجال الذي تعملُ فيه كلُّ شركة، إلى جانب سنوات عمل هذه الشركات، وهو كالتالي:

اسم الشركة	مجال العمل	العام الذي بدأ فيه العمل في تركيا
شركة (بولر) للمرمر	معادن	١٩٨٤م
شركة (إينتير) للنسيج	تجارة	١٩٨٥م
شركة (مناحم موري)	تجارة	١٩٨٨م
شركة (سيلي) لإنتاج البلاستيك	تجارة	١٩٨٨م
شركة (تيكسكون) لتجارة النسيج	تجارة	١٩٨٧م
شركة (ياروني) للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٦م
شركة (بيكو) لصناعة الأحذية	إنتاج	١٩٨٨م
شركة (أسكوز) لتصنيع الماس	إنتاج	١٩٩٠م
شركة (موتيبلاست) للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٨م
شركة (سيمار) للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٨م
شركة (العال) للخطوط الجوية	تجارة	١٩٨٦م

وشهد البلدان (تركيا وإسرائيل) تعاوناً صناعياً، وخاصة في مجال الإنتاج الحربي، حيث تعاقد الجيش التركي مع شركات إسرائيلية من أجل تزويد الجيش

(١) محمد نور الدين، شؤون تركيا، عدد ٩، خريف ١٩٩٣م، ص١٤.

التركي بأجهزة إنذار واتصالات متطوّرة[1].

والشقّ الثاني من مجالات التعاون بين تركيا وإسرائيل هو مجال التعاون الزراعي، فقد رأت تركيا تطبيق التكنولوجيا الزراعية المتطوّرة في إسرائيل في مشروع منطقة الـ(جاب) ومن أجل تنفيذ هذا قامت تركيا بدعوة (٢٠) رجلاً من رجال الأعمال الإسرائيليين لزيارة هذه المنطقة، وقد تمّت بالفعل هذه الزيارة، وتركّزت المناقشات حول قيام استثمارات مشتركة بين البلدين تتعلّق بالري والمسح عن طريق الكمبيوتر[2].

ومن أجل تحقيق هذا التعاون الزراعي قام (ياليم إيريز) رئيس مجلس العمل التركي الإسرائيلي بزيارة إسرائيل عام ١٩٩٢م، وعند زيارته اقترحَ تطبيق نظام إسرائيل الزراعي المتطوّر عن طريق كبرى الشركات الزراعية الإسرائيلية وهي: (Cargill, Continental, Phitip Brother, Mark Rich)[3]. وخاصة في منطقة (الجاب).

وتقوم سياسة إسرائيل الزراعية على: أرض أقل ـ ماء أقل ـ إنتاج أكثر كما يعمل الإسرائيليون على الانفتاح على الاستثمارات في مجال الصناعات التي تعتمد على الزراعة وتقديم المساعدة في الخدمات البلدية الكبيرة مثل البيئة والبيئة التحتية والأقنية[4].

أما القطاع الثالث في مجال التعاون الإسرائيلي فهو القطاع السياحي، حيث يرى الأتراكُ أهمية السياحة عموماً، وطبقاً لقول (عبد القادر آتيش) وزير السياحة التركي: إنَّ «السياحة هي إحدى طرق الوصول إلى سلام البناء».

وكذلك فإنَّ وزير السياحة الإسرائيلي (عوزي برعام) يسعى إلى تشجيع

---

(١) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٨م، مرجع سابق، ص٢٥٣.
(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٦٨ ـ ٢٦٩.
(٣) المرجع السابق نفسه.
(٤) محمد نور الدين، شؤون تركيا، عدد ٩، ١٩٩٣م، ص١٧.

السياح الإسرائيليين للذهاب إلى تركيا إلى جانب تشجيع السياحة، وقد وصل عدد السياح الإسرائيليين القادمين إلى تركيا عام ١٩٩٦م إلى (٨٠) ألف سائح[١].

ويقدّر عدد السياح الإسرائيليين الذين يزورون تركيا سنوياً من (١٦٠) إلى (٢٠٠) ألف، وفي المقابل يبلغ عدد السياح الأتراك الذين يذهبون إلى إسرائيل بـ(١٥ـ١٦) ألف سائح سنوياً.

ويحتلّ السائحون الإسرائيليون في تركيا المرتبة الثالثة بين سياح الدول الأجنبية لجهة الإنفاق أثناء زيارتهم، فقد بلغت نسبة إنفاقهم عام ١٩٩٠م حوالي (٢٥٠) مليون دولار[٢].

وخلاصة القول: إنَّ اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين البلدين على نطاق واسع، حيث اعتبرت كلٌّ من تركيا وإسرائيل أنَّ العلاقات بين اقتصادهما علاقات تكامل أكثر منها تنافس، فإنّ تركيا متقدّمة في مجال الصناعات الغذائية، وإنتاج المنسوجات، بينما تتفوّق إسرائيل في مجال الإلكترونيات، ولها خبرة واسعة في مجال تكنولوجية الري والأسمدة[٣].

وفي عام ١٩٩٢م بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين أربعين مليون دولار، وقد ارتفع كثيراً في الأعوام التالية.

وفي عام ١٩٩٢م أيضاً بلغ حجم التعامل التجاري بين إسرائيل وتركيا (٤٠) مليون دولار[٤].

وفي سبيل هذا قام اليهود الأتراك بدور كبير في تحسين صورتهم أمام الرأي العام الإسرائيلي، وذلك عن طريق وسائل الإعلام[٥].

وتحاول الدعاية الإسرائيلية تشجيعَ الأتراك للذهاب إلى إسرائيل، وفي

---

(١) محمد فتحي الشاذلي، مجلة الباحث العربي، مرجع سابق، ص٥٠.
(٢) محمد نور الدين، شؤون تركيا، عدد ٩، خريف ١٩٩٣م، ص١٦.
(٣) سها بوليك باشا، مجلة الباحث العربي، مرجع سابق، ص٣٥.
(٤) محمد نور الدين، شؤون تركيا، عدد ٩، ١٩٩٣م، ص١٥.
(٥) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٦٨.

هذا يقول (أوري غاث) نائب القنصل الإسرائيلي في إستانبول: «يجب أن يعرفَ الأتراك أنَّ كلَّ تاريخ إسرائيل له صلة بالعثمانيين والأتراك»[1].

والجدير بالذكر أنَّ العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل شهدت تطوراً كبيراً، فقد نمت التجارة بين الدولتين بنحو (٣٠٪) منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٦م، حيث ارتفعت من (١١٠) مليون دولار عام ١٩٩٠م إلى (٥٠٠) مليون دولار عام ١٩٩٦م بمعدل نمو يصل إلى (٢٩٪) سنوياً، كما تم عقد اتفاقية للتجارة الحرة عام ١٩٩٧م بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى (٢) بليون بحلول عام ٢٠٠٠م، ووفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٥م وصلَ حجم تجارة تركيا مع إسرائيل إلى أكثر من (١٥٪)، وتأتي الدول العربية والإسلامية في المرتبة الثانية[2].

وإلحاقاً بهذه القطاعات في مجالات التعاون بين البلدين يأتي التعاون العسكري.

ويجدر بنا هنا أن نستعرضَ الميزان التجاري بين تركيا وإسرائيل في إحصائية عام ١٩٩٢م ـ ١٩٩٣م والصادرات والواردات بين تركيا وإسرائيل، وتتمثّل هذه المعلومات في الجدول التالي[3]:

١٩٩٢		١٩٩٣م	
صادرات تركيا إلى إسرائيل	واردات تركيا من إسرائيل	صادرات تركيا إلى إسرائيل	واردات تركيا من إسرائيل
٢٠,٧٨٨	٢١,٦٦٤	٢٢,١٦٢	١٥,١٥٩

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٦٨.

(٢) محمد فتحي الشاذلي، مساعد وزير الخارجية المصرية للشؤون الأوروربية، قضية تركيا أزمة الهوية، مجلة الباحث العربي، مرجع سابق، ص٥٠.

(٣) محمد نور الدين، تركية في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٧٠ ـ ٢٧٢. انظر الجداول الخاصة بصادرات وواردات تركيا إلى إسرائيل في الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣م في الملحق في نهاية الدراسة، ملحق رقم (١٥)، ص٤٦٢.

وقد كتبت جريدة (ميلليت) التركية بخصوص المعاهدة الاقتصادية التي وقّعها رئيس الوزراء التركي (مسعود يلماز) في إسرائيل، والتي عن طريقها يتم الوصول إلى ميناء حيفا الجوي بطريق البحر مروراً بسوريا وإيران عن طريق الشرق الأوسط، حيث يتمُّ إرسال البضائع عن طريقها، فجاء فيها: «إنَّ اتفاقية التعاون الاقتصادي التي وقّعها رئيس الوزراء (مسعود يلماز) أثناء جولته في إسرائيل، وصفها وزير الاقتصاد التركي بأنها معاهدة تاريخية. فبهذه الاتفاقية سيتم إرسال البضائع إلى السعودية والكويت عن طريق البحر إلى ميناء حيفا في إسرائيل، وأنّ هذه الاتفاقية التي سمّيت اتفاقية (رورو) هي بمثابة بوابة جديدة لتركيا، تم فتحها في الشرق الأوسط»[1].

وأوضحَ وزير الاقتصاد التركي أنَّ هذه الاتفاقية التي استغرق إعدادها عاماً كاملاً جاء اقتراحها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، و«أنَّ هذه اتفاقية تاريخية لأنها ستفتح لتركيا باباً على تجارة الشرق الأوسط، وأنَّ هذه سيعطي الفرصة لتمويل خط أنابيب (باكو - جهان)، وبالتالي فإنّها ستشكّل فرصة لإعادة الغنى إلى هذه المنطقة، وفي نفس الوقت فهذه الاتفاقية ستحقق إضافة كبيرة في السلام في الشرق الأوسط، وقد ظهرت أهمية تركيا بأنها دولة ذات مكان مهم في المنطقة»[2].

ويضيف شلبي وزير الاقتصاد التركي: إنَّ مواد اتفاقية (رورو) مواد مهمة من حيث إن تركيا سترسل البضائع التجارية من إزمير إلى ميناء حيفا بحراً، وإسرائيل سيتمُّ توصيلها إلى دول الخليج بعد تغيير علاقاتها التجارية، وستتجاوز الولايات المتحدة.

وقد نصّت مواد هذه الاتفاقية على الآتي:

- تنمية حجم التجارة بين تركيا وإسرائيل في أقل زمن بزيادة النسبة إلى (٣٠٪) خلال عام، وسيكون هناك جهود لتوصيلها إلى (٢) مليار دولار.

---

(١) Onder Yilmaz, a. g. e.

(٢) Onder Yilmaz, Orta Doguya Yeni Yol, Milliyet, eylul, 1998.
أوندر يلماز، طريق جديد للشرق الأوسط، صحيفة ميليت، ٩/ ٤/ ١٩٩٨م.

- تشجيع التجارة الحرّة بين البلدين، وإزالة العوائق الكائنة أمام التجارة.

- سيتم التعاون السياسي والاقتصادي والدبلوماسي بين تركيا وإسرائيل في العلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية.

- تستطيع كلتا الدولتين (تركيا وإسرائيل) من الاستفادة من الاتفاقات الثنائية للدولتين مع الأمم المتحدة.

- التعاون في مجال البحث والتنمية بين إسرائيل وتركيا.

- تستطيع كلتا الدولتين الدخول في مناقصة في الدولة الأخرى، وسيكون هناك مجال لمشروعات عمرانية مشتركة.

- ستدخل الدولتان في مشروع مشترك في آسيا الوسطى، وسيكون هناك تعاون اقتصادي وسياسي ودبلوماسي.

- التعاون الثنائي بين الدولتين في مجال الزراعة والتكنولوجية مع تطوير تبادل المعلومات واستخدام تطبيقات الزراعة المنظورة في المشاريع الزراعية في إسرائيل في التطوّر التكنولوجي في مشروع جنوب الأناضول.

- يتم الحصول على الأموال اللازمة بواسطة (أكسيم بنك)، ويتمّ الاتفاق على المشروعات التي تهدف إلى التعاون في آسيا الوسطى[1].

وتسعى إسرائيل إلى اختراق السلع الإسرائيلية للأسواق العربية عبر تركيا، وتعمل على إدخال سلعها المعفاة من الجمارك إلى تركيا، ثم يُعاد تصديرها إلى دول عربية بعد تغيير علاماتها التجارية، أو طمسها اعتماداً على قرب تركيا جغرافياً من هذه الدول ومن إسرائيل بما يقلل نفقات النقل والتأمين على حركة السلع من إسرائيل إلى تركيا ثم إلى الدول العربية[2].

---

(١) Onder Yilmaz, a. g. e.

(٢) I.M.F, Direction of Trade Statistics yearbook, 1996.
التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧م، فبراير ١٩٩٨م، ص١٥٨ - ١٦٦. انظر الجدول الخاص بحجم التجارة الخارجية التركية مع العالم والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول العربية والإسلامية، وإسرائيل طبقاً لما سجّله الدليل السنوي للإحصائيات التجارية في نهاية هذا الفصل، ملحق رقم (١٧)، ص٤٦٦.

وفي النصف الثاني من شهر كانون الثاني - يناير ١٩٩٦م أقيم معرض تجاري في تل أبيب شاركت فيه (١١٧) شركة تركية رائدة، وتمّ فيه عقد لقاءات بين المئات من رجال الأعمال الإسرائيليين وممثلي الشركات التركية المشتركة، كما عقدت ندوة شارك فيها (٣٠٠) من رجال الاقتصاد الإسرائيلي إلى جانب رجال الأعمال الأتراك وأعضاء الوفد الاقتصادي التركي، وتم في هذه الندوة توقيع العديد من الاتفاقات التي تؤدي إلى تدفق استثمارات تبلغ مئات الملايين من الدولارات بهدف الإنتاج والتسويق إلى كثير من الدول في أنحاء العالم.

وفي هذا الشأن أكد رئيس الوفد التركي (د. سفهاتين جزنفاير) «العمل على استغلال الصلة بين قدرة الصناعة التركية، وبين قدرة التكنولوجية الإسرائيلية من أجل التعاون الدولي بين البلدان».

وبهذه المناسبة أكّد رجال الأعمال الأتراك إلى ضرورة الاستعانة بالتكنولوجية الإسرائيلية من أجل فتح أسواق جديدة لتركية داخل الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل.

ورداً على هذا ذكر (تزيفي عاميت) مدير عام الغرف التجارية في إسرائيل أنَّ تركيا تمرّ بمرحلة تحوّل اقتصادي فعلي يجعلها بمثابة (سيول) الشرق الأوسط (على حدّ قوله).

وتؤكد بعض المصادر الإسرائيلية أنَّ تركيا تتمتع بميزة كبيرة، وهي أنَّ القوى العاملة فيها مدرّبة ورخيصة، وهذا أمرٌ هام في تنمية الصفقات التجارية، وأضافت المصادر أنَّ التاريخ سوف يثبِتُ أهمية فائدة الصفقات المشتركة بين إسرائيل وتركيا[١].

اتفاقية التجارة الحرّة بين تركيا وإسرائيل لعام ١٩٩٦م:

في ١٤/ ٣/ ١٩٩٦م وقّعت هيئة الوزراء التركية اتفاقية التجارة الحرة بين

---

(١) حاييم بيكريش، تعاون لم نشهد مثيلاً له مع تركيا، هتسوفيه الإسرائيلية في ٢٩/ ١/ ١٩٩٦م، مختارات إسرائيلية، العدد ١٥، مارس ١٩٩٦م، ص٣٠ـ٣١.

تركية وإسرائيل، وصدّق عليها الكنيست الإسرائيلي بعد ذلك، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تكوين ميدان للتجارة الحرّة بين البلدين، وتتناول مجالات صناعية وزراعية بالإضافة إلى حرية التجارة في قطاع الخدمات(١).

ويتيح هذا الاتفاق لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل، كما يتيح إقامة مشروعات مشتركة مع تركيا لشركات المنسوجات والملابس الجاهزة في إسرائيل، ويضمن لإسرائيل حصولها على حصتها المقدّرة بمليار دولار سنوياً من هذه المنتجات في الأسواق الأمريكية(٢).

وفي حزيران ـ يونيو ١٩٩٦م عقدت اتفاقية تجارية بين البلدين تركيا وإسرائيل تهدف إلى تطوير العلاقات التجارية بينهما، وقد نشرت جريدة (حريت) هذه الاتفاقية تحت عنوان (التعاون التجاري والاقتصادي والصناعي والفني والعلمي بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة دولة إسرائيل)، وكتبت الخطوط الرئيسة لهذا التعاون كالتالي:

١ ـ تسهيل مرور البضائع التجارية الذاهبة من البلدين إلى بلد ثالث.

٢ ـ تعفى من الضريبة الجمركية البضائع التي سيتم إدخالها في البلاد للعرض في المعارض التجارية، ويتم التعاون بين البلدين في مجالات التقنية العلمية للتشجيع على النهضة الاقتصادية في البلدين.

٣ ـ مساعدة التعاون بشكل يشمل البحوث العلمية والنشاطات المتطورة المفيدة لاقتصاد البلدين.

٤ ـ تبادل رجال العلم والخبراء والمثقفين والبحوث وتطبيق برامج بحثية مشتركة لتعريف المشاكل العلمية والفنية الصادرة في تاريخ ٢٥/٥/١٩٩٩م لتطبق نتائجها في المجالات المختلفة(٣).

---

(١) Milliyet, 13 Ocak 1997, Hanieh, Adam. The Israeli Economy and Middle East Peace, Green Left Weekly Home Page. http://Jinx.Sistm.Unsw.edu.au/.

(٢) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مرجع سابق، ص٢٥١.

(٣) Hürriyet, 17 Haziran 1996.

استفادة تركيا من تعاملاتها الاقتصادية مع إسرائيل:

جاء في جريدة (حريت) التركية بعنوان (الغرفة التجارية بإستانبول) تقول: «التعاون مع إسرائيل يفتح أمام تركيا كلَّ الأبواب»، قالت الجريدة: «إنَّ رجال الأعمال قاموا برحلة إلى إسرائيل نظّمتها الغرفة التجارية بإستانبول بغرض اتخاذ خطوات إيجابية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل. كان يرأس هذا الوفد التركي السيد (محمد يلدريم) رئيس الغرفة التجارية بإستانبول، ومعه (أرول جيفار) محافظ إستانبول، ومن إسرائيل (رون هولدي) رئيس بلدية تل أبيب.

وفي معرض الحديث عن العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية وانعكاساتها في المجال الاقتصادي العالمي قال (محمد يلدريم) رئيس الوفد الاقتصادي التركي الذي زار إسرائيل في حزيران ـ يونيو ١٩٩٦م: «إنَّ إسرائيل لها ثقلها في مراكز المال العالمية، كما أنَّ لها أهميتها الكبيرة في التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية». ومعنى كلام (يلدريم) هذا أنَّ إسرائيل يمكن أن تفتح مجالات اقتصادية هامة أمام تركيا في أسواق العالم.

ومن أقوال (يلدريم) في هذه الزيارة: «إنَّ التعاون الاقتصادي التركي الإسرائيلي يمكن أن يتيحَ لتركية الفرصة للدخول إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية بسهولة، ويفتح أبواب الاستثمار والتصدير أمام تركيا في العالم الثالث».

ومما ذكره (يلدريم) في مقابلاته الرسمية في تل أبيب: «إنَّ المقاولين الأتراك استطاعوا الحصول على مناقصات في إسرائيل، منها مشروع توسيع مطار تل أبيب.

كما أكد التعاون التركي الإسرائيلي في الاستثمار المشترك والاعتمادات المالية المشتركة في الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، وشرق أوروبا من شأنه إيجاد مجال تعاون مشترك بين تركيا وإسرائيل.

وأنَّ المجال السياحي يعتبر مجالاً هاماً للتعاون التركي الإسرائيلي، وخاصةً أنَّ القدس بلد له أهمية في السياحة الدينية بحيث يمكن تشجيع السياح

الأتراك لزيارة القدس، وأنّه يمكن التعاون التركي مع وكالات السياحة الإسرائيلية بما يدفع السياحة الإسرائيلية لتنظيم رحلات إلى تركيا، ويمكن لإسرائيل أيضاً الاشتراك في خدمة مشروع جنوب الأناضول (G.A.P).

وقد صرَّح (أكرم أسعد جوقندران) رئيس مجلس العمل التركي بأنّ رجال الأعمال الإسرائيليين قدّموا اقتراحاً إلى وفد رجال الأعمال الأتراك الذي يزور إسرائيل مؤداه القيام بعمل مشترك تركي - إسرائيلي في كلٍّ من جورجيا، وآذربيجان، وأوزبكستان، كما يمكن للبلدين التعاون الاقتصادي في المناطق الحرة في الشرق الأوسط[1].

اتفاقيتا التجارة بين تركيا وإسرائيل عام ١٩٩٧م:

في ١٩٩٧/٤/٤م أقرَّ البرلمان التركي اتفاقيتين للتجارة بين تركيا وإسرائيل: الاتفاق الأول اتفاق تجاري بين تركيا وإسرائيل ينصُّ على:

١ - إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية.

٢ - زيادة حجم التجارة بينهما خلال السنوات الثلاث المقبلة (أي حتى عام ٢٠٠٠م) إلى ملياري دولار سنوياً بالمقارنة مع عام ١٩٩٦م، حيث وصلَ فيها حجم التجاوة إلى (٤٤٨) مليون دولار، و(١٩٦) مليون صادرات تركيا إلى إسرائيل، و(٢٥٢) مليون وارداتها منها.

٣ - طبقاً لتعهدات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، وطبقاً لاتفاق الاتحاد الجمركي، يمكن لتركيا أن تزيدَ تجارتها مع الولايات المتحدة، وكندا، وأمريكا الوسطى، وذلك عن طريق إسرائيل.

٤ - ما يترتّب عن هذا الاتفاق أن تقومَ شركات المنسوجات والملابس الجاهزة الإسرائيلية بإقامة مشروعات مع تركيا.

والاتفاق الثاني هو اتفاق نقل بري بين البلدين وقّعه (ليفي) عن إسرائيل،

---

(١) Mustafa Esmen, Ito: Israille Isbirligi turkiyeye her kapiyi acar, Hürriyet, 25 mayis 1999.

و(تشيلر) عن تركيا في ٩/ ٤/ ١٩٩٧م على أن يتم تنفيذه في حالة تطبيع العلاقات مع الشرق (وذلك بسبب موقع سوريا بين البلدين) وينصُّ على:

١ ـ مشروع تركيا لبيع فائض مياه أحد أنهارها وهو مانوجات (Manavgat) لإسرائيل.

«ولم يتم اتفاق نهائي بشأنه حتى الآن بسبب الخلافات حول تسعير المياه».

٢ ـ زيادة الاستثمارات والمشروعات المشتركة بين البلدين عن طريق اللجنة الاقتصادية المشتركة[١].

نفوذ الشركات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على تركيا:

تحتكر الشركات اليهودية في الولايات المتحدة والرأسماليون اليهود أكبر نسبة بين الشركات الأخرى، ورأينا ذكرها هنا لبيان تحكّم هذه الشركات في اقتصاد الولايات المتحدة وبالتالي دورها في تركيا.

ففي مجال الصناعات الحربية تقوم مجموعة شركات (Lehman Brothers) ومقرها في الولايات المتحدة، وتضمُّ هذه المجموعة أكثر من (٣٠) شركة، ويتركز عملها في توفير لوازم الحرب للبنتاجون والأدوات الكهربائية والطائرات. وتوجد أيضاً في الولايات المتحدة (١٦٥) شركة تنتج وتبيع السلاح، ويتحكم الإسرائيليون في (١٥٨) شركة منها.

ومؤسسة (لجنة اليهود الأمريكيين) تتحكم في شركة (Lockheed Aircraft Coporation) وهذه الشركة تصنع (٩٠٪) من إنتاجها للبنتاجون، كما أنَّ شركة (General Dynamics Cooporation) التي تصنع الصواريخ البالاستية عابرة القارات والغواصات والطائرات يتحكم في إدارتها اليهود.

وفي مجال الطباعة اليهودية في الولايات المتحدة فتبلغ أربعة ملايين

---

(١) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٢٥٢.

مطبعة، واليهود هناك يمتلكون مئة وأربعين جريدة، حيث يديرون (٧٠٪) من المنشورات المستمرة، ويسيطرون على (٨٠٪) من البرامج التلفزيونية.

والجدير بالذكر أنَّ عائلات روكفل، وروتشيلد، ومورجان، وفورد، ووربورج، وجولدشتين اليهودية الأصل يتحكّمون في أكبر الشركات في الولايات المتحدة، وتُعدُّ شركة (جنرال موتورز) أولى الشركات اليهودية في نسبة أرباحها، حيث تبلغ (١٠٢,٨) مليار دولار، ويليها شركة إكسون (٧١,٦) مليار دولار، وفورد (٦٢,٧) مليار دولار، وإي. أم (٥١,٣) مليار دولار، وموبيل (٥١,٣) مليار دولار، وسرس روبك (٤٤,٣) مليار دولار، وجنرال إليكتريك (٣٥,٢) مليار دولار.

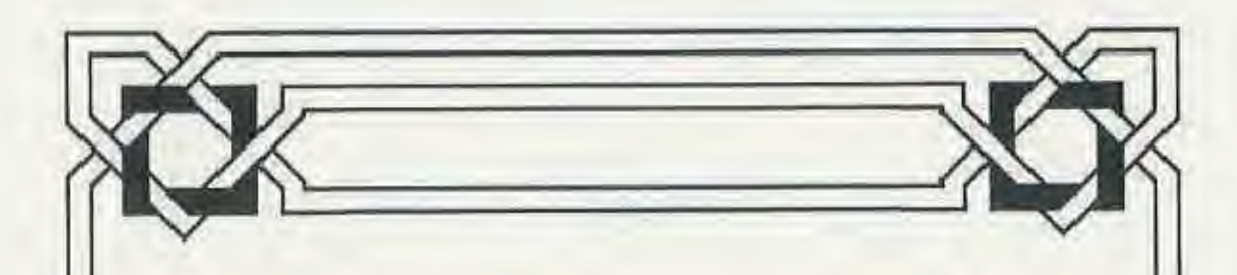
وهناك أيضاً شركة (أوبن هامير) وهي خاصة بإنتاج المواد الخام، ولهذه الشركة فروع في إسرائيل والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وإنجلترا وكندا والنمسا، ويبلغ رأس مال هذه الشركة خمسة مليارات من الدولارات، وتبلغ نسبتها في سوق الماس العالمي (٨٠٪)، وفي إنتاج الذهب (٣٢٪)، وتحتكرها عائلات (روتشيلد) و(جيكوتهيمس) و(روكفل) اليهودية[١].

* * *

---

(١) Harun Yahya, a.g.e., S.230.





الباب الخامس

أثر العلاقات التركية الإسرائيلية على البلاد العربية

الفصل الأول: العلاقات التركية الإسرائيلية.

الفصل الثاني: أثر العلاقات التركية الإسرائيلية على سوريا.

الفصل الثالث: أثر العلاقات التركية الإسرائيلية على العراق.

الفصل الرابع: أثر العلاقات التركية الإسرائيلية على مصر.

الفصل الخامس: أثر العلاقات التركيـة الإسـرائيلية على إيران.





تمهيد

تعد تركيا واحدة من أهم دول الجوار الجغرافي للوطن العربي، وإحدى القوى الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط، ولتركيا أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للبلاد العربية، فقد هيمنت تركيا على مقدَّرات الوطن العربي طوال الفترة من القرن السادس عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى. والآراء تختلف حول هذه الهيمنة. فهناك من يعتبر هذه الفترة فترة استعمار، اتخذت من الدين ستاراً للاستعمار السياسي[١]، وتركيا ترى أنها قامت بمهمة حماية العالم العربي من أخطار التوسع الروسي البرتغالي الإسباني الإيراني للمنطقة، وأن العرب عاشوا في أمان طوال هذه الفترة، وخاصة فترة التدخل الأجنبي في المنطقة خلال فترة منتصف القرن التاسع عشر[٢].

فمن الناحية السياسية فقد بدأ الاهتمام بالخليج العربي في الدولة العثمانية منذ القرن التاسع عشر من أجل مراقبة النفوذ الروسي والأوروبي في المنطقة، وظلَّ هذا الاهتمام قائماً حتى انهيار الدولة العثمانية، ووضع ممتلكات الدولة تحت الانتداب الأجنبي.

وقد ظلت تركيا تحافظ على موقفها المحايد تجاه الخلافات بين العرب، ولم ترض لنفسها أن تخدم المصالح الأوروبية على حساب البلاد العربية، ومن أمثلة ذلك رفض تركيا للعدوان الإسرائيلي على مصر والبلاد العربية بكافة أشكاله، إلى جانب رفضها التعاون مع أمريكا، واستخدام قواعدها ومطاراتها العسكرية أثناء الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى رفضها التعاون مع

---

(١) هذا رأي العلمانيين ومقلدة الغرب، انظر (تاريخ الدولة العثمانية) للأمير شكيب أرسلان. (الناشر)

(٢) ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سابق، ص٨٠.

أمريكا عام ١٩٧٣م عندما أقامت الولايات المتحدة جسراً جوياً لنقل الأسلحة والذخيرة إلى إسرائيل في حربها مع مصر. وبعد أحداث ١٩٧٣م برزت دول الخليج العربي كقوة دولية من خلال أزمة النفط إلى جانب حاجة تركيا إلى تأييد العرب لها في مشكلتها مع قبرص، بالإضافة إلى هذا كانت السياسة الأمريكية ترى وجوبَ ربط الخليج العربي بتركيا لحماية المصالح العسكرية والاقتصادية في الخليج العربي.

وتتجه تركيا إلى اتباع سياسة الصداقة والاحترام المتبادل بين الدول تحقيقاً لسياسة الانفتاح على كل الاتجاهات، وإعادة انتمائها للعالم الإسلامي، وخاصة بعد حرب الخليج، إلى جانب دورها في إشاعة السلام في المنطقة، وضمان استمرار هذا السلام، ومن هذا المنطلق جاء تأكيد (أوزال) ـ رئيس الجمهورية التركية وقتها ـ بمناسبة حرب الخليج[1]: «أن بلاده ـ تركيا ـ لن تسمح لإيران أو لسوريا باستغلال الحرب في الخليج للقفز على العراق، ولن تسمح بظهور دولة للأكراد في شمال العراق»[2].

ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل تهدف إلى القضاء على أيِّ قوة عربية تظهر في المنطقة، وألا تدخل مصر في إطار هذه السياسة، باعتبارها أكبر قوة عربية، وذلك نتيجة إبرام اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل.

وفيما عدا مصر، فإسرائيل تهدف إلى تعميق الخلافات بين الدول العربية، وإشعال الحروب حدودياً، وعرقياً، وطائفياً، متخذة من تركيا ستاراً للزج بها للقيام بصراعات مع العرب لتحقيق أهدافها، ومثالنا في هذا الدور الإسرائيلي في الصراع بين تركيا وسوريا على مناطق الحدود بينهما بهدف اقتفاء أثر مقاتلي حزب العمال الكردستاني، إلى جانب حث تركيا على ضرب القواعد العسكرية والإستراتيجية في سوريا، بحيث تصبح سوريا مشلولة القوى العسكرية والاقتصادية، الأمر الذي يجعلها تقبل الشروط الإسرائيلية في الجولان.

---

(١) تصريح لأوزال بجريدة الأهرام المصرية في ٢٩/١١/١٩٨٩م.
(٢) جريدة الرأي الأردنية في ٢٥/١/١٩٩١م.

ومن جانب آخر قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور الدفاع عما يسمى (العالم الحر) وذلك عن طريق جذب تركيا للغرب، وإعادة ترتيب هيكل الدفاع، ومهمته التركية من أجل ضمان تدفق النفط إليها ولحلفائها، بالإضافة إلى قيام أمريكا بتأكيد حرصها على تركيا من مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى فإن القيادات التركية تشعر بأهمية الدور الذي تقوم به تركية باعتبارها الحارس للمضايق، والضامن لأمن المنطقة المنتجة للنفط، إلى جانب استخدامها عناصر قوتها: المياه، والاقتصاد، ونفوذها العسكري[١].

ومن الناحية العسكرية تقوم تركيا بدور فعال في حماية منطقة الخليج العربي، وذلك باعتبارها مركزاً لتخزين معدات عسكرية أمريكية[٢].

وبعد حرب الخليج طالب الغربُ تركيا بتكوين حلف عسكري على نمط (الناتو) بهدف ضمان نظام أمني شامل للمنطقة، وكان ذلك عام ١٩٩١م باعتبارها الجسر الرابط بين الشرق والغرب، وإضافة إلى ذلك مصلحة تركيا في إقامة مشاريع برأسمال خليجي وتكنولوجية غربية.

ومن مؤشرات القدرة العسكرية فإننا نرى أن تركيا تتفوق على كلٍّ من سوريا والعراق في حجم القوات المسلحة، حيث إن تركيا تعتبر القوة الثانية من حيث الحجم في حلف الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتتفوق تركيا على سوريا والعراق في عدد الطائرات القتالية المتطورة، وتتفوق تركيا على سوريا والعراق في عدد الدبابات القتالية التي تمتلكها، والخلل الذي حدث في ميزان القوة العسكرية لكل من سوريا والعراق يرجع إلى أزمة الخليج التي تأثرت بها العراق، وانهيار الاتحاد السوفييتي باعتباره مورّداً رئيساً للسلاح لكلٍّ من سوريا والعراق.

---

(١) سعد ناجي جواد، منعم صاحي حسني، (الأمن التركي بين مهمتين) مجلة الشاهد، العدد ١١٦، نيسان-إبريل ١٩٩٤م، ص ٤٠ - ٥٢.
(٢) جريدة الشعب الأردنية، ٢٢/ ١/ ١٩٩٢م.

إضافة إلى هذا فإن تركيا تتفوق في عنصر الكفاءة القتالية سواء التنظيمية أو التدريبية[1].

ويرى المراقبون الأتراك أنه من الصعب اعتماد تركيا على الغرب فقط في حماية مصالحها، فهذا الأمر سوف يؤدي إلى عزلة تركيا، وأنه يجب عليها أن تسعى من أجل تنويع ساحات التعاون معها، وكان الاتجاه الأول لتركيا في هذا العمل هو منطقة الشرق الأوسط، وخاصة منطقة الخليج العربي، وذلك بحكم موقعه الجغرافي الهام، ومصادر الطاقة التي يملكها، بالإضافة إلى حكم الجوار بين تركيا وهذه المنطقة، وتأكيداً على هذا الاتجاه، فإن تركيا أبدت رغبتها في المساهمة في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، والقيام بجهود عملية في سبيل هذا الدعم.

أما من الناحية الاقتصادية فإن تركيا تعمل من أجل توطيد تعاونها الاقتصادي بدول الخليج، مع فتح مجال تشغيل الأيدي العاملة التركية في هذه الدول، إلى جانب إقامة مؤسسات صناعية برؤوس أموال أمريكية وتركية وعربية.

ونستطيع القول أن تركيا تعاني العديد من المتناقضات، فهي تلتزم بمبادئها العلمانية في الوقت الذي لا تستطيع سلخ نفسها عن الإطار الإسلامي، وتعمل جاهدة من أجل تحقيق تحالف مع الغرب، في الوقت الذي تتوجه فيه إلى الشرق، وتبذل جهوداً من أجل قبولها عضواً في الجماعة الأوروبية، بينما لا تستطيع منافسة أسواقها، ومن هنا فإن تركيا لا تعتبر دولة غربية ولا هي شرقية، كما أنها ليست عربية أو إسلامية، وعلى الرغم من كل هذا، فإن تركيا تعمل من أجل الحفاظ على التوازن الإقليمي القائم، إلى جانب سعيها للقيام بدور رئيس في منطقة جمهوريات آسية الوسطى[2].

---

(١) مصطفى كامل محمد، التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥م، ص١٦١.

(٢) مصطفى كامل محمد، التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، مرجع سابق، ص٢٢٨-٢٢٩.

ومن ناحية أخرى فإن تركيا يمكن أن تكون جسراً لوصول الدول العربية إلى الجمهوريات الإسلامية، حيث تعتبر تركيا الدولة الأم لهذه الجمهوريات، وقد بدأ بالفعل مشاركة بعض رجال الأعمال العرب مع الأتراك في العمل بالاستثمار في تلك الجمهوريات.

* * *



العلاقات التركية الإسرائيلية

لتركية وإسرائيل مصالح مشتركة قوية لها تأثيرها الاجتماعي والإقليمي على كل منهما، هذه المصالح المشتركة تتمثل في رغبة تركيا في الحصول على مكانة لدى القوى الغربية المسيحية، وفي الوقت نفسه فإن إسرائيل كانت ترغب في الاستفادة من قوى الشرق الإسلامية.

فتركية ترى في إسرائيل جسراً للعبور نحو الغرب، وترى إسرائيل في تركيا جسراً في المنطقة الإسلامية التي تمتد من البحر الأسود حتى الصين، ومن الخليج العربي حتى جزر إندونيسيا، كما ترى في تركيا أيضاً قوة مؤثرة لتدفق النفط في المنطقة، إلى جانت كونها مركزاً للعلاقات الثقافية والتجارية مع دول آسيا الوسطى، بالإضافة إلى سيطرتها على منابع نهري دجلة والفرات، هذه العوامل تجتمع أمام مصالح البلدين المشتركة: تركيا وإسرائيل، وتعمل على إنجاح العلاقات المتبادلة بينهما[١].

سياسة المد والجزر في تركيا بين الدول العربية وإسرائيل:

أخذت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٧م حتى الثمانينيات أشكالاً متغايرة في سبيل محاولة تركيا الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية؛ لهذا فقد تعرضت هذه العلاقات بين الدولتين إلى مد وجزر، ولم تعرف مساراً ثابتاً.

---

(١) آهرون أمير، صد الإهانة، جريدة معاريف الإسرائيلية، في تاريخ ٨/٩/١٩٩٨م، مترجم إلى العربية في سلسلة مختارات إسرائيلية، عدد ٤٦، تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٨م، القاهرة، ص٤٣.

لكنّ النظرة السائدة في شكل هذه السياسة التركية أن تركيا تميل إلى إسرائيل، فاليهود لهم أهميتهم الاقتصادية في الحياة التركية منذ بداية وجودهم في الدولة، بالإضافة إلى نفوذ اللوبي اليهودي القوي في الولايات المتحدة، وفي المقابل فإن لتركية أهميتها الجغرافية والتاريخية بالنسبة لليهود، حيث إنها تعتبر بالنسبة لهم محطة لليهود الذين يرغبون النزوح إلى إسرائيل[1].

وفي تشرين الأول ـ أكتوبر عام ١٩٤٧م عارضت تركيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين، وصوتت ضد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ويبدو من هذا أن تركيا رفضت الاعتراف بالدولة اليهودية في الوقت الذي ألقى فيه مندوب تركيا (السيد بايدور) كلمةً في اللجنة السياسية في ١/٥/١٩٤٧م دافع فيها عن استقلال فلسطين، وقد لقي موقف تركيا هذا تقدير الزعماء العرب، من بينهم رئيس الجمهورية السورية آنذاك (شكري القوتلي) الذي أرسل برقية شكر إلى (عصمت إينونو) (١٩٣٨ ـ ١٩٥٠م) رئيس الجمهورية التركية في تلك الفترة[2].

إلا أن هذه السياسية التركية قد تغيرت نظراً لعوامل خارجية خاصة تتعلق بسياسة تركيا مع الولايات المتحدة، فكان انضمام تركيا إلى الناتو يفرض على السياسة التركية التقرّب إلى الولايات المتحدة من أجل الحصول على موافقتها على اشتراك تركيا فيه[3].

وفي عام ١٩٤٨م غادر اليهود، وخاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة منهم تركيا إلى دولتهم الجديدة إسرائيل، ووصل عدد اليهود في توكيا في ذلك الوقت إلى (٣٠) ألف مواطن يهودي من أصل (٨٠) ألف[4]. وكما مرّ سابقاً فإن اليهود

---

(١) فليب روبنسن، مرجع سابق، ص١٠٥.
(٢) شحادة موسى، علاقة إسرائيل مع دول العالم، مرجع سابق، ص٢٥٥.
(٣) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص٩٤؛ والعلاقات العربية التركية من منظور تركي، معهد البحوث والدراسات العربية: ٢/ ٢٥٤، ١٩٩٣م، ومحمد نور الدين؛ تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨م، ص١٩٤
(٤) محمد نور الدين، شؤون تركيا، عدد٣، ١٩٩٢م، ص٤٨، قُدّر عدد اليهود الموجودين=

قد تمكنوا من إنشاء كيانهم الاستعماري بدعم الدول الغربية، التي زوّدت اليهود بأحدث الأسلحة، وقد قام هؤلاء بطرد العرب السكان الأصليين في فلسطين، الأمر الذي أدى إلى حدوث مصادمات دموية، ومذابح، مثل (مذبحة دير ياسين) سنة ١٩٤٧م[١]، و(كفر قاسم) حتى انتهوا باغتصاب الأرض العربية واحتلالها[٢]، في ذلك العام تم انتخاب تركيا عضواً في لجنة التوفيق الفلسطينية إلى جانب أمريكا وفرنسا، وقد اعترض العرب على إنشاء هذه اللجنة التي كان هدفها التوفيق الذي يفرض على تركيا اتخاذ موقف الحياد بين العرب وإسرائيل[٣].

اعتراف تركيا بدولة إسرائيل عام ١٩٤٩م:

في عام ١٩٤٩م اعترفت تركيا رسمياً بالكيان الإسرائيلي، وقامت بتعيين قنصل لها في تركيا[٤]. وكانت تركيا هي الدولة المسلمة الأولى التي اعترفت

= في تركيا عام ١٩٩٢م بـ(٢٠) ألف رجل منهم ألفان كانوا أصحاب ثروات ضخمة، والطبقة المتوسطة منهم تعمل في مجالات التجارة والطباعة والمحاماة والصيدلة وغيرها، ويسكنون في أحياء (غيرت تبه) و(كورتولوش) و(شيشلي) في إستانبول، محمد نور الدين، شؤون تركيا، عدد٣، ص٤٩.

(١) تمت هذه المذبحة في يومي ٩، ١٠ نيسان - إبريل ١٩٤٨م على أيدي عصابة (أرغون) التي يتزعمها (مناحم بيغن)، ودير ياسين قرية في فلسطين كان عدد سكانها حوالي (٧٠٠) نسمة تم قتل (٢٥٤)، منهم أطفال ونساء، وألقيت جثثهم في بئر هناك، كما أصيب (٣٠٠) شخص آخرين بجروح، وتم أسر (١٤٠) شخص كرهائن، انظر في هذا البيان الأحمر، الإرهاب عقيدة صهيونية، والتوراة قاعدته الدينية، مجلة الشاهد، عدد ١٨ حزيران - يونيو ١٩٩٥م، ص٧٤، ٧٥.

(٢) محمد سرحان، النظام العثماني، مرجع سابق، ص١١٤.

(٣) أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٥٦.

(٤) المرجع السابق، ص٢٥٦. في سبيل توثيق صلة تركيا بإسرائيل يقول د. حسن قوني أستاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية في أنقرة: «إن تركيا كانت تهدف من توثيق علاقاتها بإسرائيل إلى هدفين:
الأول: هو كسب دعم اللوبي اليهودي العالمي ضد اللوبيين الأرمني واليوناني.
والثاني: هو رغبة تركيا في الدخول إلى الأسواق والمؤسسات المالية العالمية، الذي كان مفتاحه إسرائيل» (شؤون تركيا، ع٣، ١٩٩٢م ص٥٤). =

بإسرائيل، وبهذا تكون الصهيونية قد نجحت في تأسيس كيان لها امتد منذ عام ١٨٩٧م حتى عام ١٩٤٧م.

وقد بررت تركيا اعترافها بدولة إسرائيل عام ١٩٤٩م بأن غايته كسب حليف شرق أوسطي لمواجهة الخطر الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية[١].

وفي عام ١٩٥٠م اعترفت تركيا اعترافاً قانونياً كاملاً بدولة إسرائيل، وتمّ تبادل البعثات الدبلوماسية بينهما، كما استقبلت تركيا ملحقاً عسكرياً إسرائيلياً في بلادها في أنقرة، وفي أعقاب هذا الاعتراف سمحت تركيا لليهود الأتراك بالهجرة إلى فلسطين[٢].

التأييد التركي لإسرائيل ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠م:

في عام ١٩٥٠م وقّعت تركيا اتفاقية تجارية بينها وبين إسرائيل، وكانت هذه المعاهدات والاتفاقيات تتم بشكل سري أحياناً، وعلني أحياناً أخرى.

كما تمَّ تعاون ثقافي بين جامعة الشرق الأوسط للتكنولوجية في أنقرة، وبين المعهد الزراعي التابع للجامعة العبرية، وكان الغرض من هذا التعاون هو

= ويرى (ريتشارد أرمتياج) ممثل الرئيس السابق لأمريكا جورج بوش أن إسرائيل وتركيا هما النموذج الوحيد للمشاريع المشتركة، وعلى صعيد آخر قامت وزارة السياحة التركية بإعداد دليل للسواح الإسرائيليين ويتحدث هذا الدليل في أحد أقسامه أن هناك صفات مشتركة بين الديانتين الإسلام واليهودية منها عدم وجود رسوم أو صور في أماكن عبادة الديانتين، ولهذا فمن الممكن أن يقوم المسلم بالصلاة في الكنيس اليهودي وبإمكان اليهودي الصلاة في مساجد المسلمين. (شؤون تركيا، المرجع السابق).

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٢) نشرت جريدة عقد التركية في ٨ سبتمبر ١٩٩٨م خبر تحت عنوان يلماز يقول: «نحن أول من اعترف بإسرائيل» جاء فيه: في زيارة لمسعود يلماز إلى إسرائيل عقد جولته في الأردن في أيلول ـ سبتمبر ١٩٩٨م واستقبله كل من نتنياهو ورجال الدين اليهودي مرتدين زي الحاخامات، وأقاموا له حفلاً دينياً أدهش مسعود يلماز رئيس الوزراء وزوجته برنه، وأعضاء الوفد التركي. وأثناء تجوال رئيس الوزراء التركي في متحف (الكارثة) عبَّر عن تقديره لدولة إسرائيل بقوله: «إن تركيا هي أول دولة اعترفت بإسرائيل، وإنه يشعر بالسعادة لذلك» جريدة عقد التركية. .Akit,8 Eylul 1998

تقديم الخبرات الإسرائيلية للأساتذة والطلاب الأتراك[1].

وفي عام ١٩٥٠م أيضاً قامت تركيا بتعيين سفير لها فوق العادة في تل أبيب، وفي عام ١٩٥١م وقفت تركيا إلى جانب الغرب ضد مصر في قرارها بمنع السفن الإسرائيلية من عبور سفنها قناة السويس، وقد أدى موقف تركيا هذا إلى حدوث توتر في العلاقات المصرية التركية.

وفي عام ١٩٥٢م ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل إلى (١٣) مليون ليرة، ثم قفز هذا الرقم إلى (٦٥) مليون ليرة عام ١٩٥٣م[2]. كما تمَّ تبادل السفراء بين تركيا وإسرائيل، في نفس هذا العام بعد الحرب العالمية الثانية تطلّعت تركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة المسيطرة في العالم، وخاصة بعد تأسيس حلف شمال الأطلسي ١٩٤٩م وقد نجحت تركيا في الانضمام لهذا الحلف في شباط ـ فبراير ١٩٥٢م[3].

وفي عام ١٩٥٤م وجّه رئيس وزراء تركيا (عدنان مندريس) (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠م) وقت زيارته إلى واشنطن اعتراضاً ضد العرب، ونادى بأحقية إسرائيل في إقامة دولتهم، وفي ذلك الوقت حاول مندريس استمالة الدول العربية لضمّها في حلف مؤيد للغرب معادٍ للشيوعية، ولكن محاولاته هذه فشلت مع العرب، وأعلن الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر أن تركيا بسبب سياستها

---

(١) من الأسماء اليهودية التي برزت في مجال التكنولوجية الزراعية (بودنيهمر) عالم الحشرات و(زهاري) عالم النبات بالجامعة العبرية. (انظر عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٢٧ ـ ٣٣٠) وكتبت جريدة راديكال التركية في ١٢ شباط ـ فبراير ١٩٩٩م مقالاً بعنوان (الولايات المتحدة الأمريكية ـ تركية ـ إسرائيل) جاء فيه: في عام ١٩٥٠م انفصلت مجموعة من السياسيين من الحزب الديمقراطي الذي يرأسه (عدنان مندريس) وكوّنوا حزب الحرية، في ذلك الوقت كتب (جهاد بيان) مقالاً في جريدة (يني كون) (اليوم الجديد) قال فيه: إن تركيا قطعت أملها في العرب ـ وليس لها علاقة بهم ـ وبعد مرور أربعين سنة على هذا المقال تحققت مقالة جهاد بيان.

Mehmet Ali Kislali, ABD- Turkiye Israil, Radikal, 12 Subat, 1999.

(٢) أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٥٧.

(٣) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص١٩٤.

المؤيدة لإسرائيل هذه أصبحت ممقوتة من العالم العربي[1]. في تلك الفترة هاجر أكثر من (٣٤) ألف يهودي تركي إلى إسرائيل[2].

وفي عام ١٩٥٦م قامت تركيا بسحب سفيرها من تل أبيب ردّاً على غزو إسرائيل لشبه جزيرة سيناء، وانخفض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى رتبة مندوبية، وذلك إثر المحادثات التي تمت بين عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا ونوري السعيد رئيس وزراء العراق حيث أكد فيها مندريس أن سياسة بلاده لا تعادي المصالح المشروعة للأقطار العربية[3].

في هذه الأثناء اعتقد العرب أن موقف تركيا هذا يعني أنها يمكن التأثير عليها لسحب اعترافها بإسرائيل إلا أن هذا الاعتقاد كان خاطئاً[4].

ومن ناحية أخرى فقد حدث عام ١٩٥٧م تعاون بين سوريا والاتحاد السوفييتي في النواحي الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي اعتبرته واشنطن تهديداً للاستقرار في الشرق الأوسط، وأدى هذا الموقف إلى قلق تركيا على حدودها مع سوريا، فقامت تركيا بحشد قواتها على الحدود مع سوريا، وقام الرئيس الأمريكي بدعم تركيا خوفاً من تعرّضها لأي عدوان سوري[5].

وفي عام ١٩٥٨م أقامت تركيا تحالفاً سرياً عسكرياً مع إسرائيل والحبشة في عهد الإمبراطور (هيلا سيلاسي) بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه بعد خلع الإمبراطور على يد (منغيستو هايلي مريام) الموالي لموسكو أصاب العلاقات التركية الإسرائيلية فتور، لكنها عادت للصعود مرة أخرى بعد قيام

---

(١) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص٩٥، نقلاً عن إسماعيل سويسال.
(Turkish- Arab diplomatic Relations After The Second World War).

(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٢٩.

(٣) أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٤) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص٩٦، والعلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٥٩، ٢٦٠، ومحمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٥) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص١٩٧.

الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م[١].

وفي عام ١٩٦٠م كان عدد اليهود في تركيا (٤٦) ألف نسمة، وطبقاً لإحصاء الكتاب الأمريكي السنوي لعام ١٩٦٩م قدر عدد الجالية اليهودية في تركيا بـ(٣٩) ألف نسمة، منهم (٨٠٪) يسكنون مدينة إستانبول[٢].

وفي ذلك الوقت حدث ارتفاع في أعداد المهاجرين إلى فلسطين، حيث وصل إلى (٣٦) ألف مهاجر، وكان الدافع من وراء هذه الهجرة دافعاً نفسياً استجابة للدعاية الصهيونية التي تقول: «إنَّ أيَّ يهودي يعيش خارج إسرائيل يعتبر ملحداً»[٣].

وكان (عدنان مندريس) رئيس حكومة تركيا يرى أن تقوية العلاقات مع إسرائيل من شأنها أن تؤدي إلى أمن المنطقة، وأمن دول الشرق الأوسط، بل والأمن العالمي أيضاً[٤].

تراجع التأييد التركي لإسرائيل ١٩٦٧ ـ ١٩٧٩م:

في عام ١٩٦٥م حدثت في تركيا حالة من الاضطراب بسبب القضية القبرصية، وقامت الدول العربية بالتصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يمنع تركيا من التدخل في قبرص، وقد كان موقف الدول العربية هذا صدمةً بالنسبة لتركيا، أدى إلى قيام تركيا بتغيير سياستها تجاه العالم العربي[٥]

وفي عام ١٩٦٦م أعلن وزير خارجية تركيا السيد (إحسان صبري جاغليانجل) (Ihsan Sabri Caglayangil): «أن علاقات تركيا الطبيعية بإسرائيل لن

---

(١) محمد نور الدين، شؤون تركيا: ١٠/ ١٢، شتاء ١٩٩٤م، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.

(٢) شحادة موسى، علاقة إسرائيل مع دول العالم، مرجع سابق، ص٣٦٨.

(٣) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٢٩.

(٤) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص١٩٥.

(٥) المرجع السابق، ص١٩٧؛ وانظر أيضاً قضية قبرص في العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٥٤، ٢٩٤.

تتطور ضدَّ البلاد العربية[١] وفي الوقت نفسه تلتزم تركيا بعلاقات طبيعية مع إسرائيل»[٢].

ومن ناحية رد الفعل التركي على سياسة إسرائيل في فلسطين فقد ألقى وزير خارجية تركيا (فريدون جمال أركين) خطاباً جاء فيه: «إن إقامة علاقات صداقة مع الأقطار العربية أصبح حجر الزاوية في سياسة تركيا الخارجية». كما تحدَّث عن اللاجئين الفلسطينيين بقوله: «ينظر الأتراك بعين العطف إلى اللاجئين الفلسطينيين ويشعرون بالألم لوضعهم المأسوي. إن تركيا على قناعة بأنه يجب عدم ترك الوضع الناشئ عن هذه القضية دون حل، وتعتبر هذه المشكلة عامل عدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتشعر بالقلق لأن استمرار الوضع على هذا ستترتب عليه نتائج خطيرة، ويجب على الأمم المتحدة أن تولي اهتماماً كبيراً حتى تحلَّ هذه المشكلة وفق قواعد الحق والعدل»[٣].

وفي عام ١٩٦٧م أخذت السياسة التركية مساراً آخر، فقد وقفت إلى جانب العرب في الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧م التي احتلت فيها إسرائيل شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، وأبدت تفهماً للموقف المصري، وعلى إثر هذا رفضت تركيا الانضمام إلى مجموعة الدول البحرية التي طالبت بإعادة فتح خليج العقبة للسفن الإسرائيلية، وقامت بتأييد قرار رقم (٢٤٢) الذي طالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، حيث أكدت حقَّ دول المنطقة في الحياة داخل حدودها المعترف بها، وبهذا استطاعت تركيا أن تظهر وقوفها إلى جانب العرب دون أن تفقد علاقتها بإسرائيل[٤].

في تلك الفترة شكل الحاخامات في تركيا لجاناً لجمع التبرعات من أجل إسرائيل، وبالفعل تم جمع خمسين مليون ليرة تركيا، وأخذت هذه التبرعات اسم

---

(١) أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٦٧.
(٢) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص١٩٨.
(٣) أكمل الدين إحسان، مرجع سابق، ص٢٦٣.
(٤) فيليب روبنس، ص٩٨، نقلاً عن فيرنك ايه. والى، ص٩٩، ١٠٠.
Bridge Across The Bosphorus. (بلتيمور MD: The Johns Hopkins Press

(هبة للمعابد) وقام يهود تركيا بتقديم نصف مليار ليرة لمساعدة إسرائيل، ولم تتدخل تركيا في أمر هذه المساعدات إلا بعد أن حدثت الخلافات بين لجان التبرعات وأغنياء اليهود، فقدمت الحكومة التركية تنبيهاً إلى المعابد والحاخامات بوقف هذه التبرعات(١).

وفي هذه الأثناء أعلن وزير خارجية تركيا (جاغليانجل): «إننا نشاهد ببالغ الأسى عدم التقيد بقرارات وقف القتال الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وخاصة استمرار القتال في القطاع السوري ـ الإسرائيلي، ثم دعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها»(٢).

في ذلك الوقت قامت تركيا بالتصويت مع قرار الأمم المتحدة ضد إلحاق القدس الشرقية بإسرائيل إدارياً(٣).

ومن جانب آخر قامت مظاهرات في تركيا معلنة رفضها لهذه الحرب، ووقوفها إلى جانب العرب. كما أعلن وزير خارجية تركيا أيضاً تحذيره لإسرائيل من أعمال العنف في القدس بقوله: «تقع الآن مسؤولية جسيمة على كاهل الحكومة الإسرائيلية، فعليها أن تتجنب إحداث أمر واقع. وعليها ألا تحدث أمراً واقعاً في القدس بصفة خاصة.

واستطرد وزير الخارجية في تحذيره قائلاً: أود أن أذكّر الحكومة الإسرائيلية هنا على وجه الخصوص بالرابطة القوية التي أظهرها الشعب التركي نحو الأماكن المقدسة في المدينة، وعلى حكومة إسرائيل أن تطبّق قرارات مجلس الأمن الداعية إلى ضمان رفاهية وسلامة سكان المناطق التي تشهد عمليات عسكرية، وعلى جميع الأطراف أن تظهر احترامها لقرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف القتال»(٤).

وقد أعلنت البلاد العربية امتنانها من موقف تركيا تجاه قضيتهم مع إسرائيل،

---

(١) شحادة موسى، علاقة إسرائيل مع دول العالم، مرجع سابق، ص٣٦٩.
(٢) أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية، من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٧١.
(٣) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص١٩٩؛ والعلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٧٨.
(٤) أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية، من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٧٣. =

وبخاصة سوريا والأردن وليبيا . وكان لعدوان ١٩٦٧م دوره في تحوُّل علاقة تركيا باليهود، فقد تميزت هذه العلاقة بمراحل مد وجزر، وقامت تركيا في ذلك الوقت بمطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة في فلسطين، وإعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير .

وتعبيراً لمظاهر التقدير والامتنان للموقف التركي فقد قررت ليبيا تصدير البترول إلى تركيا باعتبارها دولة صديقة[١] . وأعلن الملك حسين أن الحكومة التركية والأمة التركية الأصيلة على رأس الحكومات والأمم التي وقفت إلى جانب الأمة العربية وشعوبها، ومن واجبنا أن نشعر بأعمق مشاعر العرفان لهذا الموقف، كما أعرب رئيس وزراء العراق في لقاء له مع سليمان ديميريل قائلاً: ستشاهدون بأنفسكم مشاعر الشعب العراقي والأمة العربية بأسرها من امتنان وعرفان لموقف حكومتكم الرشيدة وللشعب التركي الصديق تجاه هذا العدوان الغاشم، وبسبب دفاعكم عن حقوق الأمة العربية في فلسطين، بالإضافة إلى هذا أعرب سفير مصر في مؤتمر صحفي في تركيا عن امتنان حكومته لمساندة تركيا للقضية العربية، كما صرح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في تصريح له في حزيران - يونيو ١٩٦٨م: أن تركيا كانت أفضل من ساند الأقطار العربية في الشرق الأوسط، وأعلن الملك فهد بن عبد العزيز الذي كان نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السعودي في ذلك الوقت: أن بلاده لن تنسى موقف تركيا تجاه القضية العربية[٢] .

ومن ناحية أخرى استنكرت إسرائيل الموقف التركي إزاء موقف تركيا في حرب ١٩٦٧م، وتقدَّم بعض اليهود بطلب إلى الحكومة التركية لإسقاط الجنسية التركية عنهم، وقاموا بمغادرة تركيا قبل موافقة السلطات لهم، واعتبرت تركيا أن موقف هؤلاء اليهود يمسُّ شرفها، فقرر مجلس الوزراء التركي نزع الجنسية عن (١١٨) شخصاً من الذين غادروا الأراضي التركية[٣] .

---

(١) العلاقات العربية التركية، ص٢٧٥ .
(٢) انظر العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٧٧ .
(٣) شحادة موسى، علاقة إسرائيل مع دول العالم، مرجع سابق، ص٣٧٠ عن جريدة=

وفي ١١/ ٤/ ١٩٦٩م نشرت صحيفة (بوكون) (Bugun) مقالاً لرئيس الرابطة التركية المعادية للصهيونية جاء فيه: «إن اليهود مسؤولون عن الشيوعية والماسونية والإلحاد والأعمال اللاأخلاقية في تركيا حالياً»[١].

بالإضافة إلى تلك الأحداث فقد قام عددٌ من الطلاب الأتراك في إستانبول بمظاهرات نددت بالأعمال التي يقوم بها اليهود، وخاصة حريق المسجد الأقصى، حيث قام الطلاب الأتراك بمحاصرة الحوانيت والمتاجر الخاصة باليهود، وقد أثارت هذه الحوادث قلق يهود تركيا[٢].

وفي عام ١٩٧٣م حدثت هزَّة عنيفة في أسعار النفط، حيث ازداد إلى ثلاثة أضعاف خلال أربعة أعوام، حتى وصلت عام ١٩٧٧م إلى ستة بلايين دولار نتيجة ارتفاع القوى الشرائية للنفط العربي، الأمر الذي أدى بتركيا إلى الاقتراض، واضطرت إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، فأصبح لزاماً على تركيا تغيير سياستها الإستراتيجية والاقتصادية تجاه إسرائيل[٣].

وفي نفس هذا العام قام وزير خارجية تركيا (خلوق باي أولكن) بزيارة لمصر في عهد السادات، حيث ساندت تركيا العرب في حرب ١٩٧٣م، ولم تسمح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها في حلف الأطلسي ضد العرب، في الوقت الذي سمحت فيه بمرور الطائرات السوفييتية في أجوائها حيث كانت تحمل الإمدادات للعرب، بعد ذلك أخذت العلاقات العربية مع تركيا مساراً جديداً بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

وفي عام ١٩٧٥م أيدت تركيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، وكان هذا الموقف التركي مسار قلق واحتجاج من جانب إسرائيل، كما اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية

= (يني إستانبول) الصادرة في ٢٥/ ٩/ ١٩٦٧.

(١) المرجع السابق، ص٣٧١.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص١٢١.

ممثلة عن الحركة الفلسطينية، وكان هذا التأييد نابعاً من قلقها لاستخدام سلاح النفط ضدها من قبل دول أوبك الشرق أوسطية، إلى جانب رغبتها في الانفتاح التجاري مع الدول المنتجة للنفط، ونتيجة لسياستها هذه انضمت تركيا إلى عضوية المؤتمر الإسلامي ١٩٧٦م.

وفي عام ١٩٧٩م سمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب لها في أنقرة في الوقت الذي رفضت تركيا فيه ضم إسرائيل للقدس، وسحبت سفيرها في تل أبيب[١].

وفي نفس هذا العام (١٩٧٩م) حذر رئيس الكتلة البرلمانية لحزب السلامة الوطني من مخاطر التوسع الصهيوني في المنطقة، وذلك من خلال الكلمة التي ألقاها أثناء مناقشة ميزانية وزارة الدفاع في المجلس الوطني التركي، حيث جاء فيها: «إن الكيان الصهيوني الذي قام على خرافة الوطن الموعود، يشكل خطراً على أمن وسلامة أقطار المنطقة، ذلك لأن الخرائط الخاصة بهذه الإمبراطورية المزعومة تشمل مناطق عديدة من تركيا، من ضمنها جبال طوروس ومناطق أخرى»[٢].

تحسن العلاقات التركية الإسرائيلية في الثمانينيات:

وخلال فترة الثمانينيات عادت العلاقات إلى التحسن مرة أخرى بين أنقرة وتل أبيب نظراً لانخفاض أسعار النفط، وضعف احتمال اتخاذ النفط سلاحاً ضدها، بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي في أسواق الشرق الأوسط، الذي أدى بتركيا للسير نحو تقوية علاقتها بإسرائيل.

وفي أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٠م قللت تركيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى أدنى حد، رغبة منها في الحصول على مزيد من المساعدات العربية، لكنها لم

---

(١) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٢) إبراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير ١٩٩٥م، ص٥٥٥.

تحقق ما كانت ترغبه.

وفي عام ١٩٨٢م قامت إسرائيل - أثناء غزوها للبنان - بتزويد تركيا بوثائق استولت عليها من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، تدلُّ على أن المتطرفين الماركسيين الأتراك يتلقون تدريبات عسكرية في قواعد منظمة التحرير الفلسطينية[١].

وتؤكد الوثائق المختلفة أنه مع وصول (تورغود أوزال) إلى رئاسة الوزارة في تركيا عام ١٩٨٣م فقد تطورت العلاقات التركية الإسرائيلية إلى حد كبير، حيث سيطر اليهود في تلك الفترة على النواحي الاقتصادية فيها حتى أصبح (٨٠٪) من صناعة النسيج التركي يسيطر عليها اليهود، كما لعب الملياردير اليهودي (جاك قمحي) دوراً رئيساً في اقتصاد تركيا، حيث كان صديقاً شخصياً لتورغود أوزال[٢].

وفي عام ١٩٨٣م قامت تركيا برفع درجة التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل مرة أخرى، وتبادل البلدان السفراء، وتمَّ تبادل زيارات وزير الخارجية التركي إلى إسرائيل، حيث قام (حكمت تشتين) في تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٩٢م بزيارة إسرائيل ثم تبعتها زيارة (عزرا وايزمن) الرئيس الإسرائيلي إلى أنقرة عام ١٩٩٤م، وقد وصف الإعلام التركي لقاء الرئيسين (وايزمن) و(ديميريل) أنه مثل الحلم، وكانت الولايات المتحدة هي الأداة الرئيسة في هذا التقارب. وقد أدى تبادل هذه الزيارات إلى حدوث تقارب بين البلدين، حيث وصلت إلى أعلى المستويات، ورداً عليها قام الرئيس التركي (سليمان ديميريل) بزيارة إسرائيل في آذار - مارس ١٩٩٥م.

وكان الغرض من هذه الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الأتراك والإسرائيليين هو رغبة تركيا بتوقيع اتفاق شامل ضد حركات حزب العمال

---

(١) سها بوليك باشا، تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدول العربية المجاورة، مجلة الباحث العربي، مرجع سابق، ص٣٤، ٣٥.

(٢) مجلة الشاهد، عدد ١١٧، أيار - مايو ١٩٩٥م، ص٢٦.

الكردستاني لها، وقد أعربت (تانسو تشيلر) رئيسة وزراء تركيا (١٩٩٣ - ١٩٩٦م) والتي قامت بزيارة إسرائيل في تشرين الأول - أكتوبر ١٩٩٤م أن أنقرة على استعداد للتحالف مع (الشيطان) من أجل إنهاء عمليات (حزب العمال الكردستاني).

لكن إسرائيل لم تبدِ رغبةً في الدخول في هذه المسألة، مكتفية برأيها أن تركية قادرة على حل هذه المشكلة بنفسها، وأن إسرائيل لديها ما يكفيها من مشكلات[١].

وثمة غرض آخر لتركيا من أجل التعاون مع إسرائيل، ألا وهو العمل على حل مشكلة المياه، فكانت تركيا تريد كسب تأييد إسرائيل في موقفها حول مياه دجلة والفرات، لكنها لم تصل مع إسرائيل لحل هذه المشكلة أيضاً.

وبعد اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١م وانتخاب الرئيس مبارك خلفاً له، سارت علاقة تركيا بمصر في تحسن، وقام الرئيس حسني مبارك بزيارة تركيا في عام ١٩٨٤م، وكانت هذه الزيارة أول زيارة لرئيس مصري إلى تركيا، كما سجلت هذه الزيارة نقطة تحول في العلاقات التركية المصرية.

وعندما تم تبادل دبلوماسي بين مصر وإسرائيل، قامت تركيا بإيفاد وزير مفوض لها إلى إسرائيل، وكان ذلك عام ١٩٨٦م[٢].

وفي خريف ١٩٨٦م عينت تركيا (كريم جو فندريم) بدرجة سفير قائم بالأعمال في تل أبيب، وبدأت العلاقات التركية الإسرائيلية في التحسن في أعقاب تدهور العلاقات التركية السورية. وبعد تمرُّد حزب العمال الكردستاني في عام

---

(١) انظر تبادل زيارات المسؤولين بين تركيا وإسرائيل (جريدة الشعب العربي) لندن، عدد٣٤، كانون الثاني - يناير ١٩٩٨م، ص٢٧. وصرحت إسرائيل أن قضية تركيا مع حزب العمال الكردستاني مسألة داخلية خاصة بتركيا، ولا ترى ضرورة لتدخلها فيه، وقد أدى هذا الموقف من إسرائيل إلى رد فعل سلبي لدى تركيا، وتقول المصادر التركية: إن تركيا أرادت من إسرائيل تعاوناً شاملاً ضد الإرهاب إلا أن إسرائيل رفضت توقيع اتفاق هذا التعاون الشامل ضد الإرهاب خوفاً من إثارة غضب سوريا، ومن ناحية أخرى فقد أعربت تركيا عن قلقها لمعارضة إسرائيل تأسيس دولة كردية في شمال العراق. (محمد نور الدين، شؤون تركيا، عدد ١٠، ١٩٩٤م، ص١٢).

(٢) شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم، مرجع سابق، ص٣٠٩، ٣١٠.

١٩٨٤م وقيام سوريا بالشجب لمشروع الـ(جاب) إلا أنه مع تزامن الانتفاضة الفلسطينية في ذلك الوقت، والسلوك الذي اتبعته إسرائيل إزاءها، جعل تركيا تقلل من علاقاتها بإسرائيل، وأصدرت عدة بيانات ضد السلوك الإسرائيلي في فلسطين، واعتبرته انتهاكاً للحقوق الإنسانية للفلسطينيين»[١].

اعتراف تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية وتاثيره على إسرائيل:

ابتداءً من عام ١٩٨٧م تغيرت سياسة تركيا مع إسرائيل نتيجة للانتفاضة العربية التي وجهت النظر إلى حق الفلسطينيين في الحياة، فقد رأت تركيا أنها في حاجة لتعديل موقفها مع إسرائيل، لكن معاهدة الصلح التي تمت بين مصر وإسرائيل في أواخر الثمانينيات، والسياسة المصرية التي انتهجتها في الجمع بين صلحها مع إسرائيل وتأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية، شجعت تركيا على أن تحذو حذو مصر في موقفها من إسرائيل، وبذلك تضمن عدم تعرضها لانتقاد الدول العربية.

وعندما جاء قرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) باستبدال الأرض بالسلام، والاعتراف الضمني بإسرائيل، كانت تركيا هي الدولة الحادية عشر التي اعترفت بالدولة الفلسطينية. وكانت الدولة الأولى التي أعلنت اعترافها بالدولة الفلسطينية في دول المعسكر الغربي، وكان لاعتراف تركيا هذا تأثير سلبي على إسرائيل[٢]. وبعد عام ١٩٨٦م تجددت الاتصالات بين تركيا وإسرائيل وعلى مستوى عال[٣].

ازدهار العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد (تورغود أوزال):

في سبيل كسب تركيا اللوبي اليهودي في أمريكا قام اليهود عام ١٩٨٩م بتأسيس مركز (الـ٥٠٠ عام) بمناسبة مرور خمسمئة عام على خروجهم من إسبانيا ١٤٩٢م وقدومهم إلى تركيا، وكان افتتاح هذا المركز بتشجيع من (تورغود

---

(١) سها بوليك باشا، تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدول العربية المجاورة، مجلة الباحث العربي، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص٩٩، ١٠٠.

(٣) محمد نور الدين، شؤون تركيا: ١٠/١٢.

أوزال)[1] الذي أكد أن علاقات بلاده بإسرائيل لن تتطور باتجاه يخالف مصالح الأقطار العربية. وأضاف أن علاقات تركيا بإسرائيل طبيعية كعلاقاتها بالدول الأخرى[2].

وكانت الجالية اليهودية في تركيا في عهد (أوزال) تقدر بـ(٢٥٠٠٠) نسمة، وكانوا يشكلون دوراً رئيساً في الحياة السياسية والاقتصادية في تركيا، ويمكن لنا القول: إن (تورغود أوزال) كان من أشد أنصار توثيق علاقة تركيا بإسرائيل، وقد كان يرى أن ازدهار اقتصاد تركيا وتحولها إلى قوة إقليمية كبرى يتوقف على توطيد علاقة تركيا بواشنطن، ويؤكد أن الطريق إلى قلب واشنطن يمرُّ بتل أبيب، ومن ورائها اللوبي اليهودي في أمريكا في سبيل مواجهة اللوبي الأرمني واللوبي اليوناني[3].

وجدير بالذكر أن هذا الوقت شهد أحداثاً أسهمت في تبني تركيا نهجاً غربياً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وعلى رأس هذه الأحداث انتهاء ارتباط تركيا بالنفط العربي، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية إلى جانب انهيار الاتحاد السوفييتي، وانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية، وتوقيع اتفاق أوسلو في ١٩٩٣م، واتفاق السلام مع الأردن في تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٥م كل هذه الأحداث أدت إلى زيادة الاهتمام التركي بإسرائيل، واعتبارها مرسى لها في منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة لذلك دارت الاتصالات السرية والزيارات المتبادلة لقادة المؤسسات الأمنية بالدولتين، وفي ذلك الوقت تمَّ إرساء أسس الرؤية الأمنية بين البلدين وأسس التعاون الإستراتيجي[4].

---

(١) محمد نور الدين، مجلة الدفاع الوطني، مرجع سابق، ص٧٩.

(٢) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٦٣.

(٣) محمد عبد السلام موسى، خمسة عوائق بين العرب وتركيا في الطريق إلى طشقند، مجلة الشاهد، عدد ١١٧، أيار ـ مايو ١٩٩٥م، ص٢٦.

(٤) أمنون بارزيلاي، «الكل يسافر إلى تركيا» تقرير عن العلاقات الإسرائيلية التركية، صحيفة هارتس الإسرائيلية في ٨/ ١٢/ ١٩٩٧م، مختارات إسرائيلية يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام» السنة الرابعة، شباط ـ فبراير ١٩٩٨م، العدد ٣٨، ص٤١ ـ ٤٢.

وفي تشرين الأول ـ أكتوبر عام ١٩٨٨م عُقِد في نيويورك لقاء بين وزير خارجية تركيا (مسعود يلماز) ووزير خارجية إسرائيل (شمعون بيريز) وكان هذا اللقاء خاصاً بإمداد إسرائيل بالمياه، وتنفيذ تركيا لوعودها الخاصة بمشروع أنابيب السلام[١].

وفي عام ١٩٩١م قررت حكومة (سليمان ديميريل) رفع درجة التمثيل الدبلوماسي في أنقرة لمنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إلى مستوى السفارات، في الوقت الذي بدأت فيه محادثات السلام بين الدول العربية وإسرائيل من خلال مؤتمر السلام في مدريد في ٣٠/ ١٠/ ١٩٩١م[٢].

وقد أدلى (شيمون بيريز) إثر لقائه بـ(تورغـود أوزال) في نيسـان ـ إبريل ١٩٩١م: «بأن الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام، وهو بحق مشـروع سلام، لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب الميـاه وليس الأرض. وتركية هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة، وإلى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة ينبغي أيضاً تبني خطة اقتصادية للتنمية، يمكن لها أن تبدأ بتنمية الموارد المائية، ويمكن لمشروع مياه السلام أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن[٣]. وهذه المشاريع هي مشاريع إسرائيلية الأصل والتخطيط والهدف، ومن ناحية أخرى فقد قام الإسرائيليون والأمريكيون بتنفيذ السياسة المائية في تركيا إلى جانب خبراء المياه الأتراك[٤].

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٣١، نقلاً عن مجلة الهدف ـ العدد ٩٦٧ تاريخ ٢٣ تموز ـ يوليو ١٩٨٩م. والجدير بالذكر أن صهر تورغود أوزال زار إسرائيل مرتين، وتم التعاقد معها على تطوير طائرات (إف ـ ٤) وشراء قطع جهاز إلكتروني إسرائيلي لطائرات (إف ـ ١٦) كما أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية أن إسرائيل ستعمل قريباً على تطوير (٥٤) مقاتلة تركيا من طراز (فانتوم إف ـ ٤) بموجب أول عقد من هذا النوع توقعه إسرائيل مع تركيا (عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٣١، جريدة (السفير) ٤/ ٩/ ١٩٩٥م، ص١٦).

(٢) سها بوليك باشا، مجلة الباحث العربي، مرجع سابق، ص٣٣.

(٣) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٣٣١.

(٤) محمد صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص١١٨.

وكان لتركيا أغراض أخرى في سبيل التعاون بينها وبين إسرائيل تتمثل في وضع الخطط لاستثمارات زراعية في منطقة مشروع (الجاب) والحصول على بعض الصناعات الحربية وتعزيز التبادل التجاري والسياحي بينهما.

وفي حزيران - يونيو سنة ١٩٩٢م بدأت اتصالات رسمية بين تركيا وإسرائيل في عدَّة مجالات من أهمها توقيع اتفاقية التعاون السياحي وقد أدت هذه الاتصالات إلى ارتفاع عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا من (١٥٠) ألف سائح عام ١٩٩٣م إلى (٣٣٠) ألف عام ١٩٩٤م بينما وصل عدد السياح الأتراك إلى إسرائيل في ذلك الوقت إلى (١٥) ألف تركي[١].

وفي نهاية عام ١٩٩١م رفعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مستوى السفارة، ونشطت العلاقات التركية الإسرائيلية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية[٢].

وتشير التقديرات أنه في عام ١٩٩٢م وصل عدد أعضاء الجالية اليهودية في تركيا إلى (٢٥) ألف، وكانوا يحظون بمراكز السلطة هناك[٣].

وكانت تركيا هي أول دولة إسلامية تستقبل رئيس الكيان الإسرائيلي، حيث استقبلت أنقرة (حاييم هرتزوك) في شهر تموز - يوليو ١٩٩٢م، وتبعه خلفه (عزرا وايزمان) وإلى جانب هذا قامت تركيا بدور كبير في تسهيل العلاقات بين إسرائيل والجمهوريات الإسلامية التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي.

وفي عام ١٩٩٣م حدثت أول زيارة رسمية لوزير خارجية تركي إلى إسرائيل منذ تأسيس إسرائيل، وهو (حكمت تشتين) الذي زار إسرائيل من قبل عام ١٩٤٩م[٤].

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، ص٣٤٣، ٣٤٤.

(٢) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص٢٠٥.

(٣) محمد نور الدين، مجلة الدفاع الوطني، مرجع سابق، ص٧٨.

(٤) كانت زيارة وزير خارجية تركيا لإسرائيل تهدف إلى دعم إسرائيل لتركيا في قضيتها ضد الأكراد، وقد صرح نجم الدين أربكان زعيم (حزب الرفاه الإسلامي) تعليقاً على زيارة=

وخلال هذه الزيارة زار (حكمت تشتين) المتحف الذي أقيم لذكرى ضحايا اليهود في الحرب العالمية الثانية. وتأكيداً على تطور هذه العلاقة في عهد (تورغود أوزال) رئيس تركيا السابق (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣م) فقد عُثر على صورة تذكارية جمعت بين (هنري كيسنجر) و(ديفيد ليفي) وزير الخارجية الإسرائيلي، و(تورغود أوزال) رئيس الحكومة التركية[١].

وفي تلك الفترة زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل إلى (١٨٧) مليون دولار وذلك عام ١٩٩٣م أيضاً[٢].

بعد ذلك حاولت تركيا تعزيز علاقتها بإسرائيل فوجهت اهتمامها إلى مشروع بيع مياه الشرب لإسرائيل عن طريق استثمار أنهارها في هذا المشروع، وخاصة نهر مانواجات (Manavgat) باعتباره أحد الأنهار الذي لا يستخدم في تركيا، ولكن الدول العربية أعربت عن قلقها من هذا المشروع، وخاصة ليبيا فيما تراه أن سياسة تركيا مؤيدة لإسرائيل، ولاسيما بيع المياه التركية إلى إسرائيل، كما قامت العراق بوقف الشاحنات التركية عند الحدود الشمالية، ونتيجة لذلك أعلنت تركيا التراجع عن هذا المشروع، وصدر بيان من قبل الحكومة التركية بمنع تصدير مياه الشرب لإسرائيل[٣].

= تشيتين هذه إلى إسرائيل أن هذه الزيارة تُظهر مدى خدمة الأتراك للصهيونية معبراً: إن هذه الحكومة هي الأكثر أمريكية في تاريخ تركيا، وإن ذهاب تشتين إلى القدس باعتبارها عاصمة إسرائيل فهو كمن يذهب إلى الأرمن، ووصف أريكان هؤلاء الذين قاموا بالزيارة بأنهم قاموا بدور العبيد والخدم لإسرائيل. وفي نفس الوقت وصف شمعون بيريز وزير الخارجية هذه الزيارة أنها «هامة جداً لكونها الأرفع لمسؤول تركي إلى إسرائيل منذ العهد العثماني» وأكد بيريز أن هذه الزيارة سوف تقرب ما بين الإسرائيليين والأتراك. (انظر محمد نور الدين، شؤون تركيا، عدد ١٠، سنة ١٩٩٤م، ص١٢ ـ ١٥).

(١) عايدة العلي، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٣١، وصالح زهر الدين، اليهود في تركيا، مرجع سابق، ص١٢١.

(٢) أمنون بارزيلاي، الكل يسافر إلى تركيا جريدة هآرتس الإسرائيلية، في ٨/ ١٢/ ١٩٩٧م، ص٤٢، ترجمة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مختارات إسرائيلية، عدد ٣٨، شباط ـ فبراير ١٩٩٨م، ص٤١.

(٣) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص١٠٢.

وعلى الرغم من هذا فقد أعلنت تركيا اعترافها بالدولة الفلسطينية، ورفعت مستوى علاقاتها الديلوماسية إلى درجة سفير مع كل من فلسطين وإسرائيل معاً، وأظهرت تركيا في ذلك الوقت سياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل كما أظهرت تحسناً في علاقاتها مع إسرائيل على وتيرة توازي علاقة التقارب العربي الإسرائيلي[1].

وبعد زيارة (حكمت تشتين) إلى إسرائيل في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٣م تم توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية وثقافية بالإضافة إلى عدة مشروعات مشتركة في جمهوريات آسيا الوسطى[2].

وأثناء زيارة (تانسو تشيلر) رئيسة وزراء تركيا إلى تل أبيب في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٤م وصفت التعاون التركي الإسرائيلي بأنه (علاقة إستراتيجية) كما تم توقيع اتفاقية تنص على تبادل الاستخبارات بين البلدين (تركية وإسرائيل) تتعلق بنشاط الأصوليين الإسلاميين والانفصاليين الأكراد.

في هذه المرحلة زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل من (٥٤) مليون دولار عام ١٩٨٧م إلى (١٨٧) مليون دولار عام ١٩٩٣م.

وفي عام ١٩٩٤م تمَّ إبرام اتفاق تعاون أمني بين تركيا وإسرائيل، وذلك أثناء زيارة رئيس حكومة تركيا (تانسو تشيلر) إلى إسرائيل[3].

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص٢٦٣.

(٢) سها بوليك باشا، مجلة الباحث العربي، مرجع سابق، ص٣٤.

(٣) أثناء تولي (تانسو تشيلر) رئاسة الحكومة التركية تطورت العلاقات التركية الإسرائيلية، وأحدثت تقدماً متميزاً أدى إلى تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي (شمعون بيريز) بقوله: إن تركيا وكيانه (أي دولة إسرائيل) هما البلدان الديمقراطيان الوحيدان في الشرق الأوسط، كما أكد هذه العلاقة الوثيقة بقوله: إنه مقابل تدخل اللوبي اليهودي الأمريكي لمصلحة تركيا في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرمني، إن ثمة اتفاقاً تركياً إسرائيلياً في آسية الوسطى خصوصاً في مواجهة ألمانيا لرغبتها في استغلال نفط آذربيجان وكازخستان عن طريق إيران. (محمد عبد السلام موسى، خمسة عوائق بين العرب والأتراك في =

وشمل الاتفاق الذي تم عقده عام ١٩٩٤م البنود التالية :

- مكافحة تهريب المخدرات عبر أراضي الدولتين .

- تبادل المعلومات واتخاذ التدابير الأمنية لحماية المواطنين ضد الممارسات الإرهابية .

- تبادل الخبرات التدريبية على وسائل مكافحة الجريمة .

- تشكيل لجنة تركيا - إسرائيلية مشتركة تضم إليها خبراء تجتمع دورياً، وتبحث في تنفيذ بنود الاتفاق وتطويره، مع تعهد الطرفين بعدم نقل أية معلومات سرية إلى أي بلد ثالث دون موافقة البلد الآخر في الاتفاق[١] .

وخلال هذه الزيارة اقترحت تركيا على إسرائيل عدة مشاريع اقتصادية منها :

- إقامة تعاون مشترك لتطوير تكنولوجية الألياف البصرية، ونظام الكابلات في منطقة الشرق الأوسط .

- التعاون المشترك بين موانئ إسرائيل وميناني مرسين والإسكندرونة في تركيا .

- تأسيس شركة دولية لنقل المواد الغذائية .

- تطوير مشروع مشترك حول الطاقة الهيدروكهربائية .

- بدء الأبحاث حول البنية التحتية لنظام شبكة كهرباء إقليمية .

- تشكيل هيئة متعددة الجنسية للاستثمار في غزة والضفة الغربية .

- التعاون في موضوعات التدريب الزراعي والري والبيئة في منطقة إقليم (جاب) (Gap) في جنوب شرق تركيا[٢] .

= الطريق إلى طشقند، مجلة الشاهد، العدد ١١٧، أيار - مايو ١٩٩٥م، ص٢٦ .

(١) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص٢٠٥ .

(٢) المرجع السابق، ص٢٠٦ .

وخلال زيارة (سليمان ديميريل) إلى إسرائيل في ١١ ـ ١٤ آذار مارس ١٩٩٦م تم توقيع أربع اتفاقيات خاصة بالتعاون الاقتصادي والتجارة الحرة، وتنمية وحماية الاستثمارات إلى جانب اتفاقية منع الازدواج الضريبي، ونتج عن هذه الاتفاقيات تخفيض الرسوم الجمركية بين البلدين في السنوات القادمة على أن يتم إلغاء الرسوم الجمركية تماماً عام ١٩٩٩م.

وعلى الرغم من أهمية هذه الاتفاقيات إلا أن الاتفاق العسكري التركي في ٢٣/ ٢/ ١٩٩٦م أخذ مكان الصدارة بين جميع هذه الاتفاقيات[١].

العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد وزارة نجم الدين أربكان:

في عام ١٩٩٦م تعرضت العلاقات التركية الإسرائيلية لبعض الصعوبات، وذلك بعد انتخاب (نجم الدين أربكان) رئيساً لوزراء تركيا، حيث رفع أربكان خلال حملته الانتخابية شعارات جاء فيها (سنحرر القدس) وأعلن أنه سوف يقوم بإلغاء كل الاتفاقات مع إسرائيل، كما حاول إجهاض اتفاق التعاون الأمني الصناعي.

وقد أطيح بأربكان تحت ضغط المؤسسة الأمنية، وتمَّ تعيين مسعود يلماز المنتمي إلى حزب الوطن العلماني بدلاً منه، وتخشى الحكومة التركية من تحول حزب أربكان لحزب ثوري[٢].

وصرَّح وزير خارجية إسرائيل (ديفيد ليفي) خلال زيارته لأنقرة في نيسان ـ إبريل ١٩٩٧م أن عدد كبير من السياح الإسرائيليين أصبحوا يفضلون التوجه إلى تركيا، حيث بلغ عدد السياح الإسرائيليين الذين زاروا أنقرة خلال عام ١٩٩٧م ما يزيد عن (٢٥٠) ألف سائح[٣].

ومن خلال لقاء تمَّ في واشنطن مع كبار أعضاء اللوبي الإسرائيلي أعرب فيه

---

(١) سها بوليك باشا، مجلة الباحث العربي، مرجع سابق، ص٣٤ ـ ٣٥.

(٢) أمنون بارزيلاي، هآرتس ٨/ ١٢/ ١٩٩٧م، مرجع سابق، ص٤٢. مقال مترجم في مختارات إسرائيلية عدد ٣٨، شباط ـ فبراير ١٩٩٨م.

(٣) أمنون بارزيلاي، مرجع سابق، ص٤١.

الأعضاء أن إسرائيل لا تريد التدخل، أو أن تكون طرفاً لمشاكل تركيا مع اليونان والأرمن.

وفي صيف عام ١٩٩٨م اتهمت روسيا إسرائيل بإخبار تركيا عن الصواريخ طراز S٣٠٠، وقد ردَّ المسؤولون الإسرائيليون عن هذا الاتهام: «بأن مهمتنا ليست التجسس لحساب تركيا».

وفي أحد المقالات التي صدرت في جريدة (جيروزليم بوست) (Jerusalem Post) جاء فيه: إن روسيا مصابة بالقلق إزاء التعاون العسكري التركي الإسرائيلي لأنه قد يجرّها إلى آلام كثيرة واقترح أن إسرائيل يمكنها أن تبعد عن الاتفاقات التي يمكن أن تضرها[1].

---

(١) Duygu Bazoglu Sezer, Israil iliskileri gercekcimi? Haftaya Bakis 22 Ekim, 1998.
كما جاء في جريدة (عقد) التركية أيضاً مقال بعنوان: هل من الممكن أن تصبح إسرائيل صديقة لتركيا؟ في ١٦ أيلول - سبتمبر ١٩٩٨م جاء فيه: أن إسرائيل لن تكون صديقاً لتركيا بأي حال من الأحوال، وأن الصهيونية ليست إلا خطراً على تركيا، إن إسرائيل ترى العالم الإسلامي بأسره يشكل خطراً وتهديداً لمستقبلها؛ ولذا فإنها لا ترى أي دولة من دول العالم الإسلامي صديقة لها، وإن عقدها اتفاقاً أو معاهدة مع أي دولة من هذه الدول لا يكون إلا لتحقيق منافعها هي، وتعتقد أن زيادة القوى العسكرية لهذه البلاد، يشكل خطراً على مستقبلها، فهي لا تريد أن تزيد الدول الإسلامية من قوتها العسكرية، بل إنها ترغب في إضعاف قواها العسكرية، ولو كانت هناك زيادة في القوة العسكرية فهي لا بدَّ وأن تكون تحت تحكمها التام، وعلى سبيل المثال بعدما وقعت معاهدة العقبة مع الأردن مباشرة طلبت إسرائيل من الأردن تقليل عدد قواتها العسكرية، وكانت حجتها لطلبها هذا أنه بعدما وقعت الأردن اتفاق سلام معهم فلم يعد هناك أي تهديد عسكري للأردن، ولهذا فلا معنى من إعدادها هذا العدد من الجند وعلى النقيض من هذا فإن إسرائيل تعمل دائماً على زيادة قواتها العسكرية باستمرار، وتشتري من أمريكا طائرات الحرب الحديثة..

وتستطرد الجريدة قائلة: هنا نقطة محيرة يجب أن نفكر فيها وهي: عندما طلبت تركيا من أمريكا الطائرات العسكرية والمعدات الحربية وجهتها أمريكا إلى إسرائيل، وقالت: «خذوا حاجاتكم من هناك» ففي الوقت الذي تبيع فيه إسرائيل الطائرات التي جربتها في لبنان وغير الملائمة لتكنولوجية الحرب الحديثة لتركيا على أنها طائرات حديثة تأخذ من أمريكا ما تحتاجه هي في هذا المجال. وهذا يظهر أن إسرائيل لا ترغب لأي دولة =

وبهذه المناسبة ذكر البروفيسور (أفرام أتبار) الأستاذ بمركز (بيجن ـ السادات) للبحوث الإستراتيجية بجامعة بيرلان في إسرائيل في محاضرة ألقاها في واشنطن في تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٩م أن «إسرائيل أقامت محطات

= إسلامية أن تكون أكثر تطوراً منها في مجال آلات وتكنولوجية الحرب، بل لا تريد أن تكون أي دولة في مستواها.

وتقول الجريدة التركية: هنالك نقطة يجب أن نفكر فيها، وهي عندما استشهد (يحيى عياش) الذي كان من القواد العسكريين لمنظمة (حماس) الفلسطينية بوضع وتثبيت قنبلة صغيرة الحجم قوية التأثير في تليفونه المحمول، فإن إسرائيل هي التي فعلت هذا، من يضمن أنها لم تثبت أشياء كهذه في طائرات الحرب التي قالت إنها حديثة بالنسبة لتركيا، وأن فعلها هذا احتمال غير بعيد، لأنها تعتقد أن المتغيرات السياسية في تركيا ستؤثر على علاقتها بهذه الدولة. إن الصهيونية تقوم على أساس الأمل في تأسيس إسرائيل الكبرى، وأن ترك هذا الأمل أمر مستحيل حتى ولو ترك الصهاينة هذا الأمل سيرون في التاريخ هوياتهم الاعتقادية، وسيحصلون على مساعدات المنظمات اليهودية المتنوعة، ويعتقدون أنهم سيحصلون ويحققون هذه الآمال؛ ولهذا السبب فإن تركهم هذه الآمال أمر مستحيل، وبهذا الاعتبار، فكما أن الصهيونية كانت خطراً على تركيا في الأمس، فستكون اليوم أيضاً خطراً، وستظل الصهيونية خطراً على تركيا مادامت إسرائيل موجودة.

وتستطرد جريدة (عقد) قائلة: إنه من الممكن أن تقال أشياء أكثر من هذا في شأن استحالة أن تكون إسرائيل صديقة لأي دولة إسلامية. (م. أحمد وارول (هل يمكن لإسرائيل أن تصبح صديقة لتركيا) عقد ١٦ أيلول ـ سبتمبر ١٩٩٨م).

M. Ahmet Varol. Israil Turkiyeye Dost Olabilir Mi? Akit, 16 Eylul 1998

وعلى صعيد آخر فقد نشرت جريدة (الحياة) الدولية خبراً بعنوان (أجهزة أمنية تركيا (خفية) تتنصت على مكالمات رئيس الوزراء وبعض العسكريين) جاء فيه: إن الأجهزة الأمنية في تركيا اكتشفت عمليات تنصت على مكالمات رئيس الوزراء التركي (بولند أجاويد) وعدد من السياسيين والصحافيين والضباط، وقد تم ذلك بعد حصول مديريات الأمن في تركيا على أجهزة تنصت إسرائيلية حديثة، وأضافت الصحيفة أن وزارة الداخلية في تركيا اكتشفت أن بعض الأجهزة التابعة لمدير الأمن في أنقرة تتنصت على هاتف (أجاويد) وزعماء بعض الأحزاب من بينهم (مسعود يلماز) و(نجم الدين أربكان) وقد أبدى عدد من السياسيين انزعاجهم من وجود (قوى خفية تعمل في مؤسسات الدولة دون علم الحكومة التركية. وقامت الصحف الإسلامية بحملة إعلامية واسعة ضد هذا العمل، وأوضحت أنها تعبر عن محاولات بعض القوى للقضاء على «غير المرغوب فيهم في النظام السياسي التركي» بطرق غير مشروعة (جريدة الحياة، ٧/ ٦/ ١٩٩٩م).

تجسس مشتركة بينها وبين تركيا في الشرق الأوسط تقع على حدود سوريا والعراق وإيران، وهذه المسألة هامة ومصيرية بالنسبة لإسرائيل»[١].

ونقلاً عن (الإندبندنت) الإنجليزية: إن اجتماعات المسوؤلين في جهازي المخابرات التركية والإسرائيلية التي تعقد بانتظام في تل أبيب دائماً ما يرأسها أحد الضباط الأمريكيين[٢].

ونتيجة التقارب التركي الإسرائيلي تمّ تطوير وتوسيع قاعدة المخابرات الإسرائيلية في تركيا، وقد تمّ هذا العمل المخابراتي بناءً على اتفاقية عام ١٩٩٣م بين تركيا وإسرائيل أثناء زيارة (حكمت تشتين) وزير خارجية تركيا - وقتها - إلى إسرائيل، وينتج عن هذا التعاون المشترك إلى تسرب عملاء الموساد إلى سوريا وإيران[٣].

وفي أيلول - سبتمبر ١٩٩٨م قام رئيس وزراء تركيا (مسعود يلماز) وزوجته بزيارة إلى إسرائيل، وخلال زيارته لمتحف (الكارثة) الذي يعرض الصور الخاصة باليهود، الذين تعرضوا لظلم النازيين، قام يلماز بالتوقيع في السجل الخاص بالمتحف، وخلال هذه الزيارة امتدح نتنياهو تركيا وأتاتورك[٤]. وخلال هذه الزيارة أيضاً أعرب يلماز عن امتنانه لدولة إسرائيل معرباً عن شعوره بالسعادة لأن تركيا هي أول دولة إسلامية تعترف بدولة إسرائيل[٥].

وأعرب يلماز أثناء هذه الزيارة أن إسرائيل هي التي تسعى لإحلال السلام في الشرق الأوسط، ومن ناحية أخرى فقد أعلنت إسرائيل خلال زيارة يلماز لها تصوراتها تجاه فعاليات اللوبي الإسرائيلي لمد خط غاز طبيعي يمتد من أذربيجان إلى إسرائيل عبر الأراضي التركية[٦].

---

(١) Zafer Arap girli, Mosadla Derin Ortaklik, milliyet, 25 Subat, 1999.
مقال بجريدة (ميللت) بعنوان (شركة عميقة مع الموساد).

(٢) Zafer Arapkirli, a. g. e.

(٣) Mossadin Etkisi Artti, Radikal, 26 Subat 1999.
مقال بجريدة راديكال التركية بعنوان: زيادة تأثير الموساد.

(٤) Basbakan yilmaz Soykirim muzesinde, Akit, 8 Eylul, 1998.

(٥) Akit, a. g. e. 8 Eylul, 1998.

(٦) Yeni Safak, Haftaya Bakis, 8 Eylul, 1998.

ومن خلال علاقة تركيا بإسرائيل فقد تم التعاون بينهما، وإعداد الخطط في مجالات الاستثمارات الزراعية، وعلى الأخص في منطقة مشروع (جاب) (Gap) وفي مجال الصناعات الحربية والخاصة بالأجهزة الإلكترونية لطائرات الهليوكوبتر، كما تم توثيق التعاون التجاري بينهما.

من ناحية أخرى فإن تعاون تركيا مع إسرائيل يعد من ناحية تركيا بوابة رئيسة إلى قلب الولايات المتحدة الأمريكية، والتقارب معها يؤهل تركيا لقبولها في الجماعة الأوروبية.

كما أن كسب تركيا اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية هام لموازنة اللوبي الأرمني، واللوبي اليوناني، اللذين ينشطان في الولايات المتحدة الأمريكية ضد تركيا. ومن ناحية أخرى فالتعاون مع إسرائيل يعد بالنسبة لتركيا أحد مقتضيات التوجه الغربي العلماني في تركيا[(١)].

وعلى صعيد آخر فإنه بمناسبة عقد اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل فقد أثارت بوادر هذا الاتفاق بين سوريا وإسرائيل هواجس في الإدارة التركية، فقام على الفور الرئيس (سليمان ديميريل) رئيس الجمهورية بزيارة إسرائيل في تموز-يوليو ١٩٩٩م لأجل الاطمئنان على مسيرة العلاقات التركية الإسرائيلية، وكانت زيارة الرئيس التركي أول زيارة يقوم بها مسؤول تركي كبير عقب انتخاب يهود باراك رئيساً لوزراء إسرائيل، كما جاءت زيارة الرئيس التركي موازية للفترة التي كانت قبل تحرك يهود باراك إلى واشنطن، وكانت زيارة سليمان ديميريل ذات بعدين هما:

١ ـ أنها تحمل معنى أن أهمية المحور التركي الإسرائيلي في الشرق الأوسط لن يتأثر بنتائج الانتخابات في تركيا وفي إسرائيل.

---

(١) أسامة الغزالي حرب، جريدة الأهرام المصرية، ١٩/١/١٩٩٩م. وفي ١٢ شباط ـ فبراير عام ١٩٩٩م كتبت جريدة راديكال أن «المخابرات الإسرائيلية تعمل لحساب تركيا في جنوب قبرص، وأن اللوبي اليهودي في أمريكا سعى لكي تبيع الولايات المتحدة الأمريكية الطائرات الهيلوكوبتر طراز (Apacha) لتركيا».
Mehmet Ali Kislali, A B D, Turkiye, Israil, Radikal, 12 Subat 1999.

٢ ـ ظهور احتمال تغيير باراك سياسة إسرائيل الجديدة في المباحثات الجديدة مع سوريا عما كانت عليه من قبل، وينعكس هذا على الاضطراب الذي ظهر في تركيا.

وقد وافتنا الصحافة الإسرائيلية بمعلومات عن مسار العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد نشرت مجلة (هآرتس) الإسرائيلية في بداية شهر تموز ـ يوليو ١٩٩٩م ما يلي: «هل سينتج عن لقاءات السلام مع سوريا ضياع العلاقات الخاصة بتركيا وإسرائيل؟!!».

كما ذكرت الجريدة الإسرائيلية أن ديميريل سيطلب من باراك وعداً بالحفاظ على العلاقات الخاصة بين تركيا وإسرائيل.

وأعلن الطرفان في البيانات الرسمية تأكيدهما أن العلاقات بينهما لن تتأثر بأي تطورات حتى إن (يوسي بيلين) الذي يمكن أن يقال عنه: إنه أكثر شخصية ليبرالية في إسرائيل قال بوضوح: «إن علاقتنا بتركيا لن تكون فداء لعلاقتنا مع الأطراف الأخرى، إنه توجد مصالح مشتركة في علاقاتنا مع البلد المسلم الكبير المجاور لنا وهي تركيا، وتوجد لنا مصالح في السلام مع سوريا، فإن لكل منهما أهميته الإستراتيجية بالنسبة لنا، ولا يوجد ارتباط بينهما» وقد كلّف باراك (ويني يوتام) لطمأنة تركيا بخصوص علاقة إسرائيل بسوريا، ومن المعروف أن (يوتام) كان رئيساً للموساد.

وعلى الرغم من هذا فإن الظاهر في مستقبل العلاقات التركية مع إسرائيل يجهز الأرض للشعور بالاضطراب، بالإضافة إلى هذا فإن (شلومو بن عامي) وهو من نواب حزب العمل الإسرائيلي قدَّم اقتراحاً بعد ظهور نتيجة الانتخابات الإسرائيلية يتعلق بـ(وجوب بناء السياسة في المنطقة على مصر أكثر من تركيا) وقد نشر هذا في الصحافة، والأكثر من ذلك فقد نشر في التقرير الذي قدَّمه الدكتور (شيل فيلدسان) رئيس مركز البحوث الإستراتيجية في تل أبيب والذي يحمل عنوان (البرنامج السياسي لحكومة باراك) فقد جاء فيه «حتى يمكن التوصل إلى اتفاق مع سوريا فإنه يجب أن نكف عن نغمة العلاقات مع تركيا في المجالات التي تشعر فيها سوريا بالقلق».

والجدير بالذكر فإن (بنيامين نتنياهو) كان قد أرجأ مباحثات السلام، واستمدَّ قوته من المحور الذي تأسس مع تركيا، باعتبار أن تركيا ليست في حاجة ماسة إلى العرب، لكن باراك على العكس، فإن سياسته تتجه للبحث عن طرق الارتباط بالعالم العربي، والسلام مع سوريا.

ونشرت الجريدة الإسرائيلية (جورسالم بوست) (Jerusalem post) إنْ الحكومة التركية طلبت من (يهود باراك) أن يقدم تصريحاً إلى المجلات التركية من أجل طمأنة الأتراك على الموقف الحالي بين إسرائيل وسوريا، وقد رفض (باراك) تقديم هذا التصريح، ونفهم من هذا أن باراك لا يريد إظهار كل الأوراق قبل جولته إلى أمريكا في الفترة التي يستعد فيها لبداية جديدة مع سوريا[1].

وعن زيارة (ديميريل) لإسرائيل حيث كان (باراك) في استقباله قبل ذهابه إلى أمريكا فقد وصفت الصحف التركية هذه الزيارة التي قام بها (ديميريل) أنها زيارة عمل، وليست زيارة رسمية لإسرائيل، والهدف منها هو تطوير العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وتركيا وفلسطين، وتركيا والأردن، والعمل معاً من أجل إحياء مباحثات السلام في الشرق الأوسط، وتقول الصحف التركية إن كلا الطرفين التركي والإسرائيلي يسيران على خط واحد في مباحثات السلام، وأكدت تركيا أنها سوف تكون مساعداً ومعاوناً لإسرائيل في هذه المباحثات.

وقد عبَّر (باراك) عن امتنانه لصداقة تركيا، وأعلن أن هذه الصداقة لن تتأثر بعلاقة إسرائيل بسوريا.

كما عبَّر (وايزمن) عن هذا بقوله: «ما أجمل اليوم الذي سنستطيع فيه الذهاب من حيفا إلى تركيا عن طريق سوريا».

ومن ناحية أخرى أكد (إسماعيل جم) وزير الخارجية التركي أن «العلاقات الإسرائيلية لن تتأثر بمباحثات السلام».

ومن ناحية أخرى أكد (سليمان ديميريل) «أن العلاقات التركية الإسرائيلية

---

(١) Cengiz Candar, Demirel Niye Israilde, Sabah, 15 temmuz, 1999.
جنكيز جاندار، لماذا ديميريل في إسرائيل، جريدة صباح، ١٦ تموز-يوليو ١٩٩٩م.

سوف تدعم مباحثات السلام، وأن سوريا ليست عدواً لتركيا بل هي جارٌ لنا، ويسعدنا أن يتحقق السلام بين سوريا وإسرائيل، وإن ما يقلق تركيا هو الاختلافات وليس السلام»[1].

ومن المفارقات الغريبة أن تركيا وإسرائيل كانا حريصين منذ توقيع اتفاقهما في شباط ـ فبراير ١٩٩٦م على ترديد عبارة أن التعاون العسكري بينهما ليس موجهاً ضد دولة ثالثة، والآن يبدو أن هذه المقولة سـوف تتغير بعد مباحثات السـلام السورية الإسرائيلية، وسوف تردد سوريا وإسرائيل أن تعاونهما ليس موجهاً ضد دولة أخرى[2].

وتستخدم المؤسسة الأمنية التركية علاقاتها مع إسرائيل للأغراض الداخلية في تركيا، وليست للأغراض الخارجية فقط، فالحزب الإسلامي في تركيا منذ عام ١٩٩٥م يشكل خطراً على العلمانية في تركيا ولهذا فإن علاقة تركيا بإسرائيل تعد جزءاً من مفردات العلمانيـة ـ الديمقراطيـة التي يتبناها الجيـش التركي في مواجهة التيار الإسلامي، والقوى الأصولية في المجتمع التركي[3].

العلاقات التركية الإسرائيلية ودول آسيا الوسطى:

كان لإسرائيل موقفها تجاه دول آسيا الوسطى، وتعاونها مع تركيا من أجل وضع يدها على المنطقة، فقد كانت إسرائيل تخشى أن يكون الإسلام هو قاعدة

---

(١) Sami Kohen Demirel Mesaji, milliyet, 15 tammuz 1999.
سامي كوهين، رسالة ديميريل، جريدة ميللت، ١٥ تموز ـ يوليو ١٩٩٩م. انظر الملحق آخر الدراسة الخاص بمسودة المشروع الأمريكي لاتفاق السلام بين إسرائيل وسوريا.

(٢) سيد عبد المجيد، تركيا تعيش هاجس السلام بين سوريا وإسرائيل، الأهرام المصرية، ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٩م.

(٣) جاء في مجلة (كوزموس) التي يصدرها معهد العلاقات الدولية التابع لجامعة (بانثيون) في أثينا حيث عقدت مقارنة بين الإمبراطورية العثمانية وبين تركيا الحديثة، فذكرت المجلة «لقد اتخذت إسرائيل والدول العربية قراراً بالعيش في سلام.. غير أن النظام المعاصر في تركيا غير قادر على اتخاذ هذا القرار» (أمنون بارزيلاي) هآرتس، ٢٦/ ٤/ ١٩٩٨م، مرجع سابق، ص٤١.

التقارب مع هذه الدول. وفي هذا الصدد يقول رئيس الأركان الإسرائيلي عام ١٩٩١م: «إن تطوير تركيا للعلاقات مع الجمهوريات التي أعلنت استقلالها سوف يخل بتوازن القوى الموجودة في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والعالم الإسلامي، إنه من الضروري أن توضع أنقرة أولاً ثم باكو، فسائر عواصم البلاد التركية الأخرى تحت رقابة وثيقة، إن التطورات يمكن أن تكون خطراً على الوجود غير الإسلامي في هذه المناطق»[١].

ومن هذا البيان يتضح لنا الدور الذي تقوم به إسرائيل مع تركيا من أجل إعاقة أي ظهور على أساس إسلامي أو تركي في هذه المناطق.

ويشير أحد المعلّقين الأتراك على الدور الإسرائيلي بقوله: «إن المعارضين من الأتراك لتوثيق الروابط مع (أتراك الخارج) يلتقون مع النظرة الإسرائيلية، المستعدة للتعاون مع تركيا في توثيق روابطها مع آسية الوسطى فقط، في إطار مكافحة الأصولية الإسلامية وإيران»[٢].

وقد وصف (حاييم هيرتزوك) منطقة آسيا الوسطى بـ(المنطقة الضخمة) وأكد أن البلد الوحيد الذي يمكنها تسهيل الاستثمارات اليهودية في دول آسية الوسطى الإسلامية هو تركيا[٣].

وفي الوقت نفسه أعلن (ريتشارد أرميتاج) ممثل الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) ومنسق الولايات المتحدة في مسألة الشرق الأوسط والمساعدات لمجموعة الدولة المستقلة وذلك خلال مؤتمر صحفي عقده في القدس عام ١٩٩٢م: «إن الهدف الأساس الذي تسعى إليه الولايات المتحدة في آسيا الوسطى هو إعاقة الأصولية الإسلامية التي تقودها إيران، وإفهام الشعوب أن إسرائيل بخبراتها تستطيع تقديم المساعدات لتطوير المشاريع الزراعية في بلاد تعاني من نقص المياه، كما أن تركيا كدولة علمانية مسلمة هي الأداة الأفضل، وفي هذه

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢١٧.
(٢) المرجع السابق نفسه.
(٣) محمد نور الدين، أرقام ومعطيات، شؤون تركيا، العدد ٣، تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٩٢م، ص٥٤.

الحالة تظهر لشعوب آسيا الوسطى أن الديمقراطية والإسلام لا يتعارضان، كما أن تطور شعوب آسيا الوسطى في إطار علماني هام جداً لمصالح أمريكا وإسرائيل[١].

وتستخدم إسرائيل العلاقة مع تركيا كجسر تعبر فوقه إلى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، بينما تستخدم تركيا إسرائيل معبراً إلى الأسرة الأوروبية[٢].

وتعد منطقة آسية الوسطى منطقة هامة بالنسبة لإسرائيل، لما لها من إمكانات اقتصادية وبشرية، بالإضافة إلى كونها عضواً من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن جانب آخر فقد كانت هذه الجمهوريات واقعة تحت الحكم الشيوعي لفترات طويلة، امتدت إلى سبعين عاماً، مما أدى إلى عزلها عن الإسلام، فكان دخول إسرائيل هذه المنطقة عن طريق تركيا فرصةً مواتية لإسرائيل من أجل بسط نفوذها عليها دون مقاومة منها، سواء كانت سياسية أو دينية، فضلاً عن تراجع النفوذ الصهيوني في آسيا بالمقارنة مع نفوذهم في أفريقيا وأوروبا وأمريكا حتى إنها أقامت علاقات مع (١٤٦) دولة من دول العالم، و(٥٥) دولة بعد انعقاد مؤتمر مدريد، و(٢٠) دولة بعد اتفاق (غزة ـ أريحا).

والجدير بالذكر أن مواطني أذربيجان الذين يسكنون الجزء الذي يطلُّ على بحر الخزر أعلنوا أنهم تلقوا عروض مغرية من رجال أعمال إسرائيليين لبيع أراضيهم، وقد صرّحوا أنهم نظراً للضائقة الاقتصادية التي يعيشون فيها فإنهم قبلوا بيع أراضيهم.

وعلى الرغم من دعوة الحكومة الأذرية المواطنين بوقف بيع الأراضي، إلا أن مسألة بيع الأراضي من قبل مالكيها ظلت مستمرة، ومن المعروف أن هذه الأراضي لها أهميتها الإستراتيجية بسبب غناها بالبترول الذي تحتاجه إسرائيل[٣].

ومن ناحية أخرى رحبت المنطقة بزيارة (إسحاق رابين) لها[٤]. وقد تمَّ في

---

(١) محمد نور الدين، شؤون تركيا، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) الملف السياسي، عدد ٤١٥، ٣٠ نيسان ـ إبريل ١٩٩٩، ص٦.

(٣) Yeni Safak, 20 Eylul, 1999.

(٤) مجلة البيان، عدد ٩٦، كانون الثاني ـ يناير ١٩٩٦م، السنة ١٠، لندن، ص٨٠.

هذه الزيارة الاتفاق على استقبال طلاب قازاقستانيين (من قازاقستان) للدراسة في إسرائيل إلى جانب تبادل الخبرات الاقتصادية، واستفادة إسرائيل من الخبرات القازاقية في المجال النووي. بالإضافة إلى هذا فقد أذاعت وكالات الأنباء أن (إسحاق رابين) رئيس وزراء إسرائيل عقد مع ممثلي قازاقستان (اتفاقية للتعاون الاقتصادي الشامل) أثناء اجتماع تمَّ عقده بين الطرفين في تل أبيب.

ومن ناحية أخرى فإن الوفد القازاقي كان يحمل معه (١٥٠) مشروعاً للتعاون الاقتصادي والاستثمار المشترك بين قازاقستان وإسرائيل، وخاصة في المجال الزراعي، وكان هدف إسرائيل من هذا التعاون هو منع قازاقستان من تسريب أسلحة نووية من قازاقستان إلى إيران وعدد من الدول العربية[١].

من ناحية أخرى تأمل تركيا أن تقوم بدور الوسيط بين إسرائيل والدول الإسلامية في آسية الوسطى، حيث إن هذه الدول لم تكن ترغب في التعامل مع إسرائيل، وقد كانت هذه الدول حتى وقت قريب جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد السوفييتي، الذي كان العدوَّ الأول للولايات المتحدة وهذه الدول لا تزال ترتبط بشكل أو بآخر بروسيا.

ومن ناحية أخرى فالولايات المتحدة ليس لديها استعداد لإثارة غضب روسيا، وفي الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة لا ترغب في تغلغل إيران إلى هذه المنطقة، وهنا يأتي دور تركيا في خدمة المصالح الأمريكية، وتسهيل مهمتها في الحصول على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، إلى جانب خدمة مصالح إسرائيل في المنطقة لإسرائيل[٢].

وقد نجحت إسرائيل في إقناع جمهورية (قيرغيزستان) بفتح سفارة لها في القدس المحتلة. ومن خلال استخبارات الموساد الإسرائيلي تقوم إسرائيل

---

(١) محمد حرب، المسلمون في آسيا الوسطى والبلقان، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٨٥، ٨٦.

(٢) عبد الحميد الكفاني، البعد الاقتصادي للعلاقات التركية الإسرائيلية، جريدة الحياة، عدد ١٢٧٦٦، ١٤/ ٢/ ١٩٩٨م.

بحصار أي أعمال أو تحركات إسلامية في المنطقة إلى جانب دورها في إثارة الفتن بين المسلمين[1].

وأعرب (أكرم جواندرين) رئيس مجلس الأعمال التركي بخصوص الشراكة القائمة بين تركيا وإسرائيل قائلاً: **إن الإسرائيليين يستطيعون تقديم الشركات التركية إلى بلدان أمريكا اللاتينية ذات الجاليات اليهودية القوية، وتركيا من جانبها تستطيع تقديم (إسرائيل) إلى أسواق جمهوريات آسيا الوسطى**[2].

* * *

(١) محمد بن عبد الله السرحان، البيان كانون الثاني-يناير ١٩٩٦م، ع٩٦ السنة ١٠ ـ لندن.
(٢) مجلة الشاهد، العدد ١١٧، أيار ـ مايو ١٩٩٥م، ص٢٦.



الفصل الثاني

أثر العلاقات التركية الإسرائيلية على سوريا

اليهود في سوريا أثناء الحكم العثماني:

كانت العلاقة بين الدولة العثمانية وسوريا علاقة قوية ومتينة، لها جذور تاريخية عميقة ومشتركة، ففي القرن الثامن الميلادي اعتنقت القبائلُ التركية التي كانت تنتشر على طول الحدود الشمالية والشمالية الشرقية للخلافة العباسية الإسلام، فكان (أحمد بن طولون) أول والٍ تركي يستقل عن الخلافة عام ٨٦٨م حيث كان والياً على مصر، وقام بضم سوريا إلى ولايته، وكان عهد الطولونيين عهداً مزدهراً، وعند نشوب الحروب الصليبية دافع الأتراك عن الأراضي الإسلامية ومن أبرزهم عماد الدين زنكي وابنه نور الدين، والظاهر بيبرس، وابنه الأشرف، وصلاح الدين الأيوبي، الذي انتصر على الصليبيين في موقعة حطين[١]، إلى جانب تصدي المسلمين الأتراك للغزو المغولي[٢] ثم تصديهم للغزو الأوروبي - البرتغالي والإسباني ثم الفرنسي والبريطاني. وعلى هذا فإنه بالرجوع إلى هذه الصلة المشتركة بين تركيا وسوريا، وعلاقتهم الوطيدة فإنه من الممكن إعادة الأخوة بين البلدين مرة أخرى على الرغم من كثرة المشاكل التي تواجه كليهما[٣].

ومنذ دخول العثمانيين سوريا عام ١٥١٦م لم يخضع للحكم العثماني

---

(١) من الجدير بالذكر أن الذي مهد لصلاح الدين وأعده لدوره الذي قام به هو نور الدين زنكي وهو من الأتراك، وأن عدداً كبيراً من جنود صلاح الدين الذين انتصر بهم في حطين وغيرها كانوا من الأتراك، انظر شاكر مصطفى، صلاح الدين الفارس المجاهد المفترى عليه، دار القلم بدمشق ١٩٩٨م، ص٢٣٨، ٣٦٦. (الناشر)

(٢) انظر عبد الكريم غرايبه، العرب والترك جامعة دمشق، ١٩٥٩. (الناشر)

(٣) ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سابق، ص١١٠.

المباشر منها سوى مدن قليلة، وظلت باقي المناطق خاصة الجبلية منها تحت حكم الأمراء والمشايخ المحليين، وكثيراً ما كانوا يقومون بغزوات ومصادمات مع العثمانيين، حتى إن ديوان إستانبول اعترف بحقوق هؤلاء الأمراء رغم معارضة الولاة الأتراك، اتقاء لمحاولات العصيان التي كانوا يقومون بها ضد الدولة، كما كان للإقطاع في سوريا نفوذ كبير[(١)].

وقد تركز يهود سوريا في دمشق، وسكنوا في حي خاص بهم عرف بـ(حارة اليهود).

وبلغ عددهم عام ١٨٧٦م، ٥٤٠٠ نسمة، ارتفع هذا العدد إلى (١٠٠٠٠) نسمة عام ١٩٠٩م[(٢)]. وكان لليهود في سوريا(١٢) مدرسة، يدرس بها (٣٥٠) تلميذاً، يتعلمون فيها أمور دينهم باللغة العبرية، وقد بلغت معابدهم (١٠) معابد أشهرها كنيس سوق الجمعة[(٣)].

وطبقاً لتقرير الرحالة اليهودي(داود)الذي تنقل في أوساط الطوائف اليهودية في سوريا ولبنان عام ١٨٢٤م ووجد بها استيطاناً يهودياً مكوناً من حوالي (٩٠٠) أسرة يهودية منهم في دمشق، و(٦٠٠) في حلب، (١٥) في بيروت وطرابلس، وكان يقدَّر عددهم بحوالي (٤٠٠٠) يهودي، ولم يكن هذا التقرير على قدر من الدقة، حيث إن تقرير القنصل البريطاني في ذلك الوقت تضمَّن أعداداً تفوق الأعداد التي قدرها هذا الرحالة اليهودي[(٤)].

ومن الناحية الاقتصادية كان أثرياء اليهود لهم الأهمية الاقتصادية والسياسية في دمشق وحلب وعكا، وكانوا يشتغلون في جباية الضرائب، وتقديم القروض[(٥)]

---

(١) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ترجمة يسر جابر، دار الحداثة للطباعة، بيروت، ١٩٨٨م، ص٤٥، ٤٦.

(٢) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، مرجع سابق، ص٣٠٧.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها، نقلاً عن قساطلي، ص١٠٤.

(٤) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص١٧١ وقد ورد أيضاً في نفس المرجع أن أ. فرانكل ذكر في كتابه (إلى القدس) أن تعداد اليهود في دمشق عام ١٨٥٦ قدر بخمسة آلاف يهودي (المرجع السابق، ص١٧٢).

(٥) صموئيل إتينجر، مرجع سابق، ص١٨٩.

وفي دمشق اشتغل معظم اليهود فيها في صناعة المنسوجات والخياطة والحدادة وبيع الكتب، كما اشتهروا في صناعة الأدوات النحاسية، وكانوا يعملون في الصناعة والتجارة، وكان الأثرياء منهم يعملون في الوساطة بين الفلاحين أصحاب الأراضي وبين تجار المدينة، إلا أن هذه النشاطات تدهورت في القرن العشرين في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وخاصة بعد إغلاق حدود تركيا مع سوريا[1].

وقد مارس اليهود في سوريا أعمال الصيرفة، حيث كان لهم دورهم الفعال في أمور الدولة المالية، فكان أغنياؤهم يعملون كمصرفيين لباشوات دمشق المتعاقبين، وكانوا يشترون السندات المالية بثمن بخس ثم يستغلوها بعد ذلك في الظروف المناسبة[2].

ومن أشهر العائلات اليهودية التي عملت في مجال الصرافة، عائلة (فرحي) اليهودية[3]، وكان هؤلاء اليهود يقرضون المال للمحتاجين، ثم يستوفونه مضاعفاً بالفوائد الربوية.

كما كان لليهود دورهم مع بعض العائلات اللبنانية مثل عائلة (إلياس سرسق) من أجل تسهيل شراء أراضٍ لهم في فلسطين في مقابل إعطائهم مبالغ ضخمة للحصول على هذه الأراضي[4]، كما امتاز يهود دمشق بنشاطاتهم التجارية في الدولة، حيث انفردوا في صناعات الكبريت والأكياس والنقش على الأواني النحاسية[5].

وعلى الرغم من هذا فقد كانت الدولة العثمانية تعطي لليهود إلى جانب

---

(١) المرجع السابق، ص١٩٠.

(٢) انظر عبد القادر المغربي، يهود الشام في القرن الثامن عشر، محاضرات المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد الثاني. (الناشر)

(٣) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، مرجع سابق، ص٣٠٧، نقلاً عن أرشيف إستانبول، داخلية، وثيقة رقم ٢٤٤ بتاريخ ٧ صفر ١٣١٧هـ.

(٤) حسان علي حلاق، مرجع سابق، ص٢٦١، ٢٦٢.

(٥) المرجع السابق، ص٣٠٨.

أهل الملل الأخرى الحماية والأمن، وذلك بموجب المادة التي وردت في خط (كلخانة) عام ١٨٣٩م الذي جاء فيه: «... ولكي يكون أهل الإسلام وباقي الملل الذين هم من تبعة سلطتنا السنية نائلين مساعداتنا هذه الشاهانية بدون استثناء أُعطيت من طرفنا الشاهاني الأمنية الكاملة بمقتضى الحكم الشرعي لجميع أهالي ممالكنا المحروسة على نفوسهم وأعراضهم وناموسهم»[1].

وفي ولاية سوريا كانت علاقة الطوائف المسيحية باليهود حسنةً، إلا أنه في عهد الإدارة المصرية على سوريا قُتل الراهب (توما الكبوشي) عام ١٨٤٠م[2] وقد نُسب قتله إلى اليهود، وثار المسيحيون ضد اليهود، واستغلت هذه الحادثة باعتبارها حادثة تمس الدين، وقد تدخَّل قنصل فرنسا في هذه القضية، وانتهت الأزمة بأن قام اليهود بدفع ستين ألف كيس إلى (محمد علي باشا) من أجل إطلاق سراح المتهمين اليهود فيها، وقد قبلها محمد علي، وأطلق سراحهم[3].

من ناحية أخرى كان اليهود في بلاد الشام أداة السياسة البريطانيا، حيث لعبوا دوراً في إثارة الفتن في الدولة العثمانية، وقد تنبَّهت الدولة لهذا الدور الذي يقوم به اليهود، وخاصة الفتن التي أثيرت عام ١٨٦٠م، فقامت بالقبض على بعضهم، وطلب اليهود حماية بريطانيا، واستطاع تدخل بريطانيا إنهاء الخلاف لصالح اليهود[4].

---

(١) عبد العزيز محمد عوض، ص٣١٩، نقلاً عن الدستور، م١، ص٢٤.

(٢) انظر القصة كاملة في كتاب (الكنز المرصود في قواعد التلمود) للدكتور يوسف نصر الله، ط. دار القلم بدمشق ١٩٩٩. (الناشر)

(٣) انظر في هذا، أسد رستم: الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، مجلد ٥ ص١ ـ ٤١، وأسد رستم أيضاً: بيان بوثائق الشام، مجلد ٤ ص٣٠٠ ـ ٣٠٢، ٣١٥ ـ ٣١٦، ٣١٩، ٣٢١، ٣٣١، ٣٣٣ ـ ٣٣٤، ٣٦٩. وانظر كذلك ميخائيل مشاقة: مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، ص١١٧، ومذكرات تاريخية (لمؤلف مجهول أحد كتاب الحكومة الدمشقيين) ص١٨٦ ـ ١٨٩ عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، انظر في هذا أيضاً، حسان علي حلاق، مرجع سابق، ص٥٦.

(٤) حسان علي حلاق، مرجع سابق، ص٥٥. انظر في هذا، أسد رستم: الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، مجلد ٥، ص١ ـ ٤١، وأسد رستم أيضاً: بيان=

لكن على الرغم من المعاملة الحسنة التي تلقاها اليهود من العثمانيين، باعتبارهم (أهل ذمّة) ونجاحهم في الحياة العملية ونشاطاتهم التجارية والاستثمارية إلا أنهم تنكروا للدولة، وأثاروا المشاكل والفتن فيها، حتى انتقلت سوريا إلى الحماية البريطانيا بعد انتهاء حكم الدولة العثمانية.

وبعد انتقال الدولة العثمانية إلى العهد الجمهوري بقيادة (كمال أتاتورك) وتحول الدولة العثمانية إلى تركيا الحديثة، وحدوث العديد من التغييرات الأساسية في نظام الدولة، حيث ظهر التقارب بين تركيا والولايات المتحدة من ناحية، وتركية وإسرائيل من ناحية أخرى، وبدأ التأثير الأمريكي والإسرائيلي على تركيا تجاه مشكلاتها مع الدول العربية، في ذلك الوقت برزت مشاكل تركيا مع سوريا حول المياه وقضية الأكراد وغيرها، وكان لإسرائيل دورها البارز خلال الأزمات التركية السورية، التي لا تزال قائمة حتى وقتنا الحاضر.

التأثير الإسرائيلي على الخلافات التركية السورية:

بدأت المشاكل التركية السورية تأخذ بعداً خاصاً، وذلك منذ أن اتجهت سوريا إلى توثيق علاقتها بدول الكتلة الشرقية، ورفضها الضغوط الغربية السياسية والاقتصادية، وخاصة عدم استجابتها للعروض الأمريكية لها بتمويل اقتصادها مقابل وقف علاقتها بالاتحاد السوفييتي، وكانت كلٌّ من الولايات المتحدة وتركية ترفض أيَّ نشاط سوفييتي في المنطقة، وخاصة المناطق التي تشترك معها في الحدود وخاصة سوريا.

وفي عام ١٩٥٨م وقت إعلان قيام الوحدة بين مصر وسوريا قامت القوات التركية والإسرائيلية معاً بحشد قوات على الحدود السورية التركية والحدود

= بوثائق الشام، مجلد ٤، ص٣٠٠ - ٣٠٢، ٣١٥ - ٣١٦، ٣١٩، ٣٢١، ٣٣١، ٣٣٣ - ٣٣٤، ٣٦٩. وانظر كذلك ميخائيل مشاقة: مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، ص١١٧، ومذكرات تاريخية (لمؤلف مجهول أحد كتاب الحكومة الدمشقيين) ص١٨٦ - ١٨٩، وعبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، انظر في هذا أيضاً، حسان علي حلاق، مرجع سابق، ص٥٦.

السورية الإسرائيلية بدعم مالي وعسكري أمريكي، وقد علّقت الصحف العربية في ذلك الوقت على هذه الأحداث بأنها محاولة من الغرب لضرب الوحدة العربية، في الوقت الذي أعلنت فيه تركيا اعترافها رسمياً بالوحدة بين مصر وسوريا، ولكن بالرغم من اعتراف تركيا بهذه الوحدة إلا أن العلاقة بين تركيا وبين مصر وسوريا كان يشوبها القلق والتوتر[1]، وتدور معظم مشاكل تركيا وسوريا حول الحدود الأمنية والمشتركة بينهما، ومن هذه المشاكل:

أولاً ـ مشكلة المياه بين تركيا وسوريا وتدخلات إسرائيل فيها:

من أهم المشاكل التي تعترض تركيا وسوريا مشكلة هامة ورئيسة، وهي مشكلة نهر الفرات الذي بين تركيا وسوريا، حيث إن سوريا تشترك مع تركيا في نهري دجلة والفرات. وقد كانت مياه دجلة والفرات تقع من المنبع إلى المصب داخل سيادة الدولة العثمانية، ولم تظهر هذه المشكلة إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وانتهاء الكيان العثماني، فاختصت تركيا بالمجرى الأعلى للنهر، وحظيت سوريا بالمجرى الأوسط، أما الجزء الأسفل من النهر فكان ضمن حدود العراق. وروافد نهر الفرات الرئيسة تنبع من السفوح الجنوبية لجبل طورس في هضبة الأناضول في تركيا، ونتيجة لهذا فقد اتخذت تركيا من هذا ورقة ضغط لها نحو علاقتها مع سوريا باعتبار أن النهر ينبع من خارج السيطرة العربية[2]. ومن جانب تركيا فهي ترى أن مسألة استغلال الموارد المائية هي جزء من سعيها في تطوير علاقتها مع البلاد العربية، ولا ترى أية مشكلة خاصة بالمياه، بل تعدها منافع مشتركة بينها وبين الدول المشتركة معها في هذه الأنهار. ويبلغ طول نهر الفرات من منبعه إلى مصبه (٢٣٣٠)كم يتوزع بين تركيا وسوريا والعراق،

---

(١) أميرة محمد كامل الخربوطلي، العلاقات المصرية التركية، ص١٢٨ ـ ١٣٣، نقلاً عن جريدة الأهرام المصرية أعداد ٢٦٠٠٠، تاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٥٨م، ٢٥٨٣٩، تاريخ ٧/ ٩/ ١٩٥٧م، ٢٦٠٢٥ تاريخ ١٢/ ٣/ ١٩٥٨م، ٢٦٠٤٠ تاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٥٨م، ٢٦٠٦٣ تاريخ ٢٠/ ٤/ ١٩٥٨م.

(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٢٣٨.

حيث يبلغ طوله في الأراضي التركية (٤٤٢)كم وفي سوريا (٦٧٥)كم وفي العراق (١٢١٣)كم.

وتعود بداية المشكلة المائية بين تركيا وسورية إلى عام ١٩٨٣م عندما وضع الرئيس التركي السابق (كنعان إيفرن) حجر الأساس لسد أتاتورك[١].

ويطالب الجانب التركي سوريا بعقد اتفاقية مياه شاملة تتضمن توزيع مياه جميع الأنهار المشتركة بين الجانبين، وتركز الاتفاقية بوجه خاص على توزيع مياه العاصي الذي ينبع من سوريا ويفيض إلى لواء الإسكندرونة. إلا أن سوريا ترفض إبرام هذه الاتفاقية، نظراً لما تتضمنه من هدف تركيا إلى الحصول على اعتراف سورية لها بسيادتها على منطقة الإسكندرونة، وهو ما ترفضه سوريا رسمياً وشعبياً[٢].

ويظهر الدور الإسرائيلي في هذه القضايا متخذاً دوراً رئيساً حيث إن المياه تشكل لليهود المتطلعين إلى الهجرة إلى فلسطين أهمية كبرى. فمنذ البداية ارتبطت لديهم عملية استيطان الأرض بالمياه، وكانت نظريتهم تقول: إنه من أجل توطين اليهود في فلسطين يجب توفير المياه، ومنذ عام ١٨٧٣م وتعمل الصهيونية على إجراء الدواسات المختلفة للحصول على المياه اللازمة.

وقد كتب هرتزل في هذا الشأن في روايته (الأرض الجديدة ـ الأرض القديمة): «إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة ـ القديمة هم مهندسو الماء. فعليهم يعتمد كل شيء من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات المجدبة، وإلى إنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية من الماء»[٣].

ويعد أن حصل اليهود على أهدافهم في إنشاء دولة يهودية في فلسطين

---

(١) ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٢٣٩، نقلاً عن نبيل السمان (حرب المياه من الفرات إلى النيل).

(٣) انظر فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٩م، ص١٤١، ١٤٢.

سعوا للحصول على حدود أخرى تضمن لهم موارد المياه، وذلك لبناء دولتهم بناءً اقتصادياً، وكانت الحدود التي سعوا لتحقيقها داخل دولتهم تشمل إضافة إلى إسرائيل المملكة الأردنية، وقطاع غزة، وجنوب لبنان، والأجزاء الجنوبية الغربية من سوريا (الجولان). وهذه المطالب يعتبرها اليهود مطالب متواضعة[1].

وقد اهتمت إسرائيل مبكراً بمسألة المياه، ففي مذكرة مؤتمر الصلح في فرساي عام ١٩١٩م طالب اليهود أن تكون لفلسطين (إسرائيل) منافذها الطبيعية إلى البحار والسيطرة على أنهارها، وقد استغلت إسرائيل منذ الخمسينيات المياه الفلسطينية إلى أقصى حد، وقامت بتنفيذ مشروعات مائية كبرى، مثل نظام الأنابيب عبر إسرائيل، ومشروع (طبريا ـ النقب) ومشروع (العوجا ـ النقب) وكان هدفها توفير المياه لتوطين ٤ مليون مهاجر داخل حدود ١٩٦٧م.

وعندما قامت دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م كان استهلاك سكانها في العام الأول ١٩٤٩م حوالي (٢٣٠) مليون م٣ من المياه في الوقت الذي بلغ فيه عدد السكان (٨٦٠) ألف نسمة، وفي عام ١٩٩٧م بلغ عدد السكان في إسرائيل (٥,٥) مليون نسمة استهلكوا حوالي (١٨٠٠) مليون م٣ من المياه[2].

في تلك الفترة كان نظام استغلال الموارد المائية في فلسطين يتبع سلطات الاحتلال، وكان الإسرائيليون يقومون بنقل (٧٠٪) من مياه الضفة الغربية وغزة إلى فلسطين لاستخدامها واستخدام مستوطناتهم في الأراضي المحتلة[3].

---

(١) المصدر السابق، ص١٤٣، والحدود التي رسمتها الصهيونية لإلحاقها بدولتها هي «خط يبدأ على البحر المتوسط ويقع جنوب ميناء صيدا مباشرة، ويجري باتجاه شمالي شرقي، صاعداً سفح جبل لبنان، ليشمل القسم الأكبر من نهر الليطاني ومنطقة تجمع مياه نهر الأردن بأكملها حتى مصادره في أقصى الشمال بالقرب من راشيا، ومن هناك تجري الحدود إلى قمة جبل الشيخ، وتتجه شرقاً لتسير مع منطقة مجرى روافد اليرموك باتجاه سكة حديد الحجاز على مسافة (٢٠كم) إلى الجنوب من دمشق. وعند هذه النقطة تسير الحدود جنوباً موازية لخط سكة حديد الحجاز، وتسير إلى الغرب منها مباشرة، حتى تصل إلى خليج العقبة، أما الحدود الجنوبية الغربية فتقرر بمفاوضات مع الحكومة المصرية.

(٢) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٣٣.

(٣) مجلة الشاهد، عدد١٢٨، نيسان ـ إبريل ١٩٩٦، ص٣٦.

وقد جاهدت إسرائيل لجعل مشكلة المياه مشكلة إقليمية إلى جانب ادعائها بأن لإسرائيل حقوقاً في المياه العربية، وتؤكد أن (٤٠٪) من مياه الأمطار في إسرائيل تتسرب إلى الضفة وغزة وتكون (٩٠٪) من المياه الجوفية فيها[١].

وفي عام ١٩١٩م خلال انعقاد مؤتمر السلام وصف (حاييم وايزمن) حدود دولة إسرائيل التي يريد الصهاينة إقامتها أنها تتضمن منابع نهر الأردن، والأجزاء السفلى من نهري الليطاني واليرموك وقد عبَّر عن هذا قائلاً: «يجب أن تكون لفلسطين منافذها الطبيعية للبحار، والسيطرة على أنهارها، ومنابع هذه الأنهار. لهذا فإنه لا يجب الاكتفاء فقط بتأمين مصادر المياه التي ترفد الدولة، ولكن أيضاً تأمين هذه المصادر من منابعها»[٢].

وتمثل اليرموك بؤرة صراع بين إسرائيل وسوريا، فإسرائيل تطمع في زيادة حصتها من (١٧) مليون م٣ إلى (٤٠) مليون م٣ لري مثلث اليرموك، على الرغم من أن مياه اليرموك لا تدخل ضمن مناطق الاحتلال الإسرائيلي إلا ببضعة كيلو مترات (٦ كم) قبل التقائه بنهر الأردن. ومن ناحية أخرى قامت سوريا بإنشاء عدد من السدود السطحية لحجز مياه الوديان والينابيع التي تدخل في أراضيها، وأعلنت جامعة الدول العربية في دراسة لها أنه ليس لإسرائيل الحق في المطالبة بحصة لها في مياه اليرموك[٣].

ومن خلال دراسة قامت بها جامعة الدول العربية مقدمة إلى مجلس الجامعة في دورته الـ (٩٩) جاء فيها: إن احتلال إسرائيل لهذه المنطقة لا يغير من طبيعة هذه الأراضي، فهي فلسطينية، وفلسطين هي الدولة العربية الثالثة المشاطئة لنهر اليرموك، وهي صاحبة الحق في مياهه بالإضافة إلى سوريا والأردن، وليس لإسرائيل أن تدَّعي حقاً مزعوماً في مياه اليرموك[٤].

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٣٥.
(٢) المرجع السابق، ص٣٢.
(٣) فتحي علي حسين، مرجع سابق، ص١٩٤.
(٤) المرجع السابق، ص١٩٤، ١٩٥، نقلاً عن لجنة الموارد المائية في الوطن العربي، دراسة موارد المياه في الوطن العربي، ص٨٨.

ومن ناحية أخرى أعرب (وايزمان) في موضوع آخر: «إنه من غير الممكن الاعتماد فقط على الخطوط التوراتية في رسم الحدود للدولة الصهيونية إن اشتمالنا لمناطق في الشمال أمر تمليه متطلبات الحياة الاقتصادية الحديثة»[1].

فإسرائيل ترغب أن يكون لها نصيب الأسد من المياه العربية عن طريق تزويدها بمياه من تركيا عبر خط أنابيب يمتد عبر سوريا والأردن[2].

وفي عام ١٩٦٢م جرت مباحثات بين سوريا وتركيا من أجل تبادل المعلومات عن الأرصاد الجوية المائية في نهر الفرات.

وفي عام ١٩٦٤م قامت لجنة فنية مشتركة بين سوريا وتركيا من أجل توزيع مياه الفرات بينهما. لكن تركيا ما لبثت في أوائل السبعينيات أن قررت تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول المعروفة بـ(الجاب) (Gvney Anadolu (GAP) Projest) (مشروع جنوب الأناضول) حيث إن هذا المشروع يتضمن إقامة (٢١) سداً: (١٧) سداً على نهر الفرات و(٤) سدود على دجلة، كما يتضمن إقامة (١٧) محطة للطاقة الكهربائية، وتقدر تكلفة المشروع (٢٠) مليار دولار، وينتهي تنفيذ المشروع عام ٢٠٠٠م، ويضم هذا المشروع (١٣) مشروعاً تندرج من خلاله.

وهذه المشاريع هي كالتالي:

١ ـ مشروع الفرات الأدنى (الجاب):

يرجع التفكير في مشروع (الجاب) إلى فترة الخمسينيات، وتقول بعض المصادر: إن فكرة مشروع (الجاب) كانت تراود كمال أتاتورك[3].

أ ـ مشروع سد أتاتورك: ويشكل أهم وحدات مشروع (جاب) وتمّ تشييده على نهر الفرات قرب بلدة (يوزوفا) التابعة لمحافظة شانلي أورفا على بعد (٦٠) كم من الحدود التركية السورية، ويمثل خامس أكبر سد في العالم يبنى بطريقة

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، ص٣٢.
(٢) فتحي علي حسين، مرجع سابق، ص١٩٧.
(٣) ميشال نوفل، وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سابق، ص١٣٣.

الردم بالأحجار، والثالث في العالم من حيث قاعدته التي تبلغ (٨٤,٥) مليون م٣، وهو الثامن في العالم من حيث الارتفاع حيث يبلغ ارتفاعه (١٩٠م)، والمرتبة الخامسة عشرة من حجم المياه، والمرتبة الـ (١٨) من حجم إنتاج الطاقة الكهربائية[١]. وتبلغ مساحة بحيرته (٨١٧ كم)، وطاقتها التخزينية الكلية (٤٨,٥) مليون م٣ من المياه، ويوفر المياه اللازمة لري نصف مليون هكتار من الأراضي، وتقدر الطاقة الإنتاجية السنوية لمحطته بـ (٨,٩) مليار كيلو وات/ساعة من الكهرباء.

وقد أُنفق على هذا السد حتى عام ١٩٩١م مبلغ تريليون و(٣٠٠) مليار ليرة تركيا، وبلغ عدد العمال الذين شاركوا في بنائه عام ١٩٨٨م، (٧٥٣١) عاملاً، وقد تمَّ تدشين هذا السد في ٢٤/ ٧/ ١٩٩٢م بحضور ممثلي (٢٩) دولة منها سوريا والكويت والبحرين والأردن وعمان[٢].

وقد أثار هذا السد أزمة سياسية بين الأقطار العربية من ناحية وتركية من ناحية أخرى، فقد أدى هذا السد إلى حرمان سوريا والعراق من احتياجاتها المائية، حيث أدى هذا السد إلى إنقاص كمية المياه التي تصل إلى سوريا والعراق[٣].

ب ـ نفق (شانلي أورفا):

وهو من شقين طول كل منهما (٢٦,٤ كم)، وقطره (٧,٦٢م) ومعدل تدفق المياه فيه (٣٢٨ م٣) في الثانية. وهذا النفق يعد أطول أنفاق الري في العالم، وهو ينقل المياه من بحيرة سد أتاتورك إلى سهول (شانلي أورفة) و(حران) و(ماردين) و(جيلان بينار) لري (٤٧٤,٤٧٦) هكتار من أراضيها.

وفي نهاية عام ١٩٨٦م أعلنت تركيا اكتشاف مؤامرة لتدمير موقع بناء (سد

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٤٢.
(٢) المرجع السابق نفسه.
(٣) ميشيل كيلو، تركيا في مواجهة التبدلات، مجلة الشاهد، عدد ١٣٨، شباط ـ فبراير ١٩٩٧م، ص٣١.

أتاتورك) على يد مجموعة من الأكراد بتحريض من سوريا، وقد نفت سوريا هذا الاتهام[1].

جـ ـ محطة (شانلي أورفا) الكهربائية:

تقدر طاقتها الإنتاجية السنوية بـ(١٢٤) مليون كيلو وات/ ساعة من الكهرباء.

د ـ مشروع ري (شانلي أورفا ـ حران):

يتم في إطاره ري (١٤٧,٨٦٦) هكتار من الأراضي.

هـ ـ مشروع ري (ماردين ـ جيلان بينار):

يتم في إطاره ري (٣٢٨,٦٠٨) هكتار من الأراضي.

و ـ مشروع ري (سيفرك ـ حلوان):

يتم في إطاره ري (١٦٠,١٠٥) هكتار من الأراضي.

ز ـ مشروع ري (يوزوفة):

يتم في إطاره ري (٥٥,٣٠٠) هكتار من الأراضي.

٢ ـ مشروع سد ومحطة (قرة قايا):

بدأ بناء هذا السد في عام ١٩٧٦م على نهر الفرات قرب بلدة (شون جوش) بمحافظة ديار بكر، وكان من المقرر إكماله عام ١٩٨٩م، لكن السد بني بالفعل في تموز ـ يوليو ١٩٨٧م وتكلّف (١,٣) تريليون ليرة تركية، وبلغت كتلة الأحجار المستخدمة في ملء جسمه (٢) مليون م٣، وارتفاع السد ١٧٣م، والطاقة التخزينية لبحيرته (٩,٥) مليون م٣، وتصل الطاقة الإنتاجية السنوية لمحطته الكهربائية إلى (٧,٣٥٥) مليون كيلو وات/ ساعة[2].

---

(١) فتحي علي حسين، مرجع سابق، ص١٣٧، السياسة المائية والأقليات، ص٩٨.

(٢) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية، مرجع سابق، ص١١٦، ١١٨؛ =

٣ ـ مشروعات الفرات على الحدود:

وتضم سدي (بيرجيك وقرة قش) ومحطتيهما، وتبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية للمحطة الكهرومائية للسد الأول (٢,٥١٨) مليار كيلو وات/ ساعة ولمحطة السد الآخر (٦٥٢) مليون كيلو وات/ ساعة.

٤ ـ مشروع ري (سروج بازكي):

يتم في إطاره ري (١٤٦,٥٠٠) هكتار من الأراضي الزراعية.

٥ ـ مشروع ري (آدي يامان ـ كاهتا):

يضم (٤) سدود، تعمل على توفير المياه اللازمة لري (٧٧,٤٠٩) هكتار من الأراضي، فضلاً عن محطاتها الكهربائية التي ستنتج (٥٠٩) ملايين كيلو وات/ ساعة سنوياً من الكهرباء.

٦ ـ مشروع ري (آدي يامان ـ كوكصو ـ أرابان):

اكتمل تنفيذ هذا المشروع عام ١٩٩٦م، ويتمُّ في إطاره ري (٧١,٥٩٨) هكتاراً من الأراضي.

٧ ـ مشروع (غازي عينتاب):

يضم ثلاثة سدود ومحطات لضخ المياه، ويعمل على توفير ما يلزم من مياه لري ٨٩ ألف هكتار من الأراضي.

٨ ـ مشروع (دجلة ـ قرال قيزي):

يضم سدي (دجلة) و(قرال قيزي) ومحطتيهما الكهربائيتين: يروي السد الأول (١٢٦,٥٨٠) هكتاراً، وتقدر الطاقة الإنتاجية السنوية لمحطته (٢٩٨) مليون كيلو وات/ ساعة سنوياً من الكهرباء، بينما تقدر الطاقة الإنتاجية السنوية لمحطة الآخر بـ(١٤٦) مليون كيلو وات/ ساعة.

= محمد نور الدين، الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٤٣.

٩ ـ مشروع سد ومحطة (باطمان):

يتم في إطاره ري (٣٧,٧٤٤) هكتاراً من الأراضي الزراعية، وإنتاج (٤٨٣) مليون كيلو وات/ ساعة في السنة من الكهرباء.

١٠ ـ مشروع سد ومحطة (باطمان ـ سيلوان):

يستهدف هذا المشروع ري (٢١٣) ألف هكتار في الأراضي، وإنتاج (١,٥) مليار كيلو وات/ ساعة من الكهرباء سنوياً.

١١ ـ مشروع سد ومحطة (جرزان):

يهدف هذا المشروع إلى توفير المياه اللازمة لري (٦٠) ألف هكتار من الأراضي، وتصل الطاقة الإنتاجية السنوية لمحطته الكهرومائية إلى (٣١٥) مليون كيلو وات/ ساعة.

١٢ ـ مشروع محطة (إيلي صو):

تصل الطاقة الإنتاجية السنوية لهذه المحطة إلى (٣,٨٣٠) مليار كيلو وات/ ساعة من الكهرباء.

١٣ ـ مشروع (حرزة):

اكتمل هذا المشروع عام ١٩٩٤م، ويضم سد حرزة، ومحطته الكهرومائية وطاقتها الإنتاجية السنوية (١,٢٠٨) مليار كيلو وات/ ساعة من الكهرباء، إضافة إلى مشروع ري (٨٩) ألف هكتار من أراضي وادي (سيلوبي)[١].

وكانت تركيا قد بنت على فروع نهر الفرات أكبر سدودها وهو (سد كيبان) الذي تم إنجازه عام ١٩٧٤م بسعة تصل إلى (٣٠,٥) مليار متر مربع من الماء، وبطاقة مقدارها (١٢٠٠) ميغاوات لتوليد الكهرباء، وموقعه يبعد عن الحدود

---

(١) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية، مرجع سابق، ص١١٦ ـ ١١٨؛ محمد نور الدين، الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٤٢ ـ ١٤٤.

السورية حوالي (٢٣٠ كم) إلى الشمال[١].

الأهداف المتوقعة من إتمام مشروع الجاب:

تتوقع تركيا أنه في حال نجاح وإتمام هذا المشروع، فإنه سوف يحدث ثورة اقتصادية واجتماعية يحقق النتائج التالية:

- مضاعفة الدخل الفردي، وتثبيت الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في المنطقة.

- رفع مستوى العمالة والكفاءة في منطقة الأرياف.

- إحداث ثورة زراعية تتمثل في مضاعفة إنتاج القطن (٣) مرات والقمح مرتين، وكذلك مضاعفة إنتاج سائر المحاصيل الزراعية.

- تحويل جنوب شرق الأناضول إلى مركز للتصدير الزراعي في الشرق الأوسط.

- الحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

- ربط الإقليم بالبحر الأسود بشبكة طرق برية واسعة.

- زيادة فرص التعليم الدراسي والمهني، وتوجيه اليد العاملة إلى منطقة المشروع.

- توظيف رجال الأعمال استثماراتهم في الإقليم.

- إيجاد بنى تحتية صحية وتربوية وسكنية وسياحية ومعدنية.

- سد حاجات تركيا ومنطقة الشرق الأوسط من المواد الغذائية والمنتجات الصناعية[٢].

---

(١) مجلة الشاهد، العدد ١٣٨، شباط - فبراير ١٩٩٧م، مرجع سابق، ص٣١.

(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٤٨؛ وميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سابق، ص١٣٤.

ولهذا المشروع أهميته الكبرى بالنسبة لتركيا، فهو يقوم بتوفير المياه اللازمة لري المساحات الزراعية في تركيا، إلى جانب زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية وزيادة الإنتاج السمكي، وتوفير فرص عمل، وحل مشكلة البطالة، وتأمل تركيا بفضل هذا المشروع بالرغم من تكلفته الباهظة أن يعزز مكانتها الإقليمية في المنطقة، وتصبح (سلة غذاء الشرق الأوسط)[1].

مؤشرات اهتمام إسرائيل بمشروع المياه التركي (الجاب):

أوردت جريدة (أونكو) Onco التركية في مقالٍ لها بعنوان (نظريات المكيدة) أوضحت فيه للرأي العام التركي مدى الاهتمام الإسرائيلي بالمياه التركية، وخاصة مشروع الجاب، ونظراً لأهمية هذا المقال في ميدان العلاقات التركية الإسرائيلية نورده على الوجه التالي:

«من المعلوم مدى اهتمام إسرائيل بمشروع (الجاب) ليس الآن فقط، وإنما منذ مدة طويلة، وباسم التعاون الزراعي، زار العديد من الخبراء الإسرائيليين منطقة شرق الأناضول، وقد اهتمَّ هؤلاء الخبراء اهتماماً ملحوظاً بالمحاصيل الزراعية، ولقد بلغ من اهتمام هؤلاء الخبراء، وتمسكهم بالتعاون الزراعي التركي ـ الإسرائيلي أنهم طلبوا بلغة صريحة أن يكون لإسرائيل (منضدة إسرائيلية) في وزارة الزراعة التركية. ولم يكتف الإسرائيليون بهذا الطلب باعتباره اقتراحاً إسرائيلياً، وإنما ألحَّ (إسحاق ألاتون) في تقديم هذا الاقتراح مرة ثانية. بحجة أن إقامة (منضدة إسرائيلية) في وزارة الزراعة التركية أمر مهم لكي يستطيع الإسرائيليون تجميع المعلومات الكافية عن مشروع الجاب.

والغريب أن إسرائيل كانت على علمٍ بكل تطورات مشروع الجاب، ويوضح اهتمامهم بهذا أن وفد الخبراء الإسرائيليين الذين قاموا بزيارة لغرفة (غازي عينتاب) التجارية عام ١٩٩٣م ـ وكان عددهم عشرين فرداً ـ قد صرَّحوا بأنهم قد حصلوا على نتائج إيجابية من زيارة منطقة شرق الأناضول، حيث

---

(١) انظر فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة، مرجع سابق، ص١١٨، ١١٩.

مشروع الجاب. وقد أعلنت وزارة الزراعة الإسرائيلية بعد هذه الزيارة أن هذه الوزارة قد خصصت (٣٠٠٠٠٠) دولار لهذا الأمر.

وقد نشرت جريدة (ميلليت) في عددها الصادر في ١٣/ ٦/ ١٩٩٥م مقالاً بعنوان (زيادة الاهتمام الدولي بمشروع الجاب التركي) كان موضوعه تلك الودائع التي أودعتها إسرائيل لصالح مشروع الجاب في شكل ما قدمته الشركات الإسرائيلية مثل شركة نظم الري الإسرائيلية (N. A. A. N.)، وشركة الري الإسرائيلية (Netafim).

لقد دخلت الشركات الإسرائيلية في تسابق لتقديم القروض لمشروع الجاب التركي، بجانب قيام ممثلي الشركات الإسرائيلية ذات الشهرة العالمية: (كارجيل) و(كونتيننتال جرين) و(فيليب بروتوس) و(مارك ريج) بعمل بعض بحوث في منطقة الجاب. وظهر أثر ذلك بوضوح في اجتماع (أولجان أونور) رئيس مجلس إدارة الجاب مع المسؤولين الإسرائيليين لتجهيز مشروع الجاب في كانون الثاني - يناير، وآب - أغسطس ١٩٩٦م، حيث راجعوا وزارة الزراعة الإسرائيلية عن معلومات بالمحاصيل الزراعية في منطقة الجاب، وقد أصبحت الجهود الإسرائيلية حول مشروع الجاب المادة الأساسية في الاجتماعات الثنائية التركية الإسرائيلية.

وتستطرد صحيفة (أونكو) قائلة: لقد أعلن (ديفيد جرانيت) السفير الأسبق لإسرائيل في أنقرة أن إسرائيل مستعدة للتعاون الزراعي مع تركيا، وأنها يمكن أن تكون شريكاً فعالاً ومفيداً للجاب، نظراً لتفوقها في تكنولوجية الري، وتنقية المياه المالحة، كما قال: إننا نؤيد وبشدة مشروع الجاب، هذا المشروع الذي سيجلب الرفاهية لشعب منطقة شرق الأناضول، وكان (دوي البيبلج) السفير التالي من المعجبين بهذا المشروع، وقد أوضح «أن إسرائيل بحاجة إلى الماء، وأن تركيا بلد محظوظ من ناحية الثروة المائية، وقال: إنني سأساعد منطقة الجاب التي سوف تكون بمثابة الأساس لنظام ري متطور مستخدم في الزراعة».

وقد زار (عزرا وايزمن) رئيس إسرائيل منطقة مشروع الجاب أثناء زيارته لتركيا واقترح اشتراك إسرائيل في هذا المشروع الزراعي والصناعي، الذي يهدف إلى تأسيس واحد وعشرين سداً على نهر الفرات، وقد أعجب به (وايزمن).

كما أن (ساهول إيسنبرج) المعروف أنه رجل أعمال، ويعمل لحساب الموساد يجهز لإيداع الودائع لمشروع الجاب، ويساند التعاون الزراعي مع إسرائيل، وذلك لأن ستار ارتباط إسرائيل بدول العالم الثالث يكون دائماً عن طريق التعاون الزراعي[1].

ومما لا شك فيه أن رؤية إسرائيل لأثيوبيا على أنها محبس للتحكم في مياه النيل هي نفس الرؤية الإسرائيلية لتركيا على أنها محبس لمياه نهر الفرات، ومن هنا كان تقارب إسرائيل من تركيا ومن هنا كانت المكيدة الإسرائيلية.

إن استراتيجية إسرائيل تقوم على الآتي: في حالة نشوب نزاع بين إسرائيل ودول أسفل الفرات يعني سوريا والعراق، ستقوم إسرائيل بالتأثير على تركيا، واكتسابها إلى صفها، لتقلل مقدار المياه الذاهبة إلى هاتين الدولتين، وتخطط إسرائيل لجعل تركيا (كارت مياه) في حالة قيام أي نزاع إسرائيلي عربي.

كما أن من مصلحة إسرائيل زيادة أزمة المياه بين تركيا وجارتيها، وهكذا سيظل (كارت المياه) التركي موجوداً في البرنامج الإسرائيلي باستمرار. إن الفكرة الأساسية لهذه المكيدة هي أن تلعب إسرائيل دورها في موضوع المياه، كما هي عادتها دائماً.

إن المسألة أضحت واضحة في دورها الأول: إسرائيل ستجبر تركيا على إغلاق محبس مياهها عن جارتيها في حالة حدوث أي نزاع (سوري - إسرائيلي) بل ولن تنتهي هذه المكيدة عند هذا الحد بل هناك دور ثان في هذا السيناريو التركي الإسرائيلي هو: إذا تم الاتفاق بين سوريا وإسرائيل فستقوم إسرائيل بإجبار تركيا على إعطاء سوريا المزيد من المياه لإثبات دورها في المنطقة.

إن أساس الاتفاق السوري الإسرائيلي كما يبدو هو أن تترك سوريا مياه الجولان لإسرائيل مقابل نقل تركيا مزيداً من المياه لسوريا، عند ذلك يجب أن

---

(١) Okan Sari Kaya, Ihanet Teorisi, Oncu, 28 Eylul, 1999.
أوقان صاري قايا، نظريات المكيدة، أونكو (الطليعة)، ٢٨/ ٩/ ١٩٩٩م.

نتذكر أن إسرائيل ستبدو مؤيدة لفكرة المياه العالمية التي تقترح اقتسام تركيا للمياه مع دول أسفل الفرات: سوريا والعراق، وكما قال (شيمون بيريز): إن المياه ليست ملكاً لشخص أو لدولة، بل هي ملك للإنسانية كلها، فالمياه الموجودة في الشرق الأوسط ملك للمنطقة والمناطق المحيطة بها(١).

وعلى صعيد آخر نشرت جريدة (أوزكور بوليتيكا) (السياسة الحرة) والتي لها صلة بحزب العمال الكردستاني، وتكاد عناوينها في الأيام الأخيرة أن تكون إسرائيلية، فقد جاء في عددها ٨و٩/ ٤/ ١٩٩٩م خبراً تقول فيه: «تركية تبيع مشروع جنوب الأناضول (الجاب) إلى إسرائيل» وقد ورد في هذا الخبر: «إنه بعد اعتقال (عبد الله أوجلان) في كينيا حدثت اتصالات مكثفة بين إسرائيل وتركيا حيث أضافت إسرائيل إلى طلباتها من تركيا، مشروع جنوب الأناضول. وذكرت الجريدة أيضاً أن استثمارات وتمويل المشروع تسهم فيه (٦٧) شركة إسرائيلية، وفي الوقت نفسه أوردت الجريدة قائمة بأسماء هذه الشركات(٢).

والجدير بالذكر أنه بعد أن تنتهي تركيا من مشروع الأناضول، فإن تدفق مياه الفرات إلى سوريا سوف ينخفض من (٣٢) مليار متر مكعب إلى حوالي (٢٠) مليار متر مكعب، وسوف تنخفض هذه النسبة مرة أخرى إلى النصف في سنوات الجفاف، وفي هذه الحالة فسوف تواجه سوريا أزمة مياه حقيقية(٣).

وعلى جانب آخر ترى سوريا والعراق أن هذا المشروع سوف يسبب انخفاض منسوب مياه الفرات بالنسبة لهما. وقد اتهمت دمشقُ أنقرة أنها قللت كمية المياه التي تصلها عبر نهر الفرات بعد إقامة هذه السدود وأعلنت مصادر مسؤولة أن سوريا والعراق سوف تقومان بمقاطعة الشركات التي تساهم في تنفيذ

---

(١) Okan Sari Kaya, Ihanet Teorisi Oncu, 28 Eylul, 1999.

(٢) Taha Kivanc, GAB Israile Satildimi? Yeni Safak, 13 Nisan 1999.
طه قيوانج، بيع مشروع جنوب الأناضول (الجاب) إلى إسرائيل، جريدة الشفق الجديد التركية، ١٣/ ٤/ ١٩٩٩م. انظر الشركات الإسرائيلية الممولة لمشروع الجاب بالملحق الخاص بها آخر الدراسة، ملحق رقم (١٩)، ص٤٦٧.

(٣) أحمد الكايد، الأمن المائي العربي، مجلة الشاهد، عدد ١٢٨، نيسان ـ إبريل ١٩٩٦م، ص٣٨.

هذه المشاريع أو تمويلها[1] إلا أن وزير الدولة التركي (صالح يلديريم) المكلّف بمشاريع الري في جنوب شرق الأناضول اتهم دمشق بأنها «لا تستخدم المياه بطريقة عقلانية، وعليها أن تحفظ مياه الفرات في خزانات» إلى جانب قوله: «إن مشروع جاب مشروع استراتيجي إنساني محض»[2].

مخاوف سوريا والعراق من مشاريع المياه التركية:

تتمثل مخاوف سوريا الخاصة بمشاريع تركيا في مياه الفرات في خوفهم على مزروعاتهم، والخوف من انخفاض نسبة المياه في استعمال المنازل، وقد نفت تركيا رسمياً وقوع هذا الضرر على سوريا.

كما تخشى العراق من تلوث مياهها، واحتمال ارتفاع المحتوى الكيميائي، وتركية لا تعطي اهتماماً لهذه المخاوف، وتعلن رسمياً أنها لن تستخدم المياه كسلاح سياسي.

وعلى الدوام توضِّح تركيا موقفها تجاه هذه المشكلة أنها ترفض الخلافات، وتتبع سياسة الحياد، ولم ترضَ أن تخدم المصالح الأوروبية على حساب المصالح العربية.

والعرب يعتقدون أن تركيا تحاول أن تتخذ من نهر الفرات سلاحاً لها ضد سوريا، وقد أكد هذا الاعتقاد وزير الدفاع التركي في ١٩٨٩م حيث أعلن: «إنه بيدنا سلاحان لردع سوريا، المياه والقوة العسكرية»[3].

وفي ١٣/ ١/ ١٩٩٠م قامت تركيا بحجز مياه نهر الفرات عن سوريا والعراق لمدة شهر، وقد أدى هذا إلى انخفاض منسوب المياه عن سوريا بنسبة (٤٠٪)

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٣/ ١٢/ ١٩٩٨م.
(٢) جريدة الحياة الدولية، ١٥/ ٨/ ١٩٩٨م.
(٣) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٤٠، نقلاً عن الأمن المائي العربي - هاني خليل باحث سوري في المركز القومي للمعلومات، دمشق.

وعن العراق بنحو (٨٠٪) مما نتج عنه خلق موقف معاد من جانب سوريا والعراق تجاه تركيا[١].

كما أن سوريا ترى أن نهري دجلة والفرات نهران دوليان مشتركان، وأن علاقة الدول الواقعة عليه علاقة حق وليس مِلك، وأنه يجب توقيع اتفاق عادل لاستخدام مياه النهرين بين ثلاثتهم (تركيا وسوريا والعراق).

في الوقت الذي ترى فيه تركيا أن المياه التي تنبع من أراضيها هي ملك لها، وهي التي تملك حق تقرير كمية المياه التي توزع لجيرانها، وقد أعلن (سليمان ديميريل) أن مصدر المياه في تركيا هو أعلى مجرى النهر، ولا يحق للدول أسفل مجرى النهر أن تقول لنا كيف نستخدم مواردنا، ومن ناحية أخرى فإن المسؤولين الأتراك يقولون: «إن الله أعطى العرب النفط، وأعطانا نحن المياه، وبما أننا لا نقول للعرب إن لنا الحق في نصف نفطكم، فلا يجوز لهم أن يطالبوا بما هو لنا»[٢].

ومن خلال ما أوردته الصحف التركية فيما يختص بالعلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على البلاد العربية فقد جاء في صحيفة (حريت) أنه خلال زيارة (ديميريل) إلى القدس في ١٤/ ٧/ ١٩٩٩م بمناسبة التعرف على الحكومة الجديدة في إسرائيل برئاسة (ايهود باراك) طالب أجاويد ضرورة الاستفادة من الإسرائيليين (المهاجرين من تركيا) من أجل تنمية مشروع الـ GAP الجاب، وأعربت الجريدة عن قلقها من احتمال عقد اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا.

مشروع أنابيب السلام:

مع ظهور مشروع (سد أتاتورك) تلازم معها ظهور فكرة استغلال المياه كسلعة تجارية مثل النفط والحديد والذهب وغيرها. ومن هنا تبلورت فكرة إمكان بيع تركيا للمياه الفائضة عن حاجتها إلى الدول التي تعاني من شح المياه مثل السعودية ودول الخليج وغيرها، بما في ذلك المياه التي كانت تركيا سبباً في

---

(١) مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٨، كانون الأول-ديسمبر ١٩٩٧م، ص٣٤٤.
(٢) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، ص٥٢.

نقصها[1]. وتشمل خطة هذا المشروع مد خطين من الأنابيب شرقي وغربي، وهما على النحو التالي:

الخط الشرقي: يمتد بطول (٣٩٠٠ كم)، من نهرسيحون وصولاً إلى الكويت والسعودية والبحرين وقطر وعمان، ويضخ (٢,٥) مليون م٣ يومياً.

الخط الغربي: بطول (٢٦٥٠ كم)، يمتد من نهر جيحون إلى مكة وجدة عبر سوريا والأردن ويضخ (٣,٥) مليون م٣ يومياً.

ويرى (تورغود أوزال) أن هذا المشروع سوف يساهم في تحقيق السلام في المنطقة، إلا أن دول الخليج عارضت هذا المشروع نظراً لتكاليفه الباهظة، كما رأت أنه غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية، واعتبرته سوريا والعراق خطراً على الأمن القومي، واعتبرت أنه سوف يحول الدول العربية إلى رهينة بيد أنقرة، ومن ناحية أخرى ترى الدول العربية أن هذا المشروع مشروع إسرائيلي، نظراً لإمكانية استفادة إسرائيل من مشروع أنابيب السلام، وكانت تركيا تعد لتنظيم مؤتمر دولي لبحث مسألة المياه في الشرق الأوسط، إلا أن رفض سوريا حضور هذا المؤتمر أدى إلى إلغائه، وقد كان مقرراً عقده في تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩١م تحت مسمى (قمة مياه الشرق الأوسط)[2].

اتفاقيات تقسيم مياه نهري دجلة والفرات في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٦م:

تم توقيع عدة اتفاقيات من أجل اقتسام مياه نهري دجلة والفرات في شكل معاهدات وهي:

أ ـ المعاهدة الفرنسية ـ البريطانية في ٢٣/ ١٢/ ١٩٢٠م حول استخدام مياه دجلة والفرات.

ب ـ معاهدة لوزان في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٣م التي تلزم تركيا في المادة (١٠٩)

---

(١) أحمد الكايد، الأمن المائي العربي، مجلة الشاهد، عدد ١٢٨، نيسان ـ إبريل ١٩٩٦م.
(٢) ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سابق، ص١٣٧ ـ ١٣٩.

بوجوب إخبار كل من سوريا والعراق كلّما رغبت في القيام بأعمال إنشائية على دجلة والفرات.

جـ ـ معاهدة حلب في ٣/ ٥/ ١٩٣٠م التي تشير إلى حق سوريا في مياه دجلة.

د ـ معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق في ٢٩/ ٣/ ١٩٤٦م التي تنص على ضرورة التعاون المشترك بينهما في ما يختص بالمياه الدولية المشتركة[١].

وفي ٦/ ٧/ ١٩٨٧م وقّعت تركية اتفاقاً مؤقتاً بينها وبين سورية يقضي بتزويد تركيا سوريا بـ(٥٠٠) متر مكعب، مقابل أخذ تعهدات أمنية سوريا تتعلق بالأكراد.

وفي تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٨٨م تم عقد لقاء بين وزير خارجية تركيا (مسعود يلماز) و(شمعون بيريز) وزير الخارجية الإسرائيلي حيث طالب شمعون بيريز في هذا اللقاء من وزير الخارجية التركي إمداد إسرائيل بالمياه.

وفي أيار ـ مايو ١٩٨٩م أكد (إسحاق رابين) وزير الدفاع الإسرائيلي على تدعيم العلاقات الوثيقة بين تركيا وإسرائيل، مؤكداً دور تركيا في الدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط.

وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٩م قامت تركيا بقطع المياه عن سوريا والعراق بحجة ملء خزاناتها وراء أحد السدود في مشروع الأناضول (جاب)[٢].

وفي عام ١٩٩٠م أعلن (سليمان ديميريل) رئيس وزراء تركيا أن «التركيا السيادة على مواردها المائية، ولا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري الفرات ودجلة أي مشكلة دولية. ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٤٢.
(٢) مجلة الشاهد، العدد ١١٧، أيار ـ مايو ١٩٩٥م، مرجع سابق، ص٢٧.

فيها الأقليم التركي»[1].

وفي الوقت نفسه أعلنت تركيا موافقتها على مد إسرائيل بنحو (٥) مليون متر مكعب من المياه سنوياً لسد عجزها في المياه[2].

ومن جانب آخر قامت تركيا بتشييد موانئ لتصدير المياه إلى إسرائيل عن طريق سفن حاملة للمياه[3].

وفي ١٦/ ٣/ ١٩٩٠م أعلنت جريدة (دافار) الإسرائيلية أن عملية نقل المياه إلى إسرائيل ستتم بالاستعانة بالبالونات الخاصة التي انتجتها شركة كندية.

وأكدت جريدة (حريت) في ٨/ ٩/ ١٩٩٨م أنه تم اتفاق بين تركيا وإسرائيل على نقل المياه إلى إسرائيل بالبالون عن طريق الأردن وفلسطين، وذلك عقب زيارة (مسعود يلماز) إلى إسرائيل في ذلك الوقت[4].

---

(١) فتحي علي حسين، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٢) فتحي علي حسين، المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، نيسان - إبريل ١٩٩٢م، العدد ١٠٨، ص٢١٣. ويجدر بالذكر في هذه المناسبة أن نذكر قيام (ديمبريل) بعرض ملايين الأمتار المكعبة من المياه التركية سنوياً إلى إسرائيل، وقد قدم (ديميريل) هذا العرض على (ايهود باراك) رئيس الوزراء الإسرائيلي و(ديفيد ليفي) وزير الخارجية، ودار الحديث حول مد أنبوب مياه في أعماق البحر المتوسط بين تركيا وإسرائيل يمتد طوله (٣٠٠كم) وقد عارضت وزيرة البيئة الإسرائيلية (داليا إيستيك) المشروع التركي، وأعربت عن رفضها الاعتماد على المياه التركية، لأن العلاقات بين تركيا وإسرائيل يمكن أن تتغير. جريدة (الحياة) ١٦/ ٧/ ١٩٩٩، وذلك أثناء زيارة (ديميريل) إلى القدس في ١٤/ ٧/ ١٩٩٩م، ولدى زيارة (مسعود يلماز) رئيس الوزراء التركي إلى إسرائيل في نيسان - إبريل ١٩٩٨م تم الاتفاق على نقل المياه إلى إسرائيل بالبالون على أن ترسل المياه إلى الأردن وفلسطين من هناك.

(٣) يعقوب أدلشتاين، إشكالية المياه بين تركيا وإسرائيل، هتسوفيه (جريدة عبرية) ٢٢/ ١/ ١٩٩٦م، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد ١٥، السنة الثانية، آذار - مارس ١٩٩٦م، ص٢٩.

(٤) Israile Balonla Su Yollayacagiz, Hurriyet 8 Eylul, 1998.

خبر في جريدة (حريت) التركية في ٨/ ٩/ ١٩٩٨م بعنوان: سنرسل المياه إلى إسرائيل بالبالون.

هذا وقد أعلن السفير التركي لدى الأردن أن اتفاقية تزويد إسرائيل بمياه الشرب من نهر (مناوجات) التركي تمت بين شركة تركيا كندية وإسرائيل، وليس على شكل اتفاقية بين الحكومة التركية وإسرائيل[١].

وفي ١١/ ٣/ ١٩٩٦م أعلن الرئيس التركي (سليمان ديميريل) أن تركيا قررت بيع (١٥٠) مليون متر مكعب من المياه إلى إسرائيل خلال زيارته إلى إسرائيل. وجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) قد أعلن بشأن مسألة المياه هذه أن تركيا الغنية بالمياه تستطيع بالتعاون مع الولايات المتحدة في تخفيف مشاكل إسرائيل وسوريا وغيرهما من الدول المفتقرة إلى المياه[٢].

وفي تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩١م أعلن وزير الخارجية التركي أن تركيا لا تملك مصادر مياه كافية بالمقارنة مع سوريا والعراق، فمعدل المياه يبلغ ثلاثة آلاف متر مكعب لكل تركي في السنة في مقابل خمسة آلاف في سوريا، وسبعة آلاف في العراق.. إن تركيا ترغب في استخدام مياهها كسلعة تجارية يمكن مقايضتها[٣].

وفي نيسان ـ أبريل ١٩٩١م صرّح (شمعون بيريز) أن الرئيس (تورغود أوزال) مستعدٌ لتنفيذ مشروع أنابيب السلام، لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه، وليست الأرض، وتركيا هي الدولة الوحيدة التي لديها فائضٌ من المياه في المنطقة، وأطلق عليها أنابيب السلام باعتبار أن الضغط على الموارد المائية في المستقبل سوف يكون كبيراً، واحتمال الصراع بسببه وارد[٤].

---

(١) جريدة دافار (عبرية)، ١٦/ ٣/ ١٩٩٠.

(٢) Israile Balonla Su Yollayacagiz, Hurriyet, 8 Eylul, 1998، وميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير: ١/ ٩٤، مرجع سابق، ٩٤.

(٣) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية، مرجع سابق، ص١٢٨، جريدة الحياة اللندنية، ١٠/ ١٠/ ١٩٩١م.

(٤) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٩٦.

ويتضمن هذا المشروع تزويد دول الخليج العربي بالمياه عبر شبكة من الأنابيب لمد المياه من تركيا حتى (بحيرة طبريا) في فلسطين المحتلة، وهذه المبادرة تعني المضي في سياسة استخدام المياه كعنصر ضغط على الآخرين، وبالذات البلاد العربية المجاورة[١].

ومن جانب آخر دعت تركيا دول المنطقة إلى مناقشة مشروع (أنابيب السلام) لتزويد كل من سوريا والأردن وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي بنحو (٢) مليار متر مكعب من المياه سنوياً في مقايضة صريحة بين النفط والماء[٢].

وترى تركيا أن هذه الخطوط سوف تخفف الضغوط على الموارد المائية، أما بلاد المنطقة العربية فقد قابلت هذا المشروع بالقلق، لأنه سوف يزيد من اعتماد العرب على تركيا، كما أنها تخشى تعرض هذه الخطوط للتدمير أو الهجوم من جانب إسرائيل، لكن تركيا تعترض على هذه الآراء، وترى أن إسرائيل لن تقوم بهذا العمل الذي من شأنه أن يسبب نقصاً للخزانة التركية الأمر الذي لا يرضي إسرائيل.

ويتضمن هذا المشروع أيضاً استثمار نهرين تركيين (جيحون) و(سيحون) من حجم متوسط في شرقي تركيا، حيث يتوجهان إلى البحر المتوسط، وينقل النهران نحو (٣٩) مليون متر مكعب من المياه الجيدة غير الملوثة، وترى تركيا أنها تستطيع أن تستثمر نحو (٢٣) مليون متر مكعب من جريانه وتقوم بتصدير نحو (٦) ملايين متر مكعب يومياً إلى العالم العربي. وبالنسبة لإسرائيل فهي خارجة عن هذا المشروع، غير أن هناك مخططات لتمديد شبكة إلى إسرائيل عبر عمان[٣].

وفي أيار ـ مايو ١٩٩٢م قامت مجموعة العمل الخاصة بالمياه بعقد اجتماع في فيينا أعرب فيه رئيس وفد إسرائيل أن الدول المجاورة مثل مصر وتركيا ولبنان

---

(١) مجلة الشاهد، عدد ١١، أيار ـ مايو ١٩٩٥م.
(٢) أحمد الكايد، الأمن المائي العربي، مجلة الشاهد، عدد ١٢٨، نيسان ـ إبريل ١٩٩٦م، ص٣٨.
(٣) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ١٩٩٣م، ص١١٧.

لديهم فائض في المياه.

وفي ١/ ٢/ ١٩٩٦م دعت سوريا إلى عرض قضية المياه على مجلس جامعة الدول العربية، وطالبت اتخاذ موقف جماعي ضد تركيا بسبب تمريرها مياه الصرف الملوثة عبر سوريا الأمر الذي يضر بمياه الشرب في سوريا، ويضر أيضاً بالأراضي الزراعية فيها. وقام مجلس الجامعة بمساندة سوريا، ودعى إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق حول اقتسام المياه بشكل عادل، دون تعريض العلاقات والروابط العربية التركية للخطر[١].

وجدير بالذكر أن إسرائيل تستولي على مصادر المياه في هضبة الجولان السوريا بما يسد (٣٠٪) من حاجتها[٢].

وتجد الإشارة هنا إلى ما ذكره الرئيس الأميركي الأسبق (ريتشارد نيكسون) بشأن مسألة المياه قوله: علينا تشجيع تركيا على الاستفادة من علاقاتها التاريخية والثقافية، بحيث تصبح معنية اقتصادياً وسياسياً في الشرق الأوسط إذا تقدمت عملية السلام العربية الإسرائيلية إلى الأمام، فسوف تحتل قضية تأمين المياه إقليمياً الأولوية على جدول الأعمال. تستطيع تركيا الغنية بالمياه، بالتعاون مع الولايات المتحدة أن تخفف من مشاكل إسرائيل وسوريا وغيرهما من الدول المفتقرة إلى المياه في المنطقة، وذلك من خلال ترتيبات جديدة.

ويتضح مما ذكره الرئيس الأمريكي أن أمريكا تخطط من أجل الوصول إلى ممارسة هيمنة إقليمية تركيا ـ إسرائيلية على العرب[٣].

ولا تزال مشكلة المياه بين سوريا وتركية قائمة، وقد تتفجر في يوم ما عندما يتم تنفيذ مشروع إقامة السدود التركية على نهر الفرات، الأمر الذي يضرُّ بمصالح سوريا والعراق معاً.

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٧٤.

(٢) أحمد الكايد، الأمن المائي العربي، مجلة الشاهد، عدد ١٢٨ نيسان ـ إبريل ١٩٩٦م، ص٣٦.

(٣) ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سابق، ص٩٤.

ومن المسائل التي أثارت حفيظة الأتراك ضد سوريا هي تدخل سوريا في لبنان سنة ١٩٧٦م، ومساندة سوريا لإيران أثناء حربها مع العراق، وكانت هذه المساندة ضد موقف تركيا المحايد بشأن هذه الحرب. وعلى الرغم من هذه المشاكل التي عايشتها تركيا مع سوريا إلا أن تبادل الزيارات والاتصالات ظلت مستمرة بين الطرفين منذ عام ١٩٧٢م، وفي عام ١٩٨٧م زار (تورغود أوزال) دمشق، وتم توقيع اتفاقية بين الطرفين تتضمن التعاون في القضايا التي تمس الأمن إلى جانب اتخاذ التدابير اللازمة بشأن الحركة التجارية بين الطرفين، واتفق الطرفان على مواصلة اللقاءات سنوياً لمعالجة هذه القضايا[١].

ثانياً ـ مشكلة الأكراد بين سوريا وتركيا ودور إسرائيل فيها:

من بين المشاكل التي أدت إلى توتر الجو بين تركيا وسوريا هو تبني سوريا لعناصر إرهابية في فترة السبعينيات، وقيامها بتدريبهم وتسليحهم وإرسالهم إلى الأراضي التركية إلى جانب مساعدتها للإرهابيين من الأرمن، ومساندتها أيضاً إلى الإرهابيين الأكراد، الذين تدربوا في وادي البقاع اللبناني، الذي كان تحت سيطرة السوريين، وقد بلغ عدد القتلى من رجال الأمن التركي على أيدي هؤلاء الإرهابيين (٤٠٠) رجل، وذلك من منتصف الثمانينيات حتى ١٩٩٣م[٢].

---

(١) أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٣١٢.

(٢) يرجع تاريخ الأكراد في تركيا عندما قامت حركة (كمال أتاتورك) الذي تعاون معه الأكراد في بداية حرب التحرير الشعبية بتركيا عام ١٩١٩م ثم حصلوا منه على وعد بالحكم الذاتي في مؤتمر (أرضروم) بتركيا وبمساحة تضم المنطقة الواقعة جنوب شرق الأناضول (أي كردستان المركزية). وبإمكان منحهم الاستقلال إذا ما أثبت الشعب الكردي رغبته في ذلك لكن بعد وفاة (أتاتورك) أسدل الستار الكثيف على القضية الكردية، وظلت الأوضاع في تركيا على ما هي عليه من قلاقل حتى الآن. وسوريا لديها ما يقرب من مليون من الأكراد، وقضية الأكراد قضية كبيرة ومتشعبة وشائكة تشمل مشكلة ما يقرب من ٣٠ مليوناً من أفراد الشعب الكردي أغلبهم في تركيا، والباقون موزعون بين إيران والعراق وسوريا الإضافة إلى مليون كردي يعيشون في أرمينيا وأذربيجان. الأهرام في ١٠/١٠/١٩٩٨م.

وقد طالبت تركيا سوريا بضرورة اتخاذ إجراءات وقائية ضد قواعد حزب العمال الكردستاني، وقد ردت سوريا على تركيا في هذا الصدد أن القوات العسكرية السورية لا تستطيع التدخل في شؤون سلطات الأمن في منطقة البقاع لكن تركيا لم تقتنع بهذا الرد السوري[١]. هذا بالإضافة إلى قيام سوريا بنقل مقر (عبد الله أوجلان) زعيم حزب العمال الكردي (P. K. K.) من البقاع إلى دمشق[٢].

---

(١) أكمل الدين إحسان، مرجع سابق، ص٣١٣.

(٢) ولد (عبد الله أوجلان) عام ١٩٤٩م في بلدة في إقليم (شانلي أورفا) على الحدود مع سوريا وسط عائلة فلاحين مؤلفة من ستة أولاد، وانطلق في العمل السياسي أثناء دراسته الجامعية، حيث كان يدرس العلوم السياسية في أنقرة، وسجن عام ١٩٧٢م لسبعة أشهر بسبب نشاطات موالية للأكراد. وفي عام ١٩٧٨م عند إنشاء حزب العمال الكردستاني تفرغ للكفاح المسلح لعدم إضاعة الوقت في القضية الكردية بجدالات سياسية». وفي البدء عرف الحزب باسم (آبو) حيث تلقب أوجلان بـ(آبو) ويرأس (أوجلان) بقبضة من حديد (حزب العمال الكردستاني) منذ تأسيسه وهو حزب (ماركسي ـ لينيني) أنشأه في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٨م مع عدد من زملائه الطلاب، وحل هذا الحزب مكان (جيش التحرير الوطني لكردستان) الذي كان أسسه أيضاً قبل ذلك بأشهر. ويقاتل (حزب العمال الكردستاني) لإقامة (كردستان الكبرى) على أرض تقتطع من تركيا وإيران والعراق وسوريا تشمل حوالي ٢٠ مليون نسمة. وقد فرّ أوجلان من تركيا قبل وقوع الانقلاب العسكري في أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٠م، وهو يعيش منذ ١٩٨١م في المنفى الاختياري، وفي أغلب الأوقات في دمشق، أو في سهل البقاع اللبناني، حيث أقام مقر قيادته العام ومخيماً لتدريب مناصريه. وقد أغلق هذا المخيم في ١٩٩٢م بضغوط من أنقرة على سوريا ولبنان. ويقول (آبو): «إن حزب العمال الكردستاني» يعلق أهمية كبرى على إعادة تشكيل الهوية الكردية التي قمعت لأعوام على أيدي الاستعماريين الأتراك». وقرر (أوجلان) في ١٥/ ٨/ ١٩٨٤م البدء بالكفاح المسلح ضد أنقرة بعدما اعتبر أن عددهم أصبح كافياً لذلك. وتترجم عمليات (حزب العمال الكردستاني) غالباً بهجمات ضد البلدات الكردية التي ترفض التعاون معه». و(آبو) هو العدو اللدود لأنقرة، التي تعتبره قاتلاً دموياً ورأس الإرهاب، وتصف منظمته بالإرهابية.

وفي آذار ـ مارس ١٩٩٣م أعلن (أوجلان) وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد ـ أنهاه في أيار ـ مايو ١٩٩٣م ـ مطالباً في المقابل بفتح حوار سياسي مع أنقرة. لكن الحكومة التركية لم تعترف بهذه الهدنة. وفي كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٩٥م أعلن (أوجلان) هدنة جديدة من جانب واحد، وهدنة أخرى في ١/٩/١٩٩٨م، ورفض الجيش التركي كل=

وفي كانون الثاني ـ يناير ١٩٩٦م أعلنت تركيا أنها حصلت على ضمانات من إسرائيل بعدم توقيع اتفاق مع سوريا، وذلك بسبب دعم سوريا للإرهاب الكردي[1].

وخلال زيارة الرئيس التركي (سليمان ديميريل) إلى إسرائيل في ١١/ ٣/ ١٩٩٦م وجَّه نقداً شديداً إلى سوريا، متهماً إياها بدعم الثوار الأكراد، حيث أعلن: أن سوريا تقف وراء الإرهاب في بلدنا[2].

وقد حذَّر الرئيس التركي (سليمان ديميريل) دمشق من أن تركيا تحتفظ لنفسها بحق الرد عليها بسبب دعمها لمقاتلي (حزب العمال الكردستاني).

وأعلن (ديميريل) غضبه من سياسة دمشق بقوله «إن صبرنا يوشك أن ينفد».

وقد ردَّ الرئيس المصري حسني مبارك خلال مجهوداته لحل هذه الأزمة التي نشأت بين تركيا وسوريا تعقيباً على العبارة التي وردت على لسان (ديميريل) حيث قال الرئيس المصري حسني مبارك: «إنه مهما يكن الصبر قد نفد، إلا أنه

= هذه الهدنات.

* ويتحدث (آبو) ـ الذي ترفض أنقرة إجراء أي مفاوضات معه، حتى وإن ألقى السلاح ـ إلى الصحافة ويلقي خطاباته بالتركية. وكان يكتب افتتاحيات منتظمة تحت اسم مستعار هو (علي فرات) في صحيفة (أوزغور أولكي) الموالية للأكراد الصادرة باللغة التركية قبل إغلاقها في مطلع عام ١٩٩٥م. ومنذ ذلك الحين بدأ بالتحدث عبر شبكة تليفزيون (ميد تي في) التي تبث من أوروبا، لاسيما من بريطانيا، ويمولها (حزب العمال الكردستاني).

وأعلنت أنقرة أن (أوجلان) لجأ في منتصف تشرين الأول ـ أكتوبر إلى موسكو قبل إغلاق تلك الشبكة التلفزيونية في روما، وكانت تركيا حصلت من سوريا في وقت سابق على تعهد بوقف دعمها لحزب العمال الكردستاني وزعيمه، وقد رصدت الموساد الإسرائيلية هرب أوجلان إلى روسيا، ثم تعاونت إسرائيل مع المخابرات الأمريكية والتركية حتى تم القبض على (أوجلان) في كينيا، وأحضر إلى تركيا، وهو يحاكم على ما اقترفه حزبه ـ بناء على أوامر منه من قتل وإرهاب وخيانة على حد قول الجهات التركية. (الحياة الدولية، ١٤/ ١١/ ١٩٩٨م).

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٩٩.

(٢) المرجع السابق، ص٧٢.

يرى ومعه كل الدول العربية أن الحوار الفعال بين الجانبين التركي والسوري أجدى وأخف ضرراً من أي عمليات عسكرية».

ويرى الرئيس مبارك أن المنطقة لا تتحمل أي عمل عسكري في هذا الجو المحموم والمملوء بالشكوك[1].

وفي الوقت نفسه أعلن (مسعود يلماز) ـ رئيس الوزراء التركي السابق ـ في خطاب له في هذا الشأن بقوله: «إن كل التدابير اللازمة ستتخذ إزاء سوريا إذا دعت الحاجة» وتزامن مع هذه التصريحات إجراء المناورات السنوية التي يجريها حلف الأطلسي في شرق البحر المتوسط في إقليم الإسكندرونة (هاتاي) وقد شاركت في هذه المناورات قوات مسلحة يونانية وتركية وذلك للمرة الأولى منذ (١٣) عاماً[2].

كما صرحت جريدة (حريت): «أن وحدات من الجيش التركي انتشرت في بعض المناطق الإستراتيجية على الحدود التركية ـ السورية»[3].

وأعلن راديو دمشق في تعليقه على هذه التهديدات: إن لإسرائيل دورها البارز في تصعيد الموقف بين سوريا وتركيا وصرح بقوله: «إننا نقول للمهددين والمتواطئين مع إسرائيل: إن ذراعهم مكشوفة، وإن سوريا ليست ضعيفة، وهي قادرةٌ على الدفاع عن نفسها».

كما أوضح راديو دمشق أنه «برغم مناشدات الدول العربية والإسلامية لتركيا كي تلتزم بقرارات القمة الإسلامية لتتراجع عن تحالفها العدواني مع إسرائيل إلا أن تركيا مستمرة في مخططاتها المشبوهة».

وأضاف الراديو: أن إسرائيل تستخدم تركيا «كمخلب قط» يهدد سوريا[4].

وقامت دمشق بتسليم السفير التركي في دمشق احتجاجاً رسمياً على

---

(١) جريدة الأهرام المصرية، ٧/١٠/١٩٩٨م.
(٢) جريدة الحياة الدولية، ٢/١٠/١٩٩٨م.
(٣) جريدة الحياة الدولية، ٢/١٠/١٩٩٨م.
(٤) جريدة الأهرام المصرية، ٣/١٠/١٩٩٦م.

التهديدات التركية لها، وعدم استجابة أنقرة لدعوة دمشق بالحوار الدبلوماسي بين الطرفين[١].

ومن جانب آخر حظيت حكومة الأقلية في تركيا بزعامة (مسعود يلماز) بتأييد كل الأحزاب إزاء موقف تركيا مع سوريا، ووصف زعيم المعارضة (رجائي قطان) النظام السوري بأنه (عدونا)[٢].

وعن الموقف المتوتر بين تركيا وسوريا أعلنت واشنطن أنها تقف بجانب تركيا ضد أي إرهاب يوجه نحو تركيا حيث إن هذا الإرهاب ينبثق من سوريا[٣].

وفي ٩/ ٤/ ١٩٩٧م اقترح (ديفيد ليفي) وزير الخارجية الإسرائيلية على المسؤولين الأتراك أثناء زيارته لتركيا أن تتعاون تركيا وإسرائيل ضد سوريا لضمان الاستقرار في المنطقة[٤].

وفي ٥/ ١٠/ ١٩٩٨م وجّه (مسعود يلماز) رئيس الوزراء التركي تحذيراً أخيراً إلى سوريا بسبب دعمها للإرهاب، وأعلن أن سوريا لا تؤوي معسكرات لحزب العمال فحسب، بل تحتضن منظمات إرهابية، متهماً سوريا أنها هي المقر العام للإرهاب في الشرق الأوسط. كما أعلن وزير الخارجية (إسماعيل جم) أن دمشق أغلقت الباب أمام الجهود الدبلوماسية، وهدد بأن أنقرة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام مواجهة الإرهاب الانفصالي المدعوم من سوريا.

وأشارت صحيفة (ميلليت) التركية أن هناك استعدادات عسكرية على الحدود مع سوريا، وأن القوات المسلحة التركية قامت بتركيب كاميرات لمراقبة التطورات على الحدود السورية، وأنه تم نشر وحدات عسكرية على ضفاف نهر دجلة.

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٦/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٢) جريدة الحياة الدولية، ٦/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٣) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١١٤.
(٤) جريدة حريت التركية، ١٠/ ٤/ ١٩٩٧م.

ورداً على تلك التهديدات التركية أعلن السيد (فاروق الشرع) وزير الخارجية السوري أن الوسائل التي لجأت إليها تركيا ليست بعيدة عن تحالفها مع إسرائيل القائم على تجاهل ما يربط الشعبين التركي والعربي، وطالب الحكومة التركية بالتخلي عن هذه الأساليب، والعودة إلى لغة الحوار من أجل حل المشكلات القائمة بينهما»[1].

وفي الوقت نفسه أعلن (عبد الله الأحمر) الأمين العام المساعد لحزب البعث السوري «أن تصريحات تركيا العدوانية هدفها استفزاز سوريا، وتصعيد التوتر في المنطقة، وتهديد أمنها، وهو ما يتكامل مع سياسات إسرائيل ومواقفها»[2].

وبتحليل الظروف الداخلية والخارجية التي ارتبطت بتوقيت وتفجير الأزمة، فإننا نجد أن المؤسسة العسكرية التركية هي صاحبة الأمر والنهي في تركيا، ويحكم العلاقات المتشعبة مع نظيرتها الإسرائيلية ومع حكومة نيتنياهو، فإنه يصعب إغفال وجود علاقة مباشرة بين دوافع الأزمة التي تنطوي على تهديد بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا، وبين التحالف الإسرائيلي التركي في ظل تبلور مصالح مشتركة ترتكز على ما يلي:

١ ـ وفقاً لمقولة أنه «لا سلام في الشرق الأوسط بدون سوريا ولا حرب بدون مصر» فإن دمشق ما زالت تشكل عقبة أمام نوع التسوية السياسية التي تعمل كلٌّ من إسرائيل والولايات المتحدة على فرضها، كما أن استمرار فعالية دور سوريا في لبنان يشكل قيداً على المخططات الإسرائيلية هناك.

٢ ـ عدم قدرة إسرائيل سياسياً وفقاً لحسابات أمريكية، على توجيه ضربة وقائية ضد سوريا بزعم تنامي قدرتها العسكرية، والتي قد تؤدي بالأطراف العربية المعتدلة إلى إعادة النظر في كل اتفاقياتها مع إسرائيل، وبالأطراف المتشددة إلى تفجير مواجهة حادة مع المصالح الأمريكية في المنطقة ككل.

من أجل تحسب سوريا لأي عدوان عليها قامت بالسعي نحو تطوير توازنها

---

(١) جريدة الأهرام المصرية، ٧/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ٨/ ١٠/ ١٩٩٨م.

الإستراتيجي لمواجهة إسرائيل إلى جانب بناء كيان عسكري يستطيع ردع أي هجوم عليها من قبل إسرائيل أو تركيا، ومن أجل تحقيق هذا التوازن قامت سوريا بتشكيل جيش يتكون من نصف مليون مقاتل، كما قامت بتدعيم أنظمة التسليح في مجالات الأسلحة البرية والجوية والبحرية، إلى جانب امتلاكها دبابات روسية وتشيكية متطورة من طراز (ت ـ ٧٢) تتفوق على الدبابات التركية، وفي الوقت نفسه تتفوق طائرات القتال على نظيرتها التركية بمقدار (١,٢) مرة، وتتفوق أيضاً زوارق الصواريخ السريعة بـ(١,٣) مرة عن الصواريخ الموجودة بتركيا، وقد مارست إسرائيل وأمريكا ضغوطاً شديدة من أجل حرمان سوريا من هذا السلاح المتطور[١].

والضربة التركية لسوريا ـ التي كانت متوقعة ـ قصد بها تحقيق العديد من الأهداف التركية ـ الإسرائيلية ـ الأمريكية التي تشمل ما يلي:

أولاً: التأثير على القدرة العسكرية السورية، وإرجاعها سنوات كثيرة إلى الوراء، بما يؤمن خطط إسرائيل لضم الجولان بصورة نهائية، واستبعادها من أية مفاوضات قادمة.

ثانياً: إرباك القيادة السورية في الداخل، ومن ثَمَّ إخراجها من معادلات التفاوض الإسرائيلي الفلسطيني، وإضعاف دورها المؤثر في لبنان.

ثالثاً: تحجيم فعالية الدور الذي يمكن أن تعلبه سوريا في الترتيبات المستقبلية لكل من الأردن والعراق، وبما يسمح للطرفين الأمريكي والإسرائيلي بحرية الحركة في ربط هذه الترتيبات بمصالحها الذاتية.

رابعاً: رغم ما قد يصاب هذا العمل من نفي قاطع لوجود دور إسرائيل في تنفيذه إلا أنه سوف يمثل رسالة غير مباشرة موجهة لإيران وللدول العربية أيضاً بوجود قوة جديدة في المنطقة تتحكم بدورها في التوازن الاستراتيجي، وتفرض شروطها على أية أطراف قد تفكر في التمرُّد عليها، والطرف التركي الذي اقترنت

---

(١) مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٨، كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٩٧م، ص٣٥٥، ٣٥٦.

مطالبه بعمليات تعبئة وحشد عسكرية وسياسية وإعلامية تستهدف الداخل بصفة أساسية، إضافة إلى تأكيد الدور الإقليمي الذي يمكنه القيام به لصالح مفهوم السلام الأمريكي الإسرائيلي في الشرق الأوسط يملك فرصة التراجع في أية لحظة عن شن عملياته العسكرية، باعتبار أن طلباته قد تمَّ الاستجابة لها، ويعتبر أن تفادي الحرب يشكل نصراً في حد ذاته. كما أنه يملك إمكانية تفجير الموقف في أي وقت لاحق يراه مناسباً.

ومن خلال تحليلات بعض الكتّاب العرب للأزمة القائمة بين تركيا وسوريا حول الأكراد كتب أحد الباحثين في الشؤون العربية محللاً حقيقة الموقف الراهن والدوافع التي سببت هذا الوضع بقوله:

«يبدو أن الطرف السوري، أدرك حقيقة الدوافع المحركة للأزمة، والتحفز الإسرائيلي لاستغلال الموقف قبل حصر المواجهة في المحور الأمني، والتباحث حول ما أثارته تركيا حول زعيم الأكراد، والدعم اللوجستي لحزب العمال، فلا شك أن رد الفعل السوري الذي اتسم بالهدوء، وتجنب الاستفزاز، والاستجابة للوساطة مكّن دمشق من تفادي المواجهة العسكرية مع الاحتفاظ بأوراق اللعبة دون خسارة أي منها.

أما فيما يتعلق بالطرفين العربي والإسلامي فلا شك أن تحركات كل من مصر والسعودية وإيران التي اتسمت بالسرعة والإيجابية، قد حققت غرضها. فإلى جانب العمل المكثف لنزع فتيل الأزمة فإن هذه التحركات تنطوي على رسالة مباشرة إلى القيادة التركية وحلفائها بأن سوريا لن تقف وحدها في أية مواجهة مع تركيا، كما أن مصالح تركيا مع العالم العربي مازالت تستحق موقعاً متميزاً في سلم الأولويات التركية. ولاشك أن العالم العربي كله كان مطالباً بوقفة قوية إلى جانب سوريا، وإذا كانت تركيا قد مارست دور رأس الحربة للتفوذ الغربي في عام ١٩٥٧م بأزمة مماثلة ضد سوريا، فإن الموقف نفسه يتكرر اليوم ليس لصالح النفوذ الغربي، وإنما لصالح مطامع إسرائيلية تتسلل من خلال تحالف، تناوله أحد كتّاب اليهود في كتاب له بعنوان (تحالفات قذرة). وإذا لم نتمكن كعرب من التصدي لهذه (التحالفات القذرة) وما ترمي إليه من أهداف

حقيقية فسوف تبتلعنا جميعاً»[1].

ومن ناحية أخرى كتبت صحيفة (أورتادوغو) (Orta Dogu) (الشرق الأوسط) التركية في مقالة كتبها الكاتب (نظمي شيلينك) جاء فيها: إن تركيا سوف تستفيد من بقاء إسرائيل دولة قوية في الشرق الأوسط، ويضيف الكاتب قائلاً: إن تركيا وإسرائيل تمثلان أعمدة الجسر الذي يربط المنطقة ويقيم التوازن في الشرق الأوسط[2].

وفي ٦/٦/١٩٩٦م نشرت صحيفة (ديفنس نيوز) الأمريكية تقريراً من جانب مسؤولين أتراك يؤكد تعزيز التعاون العسكري التركي مع إسرائيل، وتشكيل جبهة مناوئة لسوريا تشمل تدريبات مشتركة وتبادل معلومات استخبارية[3]. وأعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي عن هذا الموقف بقوله: «إن الاعتقاد بأن الاتفاق بين تركيا وإسرائيل سيتحول يوماً إلى هجوم على سوريا، بلاهة».

من ناحية أخرى أعلنت وزارة الخارجية التركية أن محاولات بدء تطبيع العلاقات التركية مع سوريا قد فشلت، وجاء على لسان (إسماعيل جم) وزير الخارجية التركي أن المشكلات مازالت قائمة[4].

وفي محاولة لإزالة هذا الجو المتوتر بين سوريا وتركية قام الرئيس المصري حسني مبارك بدور وساطة كبرى، كما قام بمساعي حميدة من أجل وقف التدهور بين سوريا وتركيا، حيث قام بزيارة الرياض، والتقى بخادم الحرمين الشريفين (الملك فهد بن عبد العزيز) من أجل احتواء الأزمة بين تركيا وسوريا، والوصول إلى تسوية الأزمة بين البلدين. وأجرى مباحثات مع كل من (ديميريل) و(الأسد) في رحلات مكوكية من أنقرة إلى دمشق، وكان ذلك خلال الفترة من ٦/ ١٠/ ١٩٩٨م إلى ٨/ ١٠/ ١٩٩٨م، وقد حازت الجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس

---

(١) عبد الحليم المحجوب، باحث في الشؤون العربية، مستشار بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام المصرية، ٣١/ ١٠/ ١٩٩٨م.

(٢) سيد عبد المجيد، رسالة أنقرة، جريدة الأهرام المصرية، ٤/ ٨/ ١٩٩٩م، ص٧.

(٣) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، ص١١٥، مرجع سابق.

(٤) جريدة الحياة الدولية، ٣/ ٧/ ١٩٩٨م.

مبارك لاحتواء الأزمة بين تركيا وسوريا اهتمام الرأي العام العربي والعالمي.

وقد أشادت الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب بدور الرئيس المصري مبارك في احتواء الأزمة والتي أكدت تقديرها لجهود مبارك في نزع فتيل الأزمة، وأعلنوا أن دق طبول الحرب بين تركيا وسوريا ما هو إلا مخطط عدائي تقوم به تركيا بالوكالة عن إسرائيل[1].

ومن ناحية أخرى هنأ الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) الرئيس مبارك على النجاح الكبير للدبلوماسية المصرية في احتواء الأزمة بين تركيا وسوريا، وأشاد بدور الرئيس مبارك كوسيط سلمي بين الطرفين[2].

وفي دمشق جددت مصادر سورية رفيعة المستوى (الترحيب العميق بمبادرة الرئيس مبارك، وبأي مبادرة أخرى تهدئ الأوضاع بين الجانبين سوريا وتركية، وتعيد العلاقات إلى سابق عهدها) ودعت في تصريحات لها إلى استئناف اجتماعات اللجان السورية ـ التركية لحل كل المشاكل العالقة بين الطرفين، وجددت نفيها وجود (أوجلان) في الأراضي السورية، وقالت: «إن الأتراك يعرفون مكان وجوده، وهو ليس في سوريا». وقد تضمنت (الأفكار) التي حملها الرئيس مبارك إلى الرئيس التركي سليمان ديميريل الآتي:

١ ـ استئناف اجتماعات اللجان الثنائية في المجالات الأمنية والسياسية والمائية.

٢ ـ الحوار السياسي حول كل المشاكل العالقة.

٣ ـ تخفيف وتيرة العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية التي تهدد الأمن السوري والقومي.

٤ ـ حل المشاكل الثنائية من دون تدخل أي طرف ثالث.

٥ ـ إعلان الجانبين التزامهما وحرصهما على الأمن المتبادل وحسن الجوار.

---

(١) جريدة الأهرام المصرية، ٦/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ٢٧/ ١١/ ١٩٩٨م.

٦ ـ عدم تدخل أي طرف في الشؤون الداخلية للبلد الآخر.

٧ ـ ملكية الأراضي في المناطق الحدودية واستثمارها المشترك بين الطرفين.

٨ ـ حل مشكلة المياه بين الدول المعنية (أي تركيا وسوريا والعراق) من دون تدخل إسرائيل في موضوع نهر الفرات.

٩ ـ تطوير العلاقات الثنائية على أساس التاريخ المشترك والمبادئ الإسلامية[1].

وقالت المصادر السورية: «لم نضع في اعتبارنا افتعال معركة، ولا تعكير صفو العلاقات مع تركيا، ولم نستطع إلى الآن معرفة المبررات التي أدت بتركيا إلى إثارة الموضوع، ولا المسببات التي جعلتها تصعّد وتوتّر العلاقات مع سوريا».

وأشارت إلى أن «المستفيد الوحيد في هذا الوضع هو إسرائيل».

وأبدى نائب الرئيس السوري (عبد الحليم خدام) خلال لقائه مع سياسيين لبنانيين، حرص سوريا على «تغليب لغة الحوار والتفاهم الدبلوماسي لحل كل الخلافات القائمة، مشدداً على تجنب الانجراف إلى صراعات ثانوية، تصرف سوريا عن صراعها الرئيس في مواجهة الاحتلال الصهيوني».

ولاحظ (خدام) أن الموقف السوري هذا لاقى تجاوباً واسعاً، دولياً وعربياً و«إن القيادة السورية تلمس كل يوم تعاظم التعاطف الشعبي العربي والإسلامي والدولي معها، الأمر الذي يشير إلى أن الأمة العربية والإسلامية والأصدقاء في العالم لن يتركوا سوريا وحدها في مواجهة العدوان إذا انزلقت الحكومة التركية إليه»[2].

وفي تركيا صرّح رئيس الوزراء (مسعود يلماز) في كلمة ألقاها أمام البرلمان

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٨/ ١٠/ ١٩٩٨م.

(٢) جريدة الحياة الدولية، ٨/ ١٠/ ١٩٩٨م.

بعد زيارة الرئيس المصري حسني مبارك في محاولة لنزع فتيل الأزمة، بأنه «حان الوقت لإنهاء المكايد السود لسوريا». كما صرّح بأن «الحرب غير المباشرة التي تشنها سوريا منذ (١٤) سنة تعطي تركيا حق الدفاع المشروع عن نفسها بموجب الفقرة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة. وقال بيانٌ صدر إثر جلسة مغلقة لمجلس الوزراء التركي عرض خلالها (يلماز) نتائج الزيارة التي قام بها الرئيس مبارك: إن «الحكومة التركية قررت اتخاذ كل إجراء رادع إذا واصلت سوريا دعم التنظيم الانفصالي، وواصلت نفي هذا الدعم، كما قررت تسريع عملية اطلاع المنظمات الدولية والبلدان الأخرى على أسباب الأزمة»[١].

وفي تعليق لجريدة (الأهرام) المصرية حول الأزمة بين سوريا وتركيا صرحت: بأن أي حل سلمي للأزمة بين سوريا وتركيا، يجب أن ينطلق من سلة متكاملة من الحلول للقضايا المعلقة بين الدولتين. فإذا كانت تركيا تتهم سوريا بإيواء الثوار الأكراد، فإن سوريا لها كل الحق في النظر بعين الشك والقلق إلى التحالف التركي ـ الإسرائيلي، الذي يسمح للطائرات الإسرائيلية باستخدام الأجواء التركية، كما أن سوريا لها كل الحق في التطلّع لاستعادة لواء الإسكندرونة السوري الذي تحتله تركيا، كما أن تركيا لم تتعامل بشكل عادل، واعتدت على الحقوق المائية التاريخية لسوريا والعراق في مياه الفرات. وللوصول إلى حل سلمي للصراع بين تركيا وسوريا، لابد أن تكون المواقف واضحة، وأن تكون رغبة تركيا في السلام صادقة، بعد أن أظهرت سوريا رغبتها الأكيدة في السلام معها، علماً بأنه في أسوأ الأحوال في حالة بقاء القضايا سبب النزاع بين سوريا وتركيا معلقة، فإن ذلك أفضل من دخول الدولتين في صراع عسكري سوف يضرهما معاً، ويزيد هذه القضايا المعلقة تعقيداً»[٢].

وأعلن الرئيس حسني مبارك أن جهود مصر لن تكتفي باحتواء التوتر بين تركيا وسوريا، ولكنها سوف تستمر من أجل إقامة علاقة مستقرة بين البلدين، وفي الأمم المتحدة أيدت المجموعة العربية في المنظمة الدولية مبادرة الرئيس

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٨/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ١٠/ ١٠/ ١٩٩٨م.

مبارك لنزع فتيل التوتر بين تركيا وسوريا، وذلك خلال الاجتماع الذي عقدته هذه المجموعة في ٨/ ١٠/ ١٩٩٨م على مستوى السفراء. وصرح السفير (نبيل العربي) مندوب مصر الدائم ورئيس المجموعة العربية فيها بأن المجموعة أكدت تضامنها مع سوريا، ورفضها التهديدات التركية، وطالبت أنقرة بضرورة ضبط النفس، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وقد قررت المجموعة العربية أن يلتقي وفد يتألف من مصر ولبنان وليبيا بكوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة لينقل إليه قلق المجموعة من تطور النزاع التركي ـ السوري[1].

وقد صرح الرئيس حسني مبارك: «بأن الشارع العربي يتحدث عن تحريض إسرائيلي لتركيا ضد سوريا، لكنني لا أملك دليلاً قاطعاً على ذلك»[2].

وقد نفى رئيس الوزراء الإسرائيلي (نتنياهو) قيام إسرائيل بأي دور في توتر العلاقات بين سوريا وتركية.

وعلى رغم تأكيد الرئيس المصري عدم وجود دلائل تربط بين إسرائيل والتوتر القائم على الحدود السورية ـ الإسرائيلية. إلا أن أحد التقارير العسكرية ـ التي تلقتها الجامعة العربية ـ كشفت أن التدريبات الثلاثية بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية المعروفة باسم (حورية) تجاوزت عملياً غرضها المعلن (وهو إنقاذ السفن)، إذ تم خلالها تدريب على احتلال منطقة بالقرب من (لواء الإسكندرونة) كما أن القوات الخاصة نفذت خلالها أيضاً عمليات اختطاف شخصيات ونقلهم إلى السفن المشاركة في هذه التدريبات التي جرت قبالة ساحل حيفا.

وينتهي التقرير إلى أن محاولات تركيا التي عبر عنها رئيسها (سليمان ديميريل) عن موقف متوازن إزاء القضايا العربية لا يبدوا معبراً عن موقف المؤسسة العسكرية التي صنعت التحالف مع إسرائيل، وتتبنى موقفاً عدائياً ضد سوريا، وآخر توسعياً تجاه العراق، واعتبر التقرير أن تركيا ترى أن الضغوط على دمشق

---

(١) جريدة الأهرام المصرية، ١٠/ ١٠/ ١٩٩٨م.

(٢) جريدة الأهرام المصرية، ٥/ ١٠/ ١٩٩٨م.

ستفتح الباب أمام تدفق الاستثمارات اليهودية في الصناعات التركية، وبالتالي لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، ولتعزيز دورها في وسط آسيا[1].

ووسط هذا الجو المتوتر بين البلدين سوريا وتركيا، أعلنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في بيان لها دعت فيه الأمة العربية والإسلامية للوقوف إلى جانب سوريا في مواجهة مؤامرة الحلف الصهيوني الذي أصبحت تركيا للأسف جزءاً منه، كما اتهمت أنقرة بمحاولة جر سوريا إلى حرب استنزاف طويلة.

كما أعربت (رابطة العالم الإسلامي) عن أسفها لتصاعد الخلاف بين أنقرة ودمشق.

ونادت وزارة الخارجية البريطانية باتخاذ أسلوب الحوار لمعالجة القلق بين الطرفين[2].

ويعلّق كاتب سوري عن الأزمة المفتعلة بين تركيا وسوريا بقوله: «إن بعض القادة الأتراك يرتبط بعلاقات وثيقة بإسرائيل منذ عقود، والمحور الإسرائيلي ـ التركي ليس سوى حلف غير معلن ضد سوريا لتقوم أنقرة بدور الوكالة عن إسرائيل. فالمعسكر التركي لم يكتف باتهام سوريا بدعم (حزب العمال الكردستاني) فقط بل دعمها لحزب الله في لبنان، أو علاقتها مع الحركات الإسلامية المعادية لإسرائيل كحركة (حماس).

الجيش التركي يحاول تقديم الخدمات لإسرائيل من خلال محاولة تجريد سوريا من أسلحتها الصاروخية التي تهدد العمق الإسرائيلي، ولا تستطيع التكنولوجية الصاروخية الإسرائيلية ضربها لقرب تل أبيب من دمشق، وإذا لم تقدم تركيا على هجوم عسكري الآن فإنه قد يكون مقدمة لسيناريو هجوم عسكري تركي إسرائيلي في المستقبل، في محاولة لعزل سوريا إقليمياً، ووضعها بين فكي الكماشة. ففكرة الشراكة الإسرائيلية ـ التركية تدغدغ عقول العسكر الأتراك، بهدف الهيمنة على المنطقة اقتصادياً، والسيطرة على النفط العربي والغاز السوري

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ١٢/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٢) جريدة الحياة الدولية، ٥/ ١٠/ ١٩٩٨م.

ومياه الفرات التي يتعطش الإسرائيليون إليها من خلال ما دعي بأنابيب السلام».

وأضاف الكاتب السوري حول تعليقه على الأزمة السورية التركية: «نتمنى أن لا تتورط تركيا في نزاع مع سوريا، التي ترتبط معها بحدود طويلة، بل بروابط ثقافية وتاريخية وعرقية ودينية، فالجذور التركية ممتدة إلى كثير من العائلات السورية، كذلك نتمنى أن لا تخضع القيادة التركية للضغوط الإسرائيلية في محاولة لشق التضامن العربي، ووحدة العالم الإسلامي إرضاءً للقيادات الإسرائيلية»[1].

وقد رحبت مصادر سورية بجهود مبارك في الوساطة بينها وبين تركيا وأعلنت إيران قيامها بدور الوساطة إلى جانب الجهود المصرية باعتبارها رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد أكدت تركيا عدم تراجعها عن موقفها تجاه سوريا بسبب دعمها لحزب العمال الكردستاني[2].

وفي سوريا نقلت مصادر رسمية في ١٦/ ١٠/ ١٩٩٨م عن وزير الدفاع السوري العماد أول (مصطفى طلاس) أن سوريا لن تخضع للضغوط، وأنها ستتمسك بمواقفها الثابتة والمبدئية مهما كانت التحديات.

وكان (طلاس) يتحدث نيابة عن الرئيس (حافظ الأسد) القائد العام للجيش والقوات المسلحة السورية خلال احتفال أقيم بمناسبة يوم (القوى الجوية والدفاع الجوي). وطالب في كلمته القوات السورية بالاستعداد للرد على أي عمل عسكري محتمل. وقال طلاس: «إن المؤامرة الصهيونية التي تخطط لتصعيد الموقف بين البلدين الجارين والشعبين المسلمين في كل من سوريا وتركيا لن تؤثر على مواقف سوريا المبدئية والثابتة، فسوريا لن تكون مطية لتمرير المخططات الاستعمارية المعادية للعرب، ولن تتنازل عن حقها المشروع في استعادة الأرض والحقوق مهما بلغت التحديات».

واعتبر طلاس أن حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ١٥/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٢) جريدة الحياة الدولية، ٦/ ١٠/ ١٩٩٨م.

مازالت متمسكة بأطماعها الصهيونية العدوانية التوسعية في المنطقة، وذلك من خلال تعميق تحالفها العسكري مع تركيا التي اندفعت هي الأخرى إلى تحريض المجتمع التركي للقتال ضد سورية(. . .) إن العراقيل التي تضعها حكومة (نتنياهو) في وجه العملية السلمية تقضي على كل أمل في إحلال السلام، وذلك برفضها التزام مبادئ (مؤتمر مدريد) وأسسه، ومواصلتها تكثيف عمليات الاستيطان، وممارسة الحصار والقتل والاعتقال ونشر الإرهاب والخراب»[1].

وعلى إثر هذه الأحداث قامت سوريا بإغلاق معسكر (شيبة) لتدريب مقاتلي (حزب العمال الكردستاني) قرب دمشق، وقد أعلنت وزارة الخارجية التركية عن ارتياحها للخطوات التي تتخذها سوريا لتنقية الأجواء بين البلدين[2].

وفي ١٩/ ١٠/ ١٩٩٨م وفي خطوة نحو تقدم انفراج الأزمة بين تركيا وسوريا بدأت مفاوضات بين الجانبين التركي والسوري على مستوى الخبراء الفنيين في المجال الأمني وخبراء السياسة الخارجية، وسط تأكيد كلا الطرفين على أهمية التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وذكرت الصحف التركية أن الوفد السوري قدَّم لنظيره التركي قائمة بأسماء المعتقلين في سجون سوريا من عناصر (حزب العمال الكردستاني) ورحَّبوا بزيارة محققين أتراك لهذه السجون لاستجواب الأكراد، ونتيجة لتلك التطورات أكد الرئيس التركي «أنه إذا أمكن إحراز تقدم وحصلت تركيا على تأكيدات سوريا بشأن وقف دعم الانفصاليين الأكراد، فمن الممكن أن يلتقي وزيرا خارجية البلدين في أنقرة، أو القاهرة بمشاركة مسؤول مصري»[3].

وفي ٢١/ ١٠/ ١٩٩٨م أكدت مصادر تركية أن تقدماً ملموساً تحقق في اجتماعات المسؤولين الأمنيين السوريين والأتراك في مقر الشرطة التركية في منطقة (سيحان) قرب مدينة (أضنة) المتاخمة للحدود المشتركة، وكشفت أن «مفتشين أتراك سيزورون دمشق والأراضي السورية للتحقق من صحة التأكيدات

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ١٧/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٢) الشرق الأوسط، ٢٨/ ٥/ ١٩٩٨م.
(٣) جريدة الأهرام المصرية، ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٨م.

السورية من أن زعيم حزب العمال الكردستاني (عبد الله أوجلان) قد طُرد منها» وفي الوقت نفسه تم التأكد من عدم وجود مقرات للحزب.

وأبدت أنقرة استعدادها لقبول تعهدات سوريا بوقف دعمها لحزب العمال، كما أكدت المصادر التركية تحقيق نتائج إيجابية جداً في المحادثات في صحة هذه التأكيدات.

وأعلن رئيس الوزراء التركي (مسعود يلماز) أن سوريا وافقت على المطالب التركية وأن (أوجلان) غادرها، وهو موجود في إحدى ضواحي (موسكو) لكن الخارجية الروسية أوضحت أنها ليست لديها معلومات بهذا الصدد[1]. وقالت المصادر التركية: إن اجتماعات المسؤولين الأمنيين انتهت إلى اتفاق وآلية عمل يرضيان الجانب التركي.

وفي هذا الوقت بثت قناة (أي تي في) (A. T. V.) التركية أن الاتفاق يتضمن وصف سوريا لحزب العمال الكردستاني بأنه منظمة إرهابية. مشيرة إلى أنها المرة الأولى التي تقبل فيها سوريا باعتماد هذا التوصيف.

ومن ناحية أخرى أعلنت قناة (إن تي في) (N. T. V.) التركية أن الرئيس «المصري مبارك قام بدور إيجابي مؤثر في حل الأزمة بين سوريا وتركيا»[2].

وأضافت القناة، نقلاً عن مصادر تركيا، أن الاتفاق ينصُّ على عمليات مشتركة ضد الإرهابيين الانفصاليين في المستقبل. وتابعت القول بأن الجانب السوري وافق على عدم السماح لزعيم المتمردين عبد الله أوجلان بالعودة إلى سوريا.

وقالت المصادر التركية: إن الوفد السوري عرض على الجانب التركي قيام المفتشين بزيارة الأماكن والمناطق التي كان المسؤولون الأتراك يعتقدون أنها مقرات لحزب العمال، إضافة إلى زيارة سجون سوريا، والتي تضم عدداً من عناصر الحزب.

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٢١/١٠/١٩٩٨م.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ٥/١٢/١٩٩٨م.

وأشارت إلى أن أكثر من ٤٠٠ عنصر من الحزب اعتُقلوا في سوريا، وزادت المصادر المطلعة على أجواء المحادثات الأمنية أن الوفد السوري قدم شكاوى إلى الجانب التركي حول خرق الجيش التركي الحدود المشتركة (أكثر من ٨٤٥ كم) وإطلاقه النار على المزارعين والسكان السوريين في المناطق الحدودية، وأشارت المصادر أن الوفد التركي أبدى استعداداً لإحالة أي مخالف إلى القضاء لمعاقبته[١].

وكان الجانبان التركي والسوري قد افتتحا المحادثات في حضور نحو ١١ مسؤولاً من وزارتي الخارجية والداخلية والمخابرات التركية والسورية. ونقلت المصادر الإعلامية عن وزير الدفاع التركي قوله: «إنني متفائل بما تحقق».

وحضر المحادثات من الجانب التركي مدير الأمن العام، ورئيس إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية التركية، ومسؤول قسم سوريا في وزارة الخارجية التركية، وسفير تركيا في العاصمة السورية، وحضر من الجانب السوري رئيس شعبة الأمن السياسي اللواء (عدنان بدر حسن) واللواء (رفيق غريب) و(عبد العزيز الرفاعي) السفير السوري السابق في أنقرة، الذي يعمل مستشاراً في الخارجية السورية» ورئيسة إدارة أوروبا الغربية السفيرة (صبا ناصر)[٢].

وفي نفس هذا التاريخ أيضاً أعلنت وزارة الخارجية التركية أن سوريا وتركيا توصلتا إلى وجهات نظر متطابقة حول قضية (حزب العمال الكردستاني) المحظور في تركيا، وكان (مسعود يلماز) رئيس وزارة تركيا، قد أكد في وقت سابق أن سوريا وافقت على مطالب أنقرة الخاصة بحزب العمال الكردستاني بما في ذلك التحقق من احترام دمشق للتعهدات التي قدمتها خلال الاتصالات التي تمت بين الدولتين[٣].

---

(١) جريدة الأهرام المصرية، ٥/١٢/١٩٩٨م.
(٢) جريدة الحياة الدولية، ٢١/١٠/١٩٩٨م.
(٣) جريدة الأهرام المصرية، ٢١/١٠/١٩٩٨م.

اتفاق أضنة بين تركيا وسوريا في قضية الأكراد:

تم توقيع اتفاق أضنة بين تركيا وسوريا في ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٨م تضمن الاتفاق تعهداً من جانب سوريا بألا تسمح لعناصر حزب العمال بدخول سوريا، أو المرور عبر أراضيها إلى بلد ثالث، ولا تسمح أبداً بعودة أوجلان، الذي غادر البلد.

إلى جانب تقديم سوريا قوائم بأعضاء الحزب المعتقلين.

واتفق الطرفان على إنشاء خط ساخن للاتصال بين أنقرة ودمشق، وتعيين مسؤول أمني في سفارتي البلدين، والتشاور متى اقتضى الأمر لاتخاذ إجراءات ضد المتمردين.

وشمل الاتفاق طلب تركيا بآلية تسمح لها بمراقبة فاعلة لمدى الالتزام، تعطى بموجبها سوريا ردها بأسرع ما يمكن.

ووصف وزير الخارجية التركي (إسماعيل جم) الاتفاق بأنه «مُرْضٍ في هذه المرحلة». وقال: «إن الإرهاب الانفصالي حُرم الآن من دعم خارجي مهم»[١].

كما اتفقا على ألا تكون أي من الأراضي التركية أو السورية مصدر تهديد للأخرى، وأوضحت (سانا) أن وجهات نظر الجانبين كانت متفقة على أن لا يسمح لأي نشاط يستهدف أمن تركيا واستقرارها انطلاقاً من الأراضي السورية، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، بمعنى ألا تسمح تركيا لأي نشاط يستهدف أمن سوريا واستقرارها انطلاقاً من الأراضي التركية[٢].

وفي بيان باسم الخارجية التركية أعلن فيه المتحدث باسمها تقدير بلاده البالغ للجهود التي اضطلع بها الرئيس المصري حسني مبارك، والدبلوماسية المصرية، من أجل نزع فتيل الأزمة بين تركيا وسوريا، وأشاد المتحدث بالدور الإيجابي الذي قامت به مصر في هذا الخصوص، وإسهاماتها في الجهود التي أدت إلى الاتفاقية التي تم التوصل إليها بين البلدين، مشيراً إلى أهمية تنفيذ هذه

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٢) الوكالة السوريا للأنباء؛ الحياة الدولية، ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨م.

الاتفاقية بشكل تام[1].

وأكد الرئيس التركي (سليمان ديميريل) أن الرئيس مبارك لعب دوراً مهماً في جهود احتواء التوتر بين تركيا وسوريا، وقال: إنه تفهم جيداً ما تعانيه تركيا من جراء أنشطة (حزب العمال الكردستاني) وأشار إلى ما دار خلال زيارة الرئيس مبارك لأنقرة في ٦/ ١٠/ ١٩٩٨م في ذروة الأزمة التركية ـ السورية. وقال: «وأبلغني الرئيس مبارك عند مغادرته القصر الجمهوري أنه سيوفد وزير خارجيته عمرو موسى إلى دمشق في اليوم التالي، لكي يوضح للجانب السوري دواعي القلق التركي، وجدية موقف أنقرة بهذا الخصوص.. وقال: إن الرئيس مبارك اتخذ قراراً مفاجئاً بعد وصولنا لمطار أنقرة بالتوجه بنفسه إلى دمشق وفوراً. وأوضح الرئيس ديميريل أن الرئيس مبارك اهتم بعد عودته من دمشق بإبلاغنا بما دار خلال محادثاته مع الجانب السوري»[2].

وفي تصريح لرئيس الأركان السوري العماد (علي أصلان) أن دمشق استخدمت الدبلوماسية لإنهاء خلافها مع تركيا لمنع إسرائيل من الاستفادة منه. وقال أصلان أثناء حفلة تخريج دفعة من طلاب الكلية البحرية: إن سوريا انتهجت القنوات الدبلوماسية من أجل تخفيف التوترات مع تركيا لتجنب ما وصفه بأنه لعبة إسرائيلية.

وأكد أصلان أن حكومة (نتنياهو) المتطرفة هي التي كانت وراء إشعال فتيل الأزمة بين تركيا وسوريا من أجل توفير الغطاء لمفاوضات (واي بلانتيشن)[3].

ونقلت صحيفة (البعث) الناطقة باسم الحزب الحاكم عن أصلان قوله: «ما أدركته سوريا الأسد منذ البداية، وكشفت أبعاد اللعبة الصهيونية الرامية للإيقاع بين سوريا وتركية البلدين الجارين، الأمر الذي دفع سوريا إلى عدم التعامل مع الاستفزازات التركية بالأسلوب نفسه، بل أفسحت المجال للعمل الدبلوماسي

---

(١) جريدة الأهرام المصرية، ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٣) جريدة الأهرام المصرية، ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٨م.

لتطويق الأزمة، وتفويت الفرصة على أعداء الشعبين السوري والتركي».

وانتقد أصلان التحالف العسكري المتنامي بين تركيا وإسرائيل باعتباره «تهديداً للأمن القومي السوري والأمة العربية»[1].

وفي ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٨م قرر مجلس الأمن التركي تأجيل المناورات العسكرية على الحدود التركية السورية، وقام بمنح سوريا مهلة لمدة شهر لتنفيذ الاتفاق التركي السوري حول الأكراد[2].

وفي ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٨م أكد الرئيس الإسرائيلي (عزرا وايزمان) أن تل أبيب لا تتدخل في التوتر الناشب ما بين تركيا وسوريا. وقال في حديث لصحيفة (ميلليت) التركية بمناسبة زيارته لتركيا للمشاركة في احتفالات بمرور (٧٥) عاماً على تأسيس الجمهورية التركية: «إنه ليس هناك اتفاقية بين تركيا وإسرائيل للتعاون الأمني، أو للتدخل إلى جانبها في حال تعرضها لهجوم عدائي» على حد قوله. وأشار وايزمان إلى أن ما بين تركيا وإسرائيل ليس اتفاقية عسكرية، وإنما اتفاقية للتدريب العسكري، وهي ليست موجهة ضد أي دولة عربية[3]. على الرغم من هذه التصريحات التي أدلى بها (وايزمان) فإنه من البديهي أن مصالح إسرائيل تسير نحو ضرب العلاقات التركية السورية، وأن حرباً بين تركيا وسوريا ستطغى على مشكلات إسرائيل مع العرب، لأن تركيا سوف تقوم بدلاً منها بضرب سوريا، ويعني هذا بالنسبة لإسرائيل نهاية هضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل[4].

ومن ناحية أخرى قامت سوريا بصد مجموعات من الأكراد حاولت مهاجمة السفارة التركية في سوريا إثر اعتقال السلطات التركية لـ(عبد الله أوجلان) وقد أعربت المصادر التركية عن ارتياحها لموقف سوريا إزاء هذه الأحداث[5].

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٣) جريدة الأهرام المصرية، ٣١/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٤) جريدة الأهرام المصرية، ١٤/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٥) جريدة الأهرام المصرية، ٢٥/ ٢/ ١٩٩٩م.

وبعد توقيع الاتفاق الأمني بين دمشق وأنقرة أعلنت مصادر رسمية سوريا حول لقاء خاتمي بفاروق الشرع وزير الخارجية السوري أعرب فيها خاتمي استعداد طهران للقيام بأي مبادرة لتسوية المشكلة بين تركيا وسوريا، وصرّح خاتمي أن سوريا هي البلد الوحيد الذي يقف في الخط الأمامي في مواجهة الصهيونية ومخططاتها التوسعية[1].

ثالثاً - مشكلة الإسكندرونة:

يجدر بنا هنا الاتجاه إلى (مشكلة الإسكندرونة) ضمن المشاكل المتنازع عليها بين سوريا وتركيا.. فعلى الرغم من عدم تدخل إسرائيل في هذا اللواء، إلا أن إسرائيل تعد هذه المشكلة من ضمن المشاكل التي تقف حائلاً للسلام بين البلدين، الأمر الذي يهم إسرائيل.

في أثناء الحرب العالمية الأولى حاولت إنجلترا الاستيلاء على منطقة الإسكندرونة حتى تستطيع قطع المواصلات بين تركيا وسوريا، وكان هدف الإنجليز في هذا هو إبعاد مصر عن أي خطر يهددها إلى جانب تعزيز موقف الجنود الإنجليز لمهاجمة العراق، لكن فرنسا عارضت هذه المحاولة حفاظاً على مصالح فرنسا الاقتصادية والسياسية في سوريا، وأعربت أنه في حالة توجيه إنجلترا هذه الحملة على الإسكندرونة، فإنها توجهها إلى منطقة سوف تتبع سوريا، ولهذا فإن الجيش الفرنسي هو الذي تلقى عليه أعباء هذه المنطقة إلى جانب قيادته للجيش هناك[2].

وقد كان لواء الإسكندرونة جزءاً من الأراضي السورية حتى عام ١٩٣٦م، وفي ٢٠/ ١٠/ ١٩٢١م قامت تركيا باقتطاع لواء الإسكندرونة من سوريا، وذلك بموجب اتفاقية أنقرة التي اعترفت فيها فرنسا لتركيا بحق السيطرة على اللواء،

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٨م.

(٢) الدولة العثمانية من الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ - ١٩١٨، موسوعة تاريخية مصورة بإشراف عمر أبو النصر، ج١ بدون ناشر، وبدون تاريخ.

مقابل امتيازات في مناجم الحديد والكروم والفضة[1]. إلا أن سوريا اعترضت على هذا الاتفاق، واعتبرته متجاوزاً لحدود الانتداب، مستندة إلى المادة الرابعة من ميثاق الانتداب التي جاء فيها «إن دولة الانتداب مسؤولة عن عدم التنازل أو التأجير بأي شكل لقطعة من أراضي سوريا ولبنان التي وضعت تحت إدارتها لأية دولة أجنبية»[2].

و(لواء الإسكندرونة) منطقة عربية يقع شمال سوريا قام الأتراك بمحو هويته العربية عن طريق تهجير أعداد كبيرة من العرب منه، وطرد سكانه الأصليين في الفترة من ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩م.

وبموجب معاهدة الصداقة التركية الفرنسية التي عقدت في ١٩٣٨/٧/٤م تم الاتفاق على إلحاق لواء الإسكندرونة بتركيا، وقد اعترضت سوريا والدول العربية على هذا الاتفاق.

وعلى الرغم من هذا الاعتراض تم إلحاق المعاهدة السابقة بين تركيا وفرنسا بأخرى لاحقة لها، فجاءت اتفاقية أنقرة الثانية في ١٩٣٩/٦/٢٣م تؤكد سلخ اللواء عن سوريا[3].

ووفقاً للإحصاءات الفرنسية السابقة على عام ١٩٣٧م فقد بلغت مساحة لواء الإسكندرونة (٤٨٠٥) كم٢، وعدد سكانه (٢١٠٠٠٠) منهم (٣٩,٧٪) أتراك، و(٢٨٪) علويون، و(١١٪) أرمن، و(١٠٪) عرب، و(٨٪) روم أرثوذكس، و(٣,٣٪) كرد وشركس ويهود وإسماعيلية وألبان، إلا أن التقديرات التركية التي جرت عام ١٩٣٨م أثبتت حصول الأتراك على الأغلبية في عدد السكان وطبقاً للإحصاء التركي فإن عدد سكان السنجق بلغ (٣٠٠) ألف نسمة منهم (٢٤٠) ألف من الأتراك[4].

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٢٣٧.

(٢) علي حسون، مرجع سابق، ص٢٨٠؛ والعلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص١٧٠.

(٣) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٢٣٧.

(٤) أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص١٧٣، ١٧٤. إعداد الأستاذ إسماعيل صويصال ـ السفير السابق، ورئيس وقف بحوث ودراسات=

وقام (عصمت إينونو) (١٩٣٨ ـ ١٩٥٠م) بتنفيذ ضم اللواء بإجراء انتخابات نيابية، وقد صاحب هذه الانتخابات تحركات الجيوش التركية نحو اللواء بمساندة فرنسا، وفي الوقت نفسه أعلن (إينونو) العداء للعرب، وقام بإدانتهم بأنهم عادوا الأتراك وخانوهم في فترة الحرب العالمية الأولى، وقد أدخلوا هذه الفكرة في المناهج التاريخية التي تدرّس للطلبة الأتراك[1].

وفي سبيل محو هوية اللواء العربية قام الأتراك بتغيير اسم اللواء بما يعرف بجمهورية (هاتاي) بدلاً من (لواء الإسكندرونة)[2] ولا تزال تركيا تطالب سوريا بإقرار سوري يتضمن تنازل سوريا عن هذا اللواء تماماً[3].

وفي ١٣/ ٦/ ١٩٨٧م تم توقيع اتفاق بين سوريا وتركية تضمن عدة بنود من بينها حذف منطقة الإسكندرونة من الخرائط السورية، ومن الكتب المدرسية، وذلك في مقابل تسوية مشكلة معدلات تدفق مياه نهر الفرات من المنابع التركية إلى سوريا[4].

وفي أيار ـ مايو ١٩٩٦م أعلنت وكالة أنباء الأناضول أن السفير الإسرائيلي لدى تركيا قام بزيارة مدينة الإسكندرونة المتنازع عليها بين تركيا وسوريا، وقد أدت هذه الزيارة إلى زيادة التوتر بين أنقرة ودمشق[5].

ومن ناحية أخرى أعلنت مصادر تركية أمنية عن ظهور منظمة سرية جديدة تدعى (الجبهة الشعبية لتحرير تركيا ـ لواء إسكندرونة) تقوم هذه المنظمة بتوزيع منشورات مكتوبة بالعربية والتركية بهدف التعريف بهوية هذا اللواء، وأعلنت

= العلاقات التركية العربية بإستانبول.

(١) مصطفى الزين (أتاتورك وخلفاؤه) دار الحكمة، بيروت، ١٩٨٢م، ص٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٢٣٨ نقلاً عن (كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء الإسكندرونة)، ص٥٦٠.

(٣) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٢٠.

(٤) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٩م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص١٥٧.

(٥) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١١١.

المصادر أن هذه الجبهة قوة سياسية جديدة تزعم تمثيل الشعب العربي السوري في لواء إسكندرونة المحتل من أجل الدفاع عن حقوق اللواء اللغوية والقومية والطبيعية، وقد أصدرت هذه الجبهة بياناً جاء فيه: «إن لواء إسكندرونة أرضاً وشعباً عربي، وأمره لا يتوقف على رفض أو موافقة أي جهة، وإنما يتوقف على إرادة أهله وسكانه العرب الذين يتمسكون بحق تقرير المصير فيه».

وأكد البيان «أن عرب اللواء سيستعيدون حقوقهم، ويقررون مصيرهم إن عاجلاً أو آجلاً».

ويحذِّر البيان من أخطار العدوان التركي على جيرانه العرب بالتعاون مع إسرائيل، ويطالب بالوقوف إلى جانب سوريا في مواجهة تركيا.

وتؤكد المصادر أن هذه الجبهة واحدة من (٢٠) منظمة ثورية تعمل في تركيا تنطق باسم الأقليات أو الفئات الاجتماعية المعادية للدولة، وتنفي هذه المصادر نوايا الجبهة السرية من قيامها بعمليات مسلحة أو استخدام العنف لتنفيذ أهدافها[١].

وعلى الرغم من المشاكل التي تواجه كل من تركيا وسوريا إلا أنه بعد انفراج الأزمة بين تركيا وسوريا التي نشأت بسبب الأكراد، وبعد توقيع (اتفاقية أضنة) بدأت صفحة جديدة للعلاقات بين سوريا وتركيا تتضمن اتفاقيات تجارية، وتبادل وفود، إلى جانب عمل اتفاقيات لتعزيز الاستثمارات بين البلدين في مجالات النقل والسياحة والزراعة والتعليم والثقافة، وسوف يتم تنشيط آليات هذه المؤسسات بعد الانخفاض الذي حدث في التبادل التجاري بين البلدين عام ١٩٩٨م حيث قدرت الصادرات السورية إلى تركيا بـ(٢٨٢) مليون دولار بعد أن كانت قد تجاوزت نسبة الصادرات عام ١٩٩٧م (١,٢) بليون دولار.

وعلى الرغم من هدوء الموقف بين تركيا وسوريا إلا أنه يتبقى إنهاء خلافات البلدين حول المياه ومنطقة الإسكندرونة[٢].

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ١/٤/١٩٩٩م.
(٢) جريدة الحياة الدولية، ٢٥/٣/١٩٩٩م.

اتفاق السلام بين سوريا وإسرائيل وأثره على تركيا:

أثار موضوع عقد اتفاقية سلام بين إسرائيل وسوريا قلق تركيا حيث أذاعت وكالة أنباء الأناضول حواراً مع المحلل السياسي الأمريكي المختص بأمور الشرق الأوسط (دايفيد شينيكر) ورد فيه: «أن احتمال توقيع اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل التي يرأسها (يهود باراك) لن يضر بالمصالح التركية، فالعلاقات الإسرائيلية التركية التي تم بناؤها بخطوات واثقة وأمينة وصلت إلى أعلى المستويات في الأعوام الأخيرة، والوئام الإسرائيلي السوري سيكون لصالح تركيا لتتمة المثلث للدول التي لها مكانتها في المنطقة، وأنه في حالة توقيع اتفاقية إسرائيلية سورية فإنها ستكون اتفاقية سلام باردة لن تحمل في مضمونها أهمية كبرى، كما أن إسرائيل لن تدير ظهرها لأعز صديق لها وهي تركيا.

أما رأي المحللين الإسرائيليين فإنهم يرون أنه في حالة إقرار سلام بين إسرائيل وسوريا فإن تركيا هي المستفيد الوحيد من هذا التطور حيث ستقوم تركيا بترويج مبيعاتها إلى منطقة الشرق الأوسط بصورة أوسع من السابق، وخاصة تسويق المياه إلى منطقة الشرق الأوسط.

وخلال زيارة (ديميريل) لإسرائيل ناشد الصحفيين «توخي الأمانة والذمة في نقل تصريحاته وأكد أن السلام بين إسرائيل وسوريا لن يؤثر بالسلب على العلاقات الإسرائيلية التركية، وأكد أن بلاده ترحب بهذا السلام». وأكد ديميريل أن سوريا دولة جارة، والدوائر التركية لا تنفي حدوث بعض التغييرات في العلاقات التركية الإسرائيلية في حالة عقد اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا بما يتفق مع مصالح إسرائيل، فإسرائيل لا ترغب في إقامة علاقات مع أنقرة على حساب علاقاتها مع سوريا، وترى الدوائر أيضاً أن هناك إمكانية تضحية الحكومة التركية بعلاقاتها مع إسرائيل في سبيل توطيد علاقاتها مع الدول العربية التي تحمل في مضمونها أهمية حياتية بالنسبة لها[1].

---

(١) سيد عبد المجيد، الأهرام، ١٩٩٩/٨/١٤م. نقلت الصحف التركية أن إسرائيل تعتزم تأييد سوريا في مطالبها بالتمتع بحقوق المياه بغرض الحد من مطلب سوريا بالسيطرة=

وفي ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٩م ذكرت جريدة (الحياة الدولية) أن هناك ترتيبات لزيارة وفد عسكري تركي إلى إسرائيل في الأسبوع الأول من كانون الثاني - يناير ٢٠٠٠م بهدف بحث صفقة طائرات وتصنيع حربي، ويضم الوفد ثلاثين مسؤولاً من الجيش ووزارتي الدفاع والخارجية، وتشمل الزيارة اطلاع تركيا على تفاصيل محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل، حيث تخشى تركيا من أن يعكس السلام بين سوريا وإسرائيل تأثيراً سلبياً على علاقة تركيا بإسرائيل، وتخشى أيضاً من أن تنهي سوريا خلافاتها مع إسرائيل، وتتفرغ لخلافاتها مع تركيا، كما تتخوف تركيا من فتح سوريا ملف مشكلة لواء الإسكندرونة بينهما مرة أخرى، إلى جانب مشكلة المياه التي بين سوريا وتركية التي قد تستدعي تدخلاً من واشنطن للضغط على تركيا لحل هذه المشكلة.

وهناك مخاوف أخرى تتعلق بمصير القوات السورية على حدود الجولان، حيث إنه بعد التوصل إلى السلام في هذه المنطقة فقد تنشر دمشق جيشها على الحدود مع تركيا.

كذلك تخشى تركيا من الصواريخ الروسية التي تمتلكها سوريا، ومن المنتظر أن تطلب أنقرة من واشنطن الضغط على سوريا للتخلص من الصواريخ الروسية، مع قطع علاقاتها مع باقي عناصر (حزب العمال الكردستاني) وذلك مقابل رفع سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب مقابل تحقيق السلام مع إسرائيل[1].

المخاوف التركية من مباحثات السلام بين سوريا وإسرائيل:

على الرغم من تصريحات (سليمان ديميريل) المطمئنة لاتفاق السلام

= على منابع المياه في الجولان التي تتدفق نحو بحيرة طبريا، وقد أعربت الصحف التركية عن قلقها إزاء هذا الموقف الإسرائيلي إلا أن (شمعون بيريز) نفى تدخل إسرائيل في النزاع القائم بين تركيا وسوريا بشأن المياه. يعقوب ادلشتاين (هتسوفيه) العبرية، ٢٢/ ١/ ١٩٩٦م، مختارات إسرائيلية، السنة الثانية، آذار - مارس ١٩٩٦م، عدد ١٥، ص٢٩.

(١) جريدة الحياة الدولية، عدد ١٣٤٣٩، ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٩م، ص٣.

السوري الإسرائيلي إلا أن كثير من الدوائر الرسمية والشعبية التركية أعربت عن قلقها تجاه هذا الاتفاق، حيث عبرت هذه الدوائر عن قلقها بشأن مباحثات السلام التي تدور بين سوريا وإسرائيل بشأن السلام المرتقب بين الدولتين، وقد حددت تركيا موقفها من جرّاء هذه المباحثات في النقاط التالية[1] :

أولاً ـ **مشكلة المياه**: فإن تركيا ترفض تزويد سوريا بالمياه دون مقابل.

ثانياً ـ **المجال الأمني**: ترى تركيا أنه في حالة توقيع الاتفاق بين سوريا وإسرائيل، وتسوية مشكلة الجولان فإن سوريا سوف تسحب قواتها على الحدود السوريا الإسرائيلية، وتحشدها على الحدود السورية التركية.

ثالثاً ـ **مسألة الإرهاب**: تبدي تركيا قلقها في حالة توقيع الاتفاق السوري الإسرائيلي مطالبة سوريا بإخراجها من قائمة الدول المساندة للإرهاب.

رابعاً ـ **في شأن المساعدات**: يظهر في هذا المجال قلق تركيا من تلقي سوريا مساعدات من المحتمل أن تتعارض مع المساعدات العسكرية التي تقدمها إسرائيل لتركيا.

خامساً ـ **بشأن العلاقات التركية الإسرائيلية**: تقلق تركيا من احتمال أن تقوم إسرائيل بتحديد علاقتها بتركيا، ولهذا فإن أنقرة سوف تطلب من إسرائيل ضمانات من أجل استمرار العلاقات بينهما.

وكان الرد الإسرائيلي لهذه المخاوف التركية قد جاء على النحو التالي:

١ ـ بالنسبة لمسألة الأمن، فإنه في حالة عقد اتفاق السلام السوري الإسرائيلي فإن سوريا سوف تكون في حاجة إلى نهضة اقتصادية، ولن تقوم بتحمل تكاليف باهظة من أجل الإنفاق على الجيش السوري لمواجهة تركيا المتفوقة عسكرياً.

٢ ـ بالنسبة للإرهاب، فإنه في حالة توقيع سوريا اتفاق السلام، فسوف تتحكم بالتالي في المنظمات الإرهابية التي تهدد إسرائيل وسوف تقطع سوريا كل مساعداتها بهذه المنظمات وعلى رأسها (حزب العمال الكردستاني) وهذا في

---

(١) Turkiye, Israil - Suriye Surecinden endiseli, Dunya 22 Aralik, 1999.

مصلحة تركيا، وليس ضدها.

٣ ـ بالنسبة للمياه، فإنه بعد توقيع اتفاقية السلام سوف تأخذ إسرائيل حاجتها من المياه الإضافية من تركيا، وإن موضوع المياه الذي بين سوريا وتركيا سوف يكون موضوعاً ثنائياً لا تتدخل إسرائيل فيه، وفي الوقت نفسه تضمن إسرائيل لتركيا بعدم قيامها بعقد صفقات مياه إلا معها. .

وعلى هذا فإسرائيل ترى أنه ليس هناك ما يقلق تركيا بشأن اتفاق السلام بين سوريا وإسرائيل في حالة توقيعه[١].

وقد أكد (بن بكار) رئيس جمعية الصداقة التركية الإسرائيلية أن «كل خطوة نخطوها في الشرق الأوسط تهدف إلى توفير معيشة أفضل لأولادنا وأحفادنا».

وجمعية الصداقة التركية الإسرائيلية قد تأسست في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٩م بهدف القيام بتقارب بين الشعبين التركي والإسرائيلي[٢].

* * *

(١) نشرت جريدة الأهرام المصرية نقلاً عن جريدة صباح التركية في ١٦/ ١/ ٢٠٠٠م (أي بعد ٢٣ يوماً من صدور هذا المقال) إن إسرائيل طرحت مشروع إحياء بيع المياه التركية للعديد من دول الشرق الأوسط عبر خطي أنابيب، وذلك خلال مباحثات السلام بين سورية وإسرائيل التي تجرى برعاية أمريكية، مشيرة إلى الخط المقترح الذي يتعلق بمياه نهري سيحون وجيحون التركيين (يرد اسم هذين النهرين في المصادر العربية سيحان وجيحان والصحيح ما أوردناه) وهذا الخط يبدأ من تركية ويمر عبر سوريا ولبنان قبل أن يصل إلى إسرائيل، ثم إلى الأردن. وقد أكد مسؤولون إسرائيليون أن الولايات المتحدة وإسرائيل ستتوليان تدبير تكلفة المشروع، كما أكدت المصادر الإسرائيلية أن حكومتي سورية وإسرائيل تبحثان تفاصيل هذاالمشروع. (جريدة الأهرام المصرية، العدد ٤١٣١٤، ١٧/ ١/ ٢٠٠٠م، ص٥).

(٢) Sami Kohin, Israildan Ankaraya Guvence, Milliyt, 23 Aralik, 1999.
سامي كوهين، ضمانات تقدمها إسرائيل إلى أنقرة، جريدة (ميلليت) التركية، ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٩م.

الفصل الثالث

أثر العلاقات التركية الإسرائيلية على العراق

وضع يهود بغداد في العهد العثماني:

عند فتح الجيش العثماني بغداد عام ١٥٣٤م في عهد السلطان سليمان الأول ـ القانوني ـ (١٥٢٠م ـ ١٥٦٦م) كان حال اليهود مستقراً في ذلك الوقت، وفي عهد السلطان سليمان الثاني (١٦٨٧م ـ ١٦٩١م) قام بترتيب الحكام في بغداد، كما قام بتنظيم شؤونها الداخلية. وفي بداية القرن السابع عشر كان يوجد في بغداد من (٢٠٠ ـ ٣٠٠) أسرة يهودية، وكانوا يقيمون شعائرهم في حرية طبقاً لسياسة معاملة أهل الذمة التي تتبعها الدولة العثمانية[١].

وفي عام ١٦٣٧م قام السلطان مراد الرابع (١٦٤٨م ـ ١٦٨٧م) بقيادة حملة على العراق من أجل إخراج الإيرانيين من بغداد، وكان جيشه يتألف من (١٥٠٠٠٠) رجل من بينهم عشرة آلاف يهودي[٢].

ويقال: إن السلطان (مراد الرابع) حينما دخل المدينة أحسن إلى اليهود فيها. ويحكي أحد اليهود أنه عندما فتح العثمانيون المدينة ذهب (السلطان مراد) إلى بيت أحد اليهود وهو متنكر، وقد أكرمته صاحبة البيت، فسألها إن كان لها حاجة لها أو لقومها فطلبت منه «أن ينعم على طائفة اليهود بأرضٍ في العراق تكون لهم مقبرة» فأجابها إلى طلبها[٣].

---

(١) يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق، دار الوراق للنشر، لندن، ط٢، ١٩٩٧م، ص١٨٠ ـ ١٨١.

(٢) يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق، مرجع سابق، ص١٨٤، نقلاً عن Les voyages et Observations de Sieur de la Boullaye le Gouz Page 325، ص١٨٤.

(٣) يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق، مرجع سابق، ص١٨٤.

ويحكى أن أحد أبناء طائفة اليهود في بغداد ويدعى (يعقوب) قام بمساعدة الجيش العثماني بالمال، ومدّ الأهالي بالمؤن اللازمة لهم في الحرب[1].

ومن ناحية أخرى ذكر بعض الكتاب أن حالة اليهود السياسية والعمرانية في بغداد كانت منحطة، وكان بعض من أبناء قومهم يعملون في التجارة، وكانت لهم مغانم من هذه التجارة تعود إلى جيوب الولاة وكبار الموظفين؛ ولذلك فلم يحصلوا على ثروات طائلة من وراء هذه التجارة، ومن هؤلاء الكتاب (روسو)، و(هود) السائح الإنجليزي الذي زار العراق عام ١٨١٧م وكتب وصفاً لحال اليهود هناك[2].

وعلى الرغم من هذا فقد نال بعض اليهود منزلة كبيرة في الدولة حتى إن أحدهم كان سبباً في عزل الوزير (سعيد باشا) من الولاية على المدينة، وتعيين (داود باشا) مكانه.

وفي عهد (داود باشا) اشتهر (إسحاق اليهودي) الذي عيّنه داود باشا مستشاراً له، وكان رئيس الصيارفة في بغداد، كذلك نال اليهود كثيراً من الراحة والاستقرار في العراق حينما قامت الحكومة التركية بإصلاح نظامها وقوانينها، وكان هذا الإصلاح في عهد السلطان (مصطفى الثالث) (١٧٥٧م - ١٧٨٩م).

وفي عهد (السلطان عبد المجيد) (١٨٣٩م - ١٨٦١م) صدر خطي شريف كلخانه الخاص بالإصلاحات في الدولة، ووضع نظام لإدارة الجماعات غير المسلمة في البلاد، وتلاه فرمان الإصلاحات الذي أصدره أيضاً السلطان عبد المجيد، وعُرف باسم (خط همايون) عام ١٨٥٦م وقد نصَّ هذا المرسوم على حقوق النصارى واليهود في إدارة شؤونهم الشخصية، ومساواتهم في الحقوق العامة مع سكان البلاد، ووضع هذا المرسوم أحكاماً عادلة للطوائف في حرية التديُّن والتمذهب بأي دين وأي مذهب[3].

---

(١) جاء خبر هذه الرواية في رسالة عبرية الخط، عربية اللهجة، سميت الرسالة الفارسية، انظر نزهة المشتاق، مرجع سابق، ص١٨٦.

(٢) يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٣) يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق، مرجع سابق، ص١٩٩، ٢٠٠، نقلاً عن أحمد=

وكان للمعاهد العلمية التي أسستها جمعية الاتحاد الإسرائيلي في العراق دورها البارز في رفع شأن اليهود في البلاد، فقد أسست (جمعية الاتحاد الإسرائيلي) عام ١٨٦٥م مدرسة في بغداد بإشراف (إسحاق لوريون) وقد أقيمت على النظام الحديث، حيث أدخل فيها تعليم الفرنسية والإنجليزية إلى جانب العبرية والعربية والتركية، وكانت تدرس التاريخ والجغرافية والحساب والطبيعيات والكيمياء، وكان مديرو هذه المدرسة والمعلمون فيها يأتون من باريس ولندن للتعليم فيها. وقد تخرّج من هذه المدرسة معظم رجال اليهود في بغداد، واشتغلوا بالتجارة مع أوروبا وأمريكا وبلاد الشرق كالهند والصين وإيران، وقد درس في هذه المدرسة بعض المسلمين والمسيحيين أيضاً[1].

وفي عام ١٨٩٣م أنشئت (جمعية الاتحاد الإسرائيلي) مدرسة للبنات، وفي عام ١٩٠٣م أنشأت مدرسة في البصرة، ومدرسة أخرى في الموصل عام ١٩٠٧م كما تأسست أيضاً في بغداد عدة مدارس يهودية أخرى منها مدرسة (الاتفاق الإسرائيلي) وهي مدرسة رشدية للذكور، كانت تضم (٢٥٠) طالباً، وتأسست مدرسة للبنات أيضاً باسم (المدرسة اليهودية) وكانت ابتدائي ورشدي، وكان عدد الإناث بها (٨٤) طالبة[2].

= راسم: عثمانلي تاريخي، م٤، ص٢٠٤٨، انكه لهارد (تركيا وتنظيمات دولت عليه نك تاريخ إصلاحاتي) ترجمة علي رشاد إلى اللغة العثمانية، ١٨٢٦ - ١٨٨٢م، إستانبول، ومحمود شاكر، التاريخ الإسلامي العهد العثماني، ج٨، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م، ص١٨٢، ويلماز أوزتونا، تاريخ تركيا الكبير، الجزء الثالث، إستانبول، ١٩٧٧م، ص٢٠٩؛ وانظر أيضاً روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، باريس، ١٩٨٩م: ٢/ ٦٣؛ وانظر علي حسون، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص١٥٠.

(١) يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق، مرجع سابق، ص٢٠١، يذكر مؤلف هذا الكتاب أنه درس في هذه المدرسة موجهاً امتنانه لإدارة هذه المدرسة ونظام التعليم فيها.

(٢) محمد حرب، السالنامة العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج والجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٣، السنة التاسعة، كانون الثاني - يناير ١٩٨٣م، ص١٦٢.

وفي زمن ولاية (مدحت باشا) على العراق ١٨٦٨م نشطت الأعمال الاقتصادية في البلاد، وأعطى اليهود حقوق الحرية والمساواة والعدالة. وبعد فتح مجلس المبعوثين عام ١٨٧٦م تم انتخاب (مناحيم أفندي دانيال) من يهود العراق عضواً بالمجلس.

ومن الولاة العثمانيين الذين أحسنوا إلى اليهود ومنحوهم الحرية والمساواة المشير (رجب باشا) وكان الحاخام (نسيم) من أقرب أصدقائه. وقد رحَّب يهود العراق بإعلان الحكومة الدستورية في الدولة العثمانية، وانتخب (ساسون أفندي) (حاخام حسقيل) لمجلس المبعوثين، وتجدد انتخابه في دورات المجلس حتى قيام الحرب، وكان (ساسون) مستشاراً لوزارة التجارة في الحكومة العثمانية[١].

أما (ناظم باشا) والي بغداد، فقد أعطى اليهود الحرية وحسن المعاملة، وقد حزن عليه يهود العراق حينما عزلته الدولة العثمانية.

وبعد نشوب الحرب العالمية سنة ١٩١٤م تمَّ نفي عدد من وجهاء اليهود إلى جانب بعض المسلمين والمسيحيين، وهبطت أسعار الأوراق المالية التركية، واشتدت أزمة يهود العراق[٢].

ومن الأعمال التي قام بها يهود العراق تشييد المعاهد الخيرية، وتشييد (المستشفى الإسرائيلي) وتأسيس مكتب الإناث الإسرائيليات سنة ١٩١١م إلى جانب تأسيس مطبعتين، مطبعة (بيخور) وقد أنشئت قبل الدستور، و(مطبعة دنكور) التي أنشئت بعد الدستور. وقاموا بتأسيس عدد من الكتاتيب التي تدرس فيها اللغة العبرية والكتاب المقدس والحساب، إلى جانب تأسيس مدرسة دينية تقوم بتخريج الربانيين[٣].

وفي تقرير لجنة (مشارفة المدارس الإسرائيلية) ونشرة (جمعية الاتحاد الإسرائيلي) لسنة ١٩١٠م تعرض الجداول التالية التي توضِّح عدد يهود العراق،

---

(١) يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق، مرجع سابق، ص٢٠٤.
(٢) المرجع السابق، ص٢٠٤ ـ ٢٠٦.
(٣) المرجع السابق، ص٢٠٥ ـ ٢٠٦.

وعدد مدارسهم، وعدد تلاميذهم وهي كالتالي[١]:

عدد يهود العراق

منطقة بغداد		منطقة الموصل		منطقة البصرة	
بغداد	٥٠٠٠٠	الموصل	٧٦٣٥	البصرة	٦٩٢٨
سامراء	٣٠٠	أربل	٤٨٠٠	العمارة	٣٠٠٠
ديالي	١٦٨٩	كركوك	١٤٠٠	أَلْمَنْتُفَقْ	١٦٠
كوت الإمارة	٣٨١	السليمانية	١٠٠٠		١٠٠٨٨
الديوانية	٦٠٠٠		١٤٨٣٥		٨٧٤٨٧
الشامية	٥٣٠				
الحلة	١٠٦٥				
الدليم	٢٦٠٠				
	٦٢٥٦٥				

إحصاء تلامذة مدارس يهود العراق
بإدارة (جمعية الاتحاد الإسرائيلي) سنة ١٩١٠م

المدينة	جنس المدرسة	التلامذة
بغداد	ذكور	٩٤٥
بغداد	إناث	٤٢٩
بغداد	مدرسة نورئيل	٢٥٥
بغداد	مدرسة الأطفال لمناحيم دانيال	٢٤٨
البصرة	ذكور	٢٠٤
الموصل	ذكور	١٧٥
الحلة	ذكور	١٧٨
العمارة	ذكور	
		٢٧١٩

---

(١) انظر نزهة المشتاق، جداول، ص٢١٠، ٢١١، ٢١٢.

المدرسة	ذكور	إناث	مجموع عدد التلامذة
البير ساسون	٥٦٠	٠٠	٥٦٠
لورا خضوري مع مدرسة الأطفال	٠٠	١٠٧١	١٠٧١
رفقة نورئيل	٣٢٧	٠٠	٣٢٧
هارون صالح	٣٢٤	١٣٥	٤٥٩
غان	١٠٠	٢٧٥	٣٧٥
تعاون	٤١٩	٠٠	٤١٩
مدراش	٢٣٠٠	٠٠	٢٣٠٠
	٤٠٣٠	١٤٨١	٥٥١١

ويجدر بالذكر أن (ساسون أفندي) حاخام حسقيل عيُن وزيراً للمالية في حكومة العراق المؤقتة، والتي تألفت في ١٣/ ١/ ١٩٢٠م، وقد منحته حكومة بريطانيا وساماً لأعماله التي قام بها في فترات تعيينه في حكومة العراق[1].

يهود العراق بعد تاسيس الجمهورية التركية:

بعد تأسيس تركيا الحديثة عام ١٩٢٣م برزت على الساحة التركية العراقية عدة مشاكل من أهمها مشكلة المياه العربية، والخلاف يدور حول أحقية مَن في الاستفادة من مياه حوضي دجلة والفرات، فتركيا تمتلك السيطرة على مياه النهرين، حيث إنه ينبع نحو (٨٨٪) من مياهه في الأراضي التركية، والمشكلة تنحصر في أسلوب توزيع هذه المياه بين تركيا وسوريا والعراق، وتدخلات إسرائيل فيها.

---

(١) يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق، مرجع سابق، ص٢١٢، ٢١٣.

حلف بغداد بين تركيا والعراق وموقف إسرائيل منه:

ظهرت الرغبة لدى كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا عام ١٩٥٠م في إقامة مشروع يهدف إلى إنشاء منظمة إقليمية تضمُّ دولاً من الشرق الأوسط مع الدول الغربية المعنية بمنطقة الشرق الأوسط، وتكون مهمتها الربط بين الدول العربية والغرب، فتبلورت هذه الرغبة في تأسيس حلف بغداد، حيث تبنت هذا المشروع تركيا باعتبارها إحدى دول الشرق الأوسط، ويعدُّ هذا الحلف هو أول خطوةٍ تقوم بها تركيا من أجل خدمة المصالح الأوروبية على حساب منطقة الشرق الأوسط[١].

وفي الفترة من ٩ إلى ١٩/ ١٠/ ١٩٥٤ عُقدت محادثات بين رئيسي وزراء تركيا والعراق (عدنان مندريس) و(نوري السعيد) وكانت هذه المحادثات هي أول خطوة نحو إقامة حلف بغداد[٢] وقام (عدنان مندريس) بزيارة سوريا ولبنان من أجل ضمهما إلى هذا الحلف، مع تأكيده بتقديم ضمانات تركيا بعدم عقد أي اتفاق مشابه مع إسرائيل.

وكان اهتمام تركيا لتأسيس هذا الحلف من أجل تحقيق الأغراض التالية:

١ ـ مضاعفة حجم القوات الغربية في المنطقة، وبالتالي تحقيق المزيد من الأمن لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفييتي.

---

(١) أميرة محمد كامل الخربوطلي، العلاقات المصرية التركية، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١م، مرجع سابق، ص٧٧.

(٢) بدأت فكرة تأسيس حلف بغداد من الولايات المتحدة الأمريكية، وتبنت تركيا هذه الفكرة، وتم تأسيسه عام ١٩٥٥م، ويضم الحلف إيران والعراق وباكستان والمملكة المتحدة، يرأسه رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس، ورئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، يهدف هذا الحلف إلى العمل على قدم المساواة لإقرار السلام والأمن في الشرق الأوسط، والدفاع عن بلادهم ضد العدوان، والعمل في سبيل رفاهية وسعادة شعوب المنطقة، وقد لقي هذا الحلف ترحيباً كبيراً من الحكومة الأمريكية إلا أن مصر عارضت هذا الحلف بشدة، (انظر العلاقات العربية التركية من منظور تركي، ص٣١٢، ٢١٣؛ وتركية وحلف شمال الأطلسي، ص٣٨٣).

٢ ـ إن هذا التحالف سيكون مصدراً للمزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية من جانب الولايات المتحدة وباقي الدول الغربية.

٣ ـ إن الحلف الجديد من شأنه أن يؤمن مواصلات تركيا في البحر المتوسط، وفي البر عبر دولة مثل العراق، وذلك في حالة انضمام دول عربية إلى صفوفه.

٤ ـ إن انضمام دول عربية إلى الحلف الجديد من شأنه أن يكسر حِدَّة المواجهة العربية ضد الغرب، وقد يساعد بالتالي على قيام تركيا بدور قيادي في المنطقة[١].

على الرغم من المساعي التي بذلها رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس في سبيل إقناع مصر بدخول هذا الحلف، فقد رفضت مصر الانضمام لهذا الحلف. ونتيجة لهذا الرفض المصري قام (عدنان مندريس) في يناير ١٩٥٥ بزيارة كلٍّ من العراق ولبنان وسوريا من أجل إقناعهم بالانضمام، وقد وجد استجابة من العراق، كما انضمت بريطانيا إلى الحلف في نيسان ـ إبريل ١٩٥٥م، ثم تبعتها باكستان في أيلول ـ سبتمبر، ثم إيران في تشرين الأول ـ أكتوبر، وعلى الرغم من رفض الولايات المتحدة الانضمام إلى الحلف تجنباً لإثارة غضب إسرائيل، إلا أنها كانت وراء فكرة إقامة الحلف منذ البداية[٢].

وقد عارض الجانب المصري الذي كان يتزعمه الرئيس (جمال عبد الناصر) هذا الحلف بشدة، وطالب بمنع تعاون الدول العربية مع تركيا باعتبارها دولة صديقة لإسرائيل.

وقد تقرر في الاتفاق الذي تم بين الطرفين التركي والعراقي في هذا الحلف العمل معاً في تعاون وثيق لتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، وقد نصَّ هذا الحلف على التعاون بين تركيا والعراق من أجل الأمن والدفاع وقد تعرَّضت تركيا لضغوط من جانب العراق، وذلك بسبب كونه عضواً في حلف واحد مع

---

(١) أميرة محمد الخربوطلي، مرجع سابق، ص٨١.
(٢) المرجع السابق، ص٨٢ ـ ٨٣.

بريطانيا في وقت قيام العدوان الثلاثي على مصر[١]. وبعد قيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨م انسحبت العراق من المعاهدة، وتقرر تغيير اسمه من حلف بغداد إلى الحلف المركزي (CENTO) ونقل مقرُّه من بغداد إلى أنقرة[٢].

والمادة الخامسة في هذا الحلف الذي عقد في ٢٤/٢/١٩٥٥م نصَّت على بقاء الحلف مفتوحاً أمام كل دولة عضو في الجامعة العربية، ويعني هذا عدم إمكانية انضمام إسرائيل للحلف، ويشكل هذا الأمر تنازلاً من جانب تركيا للشعور العربي المعادي لإسرائيل، لكن هذا الموقف التركي المعادي لإسرائيل لم يطمئن العرب، وفي الوقت نفسه قوبل هذا الحلف برد فعل معاد في إسرائيل وتعرَّض فيها لنقد شديد[٣].

مشكلة المياه بين تركيا والعراق:

في عام ١٩٦٤م قامت تركيا بالاتصال بالعراق من أجل بحث مشروع إنشاء (سد كيبان) التركي، حيث أوضحت تركيا أن هذا السد سيكون مفيداً في تنظيم جريان نهر الفرات إلى سوريا والعراق درءاً لأخطار الفيضان، وقد طالبت العراق بتصريف قدره (٨٠٠) متر مكعب كحد أدنى، وكانت تركيا قد تعهدت بتصريف (٣٥٠) متر مكعب[٤].

وفي أوائل الثمانينيات شهدت المنطقة تنفيذ أخطر وأدق مشروع في المنطقة، وهو مشروع الجاب (Gap) الذي يقضي ببناء (١٧) سداً على نهر الفرات، وأربعة سدود على دجلة و(١٧) محطة كهربائية، وسوف يؤدي هذا المشروع إلى خفض منسوب المياه في سوريا والعراق مع بداية القرن الواحد والعشرين إلى (١٣) مليار متر مكعب، وتحصل تركيا من حصتها من نهر الفرات على (٤٠٠٪) خلافاً

---

(١) أميرة محمد الخربوطلي، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) المرجع السابق، ص٨٤.

(٣) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، ص٢٥٧ ـ ٢٥٩، إعداد أ. د. فاخر أرما أوغلي عضو المجمع التاريخي التركي بأنقرة، ترجمة كمال شعبان الباحث في مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول.

(٤) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٩.

لنصوص القانون الدولي[1].

وكما سبق القول في الفصل السابق فإن سوريا والعراق تطالبان بحق سيادتهما على مياه دجلة والفرات، وترى تركيا أنه لا توجد قوانين دولية نافذة تحكم استخدام مجرى دجلة والفرات، وترى إسرائيل أنها شريك كامل في مصادر المياه الموجودة بالمنطقة، علماً بأن هذا النهر يتمتع بصفة دولية بأنه نهر يمتد إلى ما وراء الحدود، وتركية تنكر عليه هذه الصفة، وتعتبره نهراً تركياً.

وقد دارت المحاولات من أجل إشراك إسرائيل في مياه جيرانها العرب، وذلك من أجل حل مشكلة عدم اكتفاء إسرائيل بالمياه الموجودة لديها.

وفي نهاية الثمانينيات كانت معدلات استهلاك المنزل الواحد نحو (٤٥٠) متر مكعب في السنة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه المعدلات عام ٢٠٢٠م إلى حوالي (١٥٠٠) متر مكعب، وهذا الرقم يفوق إجمالي كمية المياه العذبة المتوقع توافرها في فلسطين بأكملها، ومن هنا راحت إسرائيل تبرز هذه المشكلة، وتوجّه الرأي العام نحوها، ليس باعتبارها مشكلة إسرائيلية فقط، بل باعتبارها مشكلة إقليمية.

- وفي الوقت نفسه ترفع إسرائيل شعار (حدود إسرائيل من الفرات إلى النيل)[2].

وصرّحت الحكومة العراقية بأنها سوف تقوم بمقاضاة تركيا في حالة استمرارها ببناء السدود على نهري دجلة والفرات، وأوضحت أن العراق «سوف يواجه مشكلة خطيرة إذا واصلت تركيا تنفيذ مشاريعها للري»[3].

واتهمت العراق تركيا بأنها ستنفذ صفقة بيع المياه لإسرائيل باقتطاع حصص من المياه العراقية والسورية، وأوضحت صحيفة (الثورة) العراقية أن المدير العام لمؤسسة المياه في تركيا أعلن لمؤسسة المياه في تركيا بالمستويات

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع السابق، ص٤١.
(٢) المرجع السابق، ص٣٢-٣٦.
(٣) جريدة الحياة الدولية، ١٤/٨/١٩٩٨م.

التي تنذر بخطر النقص الشـديد في مخزون المياه، وذلك لتغطيـة صفقة المياه التركية لإسرائيل، والتي ستقتطع من مياه دجلة والفرات، وأوردت الجريدة أن هذا الاتفاق جزء من مشروع أمني استراتيجي يرتبط بالمخطط المرسوم للوطن العربي في إطار سلسلة اتفاقات تركيا ـ صهيونية بدأت منذ عام ١٩٩٤م بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية[١].

قدَّمت العراق حقوقاً اقتصادية هامة لتركيا حيث قامت بمد خطوط أنابيب النفط التي تمر من حقول النفط في كركوك إلى الموانئ التركية على البحر الأبيض المتوسط، ويعد هذا تنازلاً من العراق لتركيا، وفي ذلك الوقت كانت العراق هي الدولة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا، والدولة الثالثة في قائمة الدول المصدرة إليها[٢].

وعلى الرغم من هذه الامتيازات التي قدمتها العراق لتركيا إلا أن تركيا تخلَّت عن التزاماتها تجاه بغداد، وذلك بعد احتلال الكويت، وأعلنت تركيا وقوفها إلى جانب التحالف الغربي[٣].

أزمة الموصل بين تركيا والعراق:

ظهرت أزمـة ضم الموصل إلى تركيـا باعتبارها أول مشـكلة ظهرت في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

وتمتد ولاية الموصل إلى جنوب مدينة (كركوك) الغنية بالذهب الأسود، وهي واحدة من المناطق الغنية في الشرق الوسط، وتعتبرها تركيا جزءاً منها، حيث كانت تحت سيادة الدولة العثمانية. وخلال العصر العثماني قُدِّر عدد سكان الموصل حـوالي (٦٠٠٠٠٠) منهم (٥٥٪) أكراد، و(٣٤٪) أتراك، و(٨٪) عرب[٤]، وبعد الحرب العالمية الأولى تم إلحاقها بالعراق، وذلك عام ١٩٢٥م

---

(١) جريدة الحياة العربية، عدد ١٣٤٤٦، ١/١/ ٢٠٠٠م.

(٢) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٩م، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بالأهرام ١٩٩٠م، ص١٥٥.

(٣) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٨٧.

(٤) العلاقات العربية التركية من منظور عربي، مرجع سابق، ص١٦٥.

وقبل عام ١٩٢٥م كان الأكراد يشكلون أكثرية السكان. وبموجب قرار عصبة الأمم الفقرة (٢) من المادة (٣) في معاهدة لوزان تم أخذ قرار نهائي للحدود بين تركيا والعراق، ويأتي القرار من خلال التصويت بالإجماع، وقد تمَّ إجماع الرأي على إبقاء كل ولاية الموصل في العراق[1].

وتركيا ترغب في ضمِّ الموصل إلى أراضيها باعتبارها جزءاً من الوطن التركي الأم وجدير بالذكر هنا في مناسبة حديثنا عن مشكلة تركيا مع العراق بخصوص ضم الموصل إلى تركيا أن مؤسس تركيا الحديثة كمال أتاتورك حينما أبرم معاهدة بين إنجلترا والعراق وتركيا في عام ١٩٢٦م وتم في هذه المعاهدة رسم الحدود الحالية بين العراق وتركيا فقد وعد أتاتورك في هذه المعاهدة بالعمل على استعادة الموصل وعلى حد قوله فسوف تعود الموصل إلى تركيا في الوقت المناسب، ريثما يأتي وقت نكون فيه أقوياء، ونضع يدنا على الموصل[2].

وولاية الموصل تعني بالنسبة لتركيا الأكراد، واحتلال تركيا الموصل سوف يضعها في مواجهة إيران والعراق وسوريا الذين سوف يقومون بدورهم بمساعدة الأكراد ضد تركيا ولهذا فإن تركيا تفضل عودة سلطة بغداد إلى المناطق الشمالية، أو بقاء الوضع الحالي كما هو دون اجتياح المنطقة وضمها[3].

وقد نشرت تركيا في خريف ١٩٩٠م ما عُرف بـ(خريطة أوزال) وهذه الخريطة تقضي بتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات: (عربية) و(كردية) و(تركمانية) ضمن اتحاد فيدرالي وهو ما أسماه الرئيس التركي بـ(الشعوب العراقية) وكان هدف أوزال من هذا التقسيم: ضم شمال العراق إلى تركيا، وتأسيس فيدرالية تركيا ـ كردية، وبهذا يكون أوزال قد حقق بهذا ضم منطقة (الموصل ـ كركوك) الغنية بالنفط، وينتج عن هذا ضمان النفط التي تحتاجه تركيا بدون مقابل، أو بسعر رخيص، وفي الوقت نفسه يمكن حل مشكلة أكراد تركيا.

---

(١) العلاقات العربية التركية من منظور عربي، مرجع سابق، ص١٦٧.
(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٤٨.
(٣) جريدة الحياة الدولية، ٢٠/ ٩/ ١٩٩٨م.

وقد حاولت أمريكا مساندة تركيا في هذا الموقف، وقدّمت خطة لتركيا للاستيلاء على كركوك والموصل، كما قامت صحيفة (إنترناشيونال هيرالد تريبيون) الأمريكية بطبع خارطة لتركيا امتدت حدودها من منطقة جنوب شرقي تركيا حتى كركوك والموصل[1].

وقد جاء في إحدى المجلات التركية التي صدرت في آذار - مارس ١٩٨٨م أنه تمت مقابلة بين المجلة وبين أحد الجنرالات الأتراك وهو (فاروق غسون تورك) جاء فيها: «إن أمريكا تحاول دفع تركيا للقيام باحتلال كركوك والموصل، حفاظاً على مصالحها في المنطقة وفي الخليج، إلا أن تركيا ستدفع الثمن باهظاً لتحركها هذا»[2].

وفي عام ١٩٩٦م بدأت تركيا عملية تنشيط لعلاقاتها مع العراق وصولاً إلى الاستفادة من نفط العراق، ودارت المباحثات مع الطرفين من أجل إقامة تبادل تجاري بينهما، وقد أعرب أربكان في هذا الصدد أنه يمكن للعراق «أن يشتري من تركيا أكثر مما يحتاج إليه من المواد الغذائية والأدوية مقابل شراء تركيا نفطاً وغازاً من العراق»[3].

مشكلة الأكراد بين تركيا والعراق:

احتلت مشكلة الأكراد مكاناً كبيراً بين المشاكل التي تصعدت بين تركيا والعراق، وذلك بسبب تدخل القوات العراقية في المعارك بين الأكراد في شمال

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، ص٨٨. وقد جاءت بيانات هذه الخطة عن طريق إحدى المجلات التركية، (IKIBINEDOGRU) في عددها الصادر في آذار - مارس ١٩٨٨م، عدد رقم ١١ التي نشرت خطة الاستيلاء على كركوك والموصل، وكان (وليم ثافت) وزير الأمن الأمريكي هو الذي كشف الخطة أثناء زيارته لتركيا ولقاءاته السرية مع وزير الأمن القومي التركي (إبراهيم تورك) بحضور السفير الأمريكي (روبوت شتراوس).

(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٨٨، نقلاً عن (أدريان فورمان) مراسل إذاعة لندن في أنقرة تاريخ ١/ ٤/ ١٩٨٨م.

(٣) المرجع السابق، ص٩١.

البلاد من ناحية، وتعاون العراق مع (حزب العمال الكردستاني) من ناحية أخرى، وقد انتهزت أمريكا أزمة الخليج إلى زيادة الوجود العسكري في منطقة الخليج، حيث المصالح النفطية هناك، وقامت أمريكا برفع عدد قواتها المرابطة في الكويت من (١٢٠٠) عنصر إلى (٤٢٠٠) عنصر.

وفي الوقت نفسه فإن استمرار القتال في المناطق الكردية يوفر لأمريكا ترسيخ وجودها في المنطقة[١].

وقد بدأت مشكلة الأكراد مع الأتراك منذ (معاهدة سيفر) التي وقعتها الدولة العثمانية مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا عام ١٩٢٠م والسماح بإقامة (كردستان) والبند الخاص بها ينصُّ على الآتي: «تتألف لجنة القسطنطينية من بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين، ويطلب من اللجنة تعيين المناطق التي تسكنها غالبية كردية لتنفيذ هذه الخطة، وتتضمن شرق نهر الفرات، وجنوب الحدود الأرمنية، وشمال الحدود الواقعة بين تركيا وسوريا والعراق، وقد تحددت المساحة المخصصة لإقامة كردستان بـ(٧٥) ألف كيلو متر[٢].

وبعد إعلان الجمهورية قامت الحكومة التركية بإلغاء بنود المعاهدة، ومن هنا بدأت المشاكل والثورات من أجل تحقيق إقامة وطن قومي لهم[٣].

وفي الأشهر الأولى من أزمة الخليج الثانية في يناير ١٩٩١م حشدت تركيا مئة ألف جندي على حدود العراق استعداداً لاحتلال شماله، وفي ذلك الوقت أعلن أوزال قوله: «إذا كانت الكويت محافظة عراقية، فإن العراق كله كان تابعاً للدولة العثمانية»[٤].

وقامت بعض الصحافة التركية بتأييد غزو تركيا لشمال العراق اقتداءً بإسرائيل، وقد جاء على لسان رئيس تحرير صحيفة (حريت) التركية قوله:

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٩٤.
(٢) مصطفى الزين، ذئب الأناضول رياض الريس للنشر، لندن، قبرص، ١٩٩١م، ص١٥٩.
(٣) انظر محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦م، ص٤٥.
(٤) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٤٥.

«لماذا تخشى تركيا لوم العالم لها من احتمال مقتل المدنيين في شمال العراق؟ ألا ترى تركيا نموذج إسرائيل التي تقوم بقصف معسكرات الفلسطينيين يومياً من دون الاهتمام بالرأي العام»[١].

ونتيجة لذلك قامت تركيا باجتياح وقصف شمال العراق في ٢/١/١٩٩٧م وذلك بهدف مطاردة مقاتلي (حزب العمال الكردستاني) وبهذه المناسبة أصدرت تركيا بياناً جاء فيه: «إن أهداف العملية معروفة وسبق أن كُشف عنها علناً، وهي لا تستهدف في أي حال من الأحوال جمهورية العراق، أو المدنيين المقيمين شمالي العراق» وأضاف البيان «إن تركيا تولي أهمية كبرى لاستقلال العراق ووحدة أراضيه وسيادته»[٢].

وعلى صعيد آخر حذَّرت صحيفة الجمهورية العراقية تركيا من الانسياق وراء المخططات الأمريكية التي تهدف إلى تحويل تركيا إلى «قوة بوليسية إقليمية ضد الدول العربية، وتتقاسم مع الكيان الصهيوني دور القامع لتطلعات الشعوب نحو التحرر والاستقلال»[٣].

وفي هذا يذكر (مسعود يلماز) رئيس الحكومة التركية السابق وزعيم (حزب الوطن الأم) أن أوزال أفشى له سراً مذهلاً، وهو أنه (أي أوزال) تفاهم مع الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) حول خطة حول شمال العراق، ويبدو أن هذا السر هو موافقة (جورج بوش) على احتلال تركيا الموصل وكركوك، وقد تحدثت مجلة (نقطة) التركية عن خطة بين أنقرة وواشنطن وسؤالها لسفير أمريكا في أنقرة عام ١٩٩٠م حول حقيقة هذا الأمر، وقد نفى السفير حدوث هذه الخطة، إلا أنه قال: «إن واشنطن ضد كردستان مستقلة»[٤].

---

(١) أوكتاي أكشي، مقال بعنوان (بالتأكيد نلحُّ في ذلك) (افتتاحية)، جريدة (حريت) التركية، ٣٠/ ١/ ١٩٩٤م.

(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص١٧١.

(٣) المرجع السابق، ص١٧٧.

(٤) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٤٦.

ومن ناحية أخرى ناشد السفير العراقي لدى الأمم المتحدة (نزار حمدون) الولايات المتحدة بالعمل على احترام اتفاق حُسْن الجوار بين الجانبين، وأكد حمدون مسؤولية واشنطن تجاه تأخير وصول كميات الغذاء والمواد الطبية للشعب العراقي، إلى جانب إرجائها عدد من العقود التي بين تركيا والعراق دون إبداء أي أسباب[1].

وقد شددت العراق على أن الهجوم التركي على الأراضي العراقية «لايخدم مصالح تركيا الاقتصادية، ولا أمنها القومي، ويظهر تركيا أمام شعوب المنطقة والعالم بمظهر المنقذ الأمين للسياسة الإسرائيلية العدوانية تجاه العراق والأمة العربية والعالم الإسلامي»[2].

وحقيقة الأمر فإن ما يحدث على أرض العراق ليس اجتياحاً تركياً فقط، إنما هو (تركي - أمريكي - إسرائيلي) أيضاً، وهو مشروع مشترك بين تركيا وأمريكا وإسرائيل من أجل السيطرة المشتركة على المنطقة[3].

وجاء العدوان التركي على العراق بعد إعلان التحالف العسكري السياسي بين أنقرة وتل أبيب. وتهدف إسرائيل من وراء العدوان التركي على العراق إلى إضعاف موقف العرب، إلى جانب تعثر مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وقد نددت (جامعة الدول العربية) بالعملية التركية، وذلك في ٢٥/٥/١٩٩٧م، وقال الأمين العالم لجامعة الدول العربية: «إن تركيا دولة إسلامية صديقة، ولم نكن ننتظر منها هذه الأعمال العدوانية على دولة عربية عضو في الجامعة العربية»[4].

وقد انتقدت الحكومة العراقية موقف (أربكان) الصامت تجاه الأزمة، وصرحت بأن الهجوم التركي على أراضيها يظهر تركيا أمام شعوب المنطقة

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص١٧٩.
(٢) المرجع السابق، ص١٨٢.
(٣) المرجع السابق، ص١٨٩.
(٤) المرجع السابق، ص١٩٥.

بمظهر المنفذ الأمين للسياسة الإسرائيلية تجاه العراق والأمة العربية والعالم الإسلامي. وأكدت المصادر أن هذا العمل ما هو إلا رسالة موجهة إلى كافة البلاد العربية يمكن أن تتكرر مع أي دولة عربية وفي أي وقت من الأوقات[1].

وتؤكد تركيا مراراً أن هذا العمل ليس موجهاً ضد العراق، بل هو موجه إلى الأكراد، خوفاً من تسللهم إلى الأراضي التركية.

والعراق يعلن من ناحية أخرى أن توغل الجيش التركي تعدى حدود قواعد حزب العمال، ووصل إلى مناطق عراقية لا وجود للأكراد فيها[2].

وتضيف المصادر أن العدوان التركي يخدم الإستراتيجية التي ترمي إليها إسرائيل، وهي تعثر مسيرة السلام، وتعثر المباحثات الإسرائيلية الفلسطينية عن طريق عزل الدول العربية والإسلامية عن دائرة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني[3].

من ناحية أخرى نقل (عمرو موسى) وزير الخارجية المصري قلق الرئيس المصري مبارك من الوضع في شمال العراق، وأعلن أن مصر حريصة «على العلاقات المصرية التركية، والعربية التركية، وأن يكون دور تركيا هو دعم عملية السلام القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام من دون أن تسهم أي سياسات أخرى في إعطاء انطباع معاكس»[4].

وفي ٢٥/ ٩/ ١٩٩٧م تم اجتياح عسكري تركي لشمال العراق؛ وذلك لمطاردة مقاتلي (حزب العمال الكردستاني) وقد وصفت الدوائر التركية هذا الاجتياح بأنه (عملية محدودة).

وفي الوقت نفسه دعت الجامعة العربية أنقرة لضرورة سحب قواتها فوراً من المنطقة حفاظاً على العلاقات التاريخية والحضارية التي تربط بين تركيا والوطن العربي[5].

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص١٨٩.
(٢) المرجع السابق، ص١٩٠.
(٣) المرجع السابق نفسه.
(٤) المرجع السابق، ص١٩٤.
(٥) المرجع السابق، ص٢٠٣، ٢٠٤.

في ٢٢/ ١/ ١٩٩٨م أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن وصول أول شحنة لبطاريات صواريخ (باتريوت) المضادة للصواريخ إلى تركيا، وذلك استجابة لطلب تركيا تزويدها بهذه البطاريات استعداداً لأي هجوم عراقي عليها، وصرحت وزارة الدفاع الأمريكية بأن تزويد تركيا بهذه البطاريات لا يعني أن هناك خطراً يهدد العراق[١].

وجدير بالذكر أن الحكومة الأمريكية دعمت الاجتياح التركي للعراق، وأعلنت أن هذا الاجتياح لا يخالف القانون الدولي، ولا يعتبر غزواً لأراضٍ أجنبية، على الرغم من توغل القوات التركية مسافة ٤٠ كم داخل الأراضي العراقية، والسبب في هذا الدعم الأمريكي لتركيا يرجع إلى معارضة البيت الأبيض لأي خطوة يقوم بها الأكراد، أو الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين، فأمريكا لا تريد الإطاحة بصدام مع أنه عدو أمريكا، لأنها ترى أن الإطاحة بصدام سيؤدي إلى قيام فوضى وصراعات داخلية قد تؤدي إلى تقسيم العراق لثلاث دويلات واحدة كردية في الشمال، وأخرى شيعية في الجنوب الشرقي، وثالثة سنية، الأمر الذي لا تريد الولايات المتحدة تحقيقه[٢].

وقد انتقدت العراق أنقرة لطلبها من واشنطن إرسال بطارية صواريخ (باتريوت) مشيرة إلى أن تركيا تعرف جيداً أن العراق لا يضمر لتركيا عداوة[٣].

وفي ٣/ ٢/ ١٩٩٨م أكد (إسماعيل جم) وزير خارجية تركيا حرص تركيا على تسوية الأزمة بين تركيا والعراق مع ضرورة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية[٤].

وقام (إسماعيل جم) بتقديم أربع نقاط من أجل التوصل لحل سلمي للأزمة بين تركيا والعراق تلك النقاط هي:

---

(١) جريدة الأهرام المصرية، ٢٢/ ١/ ١٩٩٨م.
(٢) مجلة الشاهد، العدد ١١٧، أيار-مايو ١٩٩٥م، ص٢١.
(٣) جريدة الحياة الدولية، ١٨/ ١/ ١٩٩٩م.
(٤) جريدة الأهرام المصرية، ٣/ ٢/ ١٩٩٨م.

- تراجع العراق عن موقفه، وتطبيقه قرارات مجلس الأمن في شأن نزع الأسلحة.

- تفادي النزاع المسلح.

- احترام وحدة الأراضي العراقية.

- اتخاذ إجراءات لتعزيز الاقتصاد العراقي، وتخفيف معاناة الشعب العراقي[1].

وفي ١٠/٧/١٩٩٨م بدأت القوات التركية في الانسحاب من مواقعها بشمال العراق، ودعت الأمم المتحدة إلى العمل على سرعة الموافقة على عقود النفط العراقية في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء، وفي الوقت نفسه أكد الدكتور (محمد البرادعي) المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية حق الوكالة في إزالة وإبطال أي نشاط نووي محظور في العراق، والعمل على نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة[2].

وفي ٢٠/٩/١٩٩٨م هاجمت العراق اقتراحاً تركياً بتشكيل إدارة جديدة في شمال العراق، ونقلت الصحف العراقية تصريحات حول هذا الاقتراح التركي جاء فيها: «إن إصرار تركيا على انتهاج مثل هذه السياسة الجانحة - إضافة إلى اتفاقها العسكري مع إسرائيل - يشكل تهديداً خطيراً على الأمن القومي العربي» وأضافت «إنه يجب على تركيا ألا تعرّض علاقاتها مع العراق والعرب للخطر خدمة لتحالفها، وألا تضحي بمصالحها وأمنها لصالح التحالف الأمريكي الصهيوني»[3].

وفي سبيل تعقب المتمردين الأكراد من (حزب العمال الكردستاني) داخل العراق قامت تركيا بشن هجوم على مواقع الأكراد في شمال العراق، وذلك في

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٣/٢/١٩٩٨م.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ١٠/٧/١٩٩٨م.
(٣) جريدة الحياة الدولية، ٢٠/٩/١٩٩٨م.

٣/ ١٠/ ١٩٩٨م[١] وطالبت العراق بانسحاب القوات التركية من أراضيها، وكررت تحذيرها لتركيا من القوى الخارجية التي تدفع تركيا للقيام بهذه الأعمال[٢].

وفي ١٥/ ٢/ ١٩٩٩م قام (طارق عزيز) نائب رئيس الوزراء العراقي بزيارة إلى تركيا تلبية لدعوة رئيس الوزراء التركي (بولند أجاويد) وتشمل زيارة طارق عزيز التباحث حول طلب العراق بوقف استخدام الطائرات الأمريكية والبريطانيا لقاعدة (أنجيرليك) والبحث في إمكانيات تنفيذ العراق لقرارات الأمم المتحدة. وقد عارضت أمريكا دعوة الحكومة التركية لطارق عزيز لزيارتها، وقد رد (أجاويد) على هذا الاعتراض الأمريكي بقوله: «إن تركيا تقرر وحدها سياستها الخارجية»[٣].

وفي هذه الزيارة طلب (أجاويد) من (طارق عزيز) عدم السعي إلى افتعال مسلح مع الولايات المتحدة التي تقوم طائراتها مع الطائرات البريطانية بمراقبة مناطق الحظر، كما طالب (أجاويد) بوقف دعم العراق لحزب العمال الكردستاني، بالإضافة إلى هذا أعلن (أجاويد) رغبة بلاده في استئناف العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق. ولم تحقق هذه الزيارة نجاحاً حيث أعلن وزير الخارجية التركي (إسماعيل جم) أن (أنجيرليك) قاعدة تركيا، وليس وارداً الحديث عن إمكانية إغلاقها، وأن تركيا قد وافقت على استخدامها بهدف مراقبة منطقة الحظر الجوي في شمال العراق[٤].

وفي ٢٢/ ٢/ ١٩٩٩م أعلن (أجاويد) انتهاء الجيش التركي من عملياته في شمال العراق، وذلك بعد القبض على (عبد الله أوجلان) زعيم الأكراد[٥].

وفي ٢٤/ ٤/ ١٩٩٩م طالبت العراق الأمم المتحدة بالتدخل العاجل من

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٤/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ٦/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٣) جريدة الحياة الدولية، ١٥/ ٢/ ١٩٩٩م.
(٤) جريدة الأهرام المصرية، ١٦/ ٢/ ١٩٩٩م.
(٥) جريدة الحياة الدولية، ٢٢/ ٢/ ١٩٩٩م.

أجل وقف التغلغل المستمر للقوات التركية داخل الأراضي العراقية، وقد دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية (عصمت عبد المجيد) إلى سحب القوات التركية من شمال العراق، وكانت قوات تركيا تقدر بعشرين ألف جندي بدأت في ٦/ ٤/ ١٩٩٩م عملية في شمال العراق تستهدف تدمير مواقع لحزب العمال الكردستاني[١].

وفي ١٥/ ٥/ ١٩٩٩م ندَدت العراق مرة أخرى من استمرار توغل القوات التركية في أراضيها شمال العراق، وكررت نداءاتها إلى الأمم المتحدة ببذل أقصى مساعيها لمنع القوات التركية من التوغل داخل العراق، ووقف هذه الممارسات التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي[٢].

وذكرت صحيفة (ميلليت) التركية أن الجيش التركي قام بعملية عسكرية في ١٦/ ٥/ ١٩٩٩م ضد مواقع الأكراد، وأن الجنود الأتراك البالغ عددهم ١٥ ألف جندي توغلوا لمسافة ٢٠ كم داخل الأراضي العراقية[٣].

وفي ٢٩/ ٥/ ١٩٩٩م احتشد مئات من المتظاهرين العراقيين أمام مبنى السفارة التركية يندّدون بالتدخل العسكري التركي في أراضيهم، وطالبوا أنقرة بسحب قواتها من المنطقة، وهتفوا بشعارات جاء فيها «تسقط تركيا، تسقط إسرائيل».

وتكررت عملية عسكرية تركية أخرى في شمال العراق في ٧/ ٧/ ١٩٩٩م شارك فيها عشرة آلاف جندي تركي مدعَّم بالمدرعات، وذلك من أجل تطويق عناصر من (حزب العمال الكردستاني) نتيجة لمعلومات حصلت عليها مصادر تركية تفيد بتقدم هذه العناصر في اتجاه الحدود من أجل ضرب أهداف تركيا[٤].

وجدد العراق مطالبته المستمرة لتركيا بسحب قواتها من أراضيه، وصرّح

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٢٤/ ٤/ ١٩٩٩م.
(٢) جريدة الحياة الدولية، ١٥/ ٥/ ١٩٩٩م.
(٣) جريدة الأهرام المصرية، ١٧/ ٥/ ١٩٩٩م.
(٤) جريدة الحياة الدولية، ٧/ ٧/ ١٩٩٩م.

بأنه «يدين الغزو التركي للأراضي العراقية، ويحتفظ بحقها كاملاً لتحديد وقت الرد على هذا العمل العدائي ومكانه»[1].

وقد تساءلت صحيفة (الثورة) الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في العراق «إلى متى تستمر تركيا في لعبتها الخطرة تجاه العراق؟» وأشارت إلى أن تركيا «تعكس عدم احترام وحدة العراق وسيادته» وأوضحت أن هذه الأعمال التي تقوم بها تركيا لا تمتُّ بصلة لمطاردة حزب العمال الكردستاني، بل هي تهدف إلى غايات ومقاصد سياسية من قبل تركيا وإسرائيل وأمريكة من أجل تطويق العراق»[2].

وفي ١٠/ ٧/ ١٩٩٩م بدأ انسحاب القوات التركية من شمال البلاد بعد أن دمَّرت مخابئ حزب العمال، وقتلت ٤٠٠ متمرداً كردياً، وذلك رداً على هجوم شنَّه حزب العمال على قاعدة للجيش التركي في جنوب شرق تركيا، إثر إعلان الحكم بإعدام (عبد الله أوجلان) زعيم العمال الكردستاني[3].

ونتيجة لتلك الانتهاكات المستمرة من جانب تركيا على أراضي شمال العراق، فقد انتقدت صحيفة (تركش ديلي نيوز) (Turkish Daily News) التركية السياسة التركية التي تنتهجها في شمال العراق، مشيرة إلى التردد الذي تتسم به هذه السياسة، التي لا تهتم سوى بما يجري في شمال العراق، دون النظر إلى الأوضاع في العراق ككل، وأشارت الصحيفة إلى أن تركيا لم تفِ بوعودها لدى بغداد منذ اندلاع الأزمة مع العراق[4].

قضية عبد الله أوجلان في تركيا ودور الموساد الإسرائيلي فيها:

كتبت صحفية مصرية سطوراً عن (قضية تركيا مع الأكراد والعراق وأمريكا والقاسم المشترك بينهم إسرائيل) مستمدة كتاباتها من ملفات عميل سابق للموساد

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٨/ ٧/ ١٩٩٩م.
(٢) جريدة الحياة العربية، عدد ١٣٤٤٦، ١/ ١/ ٢٠٠٠م.
(٣) جريدة الحياة الدولية، ١١/ ٧/ ١٩٩٩م.
(٤) جريدة الأهرام المصرية، ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٩م.

يدعى (فيكتور أوستروفكي) تتحدث عن القدرات الخارقة للموساد في التعامل مع الأطراف المتعارضة في أي صراع، وخيانتهم جميعاً في آن واحد[1].

تقول كاتبة هذه السطور «عندما وجدت الموساد في موجات تمرُّد أكراد العراق ما يطابق تصورها العام في تفتيت ما أمكن من المنطقة، تحالفت مع شاه إيران في عام ١٩٥٨م، وبدأت عملية تسليح وتدريب للأكراد في شمال العراق، وفي ١٩٦٣م رفع الموساد من حجم مساعداته للأكراد، وكانت تسربت إليهم عن طريق إيران، وفي ١٩٦٥م بدأت تدريبات عسكرية مباشرة للأكراد في جبال كردستان، بينما اللقاءات الإسرائيلية مع زعماء الأكراد كانت تتم في طهران، ومن نتائج تلك المرحلة استطاع أكراد العراق أن يشنوا هجمات ضد حكومة بغداد في يونيو عام ١٩٦٧م تزامنت مع اندلاع الحرب، وهو ما حال دون مساعدة العراق للجيوش العربية الثلاثة التي اشتركت في تلك الحرب، والعهدة على المنشق الإسرائيلي» أما بعد تلك الحرب التي لم تستغرق سوى أيام معدودة، فقد تسلَّح الأكراد بأسلحة سوفييتية مما استولت عليها إسرائيل من الجيشين المصري والسوري بعدما بدأت مرحلة متقدمة من تعاون إسرائيل مع أكراد العراق، إذ أمدتهم بمعونة شهرية قدرها نصف مليون دولار.

في تلك المرحلة زار (الملا مصطفى البارزاني) إسرائيل مرتين في عام ١٩٦٧م والأخرى في ١٩٧٣م، فلما توسع تمرد الأكراد في شمال العراق عام ١٩٧٣م تحول الموضوع من مجرد مشروع إسرائيلي - إيراني مشترك، إلى مشروع مدعم من الولايات المتحدة، بل ظهر العديد من ضباط الاتصال التابعين لوكالة المخابرات الأمريكية بين الأكراد في تلك الفترة، وألحقوا بمقر مصطفى البارزاني!.

وفي ١٩٧٥م توصل العراق وإيران إلى اتفاق توقفت على إثره المعونات التي كانت تصل إلى الأكراد عن طريق طهران، والغريب أن الذي توسط بين إيران والعراق كان (هنري كيسنجر) وزير خارجية أمريكا حينئذ، وهو نفسه الذي سبق

---

(١) مها عبد الفتاح، جريدة أخبار اليوم في ٢٦/٦/١٩٩٩م.

وأقر التدخل الأمريكي غير الرسمي إلى جانب الأكراد قبل ذلك بعامين، عند هذا الحد توقف التمرد الكردي في العراق!.

بعد ذلك استمرت إسرائيل تتعامل مع تركيا كحليفة، وقد تجلى لعب الموساد على الحبلين مع أوجلان وتركيا.. كصديق له وكعدو في آن واحد، إذ رغم العلاقات الدافئة بين إسرائيل وتركيا، فإن الموساد كانت تسرب إلى (أوجلان) أولاً بأول أنباء محاولات تركيا لاصطياده، ومن ناحية أخرى ظل الموساد يقتفي طريق (أوجلان) وأتباعه في مخابئهم ما بين سوريا والعراق لسنوات عديدة، إلى أن اعترف رئيس الوزراء التركي (مسعود يلماز) في عام ١٩٩٦م بتعاون تركي إسرائيلي في محاولة فاشلة لاغتيال (أوجلان)!.

وفي صيف عام ١٩٩٨م بدأ الخطوات السريعة للأحداث. إذ بعد أن وقَّعت تركيا وإسرائيل اتفاقية التعاون العسكري بينهما، تحرَّكت قوات تركيا إلى الحدود السورية، وحققت الضغط المراد بأن جعلت سوريا تخرج (أوجلان) من أراضيها، وألا تواجه احتمال صدام مع الأتراك، فلما ترك (أوجلان) سوريا توجَّه إلى إيران بمساعدة المخابرات السورية.. ومن طهران انتقل إلى روسيا، ولكن رفضت إعطاءه إذناً بالبقاء، فسافر إلى إيطاليا بجواز سفر مزور أملاً أن يذوب بين الجالية الكردية الكبيرة في أوروبا..

وهنا يظهر دور الموساد من جديد، إذ يساعد الأتراك على اقتفاء أثر أوجلان الذين أخبروا الإيطاليين بموعد وصوله، وطلبوا تسليمه إليهم.. فلما كان يوم ١٣/ ١١/ ١٩٩٨م تم اعتقال (أوجلان) في مطار روما.. فطلب أوجلان اللجوء السياسي من السلطات الإيطالية.. وبعد أخذ ورد، وشد وجذب، قررت الحكومة الإيطالية أن ترحِّل أوجلان عن أراضيها، ولكنها رفضت أن تسلِّمه إلى السلطات التركية.. فقد كان الإيطاليون بين دفتي الرحى.. فمن ناحية يخشون من رد الفعل التركي المناهض اقتصادياً إذا ما حققوا له رغبته في اللجوء السياسي.. ومن ناحية أخرى حملوا همَّ انتقام الأكراد لو سلَّموه إلى السلطات التركية!.

حاول (أوجلان) أن يتجه إلى هولندا، لكنهم رفضوا طلبه، وفي النهاية هبط بأحد المطارات النائية في اليونان، وهي العدو المستديم لتركيا، إلا أن

السلطات اليونانية اختارت أن تبعث به على طائرة إلى نيروبي تحاشياً لأزمة مع تركيا غير واردة بحساباتهم في الوقت الحالي.

في (نيروبي) جهز اليونانيون له جواز سفر قبرصي تحت اسم (مافروس لازاروس) وهو صحفي قبرصي ذو علاقات وثيقة بحزب (أوجلان) وبعد إقامة قصيرة في السفارة اليونانية بنيروبي كان لزاماً على (أوجلان) أن يتجه إلى المطار في حراسة السلطات الكينية ليستقل طائرة تحمله إلى مكان آمن.

قبل ذلك بعشرة أيام كان قد هبط في مطار (نيروبي) فريق تركي مدرب من عشرة أفراد في طائرة خاصة صغيرة يملكها أحد كبار رجال صناعة النسيج في تركيا.. وأثناء سير ركب (أوجلان) إلى المطار إذ يقطع عليه الطريق الفريق التركي ضارباً عرض الحائط بالحراسة الكينية وبالدبلوماسيين اليونانيين الذين كانوا يتبعون ركب (أوجلان) وعلى إثر خطفهم له قاموا بتخديره، وحملوه إلى الطائرة الخاصة وطاروا به إلى تركيا!.

احتفلت السلطات التركية احتفالاً تليفزيوناً حماسياً بالحدث، بينما اندلعت مظاهرات الأكراد في أوروبا ضد تركيا، واتهموا اليونانيين والكينيين والإسرائيليين بالاشتراك في المؤامرة، أما أكثر تلك المظاهرات عنفاً فكانت الموجهة ضد السفارة الإسرائيلية في برلين، حيث فتح الأمن الإسرائيلي النار على المتظاهرين، فقتلوا ثلاثة منهم! وقد لوحظ الخلاف البائن بين رواية السفارة الإسرائيلية عن ملابسات الحادث، وبين تقرير السلطات الألمانية![1].

وبالمقابل فقد اتهم بعض المتحدثين الأكراد إسرائيل بأنها ساعدت تركيا في عملية نقل (عبد الله أوجلان) من كينيا إلى تركيا، وقد نفى رئيس الوزراء والمتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية هذه المزاعم، وأكد عدم تدخل إسرائيل في هذه القضية، وقد استندت المصادر التي اتهمت إسرائيل بدورها في خطف (أوجلان) إلى التعاون الأمني الاستخباري الوثيق بين إسرائيل وتركيا،

---

(١) مها عبد الفتاح، «خيوط متشابكة تركيا والأكراد والعراق وأمريكا، والقاسم المشترك بينهم إسرائيل»، جريدة أخبار اليوم ٢٦/٦/١٩٩٩م.

وبين إسرائيل وكينيا، وقد أكدت المصادر أن أجهزة المخابرات الإسرائيلية ساعدت في تعقب تحركات (عبد الله أوجلان) لدى طلبه اللجوء السياسي لبعض الدول إلى جانب تعقبها لمحادثات (أوجلان) واتصالاته، ومسارات الطائرات التي كان يستقلها في تلك الفترة، وكانت الأجهزة الإلكترونية الإسرائيلية تبلّغ المخابرات التركية بكل المعلومات إلى جانب هذا أكدت مصادر أجنبية أن هناك تعاون وثيق بين الموساد الإسرائيلي وأجهزة المخابرات الوطنية التركية يرجع إلى أربعين عاماً ماضياً، واستمرَّ هذا التعاون الذي أخذ شكل تقديم مساعدات للمخابرات التركية، وتدريب أفرادها، وتزويدها بأجهزة التنصت، إلى جانب اللقاءات السنوية بين كبار مسؤولي أجهزة المخابرات في الدولتين، وفي مقابل هذه المساعدات التي تقدمها إسرائيل لتركيا، فإن تركيا بدورها تساعد إسرائيل في تتبع الأحداث التي تجري في سوريا، والسماح لها بإنشاء محطات تنصت في أراضيها بهدف التقاط الإشارات السورية، كما تسمح تركيا لطائرات إسرائيل بالتدريب في أراضيها، وقيامها بطلعات استطلاعية لتتبع الأحداث.

وعلى الرغم من هذا التعاون الاستخباري بين تركيا وإسرائيل، فقد صرحت إسرائيل أنها غير متورطة في القضية، وأعلنت «أنه بمقدور المخابرات التركية أن تقوم بهذا العمل دون مساعدة من إسرائيل»[1].

هذا وقد قام رئيس الموساد (أفراييم حلوي) بكتابة خطاب موجه إلى جميع العاملين في المخابرات وعائلاتهم يقول فيه: «أود أن أوضح لكم جميعاً أنه لا دخل لنا بما حدث من خطف (عبد الله أوجلان) رئيس (حزب العمال الكردستاني)»! لقد بدت هذه المبادرة غير العادية من رئيس الموساد، وكأنه يبعث برسالة إلى الرأي العام في إسرائيل يحاول أن يبرّئ بها الجهاز، وبدون أن يسلك طريق الصحافة والإعلام الإسرائيلي، والذي اتهم الموساد صراحة بأنه ضالع في عملية خطف الزعيم الكردي!.

---

(١) يوسي ملمان، خبراء إسرائيليون ساعدوا تركيا في مكافحة المتمردين الأكراد، هآرتس في ١٧/٢/١٩٩٩م، مختارات إسرائيلية، العدد ٥١، آذار - مارس ١٩٩٩م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص٣٣-٣٤.

هذا وقد نفت إسرائيل بشدة اشتراكها أو صلتها بأي شكل من الأشكال في عملية القبض على عبد الله أوجلان[1].

وقد عبّر الرئيس التركي (سليمان ديميريل) أن وضع العراق الحالي مثار قلق وضرر لبلاده التي تعاني هي أيضاً من الحصار المفروض على العراق، وأشار (ديميريل) إلى ضرورة التزام بغداد بقرارات الأمم المتحدة مؤكداً أن الفراغ الأمني الحادث في العراق يجبر تركيا على الاحتفاظ بحزامها الأمني وعملياتها العسكرية في العراق[2].

* * *

---

(١) Semiha Safak, Israilin en Yakin dostu Turkiye, Orta dogu, 28 Agustos, 1999.
مقال بجريدة الشرق الأوسط التركية بعنوان (تركيا هي أقرب صديق لإسرائيل).

(٢) جريدة الحياة الدولية، عدد ١٣٤٤١، ٢٧/١٢/١٩٩٩م.



الفصل الرابع

أثر العلاقات التركية الإسرائيلية على مصر

يهود مصر في العهد العثماني:

يعتقد الإسرائيليون أن حدود الاستيطان التي يجب أن تكون داخل سيادتهم تشمل «الشرق العثماني من شط العرب (العراق) إلى الأناضول وسوريا وفلسطين، وقبرص ومصر».

ويرى الوجدان الإسرائيلي ضرورة ضم مصر إلى ذلك، وخاصة منطقة سيناء والعريش نظراً لارتباطهما بتاريخ الشعب اليهودي، كما هو وارد في أسفار موسى الخمسة بمصر والمصريين، كما أنه قبل سقوط الهيكل كانت توجد مستوطنة يهودية في مصر، وكان اليهود يهاجرون بأعداد كبيرة إلى مصر، ولكن التاريخ المتعين لا علاقة له بالتاريخ المقدس[١].

وقد كان احتلال العثمانيين لمصر عام ١٥١٧م نقطة تحول في حياة اليهود المقيمين فيها، فقد سمح لهم العثمانيون بالعمل في التجارة إلى جانب إلحاقهم بالعمل بالجهاز الإداري في الدولة، فكان لهم الإشراف المالي وجمع الضرائب والرسوم الجمركية، وكان الولاة العثمانيون يستعينون بوكلاء من اليهود، ويلقب الوكيل منهم بلقب (صراف باشي).

وبعد طرد اليهود من إسبانيا وتوطنهم في الدولة العثمانية عاش جزء منهم في مصر والإسكندرية، وكانو ينقسمون إلى ثلاث فرق:

---

(١) عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص٣٦٦.

١ ـ المستعربين الذين يستخدمون اللغة العربية.

٢ ـ المهاجرين الإسبان والمغاربة الذين جاؤوا من شمال أفريقيا.

٣ ـ الإشكناز القادمين من أوروبا.

وكانت هذه الفرق على خلاف مستمر، وعندما أعلن (ساباتاي زفي) أنه المسيح المنتظر قام بزيارة مصر مرتين، ونال من رئيس الجالية اليهودية في مصر (رفائيل بن جوزيف) التأييد والاعتراف به.

وضع اليهود في مصر أثناء حكم محمد علي:

في عصر محمد علي باشا والي مصر تحسنت أوضاع اليهود كثيراً، نظراً للمعاملة الحسنة العادلة التي عاملهم بها محمد علي، وقد تساوى اليهود مع غير المسلمين في دفع الضرائب في مصر، ونتيجةً لهذا الاستقرار، هاجر كثير من يهود إيطاليا واليونان إلى مصر.

وأثناء حكم محمد علي لمصر في أوائل القرن التاسع عشر كان يعيش حوالي (٧٠٠٠) يهودي، وقبل نهاية هذا القرن وصل عددهم إلى (٢٥٠٠٠) يهودي، وذلك نتيجة لزيادة الهجرة إلى مصر بسبب حالة الأمن والاستقرار التي سادت أيام حكم محمد علي وأسرته، وكانت أعمالهم تتركز في التجارة والصرافة والتسليف والرهونات، واستطاع عدد منهم الحصول على جنسيات أجنبية بجانب احتفاظهم بالإقامة داخل مصر.

وأثناء حكم محمد علي أيضاً تمَّ إلغاء الجزية، وتأسست لهم محاكم مدنية، وكانت مجالس البلدان تضم عدداً من اليهود من بين أعضائها، وكان يتركز تجمعهم في مناطق القاهرة، والإسكندرية، وبور سعيد، وطنطا، والمنصورة، والإسماعيلية، والسويس، والمحلة الكبرى، وميت غمر، وزفتي.

وقد ساعدت حالة الاستقرار التي عاشها اليهود في مصر على العمل لصالح هدفهم الصهيوني في الحصول على وطن لهم في فلسطين[١].

---

(١) أحمد عثمان، تاريخ اليهود، مرجع سابق، ص١٠٥ ـ ١١٢.

موقف الدولة العثمانية من رغبة اليهود في استيطان سيناء:

كانت رغبة اليهود في الهجرة إلى مصر، وخاصة سيناء على أساس أنها تضم الوادي المقدس الذي كلّم الله سبحانه وتعالى موسى عليه السلام فيه، وقد أقلق هذا الأمر الدولة العثمانية، ونتيجة لذلك أصدر السلطان سليم الأول عام ١٥١٧م فرماناً يقضي بمنع اليهود من استيطان سيناء، كما أكد السلطان سليمان القانوني الفرمان نفسه عام ١٥٢٠م وطوال فترة حكم السلطان سليمان التي استمرت ستة وأربعين عاماً لم يستطع اليهود الهجرة إلى سيناء، إلا أنه بعد ظهور بوادر الضعف على الدولة بعد عهد السلطان (سليمان القانوني) بدأ اليهود ينزحون إلى مدينة (الطور) نظراً لموقعها على الساحل الشرقي لخليج السويس مما سهّل على اليهود الاتصال بالعالم الخارجي، وكان على رأس حركة التهجير إلى مدينة (الطور) (أبراهام اليهودي)[١].

وبعد استقرار اليهود في سيناء، تعرّضوا بالأذى لرهبان (دير سانت كاترين) الذين أرسلوا شكاوى ضد اليهود، وكانت شكواهم تستند على الآتي:

أولاً: إن (دير سانت كاترين) هو مكان مقدس يجب ألا يتعرض رهبانٌ منقطعون فيه للعبادة إلى الإيذاء من اليهود أو من غيرهم. ومن الأمور الجديرة بالتسجيل هنا أن الدولة العثمانية كانت تهتم برعاية أهل الذمة.

ثانياً: ليس لليهود الحق في أن يسكنوا مدينة (الطور) على الإطلاق.

ثالثاً: إن رهبان (دير سانت كاترين) يحتفظون فيه بفرمان وأمر سلطاني يؤكدان منع اليهود من استيطان سيناء، ومن الإقامة في (الطور) ومن التعرض للدير، ومن إيذاء رهبانه.

رابعاً: إن اليهود ينزحون إلى منطقة سيناء، بما فيها مدينة (الطور) في جماعات كبيرة بقصد إيقاع الفتن.

---

(١) ليلى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص٢٦؛ عبد العزيز الشناوي، مرجع سابق: ٢/٩٦٦؛ يوسف سامي، مرجع سابق، ص١٤٥، ١٤٦.

خامساً: إن اليهود أصبحوا يتوطنون مدينة (الطور) بنسائهم وأولادهم، ويحصل منهم غاية الضرر.

سادساً: دأب اليهود على مخالفة الشرع والتقاليد والعادات القديمة المتبعة، ومنها أنه إذا كانت لهم حاجة ضرورية فيتوجّه منهم شخص أو شخصان لقضاء هذه الحاجة والعودة فوراً(1).

وكانت الدولة العثمانية قد أصدرت ثلاثة فرمانات تمنع اليهود من الهجرة إلى سيناء وكان ذلك في عهد السلطان (مراد الثالث) (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥م) وقد قضت هذه الفرمانات الثلاثة بإخراج (أبرهام اليهودي) وأسرته من مدينة (الطور).

وبعد احتلال بريطانيا مصر عام ١٨٨٢م عاود اليهود أطماعهم في استيطان سيناء بعد أن رفض (السلطان عبد الحميد الثاني) (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م) إقامة وطنٍ

---

(1) عبد العزيز الشناوي: ٢/ ٩٦٧، ٩٦٨. أصدر (حسن باشا الخادم) الوالي العثماني في مصر فرمانين متلاحقين في خلال سنتين، يحمل أولهما رقم ١٤٩، وتاريخه أوائل جمادى الأول عام ٩٨٩ (أوائل شهر حزيران ـ يونيو ١٥٨١) ويحمل ثانيهما الرقم ١٥١، ومؤرخ في اليوم التاسع والعشرين من صفر ٩٩١ (٢٣/ ٢/ ١٥٨٣). أما الفرمان الثالث فقد أصدره سنان باشا (الثاني) الوالي العثماني في مصر في اليوم العشرين من ذي الحجة ٩٩٣هـ (١٣/ ١١/ ١٥٨٥) ويحمل رقم ١٦٠. وتتفق هذه الفرمانات الثلاثة في أنها موجهة إلى فخر النواب، ومجري الحق بالصواب، نائب الشرع بالطور، والأقران الشادية، والدزدارية، والحكام، وأصحاب الإدراك، وولاة الأمور بالطور عامة». ويتضمن كلُّ فرمان من هذه الفرمانات الثلاثة موضوع الشكوى التي تقدم بها رهبان (دير سانت كاترين) وصدرت فيها أوامر السلطات العثمانية بالقاهرة مشددة بإخراج (أبراهام اليهودي) وزوجته وأولاده وسائر اليهود من سيناء، ومنعهم في قابل الأيام منعاً باتاً من العودة إليها بما فيها مدينة (الطور) والإقامة فيها، أو السكنى فيها. ونبهت الفرمانات الثلاثة على أرباب الوظائف، الذين ورد ذكرهم، والذين وجهت إليهم هذه الفرمانات بضرورة تنفيذ الأوامر تنفيذاً فورياً «وألا يتأخروا يوماً واحداً» كما نبهت عليهم بالوقوف على الأمر الشريف السلطاني السابق صدوره للرهبان في هذا الصدد، «واعتماد مضمونه، والعمل به، وعدم العدول عنه». وفي نهاية كل فرمان جاءت هذه العبارة «امتثلوا بالأوامر العالية، وقابلوها بالسمع والطاعة». وكان كل فرمانٍ يحمل الخاتم الخاص باسم الوالي العثماني الذي أصدره. (عبد العزيز الشناوي، مرجع سابق: ٢/ ٩٦٨ـ٩٦٩).

لهم في فلسطين، وكان (تيودور هرتزل) يطلق على منطقة سيناء اسم (فلسطين المصرية) وذلك باعتبارها معبراً لفلسطين، وقد رأى هرتزل استيطان شمال سيناء بدلاً من جنوبها، كما كان يرغب اليهود عام ١٥٨١م حينما حاولوا استيطان منطقة (الطور) و(دير سانت كاترين).

وقد حاول الإنجليز من جانبهم مساعدة اليهود في تحقيق هذا الاستيطان، بهدف إضعاف الدولة العثمانية من ناحية، وضمان حماية الضفة الشرقية لقناة السويس من ناحية أخرى[١].

وبعد مفاوضات تكونت لجنة عام ١٩٠٢م من أجل دراسة مشروع استيطان فلسطين على الطبيعة، وانتهت هذه اللجنة برأي، أن سيناء لا تصلح، وأوصت أن يبدأ الاستيطان بمنطقة العريش، وكان على المصريين الامتثال للأوامر الإنجليزية، لكن جاء الرفض من جانب المعتمد البريطاني بصعوبة تحقيق هذا الاستيطان، فقد كان هذا المشروع يتطلب تحويل مقادير كبيرة من مياه النيل إلى سيناء، مما يؤثر على الزراعة في مصر، وقامت وزارة الخارجية البريطانيا بإرسال مذكرة عام ١٩٠٣م إلى هرتزل تقضي بتعذُّر توطين اليهود في سيناء، وقرارها بترك المشروع نهائياً[٢].

وقد قدم (نجيب عازوري) في كتابه الذي نشر في باريس عام ١٩٠٥م «أن

---

(١) عبد العزيز الشناوي، مرجع سابق: ٢/ ٩٧٠ - ٩٧١.

(٢) المرجع السابق: ٢/ ٩٧١، ٩٧٢؛ أحمد سوسة، مرجع سابق، ص٧٤٠، ٧٤١. جاءت الفرمانات الصادرة من السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) والذي كان معاصراً لتلك الأحداث، حيث يقول: إن الفرمانات الصادرة من السلطان إلى ولاة مصر من أسرة محمد علي لا تخوّلهم الحق في الموافقة على توطين جماعات من السكان أغراب عن البلاد ومنحهم الحكم الذاتي في المنطقة التي ينزحون إليها، ويقيمون فيها. (عبد العزيز محمد الشناوي: ٢/ ٩٧٢، نقلاً عن Stein Leonard, The Balfour Declaraion, London, 1961) P. 26 & fn. no. 93.، يعلق على إرسال هذه البعثة الصهيونية إلى سيناء محمد عوض محمد بقوله: إن حكومة مصر بلغ بها التساهل إلى حد السماح لبعثة صهيونية أن ترتاد شبه جزيرة سيناء، وأن تبحث وتنقب في العريش، (الشناوي: ٢/ ٩٧١، نقلاً عن محمد عوض محمد، الاستعمار والمذاهب الاستعمارية، ط٢، القاهرة، ١٩٥٦، ص١٢٢).

مخطط العمل الصهيوني يقوم على أساس إعادة تأسيس ما يسمونه وطنهم القديم، وذلك عن طريق احتلال الحدود الطبيعية للوطن العربي» هذه الحدود هي بالنسبة إليهم (جبل الشيخ) الذي يضم منابع نهر الأردن، ووادي بردى من الشمال، مع الأراضي المحصورة بين راشيا وصيدا، وقناة السويس، وشبه جزيرة سيناء من الجنوب، والجزيرة العربية في الشرق، والبحر المتوسط في الغرب، وبهذا التكوين تصبح فلسطين بين يدي شعب يعرف كيف يدافع عنها. بلداً صعب المنال»[1].

وقد جاءت الحدود التي يتصورها اليهود لدولتهم ضمن منشور وزعه بين الأتراك المتعاطفين مع مشاريع هجرة اليهود، الصهيوني الألماني (نوسيغ) Nossig الذي انشقَّ على المنظمة الصهيونية الرئيسة، ورأس منظمة استيطان خاصة تسمى: (منظمة الاستيطان اليهودي) Jewish Colonization Association في عام ١٩٠٩م.

وتاريخ اليهود في مصر شهد به اليهود من أنه كان تاريخاً مليئاً بالازدهار والاستقرار في حياة اليهود.

واشتهرت في مصر عائلات: (قطاوي)، و(موصيري)، و(هراري)، وفي عام ١٨٨٠م مُنح قطاوي لقب (بك) فكان أول يهودي ينال هذا اللقب.

ويمكننا تصور نفوذ اليهود السياسي والاقتصادي بمصر، ومدى تغلغلهم في الحياة المصرية من رسالة (حاييم وايزمان) أول رئيس لإسرائيل في رسالة بعث بها إلى زوجته من الإسكندرية جاء فيها: «موقف السلطات رائع وصريح، بالرغم من افتقارها إلى إدراك الأمور.. يوجد هنا العديد من الأسر اليهودية العريقة، التي تعدُّ من أقطاب المال في الإسكندرية وفي مصر كلها، ولهم نفوذ في جميع المجالات، وهم يشكّلون شبه أسرة كبيرة، بعضهم على قدر بالغ من الذكاء والقدرة.. (هراري باشا) يشغل منصباً مرموقاً في حكومة البلاد.. معظم أسرة (موصيري) من المليونيرات، تتزايد ثرواتهم يوماً بعد يوم، إنهم رجال

---

(١) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني، مرجع سابق، ص٣٨، ٤٧، ٤٨.

مهذبون، يستقبلوننا بحرارة شرقية، يقدمون لنا جميع أنواع المجالات، التي لابد أن تردَّ عليها بأدب مناسب. لكن الوضع كله تمثيل في تمثيل، ولا يزيد عن ذلك!!»[1].

في الفترة من ١٨٩٠ ـ ١٩١٨م تضاعف عدد اليهود في مصر من (٣٠٠٠٠) إلى (٦٠٠٠٠) وتضاعف عدد المعابد اليهودية إلى (١٥) معبداً في الإسكندرية، و(٣٠) معبداً في القاهرة، (٤) في طنطا، و(٢) في المنصورة، كما زادت المدارس اليهودية والمؤسسات الخيرية والمستشفيات والمستوصفات، والنوادي الرياضية[2].

وفي رسالة لوثر إلى غراي في ٢٩/ ٥/ ١٩١٠م والتي تخص تطلعات الصهاينة في السيطرة جاء فيها: «إن السيادة على مصر ـ أرض الفراعنة ـ الذين أرغموا اليهود على بناء الأهرام، هي جزء من إرث إسرائيل في المستقبل»[3].

وفي عام ١٩١٥م حينما طرد الوالي العثماني (جمال باشا) اليهود من فلسطين، هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى مصر، حيث بلغ عددهم حوالي (١٢) ألف يهودي، وقد أمر السلطان منحهم إعانات مالية كما أصدر فرماناً ببناء مستشفى خاص بالطائفة اليهودية في مصر، وفي ذلك الوقت تمَّ إنشاء العديد من المدارس اليهودية[4].

وفي عام ١٩٢٥م عُين اليهودي (حاييم ناحوم) حاخاماً أكبر لمصر والسودان، ومنح الجنسية المصرية عام ١٩٢٩م.

وفي الفترة من عام ١٩١٧م حتى ١٩٤٧م كانت مرحلة هامة من مراحل الصهيونية العالمية، واتخاذها مصر مركزاً لها، فقد أسس (جوزيف ماركو باروخ)

---

(١) عرفة عبده علي، يهود مصر، بارونات وبؤساء، إيتراك للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١٦٩، ١٧٠.

(٢) عرفة عبده علي، يهود مصر، مرجع سابق، ص٢١٧.

(٣) خيرية قاسمية النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، مرجع سابق، ص٤٧.

(٤) عرفة عبده علي، مرجع سابق، ص١٦٧.

أول جمعية صهيونية في القاهرة سميت (جمعية بركوخبا الصهيونية) وكان ذلك عام ١٨٩٦م بعد صدور كتاب هرتزل (الدولة اليهودية) وقد أسست هذه الجمعية عدة فروع لها في مصر. وفي عام ١٩٠٠م تأسست جمعية (أبناء صهيون) في القاهرة وجمعية (الأدب العبري) عام ١٩٠٥م، وجمعية (أحباء صهيون) عام ١٩٠٦م و(لجنة التنسيق الصهيونية) عام ١٩٠٩م، وجمعية (أبناء صهيون إلى الأمام) عام ١٩١٠م، و(اتحاد أطفال صهيون) عام ١٩١١م و(الدائرة القومية اليهودية) و(دائرة هرتزل) عام ١٩١٢م[1].

وكل هذه الجمعيات كانت مهمتها الدعاية للأفكار الصهيونية بين اليهود، والعمل على حماية الكيان الصهيوني في فلسطين عن طريق المنظمات والتشكيلات العسكرية.

كما تم افتتاح مكاتب خاصة لتجنيد اليهود من أجل حث يهود مصر على التطوع، وتم عن طريقها تشكيل كتيبة من يهود مصر وفلسطين أرسلت إلى القدس للانضمام إلى الجيش البريطاني الذي فتح المدينة بقيادة الجنرال اللنبي[2].

من ناحية أخرى طرحت في الصحافة المصرية مسألة ترحيل مليونين من اليهود إلى فلسطين، وقد جاء الحديث عن هذه المسألة من خلال الصحف المصرية إثر خطاب ألقاه أحد دعاة الصهيونية في مركز (الجمعية الصهيونية) جاء فيه «يتوقع خيراً من وراء الدستور في تركيا»[3]. ويلوم أغنياء اليهود، لأنهم لا يجودون بالمال من أجل استيطان اليهود فلسطين.

وكتبت (الأهرام) في ١٩٠٩/٦/٩م مقالاً بعنوان (الإسرائيليون يبحثون عن وطن) وجاء تعليق الأهرام: «سواء مالوا إلى فلسطين أو إلى ما بين النهرين، فإن أبصارهم متجهة إلى شطر من البلاد العثمانية. . . وعلى أولياء الأمر أن يتيقظوا، وينتبهوا إلى هذه الحركة». .

---

(١) عرفة عبده علي، مرجع سابق، ص١٧٢.
(٢) المرجع السابق، ص١٧٣.
(٣) جريدة الأهرام في ١٩٠٨/١٢/٤م.

في ذلك الوقت تطوّع عدد من الصحف وخاصة (المقطم) وتولوا مهمة نفي التهمة بأن ليس لليهود هدفاً سياسياً، بل هم يسعون إلى إيجاد ملجأ لملايين المضطهدين من شعبهم، وزعم زعماء الصهيونية بأنهم يريدون السكن في فلسطين تحت رعاية الدولة العثمانية، وأكدوا أنهم لا يريدون انتزاع ملكية الأراضي من أصحابها الأصليين، وفي ذلك الوقت طالب (إيلي فارحي) أن تفتح الأهرام اكتتاباً لمساعدة الجمعية الصهيونية الخيرية[١].

وبعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م توافرت لدى مصر وتركيا وجوه تشابه من حيث إن كلا البلدين يقعان على الساحل الشرقي من البحر المتوسط، ولهما مصالح إستراتيجية مشتركة في مواجهة تهديدات أمن البحر المتوسط، ويسيطران على ممرات مائية هامة، فتركيا تسيطر على البوسفور، ومصر على قناة السويس، ولديهما مواقع إستراتيجية بين قارتي آسيا وأوروبا من جهة تركيا، وآسية وأفريقيا من جهة مصر، وأغلبية سكانهما العظمى من المسلمين.

وفي عام ١٩٢٢م تم اعتراف تركيا بالاستقلال المصري، وتعاطفت تركيا مع مصر من أجل الحصول على استقلالها من الاستعمار البريطاني حتى عام ١٩٣٦م[٢].

بعد عام ١٩٤٥م زاد التوتر في فلسطين، كما زادت الحروب الإسرائيلية العربية مما أثرت على وجود اليهود في مصر.

وبعد إنشاء دولة إسرائيل ١٩٤٨م دخلت الجيوش العربية بما فيها الجيش المصري في حرب مع إسرائيل، وقامت السلطات المصرية بالقبض على اليهود المؤيدين للصهيونية، وتم أول ترحيل لهم عام ١٩٤٩م، وترك البلاد (١٥٠٠٠) يهودي من عدد (٧٠٠٠٠).

وفي عام ١٩٥٢م اتبع (الرئيس محمد نجيب) سياسة مساواة لكل المواطنين

---

(١) خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص٦٩، ٧٠، ٧١.

(٢) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص١٧٩.

أياً كانت أصولهم، إلا أنه منذ عام ١٩٥٤م ومع مجيء (الرئيس جمال عبد الناصر) عادت السياسة المضادة لليهود حيث قام بطردهم خارج البلاد[١].

موقف مصر من حلف بغداد ودور تركيا فيه:

عارضت مصر بشدة تأسيس حلف بغداد، حيث اعتبرته محاولة من الدول الغربية لتثبيت أقدامهم في منطقة الشرق الأوسط، متسترين بستار الدفاع عن أمن المنطقة.

واعتبرت مصر انضمام العراق إلى الحلف محاولة لإضعاف جامعة الدول العربية، كما اعتبرت انضمامها إنما هو ارتباط غير مباشر بإسرائيل، طبقاً لاتفاقيات الأخيرة مع تركيا خلال مباحثات السفير الإسرائيلي في أنقرة في تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٥٤م[٢].

موقف تركيا من عدوان إسرائيل ١٩٥٦م على مصر:

في عام ١٩٥٦م هاجمت إسرائيل سيناء، وتبعتها فرنسا وإنجلترا، ثم انتهى هذا الوضع بضغط من أمريكا وروسيا، وانسحبت إسرائيل من سيناء في هذا الوقت الذي تعرّض فيه اليهود في مصر لحملة اعتقالات واسعة، وغادر (٣٠٠٠٠) يهودي، وظلّ (٧٠٠٠) منهم حتى حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧م، ثم تفرّقوا بعد ذلك[٣].

وقد صرّحت تركيا بإدانتها للعدوان الإسرائيلي، حيث ذكر وزير الخارجية التركي (فطين رشدي زورلو) في مؤتمر البرلمانيين في (بانكوك) في تشرين الأول - أكتوبر ١٩٥٦م بقوله: «لقد تأثرنا من استخدام حلفائنا للسلاح ضد مصر. ومهما يكن السبب، فلا يمكن قبول هذه الحركة، إلا على أنها إخلالٌ بمبادئ القانون الدولي العام» وفي الوقت نفسه قررت تركيا سحب سفيرها من إسرائيل،

---

(١) عرفة عبده علي، يهود مصر، مرجع سابق، ص٢١٩.
(٢) أميرة الخربوطلي، مرجع سابق، ص٨٥.
(٣) عرفة عبده علي، مرجع سابق، ص٢١٩، ٢٢٠.

لكنها أعلنت عدم نيتها في الإضرار بعلاقتها الودية وتجارتها مع إسرائيل. ولم يرضِ هذا الموقف الحكومة المصرية، وقام الإعلام المصري بحملة ضد تركيا[١].

في ذلك الوقت أعلنت الجامعة العربية أن حوالي (٢٠٠) ضابط تركي وصلوا إلى إسرائيل، وانضموا إلى القوات الإسرائيلية المحاربة، وفي الوقت نفسه طلبت تركيا زيادة حصتها من السلع التي تستوردها من إسرائيل.

وجدير بالذكر فإنه خلال انعقاد مؤتمر لندن في الفترة من ١٤ ـ ١٧/ ٨/ ١٩٥٦م قامت تركيا بتأييد وجهة نظر أمريكا التي تطالب بوضع قناة السويس تحت الإشراف الدولي مع عدم المساس بسيادة مصر، ودفع التعويضات اللازمة لها[٢].

وفي آذار ـ مارس ١٩٦٠م وقّعت تركيا مع إسرائيل اتفاقاً تجارياً ينصُّ على أن يكون حجم التبادل التجاري بين البلدين (٣٠) مليون دولار سنوياً[٣].

وشهد عام ١٩٦٦م تطوراً في العلاقات التركية المصرية بناءً على رغبة تركيا في تطوير علاقاتها مع البلاد العربية دون الإشارة إلى علاقة تركيا بإسرائيل، وبناء على هذا أعلن سفير مصر في تركيا عن ضرورة تطوير التعايش بين النظامين التركي والمصري مع إزالة الخلافات التي يمكن أن تقف عثرة في طريق العلاقات التركية المصرية[٤]. وقد وقّعت الاتفاقيات بين البلدين في مجال التبادل التجاري.

وفي ٨/ ٧/ ١٩٦٧م أعلن (سليمان ديميريل) رئيس وزراء تركيا ورئيسها الحالي في مؤتمر صحفي وجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، وأكد هذا الرأي (إحسان صبري) وزير خارجية تركيا في خطاب ألقاه في اجتماع المجلس الوزاري لحلف شمال الأطلسي ببروكسل حيث أعلن أن سياسة تركيا إزاء حرب الشرق الأوسط تعارض احتلال الأراضي بالقوة[٥].

---

(١) أكمل الدين إحسان، مرجع سابق، ص٢٢٢؛ وأميرة الخربوطلي، مرجع سابق، ص٥٦.
(٢) أميرة الخربوطلي، مرجع سابق، ص٥٩.
(٣) المرجع السابق، ص٦١.
(٤) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٦٥.
(٥) شحادة موسى، علاقة إسرائيل مع دول العالم، مرجع سابق، ص٣٧٠.

موقف تركيا في حرب إسرائيل على مصر ١٩٦٧م:

أما عن موقف تركيا من حرب ١٩٦٧م فقد تهربت تركيا من اتخاذ موقف واضح ضد إسرائيل، ولم تحمّل أحداً المسؤولية. واكتفت باهتمامها بمسألة المحافظة على السلام في المنطقة، وكانت تركيا تميل إلى الجانب العربي مع الحفاظ على موقفها المحايد مع إسرائيل. في ذلك الوقت أعربت الدول العربية عن مخاوفها لاتخاذ إسرائيل قواعدها في تركيا في حربها ضد العرب، لكن تركيا أعربت في هذا الصدد بقولها: «إن اشتراك الطائرات الأمريكية الموجودة في هذه القاعدة في العدوان على العرب سيتعارض مع السيادة التركية، ومع الموقف الذي اتخذته تركيا نحو الأقطار العربية في أزمة الشرق الأوسط»[١].

في ٢٩/ ٧/ ١٩٦٧م تمَّ عقد لقاء في طهران، ضمَّ رؤساء دول كل من إيران، وتركية، وباكستان للتباحث حول أزمة الشرق الأوسط، وقد انتهى الرأي في هذا الاجتماع بالاجماع بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية[٢].

وأثناء الحرب طالبت تركيا بوقف القتال بناءً على قرارات الأمم المتحدة وعلى الرغم من هذا استمرت إسرائيل في عملياتها الحربية، في ذلك الوقت قدَّمت تركيا المساعدات الغذائية إلى مصر وسوريا والأردن عن طريق الهلال الأحمر التركي حيث قدَّمت لمصر (١٥٠٠٠٠) دولار، والأردن (٢٥٠٠٠٠) دولار، ولسوريا (١٠٠٠٠٠) دولار، وذلك تعبيراً عن تعاطفها وصداقتها للبلاد العربية، وأعربت في ذلك الوقت على لسان وزير خارجيتها (إحسان صبري) «أن تركيا لا تحبّذ على الإطلاق ضم الأراضي باستعمال القوة. كما أن تركيا لم تدعم الحصول على مكاسب سياسية باستعمال القوة»[٣].

كما أعرب أن هناك روابط تاريخية وثقافية تربطنا بالأقطار العربية[٤].

---

(١) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٧١.

(٢) شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم، مرجع سابق، ص٣٦٧.

(٣) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٤) المرجع السابق نفسه.

وأضاف «إن ميثاق الأمم المتحدة يقضي بعدم اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بصورة تتنافى مع أهداف الأمم المتحدة» وتابع خطابه قائلاً: «إن الحكومة التركية تحبِّذ احترام هذه المبادئ، وقد بينت أنها لا تقبل الحصول على الأرض باستعمال القوة؛ لذا يجب على الجمعية العامة أن تصرَّ على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها»[1].

وجدير بالذكر أنه جرت مظاهرات في تركيا في ذلك الوقت احتجاجاً على الموقف الإسرائيلي ضد مصر والأقطار العربية.

وعلى الرغم من موقف تركية هذا إلا أنها كانت تحبِّذ حلَّ المسائل عن طريق المفاوضات، وقد لقي موقف تركيا هذا ترحيباً من البلاد العربية.

وفي كانون الثاني - يناير ١٩٦٨م أعلنت أمريكا عن تشكيل حلف يضم (تركيا وإيران وباكستان والسعودية) من أجل تأمين الدفاع عن منطقة الخليج، وكان الرد التركي على هذا الإعلان الأمريكي «أن تركيا لا ترغب أن تعيش تجربة حلف بغداد مرة أخرى»[2].

ومنذ عام ١٩٦٨م بنت تركيا سياستها على وجوب الأخذ بقرارات مجلس الأمن رقم (٢٤٢) بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧م والأسس التي سارت عليها تركيا بعد هذا التاريخ هي:

١ - عدم اكتساب الأراضي باستعمال القوة.

٢ - عدم تأمين السمعة السياسية أو المزايا أو المنافع السياسية بالشكل نفسه.

٣ - وجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها.

٤ - وجوب تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس.

٥ - وأضيف بند خامس وهو: عدم استخدام مسألة الاستيلاء على الأراضي

---

(١) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٢) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٧٥؛ والتقرير الإستراتيجي، ١٩٩١م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٢م، ص١٣٧.

لفرض حلٍّ من جانب واحد[1].

وفي ١٠/١٢/١٩٦٨م قدمت تركيا مشروعاً إلى اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع إيران وباكستان والسنغال، تضمن هذا المشروع مطالبة إسرائيل بإعادة (٢٥٠) ألف لاجئ عربي تركوا منازلهم خلال عدوان ١٩٦٧م[2].

وفي عام ١٩٦٩م شهد العالم الإسلامي حريق المسجد الأقصى، والذي نسب إلى إسرائيل، وإثر هذه الحادثة تم عقد مؤتمر إسلامي في الرباط لإدانة هذا الحادث باشتراك رؤساء وممثلو خمسة وعشرين دولة من بينها تركيا[3]. وكان موقف تركيا في هذا الحادث حرجاً من حيث إنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتبنى العلمانية بصفة رسمية.

على الرغم من هذه الظروف التي مرت بالعلاقات التركية المصرية إلا أن وفاة عبد الناصر كان له أثره على تركيا فقد أعلنت يوم وفاته في ٢٨ أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٠م يوم حدادٍ في تركيا، واعتبرت وفاته خسارة لتركيا، وذلك من خلال البرقيتين اللتين بعث بهما رئيس تركيا (جودت صوناي) ورئيس الوزراء (سليمان ديميريل) اللذان أعلنا عن أسفهما وحزنهما الشديد على وفاته، وقد شارك (سليمان ديميريل) في تشييع جثمان عبد الناصر في تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٧٠م[4]. وكما شهدت فترة السبعينيات ارتفاعاً في أسعار النفط، وكان ذلك خلال أعوام ٧٣ ـ ٨٤ مما كان له أثره على علاقة تركيا بالعالم العربي[5].

بعد وفاة جمال عبد الناصر وتولي السادات رئاسة مصر، قام السادات في العام التالي من توليه حكم البلاد بطرد الخبراء السوفييت من مصر، وقد استحسن العالم العربي هذه الخطوة.

---

(١) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٢٧٧.
(٢) شحادة موسى، علاقة إسرائيل مع دول العالم، مرجع سابق، ص٣٦٧.
(٣) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، ص٣٠٤.
(٤) المرجع السابق، ص٢٤٢.
(٥) المرجع السابق، ص٢٩٥.

وفي أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٣ قام وزير خارجية تركيا بزيارة لمصر تعبيراً عن صداقته لمصر، وبالتالي قام وزير خارجية مصر بزيارة لتركيا رداً على زيارة الأول، وكان ذلك عام ١٩٧٦م وقت انعقاد منظمة المؤتمر الإسلامي.

موقف تركيا من حرب تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٧٣م:

في (حرب أكتوبر) ١٩٧٣م ساندت تركيا مصر في حربها ضد إسرائيل رافضة استخدام أمريكا لقواعدها في أضنة في الوقت الذي سمحت فيه بمرور الطائرات السوفييتية التي كانت تحمل الإمدادات للعرب في سمائها. هذا إلى جانب تأييد تركيا لقرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨) الصادر في ٢٢ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٧٣م بوقف إطلاق النار[١].

الموقف التركي من اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل (كامب ديفيد):

بعد انتهاء العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفييتي، قام الرئيس الأمريكي (كارتر) بدور الوساطة بين السادات وبيغن من أجل إبرام اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل، وقد وافق السادات على الوساطة الأمريكية، وتم إبرام الصلح بين مصر وإسرائيل[٢].

وفي ٢٦ / ٣ / ١٩٧٩م تم إبرام الاتفاق ثم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد عارضت معظم البلاد العربية هذا الصلح بين مصر وإسرائيل إلا أن تركيا اتخذت موقفاً محايداً، وأعلن وزير خارجية تركيا في حكومة (بولند أجاويد) في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٧٨م جاء فيه: «إن الوقت مازال مبكراً لتقييم اتفاق كامب ديفيد، والمهم أن تنسحب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧م مع وجوب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المفاوضات».

بعد ذلك أصدرت الحكومة التركية بياناً جاء فيه: «ينبغي أن تحل مشكلة

---

(١) العلاقات التركية العربية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٣٠٧.
(٢) المرجع السابق نفسه.

الشرق الأوسط بالوسائل السلمية، وللوصول إلى حل شامل لابدَّ من إيجاد اتفاق دائم، ولتحقيق ذلك يتحتَّم على إسرائيل أن تجلو عن الأراضي العربية والقطاع العربي من القدس المحتل، مع الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في إقامة دولة لهم»[١]. كما أعلنت أن مثل هذه الاتفاقيات بين مصر وإسرائيل سوف تظل غير كافية مادامت المشكلة الفلسطينية دون حل.

ويعد توقيع هذا الاتفاق بعام تبادلت مصر وإسرائيل العلاقات الدبلوماسية، وبعد اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١م وانتخاب الرئيس مبارك لرئاسة الدولة تطورت العلاقات المصرية التركية إلى الأحسن.

وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر عام ١٩٨٢م قام وزير خارجية مصر (كمال حسن علي) بزيارة لتركيا من أجل تنمية مجالات التعاون بين البلدين.

دور تركيا في استرداد مصر لعضويتها في المؤتمر الإسلامي:

وفي كانون الثاني ـ يناير ١٩٨٢م قامت تركيا بتزويد الحكومة المصرية بصورة من اتفاقية عام ١٩٠٦م ومرفق معها خرائط تبين الحدود الدولية بين مصر وفلسطين، وقد كانت بادرة طيبة من تركيا حيث ساعدت هذه الخرائط كثيراً في عمليات انسحاب إسرائيل من سيناء تنفيذاً لاتفاقيات كامب ديفيد[٢].

وفي عام ١٩٨٤م قام الرئيس التركي (كنعان إفرين) (١٩٨٠ ـ ١٩٨٩م) بدور إيجابي في عودة مصر إلى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك أثناء مشاركته في مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في الدار البيضاء في العام نفسه[٣]. وكان لهذه الجهود أثرها الطيب في العلاقات التركية المصرية.

وفي عام ١٩٨٥م قام الرئيس التركي (كنعان أفرين) أيضاً بزيارة لمصر، تبعها بعدة زيارات من أجل فتح مجالات التعاون بين البلدين، وقام الرئيس مبارك بزيارة لتركيا أدلى فيها مستشار الرئيس مبارك للشؤون السياسية الدكتور (أسامة

---

(١) العلاقات التركية العربية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٣٠٨.
(٢) مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٢، أكتوبر ١٩٨٥م، ص١٤٣.
(٣) أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٨٥.

الباز) تصريحاً إلى إحدى الصحف التركية جاء فيه: «إن اهتمامات تركيا بالشرق الأوسط والعالم الإسلامي قد أخذت في الازدياد الملحوظ إن هي قورنت بالماضي إن التوجه الأوروبي لتركية ليس موضع تساؤل، ولكننا نرغب في التنبيه إلى أبعاد جديدة لها الأولوية في تقديرنا، لقد بدأت تركيا تضطلع بدور أكثر فاعلية في العالم الإسلامي، ولقد كان للمتغيرات الجديدة أثرها في هذا التحول، ولا يمكن مقارنة المتغيرات التي جدَّت على الساحة بالسياسات الجامدة التي كانت ترتكز على فروض بالية وعتيقة، نحن نعلم أن تركيا مرتبطة بالغرب، أما نحن فلسنا مرتبطين بالغرب، إذ إننا نعتقد أن استقلالية مصر تحفظ لها دوراً حراً تتحرك من خلاله بعيداً عن استقطاب القوى العظمى. إن موقفنا الإستراتيجي والجغرافي مختلف عن موقعكم في تركيا، ولكننا ندرك تماماً أن دور تركيا ومصر في المنطقة ينبغي أن ينأى عن خلق تكتلات جديدة، وعليه فإن دورنا معاً ينبغي أن يتركز على دعم الاستقرار وحل مشكلات المنطقة، ولهذا السبب فإننا نود أن نكون عوناً لتركيا في حل مشكلاتها مع الأطراف الأخرى، وبالمثل فإننا نرحب بعين الرضا بكل جهد تبذله تركيا لمساعدتنا في حل مشاكلنا، ونحن نعتقد أيضاً أن تخفيف حدَّة التوتر في المنطقة سوف يخدم المصالح التركية، وعلى هذا فإن تعاوننا يجب ألا يكون تكتلاً ضد طرف ثالث، وإنما هدفنا ببساطة هو أن يعين كل منا الآخر، وأن نعمل معاً من أجل تدعيم قواعد السلام والاستقرار في المنطقة، وأن نوثِّق الروابط بين بلدينا المسلمين، ولكي نحقق هذا المقصد، يجب أن ننطلق من مفهوم جديد وفعَّال يرتكز على المصلحة الوطنية بعيداً عن الإيديولوجيات الجامدة».

وفي ردِّه على أحد الأسئلة أضاف الدكتور الباز قائلاً: «إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلعب أي دور في التقريب بين تركيا ومصر، ولئن سمح لطرف ثالث كي يفتح الطريق لتحسين الأجواء بيننا لكان هذا أمراً مأساوياً يؤسَفُ له: لأنه مادمنا أننا أنفسنا لا نستوعب المتغيرات التي تجري في منطقتنا ومن حولنا، ونبقى في انتظار طرف ثالث ينبهنا إلى ذلك، فإن أي تعاون من هذا القبيل سوف يكتب له الفشل، لأنه يجيء مصطنعاً»[1].

---

(١) المرجع السابق، ص٣٠٩ ـ ٣١٠.

وفي عام ١٩٨٦م تبادلت مصر وإسرائيل السفراء في القاهرة وتل أبيب، وفي الوقت نفسه رفعت الحكومة التركية تمثيلها الدبلوماسي لإسرائيل من سكرتير ثان إلى قائم بالأعمال.

بعد ذلك بدأ الخط السياسي لمصر يتضح من خلال الأزمات التي تصاعدت بعد ذلك بين تركيا وسوريا والعراق، وظهر دور مصر مع تركيا وقيامها بالوسيط في حل الأزمات المتتابعة.

علاقات مصر وتركيا الحديثة:

يولي الرئيس حسني مبارك اهتماماته الرئيسة من أجل حل وتسوية جميع المشاكل التي تطرأ على سلامة جميع المناطق العربية، ويعمل على إرساء أسس لدور مصر الرئيس والإقليمي في التعامل مع الصراعات المختلفة ومن أهم هذه الأسس: التزام كافة الدول بعدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها، مع الحفاظ على عدم التدخل في شؤون البلاد الداخلية. وإقامة سياسة توازن ثابتة بين جميع العرب وغيرهم. ويظهر هذا الدور المصري الرائد مع جميع الأزمات التي يتعرَّض لها العالم العربي، ونخص بالذكر هنا الدور المصري لحل المشكلات التي تعترض طريق تركيا مع الدول المجاورة لها.

ففي أزمة الخليج التي انفجرت عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١م قامت تركيا تمشياً مع قرار مجلس الأمن رقم (٦٦١) الذي يقضي بفرض الحظر الاقتصادي على العراق بسبب حربها مع الكويت بإغلاق خط الأنابيب العراقي التركي الذي كان ينقل قدراً كبيراً من الصادرات العراقية للنفط، كما أوقفت تجارتها مع العراق، إلى جانب السماح للقاذفات الأمريكية باستخدام قاعدة (أنجيرليك) الجوية. وفي هذه الحرب فقدت تركيا عائداً كبيراً لها بسبب إغلاق خط الأنابيب وارتفاع أسعار النفط، ولقيت خسارة فادحة في اقتصادها قدرت بسبعة بلايين من الدولارات[١]. وتضامنت مصر مع تركيا بالموافقة على قرار مجلس الأمن رقم (٦٦١)، وقامت مصر من جانبها بزيادة أسعار تصدير البترول المصري، كما تم إغلاق مكتب

---

(١) المرجع السابق، ص٣١٥ ـ ٣١٦.

الملحق العسكري العراقي في القاهرة وغادر القاهرة (٧٢) ملحقاً عراقياً من بينهم (١٠) أشخاص يعملون بالملحقات الثقافية والعسكرية بالسفارة العراقية[١].

وقد تحدثنا في الفصول السابقة عن دور مصر القيادي في الوساطة بين تركيا وسوريا من ناحية، وتركيا والعراق من ناحية أخرى، وقد أشادت دول العالم بوساطة الرئيس مبارك في نزع فتيل الأزمة بين تركيا وسوريا التي كادت أن تصل إلى حرب عسكرية تعرّض المنطقة العربية كلها وما يجاورها إلى مخاطر محققة[٢].

ويقوم الرئيس المصري مبارك بمساع حميدة مع الجانب التركي من أجل التوصل لحل المشكلات المعلقة مع العالم العربي، والعمل على استقرار الشرق الأوسط، ويتمثّل نشاط الدبلوماسية المصرية في حل المشاكل التالية:

١ ـ البدء في اتخاذ خطوات بناءة مع سوريا عن طريق دعم وتنشيط العلاقات السياسية وإيجاد حوار إستراتيجي بين الطرفين يقوم بوضع حلول لأي خلافات طارئة مع تطوير وتشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الطرفين.

٢ ـ وضع حد لدخول القوات التركية إلى شمال العراق، والعمل على الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقية.

٣ ـ مناقشة مضمون الاتفاق التركي الإسرائيلي ببيع حصص من المياه التركية لتل أبيب وتجنب تأثيره على المياه في سوريا والعراق.

٤ ـ حل الخلاف التركي السوري حول توزيع حصص مياه الفرات، وتجنب أي مشاكل مستقبلية، والعمل على حل هذا الخلاف قبل شروع تركيا في بيع المياه التركية لإسرائيل[٣].

---

(١) السياسة الدولية، ١٩٩١م، ص١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢) انظر مظاهر الإشادة بوساطة الرئيس المصري حسني مبارك في هذه الدراسة، ص١٩٦، ١٩٧.

(٣) جريدة الأهرام المصرية، ٢٤/٧/١٩٩٩م.

٥ ـ العمل على دفع عملية السلام عن طريق وضع حد للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

وتأكيداً على هذا فقد زار (ديميريل) مناطق السلطة الفلسطينية وصلّى هناك مع الرئيس ياسر عرفات[١].

أما من ناحية علاقة تركيا بإسرائيل فإن جهود الرئيس مبارك تتركز في وضع اقتراحات للجانب التركي تتعلق بضرورة تقنين علاقة تركيا مع إسرائيل والسعي نحو تجميد الاتفاق الأمني والإستراتيجي التركي ـ الإسرائيلي في المرحلة القادمة بهدف إعطاء الفرصة لتشجيع عملية السلام على جميع المسارات العربية، إلى جانب قيام تركيا بدور فعال بين الجانبين العربي والإسرائيلي من منطلق علاقة تركيا الحالية مع إسرائيل من ناحية وعلاقة تركيا التاريخية مع العرب من ناحية أخرى[٢].

وقد أدى هذا التفاهم السياسي والدبلوماسي بين مصر وتركيا إلى السير قدماً نحو تطوير وتوثيق هذه العلاقات عن طريق تشجيع التجارة والاستثمارات، ومن أجل تحقيق هذا، توصل الرئيسان (ديميريل) و(مبارك) إلى اتفاقات تجارية كبرى تخدم مصلحة البلدين ومن الخطوات الهامة والرئيسة التي تم اتخاذها هي:

١ ـ زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر وتركية إلى مليار دولار قبل عام ٢٠٠٠م وإلى مليارين من الدولارات عام ٢٠٠٥م.

٢ ـ إنشاء منطقة تجارة حرة وعمل اتفاقات حول المعاملة الجمركية لصادرات البلدين.

٣ ـ إقامة منطقة للسلع المصرية في البحر الأسود، وأخرى للسلع التركية في خليج السويس.

٤ ـ بحث إمداد الغاز الطبيعي المصري إلى تركيا وتبلغ قيمة الصفقة نحو

---

(١) الدورية نفسها، ٢٥/٧/١٩٩٩م.

(٢) الدورية نفسها، ٢٤/٧/١٩٩٩م.

(٤) بلايين دولار لتصدير (١٠) بلايين متر مكعب من الغاز المصري.

٥ ـ دعم التعاون في مجال التكنولوجية المتقدمة والصناعات الإلكترونية والصناعات الدوائية والكيميائية والسماد إلى جانب مجال التشييد والبناء.

وعلى الصعيد السياسي اتفق الطرفان على الآتي:

١ ـ تشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزيري خارجية البلدين تجتمع سنوياً لبحث وتنسيق التعاون الثنائي والقضايا الإقليمية الهامة لمستقبل العلاقات في المنطقة، ومعالجة أزمة عملية السلام وأزمة العراق.

٢ ـ العمل من أجل عودة حوض البحر المتوسط إلى مسرح التاريخ كحوض للرخاء.

٣ ـ تطوير العلاقات بين تركيا وسوريا من أجل البدء في مرحلة صداقة وتعاون جديدة بين الطرفين التركي والسوري[١]. وقد تمّت هذه الاتفاقات بين الجانبين المصري والتركي خلال زيارة الرئيس المصري حسني مبارك إلى تركيا في كانون الأول ـ ديسمبر عام ١٩٩٨م وقد وصفت الدوائر التركية، ووسائل الإعلام هذه الزيارة بأنها زيارة تاريخية. هذا التعاون المصري التركي شمل كافة المجالات التعاونية، وقد تجلّت الصداقة المصرية التركية في أوسع حدودها وقت حدوث الزلزال المدمر الذي أصاب تركيا في ١٧/ ٨/ ١٩٩٩م والذي تسبب في مقتل (٤٠٠٠٠) قتيل في إستانبول، وتشريد (٨٨١٩٠)، حيث هبَّ الرئيس المصري بإصدار أوامره لنجدة الشعب التركي، فقامت مصر بإرسال فريق عسكري إغاثي بعد (٢٤) ساعة فقط من حدوث الزلزال[٢].

وجدير بالذكر أن مصر احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في حجم المساعدات التي قدمتها دول العالم لتركية في محنة الزلزال[٣].

---

(١) جريدة الأهرام المصرية، ٧/ ١٢/ ١٩٩٨م.

(٢) انظر محمد حرب، مقال: (حب مصر في قلوب الأتراك)، الأهرام المصرية في ١/ ١٠/ ١٩٩٩م.

(٣) جريدة الأهرام المصرية، ٢٦/ ٨/ ١٩٩٩م.

ويعتز الرئيس (سليمان ديميريل) بصداقة الرئيس حسني مبارك، حيث يصفه أنه صديق تركيا، وأنه يتمتع ببصيرة نافذة وصراحة كاملة، كما يصفه بأنه رجل عظيم يحتاج إليه سلام الشرق الأوسط واستقراره.

وتأكيداً للدور المصري الإيجابي مع تركيا صرَّح (ديميريل) أن العلاقات الثنائية بين مصر وتركيا سوف تؤدي إلى إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة، كما أنها سوف تدفع عملية السلام إلى الأمام، كما أعرب أن مصر وتركيا هما الدعامتان الرئيستان للاستقرار في المنطقة، حيث أشاد (ديميريل) بالدور الذي قام به مبارك في نزع فتيل الأزمة بين تركيا وسوريا، وأن جهود (مباوك) كانت السبب الرئيس في تسوية هذه الأزمة[1].

* * *

---

(١) جريدة الأهرام المصرية، ٢٧/٧/١٩٩٩م.

العلاقات التركية الإيرانية أثرها على إسرائيل

كان لابدَّ لنا ونحن نتحدث عن تأثير العلاقات التركية الإسرائيلية على البلدان العربية أن نذكر تأثير هذه العلاقات على إحدى دول الشرق الأوسط، وهي (إيران) وذلك بسبب معارضتها القوية لعلاقة تركيا بإسرائيل، وتأييدها لموقف سوريا ضد كل من تركيا وإسرائيل، إلى جانب تنافس إيران وتركية في بسط نفوذ كل منهما على جمهوريات آسيا الوسطى، ورؤية إيران لتركية على أنها عامل مساعد قوي لإسرائيل في النفوذ إلى اقتصاديات وسياسات مجموعة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، على اعتبار العداء الإيراني التقليدي لأمريكا واعتبار إيران أن التحالف التركي الإسرائيلي في آسيا الوسطى إنما هو بتدعيم وتمويل الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل هذه الأسباب كان لابدَّ لنا من أن نتناول (إيران) هنا بالدراسة.

وقد بدأ الصراع التركي الإيراني منذ مطلع القرن السادس عشر عندما استولى مؤسس الدولة الصفوية (الشاه إسماعيل الصفوي) (١٥٠٢ ـ ١٥٢٤م) على آذربيجان، وحوَّلها مركزاً لحكمه، وكانت تركيا تعتبر هذه المنطقة جزءاً من أراضيها التاريخية، منذ ذلك الوقت دخلت إيران مع تركيا في سلسلة من الصراعات والحروب[١]. انتهت بانتصار السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠) في حملة جالديران في ٢٣/٨/١٥١٤م، واحتلال تبريز بعد قتال عنيف بين الطرفين[٢].

---

(١) حسين معلوم، الصراع التركي الإيراني وتداعياته على المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣م، ص٢١٦.

(٢) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق: ١/ ٢١٠.

وفي العصر الحديث كان (رضا شاه بهلوي) والد الشاه، بالغَ الإعجاب بأتاتورك، وبعد اعتلائه رئاسة الدولة كانت أول زيارة له إلى تركيا، وقد اتخذ تركيا وعلمانيتها نموذجاً له، وكان يشارك أتاتورك الرأي بأن الدين لا يتلاءم مع التقدم.

وفي عام ١٩٧٩م لعب سقوط شاه إيران ونجاح الثورة الإيرانية دوراً في التأثير على العلاقات التركية الإيرانية، حيث اقتضت تلك الفترة أن تبادر تركيا بتوثيق صلاتها مع العرب خوفاً من وصول الشعارات الإسلامية للثورة الإيرانية إلى داخل المجتمع التركي، الذي أبدى تجاوباً مع هذه الشعارات.

وبعد تأسيس الجمهورية الإيرانية اعترفت تركيا بالنظام الجديد على الرغم من أنه كان من المحتمل نشوب صراع بين تركيا العلمانية وجمهورية إيران الإسلامية، وقد أدى هذا الاعتراف إلى اتساع حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وبعد قيام حزب العمال الكردستاني بالعمل المسلح ضد تركيا عام ١٩٨٤م، التزمت طهران بمنع أي نشاط كردستاني على أراضيها يهدد أمن تركيا.

وعلى الرغم من هذا التحسن في العلاقات التركية الإيرانية إلا أنها لم تكن خالية من بعض التوترات[1].

فإيران تعلن دائماً بين الحين والآخر انتقادها لتركيا الحديثة، ولاسيما شخصية أتاتورك، ونظام تركيا العلماني، بالإضافة إلى ظهور مشاكل أخرى حول حجاب النساء اللواتي يدرسن في الجامعات، حيث قضت المحكمة الدستورية التركية بأنه غير قانوني، وقامت المظاهرات في إيران من أجل الدفاع عن حقوق المسلمين في تركيا.

من ناحية أخرى أثارت قضية النائبة التركية (مروة قاوقجي) والتي منعتها السلطات التركية من حضور الجلسة الافتتاحية للبرلمان التركي بسبب ارتداء

---

(١) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٦٩ ـ ٧٠.

الحجاب، غضب الشعب الإيراني، إلى الحد الذي أدى إلى حدوث مظاهرات تضامناً مع النائبة، وقد نددت نائبات إيرانيات بالضغوط التي تمارسها تركيا ضد النساء المحجبات في تركيا، وأكدن أن «اختيار الملابس من الحقوق المشروعة والأساسية للجميع». ورداً على ذلك استدعت تركيا السفير الإيراني احتجاجاً على هذه المظاهرات، حيث اعتبرتها تركيا تدخلاً في شؤونها الداخلية[1].

وبوفاة الخميني وظهور (أكبر هاشمي رفسنجاني) بدأ تحسن تدريجي في العلاقات، حيث قام الرئيس الجديد بإبعاد عدد من الإسلاميين المتشددين عن المراكز العامة في الدولة[2].

ثم خلفه (محمد خاتمي) الذي وصفه (ديفيد ليفي) وزير خارجية إسرائيل بأنه صديق جديد لإسرائيل، وكتبت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في تاريخ ١/٦/١٩٩٧م حديث (ديفيد ليفي) عن خاتمي جاء فيه:

«إن هناك علاقات جديدة بدأت تتبلور بعد أن أصبح خاتمي رئيساً لإيران، ويؤكد ليفي أن انتخاب خاتمي هو انعكاس للتغيير الجوهري في طريقة التفكير لدى الجماهير الإيرانية التي سئمت التطرف الذي أدى إلى عزلة إيران. وعلى الرغم من لهجة الوزير الإسرائيلي الودية لإيران إلا أن خاتمي أعلن أنه يعتبر إسرائيل العدو الأول لإيران، وأن الصهاينة عدوانيون وعنصريون، وأنه لن يحدث أي تغيير في موقف إيران تجاه الولايات المتحدة طالما أنها لم تغير موقفها تجاه إيران.

ورداً على هذا فقد أدلى (ليفي) بشهادة يؤكد فيها أن إسرائيل لم تقل في يوم من الأيام: إن إيران هي العدو»[3].

أما البروفيسور (باري روبين) الأستاذ بالجامعة العبرية، والخبير في قضايا

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ١٣/٥/١٩٩٩م.

(٢) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٧٢.

(٣) تسفي برئيل، إيران صديقتنا الكبيرة، صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ١/٦/١٩٩٧م، مختارات إسرائيلية، عدد ٣١، عام ١٩٩٧، ص٤٢.

التطرف الإسلامي، فيقول عن (خاتمي): إن انتخاب (محمد خاتمي) كان من النتائج المفاجئة، حيث إنه يعدُ أحد رموز الليبرالية خلال حكم (رفسنجاني) مما يدل على أن الشعب الإيراني كسر شوكة الحكم المتشدد، كما أن (محمد خاتمي) سوف يخفف من الضغط الإيديولوجي المتعنّت في إيران، ومع هذا فينبغي أن نتذكر جيداً أن الرئيس ليس هو الوحيد صاحب القرار في إيران[1].

وقدّر عدد المهاجرين الإيرانيين في تركيا بحوالي (٨٠٠٠٠٠) نسمة، يتجمع معظمهم في إستانبول، وهذه الأعداد من الممكن أن يكون لها تأثير على السياسة الداخلية والخارجية التركية[2].

الجانب السياسي في العلاقات التركية الإيرانية وتدخل إسرائيل فيه:

في شباط ـ فبراير عام ١٩٩٧م قامت تركيا بطرد ثلاثة من الدبلوماسيين الإيرانيين، كان من بينهم السفير (محمد رضا باقري) سفير إيران في أنقرة، وذلك بسبب تصريحات أدلى بها السفير في أمسية من أجل القدس، نظَّمها الرئيس الإسلامي لبلدية (سنجان) في كانون الثاني ـ يناير ١٩٩٧م، وقد صرّح السفير الإيراني (محمد رضا باقري) خلال هذه الأمسية بضرورة تطبيق الشريعة، مما أدى إلى استياء العسكريين الأتراك والأوساط العلمانية في تركيا.

وكان (حزب الرفاه) هو المنظم لهذا الاحتفال، وقد هاجم السفير الإيراني في هذا الاحتفال أمريكا وإسرائيل، وطالب بتحرير القدس، وقد عارضت الخارجية الأمريكية اشتراك السفير في هذا الاحتفال، واتهمت السفير الإيراني بدعمه المالي لحزب الرفاه بسبب العلاقة الشخصية التي تربط بينه وبين (نجم الدين أربكان) زعيم (حزب الرفاه الإسلامي) ورئيس وزراء تركيا السابق[3]. وعلى هذا وجهت تركيا احتجاجاً إلى السفير الإيراني في تركيا.

---

(١) حوار مع باري روبين، هاتسوفيه، مختارات إسرائيلية، عدد ٣١، عام ١٩٩٧م، ٢٦/٥/١٩٩٧م، ص٤٣.

(٢) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٧٣.

(٣) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٤٠٠.

وفي المقابل قامت طهران برفض هذه الاحتجاجات، وأعلنت أن الإعلام التركي هو السبب في الحملة الدعائية ضد إيران، وذلك بدفع من الدوائر المدعومة إسرائيلياً في المؤسسة السياسية التركية، بهدف افتعال الأزمة بين تركيا وإيران، كما أعلنت أن الحملة الإعلامية تستهدف (نجم الدين أربكان) كما قامت إيران بطرد السفير التركي لديها (عثمان كوروتورك) والقنصل العام في أرومية (أوفق أوزنتشاك)، وانخفض التمثيل الدبلوماسي التركي في إيران إلى مستوى قائم بالأعمال.

وبعد مرور عام من هذه الأزمة رشَّحت أنقرة سفيراً جديداً لإيران، وقامت إيران بدورها بتعيين (محمد حسين لاوساني) سفيراً لها في تركيا، وذلك رغماً عن تحفظات إيران من المناورات البحرية التي تقوم بها تركيا بالاشتراك مع إسرائيل، وإعلانها قلقها من التعاون بين تركيا وإسرائيل. وفي الوقت نفسه اتهمت تركيا إيران بتقديم مساعداتها إلى (حزب العمال الكردستاني)[١].

وكان نتيجة ذلك أن قامت إيران بسحب سفيرها من أنقرة بعدما طالب العسكريون والأوساط العلمانية بطرده من البلاد، وقد اتهم الرئيس الإيراني (أكبر هاشمي رفسنجاني) إسرائيل والولايات المتحدة بأنها السبب وراء توتر العلاقات التركية الإيرانية.

موقف نجم الدين أربكان من إيران وتأثيره على أمريكا:

عندما تولى (نجم الدين أربكان) رئاسة الوزارة في تركيا أعلنت طهران عن فرحتها بفوز أربكان في الانتخابات وتوليه رئاسة الوزارة، كما أعربت عن أملها في تطور علاقات الصداقة المستقبلية بينها وبين تركيا.

وسط هذه الأجواء جاءت زيارة (نجم الدين أربكان) إلى إيران لتهدئة الموقف المتوتر بين البلدين في ١٠/ ٨/ ١٩٩٦م وكانت الزيارة الأولى التي قام بها نجم الدين إلى خارج تركيا بعد توليه رئاسة الوزارة في حزيران ـ يونيو ١٩٩٦م،

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٢٤/ ١/ ١٩٩٨م.

وخلال هـذه الزيارة صرّح أربكان لدى لقائه بالرئيس الإيراني: «أن تركيا لن تسمح لأي طرف ثالث بالتدخل في الاتجاه المتنامي للتعاون بين تركيا وإيران» وقد اختتم أربكان زيارته لطهران في ١٢/٨/١٩٩٦م، وتمَّ التوقيع فيها بتزويد تركيا بالغاز الطبيعي لإيران على مدى ٢٣ عاماً.

وقبل زيـارة (نجم الدين أربكان) إلى تركيا قدمت الولايـات المتحدة الأمريكية احتجاجاً على قيام أربكان بزيارة إيران التي تحدد لها ١٠/٨/١٩٩٦م، وأعلنت: أن «إيران دولة يجب عزلها، وترى أن زيارة أربكان لإيران، وتطوير العلاقـات معها، لا يعد نذيـر خير لعلاقة أمريكا بتركيا»، وأكدت الحكومـة الأمريكية أنه طبقاً للقانون المعروف باسم (داماتو) الذي وقعه الرئيس الأمريكي كلينتون في ٥/٨/١٩٩٦م والذي يقضي «بمعاقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر مبالغ تفوق (٤٠) مليون دولار في قطاع الطاقة لكلٍّ من إيران وليبيا»، فهي ترى أنه في زيارة أربكان لإيران، والمحادثات التي سوف تتم بينهما بشأن مد خط أنابيب من مدينة تبريز في إيران، وربطه بخط أنابيب غاز بين إيران وتركمانستان، من شأنه أن يقع في نطاق الحظر الذي فرضته واشنطن على إيران وليبيا، وذلك لأن الاتفاق التركي الإيراني يبلغ مدته (٢٣) عاماً بقيمة (٢٠) مليار دولار ابتداء من عام ١٩٩٨.

وجاء قيام أربكان بتنفيذ زيارته إلى طهران في ١٠/٨/١٩٩٦م تعبيراً عن رفضه لموقف أمريكا بطلب عزل إيران اقتصادياً ودبلوماسياً، ومؤكداً أن تركيا وإيـران بلدان شـقيقان ومسـلمان يجب أن يطوِّرا العلاقـات بينهما في جميع المجالات.

وأكد أربكان أيضاً أن هذه الزيارة «ليست موجهة ضد الولايات المتحدة» وعلى جانب آخر اعترضت أمريكا على هذه الزيارة اعتراضاً شديداً وهددت تركيا بتطبيق (قانون داماتو).

وفي ١١/٨/١٩٩٦م طلب (آية الله علي خامنئي) مرشـد الجمهوريـة الإسلامية في إيران من رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان قطع علاقات تركيا مع إسرائيل.

وقد رد أربكان خلال زيارته لإيران على تأكيد التقارب الديني والثقافي بين تركيا وإيران[1]. كما أكد أربكان للرئيس الإيراني (رفسنجاني) أن «أنقرة لن تسمح لأي بلد بالتدخل في عملية توسيع الروابط بين تركيا وإيران، ولن تسمح لجماعات إيرانية منشقة بالعمل في تركيا»[2].

وقد جرت محادثات بين أربكان ووزير الخارجية الإيراني (علي أكبر ولايتي) أعرب فيها أربكان أن «تركيا وإيران لن تتدخل إحداهما في الشؤون الداخلية للأخرى، وعلى كل دولة أن تدير بنفسها علاقاتها الخارجية» وكان موقف أربكان موقفاً حكيماً للحفاظ على العلاقات بين البلدين. وعلى إثر هذه التصريحات قدَّم الوزير الإيراني رسالة من الرئيس الإيراني إلى الرئيس التركي، يدعوه فيها للمشاركة في (قمة منظمة المؤتمر الإسلامي) في طهران، وقد رد الرئيس التركي بأن العلاقات التركية الإيرانية تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية[3].

وقد أثار التقارب التركي ـ الإيراني الذي قاده أربكان كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً أن الثورة الإسلامية الإيرانية لم تتوقف عند الإطاحة بشاه إيران فحسب، بل قضت على قواعد التعاون الإسرائيلي ـ الإيراني، عبر جهازي (الموساد) اليهودي و(السافاك) الإيراني، للتآمر على حكومات وشعوب الدول العربية.

من هنا، بدأت الهجمة الإسرائيلية ـ الأمريكية، عبر المؤسسة العسكرية التركية على أربكان، خوفاً من اقتلاع الجذور اليهودية التي تحكم تركيا عبر (الدونمة) والممثلة بـ(الدولة العلمانية)، لأن تجوبة الثورة الإسلامية اقتلعت جذوراً يهودية تعود إلى ماقبل الميلاد، إلى (أستير) اليهودية التي استطاعت ترجمة أسلوب الإبادة التوراتي اليهودي في الفرس (إيران اليوم) في عهد (أحشويروش) ملك الفرس وأشور، وأورشليم القدس في القرن السادس قبل الميلاد، الذي

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٨٨ ـ ١٩٠.

(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٤٠٢.

(٣) المرجع السابق، ص٤١٧ ـ ٤١٨.

طرد زوجته الملكة، وتزوج أستير اليهودية، التي تولى عمها مردخاي نسج مؤامرة أدت إلى إعدام (هامان) الرجل المخلص للملك، والثاقب النظر، وهو (أرمني فارسي) فتخلّص منه ومن امرأته وأولاده العشرة، وارتكب مجازر أدت إلى ذبح (٧٥) ألفاً من أتباع هامان دون شفقة أو رحمة، فضلاً عن الخراب والدمار الذي أحدثه.

ويحيي اليهود سنوياً هذه الذكرى في شهر آذار - مارس باعتبارها (عيد الخلاص) كل هذا الإرث اليهودي الذي كان مزدهراً في عهد الشاه البائد اقتلعته الثورة الإسلامية الإيرانية، وتوجته بتحويل السفارة الإسرائيلية في طهران إلى مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفرف العلم الفلسطيني مكان العلم الإسرائيلي[١].

مشروع شراء تركيا للغاز الإيراني، وتأثيره على الولايات المتحدة وإسرائيل:

في أثناء زيارة أربكان إلى إيران في ١٢/٨/١٩٩٦م تم التوقيع على اتفاقية تزويد تركيا بالغاز الطبيعي لإيران على مدى (٢٣) عاماً، وقد قام بالتوقيع على هذا الاتفاق وزير النفط الإيراني (غلام رضا آغا زاده) ووزير الطاقة التركية (رجائي قوطان) (الذي أصبح فيما بعد رئيساً لحزب الفضيلة)، وقد أوضح وزير الطرق والمواصلات الإيرانية (أكبر توركان) أن قيمة هذه الصفقة تبلغ (٢٠) مليار دولار، وقد كان هذا الاتفاق محل تفاوض منذ السبعينيات، وبذلك الاتفاق أصبحت إيران المصدر الثاني بعد روسيا للغاز لتركيا، وصرح أربكان «أن هذه الاتفاقات ستخدم الاستقرار والأمن في المنطقة بكاملها» ومن ناحية أخرى صرح الجانب الإيراني على لسان نائب الرئيس الإيراني (حسن حبيبي) إنه بهذا الاتفاق «نضمن السلام والهدوء على جانبنا من الحدود»[٢] وقد نص اتفاق تصدير الغاز

---

(١) الشاهد عدد١٤٣، تموز-يوليو ١٩٩٧م، ص٥٣.
(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٤٠١، ٤٠٤.

الإيراني إلى تركيا على تصدير ثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز إلى تركيا سنوياً اعتباراً من عام ١٩٩٩م ثم يتم تصدير عشرة مليارات متر مكعب ابتداءً من عام ٢٠٠٥م.

وتركيا تستفيد من مشروع شرائها للغاز الإيراني، والذي يستمر (٢٣) عاماً بتكلفة (٢٠) مليار دولار مع خط أنابيب غاز بطول (١٠٨٨) كم بينهما، (٢٧٢) كم في الأراضي الإيرانية والباقي في الأراضي التركية. من هذا المشروع ضمنت إيران استمرارية استفادة تركيا منها، وإقامة علاقات معها رغم الاختلاف بينهما[1].

إلا أن صفقة شراء الغاز الطبيعي الإيراني تأجلت بسبب علاقات أنقرة بأمريكا وإسرائيل، اللتين وجهتا اتهاماً لإيران بالإرهاب، وقد جاء في تصريح وزير النفط الإيراني (غلام رضا آغا زاده) أن التوقيع على الاتفاق قد تأجل بسبب «مشكلات تتعلق بالعلاقات التجارية لتركية» ويقصد هنا التلميح بعلاقة تركيا بالولايات المتحدة وإسرائيل فكان إعلان أنقرة بتأجيل هذه الصفقة في ١٥/ ١/ ١٩٩٦م.

وفي الوقت نفسه رأت أمريكا أن هذا الاتفاق سوف يؤثر على العلاقات التركية الأمريكية، وأن هذا الاتفاق سوف يؤدي إلى تحالف تركيا مع دمشق وطهران، وقد يتبع هذا الاتفاق إلغاء الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي[2].

وفي ٥/ ١١/ ١٩٩٦م أعلن وزير الطاقة التركي (رجائي قوطان) ووزير النفط الإيراني (غلام رضا آغا زاده) أن مدينة (أرضروم) في شرق تركيا ستزوَّد

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٩٧.

(٢) نشرت جريدة الحياة الدولية في ١٤/ ١/ ٢٠٠٠م، أن أنقرة أبلغت السلطات الإيرانية تصميمها على تنفيذ اتفاقية شراء الغاز الإيراني الذي تم توقيعه عام ١٩٩٦م، وينص على شراء (١٩٠) بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، وأعلن كلٌّ من رئيس شركة بوتاش التركية ومديرها العام (غوغان ياردیم) تأكيدهما على شراء الغاز الإيراني بدءاً من أيلول- سبتمبر ٢٠٠١م، وقد عزا ياردیم أسباب تأخر تركيا في إنجاز خط الأنابيب في الأراضي التركية إلى الضائقة الاقتصادية التي اجتاحت تركيا عام ١٩٩٩م. (الحياة الدولية، عدد ١٣٤٥٧، ١٤/ ١/ ٢٠٠٠م).

بالغاز الإيراني عام ١٩٩٨م بدلاً من عام ١٩٩٩م كما كان مقرراً»[١].

وفي ١١/ ٢ / ١٩٩٢م تم عقد اجتماع بين الرئيس الأمريكي (جورج بوش) ورئيس الوزراء التركي (سليمان ديميريل) وذلك قبل انعقاد اجتماع قمة طهران لإحياء منظمة إيكو[٢].

وترى واشنطن في تركيا أنها القوة المناسبة المفضلة على إيران، باعتبار تركيا دولة ديمقراطية علمانية، عضو في حلف الأطلسي، إلى جانب اعتبارها دولة أوروبية في احتواء دول آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، ومواجهة تحكم إيران في المنطقة، وخاصة في مجال تبادل الخبرات النووية بين إيران وهذه الجمهوريات حيث إن هذه الجمهوريات تمتلك ما يقرب من ثمانية آلاف خبير في المجال النووي، وقد تردد أن إيران تتسابق من أجل الحصول على هؤلاء الخبراء. وتعمل إيران من أجل إبعاد تركيا عن تأثير الولايات المتحدة[٣].

وجاء توقيع اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في ١٩٩٦/٢/٢٣م واضعاً في الحسبان المواجهة المتصورة للتوسع الإقليمي لإيران، باعتبارها في الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية مصدر تهديد للمنطقة، وسبق هذا الاتفاق مؤتمر بشرم الشيخ تبلور فيه إجماع أمريكي، إسرائيلي، تركي لمكافحة الإرهاب، وعزل الدول الداعمة له[٤].

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٤٠٤.

(٢) تأسست منظمة (إيكو) عام (١٩٦٤م) بين تركيا وإيران وباكستان، وظلت معطلة حتى عام ١٩٨٤م، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي تجدد نشاطها، وانضمت إليها دول آسيا الوسطى وأفغانستان، وعلى الرغم من اجتماع رؤساء الدول المشتركة فيها بشكل منتظم إلا أنها لم تستطع فرض وجودها كقوة تعاون اقتصادي، نظراً للحساسيات السياسية الموجودة بالمنطقة، وفي ١٩٩٥م في اجتماع قمة طهران رفض (سليمان ديميريل) الموافقة على خطط لإقامة مشروعات طويلة الأمد، (محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٣٥).

(٣) السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣م، ص٢١٥.

(٤) السياسة الدولية، عدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧م، ص١١٢.

العلاقات التجارية بين تركيا وإيرن وموقف الحكومة الأمريكية منها:

وتوثيقاً لصلات التعاون بين تركيا وإيران، قام الرئيس الإيراني (أكبر هاشمي رفسنجاني) بزيارة تركيا في ١٨/ ١٢/ ١٩٩٦م تلبيةً لدعوة من رئيس تركيا (سليمان ديميريل) وتعليقاً على هذه الزيارة كتبت صحيفة (طهران تايمس) «إن هذه الزيارة تبرز إصرار البلدين على تعزيز العلاقات بينهما، كما صرحت بأن إيران وتركية دولتان مسلمتان لهما أسباب كثيرة لتعزيز التعاون بينهما، وكلٌّ منهما تملك قوة بشرية مدربة وإنتاجية عالية في الزراعة، وكل منهما تقع في جزء إستراتيجي من العالم، وهما عضوان في كثير من المنظمات الإقليمية، وتقع على حدودهما جمهوريات استقلت أخيراً عن الاتحاد السوفياتي السابق»[١].

وقد تم توقيع العديد من الاتفاقات التجارية بين البلدين خلال زيارة الرئيس الإيراني لتركيا، ووقع الجانبان اتفاقات حول تشجيع الاستثمارات، وحمايتها، والتجارة البحرية والتعاون في مجال حماية البيئة إلى جانب إنشاء غرفة تجارة تركية إيرانية، الأمر الذي أغضب واشنطن، وأعرب الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية (نيكولاس بيزيز) في ٢٩/ ١٢/ ١٩٩٦م أن بلاده «لا تعجبها الزيارة، ونحن ننصح الحكومة التركية باعتبارها العضو في حلف شمال الأطلسي بعدم تحسين علاقاتها مع إيران، فهي دولة تسعى إلى امتلاك القدرة على إنتاج الأسلحة النووية، وتمويل الإرهاب وتوجيهه».

من ناحية أخرى أعرب وزير الخارجية الإسرائيلية (ديفيد ليفي) عن موقف إسرائيل من العلاقات التركية الإيرانية بقوله: «إن تركيا دولة ديمقراطية، والعلاقات التركية الإسرائيلية تتطور يوماً بعد يوم»[٢].

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٤٠٦.

(٢) تسفي برئيل، صديقتنا الكبيرة إيران، هآرتس، ١/ ٦/ ١٩٩٧م، مختارات إسرائيلية، عدد ٣١، تموز-يوليو ١٩٩٧م، ص٤٢.

التأثير الإسرائيلي على علاقة تركيا بإيران:

حول وجهة النظر الإسرائيلية تجاه إيران فإن إسرائيل ترى أن إيران مصدر تهديد لها ولجاراتها، وعلى رأسها العراق، بسبب محاولات إيران التزود بالأسلحة الكيماوية، وجهودها في المجال النووي.

ومن خلال التقرير الذي أعدته وزارة الخارجية الإسرائيلية في ٩/١/ ١٩٩٥م والذي جاء فيه: «أن إيران تسعى إلى أن تصبح دولة إقليمية عظمى».

أكد التقرير أن إيران لديها القدرة على شراء القنبلة النووية الكاملة من إحدى الدول التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي سابقاً من خلال اتفاق وقعه وزير الطاقة النووية الروسي (فيكتور ميخائيلوف) ورئيس اللجنة الإيرانية للطاقة النووية (رضا أموالا) وقد تضمن هذا الاتفاق استكمال بناء المفاعل النووي الإيراني، مقابل (٨٠٠) مليون دولار، وقد أعرب المراقبون الإسرائيليون عن خوفهم من إنتاج هذه الأسلحة النووية، كما أكد المراقبون أنه تم في هذا الاتفاق الإيراني الروسي إرسال (٥٠٠) عالم إيراني إلى روسيا بهدف الحصول على خبرات في مجال الذرة.

وقام الزعيم (علي خامنئي) بالرد على تلك التكهنات الإسرائيلية بقوله: إن إسرائيل سرطان في قلب الشرق الأوسط، وإن إسرائيل تروج شائعات بشأن سعي إيران إلى إنتاج أسلحة نووية بغرض التعتيم على رفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[١].

ومن ناحية أخرى تقوم إسرائيل بممارسة ضغوط على روسيا، وفرض عقوبات على الشركات التي تتعاون مع إيران، وتتولى وسائل الإعلام واللوبي المناصر لإسرائيل في (الكونجرس الأمريكي) القيام بفرض عقوبات على شركات روسية لمنعها من التعاون مع إيران، إلا أن هناك آلاف من العلماء الروس

---

(١) دان أفيدان، إيران تحاول التزود بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية إلى جانب جهودها في المجال النووي، تقرير قسم نزع السلاح في وزارة الخارجية الإسرائيلية، صحيفة دافار، ١٠/١/١٩٩٥م، مختارات إسرائيلية، عدد ٢، شباط-فبراير سنة ١٩٩٥م، ص٣٨.

العاطلين عن العمل، مستعدون لبيع معلوماتهم وخبراتهم إلى إيران.

في الوقت نفسه أتاحت عضوية إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية الفرصة لروسيا لمقاومة الضغوط عليها للتعامل مع إيران، وتأكيد الطابع السلمي للطاقة النووية في إيران[١].

وأعلنت الدوائر الإسرائيلية: «أن بدء إيران في إنتاج الصواريخ التي تستطيع الضرب على مسافة (١٣٠٠كم) يشكل خطراً كبيراً على إسرائيل كما أعلنت أيضاً أن إيران غير المستقرة في المنطقة، والتي تسعى لكي تكون الدولة الأقوى في الشرق الأوسط، وامتلاكها الصواريخ المتطورة والأسلحة المتقدمة من هذا النوع يعد خطراً كبيراً على المنطقة، كما أن الضغط الإستراتيجي الذي وُجِّه نحو المجتمع الإيراني لم يأت بالنهاية المطلوبة، بل انتهى بالفشل، ولو لم يتم اتخاذ إجراءات تجاه إيران فسوف تنتج سلاحاً نووياً عام ٢٠٠٥م وهي تبذل أقصى جهد حتى تكون أقوى دولة في المنطقة. وأكدت إسرائيل أنها لن تساعد إيران في التسلح حتى تكون أقوى دولة في الشرق الأوسط».

تصريح إسرائيل بضرب إيران بمساعدة تركيا والولايات المتحدة الأمريكية:

نشرت جريدة التايمز أن إسرائيل أخذت كل استعداداتها لضرب إيران،

---

(١) التقرير الإستراتيجي، عام ١٩٩٨م، ص٢٢٣. ذكرت بعض المصادر أن (١٥)طاقماً من الطيارين الصهاينة يتلقون تدريبات مكثفة في جنوب شرق تركيا على طائرات أمريكية، بغرض قصف مراكز إنتاج الأسلحة والصواريخ في كل من إيران وسوريا والعراق، وذلك عبر غرفة عمليات في تركيا متصلة بأقمار التجسس الأمريكية الصنع والإسرائيلية وطائرات التجسس الأمريكية، وتقول المصادر: إن هذه الأجهزة تزود غرفة العمليات يومياً بصور ومعلومات ترصد تحركات الدول بشكل يومي، وذكرت المصادر أيضاً أن (الموساد) في تل أبيب تخطط من أجل إطلاق صواريخ ذات قدرة على إحداث الدمار واختراق التحصينات للهجوم على ١٢ موقعاً إيرانياً، منها ٩ مراكز للأبحاث النووية، وقد أبدى وزراء حكومة (نتنياهو) ضرورة دراسة هذا التخطيط الذي قد يؤدي إلى قيام حرب شاملة في المنطقة ضد إسرائيل، وطالبوا بالسعي نحو مؤازرة أمريكا للخطة الإسرائيلية. (جريدة الشعب المصرية، ١٣/١/١٩٩٨م).

وأن تركيا تلعب دوراً مهماً في هذا الهجوم، ففي تصريح (لإسحاق مردخاي) وزير الدفاع الإسـرائيلي أعلن «أن إيران تبذل جهداً مكثفاً حتى تصبح الدولـة الأقوى في المنطقة، لكن إسرائيل لن تساعدها في هذا».

وفي زيارة لوزير الدفاع الإسرائيلي إلى تركيا أعلن «أن تركيا ستلعب الدور الرئيس في خطة ضرب إيران» ورداً على هذا التصريح كتبت جريدة (يني شفق) التركية في ١٠/ ١٢/ ١٩٩٧م أن إسرائيل لا تزال تستخدم تركيا في تنفيذ أحلامها. وعلى حد قول (مردخاي) فإن الصواريخ المتقدمة، والأسلحة النووية، قد وصلت إلى أعلى درجة بمساعة روسيا والصين، كما أن الصواريخ التي تمتلكها إيران تستطيع الضرب على مسافة (١٣٠٠كم)، وهي تشكل خطراً على إسرائيل.

وقد صرح خبراء ومسؤولو الدفاع الأمريكان والإسرائيليين أنهم يعملون سوياً، ويخططون لضرب إيران بطائرات الحرب طراز (Trsi) التي أخذت من طائرات الحرب طراز (Fise) هي من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن إيران قد أسقطت كل طائراتها في حرب الخليج التي كانت تمتلكها عام ١٩٩١م. وقـد اقترحت الولايـات المتحدة الأمريكيـة أن (٢٥) طائرة سيبدأ في إنتاجها الخبراء الإسرائيليون بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

وطبقاً للاتفاقية التي عقدت بين أمريكا وإسرائيل، فإنه سوف يتم إنتاج الطائـرات طراز (Fise) عام ١٩٩٩م وستسـلم إلى إسرائيل، وأوضح الخبراء الإستراتيجيون الدوليون أن الهجوم الذي ستشنه إسرائيل على إيران يعد مخاطرة في الظروف العادية، لكن (نتنياهو) صرح أن إسرائيل لا تخاف من هذه المخاطرة، وأوضح الخبر أنه «كما أن إسرائيل ضربت المفاعل النووي في العراق منذ (١٦) عاماً عن طريق الهجوم الجوي، فسوف تضرب إيران»[١].

ومن جهة أخرى سـجل المسؤولون العسـكريون الإسرائيليون أنهم بين

---

(١) Israil Irani Vuralak, yeni Safak, 10 Aralik 1997.
مصطفى كامل محمد، الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص، السياسة الدولية، عدد ١٢٩ تموز-يوليو ١٩٩٧م، ص٢١٣.

اختيارين في ضرب إيران:

الاختيار الأول: هو ضرب الصواريخ الموضوعة في (شيراز) و(خرم آباد) و(فزهين) و(سمنان) بالطائرات (Fise).

والاختيار الثاني: هو أن تقوم إسرائيل بعملية كبيرة على نطاق واسع تستخدم فيه كل الخبراء الأجانب العاملين لديها في مشروع إنتاج السلاح النووي.

ومما يلفت الانتباه في الخبر الذي نشرته مجلة (التايمز) أن إسرائيل ستستخدم تركيا كآلة في ضرب إيران بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، طبقاً لتصريح (موردخاي) وزير الدفاع الإسرائيلي، الذي قال فيه: «إن تركيا ستلعب دوراً فعالاً في هذا» وأوضح وزير الدفاع الإسرائيلي أيضاً: أن تركيا تلعب دوراً مهماً وفعالاً في ضرب إيران، ويقول أيضاً: إن مسؤولي الجيش الإسرائيلي قد بحثوا هذا الموضوع مع الحكومة والجيش التركي أثناء الزيارة الأولى التي قاموا بها إلى تركيا.

كما صرح بنيامين فرنكل الأمريكي «أن تكنولوجية الصواريخ منتشرة في العالم كله، وإيران من الممكن أن تكمل مشروعها بشكل أو بآخر»[1].

الجانب العسكري بين تركيا وإيران، وتأثيره على أمريكا وإسرائيل:

تتركز سياسة الولايات المتحدة على إضعاف القوة العسكرية الإيرانية إلى جانب إضعاف قدرة إيران على امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل التي تهدد إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط، وهي ترى أن عزل إيران سوف يحول دون تطلعات إيران في السيطرة على المنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً[2].

مخاوف إسرائيل من تسليح إيران:

تخشى إسرائيل من قيام إيران بتسليح نفسها بعمل برنامج للصواريخ

---

(١) Israil Irani Vuralak, yeni Safak, 10 Aralik 1997.

(٢) السياسة الدولية، المرجع السابق، عدد ١٢٩ تموز - يوليو ١٩٩٧م، ص ٢١٣.

بمساعدة من شركات روسية منها: (وكالة الفضاء الروسية) و(شركة تصدير الأسلحة) و(مصنع محركات الصواريخ) و(شركة منتجات الليزر) و(المركز الروسي للأيروهيروديناميك).

ويتركز في هذا البرنامج إنتاج صواريخ من طراز شهاب ٣ وشهاب ٤، يحمل الصاروخ الأول رأس تفجيري يزن (٧٥٠كغ)، بمدى (١٥٠٠كم) بحيث يغطي إسرائيل ومصر وتركيا والسعودية ودول الخليج، والصاروخ الثاني يحمل رأس تفجيري يزن (١٠٠٠كغ)، بمدى (٢٠٠٠كم)، ويصل إلى وسط أوروبا. وإلى جانب هذا تعمل إيران على امتلاك ثلاث غواصات روسية، وإقامة إسطول من السفن حاملة الصواريخ من طراز 802 ـ ٢ الصينية الصنع، والتي يصل مداها إلى (١٢٠كم).

ويتجلى قلق إسرائيل في السياسة الخارجية التي تنتهجها إيران، والتي تنادي بعدم شرعية وجود إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط. حتى بعد انتخاب خاتمي رئيساً لإيران، فلم يتم اعتدال النظام السياسي في طهران الخاص بإسرائيل، ولا أحد يدرك الخطر الذي يهدد إسرائيل من إيران سوى الولايات المتحدة الأمريكية التي فشلت في إجراءات مقاطعة إيران الاقتصادية، كما فشلت جهودها في وقف إيران من امتلاك تكنولوجية وخامات إنتاج السلاح النووي.

ويرى المسؤولون الإسرائيليون أن تجنب هذا الخطر يكمن في استئناف الحوار مع السلطة الفلسطينية، والعمل من أجل استعادة السلام في المنطقة، وبناء تحالف سلام مع دول المنطقة المعارضة للتعصب الإسلامي..

ففي مقابل المحور الإيراني ـ السوري يجب أن يقام محور إسرائيلي أردني ـ فلسطيني ـ مصري، مع الاهتمام بالمجالات العسكرية والأمنية، والاستعداد لوضع جديد يتميز بتهديد إستراتيجي لم تشهده إسرائيل منذ قيامها[١].

وبعد توقيع اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل أعلن رئيس

---

(١) أفرايم سانا، (وجدنا أمام إيران) جريدة معاريف الإسرائيلية ٢٦/٩/١٩٩٧م؛ مختارات إسرائيلية، نوفمبر ١٩٩٧م؛ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد٣٥، ص٤٥.

الوزراء الإسرائيلي السابق (شمعون بيريز) أن هذا الاتفاق وفَّر لإسرائيل فرصة للاقتراب من الحدود الإيرانية، مثلما تتواجد إيران على مقربة من حدود إسرائيل بواسطة (حزب الله)[1].

معارضة إيران للتقارب التركي الإسرائيلي:

في ٧/ ٤/ ١٩٩٦م نددت إيران بالاتفاق الجوي بين تركيا وتل أبيب بالسماح بمرور الطيارين الإسرائيليين في أجوائها بغرض التدريب، واعتبرت إيران هذا الاتفاق الجوي انتهاكاً لأمن المنطقة[2]. وقد نفت تركيا قيامها بهذا الاتفاق بينها وبين إسرائيل، وأعلنت هذا لإيران في ٨/ ٤/ ١٩٩٦م.

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٤٠٠، وعن علاقة إيران بحزب الله فقد ذكرت صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية أن إيران بدأت منذ مدة بتزويد (حزب الله) بكميات من الأسلحة والمعدات عبر جسر جوي مباشر إلى مطار بيروت، وفي العاصمة اللبنانية نفت مصادر قريبة من (حزب الله) هذه المعلومات، واعتبرتها «جزءاً من الحملات التي يلجأ إليها العدو الإسرائيلي من حين لآخر». وقالت الصحيفة الإسرائيلية: إن الأسلحة الإيرانية لحزب الله كانت تمر في السنوات الماضية عبر مطار دمشق لتنقل منه بعدها على متن شاحنات إلى لبنان. وأضافت أن الأسلحة كانت تنقل مباشرة إلى بيروت فقط خلال الشتاء حين كان سوء الأحوال الجوية والثلوج تحول دون وصولها براً.

وقالت: إن إيران و(حزب الله) ألحا على الرئيس السوري (حافظ الأسد) أثناء المفاوضات التي أجريت بين سوريا وإسرائيل بين العامين ٩٤ و٩٦، أن يوافق على تزويد الحزب بالسلاح مباشرة عبر بيروت، وأن سوريا رفضت في حينه، وأن هذا الموضوع نوقش مجدداً في مطلع عام ١٩٩٩م، في وقت ذكرت بعض التقارير فيه أن سوريا مستعدة لرفع الفيتو عن خطوة كهذه. وأضافت أنه «في كل الأحوال ظلت الأسلحة تسلَّم عبر دمشق، وقبل أربعة أشهر، وبعد الانتخابات في إسرائيل أخّرت سوريا عمليات التسليم، وأن نقاشاً دار داخل الحزب في شأن قدرته على مواصلة القتال ضد إسرائيل إذا دخلت سوريا المفاوضات، وطلبت الهدوء». وقالت الصحيفة: إن العسكريين يجدون صعوبة في فهم أسباب هذا التغير في الموقف السوري. جريدة الحياة الدولية، ٨/ ١٠/ ١٩٩٩م.

(٢) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٧٩.

وأكد النائب الأول للرئيس الإيراني (حسن حبيبي) «أن تركيا ستواجه غضب العالم الإسلامي، وتجرح شعور الأمة الإسلامية إذا تأكد هذا الاتفاق» كما أكد أن «الحدود المشتركة بين البلدين تركيا وإيران من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز التعاون الثنائي، وضمان المصالح المتبادلة بين البلدين»[١].

وفي ٢٢/٤/١٩٩٦م قام (٢٥٠) شخصاً إيرانياً بمظاهرة أمام السفارة التركية في طهران احتجاجاً على اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل وأعلنوا أن «عناصر حزب الله سيتدخلون» في حالة تهديد سلامة إيران.

وفي ٢٠/٥/١٩٩٦م أعلنت وكالة أنباء الأناضول التركية عن السفير الإسرائيلي لدى تركيا أن إيرانيين يخططون لمهاجمة السياح الإسرائيليين في مدينة أنطاكية التركية، الواقعة على البحر المتوسط.

وأثناء زيارة (علي أكبر ولايتي) وزير خارجية إيران إلى دمشق تباحث الطرفان في كيفية قيامهما برد على الاتفاق التركي الإسرائيلي، وأعلن السفير (أحمد الحسن) «أن إيران وسوريا تدرسان الإجراءات الكفيلة لمواجهة الحلف الإسرائيلي-التركي».

وقد أرسل الرئيس التركي (سليمان ديميريل) رسالة إلى نظيره الإيراني (أكبر هاشمي رفسنجاني) أعرب فيها عن رغبة تركيا في إقامة علاقات جديدة مع إيران، وقد أشار في هذه الرسالة عن انزعاج تركيا بسبب استخدام الأراضي الإيرانية من قبل (حزب العمال الكردستاني) لشن هجوم ضد تركيا، ورداً على هذه الرسالة أعلن الرئيس الإيراني اتهامه لإسرائيل والولايات المتحدة بأنهما وراء توتر العلاقات بين البلدين معرباً أنه «للأسف هناك أيادٍ مشبوهة لا تريد أن يستخدم البلدان الجاران ثرواتهما لتعزيز العلاقات بينهما» واتهم وسائل الإعلام ببث تصريحات غير مسؤولة والعمل على إضرار العلاقات بين البلدين.

إلى جانب احتجاجها على تصريح القائد العسكري التركي الجنرال

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(شفيق بير) الذي يعتبر مهندس العلاقات الإسرائيلية التركية، الذي أعلن فيه أن إيران دولة إرهابية، في الوقت الذي أكد فيه الرئيس الإيراني للرئيس التركي وذلك أثناء زيارة الرئيس التركي (سليمان ديميريل) إلى طهران في ٢٦ ـ ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٢م أن «إيران لن تطعن تركيا من الخلف في مسألة (حزب العمال الكردستاني) .P. K. K»[١].

وفي ٢٥/ ٥/ ١٩٩٧م أدانت إيران العدوان التركي على شمال العراق، واعتبرته «انتهاكاً للضوابط الدولية للتكامل الإقليمي ولحقِّ الشعب العراقي المسلم بالسيادة»[٢].

وطالبت إيران تركيا بالانسحاب الفوري، وقوبل هذا الطلب من جهة تركيا بالرفض، وأكدت أن الهجوم سيستمر لحين القضاء على المتمردين الأكراد، وأعلنت تركيا هذا الرفض بقولها: «كنا نفضل لو تعاونت إيران معنا ضد الإرهاب».

ومن جانب آخر طالب الرئيس العراقي (صدام حسين) في رسالة له موجهة إلى إيران، جاء فيها: «إن العراق على استعداد لتقديم الطائرات العراقية وطياريها تحت قيادة إيران من أجل مهاجمة إسرائيل»، وقد رفضت إيران هذه الخطة العراقية.

وفي يوم ٢٥/ ٦/ ١٩٩٦م حذَّرت إيران إسرائيل من استخدام الاتفاق العسكري بينها وبين تركيا في حرب العراق معلنة أنها سوف تستخدم قدراتها الانتقامية إذا تعرضت لأي هجوم.

ومن ناحية أخرى اتهمت تركيا إيران بالسماح بوجود مجموعات من مقاتلي حزب العمال الكردستاني على أراضيها[٣].

---

(١) محمد نور الدين، شؤون تركيا، ص٢٩، العدد ٣، نوفمبر ١٩٩٢م.

(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٤١٠.

(٣) نشرت جريدة أخبار اليوم المصرية في ١٩/ ٦/ ١٩٩٩م نقلاً عن مصادر تركيا أن أنقرة تستعد للرد على الاستفزازات الإيرانية بسبب دعمها لحزب العمال الكردستاني، ونقلت=

وتعهد الطرفان بمحاربة الإرهاب، وأكد نائب الرئيس الإيراني (حسن حبيبي) عزم بلاده على منع المقاتلين الأكراد من استخدام الأراضي الإيرانية ضد تركيا.

وفي ٣٠/٦/١٩٩٦م تصاعد التوتر بين تركيا وإيران بسبب الغارة التي شنتها تركيا على قرية إيرانية أسفرت عن مقتل ستة أشخاص، وطالبت إيران بتقديم اعتذار رسمي لها من تركيا، وقد نفت السلطات التركية وقوع هذا الحادث، وطالبت إيران بتشكيل لجنة تحقيق في هذا الحادث الذي أكد حرس الحدود الإيرانية وقوعه، وهددت طهران باللجوء للهيئات القضائية الدولية لتبرير هذا الحادث، وقد نفت السلطات التركية وقوع هذا الحادث معلنة التزامها باحترام الحدود بينها وبين إيران[1].

من ناحية أخرى أعلن وزير الدفاع التركي (صباح الدين جقمق أوغلو) أنه لا صحة للإدعاءات الإيرانية بأن طائرات تركية أغارت على قرية (بيرانشهر) الإيرانية القريبة من الحدود بين البلدين. وأكد الوزير التركي أن تحقيقاً أجرته تركيا أثبت أنه لا صحة لهذا الاتهام الإيراني، وأوضح أن الطائرات التركية «تقوم من فترة إلى أخرى بمطاردة مقاتلين أكراد في مناطق قريبة من الحدود، لكن شيئاً من هذا لم يحصل».

وقوبل ذلك بإصرار طهران على اتهام الأتراك بشن غارات جوية عبر الحدود، واستدعاء الخارجية الإيرانية للقائم بالأعمال التركي، وتسليمه مذكرة رسمية تطالب بـ(تقديم اعتذار) ودفع تعويضات عن خسائر ناجمة عن الحادث. وأعلن حاكم منطقة (بيرانشهر) في تصريح نقلته وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية أن خمسة أشخاص قتلوا، وأصيب عشرة آخرون بجروح في الغارات على المنطقة الواقعة شمال غربي إيران. وأصدرت لجنة العلاقات السياسية في مجلس

= عن صحيفة (ستار) التركية أن إيران أرسلت عشرين من الأكراد دربوا في إيران على تنفيذ عمليات انتحارية في بعض المدن التركية، وتوقعت الصحيفة قيام تركيا بحشد قواتها على الحدود بين البلدين، جريدة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩/٦/١٩٩٩م، ص٩.

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٨٦.

الشورى (البرلمان) بياناً شديد اللهجة أدانت فيه الغارات التركية، مطالبة بـ(رد مناسب) يحول دون تمادي أنقرة في اعتداءاتهاوتدخلاتها في الشؤون الإيرانية الداخلية». كما طالبت اللجنة الجيش بـ«التصدي بحزمٍ لأي انتهاك للأجواء الإيرانية».

ونقلت الوكالة الإيرانية عن الناطق باسم الخارجية الإيرانية (حميد رضا آصفي) أن الغارات التركية «عدوان سافر لا مبرر له، وسيتعين على الحكومة التركية أن تتحمل عواقبه». وفي استعراض للقوة، حلّقت طائرات استطلاع إيرانية بدون طيار في أجواء المنطقة للرصد والمراقبة، في حين ربطت أوساط إعلامية إيرانية بين الغارات والتفاهم التركي ـ الإسرائيلي على الصعيدين السياسي والأمني». واعتبر المراقبون الغارات التي تحدثت عنها إيران، جزءاً من سلسلة من الحوادث الحدودية المرتبطة بالعمليات التركية ضد المتمردين الأكراد، الذين يستخدمون الأراضي الإيرانية منطلقاً لعملياتهم ضد تركيا.

وكانت إيران اشتكت مرات عدة من قيام القوات والطائرات التركية بهجمات على الأراضي الإيرانية.

وفي الوقت نفسه توترت العلاقات بين البلدين بسبب اتهام تركيا لإيران بدعم المتشددين الإسلاميين الأتراك فيما تنفي إيران هذه الاتهامات، وتنتقد أنقرة لتعاونها العسكري مع إسرائيل.

وليست هذه الحادثة الأولى من نوعها بين البلدين. فقد قام الجيش التركي من قبل بقصف مواقع إيرانية عام ١٩٩٦م أثناء عملية عسكرية في شمال العراق استهدفت معاقل (حزب العمال الكردستاني) واتهمت أنقرة طهران مراراً بالتغاضي عن تسلل هذا الحزب عبر الحدود المشتركة للقيام بأعمال مسلحة ضد تركيا وعودتهم فارين إلى الأراضي الإيرانية.

ويعتبر (حزب العمال الكردستاني) سبباً رئيساً في استمرار توتر العلاقات بين إيران وتركيا، إذ فشلت أنقرة في إقناع طهران بالمشاركة بشكل دائم في اللجان الأمنية المشتركة التي تبحث تواجد عناصر الحزب على المناطق الحدودية الإيرانية. ورفضت طهران مراراً اتهامات أنقرة لها بدعم الحزب عسكرياً على

الرغم من اعترافات زعيم الحزب (عبد الله أوجلان) التي أشار فيها إلى تقديم إيران تسهيلات ووساطات إلى حزبه ما مكنه من شراء أسلحة روسية، وبناء مستشفى له داخل الأراضي الإيرانية. كما ادعت أجهزة الأمن التركية أنها عثرت على جواز سفر إيراني لدى فتاة كردية تم اعتقالها بتهمة التحضير لعملية انتحارية.

وتشير بعض الأوساط الدبلوماسية إلى أن وقوع مثل هذه الحوادث من وقت لآخر، يأتي دائماً في إطار الخطأ أثناء عمليات مطاردة فلول حزب العمال الكردستاني في المثلث الحدودي بين تركيا وإيران والعراق. وتؤكد أنه لا يمكن للجيش التركي تفادي مثل هذه الأخطاء لوعورة التضاريس في المنطقة[١].

من ناحية أخرى جددت الخارجية الإيرانية إدانتها الشديدة للغارة التركية على منطقة الحدود شمال غرب إيران، مؤكدة احتفاظ طهران بحق الرد، محذرة من عواقب هذا الاعتداء.

وقد نسبت صحيفة (حريت) التركية إلى مصادر مسؤولة نفيها بشدة لما أسمته بالادعاءات الإيرانية التي اعتبرتها لا تمت للحقيقة بصلة، وأشار مسؤولو الخارجية التركية إلى أنه من المتوقع أن يصدر بيان رسمي تركي بهذا الخصوص.

وكانت أنقرة قد اعتذرت لإيران عام ١٩٩٤م عن مقتل إيرانيين بطريق الخطأ في غارة جوية تركيا استهدفت معسكرات للأكراد شمال العراق، ومنذ ذلك الحين شكت إيران عدة مرات من قيام القوات والطائرات التركية بهجمات على أراضيها[٢].

وخلال هذه الأحداث أعلن الرئيس التركي (سليمان ديميريل) أنه تم تشكيل لجنة مشتركة بين أنقرة وطهران للتحقيق في اتهام إيران بقصف طائرات تركية الأراضي الإيرانية. وقال: «الأمر ينطوي على سوء فهم، وقد يحدث انتهاك للحدود بين وقت وآخر وبصورة أو بأخرى». وأضاف: «أما في ما يتعلق بالادعاء الأخير، (ويقصد الغارة التركية على القرية الإيرانية) فإنه أمرٌ لا بدَّ من التحقق منه».

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٢٠/٧/١٩٩٩م.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ٢٠/٧/١٩٩٩م.

وقال (ديميريل) في حديث أجراه مع رئيس تحرير (الأهرام) إبراهيم نافع قبل يومين من وصوله إلى القاهرة: «إن الإيرانيين يثيرون الكثير من الضوضاء. فتركيا دولة كبيرة، ليس من شأنها أن تفعل مثل هذا الشيء الذي يتحدثون عنه، ثم تتنصل منه، إننا حريصون جداً في هذا المجال». وقد نفى ديميريل وجود «اتفاق إستراتيجي بين تركيا وإسرائيل». وقال «إن لدينا فقط اتفاقين للتدريب العسكري والتعاون في مجال الصناعة العسكرية»، مكرراً «إن علاقات تركيا مع إسرائيل لن تكون أبداً على حساب العرب، بل لفائدتهم». وشدد الرئيس التركي على أهمية مصر، وموقعها ودورها في السلام في الشرق الأوسط واستقراره[١].

وفي الوقت نفسه الذي أدلى فيه الرئيس التركي (سليمان ديميريل) بتلك التصريحات أعلنت إيران أن القوات التركية شنَّت هجوماً جديداً على أراضيها، إلا أن القوات الإيرانية تصدَّت لها وأجبرتها على التراجع.

وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية نقلاً عن مسؤولي وزارة الخارجية الإيرانية أن القوات المسلحة التركية حاولت انتهاك الأراضي الإيرانية في مركز (كاتور) الحدودي بإقليم (آذربيجان) بشمال غرب البلاد، إلا أنها ووجهت برد عنيف من جانب القوات الإيرانية التي أجبرتها على التراجع، وقالت الوكالة الإيرانية: إنه تم استدعاء السفير التركي لدى طهران إلى مقر الخارجية الإيرانية، وتسليمه احتجاجاً شديد اللهجة على الانتهاك الجديد من جانت الجيش التركي للأراضي الإيرانية، وإبلاغه بحق إيران في الدفاع عن نفسها ضد أي انتهاك لأراضيها. وطالبت الخارجية الإيرانية السفير التركي بتقديم تفسير رسمي لهذا الهجوم من جانب حكومة أنقرة، وطالبتها أيضاً بتقديم تعويضات عن هذا الحادث[٢].

وأعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أسر اثنين من العسكريين الأتراك برتبة ضابط صف، إثر إصابتهما بجروح خلال مواجهة مع القوات الإيرانية التي صدَّت هجوماً لقوات تركيا شمال غربي إيران وأجبرتها على التراجع، بينما اتهم الرئيس

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٢٤/ ٧/ ١٩٩٩م.

(٢) جريدة أخبار اليوم، ٢٤/ ٧/ ١٩٩٩م.

الإيراني السابق (أكبر هاشمي رفسنجاني) أنقرة باتخاذ موقف مشبوه من بلاده خلال الاضطرابات الطلابية التي شهدتها أخيراً، والإدلاء بتصريحات مؤيدة للطلاب، ترافقت مع عمليات عسكرية شنتها على الأراضي القريبة من الحدود بين البلدين. وأشار إلى رغبة أنقرة في دعم مثيري الشغب، وتوسيع رقعة عدم الاستقرار والاضطرابات إلى مناطق إيرانية أخرى، من خلال غارات جوية شنتها على الأراضي الإيرانية.

وربط (رفسنجاني) أيضاً بين هذه الهجمات وتصريحات رئيس الوزارة التركي (بولند أجاويد) التي دعم فيها التظاهرات الطلابية في إيران، ووصف أعمال العنف في العاصمة الإيرانية بأنها أكبر أزمة تمر بها البلاد، عازياً ذلك إلى التعاون الخفي بين مناوئي الداخل وجهات أجنبية[١].

جاء ذلك غداة دعوة السيناتور الجمهوري (سام براونباك) رئيس لجنة العلاقات الخارجية للشرق الأدنى وآسيا في مجلس الشيوخ الأمريكي إلى دعم الحركة الطلابية المؤيدة للديمقراطية في إيران، مشيراً إلى أنه لا دليل على أن الرئيس (محمد خاتمي) في صدد إحداث تغييرات في السياسات الإسلامية المتشددة لبلاده. وأفادت الخارجية الإيرانية أن ثلاثة أفواج من المشاة التابعة للقوات التركية تدعمها الآليات والطائرات المروحية توغّلت مسافة كيلو مترين داخل الأراضي الإيرانية قبل أن يرد الجيش الإيراني بهجوم معاكس أجبرها على الانسحاب، وأعلنت الوزارة أن اثنين من العسكريين الأتراك برتبة ضابط صف أسرا إثر إصابتهما بجروح خلال مواجهة مع القوات الإيرانية في قرية (ترس أباد) الحدودية شمال غربي إيران. واستدعت الخارجية الإيرانية القائم بالأعمال التركي للمرة الثالثة خلال أسبوع، وأبلغته غضب الحكومة من هذه الأعمال التي اعتبرتها إيران خرقاً للأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار، وأكدت أن صبرها بدأ ينفد إزاء التصرفات التركية.

وكتبت جريدة (يني شفق) التركية في أيلول ـ سبتمبر ١٩٩٨م نقلاً عما نشر

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٢٤/٧/١٩٩٩م.

في جريدة (الجمهور الإسلامي) في طهران في مقال بعنوان: (الحكومة التركية تحمي المصالح اليهودية في الشرق الأوسط) فقد جاء في هذا التحليل: أن أنقرة لن تكسب من العلاقات التركية الإسرائيلية، وأن شعب المنطقة لن يظل صامتاً على التعاون مع إسرائيل بحجة الضغط على حزب العمال الكردستاني وجعل الأكراد حجة للتدخل العسكري في العراق، وعلى منع وصول مياه نهر الفرات إلى سوريا، وتفجير أزمة في البحر الأبيض المتوسط بحجة جزيرة قبرص، ولن تسكت المنطقة على التحركات العسكرية المشتركة مع إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط[١].

التنافس التركي الإيراني على الجمهوريات الإسلامية ودور إسرائيل:

من بين المشاكل التي تعترض طريق العلاقات بين تركيا وإيران التنافس التركي الإيراني على استقطاب جمهوريات آسيا الوسطى التي استقلت مؤخراً عن الاتحاد السوفييتي، ثم نشاط إيران مع الحركات الإسلامية مع بعض الدول الإسلامية مثل الجزائر والسودان، إلى جانب رغبة تركيا في بسط نفوذها على نفط الخليج[٢].

ففي أيار - مايو ١٩٩٦م تم عقد اجتماع قمة في طهران، أعلنت فيه الدول الثلاث (إيران وتركيا وباكستان) انضمام جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفييتي إلى منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو) من أجل العمل على تحقيق التعاون الاقتصادي بين تلك الدول تمهيداً لإنشاء سوق إسلامية مشتركة، وخلال هذا الاجتماع أثار الرئيس الإيراني (أكبر هاشمي رفسنجاني) معارضته للنظام الصهيوني في المنطقة، والعدوان الإسرائيلي على لبنان، بالإضافة إلى هجومه على الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أثار هذا الاجتماع الشكوك في إمكانية استخدام المنظمة للأغراض السياسية خاصة من جانب إيران وباكستان[٣].

---

(١) Iran Yilmaz Diyet oduyor, yeni safak, 8 Eylul 1998.

(٢) ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سابق، ص٩١.

(٣) السياسة الدولية، عدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧م، ص٢٠٧.

ونستخلص في نهاية حديثنا عن الصراع التركي الإيراني والتأثيرات الإسرائيلية فيه النقاط التالية:

ـ النقطة الأولى: هي الصراع حول قيادة العالم الإسلامي، وإيران ترى أنها تقدم النموذج لكافة الحركات السياسية الإسلامية في المنطقة العربية، وتطرح شعار (الإسلام بديل عن القومية) هذا إلى جانب محاولتها (زعامة العالم الإسلامي).

ـ النقطة الثانية: تتمثل في الصراع التركي الإيراني حول النفوذ في شمال العراق، وتواجد الأكراد في المنطقة.

ـ النقطة الثالثة: تبرز في الصراع حول الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي نظراً لأهمية المنطقة الإستراتيجية كمصدر أساسي للطاقة، وترى إيران أنه لا أمن للخليج بدون مشاركة إيران.

وتركيا تعتبر أن الموقف الإيراني يعد مساساً بأمن تركيا القومي، ويعد تهديداً لمصالحها في المنطقة، والصراع الأخير بين تركيا وإيران نشأ من أجل ملء الفراغ السياسي في جمهوريات وسط آسيا التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي، وتركيا تعمل جاهدة من أجل وقف مد نفوذ الأصولية الشيعية في هذه الجمهوريات، وتحقيق دورها الإقليمي والاقتصادي فيها، وتتمثل سياسة إيران في تحجيم دور تركيا الذي يهدف إلى إقامة مشاريع للمياه ودمج إسرائيل في المنطقة.

كما يتمثل التباين بين تركيا وإيران حول علمانية تركيا وأصولية إيران، وهما عنصرا الدعاية لكل منهما في الدول الإسلامية[1].

ونستخلص القول في أن إيران يمكن أن تشكل عنصر تهديد لكل من تركيا وإسرائيل، إلا أن عنصر التهديد يختلف في تركيا عن إسرائيل، حيث إن العلاقات

---

(١) حسين معلوم، الصراع التركي الإيراني، السياسة الدولية، عدد ١١٤ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٣م، ص٢١٨ ـ ٢٢٠.

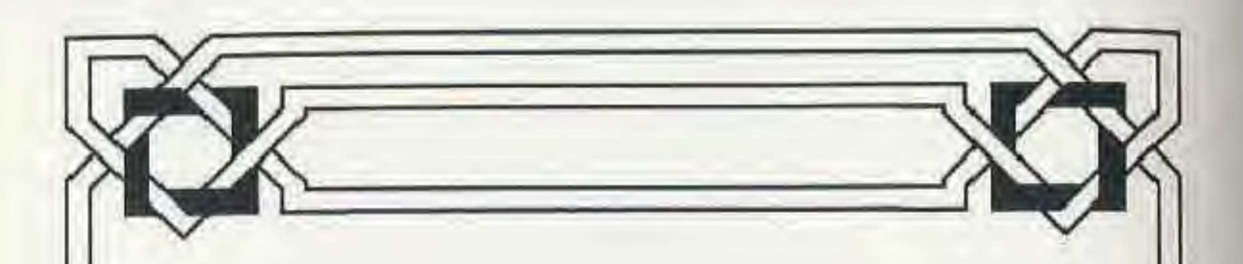
بين أنقرة وطهران ليست عدائية، بل ازدادت التفاعلات التعاونية فيها على التفاعلات الصراعية في السنوات الأخيرة[1]. الأمر الذي أدى بإسرائيل أن قدمت طلباً إلى تركيا من أجل القيام بالوساطة بينها وبين إيران من أجل إطلاق سراح (١٣) معتقلاً يهودياً في إيران، وقد وعد (مسعود يلماز) رئيس وزراء تركيا بالتدخل في الأمر، ووعدت إيران أن يلقى هؤلاء اليهود محاكمة عادلة لهم[2].

* * *

---

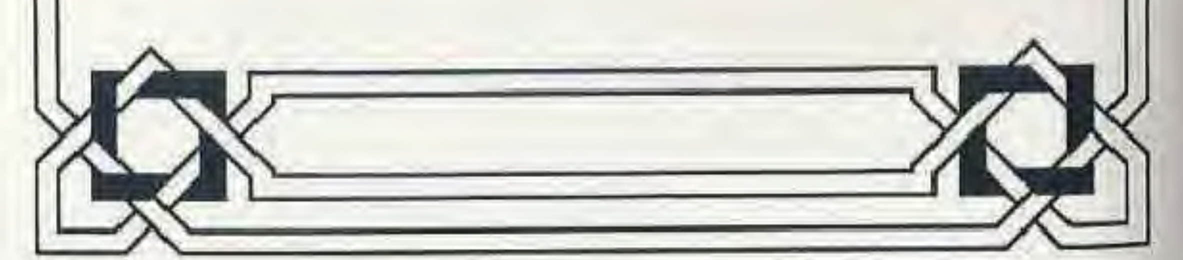
(١) التقرير الإستراتيجي عام ١٩٩٨م، ص١٩٥.
(٢) جريدة الحياة الدولية، ١٦/ ٧/ ١٩٩٩م.





الباب السادس

التعاون العسكري المشترك بين تركيا وأمريكا وإسرائيل





تمهيد

كانت الدولة العثمانية منذ نشأتها تمثل أعظم الدول الإسلامية التي كان لها شأنها في تاريخ العالم، حيث عاشت حقبة من الزمان امتدت إلى ستة قرون ونصف، وكان تكوينها بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر الميلادي، وامتدت رقعتها لتتوسط ثلاث قارات فكانت بحكم موقعها الجغرافي بوابة العالم الإسلامي، التي تقف أمام العالم الأوروبي.

وتعود أهمية تركيا إلى اعتبارها دولة أوروبية وآسيوية، وبلقانية وقوقازية، وشرق أوسطية، تنتمي إلى مجموعة دول البحر المتوسط، ومجموعة دول البحر الأسود، وهي إحدى دول العالم التركي، وهي أيضاً إحدى دول العالم الإسلامي.

وتتميز تركيا بموقعها الإستراتيجي الذي يجعلها طرفاً فاعلاً في التوازنات الإستراتيجية في العالم، فهي تطل على البحر المتوسط، وتتحكم في مضيقي البوسفور والدردنيل (بحر مرمرة)، وتطل على البحر الأسود، وتتنازع السيطرة على بحر إيجة إلى جانب وقوعها بين القارة الأوروبية والقارة الآسيوية.

بالإضافة إلى هذا فإن تركيا تتمتع بمكانة إستراتيجية محورية في المنطقة، بحكم مواردها البشرية الطبيعية وموقعها الجغرافي الذي يجمع بين قارتي آسيا وأوروبا، ولها سواحل موزعة على بحار أربعة هي: البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود، وبحر مرمرة، وبحر إيجة. بالإضافة إلى أن قواتها المسلحة كبيرة الحجم، وجيدة التسليح، ولهذا كانت تركيا طرفاً في كل الأحلاف التي تكونت فيها.

من أجل هذا برز تعاظم دور تركيا على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي، وبذلك أصبحت القاسم المشترك في معظم التحالفات: حلف بغداد ـ والحلف المركزي ـ وحلف الناتو.

ومن أجل هذا تعمل تركيا على الحفاظ على إستراتيجية ثابتة تحقق أهدافها ومصالحها، حيث ارتبطت مع الولايات المتحدة بتحالف إستراتيجي وثيق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الرغم من بعض التوترات التي تلحق أحياناً بهذه العلاقة.

* * *

الفصل الأول

تأثير الولايات المتحدة وإسرائيل على تركيا

التوجه التركي نحو الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل:

منذ نشأة الدولة العثمانية والسلاطين العثمانيون يسعون من أجل تقوية دولتهم أمام التقدم الذي شهدوه في الغرب. ومنذ القرن الثامن عشر وتركيا تسعى من أجل إدخال قوانين غربية حتى تتمكن من التكيُّف مع النظام الغربي وتطوراته.

اتجهت السلطات العثمانية في بداية الأمر نحو فرنسا في عهد السلطان (سليم الثالث) (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧م) عندما دخلت الدولة في حرب مع روسيا، ووجدت نفسها عاجزة عن مسايرة الأساليب العسكرية الأوروبية، وعند ذلك بدأت حركة التحديث في الدولة، فقام السلطان سليم الثالث بإنشاء المدارس والمعاهد العسكرية ذات الطابع الغربي، وتم التبادل الثقافي مع بعض الدول الأوروبية، ونتج عن هذا التبادل، تبادل الخبراء، وإرسال بعثات عسكرية تركية إلى الدول الأوروبية، إلى جانب طبع الكتب التي تتناول النظم العسكرية وترجمتها إلى اللغة التركية[1].

وفي عهد السلطان (محمود الثاني) (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م) ظهرت المدارس الرشدية من أجل تدريب الجهاز الحكومي على الأساليب الغربية، وبدأت تظهر

---

(١) عن حركة التحديث والتغريب في عهد (السلطان سليم الثالث). انظر: محمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط٢، القاهرة، ١٩٩٣م، ص١٥٦ ـ ١٥٧؛ وخالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي، دراسة في المؤتمرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، دار الطليعة، بيروت، يونيو ١٩٨١م، ص٥٣ ـ ٥٤؛ ومحمود شاكر، التاريخ الإسلامي، العهد العثماني، ص١٧١.

العلمانية إلى الوجود في الدولة، وبرزت طبقة جديدة في الدولة سميت (النخبة الجديدة) ضمت عدداً من فئات الشعب من مفكرين وصحفيين ورجال قانون، وفي نفس الوقت تم إلغاء نظام الجيش الإنكشاري[1].

وبدأ ظهور ضباط في الجيش مثقفين ثقافة غربية بعيدة عن الدين[2].

وفي عهد السلطان (عبد المجيد) (١٨٣٩ - ١٨٦١م) ظهر في الدولة أول دستور سمي (كلخانه) وذلك عام ١٨٣٩م حيث تضمَّن هذا الدستور أفكاراً غربية أوروبية، إلا أن هذا الدستور لم يدخل حيز التنفيذ، ولكن ظهر ما يعرف بمنشور إصلاح عرف باسم (خط همايون) تم عن طريقه منح حريات للأقليات المسيحية الموجودة في الدولة[3].

وفي عهد السلطان (عبد العزيز) (١٨٦١ - ١٨٧٦م) ظهر (مدحت باشا) الذي كان متأثراً بالأفكار الغربية، وكان متعاوناً مع إنجلترا وألمانيا وفرنسا، وعمل على وضع دستور للدولة، وعن طريق اتصال (مدحت باشا) بالدول الأوروبية استطاع القضاء على السلطان عبد العزيز في عام ١٨٧٦م. وجاء من

---

(١) ظهرت فرقة الإنكشارية في عهد أورخان (١٣٢٦ - ١٣٥٩)، وهو أول جيش نظامي يظهر في تاريخ العالم التركي أقامه العثمانيون من الغلمان الذين كانوا يأسرونهم في الحرب، وأكثرهم من أصل مسيحي، وقد تولى وزير أورخان تربية هؤلاء الغلمان تربية إسلامية بحيث لا يعرفون أباً لهم إلا السلطان، ولا حرفة إلا الجهاد في سبيل الله، وتسمى هؤلاء بالجند الجديد (يني جري) واستمرت هذه الفئة تحارب أعداء الدولة العثمانية، ويرجع لهم الفضل في انتصارات الدولة في الفتوحات التي قامت بها حتى عهد محمود الثاني، الذي قام بإلغاء هذا الجيش (انظر محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مطبعة التقدم، القاهرة ١٩١٢م، ص٤٢؛ ومحمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، مرجع سابق، ص٩٢؛ وليلى عبد اللطيف، موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين، مرجع سابق، ص١٤؛ وانظر أيضاً جورجي زيدان، مصر العثمانية، تحقيق محمد حرب، كتاب الهلال، القاهرة ١٩٩٤م، ص٦٥ - ٧١).

(٢) نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد، ١٩٨١م، ص١٧١.

(٣) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق: ٢/ ٦٣.

بعده (مراد الخامس) (١٨٧٦ ـ) ثم السلطان (عبد الحميد الثاني) (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م) الذي استطاع إقالة (مدحت باشا) من الوزارة كصدر أعظم (رئيس وزراء) في ٥/ ٢/ ١٨٧٧م بعد اتهامه بالخيانة العظمى للدولة[١].

بعد ذلك ظهرت (جمعية الاتحاد والترقي) التي استطاعت بالتعاون مع الغرب إجبار السلطان على إقرار الدستور.

في ظل هذه التطورات ظهرت فكرة القومية في السياسة العثمانية، وبرز التأثير الفرنسي في الثقافة التركية، والتأثير البريطاني في الاتجاه السياسي في الدولة، والتأثير الألماني على النواحي الاقتصادية والعسكرية، والتأثير الأمريكي في المجال التربوي[٢].

ومن هنا بدأت مرحلة الانتقال في الدولة نحو الغرب، وبدأ التدخل الأجنبي يتفشى في الدولة، إلى أن تم القضاء نهائياً على الدولة العثمانية بكل أشكالها، وظهرت في الوجود الجمهورية التركية التي تأسست على يد مصطفى كمال أتاتورك سنة ١٩٢٣م.

ومن أجل تقرير مصير العلمانية في تركيا قام كمال أتاتورك بسلسلة من الإجراءات في مقدمتها إلغاء الخلافة، وفصل الدين عن الدولة، وتغيير الأبجدية العربية إلى الأحرف اللاتينية، وغيرها من القوانين التي سنتها الدولة من أجل تتريك الدولة، والأخذ بكل مفاهيم العلمانية[٣].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بانتصار الاتحاد السوفييتي، وفرض نفوذه السياسي على دول أوروبا الشرقية، أصبحت دول البلقان معرضة للنفوذ الشيوعي، في ذلك الوقت بدأت تركيا تخشى على أمنها القومي خوفاً من تغلغل الاتحاد السوفييتي إليها عن طريق المضائق، ومن ثم بدأ اتجاه تركيا ينحو إلى

---

(١) محمود شاكر، مرجع سابق، ص١٨٢؛ مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، محمد حرب، مرجع سابق، ص٨٨.

(٢) انكه لهارد «تركيا وتنظيمات دولت عليه نك تاريخ إصلاحاتي» ترجمة علي رشاد، باللغة العثمانية، مرجع سابق، ص٧، مقدمة المؤلف.

(٣) هدى درويش، مرجع سابق، ص٩٤.

الولايات المتحدة، وقامت بتبني نظام ديمقراطي في سياستها الداخلية، وذلك عن طريق الأخذ بنظام تعدد الأحزاب مع محاولة تركيا إقناع الولايات المتحدة بخطر الاتحاد السوفييتي ليس على تركيا ودول الشرق الأوسط فقط، بل على العالم بأكمله. ونتيجة لتلك الظروف التي أحاطت تركيا في تلك الفترة بدأت تركيا منذ عام ١٩٤٥م سعيها للتحالف مع أمريكا[١].

وفي مذكرة أرسلتها الحكومة التركية إلى الكونجرس الأمريكي طلبت فيها تركيا دعمها من أجل زيادة اقتصادها، وقد جاء فيها: «إن ضعف الجناح التركي سوف يمهد للاتحاد السوفييتي الوصول إلى احتياطي البترول في الدول العربية، والتغلغل في حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي، وبالتالي يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار الوضع الإستراتيجي لتركيا في حالة دخول الاتحاد السوفييتي في حرب ضد الولايات المتحدة»[٢].

في تلك الفترة لم تتخذ أمريكا موقفاً واضحاً تجاه دعم تركيا حتى لا تدخل في منازعات مع الاتحاد السوفييتي، الذي كان منتصراً في ذلك الوقت، وكان يسوده وضع اللاسلم واللاحرب.

وفي ذلك الوقت اتخذت تركيا سياسة حذرة نحو أمريكا تحت ستار حماية مصالحها الحيوية مع محاولة جعل اقتصادها اقتصاد حرب، متمشية مع سياسة الاعتماد على المعونات الخارجية[٣].

وقد استغلت الولايات المتحدة نزاع تركيا مع الاتحاد السوفييتي حول المضائق، ووقعت اتفاقية دين مع تركيا منحت الولايات المتحدة بموجبها تركيا (١٠) ملايين دولار كمساعدات عسكرية مقابل تعهد تركيا لها بسداد ديونها، واستخدامها في الأغراض الثقافية والتربوية والإنسانية[٤].

---

(١) أكمل الدين أوغلي، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص١٩٩.

(٢) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مرجع سابق، ص١١٢-١١٣.

(٣) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص٧٤.

(٤) المرجع السابق، ص٦٩.

وبعد الحرب قطعت الولايات المتحدة مساعدتها لتركيا في الوقت الذي كانت تركيا تتلقى مساعدات ضخمة من بريطانيا، إلا أن بريطانيا مرّت بأزمة اقتصادية كبيرة أدت بها إلى محاولة التخلص من الأعباء الملقاة على عاتقها، فقامت بإرسال مذكرة إلى الولايات المتحدة في ٢١/ ٢/ ١٩٤٧م أعلنت فيها قطع مساعداتها عن تركيا، ومطالبة الولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب تركيا، وقد جاء في هذه المذكرة: إن استقلال تركيا ضروري جداً بالنسبة إلى الدفاع الغربي، ولهذا ينبغي تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لها. إلا أن موقفها المتأزم حال دون ذلك؛ لذا فإن الحكومة البريطانية ترى أن تأمين التنمية الاقتصادية، وتقوية الدفاعات التركية، يقعان من الآن فصاعداً على عاتق الولايات المتحدة[١].

وجاء رد الحكومة الأمريكية على طلب بريطانيا هذا في رسالة من السفير الأمريكي E. C (ولسن) في أنقرة جاء فيها: «نحن قلقون للغاية من أن تنتصر تركيا على خصمها التقليدي عن طريق مساندتنا لها، ويجب أن نؤكد في هذا المجال، وبكل صراحة، بأننا نرفض المطالب التركية من السلاح والتجهيز العسكري، لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى سياسة الإثارة والغضب بالاتحاد السوفييتي، وأن نتحمل الشيء الكثير عن طريق جمرات الحرب التركية السوفييتية الممكنة. إن قرار مساعدة تركيا قد اتخذ سابقاً منذ أن أبرمت بريطانيا معاهدة تحالف مع تركيا، وكانت الأولى في الماضي تقوم بتزويد تركيا بالأسلحة والتجهيزات العسكرية، وكان من باب أولى أن تستمر بريطانيا بهذه السياسة، ونأمل أن تجد الإمكانية الكافية لتثبيط عزائم الأتراك من التماسنا بالأسلحة والتجهيزات العسكرية، ودعمهم ليدركوا أن من الأفضل عليهم مخاطبة مثل هذه الالتماسات إلى الحكومة البريطانيا»[٢].

ترومان وبداية المساعدات الأمريكية لتركيا:

على الرغم من السياسة الأمريكية الرافضة لمبدأ إمداد تركيا بالمساعدات

---

(١) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص٧٥.
(٢) المرجع السابق، ص٧٦.

إلا أن إدارة (ترومان) كانت تتجه نحو مساعدة تركيا ضد السوفييت، حيث إن الولايات المتحدة كانت ترى عرقلة التوسع السوفييتي في المنطقة خدمة لمصالحها الإستراتيجية، وألا تترك تركيا واليونان بمفردهما أمام التوسع السوفييتي[(١)].

وطبقاً للاتفاق المشترك بين الرئيس (ترومان) ووزير الدفاع الحربي والبري الأمريكي تمَّ التوصل إلى قرار وهو[(٢)]:

- إما أن تقبل الولايات المتحدة المسؤولية العامة للمذكرة البريطانية، حيث تحل الولايات المتحدة محل بريطانيا للدفاع عن تركيا واليونان.

- أو مواجهة النتائج الوخيمة العاقبة في مقاومة الضغط السوفييتي عن طريق المناطق القريبة والشرق الأوسط، وأجزاء كبيرة من أوروبا الغربية، ليس عن طريق السيطرة السوفييتية أو أي قوة مناوئة من وجهة نظر المصالح الأمريكية.

ولهذا السبب فإن الحكومة الأمريكية أخذت على عاتقها مسؤولية الولايات المتحدة لمقاومة الضغط السوفييتي[(٣)].

من ناحية أخرى كان الشعب الأمريكي يميل إلى سياسة العزلة، وعدم تحمل أي أعباء أو ضغوط ترهقه اقتصادياً في مواجهة الاتحاد السوفييتي، إلا أن ترومان قام بإقناع الكونجرس الأمريكي بوجهة نظره التي قدَّمها في رسالة في

---

(١) انظر نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص٧٧.

(٢) هاري ترومان، الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، خلف الرئيس فرانكلين روزفلت، شغل منصب رئيس لجنة فحص نفقات الحكومة في الحرب العالمية الثانية، عين عضو مجلس الشيوخ عن مسوري (١٩٣٥ ـ ١٩٤٥م)، أعلن مذهب ترومان (مارس ١٩٤٧) لمساعدة الشعوب التي تهددها الشيوعية، قدم عام (١٩٤٩م) معاهدة حلف شمال الأطلسي. له دور بارز في قيام دولة إسرائيل، طالب بريطانيا أثناء انتدابها على فلسطين بالسماح بهجرة مئة ألف مهاجر يهودي لدخول فلسطين، استخدم الضغط على الأمم المتحدة من أجل تقرير تقسيم البلاد، وهو أول من اعترف بإسرائيل عند قيامها. (انظر أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص١٩٩، وأيضاً نص الرسالة، المرجع السابق، ص٢٤٤).

(٣) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، مرجع سابق، ص٧٩ ـ ٨٠.

١٢/ ٣/ ١٩٤٧م، والتي جاء فيها: «يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة موضوعةً على أساس مساعدة الدول الحرة التي تقاوم محاولات السيطرة من جانب الأقليات المسلحة أو الضغط الخارجي، ويجب معاونة الدول الحرة على تقرير مصيرها بسياستها الخاصة»[١].

ونتيجة لهذا المبدأ الذي أعلنه (ترومان) اعتبر الرئيس الأمريكي الدفاع عن تركيا هو بمثابة الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي بغية إعادة الاستقرار إلى الشرق الأوسط[٢].

وعلى هذا أوصى (ترومان) بتقديم مساعدة أمريكية إلى كل من تركيا واليونان قدرها (٤٠٠) مليون دولار في نهاية حزيران ـ يونيو سنة ١٩٤٨م، كما قرر إرسال مدنيين وعسكريين إلى الدولتين وتدريب الأتراك واليونانيين في الولايات المتحدة[٣].

وطبقاً لمبدأ ترومان تمَّ توقيع اتفاقية المعونة العسكرية بين تركيا والولايات المتحدة في ١٢/ ٧/ ١٩٤٧م. وقد نصت هذه الاتفاقية على ما يلي:

١ ـ لا يمكن استخدام هذه المساعدات لتسديد أية ديون خارجية تكون متراكمة على أي من الدولتين قبل عقد الاتفاق.

٢ ـ تستخدم هذه المساعدات للأغراض المخصصة لها، حتى تصبح تركيا قادرة على تقوية قواتها المسلحة، من أجل حماية حريتها واستقلالها، وفي نفس الوقت لضمان سلامة استقرارها الاقتصادي بصفة مستمرة.

٣ ـ تسمح الحكومة التركية لرجال الصحافة والراديو الأمريكيين بنقل

---

(١) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مرجع سابق، ص١١٤ـ ١١٥.

(٢) نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مرجع سابق، ص١١٥.

(٣) أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص١٩٩، ونوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، ص٨٣.

الأخبار الخاصة بتنفيذ برنامج الحكومة بكل حرية[١].

وبموجب هذه الاتفاقية أصبحت تركيا في وضع لا يسمح لها باستخدام هذه المساعدة الأمريكية إلا للأغراض التي تم الاتفاق عليها، ومن ناحية أخرى فإن هذه الاتفاقية فرضت قيوداً على تركيا من ناحية تدفق رأس المال الأجنبي، كما فرضت عليها تسهيل مهمة نقل المواد الغذائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

تاثير المساعدات الأمريكية على تركيا:

بموجب اتفاقية (ترومان) استطاعت الولايات المتحدة ضرب الخبرة المحلية في تركيا، وأصبح للأجانب دورهم في اكتساح الأسواق التركية، وبهذا احتفظت الولايات المتحدة لنفسها بالإدارة الحقيقية في الشؤون الاقتصادية التركية، وعرقلة التقدم الصناعي التركي، واعتبارها دولة زراعية[٢].

وفي عام ١٩٥١م تلقَّت تركيا مساعدة من الولايات المتحدة بلغت قيمتها ١٤٤ مليون دولار، كما جهزتها بمساعدات عسكرية بلغت قيمتها (٤٤٠) مليون دولار بهدف زيادة القدرة القتالية للقوات التركية لمواجهة الاتحاد السوفييتي، في ذلك الوقت بلغ عدد الجيش التركي (٧٠٠٠٠٠) جندي[٣].

كانت الحكومة التركية تدرك جيداً أن المساعدات الأمريكية كانت توجه من أجل الدفاع عن الولايات المتحدة، وذلك بسبب وقوع أراضيها على الحدود الشمالية المتاخمة للاتحاد السوفييتي والتي تتطابق مع خطوط الأمن القومي الأمريكي[٤].

وعلى هذا أصبح الجيش التركي تحت الإشراف العسكري الأمريكي

---

(١) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص٨٧.
(٢) المرجع السابق، ص٩٠.
(٣) المرجع السابق، ص٩١.
(٤) المرجع السابق، ص٩٢.

المباشر الذي أعاد تنظيم القوات المسلحة التركية طبقاً للنظام الأمريكي .

وعلى الرغم من أن نظرية تـرومان أقامت روابط إسـتراتيجية بين تركيا وأمريكا إلا أن تركيا لم تتخل عن تعزيز أمنها عن طريق إقامة حلف مع أمريكا من أجل مواجهة الاتحاد السوفييتي، وقد تجلّى مطلب تركيا هذا في محاولاتها لقبولها عضواً في حلف شمال الأطلسي المعروف بـ(الناتو)[1] .

* * *

---

(١) أكمل الدين إحسان، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص١٩٩ .



الفصل الثاني

تركيا وحلف الأطلسي (الناتو)

نشأة حلف شمال الأطلسي:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وخروج الاتحاد السوفييتي منها منتصراً، نشأت فكرة إقامة حلفٍ يجمع دول العالم الأوروبي الغربي من أجل مواجهة الخطر السوفييتي، لمنعه من السيطرة على دول أوروبا الشرقية، وفرض النظام الشيوعي عليها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف وقّعت كلٌّ من إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرك معاهدة (بروكسل) التي عُرفت (بالاتحاد الأوروبي الغربي) عام ١٩٤٧م، وقد نصَّت هذه المعاهدة على تقديم معونات عسكرية للطرف الذي يواجه اعتداءً مسلحاً، وقد أعلنت أمريكا عن استعدادها لتقديم المساعدات العسكرية من أجل منع تدخل الاتحاد السوفييتي في أوروبا، ونتيجة لذلك قام الاتحاد السوفييتي بمحاصرة برلين الغربية، وبعد الحصار نشبت الحرب الباردة منعاً لانتشار الشيوعية في أوروبا، الأمر الذي أدى بأمريكا إلى الانضمام إلى نظام الدفاع الغربي، ودعت الحاجة إلى قيام أمريكا بإيجاد حلف شمال الأطلسي، وتدخل في عضويتها دول الاتحاد الأوروبي الغربي إلى جانب النرويج، والدانمارك، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا، والسويد، وتم إنشاء هذا الحلف في عام١٩٤٩م[1].

ويلتزم هذا الحلف بحماية الحرية المدنية لشعوبها، وذلك بموجب الأسس الديمقراطية، والتي تقوم على الحرية الفردية وسلطة القانون، كما تعهّد بالالتزام بمبادئ الأمم المتحدة.

---

(١) نافع أيوب لبس، منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٦، ص١٢.

وقد أكدت الدول الأربع عشرة التي وقعت على معاهدة الأطلسي بأن أي هجوم يقع على واحد أو أكثر منهم في أوروبا أو أمريكا الشمالية، فإن ذلك يعتبر هجوماً على الجميع. وبناءً على ذلك فقد اتفقت الأطراف المعنية على المساعدة المشتركة بينهم في حالة وقوع هجوم مسلح بموجب حق الدفاع الفردي المنصوص عليه في المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة[1].

وأصبح للحلف قيادات عسكرية لمناطق الأطلسي وأوروبا والمانش، وتفرعت قيادات أخرى في مناطق وسط أوروبا وشمالها وجنوبها ودول البحر الأبيض المتوسط[2].

وشروط حلف الناتو هي:

١ ـ أن تكون الدولة التي تبغي الاشتراك في عضوية الحلف دولة أوروبية. ولكن هذا الشرط أثار جدلاً بسبب عدم الاتفاق على تحديد الحدود الجغرافية لأوروبا.

٢ ـ أن تكون الدولة الراغبة في الانضمام إلى الحلف دولة ديمقراطية تقوم على الحرية السياسية والاقتصادية للفرد، وسموّ سلطة القانون. إلا أن هذا الشرط أثار جدلاً أيضاً، لأن البرتغال التي انضمت إلى الحلف لم تكن دولة ديمقراطية.

٣ ـ أن تكون الدولة في مركزٍ يساعدها على استمرار السلم في المنطقة الواقعة حول شمال الأطلسي، وهذا يعني أن قوة الدولة العسكرية هي التي تحدد هذا المركز.

٤ ـ يجب أن توافق الدول الأعضاء الأصليون في الحلف وبصورة جماعية على انضمام الدولة التي ترغب في الانضمام إلى الحلف[3].

---

(١) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) انظر معاهدة شمال الأطلسي وموادها في الملحق الخاص بها آخر هذه الدراسة، ملحق رقم (١١)، ص٨٤٦ ـ ٨٥٠.

(٣) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص٢٢ ـ ٢٣.

وقد عارض الاتحاد السوفييتي هذا الحلف، ووصفه بأنه حلف يجمع عدة دول ذات نوايا استعمارية، وأنه حلف عدواني يهدف إلى فرض الحصار على الاتحاد السوفييتي، وأنه يخالف قوانين الأمم المتحدة.

انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت تركيا التقرب نحو الولايات المتحدة، واستطاعت إقناع أمريكا بأهمية وجودها في منطقة الشرق الأوسط، وطبقاً لمبدأ (ترومان) رأت الولايات المتحدة أن تركيا تعد أداة من أدوات الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا، ونظراً لتلك الأحداث سعت تركيا إلى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي بهدف الدفاع عن الأمن القومي التركي، إلا أن تركيا لاقت معارضة شديدة لانضمامها داخل الحلف.

وعلى الرغم من هذا فإن سياسة تعدُّد الأحزاب والليبرالية التي اتخذتها تركيا مع تأكيد مفاهيم المدنية الغربية التي اتجهت إليها تركيا والنظام الديمقراطي أدت إلى انضمام تركيا إلى هذا الحلف عام ١٩٥٢م وقد تحقق هذا نتيجة السياسة التي اتبعتها تركيا لتبرهن على نياتها المخلصة التي تواليها للغرب، حيث قررت الاشتراك في حرب كورية وإعلانها حالة الحرب، وإرسالها قواتها المسلحة التركية إلى البلاد الأجنبية بعيداً عن أراضيها، والإذن لقوات مسلحة أجنبية بالإقامة داخل أراضيها.

بعد ذلك أبرمت تركيا معاهدات ثنائية مع الولايات المتحدة، وذلك عام ١٩٥٣م دون تمريرها على المجلس الوطني التركي، ومنها الاعتراف بالصين الشعبية عام ١٩٧١م دون موافقة البرلمان التركي[١].

أما الاعتراضات التي واجهتها تركيا من أجل انضمامها إلى الحلف هي:

١ ـ من الناحية الجغرافية، فإن اليونان تعد دولة من دول البحر الأبيض المتوسط والبلقان، أما تركيا فإنها بصورة أساسية من الدول الآسيوية وأقطار

---

(١) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٢١.

البحر الأبيض المتوسط، مع خط صغير لها في أوروبا.

٢ ـ إن تركيا بعيدة كثيراً عن أعضاء شمال الأطلسي.

٣ ـ إن انضمام تركيا إلى الحلف سوف يؤدي إلى إعادة تسليحها، ويترتب على ذلك أن يؤدي هذا الانضمام إلى تحمل أعباء اقتصادية هائلة.

٤ ـ إن انضمام تركيا إلى الحلف سوف يؤدي إلى زيادة خطر الحرب مع الاتحاد السوفييتي، وبالتالي يؤدي بالحلف إلى توسيع التزاماته.

٥ ـ حتى في حالة انضمام تركيا إلى الحلف، وتقويتها، فإن عضويتها ستؤدي إلى ضعف علاقات حلف شمال الأطلسي مع الشعوب التي تبغي الاشتراك فيه مثل إيران ومصر.

٦ ـ يمكن ضمان سيادة تركيا بغير طريق الانضمام لحلف شمال الأطلسي، وذلك بقيام حلف للبحر الأبيض المتوسط، أو بعقد اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة.

٧ ـ ليس بين تركيا والدول الإسكندنافية أية مصالح مشتركة، وهي التي جعلها الحلف أساساً له.

٨ ـ عدم انتماء تركيا إلى الأسرة المسيحية الأوروبية على الرغم من علمانيتها فهي تعتبر دولة مسلمة يصل نسبة المسلمين فيها (٩٩,٥٪).

٩ ـ إن هذه الدول كانت تخشى من ناحية أخرى توسيع التزامات حلف شمال الأطلسي، لأن قيام أي حرب في الشرق الأوسط يؤدي بهذه الدول إلى التورُّط فيها، في الوقت الذي لا توجد إلا مصلحة قليلة لهذه الدول في هذه المنطقة[١].

ومع هذا فإن الولايات المتحدة كانت ترغب في تسليح الدول البلقانية، ويتأتى ذلك عن طريق انضمام تركيا واليونان إلى حلف شمال الأطلسي، وفي هذه الحالة تستطيع أمريكا التدخل في مسألة حقول البترول في القوقاز، والمناطق

---

(١) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٢٢، ١٢٣.

الصناعية في الأورال، وذلك عن طريق استخدام القواعد التركية، ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة كانت ترغب في تعزيز قوتها عن طريق إيجاد قواعد إستراتيجية جوية لها في تركيا. ومن هنا أصبحت الولايات المتحدة حلقة الوصل بين تركيا وبين الدول الأعضاء في الحلف من أجل قبولها عضواً فيه.

من ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة مهتمة بمنطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها منطقة اقتصادية وإستراتيجية، وقد وجدت في تركيا مساعداً لسياستها في تلك المنطقة نظراً لقربها من الدول العربية، واعتبارها ممثلاً شرقياً للدفاع عن الغرب فيها.

وفي ربيع عام ١٩٥١م وافقت رئاسة الأركان الأمريكية على العضوية الكاملة لتركيا في حلف شمال الأطلسي من أجل خدمة الإستراتيجية الأمريكية.

مصلحة الغرب في انضمام تركيا لحلف الأطلسي:

كان ضمُّ تركيا إلى هذا الحلف مصلحة للغرب، بسبب موقعها في منطقة الشرق الأوسط، حيث إن لهذه المنطقة أهميتها الإستراتيجية الكبرى، والتي تربط بين قارة آسيا وقارة أفريقيا إلى جانب مصلحة الغرب في الوصول إلى حقول البترول التي تمتلكها الأقطار العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت توجد كميات كبيرة منها في منطقة الخليج العربي[(١)].

وقد باركت بريطانيا انضمام تركيا إلى الحلف بعد رفضها في البداية، لرغبتها في تكوين حلف في الشرق الأوسط عن طريق تركيا، من أجل الدفاع عن مصالحها، وذلك لعدم رغبتها في الانسحاب من مصر في ذلك الوقت، إلا أنها عادت وقبلت انضمام تركيا للحلف الأطلسي بعد أن ضمنت لها تركيا قيامها بالدفاع عن مصالحها، والقيام بهذا الدور، حيث إن منطقة الشرق الأوسط كانت تعتبر هامة بالنسبة لبريطانيا، نظراً لفقدان قواعدها في منطقة قناة السويس بعد

---

(١) أحمد تهامي عبد الحي، تركيا وتوسيع الناتو: الفرص والمخاطر، السياسة الدولية، عدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧م، ص١١٠.

الحرب العالمية الثانية، لذا وجهت بريطانيا أغراضها من أجل حفظ أمن دول الكومنولث[1].

ومن ناحية أخرى فإن أهمية تركيا العسكرية والمتمثلة في قدراتها، كان لها دورها الفعال في حلف الناتو، فمن ناحية حجم القوات المسلحة وحجم القوات العاملة، فتركيا تعدُّ الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث القوة البشرية في حلف الناتو.

وفي عام ١٩٨٠م أبرمت الولايات المتحدة اتفاقية تعاون عسكري مع تركيا تقضي بزيادة عدد منشآت الولايات المتحدة العسكرية في الأراضي التركية مقابل مساعدات عسكرية أمريكية لتركيا تصل إلى (٧١٥) مليون دولار[2].

وبعد أزمة الخليج وضعت تركيا معدات أمريكية في أراضيها وصلت قيمتها إلى (٩٠٨) مليون دولار، وتستخدمها قوات حلف الناتو كمخزن طوارئ لها عند أي تهديد للمصالح الأمريكية أو الغربية في المنطقة، كما ازدادت مكانة تركيا السياسية والإستراتيجية بعد أزمة الخليج باعتبارها الدولة الوحيدة من حلف الناتو التي لها حدود مباشرة مع العراق، وهي أيضاً الدولة الوحيدة التي لها حدود مشتركة مع إيران وسوريا، بالإضافة إلى حدودها المباشرة مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز؛ ولهذا كانت مكانة تركيا الأمنية والإقليمية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وقد استغلت تركيا أزمة الخليج في محاولة تحديث بنيتها العسكرية والعمل على زيادة قدراتها العسكرية خوفاً من تزايد إمكانات العراق العسكرية خاصة في مجال الصواريخ التي يمكنها ضرب أنقرة من بغداد، ونتيجة لذلك حصلت تركيا من الولايات المتحدة على مساعدات ضخمة لزيادة قدراتها القتالية تتمكن عن طريقها أن تصبح قوة إقليمية عظمى في

---

(١) أكمل الدين إحسان أوغلي، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢٠٦.

(٢) مصطفى كامل محمد، تركيا القدرة والتوجه والدور، كراسات إستراتيجية، عدد ٤٧، السنة السادسة، ١٩٩٦م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بالأهرام، القاهرة، ص١٣.

منطقة الشرق الأوسط، حيث حصلت على (٨٠) طائرة طراز F16 -C بالإضافة إلى (١٦٠) طائرة من نفس الطراز كانت قد حصلت عليها تركيا من قبل، وبهذا أصبحت تركيا أكبر دولة في العالم تمتلك هذا العدد من الطائرات.

إلى جانب هذا سمحت الولايات المتحدة لتركيا بإنتاج الطائرة F16 -C وتصديرها إلى الدول الحليفة للولايات المتحدة، إلى جانب دول في الشرق الأوسط منها مصر والسعودية وباكستان، كذلك حصلت تركيا على موافقة الولايات المتحدة بتمويل خطة تحديث الجيش التركي بإجمالي تكلفة أربعة مليارات دولار أمريكي، وبالإضافة إلى هذا حصلت تركيا على اعتمادات مالية من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي بمبلغ مليار دولار من أجل تمويل مشروع مشترك لإنتاج (٢٠٠) طائرة من طراز (سيكورسكي) هذا إلى جانب الاتفاقات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في مجال التصنيع الحربي، وكل هذا من أجل تحقيق التفوق التركي لتصبح القوة الأولى في منطقة الشرق الأوسط[١].

أيضاً كان لتركيا دورها القوي في تحجيم قوة العراق الإقليمية حتى لا تتحكم في بترول الخليج، الأمر الذي يهدد مصالح أمريكا في المنطقة، بالإضافة إلى هذا الارتباط الذي أقامته تركيا مع إسرائيل على شكل التحالف العسكري التركي الإسرائيلي من أجل حماية مصالح أمريكا وإسرائيل في المنطقة، والذي كان بمثابة خط دفاعي وأمني ضد القوتين الإقليميتين اللتين تتمثلان في سوريا وإيران[٢].

وقد وقعت تركيا عدداً من المعاهدات بين دول الحلف والولايات المتحدة جاء فيها:

١ - تمنح المساعدات العسكرية الأمريكية بدون مقابل، ولا يسمح باستخدامها خارج المنطقة الجغرافية المحددة للحلف إلا بعد إذن من الولايات المتحدة، ولا يمنع هذا من أن تقوم الدولة باستخدام أسلحتها المنتجة محلياً في أي مكان من العالم.

---

(١) مصطفى كامل، مرجع سابق، ص١٩، ٢٠.

(٢) أحمد تهامي عبد الحي، تركيا وتوسيع الناتو، مرجع سابق، ص١١١، ١١٢.

٢ ـ إن الولايات المتحدة تستطيع طلب المواد الإستراتيجية من الدول التي تتفق معها، وذلك استناداً على عقود خاصة تعقد بين الطرفين.

٣ ـ إن المشرفين على هذه المساعدات سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين يتمتعون بالحصانة والامتيازات الدبلوماسية.

٤ ـ تلتزم الدولة التي توقع على هذه المساعدات صيانة الأسرار العسكرية ومكافحة الجاسوسية.

٥ ـ يجوز لكلٍّ من الطرفين إنهاء المعاهدة شريطة أن يخبر عن ذلك قبل سنة واحدة على الأقل[١].

بعد ذلك تم القبول الرسمي من الولايات المتحدة، وانضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي.

حلف بغداد والدورين الأمريكي والتركي:

بعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، قامت تركيا بتكوين حلف جديد يضم دول الشرق الأوسط من أجل حماية مصالح بريطانيا في المنطقة، وتم إنشاء هذا الحلف الذي سُمي (حلف بغداد) عام ١٩٥٤م، ضم في عضويته تركيا وبريطانيا والعراق وإيران وباكستان، وقد عارض هذا الحلف عدد من الدول العربية وعلى رأسها مصر، وكان الهدف من وراء هذا الحلف هو عدم تغلغل النظام الشيوعي في بلدان الشرق الأوسط لقيادة الجيوش، وتتعاون جميع شعوب المنطقة في وقت الحرب تحت القيادة العسكرية الغربية بهدف تطويق الاتحاد السوفييتي.

ومن أجل تحقيق أهداف هذا الحلف قام (جون فوستر دالاس) وزير الخارجية الأمريكي بزيارة القاهرة في مايو ١٩٥٣م كما زار أيضاً في الوقت نفسه كلاً من تل أبيب والقدس الشرقية، وعمان، ودمشق، وبيروت، وبغداد، والرياض، وأجرى مباحثات مع تركيا في أنقرة، في ذلك الوقت أعلن (عدنان

---

(١) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٣٣.

مندريس) رئيس وزراء تركيا السابق أن قناة السويس ليست من شأن إنجلترا ومصر، بل هي بموقعها الإستراتيجي لها مكانتها في أمن العالم الحر بأسره، وأعرب عن عدم ضرورة دخول الدول العربية هذا الحلف، وقد أثار موقف (عدنان مندريس) هذا حفيظة بعض البلاد العربية ضد هذا الحلف[1].

فقد رفضت مصر هذا الحلف بسبب أنه يهدف إلى العمل على إيجاد قيادة عليا للشرق الأوسط، واعتبرته يهدف إلى إضعاف دور مصر في العالم العربي.

كما اعترضت عليه كلٌّ من سوريا والسعودية، واعتبرته تدخلاً من جانب الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لمنطقة الشرق الأوسط[2].

وأعربت مصر أن جامعة الدول العربية كافية لحماية الأمن القومي العربي، وأكدت مصر أن هذا المشروع على المدى البعيد سوف يؤدي إلى بقاء الاحتلال ليس من ناحية بريطانيا فقط وإنما من قبل قوى أخرى[3].

أما من ناحية الولايات المتحدة فكانت ترغب الانضمام إلى هذا الحلف، لكنها خشيت من حدوث توتر في علاقتها مع مصر، واكتفت بكونها عضواً في اللجنة الاقتصادية للحلف.

ثم فقد هذا الحلف حيويته بعد ثورة ١٤/ ٧/ ١٩٥٨م في العراق بعد انسحاب العراق منه، وتغير اسم الحلف إلى المعاهدة المركزية (السنتو)، وكانت نهايته تماماً في عام ١٩٧٩م بعدما انسحبت منه تركيا وإيران[4].

التأثير الأمريكي على تركيا بعد انضمامها لحلف الأطلسي:

وقَّعت أمريكا مع تركيا عدة اتفاقيات بعد انضمام تركيا إلى حلف شمال

---

(١) أكمل الدين إحسان أوغلي، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مرجع سابق، ص٢١٢.
(٢) المرجع السابق، ص٢٢٣.
(٣) المرجع السابق، ص١٨٤.
(٤) المرجع السابق، ص١٦٥.

الأطلسي عام ١٩٥١م كما تمّ توقيع اتفاقية ثنائية بين تركيا والولايات المتحدة في ١٩٥٩/٣/٥م.

وقد جاء في المادة الأولى من هذه الاتفاقية ما يلي: «إذا وقع عدوان على تركيا، وتقدمت بطلب إلى الولايات المتحدة، فإن الأخيرة وفقاً لدستورها، تتدخل بصورة عملية، بما في ذلك استخدام قواتها المسلحة على حسب ما يُتَّفَقُ عليه بين الدولتين[1].

وقد أثارت هذه المادة ردود فعل معارضة في المجلس الوطني التركي والأحزاب السياسية المعارضة، كما بعثت حكومة الاتحاد السوفييتي مذكرة إلى الحكومة التركية جاء فيها: «إن الضباط الأمريكيين في تركيا لا يعملون في الخفاء في واحدة من الدول التي تعتبر مفتاحاً للخطط العدوانية ضد الاتحاد السوفييتي، حيث توجد في تركيا قاعدة للقذائف النووية على مقربة من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي، وفي هذا الصدد فإن تعاون الدوائر السياسية في تركيا مع القوات العدوانية للولايات المتحدة قد توسَّع إلى حد كبير، وإن الاستعدادات قائمة ولبعض الوقت في الأراضي التركية، ويجب أن تعرف الحكومة التركية أن هذه السياسة قد فرضت على الشعب التركي من قبل الحكومة التركية، وأن الأراضي التركية قد أصبحت قاعدة للإمبريالية وأن حكومة الاتحاد السوفييتي تحذِّر تركيا في هذا الشأن. إن الاتحاد السوفييتي له المصلحة في إيجاد علاقات الصداقة وحسن الجوار مع تركيا بغية إيقاف هذه السياسة للحكومة الحالية في تركيا. إن هذه السياسة لها مخاطر محدقة على الوضع الاقتصادي التركي بسبب إنفاق الحكومة التركية أموالاً طائلة على الناحية العسكرية تحت اسم برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية[2].

ومن أهم الاتفاقيات الثنائية التي تمت بين الحكومتين التركية والأمريكية، الاتفاقية الثنائية الاقتصادية التي أُبرمت بينهما في ١٩٦٨/٥/٣١م، وبموجب هذه الاتفاقية وافقت تركيا على الحصول على قرض من وكالة التنمية الدولية

---

(١) المرجع السابق، ص١٥٥.
(٢) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٥٥.

(A.T.O) واستدعت هذه الاتفاقية تقديم تركيا بيانات شاملة عن ثروتها وعائداتها إلى الوكالة، وقد استخدمت هذه الاتفاقية لغرض تمويل نفقات الدولار والبضائع والخدمات الأمريكية، ونتيجة هذا أصبحت أمريكا متدخلة في شؤون تركيا الداخلية، والسيطرة على تركيا على مدى أربعين عاماً. وكان من حق الوكالة إيقاف أي دين، كما أكدت حرية جميع الديون من أي ضريبة داخل تركيا بمعنى أن هذه الديون لا تخضع للضريبة التركية مع احتفاظ الولايات المتحدة باتخاذ القرارات الاقتصادية التي تراها[1].

أما من ناحية الاتفاقيات العسكرية فتتعلق بوضع قوات حلف شمال الأطلسي في الأراضي التركية، ولهذه القواعد أهميتها البالغة للولايات المتحدة لأنه من الصعب اختيار مكان بديل لها في منطقة الشرق الأوسط في حالة انسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسي، وذلك بسبب الصراع العربي مع إسرائيل. وقد نتج عن هذا تواجد مئة قاعدة عسكرية بدون معرفة المجلس الوطني التركي، الذي اتهم الولايات المتحدة بدفع مبلغ (٣٥) مليون دولار للحكومة التركية مقابل السيطرة على هذه القواعد[2].

ونتيجة إنشاء هذه القواعد في تركيا أصبح لأمريكا حق مراقبة النشاط الجوي والبحري للاتحاد السوفييتي عن طريق محطات جمع المعلومات، حيث وضعت تركيا (١٤) محطة إنذار مبكر للدفاع الجوي في آسيا الصغرى تحت تصرف دول الحلف.

أهم القواعد التي تستخدمها أمريكا في تركيا:

- **محطة لوران Loran**: التابعة للبحرية الأمريكية، وتقع على الشواطئ الشمالية لبحر مرمرة في تركيا، وهي تساعد الطائرات الأمريكية على تحديد موقعها في البحر المتوسط من مسافات بعيدة، إلى جانب محطات لجمع المعلومات في سينوب، وسامسون، وبيلباشي، ودياربكر، وقرة مرسلي[3].

---

(١) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٤٤ـ١٤٧.
(٢) المرجع السابق، ص١٥٣.
(٣) المرجع السابق، ص١٤٨.

ـ قاعدة أنجيرليك (Incirlik) : الجوية ولهذه القاعدة أهمية خاصة، لأنها عن طريقها يمكن توجيه ضربة نووية في حالة نشوب أي اشتباك في المنطقة، وقد استخدمتها أمريكا بالفعل عند نشوب ثورة العراق سنة ١٩٥٨م حيث أنزلت الولايات المتحدة جنودها في لبنان دون أخذ موافقة من رئاسة أركان الجيش التركي [١] .

ـ مخازن الإمداد بالإسكندرونة .

ـ المحطة الجوية في أنقرة .

ـ المحطة الجوية في إزمير، وتوجد بها قاعدة للدعم الجوي، ومقر القيادة البحرية الجنوبية لحلف شمال الأطلسي .

ـ القاعدة الجوية في مدينة جاغلي على شواطئ بحر إيجه .

ـ محطة جوية في قرية مرسلي، يشرف عليها موظفون تابعون لإدارة أمن الطيران الأمريكي لمراقبة نشاط البحرية السوفييتية في البحر الأسود .

ـ محطة ديار بكر، وتمتلك أجهزة رادار بعيدة المدى .

ـ محطة ببلباشي بالقرب من أنقرة، لمراقبة التجارب النووية السوفييتية .

ونظراً لاستخدام أمريكا هذه القواعد ثار الرأي العام التركي مطالباً بإزالة هذه القواعد، وقامت مظاهرات من قبل عمال القواعد العسكرية ضد الوجود الأمريكي في تركيا، والمطالبة بتعديل الاتفاقيات الثنائية بين أمريكا وتركية، وطالب المجلس الوطني التركي إنهاء القواعد الذرية الأمريكية، وإعادة صياغة شروط المشاركة التركية داخل حلف شمال الأطلسي [٢] .

وفي ٣/٧/١٩٦٩م تم الاتفاق بين الحكومتين التركية والأمريكية على

---

(١) نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مرجع سابق، ص٥٩ .

(٢) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٥٦ .

تعديلات جديدة لبنود الاتفاق حول استخدام القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا بإشراف تركيا.

وتضمنت بنود هذه الاتفاقية:

١ - يجب تعيين كل أعمال الدفاع المشترك ماهيةً وهدفاً ومدةً من قبل الحكومة التركية.

٢ - عدم قيام الولايات المتحدة بأي عمل دون علم الحكومة التركية. وفي الواقع فإن سبب هذه المادة هو منع تكرار حادثة طائرة التجسس الأمريكية (يو - تو) التي هبطت في أرمينية السوفييتية بعد إقلاعها من الأجواء التركية دون علم الأخيرة.

٣ - توصي هذه الاتفاقية بالتعاون المشترك بين الطرفين على أساس المساواة في الحقوق واحترام السيادة للدولتين.

٤ - لتركية الحق في تعيين أي شخص مدني أو عسكري تراه مناسباً في أراضيها.

وبموجب هذه الاتفاقية فقد تقرر تقليل الجنود العسكريين، حيث خفضت الولايات المتحدة عدد جنودها من (٢٧٠٠٠) إلى (٧٠٠٠)، وأحيلت المطارات العسكرية وأجهزة الرادار الأمريكية إلى القوات العسكرية التركية، أما القواعد العسكرية الأخرى فوضعت لها مبادئ جديدة.

كما أن وسائل إطلاق الأسلحة النووية في الوحدات الأمريكية المرابطة في تركية قد أصبحت تحت تصرف القوات المسلحة التركية، باستثناء قاعدة (أنجيرليك) الجوية في (ديار بكر) إذ إن هذه الأخيرة قد زودت بطائرات أمريكية ذات المدى القصير والمجهزة برؤوس نووية. وبموجب مخططات حلف شمال الأطلسي الدفاعية، فإن هذه الطائرات في مطار (أنجير ليك) لم توضع تحت قيادة الجيش التركي، وإنما وضعت تحت القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا مباشرة[١].

---

(١) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٥٦ - ١٥٧.

وفي ٣٠/ ٣/ ١٩٧٦م تم توقيع اتفاقية بين تركيا وأمريكا نصَّت على تقديم مساعدة أمريكية لتركية تقدر بـ(١٠٠٠) مليون دولار على مدى أربع سنوات، لكن هذه الاتفاقية لم يصادق عليها الكونجرس الأمريكي، الذي أعلن في ١١/ ٣/ ١٩٧٩م أنه يشترط مقابل تصديقه على هذه الاتفاقية إقامة مراكز تنصت بتركيا[1].

وكان من نتائج تعاون تركيا مع الغرب، وانضمامها لحلف شمال الأطلسي وحلف بغداد، أنه أدى إلى ظهور نوع من التوتر في العلاقات مع العالم العربي، الذي كان يسير نحو الابتعاد عن الغرب، مع ظهور القومية العربية، إلى جانب ظهور سياسة عدم الانحياز التي نمت في أواسط عام ١٩٥٠م.

ومن ناحية التأثير الثقافي الأمريكي على تركيا فقد رأت الولايات المتحدة أن التبادل الثقافي بينها وبين تركيا من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في العالم.

وتهدف السياسة الأمريكية إلى تكوين جيل من الأتراك المثقفين بالثقافة الأمريكية من أجل استخدامهم لتعليم الشعب، وذلك عن طريق وكالة الإعلام الأمريكية التي جندت أساتذة وجامعيين، ومستشارين، لتدريب الشخصيات للقيام بدور تبشيري مهم في حقل التربية والتعليم.

وقد ركزت هذه السياسة الثقافية الأمريكية اهتمامها في تركيا على تشويه العلوم الإنسانية، وقد قصدت تركيا من هذه السياسة، إبعاد الدولة عن وسائل المدنية الحديثة، والتطورات التكنولوجية التي تحدث في العالم. وكانت الوسيلة لتحقيق هذه السياسة تخصيص أماكن للطلاب والمدرسين في الهيئات الدراسية التابعة لهم، وتقديم المعرفة طبقاً للأسلوب الأمريكي[2].

وقد طبقت تركيا سياسة الانفتاح الثقافي الأمريكي، وجلبت الخبراء الأمريكيين إلى تركيا وفي المقابل قامت بإرسال الموظفين والمدرسين إلى

---

(١) جريدة الأهرام المصرية، ١٢/ ٣/ ١٩٧٩م، ص٤.

(٢) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٦١.

المعاهد الأمريكية من أجل الدراسة والتدريب في الإدارات الحكومية الأمريكية[١].

وفي عهد (عدنان مندريس) شكلت الحكومة التركية الهيئة التعليمية التركية التي تضمنت خبراء أجانب لإعداد برامج تعليم اللغات الأجنبية، والتدريب الزراعي، والتخطيط التربوي، والأبحاث والإحصاء والتدريب التجاري، وتدريب المدرسين، ووجهوا العمل نحو التخلص من الكتب الدراسية القديمة لدى الأتراك[٢].

انتشار فيالق السلام في تركيا:

قامت الولايات المتحدة بإنشاء منظمة عرفت باسم (فيالق السلام) بغرض تصحيح الأفكار السائدة نحو الولايات المتحدة في الدول النامية.

وفيالق السلام هي منظمات تبشيرية وسياسية تقوم على محاربة الأفكار القومية في الدول النامية، وتثبت معالم الفكر السياسي الأمريكي، وهي تتبع مؤسسات حكومية تديرها البعثات الدبلوماسية الأمريكية في البلاد بغرض السيطرة على المدارس والمستشفيات والمرافق العامة في البلاد التي توجد بها.

وقد دخلت هذه المنظمات إلى تركيا بموجب الاتفاقية الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة في ٧/ ٨/ ١٩٦٢م ضمن معاهدة حلف شمال الأطلسي، دون علم المجلس الوطني التركي، وقد احتجت تركيا على عدم موافقة المجلس الوطني على هذه المنظمات، وذلك لكونهم يشكلون جماعات ضغط وسيطرة على الأعضاء البارزين في المجلس الوطني التركي، إلى جانب كونهم يعارضون المصلحة القومية التركية، وقيامهم بالدعاية إلى الأخذ بطريقة الحياة الأمريكية، ويتنقلون من مدينة إلى أخرى، حتى إنهم وصلوا إلى القرى التركية من أجل بث أسلوبهم وتعميمه[٣].

---

(١) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٦٢.
(٢) المرجع السابق، ص١٦٢.
(٣) المرجع السابق، ص١٦٣، نقلاً عن Tutanak Dergisi, No. 568,2 Nisan, 1965.

وقد اشتركت مجموعات منهم في الوظائف المختلفة في الدولة، وعملوا مستشارين في بعض الأعمال الحرة، وقاموا بتنظيم المحادثات البريدية، وحلوا محل اتحاد المدرسين الأتراك، وكان هؤلاء غير خاضعين للقانون التركي، ولا يخضعون للجمارك، ولم تفرض عليهم أي ضرائب من قبل الدولة، وذلك بموجب الاتفاقية الخاصة بهم، والتي جاءت في المادة الثالثة من معاهدة حلف شمال الأطلسي.

كل هذا أحدث نوعاً من النتائج السلبية على المجتمع التركي، وظهرت الأفكار اليسارية المتطرفة بين أفراد الشعب التركي، نتجت عن تكوين بعض الأحزاب اليسارية في تركيا، حيث نادت هذه الأحزاب بالأخذ بالثقافة الأمريكية في الحياة التركية، والبعد عن التقاليد الأصلية للشعب التركي التي كانت تقوم على أسس إسلامية[1].

موقف حلف الأطلسي (الناتو) بعد انهيار الاتحاد السوفييتي:

شهد عام ١٩٩١م تطورات حاسمة في توجهات حلف (الناتو) وذلك نتيجة للانهيار السريع الذي حدث للاتحاد السوفييتي، في الوقت الذي استند فيه تأسيس حلف (الناتو) على العمل على الدفاع ضد التهديد السوفييتي، فكان من المنتظر حل هذا الحلف بعد زوال التهديد الرئيس الذي أنشئ من أجله، إلا أن رؤساء الدول أعضاء الحلف قرروا استمرارية هذا الحلف مع إدخال بعض التغييرات في توجهاته، والاتجاه نحو إستراتيجية جديدة يتبعها الحلف وهي:

١ ـ المخاطر الناتجة عن تزعزع الاستقرار في الاتحاد السوفييتي السابق.

٢ ـ العمل ضد أي مخاطر تنشأ عن عدم الاستقرار في إحدى دول شرق أوروبا (يوغسلافيا، رومانيا).

٣ ـ الاستعداد للعمل ضد أية مخاطر تنشأ من تغير الأوضاع في أوروبا الغربية.

---

(١) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٦٣، ١٦٤. نقلاً عن Ozbalkan, Muslim, Gizli Belgelerla Baris Gonulluleri, Istanbul, Ant, 1970.

٤ ـ استيعاب الدروس الناتجة عن حرب الخليج .

٥ ـ مواجهة احتمالات تزعزع الأوضاع في الشرق الأوسط .

٦ ـ متابعة احتمالات انتشار الصواريخ العابرة للقارات، والصواريخ البالستية الأخرى، سواء في أوروبا أو الشرق الأوسط أو أي مناطق أخرى من العالم[١] .

وبدءاً من هذا التاريخ أيضاً ١٩٩١م أصبح من الممكن التكهُّن بأن مستقبل حلف الأطلسي (الناتو) يتوقف على المفاهيم الإستراتيجية التي تتبناها الولايات المتحدة، حيث أدى التفكير الإستراتيجي إلى تغيير المفاهيم التي كانوا يستندون إليها في الماضي . فبعد الانتقال من مفهوم (حربين ونصف) ـ أي حرب ضد الاتحاد السوفييتي، وحرب ضد الصين، ونزاع إقليمي مسلح ، إلى مفهوم (حرب ونصف) من عهد حكومة (نيكسون) أي حرب ضد الاتحاد السوفييتي أو الصين، ونزاع إقليمي مسلح انتهى الأمر إلى مفهوم (مجموعة جديدة من المهام يتعين القيام بها) ويصل عددها إلى أربعة :

ـ احتمال نشوب نزاعين إقليميين مسلحين بحجم حرب الخليج .

ـ عملية واسعة النطاق يطلق عليها عملية إنسانية .

ـ التمركز المسبق الضروري للوسائل العسكرية اللازمة في مناطق الأزمات، التي يمكن استخدامها لمسافات بعيدة .

ـ الانتشار الدائم لوسائل الاستطلاع والمراقبة لمواجهة الاحتمالات المتزايدة لنشوب أزمات، بما فيها تلك التي تتسبب فيها العمليات التي يطلق عليها تخريبية أو إرهابية .

وقد نجم عن الاختيار الأخير (عملية مراجعة كاملة) وفقاً للتعبير الأمريكي لتوزيع القوات على مسارح العمليات المختلفة، وعلى المحاور الجديدة للجهد

---

(١) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩١م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٩٨ .

العسكري الأمريكي، وفي الوقت نفسه، تبني رؤساء الأركان الأمريكيون مبدأ (ثورة في الشؤون العسكرية) الذي يستهدف إدخال الإنجازات المتحققة في مجال الاتصالات والمراقبة والاستطلاع والدقة في الأسلحة التقليدية في الجيل الجديد من الأسلحة.

وباستبعاد الترسانة النووية الإستراتيجية المخصصة لردع أي عدوان محتمل، يهدد المصالح الأمريكية الحيوية (روسيا لم تعد محددة مسبقاً كعدو)، فإن توزيع القوات الأمريكية يكون على النحو التالي:

- **قوة أطلسية**، يتم نشرها ابتداء من قواعد (نورفولك) حتى المسرح الأوروبي، وفي البحر المتوسط، وفي الشرق الأوسط، وفي الخليج.

- **قوة المحيط الهادي**، تتمركز في اليابان وكوريا الجنوبية، ومهمتها تحقيق التوازن مع القوة التقليدية والنووية الصينية، وتعويض القوة العسكرية اليابانية المحدودة، ومراقبة الأزمات المحتلة في أقصى شرق آسيا، وإفشال المشروعات العسكرية المحتملة، بما فيها الصاروخية والنووية من جانب كوريا الشمالية.

- **قوة تدخل سريع**، قادرة على التدخل في أي مسرح من مسارح العمليات التي تهتم بالإستراتيجية الأمريكية.

وهكذا سارت الأمور كلها في اتجاه تفضيل مفهوم العمليات الخارجية الذي يتطلب وضع نظام جديد لقوات حلف الأطلسي، حيث أصبح من المتعين أن تتضمن من جهة قوة تدخل سريع قوامها (١٠٠٠٠٠) جندي تكون متكاملة بدرجة كبيرة، على مستوى الفرقة بالنسبة للتشكيلات الأوروبية، ويكون غطاؤها الجوي أمريكياً تماماً، ومن جهة أخرى قوة دفاع أساسية تتألف من سبع فرق مدرعة، قوامها خمسمئة ألف رجل من كافة الدول الأعضاء في الحلف، فضلاً عن تعزيزات من قوات الاحتياطي الأمريكي.

هذا وقد استتبع المنطق الذي أصبحت تستند إليه الاختيارات السياسية والإستراتيجية التي انتهجتها واشنطن بعد الحرب الباردة - توسيع المجال الجغرافي

الذي يستطيع حلف الأطلسي التحرك فيه. فمنذ فترة طويلة، والسياسة الأمريكية تعمل على توسيع مجال تطبيق معاهدة شمال الأطلسي، ولكنها كانت تصطدم بمعارضة الحكومات الأوروبية الأشد حرصاً على عدم التورط في أزمات أو منازعات لا ترغب في التورط فيها. وجاءت الخطوة الأولى بمناسبة حرب الخليج، حينما أُثير افتراض - على الرغم من أنه كان مستبعداً - وقوع هجوم عراقي على تركيا، حيث قررت عدة دول أعضاء في حلف الأطلسي (ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا) إرسال العسكريين من سلاح الطيران إلى الأراضي التركية التي تستخدمها الولايات المتحدة كمطارات عسكرية لعملياتها في الأراضي العراقية[1].

ونتيجة لاختفاء المواجهة العسكرية بين المعسكرين، وانتهاء الحرب الباردة، والتطورات التي حدثت منذ عام ١٩٩٢م، والتي ترتب عليها خفض الأسلحة النووية التكتيكية، وخفض الأسلحة التقليدية، وتغير الأوضاع العسكرية لدول (حلف وارسو) و(الناتو) أيضاً، لذا تطلبت هذه الأحداث العمل على إعادة تشكيل مفاهيم الأمن والتعاون الأوروبي، والعمل على توسعة الحلف عن طريق إعادة بنائه وهيكلة قدراته العسكرية بإجمالي تكاليف تصل إلى ١٤ - ٢٠ بليون دولار حتى عام ٢٠١٠م (كما قدَّرتها مؤسسة (راندا الأمريكية)، تتوزع تكلفتها بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد، وعملية التوسيع هذه لا تقف عند حد إضافة أعضاء جدد، أو زيادة المساحة الجغرافية (والتي تقترب من الأراضي الروسية) لكنها هي إعادة ترتيب شاملة للأمن الأوروبي والعلاقات الأوروبية الأطلسية[2].

التراجع الأمريكي تجاه تقديم المساعدات لتركيا:

حدث ابتداءً من عام ١٩٧٤م نوع من الفتور في العلاقات بين تركيا

---

(١) علي محمد رجب، الهيمنة الأمريكية على حلف الأطلسي، مجلة الحرس الوطني السعودية، عدد ٢٠٩، تشرين الثاني-نوفمبر ١٩٩٩م، ص٤٣ - ٤٥.

(٢) حسن أبو طالب، توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي، السياسة الدولية، العدد ١٢٩، تموز-يوليو ١٩٩٧م، ص١٠٠، ١٠١.

والولايات المتحدة، وذلك بسبب الأزمة القبرصية بين تركيا واليونان، وذلك بعد إنزال تركيا قواتها في قبرص بعد الإطاحة بالرئيس (مكاريوس) ورغبة تركيا في إعادة النظام الدستوري لعام ١٩٦٠م ورداً على هذا التدخل العسكري التركي أقرت الولايات المتحدة في ٥/ ٢/ ١٩٧٥م قرار حظر الأسلحة على تركيا بسبب انتهاك تركيا نصوص الاتفاقية التي تمت بينهما ، واستخدام الأخيرة الأسلحة الأمريكية في قبرص في الوقت الذي تعهدت فيه تركيا بموجب التزامها باتفاقية عام ١٩٦١م التي وُقعت بين الولايات المتحدة والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وطبقاً لهذه الاتفاقية تلتزم الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة الأمريكية في حالات الدفاع فقط، وقد ظل قرار الحظر قائماً لمدة ثلاث سنوات(١).

ونتيجة لتلك الأحداث تضاءلت قيمة المساعدات الأمريكية إلى تركيا، حتى وصلت إلى (٦٢) مليون دولار بعد أن قدّمت عام ١٩٥١م مساعدات بقيمة (١٤٤) مليون دولار، ومساعدات عسكرية قيمتها (٤٤٠) مليون دولار(٢).

ومن الأسباب التي دعت الكونجرس الأمريكي لتوقيع قرار الحظر على تركيا هي:

- ظهور الحركات اليسارية في تركيا، وذلك منذ عام ١٩٦١م، وكانت هذه الحركات تعارض انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي، وتندد بالقواعد الأمريكية الموجودة في البلاد، ومطالبتها بانضمام تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، وكانت هذه الجماعات تقوم بمظاهرات ضد الوجود الأمريكي في البلاد، إلى جانب أعمال العنف التي كانت تقترفها ضد الولايات المتحدة.

- معارضة الحكومة الأمريكية زراعة الأفيون في تركيا نظراً لتعاطي الجنود الأمريكيين هذه المادة، وخاصة في حرب فيتنام، وقد طالب السفير الأمريكي في أنقرة من رئيس وزراء تركيا (سليمان ديميريل) العمل على منع زراعتها، وذلك

---

(١) سها بوليك باشا، تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدول العربية المجاورة، مجلة الباحث العربي، مرجع سابق، ص٢٨؛ ونوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص٢٥٥.

(٢) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص٩١.

في الفترة من ١٩٦٦م-١٩٦٨م وتعهد (سليمان ديميريل) بتنفيذ هذا الطلب[١].

- جماعات الضغط اليونانية في الولايات المتحدة، حيث كان لها تأثير على أعمال الكونجرس الأمريكي، حيث كانوا يسيطرون على وسائل الإعلام الأمريكية، وكانت الطائفة اليونانية في الولايات المتحدة لها دورها في قرار حظر الأسلحة الأمريكية على تركيا، وقد أثر هذا القرار تأثيراً كبيراً على اقتصاديات تركيا[٢].

- موقع تركيا الجغرافي وأهميته بالنسبة لدول الشرق الأوسط تضاءل لدى الولايات المتحدة بعد إعلان مفهوم الوفاق الدولي.

- تضاءل دور تركيا بالنسبة للقواعد العسكرية في أراضيها بعد قيام قواعد عسكرية أمريكية في مناطق أخرى في العالم، وقد أدى قرار الحظر الأمريكي على تركية إلى قيام الأخيرة بإبرام اتفاقيات مع شركات تابعة لأوروبة الغربية[٣].

---

(١) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص٢٦١.

(٢) إن التأثير المباشر للحظر يتمثل في الإيقاف التام لفيض المعدات العسكرية، إذ شمل الحظر طائرات الفانتوم (إف ٤) وعددها (٤٠) قاذفة مقاتلة لم تستلم منها تركيا سوى (١٦) قاذفة حتى ذلك التاريخ (أربعة فقط منها تحت الاستعمال)، وكذلك بالنسبة لثماني عشرة طائرة إف (١٠٤) ستار فايتر التي قررت تركيا شراءها من إيطاليا، والتي يجري تصنيعها بموافقة الولايات المتحدة، وأن حكومة فورد وافقت على ذلك قبل أن يتم البيع، وحدث ذلك قبل ليلة من إعلان الحظر. ومع أن تركيا قررت شراء الطائرات من أقطار أوروبية مثل الطائرات السويدية (ساب نيكن) أو الفرنسية (ميراج) فإن المشكلة سوف تبقى، وهي أن الحظر قد شمل قطع الغيار للأسلحة التي تم شراؤها خلال السنوات الماضية. ونتيجة لقرار الحظر أعلنت الحكومة التركية إيقاف عمل المنشآت الأمريكية الموجودة في تركيا وإلغاء بعض القواعد العسكرية، (أرشيف وزارة الخارجية العراقية).

(٣) جاء في صحيفة (ميلليت) اليومية التركية أنه تمت المرحلة الأولى للمفاوضات مع ألمانيا الغربية وهولندا لإمداد القوات التركية الجوية بطائراتهما من طراز ستارفايتر (إف-١٠٤) القديمة، وستحصل القوات التركية على (١٠٠) طائرة من هذه الطائرات المقاتلة إذا ما نجحت الاتفاقيات مع ألمانيا الغربية وهولندا، وذكرت الصحيفة أن ألمانيا الغربية وافقت على إمداد تركيا بالكثير من هذه الطائرات إما على شكل هبات، أو بيعها بأسعار مخفضة بشكل ملحوظ، وذلك بعد بحث الكفاءة القتالية للطائرات، وتفيد الصحيفة بأن=

ردود فعل تركيا تجاه سياسة الحظر الأمريكي عليها:

قامت الحكومة التركية طبقاً لسياسة الحظر التي أقامتها الولايات المتحدة على تركيا بإيقاف عمل المنشآت الأمريكية لديها، إلى جانب إلغاء عمل بعض القواعد العسكرية الأمريكية في أراضيها. وتوجَّهت لانتهاج سياسة جديدة، وهي العمل على كسب أصدقاء جدد، وقامت بالتصويب لصالح القرارات الموالية للعرب، والمنتقدة لإسرائيل، وكان ذلك خلال عام ١٩٧٤م، كما أصدرت تركيا بياناً بالاشتراك مع ليبيا في يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٥م أكد فيه الطرفان دعم نضال الفلسطينيين من أجل التحرير.

وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٥م أصدرت تركيا بياناً آخر وصفت فيه الصهيونية بأنها صورة من صور العنصرية والتمييز العنصري، وفي عام ١٩٧٦م وأثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الخارجية في إستانبول أعلنت تركيا موافقتها رسمياً على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي عام ١٩٨٠م قامت تركية بإغلاق قنصليتها في القدس عندما أعلنت إسرائيل أن القدس الموحدة بكاملها هي عاصمة إسرائيل.

وفي عام ١٩٨٢م ارتفعت صادرات تركيا إلى الشرق الأوسط إلى أكثر من (٤٤٪) من إجمالي صادراتها، بينما لم تتجاوز صادراتها إلى إسرائيل أقل من (١٪) بعد ذلك تراجع موقف تركيا إزاء العرب بعد موقف العرب تجاهها في معارضة سياستها في قبرص، إلى جانب تدهور علاقات تركيا مع سوريا والعراق، وابتداء من عام ١٩٨٦م بدأت علاقة تركيا بإسرائيل في التحسن[١].

ونتيجة لهذه الإجراءات قامت الولايات المتحدة برفع جزء من الحظر، وعرضت تقديم مساعدات عسكرية بقيمة (١٣٥) مليون دولار من أجل أن تمكن تركيا الولايات المتحدة من القيام بمهامها في حلف شمال الأطلسي، كما عرض

= تسليم الطائرات قد يبدأ عام ١٩٨٠م إذا ما دبَّرت تركيا الكمية المطلوبة من العملات الأجنبية للمشتريات، وإذا ما وافق برلمان ألمانيا الغربية على الهبات.

(١) سها بوليك باشا، الباحث العربي، مرجع سابق، ص٣٢.

فورد (رئيس أمريكا السابق) دفع (٥٠) مليون دولار مساعدة لتركية بهدف إرجاع الإشراف الأمريكي على القواعد العسكرية، إلا أن الحكومة التركية رفضت هذا الطلب[١].

ونتيجة لتلك الأحداث نجح كارتر (رئيس الولايات المتحدة السابق) في الحصول على موافقة مجلس النواب الأمريكي برفع الحظر عن تركيا، حيث رأت أن قرار الحظر سوف يؤدي بها إلى إضرار بالقواعد العسكرية الأمريكية في الأراضي التركية، وبالتالي يؤدي إلى إضعاف قدرة الولايات المتحدة على إنجاز مهامها في حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى أن الإشراف التركي على هذه القواعد سوف يحدُّ من حرية تحرُّك الخبراء والعسكريين الأمريكيين.

موقف تركيا من توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو):

اعترضت تركية على توسيع حلف (الناتو) واضعة شروطاً لقبولها هذه التوسعة، وهي حصولها على الموافقة الأوروبية بانضمامها للاتحاد الأوروبي قبل توسيع الحلف، وفي كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٩٦م هددت تركيا باستخدام (حق الفيتو) لمنع توسيع حلف الأطلسي إذا لم يتم الاعتراف بحقها في الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهذا الموقف التركي أثار توتراً بين أوروبا والولايات المتحدة من أجل ضمان استمرارية تركيا في قيامها بدورها في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، ودعم التحالف العسكري التركي الإسرائيلي إلى جانب تأييد أمريكا في سياستها مع إيران، ومن هنا فإن اعتراض تركيا على توسيع حلف شمال الأطلسي لم يكن إلا وسيلة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لمساندتها في قبولها في الاتحاد الأوروبي[٢].

وفي بداية عام ١٩٩٧م هددت تركيا مرة أخرى باستخدام حق الفيتو لمنع توسيع حلف شمال الأطلسي في حالة استمرار رفض الاتحاد الأوروبي انضمام

---

(١) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص٢٩٦.

(٢) أحمد تهامي عبد الحي، تركيا وتوسيع الناتو: الفرص والمخاطر، السياسة الدولية، عدد١٣٩، تموز ـ يوليو ١٩٩٧م، ص١١٠ ـ ١١٤.

تركيا إليه، وجاء ذلك نتيجة لبعض التصريحات الأوروبية التي تشير إلى رفض الاتحاد الأوروبي المطلق لعضوية تركيا فيه.

موقف الولايات المتحدة تجاه انقلاب ١٢/ ٩/ ١٩٨٠م:

في يوم ١٢/ ٩/ ١٩٨٠م قام الجيش التركي بحركة انقلابية، وتولت القوات المسلحة شؤون الدولة، وتم خلع حكومة (سليمان ديميريل) وحل البرلمان، وقد قاد الحركة الانقلابية الجنرال (كنعان إيفرين) وأعربت الدوائر السياسية الأمريكية عن ارتياحها لهذا الانقلاب من أجل مواصلة دور تركيا في حلف شمال الأطلسي، باعتبار أن القادة العسكريين وعلى رأسهم الجنرال (كنعان إيفرين) موالون للسياسة الأمريكية[1].

موقف الولايات المتحدة إزاء التقارب التركي السوفييتي:

ابتداءً من عام ١٩٧٨م حدث تحسن في العلاقات السوفييتية التركية بعد توتر في العلاقات دام نحو عشرين عاماً، وتم توقيع اتفاقية اقتصادية، تعهد الاتحاد السوفييتي بموجبها بالإنفاق على عشرين مشروعاً في تركيا، في تلك الأثناء أعلن (بولند أجاويد) رئيس وزراء تركيا: «أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي يجب ألا تؤدي إلى عزلها عن الدول المجاورة لها في المنطقة.. كما يجب إحداث توازن ما بين التحالف مع الغرب، وإقامة التعاون المشترك بحلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى ذلك فإنه ليس من الضروري ربط الأمن القومي التركي بالحلف المذكور[2].

وطبقاً لسياسة الوفاق التي أعلنها (بولند أجاويد) الذي قام بزيارة موسكو في ٢٣/ ٦/ ١٩٧٨م وكان من نتائج هذه الزيارة توقيع وثيقة سياسية تقضي بإحياء روح علاقات الجوار والصداقة والثقة المتبادلة التي أرساها كل من (لينين) و(أتاتورك) وتم على إثرها عمل برنامج التبادل العلمي بين الجانب التركي

---

(١) أحمد تهامي عبد الحي، تركيا وتوسيع الناتو، مرجع سابق، ص٣١٧.
(٢) المرجع السابق، ص٣٣٤.

والجانب السوفييتي، والتزام السوفييت بتقديم المساعدات لتركية في المجالات الاقتصادية والفنية، من أجل بناء المشاريع ومحطات الكهرباء التي تقوم تركيا بإنشائها.

وقد انتقد الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة عقد هذه الوثيقة بين تركيا والاتحاد السوفييتي، باعتبار أن هذا التقارب التركي السوفييتي سوف يؤدي إلى توسيع النفوذ السوفييتي في شرقي البحر المتوسط، وقد كتب أحد أعضاء الكونجرس تقريراً في هذا الخصوص جاء فيه: «في الوقت الذي ترتبط تركيا مع الولايات المتحدة بمعاهدات، نرى أن الكرملين دعم موقفه العسكري الصعب في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط عن طريق تركيا. حيث أصبحت السفن السوفييتية ترسو فيها، إلى درجة أصبحت تعرقل التجارة العالمية»[1].

إلا أن (أجاويد) أعلن أن: «كل منا يقبل ويحترم عضوية الآخر في الحلف الآخر، وضمن هذا الإطار تطورت علاقتنا خلال السنوات الأخيرة. فنحن دولتان جارتان، ويهمنا إقامة علاقات طيبة، وعلاقات تعاون في بعض المجالات، وبهذا نساهم في الجهود المبذولة من أجل الانفراج والسلام العالمي مع ضمان أمننا»[2].

ونتيجة لهذه التطورات، وبعد سياسة الحظر الأمريكي على تركيا أصبحت الحكومة التركية تتجه نحو حلفاء آخرين خارج حلف شمال الأطلسي من أجل سد متطلبات تركيا الدفاعية، والحفاظ على الأمن القومي التركي.

وفي الواقع فإن تركيا اتخذت هذه السياسة كورقة ضغط على الولايات المتحدة بهدف الحصول على المزيد من المساعدات الأمريكية.

دور السياسة الأمريكية في دفع تركيا لمواجهة الإسلام الأصولي:

كانت الشيوعية هي العدو الأول للسياسة الأمريكية، وقد اتبعت الولايات

---

(١) أحمد تهامي عبد الحي، تركيا وتوسيع الناتو، مرجع سابق، ص٣٣٩.
(٢) المرجع السابق، ص٣٣٧.

المتحدة سياسة جادة من أجل منع النفوذ السوفييتي في المنطقة، والحد من انتشار الشيوعية في مناطق العالم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط، التي لها موقعها الإستراتيجي الهام في العالم.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت الولايات المتحدة بالاعتماد على تركيا للقيام بهذا الدور، نظراً لموقعها المجاور للدول العربية، وقد حققت الولايات المتحدة هذه السياسة، ونجحت فيها عن طريق تقديم المساعدات المالية والعسكرية الضخمة لتركية.

ثم ظهر عدو آخر جديد للغرب ألا وهو (الإسلام الأصولي) الذي سيطر على إيران، وهذا الاتجاه أثار مخاوف إسرائيل، لما له من قوة تأثير على المنطقة، حيث تخشى إسرائيل من (إيران) وتنامي التيار الإسلامي في تركيا، وإمكانية تعزيز علاقتهما (تركية وإيران) معاً على أرضية إسلامية مشتركة[1]، وقد وجدت الولايات المتحدة في تركيا النموذج الديمقراطي لاحتواء الإسلاميين في المنطقة طبقاً لسياسة العلمانية التي تتبعها تركيا، وطبقاً لهذا رأت الولايات المتحدة عن طريق تركيا أن تعمل على الحد من انتشار الحركات الأصولية في الشرق الأوسط، حتى تستطيع الحفاظ على مصالحها ومصالح إسرائيل في المنطقة.

موقف الولايات المتحدة تجاه التقارب التركي مع دول آسيا الوسطى:

تخشى الولايات المتحدة من وقوع جمهوريات آسيا الوسطى ـ التي تحررت من الاتحاد السوفييتي ـ تحت هيمنة الأصولية الإسلامية التي تحاول إيران نشرها في المنطقة، ومن أجل تجنُّب هذا الوضع تقوم الولايات المتحدة بمساعدة من تركيا بالدخول منطقة آسيا الوسطى إلى جانب إسرائيل، وتحاول جاهدة إقناع هذه الجمهوريات باختيار النموذج التركي أساساً لها بشرط ألا يكون الجانب الديني محركاً للسياسة التركية، حتى لا يدخل المنطقة أحد التيارات الإسلامية. ومن هنا جاءت معارضة تركيا لحزب الرفاه، الذي يتزعمه (نجم الدين أربكان) والعمل على الأخذ بسياسة أتاتورك التي تسيطر عليها العلمانية نموذجاً لتلك

---

(١) الشعب العربي، عدد ١٩٩٨، مرجع سابق، ص٢٨.

الجمهوريات، ولهذا فإن الولايات المتحدة تعمل على علمنة منطقة آسيا الوسطى، وتعدها شرطاً للتقارب التركي مع آسيا الوسطى والقوقاز.

وقد ظهرت الأهمية الاقتصادية لهذه الجمهوريات عام ١٩٩١م بعد اتجاه الشركات الأمريكية للاستثمار في المشروعات البترولية بها، وذلك بهدف تكوين تحالف مشترك بين الشركات الأمريكية والتركية والإسرائيلية لاستغلال بترول بحر قزوين، وقد تم عقد اتفاقيات مع جمهورية أوكرانيا أثناء زيارة (مسعود يلماز) إليها، وقد أبدت أوكرانيا رغبتها في الانضمام للتحالف العسكري التركي الإسرائيلي، وقد رحَّبت كلٌّ من تركيا وأمريكا وإسرائيل بهذا العرض[1].

وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٩م وقَّع رؤساء جمهوريات تركيا وآذربيجان وجورجيا اتفاقية نهائية لمد خط أنابيب للنفط من باكو إلى الميناء التركي جيهان على البحر المتوسط يمر عبر جورجيا، وقد حضر توقيع هذه الاتفاقية الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) داعماً هذا المشروع بمشروع نقل الغاز الطبيعي من تركمانستان وقازاقستان وآذربيجان إلى تركيا عن طريق نفس الخط.

كما نجحت واشنطن في إقناع شركةBp Amoco ـ صاحبة الـ(٣٤٪) سهم من أسهم اتحاد شركات التنقيب عن البترول في القوقاز ـ بالموافقة على مشروع نقل بترول قازقستان وتركمانستان عبر أنبوب يمر تحت بحر قزوين إلى باكو، لينضمَّ إلى البترول الأذري، ومن المعروف أن آذربيجان تنتج (١١٥) ألف برميل يومياً. وطبقاً لهذا المشروع أعلنت تركيا تحملها أي خسائر أو مخاطر تنتج عن المشروع، وتحملها (١,٤) بليون دولار من موازنة المشروع، كما اضطرت تركيا إلى تخفيض أرباحها من المشروع إلى (١٠٠) مليون دولار سنوياً، كل هذا بهدف ربط اقتصاد تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل والغرب باقتصاد هذه الجمهوريات، بالإضافة إلى استغناء هذه الجمهوريات عن روسيا في تسويق بترولها وغازها الطبيعي عبر الخط نفسه، ومنعها من ممارسة ضغوطها السياسية عليها، ومن المتوقع أن تبلغ حاجات أنقرة من الغاز الطبيعي (٥٣) بليون متر

---

(١) رضا محمد هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، نيسان ـ أبريل ١٩٩٨م، ص٢٣٦.

مكعب عام ٢٠٤٠م بينما تواجه في الوقت الحالي عجزاً يصل إلى (٣) مليار متر مكعب[١].

بهذه المناسبة نشرت جريدة (يني يوزييل) التركية أن تركيا التي اهتزت للسلوك السلبي الذي اتبعته الدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي - تسعى للبحث عن حلفاء جدد لها، فإن تركيا التي خططت لتقوية التعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية جاهزة في سياستها الخارجية لإعطاء تواجد لهما في دول آسيا الوسطى والبلقان[٢].

تدعيم أمريكا للمحور التركي الإسرائيلي:

في شهر تشرين الأول - أكتوبر ١٩٩٩م دارت مباحثات بين رئيس وزراء تركيا (بولند أجاويد) ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية (بيل كلينتون) حول مشروع معاهدة تجارة حرة بين تركيا وأمريكا وقد عبَّر سناتور الحزب الديمقراطي (باتريك مويهان) الذي قدم المشروع إلى اللجنة المالية في مجلس الشيوخ أن اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا وتركيا ستكون فعَّالة ومساعدة في اتجاه تركيا للغرب، وفي تحقيق الأمن في المنطقة، كما أكد (مويهان) أنه توجد اتفاقية تجارة حرة بين إسرائيل وأمريكا، وإسرائيل وتركيا، لذا يجب تكوين الضلع الثالث لهذا المثلث، أي الاتفاقية بين تركيا وأمريكا في أقرب وقت، كما أوضح (مويهان) أن الصداقة بين تركيا وأمريكا صداقة طويلة العمر، ترجع إلى عام ١٨٣٠م، الذي وقعت فيه اتفاقية تجارية بين تركيا وأمريكا في عهد العثمانيين؛ لذا يجب مناقشة هذه الاتفاقية ليس لأهميتها في النواحي الإستراتيجية والسياسية فقط، بل لأهميتها في النواحي التجارية والاقتصادية أيضاً.

كما أن (مويهان) الذي ذكر أن تركيا تلعب دوراً قوياً في دعم مركز أمريكا في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، قد أكد أن تركيا هي صاحبة أكبر قوة

---

(١) جريدة الحياة الدولية، عدد ١٣٤٠٤، ١٩/١١/١٩٩٩م.

(٢) yeni yuzyil, 14 Aralik 1997.

عسكرية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونها صاحبة أكبر جيش في حلف (الناتو)[1].

وجدير بالذكر هنا أن ننقل ما كتبته جريدة (كوندام) التركية، في كانون الثاني - يناير ١٩٩٨م عن علاقة تركيا بأمريكا وإسرائيل في مقالٍ لها بعنوان (تركيا الآن هي إسرائيل الكبرى)، فقد ذكرت «أن تركيا منذ زمن بعيد كانت ترغب أن تصبح (أمريكا الصغرى)، لكنها أصبحت الآن (إسرائيل الكبرى)»[2].

علاقة الولايات المتحدة بالأكراد:

تكشف بعض المصادر عن وجود علاقات ومساعدات من جانب الولايات المتحدة لحزب العمال الكردستاني. ففي حزيران - يونيو عام ١٩٩٤م نشرت معلومات تتضمن أن الولايات المتحدة تعمل من أجل الاستفادة من (حزب العمال الكردستاني)[3].

وقد نشرت بعض المصادر عن قيام قوة المطرقة التابعة للولايات المتحدة بتدريب عناصر من (حزب العمال الكردستاني) في شمال العراق، وأعلنت أيضاً أن قوة المطرقة ساعدت آلافاً من أكراد تركيا إلى الهجرة إلى شمال العراق، هرباً من الهجمات التركية على متن طائراتها.

وفي تصريحات (عبد الله أوجلان) زعيم الحزب أكد فيها قيام علاقات بين الولايات المتحدة وحزبه، وعلى حد قوله: «لنا علاقات مع الولايات المتحدة على مختلف المستويات»[4].

وصرحت المصادر أن الأمريكيين لا يؤيدون أنقرة في موقفها من الأكراد الأتراك، بالإضافة إلى هذا تنوّه بعض المصادر على قيام الموساد الإسرائيلي

---

(١) Turk - Israil eksenine Amerikan Takviyesi, Yeni Safak, 22 Ekim, 1999.

(٢) Gundem, 19 Ocak, 1998.

(٣) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٠٦، نقلاً عن مجلة (نقطة) ٥ ـ ١١ عن حزيران ـ يونيو ١٩٩٤م.

(٤) حوار مع (عبد الله أوجلان) في صحيفة (ميلليت) ٢١ و٢٥/٣/١٩٩٣م.

بمساعدة الأكراد[1].

وأعلن أحد الخبراء في مؤسسة (راند) الأمريكية للدراسات بشأن معارضة تركيا في الاتجاه نحو الخيار العسكري: أن الحل الأمثل في رأيه هو قيام فيدرالية، أو حكم ذاتي يضمن الاستقلال الثقافي للأكراد.

وصرحت المصادر التركية أن (حزب العمال الكردستاني) له ممثلية في واشنطن يرأسها (قاني غولام) وقد احتجت الحكومة التركية على مشاركة غولام.

من ناحية أخرى اقترح أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكيـة تشكيل دولة فيدرالية من مجتمعين في تركيا على غرار النموذج القبرصي، الذي يطالب الحزب الديمقراطي بتطبيقه في تركيا، حيث ترى تركيا أنه الحل الأمثل للمشكلة القبرصية[2].

موقف الولايات المتحدة من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:

منذ انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢م وتركيا تسعى إلى الاعتماد على الولايات المتحدة في مساعداتها الخارجية، وقد كانت تركيا تعاني من أزمـات اقتصادية منذ عام ١٩٥٥م، وذلك بسبب توجه ميزانية تركيـا نحو الجوانب العسكرية، حتى تستطيع الاحتفاظ بجيش قوي، يضمن لها دورها الهام في الحفاظ على مكانتها داخل الحلف، في ذلك الوقت ظهرت منظمة السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست عام ١٩٥٧م، وتم تنفيذها في ١/١/١٩٥٨م كدعامة اقتصادية لحلف شمال الأطلسي، وقد تم توقيع معاهدة السوق الأوروبية المشـتركة بين سـت دول: فرنسـا، وألمانيا الاتحادية، وإيطاليـا، وبلجيكا، ونيوزيلاندا، ولوكسمبرغ.

وكان الهدف من إنشاء هذه المنظمة هو إزالة الرسوم الجمركية، وإيجاد سوق مشتركة في مجالات الصناعة والزراعة، وإيجاد التعرفة الجمركية، وتنسيق

---

(١) صحيفة الحياة الدولية، ٢٤/٣/١٩٩٤م.
(٢) صحيفة صباح التركية، ٢/٤/١٩٩٤م.

السياسة فيما يتعلق بحركة الرأسمال، والنقل، والتبادل الخارجي، وظروف العمل[1].

وقد ساندت الولايات المتحدة هذه السوق، باعتبارها أداةً رئيسة في الحرب الباردة التي كانت تدور ضد الشيوعية الدولية على الرغم من المنافسة التي دخلت معها في النواحي التجارية والاقتصادية.

وفي آذار ـ مارس ١٩٩٤م تم انضمام ثلاث دول إلى الاتحاد الأوروبي هي: السويد وفنلندة والنمسا؛ ليصبح عدد أعضائه في ذلك الوقت ١٥ عضواً، وبالنسبة لتركيا فهي تسعى للانضمام منذ أكثر من ثلاثين عاماً[2].

وقد كانت الشكوك تكتنف إمكان قبول انضمام تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة بسبب كونها دولة مسلمة (٥, ٩٩٪) على الرغم من علمانيتها، وقد صرَّح (تورغود أوزال) أن تركيا دولة أوروبية، باعتبارها عضواً في حلف الأطلسي، وفي المجلس الأوروبي، وفي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية[3].

وقد أبدت بعض دول السوق الأوروبية المشتركة رغبتها في انضمام تركيا إليها، باعتبارها أداة يمكن استخدامها في الحرب الباردة[4].

وتم انتساب تركيا إلى هذه السوق عام ١٩٥٧م، وفي ١٢/ ٩/ ١٩٦٣م وافقت دول السوق على انتساب تركيا للسوق الأوروبية، وقامت تركيا بتوقيع اتفاقية أنقرة مع دول السوق بهدف تعاون الاقتصاد التركي مع اقتصاد المجموعة الأوروبية حتى ينتهي باندماج كامل بينهما، وقد نصَّت هذه الاتفاقية على ما يلي:

١ ـ **المرحلة التحضيرية**: بموجب هذه المرحلة التزمت السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي) أن تقدم لتركيا مساعدات على شكل تعرفة تفضيلية،

---

(١) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٩٦.
(٢) محمد نور الدين، شؤون تركيا، العدد ١٢، صيف ١٩٩٤م، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص٢٥.
(٣) ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سابق، ص٩٢.
(٤) نوري النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٩٧.

ونسب معينة من الزراعة، وقرض مالي قدره (١٧٠) مليون دولار لمساعدة تطوير المشاريع الصناعية فيها، وكان الهدف من هذه المساعدة هو تقديم العون المادي لتركيا بغية تقوية اقتصادها في مجالات التصدير والاستيراد، وبناء صناعتها للعبور إلى المرحلة الانتقالية.

٢ ـ **المرحلة الانتقالية**: وفي هذه المرحلة، لابدَّ من التغيير التدريجي للاتحاد الجمركي، وبصورة خاصة قصد من وراء ذلك قبول نظام التعرفة الجمركية الخارجية المشتركة.

٣ ـ **المرحلة النهائية**: تؤكد هذه المرحلة بأن تركيا عندما تصبح قادرة على تقوية اقتصادها نتيجة للتسهيلات التي تقدمها الجماعة الأوروبية الاقتصادية، فإن الأخيرة تحقق الاتحاد الجمركي مع تركيا، والتنسيق في السياسات الاقتصادية، أي أنها تعامل معاملة الدول الست في السوق الأوروبية المشتركة[١].

وعلى الرغم من أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لم يكن مرضياً بالنسبة للولايات المتحدة من حيث إن انضمام تركيا إلى الاتحاد من شأنه تقوية العلاقات التركية مع الغرب، وفي نفس الوقت سوف تقلل من اعتمادها على الولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية. إلا أن انضمامها سوف يعزِّز دور أحد أهم حلفائها في العالم وفي منطقة تعتبرها مهمة وإستراتيجية بالنسبة لها[٢].

وقد أعلن الرئيس الأمريكي السابق (ريتشارد نيكسون) وذلك في معرض تناوله مشاكل تركيا تجاه انضمامها للاتحاد الأوروبي فقال: «إن تركيا هي الجسر الجغرافي والثقافي الذي يربط العالم الإسلامي بالعالم الغربي، وتتمتع بحكم ديمقراطي، وهي تقدم للناتو من الجنود أكثر مما يقدمه أي عضو آخر في الحلف. علينا أن نحثَّ حلفاءنا الأوروبيين على ضم تركيا إلى المجموعة الأوروبية وإلى الاتحاد الأوروبي الغربي، وفي الوقت نفسه علينا تشجيع تركيا للاستفادة من علاقاتها التاريخية والثقافية، بحيث تصبح معنية اقتصادياً وسياسياً في الشرق

---

(١) نوري النعيمي، تركيا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص١٩٧ ـ ١٩٨.
(٢) جريدة الحياة الدولية، عدد ١٣٤٢٠، ٥/ ١٢/ ١٩٩٩م.

الأوسط إذا تقدمت عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية إلى الأمام، وتستطيع تركيا الغنية بالمياه، بالتعاون مع الولايات المتحدة، أن تخفف من مشاكل إسرائيل وسوريا وغيرها، وذلك من خلال ترتيبات جديدة[1].

وهناك عدة عوامل دفعت تركيا إلى طلب انضمامها إلى السوق من أهمها:

١ ـ إن العوامل الجغرافية تلعب دوراً هاماً في التأثير على العلاقات الدولية التركية، لأن جميع التطورات السياسية في أوروبا لابدَّ من أن تؤثر في السياسة الخارجية التركية.

٢ ـ إن الروابط بين تركيا وأوروبا قائمة على الاعتبارات الاقتصادية وليست على الاعتبارات السياسية.

٣ ـ إن العلاقات بين تركيا وأوروبا ليست بالطبيعة ذاتها التي تسبب تغييرات راديكالية في العلاقات التركية ـ الأمريكية، والأهم من ذلك وجود حلف شمال الأطلسي، فإن وجود أوروبا في حلف شمال الأطلسي يعد حلقة وصل بين تركيا والولايات المتحدة.

٤ ـ ترمي تركيا من وراء بحثها في الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة إلى التقليل من الاعتماد على الولايات المتحدة، وخاصة بعد ازدياد عدم الثقة بينها وبين الولايات المتحدة[2].

ولتحقيق هذا الهدف تخطط تركيا في اتجاهين:

الاتجاه الأول: **هو العمل على بناء إستراتيجية اقتصادية قوية**، ترتكز عليها للتحرك نحو أوروبا.

والاتجاه الثاني: يتمثل في **بناء قوة مسلحة حديثة وقوية**، تستطيع من

---

(١) ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سابق، ص٩٤.
(٢) نوري، تركيا وحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص٣٤١ ـ ٣٤٢.

خلالها تلبية احتياجاتها ومصالحها الأمنية، والمشاركة في الإستراتيجية الأطلسية[1].

وقد صرّح (أوزال) بأهمية الانضمام إلى السوق بقوله: «علينا أن نعمل كثيراً ريثما نستطيع رفع تركيا إلى مصاف الدول الأوروبية المعاصرة، وهو الأمر الذي كان يتحمس له أتاتورك، وجعلها عضواً قوياً ومساوياً في أوروبا، وعضواً كاملاً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية»[2].

كما صرح قائلاً: «إننا لا نستند في مطالبتنا أوروبا بضرورة قبولنا في المجموعة الأوروبية إلى وضعنا الجيوبوليتيكي، وإلى المخاطر التي تفرض علينا مواجهتها، وفي ذلك تضحيات جسام، ولكن هناك الحقيقة الثابتة المتعلقة بحيوية إقليمنا للدفاع الغربي، وخاصة فإن أحداث أفغانستان؛ وأزمة النفط الثانية، والثورة الإسلامية، وحرب الخليج، تبرز من جديد حيوية وأهمية هذه المنطقة، التي توجد فيها مصالح حيوية لأوروبة وتجاورها تركيا جغرافياً»[3].

وفي نيسان ـ أبريل ١٩٨٧م تقدَّمت تركيا بطلب العضوية، وترجع تحفظات الاتحاد الأوروبي في إشراك تركيا إلى عدة اعتبارات منها، احترام حقوق الإنسان، والتعامل مع المشكلة الكردية، ومدى التقدم الاقتصادي، إلى جانب مشاكل الاختلاف الثقافي والديني، ونتيجة لهذه فإن الاتحاد الأوروبي له اعتباراته الأخرى، كذلك فإن عدم موافقة الاتحاد الأوروبي على انضمام تركيا سوف يؤثر على دور تركيا في إستراتيجية حلف (الناتو) وإستراتيجية أمريكا في الشرق الأوسط[4] فألمانيا تتخوف من انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لانتهاك تركيا لحقوق الإنسان والأقليات خاصة الأكراد، إلى جانب تدخل الجيش التركي في الحياة السياسية في تركيا.

---

(١) مصطفى كامل محمد، التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥م، ص١٦٦.

(٢) أضواء الأنباء (تركيا) ١٨/ ٩/ ١٩٨٧م، ص١.

(٣) أضواء الأنباء ٧/ ١/ ١٩٨٩م، ص٤.

(٤) أحمد تهامي عبد الحي، مرجع سابق، ص١١٣.

وقد رفض (مسعود يلماز) رئيس الوزراء التركي الدعوة التي وجهت لتركيا لحضور القمة الأوروبية ما لم يوافق الاتحاد الأوروبي على عضويتها، متهماً الاتحاد الأوروبي بممارسة التمييز ضد بلاده، ومن ناحية أخرى هاجم وزير الخارجية التركي (إسماعيل جم) الاتحاد الأوروبي لكونه يرفض تركيا لأنها بلد مسلم على الرغم من مبادئها العلمانية، وديمقراطيتها، ومساواتها بين الجنسين، مؤكداً أنه ليس من مصلحة الاتحاد الأوروبي أن يبقى الدين المسيحي فقط، ووصف الاتحاد الأوروبي بأنه ضيق الأفق.

وهددت تركيا في ١٥/ ١٢/ ١٩٩٧م بسحب طلبها الانضمام للاتحاد الأوروبي ما لم يتراجع الاتحاد عن موقفه الرافض لضمها في موعد أقصاه حزيران ـ يونيو ١٩٩٨م.

ونتيجة لموقف الاتحاد الأوروبي قامت تركيا بتعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل على أن تقوم تركيا بتحديث أسلحة وطائرات ودبابات مقابل (١٥٠) بليون دولار، تدفعها تركيا لإسرائيل مقابل استثمار إسرائيل لعلاقاتها بالمنظمات الأوروبية، وتهيئة الرأي العام الأوروبي وقادة الاتحاد الأوروبي لقبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي[١].

وتعلّق الصحف التركية على رفض الاتحاد الأوروبي قبول عضويتها بأنها سوف تتجه بكامل تعاونها مع الولايات المتحدة وإسرائيل رداً على عدم قبولها في الاتحاد الأوروبي.

فقد نشرت صحيفة (يني يوزييل) بهذه المناسبة أن تركيا التي أظهرت رد فعل شديد لعدم فتح الاتحاد الأوروبي أبوابه تماماً أمام تركيا سيعطي ثقلاً لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وستعمق التعاون الذي عقدته مع إسرائيل في مجال الدفاع، كما أن تركيا التي استعدت لتوقيع اتفاقيات إستراتيجية ذات بعد عسكري مع البلدين ستبدأ في تنفيذ خطة العمل السريع، التي تقبلها الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) رضا محمد هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد ١٣ نيسان ـ أبريل ١٩٩٨م، ص٢٣٣ ـ ٢٣٦.

ولهذا أعطت الولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر لاقتراب تركيا وإسرائيل في المنطقة التي ستدخلها، وكان أول جهودها لتعميق التعاون التركي الإسرائيلي هو المناورات البحرية. كما أن تركيا التي ستأخذ من إسرائيل صواريخ Popeye- 19 Awacs Popeyez, تخطط لإعطاء إسرائيل مشروع تجديد طائرات (60 m) التي لديها ستكون جاهزة لإعطاء رسالة للاتحاد الأوروبي تقول فيها: «لست بحاجة إلى أحد».

وتركيا سوف تسعى لزيادة تأثيرها من أجل كسب دول البلقان، بخلاف هذا ستبحث عن حلفاء جدد في وسط آسيا والشرق الأقصى.

وفي تصريح لسياسي عالي الرتبة في تركيا انتقد فيه سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا قائلاً: «إن الاتحاد الأوروبي لا يعطي لتركيا ما تستحقه، فإن تركيا في الداخل وفي الخارج ليست في احتياج إلى أحد، وإن تركيا كبلد قوي ستتصرف التصرف اللازم تجاه التصرف السيئ للاتحاد الأوروبي».

وقال نفس الدبلوماسي مؤكداً أن «أوروبا ليست كل شيء»، وقال «إن تركيا بلد قوي ومهم، وإنها ستجد حلفاء جدد لها بل وجدت بالفعل»[١].

وقد تم انضمام اليونان إلى المجموعة الأوروبية في ١٩٧٩/٥/٢٨م وانضمام إسبانيا والبرتغال في أوائل عام ١٩٨٧م وترفض اليونان انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وفي كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٨٩م وافقت الجماعة الأوروبية على انضمام تركيا، لكنها أجلت الموعد لأجل غير مسمى، وفي عام ١٩٩٣م تم توقيع اتفاقية بين أنقرة والاتحاد الأوروبي، يقضي بإقامة وحدة جمركية بين تركيا ودول الاتحاد، وتقضي هذه الاتفاقية بإلغاء قيود التبادل التجاري الحر بين البلدين مع إلغاء كافة الرسوم الجمركية، وتنظر تركيا إلى هذه الاتفاقية على أنها خطوة على الصعيدين الاقتصادي والحضاري، وعدم إنجازها أو تأجيلها يترتب عليه سلبيات عديدة.

---

(١) Yeni Yuzyil, 14 Aralik 1997.

وفي عام ١٩٩٥م أعطى الاتحاد الأوروبي لتركيا نوعاً من التعويض تمثل في إقامة اتحاد جمركي مع تركيا[١].

غير أنه هناك شكوك حول اعتبار تركيا باباً لتسرب الاتجاه الإسلامي إلى أوروبا، وترى المصادر التركية أن عضوية تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يُكسِب المجموعة الأوروبية أبعاداً سياسية واقتصادية وثقافية جديدة، كما أنها سوف تساهم في قدرة وطاقة وفاعلية المجموعة[٢].

إلى جانب وضع تركيا في الدفاع عن الجناح الشرقي لدول حلف شمال الأطلسي، وأهميتها الجغرافية من حيث وقوعها جنوب الاتحاد السوفييتي (سابقاً)[٣].

من ناحية أخرى فإن تأكيد تركيا على كونها قناة تصديرية هامة للمجموعة الأوروبية إلى الوطن العربي لتحقيق مصالح الأتراك والأوروبيين لا يهم الدول الأوروبية، وذلك بسبب العلاقات الوطيدة بين الأقطار العربية والجماعة الأوروبية.

وقد أعربت (تانسو تشيلر) وزيرة الخارجية التركية «أن رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيكون أمراً غير مفهوم، وسيفسر بأن الاتحاد يرفض أن يدخله بلد إسلامي»، وقالت في مقابلة مع صحافيين: «إن أوروبا تعرف أننا نقوم بكل ما تقوله لنا. ولكن إذا كانت تركيا ستجد نفسها على رغم ذلك ممنوعة من دخول الاتحاد الأوروبي فإن الشعب التركي لن يجد تفسيراً لهذا الأمر» وأضافت: «هذا الرفض الأوروبي لتركيا لا يمكن تفسيره إلا لأنه بلد إسلامي» مشيرة إلى أن «هذا الرفض سيكون أمراً مشؤوماً لمجمل المنطقة». وشددت على «ضرورة

---

(١) أحمد تهامي عبد الحي، مرجع سابق، ص١١٢.

(٢) أورهان كولوغلو وآخرون، العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥م، ص٣٤٢، ٣٤٣، نقلاً عن إبراهيم خليل أحمد، خط أنابيب السلام، الموصل: [د. ن.]، ١٩٩٢)، ص١٥-١٦.

(٣) أورهان كولوغلو وآخرون، العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، مرجع سابق، ص٣٤٣.

اعتبار تركيا داخل الاتحاد الأوروبي عضواً كاملاً، وهذا الأمر لن يكون جيداً للاتحاد الأوروبي فحسب، وإنما للسلام في هذا الجزء من العالم كذلك. «وتضيف إلى هذا قولها: «إننا نشاطر أوروبا القيم ذاتها والمثل ذاتها، ولكن إذا لم نتوصل إلى تحقيق هذه المثل، فأخشى أن تبتعد هذه المنطقة عن السلام»[1].

وفي آذار ـ مارس ١٩٩٧م أعربت الولايات المتحدة عن قلقها إزاء الأسلوب الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي مع تركيا، وقد أيدت الولايات المتحدة وفرنسا الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي، بينما رفضته كلٌّ من ألمانيا واليونان، وكانت المعارضة الألمانية لانضمام تركيا هو سجل الأخيرة في مجال حقوق الإنسان، أما اعتراض اليونان فيتمثل في موقف تركيا إزاء القضية القبرصية.

وفي ١٨/ ١١/ ١٩٩٩م بدأت في إستانبول أعمال قمة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي اشترك في هذه القمة وفود أكثر من خمسين دولة، على رأسها أمريكا وروسيا وفرنسا وألمانيا بحضور الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) والرئيس الروسي (بوريس يلتسن) والرئيس الفرنسي (جاك شيراك) والمستشار الألماني (جيرهارد شرودر) كما اشترك أيضاً في هذه القمة وفد مصري برئاسة السيد (عمرو موسى) وزير الخارجية[2].

وقد قام الرئيس الأمريكي ببذل نشاط واسع خلال هذه القمة من أجل ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي بدون شروط[3].

وهذا التنسيق الأمريكي الذي يقوم بالضغط على أوروبا لكي توسع صدرها للأتراك معطوفاً على التنسيق العسكري المشترك الذي يضم تل أبيب إلى واشنطن وأنقرة[4].

وفي نفس الوقت حذَّر الاتحاد الأوروبي تركيا من تنفيذ حكم الإعدام بالزعيم الكردي (عبد الله أوجلان) وأعلن رئيس الوزراء الفنلندي (باقوليبونين)

---

(١) عايدة العلي، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٣٦٠.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ٨/ ١١/ ١٩٩٩م.
(٣) جريدة الحياة الدولية، ٥/ ١٢/ ١٩٩٩م.
(٤) جريدة الحياة الدولية، عدد ١٣٤٠٩، ٢٤/ ١١/ ١٩٩٩م.

في مقابلة لشبكة تلفزيونية (إم تي في ٣): «أعتقد أن احتمال قبول ترشيح تركيا سيكون مستبعداً لفترة طويلة جداً في حال إعدام تركيا أوجلان»[١].

ودعا تركيا إلى الالتزام بمعاهدة حقوق الإنسان التي تشترط إلغاء هذه العقوبة، وطالب الاتحاد الاستجابة لرغبته هذه، حيث إنها سوف تساعده على تعميق العلاقات بين الجانبين في الوقت الذي يبحث فيه قمة الاتحاد الأوروبي في هلسنكي إمكانية إدراج تركيا في قائمة البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي[٢].

وبهذه المناسبة أكد وزير الخارجية التركي (إسماعيل جم) أن بلاده لن تقبل أي شروط قبل ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي أو بعده[٣].

وفي ١٠/ ١٢/ ١٩٩٩م وافق الاتحاد الأوروبي على حصول تركيا على وضع المرشح الرسمي لعضوية الاتحاد، وذلك في قمة هلسنكي التي عقدت يومي ١٠ ـ ١١/ ١٢/ ١٩٩٩م[٤].

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٣٠/ ١١/ ١٩٩٩م.

(٢) جريدة الحياة الدولية، عدد ١٣٤١١، ٢٦/ ١١/ ١٩٩٩م.

(٣) جريدة الأهرام المصرية، ٩/ ١٢/ ١٩٩٩م.

(٤) في ١٥/ ١/ ٢٠٠٠م نشرت صحيفة (الحياة) الدولية قرار تركيا بتأجيل إعدام (عبد الله أوجلان) حتى تصدر المحكمة الأوروبية الخاصة بحقوق الإنسان حكمها، ومن المتوقع أن تستغرق مداولات المحكمة حوالي ١٨ شهراً، وترى المصادر التركية أن تأجيل إعدام أوجلان يؤكد استمرار الحكومة الحالية لفترة أطول، وهذا التأجيل يعني اعتراف تركيا المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي بـ(ولاية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على أعلى مستوى) (الحياة الدولية، عدد ١٣٤٥٨، ١٥/ ١/ ٢٠٠٠م).

وفي الوقت نفسه حذر رئيس الوزراء التركي (بولند أجاويد) حزب العمال الكردستاني من استئناف أعماله المسلحة، ورفض دخول حكومته في أي حوار مع أي جهة لمناقشة القضية الكردية، مشيرا إلى ما قيل حول (أوجلان) وحزبه من محاولة توجيه الحكومة التركية لإجراء بعض الإصلاحات القانونية، مؤكداً أن أي تطوير أو إصلاح فإنه يأتي عن طريق البرلمان التركي فقط، وليس لأحد التدخل فيه. وصرح قائلاً: «لسنا بحاجة إلى دروس من (أوجلان) ورفاقه، والأفضل لهم أن يلتزموا الصمت» ومن ناحية أخرى أعلن وزير العدل التركي (حكمت سامي) أنه «سيتم تخفيض عدد زوار (أوجلان) في سجنه=

وقد سبق القول إنه منذ عام ١٩٦٣م وتركيا تحاول الانضمام إلى الاتحاد، بينما كانت طلبات ترشيحها الرسمي تقابل بالرفض، وكان آخر رفض لهذا الترشيح أثناء قمة (لوكسمبورغ) التي عقدت في أواخر عام ١٩٩٧م. وقد وصف الرئيس التركي (سليمان ديميريل) هذه الخطوة الأخيرة من جانب الاتحاد الأوروبي بموافقة ترشيح تركيا للعضوية بأنها «تطور إيجابي»[١].

وقد احتل قرار ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي عناوين الصحف التركية التي أعلنت عن ارتياحها البالغ لهذا القرار[٢] وصرح أجاويد بأن هذا الترشيح يشكل نجاحاً كبيراً لتركيا، وتعهد بمحاولة العمل على إلغاء عقوبة الإعدام في بلاده بأسرع وقت، وأعلنت واشنطن أن (كلينتون) سعيد بترشيح تركيا[٣].

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قامت بدور كبير في إقناع رئيس الوزراء التركي (بولند أجاويد) بقبول شروط الاتحاد الأوروبي[٤]. لكن على الرغم من قبول ترشيح تركيا للعضوية إلا أنها قد تنتظر سنوات قبل انضمامها، وسوف تحيط بها الشكوك الأوروبية نظراً لأنها أول دولة مسلمة يقبل ترشيحها.

أما عن تعليق الصحف التركية على هذا الحدث فقد وصفت بعض الصحف منح تركيا حق الترشيح بأنه.. «تحقيق حلم».

وقالت صحيفة (صباح): «الآن نحن أوروبيون».

وقال (فهمي كورو) المعلق والمؤيد لحزب الفضيلة الإسلامي: «يرحب الكثير من المثقفين الذين قد تكون لهم تحفظات على العضوية بالعرض لما يمثله من مزيد من الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والسيطرة على الجيش».

= الانفرادي» (الحياة الدولية، عدد ١٣٤٥٩، ١٦/١/٢٠٠٠م).

(١) جريدة الحياة الدولية، عدد ١٣٤٢٦، ١١/١٢/١٩٩٩م.

(٢) جريدة الأهرام المصرية، ١٢/١٢/١٩٩٩م.

(٣) جريدة الأهرام المصرية، ١٢/١٢/١٩٩٩م.

(٤) جريدة الحياة الدولية، ١٢/١٢/١٩٩٩م.

ويقول أيضاً: إن «الطامحين أوروبياً يعتبرون عضوية الاتحاد الأوروبي النقطة الأخيرة في قطار التحول إلى الغرب، لكنهم يخشون أن يكون هناك جدول أعمال أوروبي خفي».

ويرى (كورو) أيضاً: «أن الدين هو النقطة الرئيسة التي تشكل عقبة من وجهة النظر الأوروبية تجاه تركيا فتركيا ليست أوروبية بحق. . فالصبغة الأوروبية ترتبط نوعاً بالحضارة اليهودية المسيحية، وتركيا ليست جزءاً من ذلك».

ويقول دبلوماسي أجنبي في أنقرة: «لا يمثل الدين أو الاقتصاد عقبة أمام تركيا في الاتحاد الأوروبي. . ما يزعجني هو موقف الدولة. فالدولة تخدم الشعب، لكن هنا الشعب يخدم الدولة».

أما صحيفة (أورتا دوغو) التركية فقد جاء على صفحاتها: «العضوية الكاملة حلم لن يتحقق حتى لأحفادنا»[1].

وتعتزم تركيا إنشاء وزارة جديدة لإدارة علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي بعد منحها وضع الدولة المرشحة رسمياً للانضمام إليه، ومن المرجح أن يتولى هذه الوزارة، وزير الدولة لشؤون أوروبا وحقوق الإنسان (محمد علي أرتمشيليك) وأعلنت الصحف التركية أن الدولة بصدد إعداد إستراتيجية لتغيير بعض قوانينها حتى تتمشى مع القوانين الأوروبية، وسوف يتم إعدادها على مدار عامين من منحها الترشيح بالقبول[2].

وقد أثار قرار ترشيح تركيا للانضمام لعضوية الاتحاد احتجاج الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا باعتبار أن تركيا ليست بلداً أوروبياً[3].

والولايات المتحدة تؤيد هذا الانضمام من أجل ضمان استمرار دور تركيا في الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز إلى جانب تأييد تركيا للولايات

---

(١) جريدة الحياة الدولية، عدد ١٣٤٢٨، ١٣/ ١٢/ ١٩٩٩م.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ١٤/ ١٢/ ١٩٩٩م.
(٣) جريدة الحياة الدولية، عدد ١٣٤٣٠، ١٥/ ١٢/ ١٩٩٩م.

المتحدة في سياستها تجاه إيران، والمعارضة التركية ـ لتوسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) ما هي إلا وسيلة للضغط على الولايات المتحدة لمساندتها تجاه انضمامها للاتحاد الأوروبي[1].

* * *

---

(١) أحمد تهامي عبد الحي، السياسة الدولية، عدد ١٢٩، تموز-يوليو ١٩٩٧م.

الفصل الثالث

الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي والدور الأمريكي فيه

المصلحة الأمريكية في التعاون التركي الإسرائيلي:

تعد أمريكا حليفاً إستراتيجياً هاماً بالنسبة لإسرائيل، وفي الوقت نفسه تعد شريكاً لتركيا داخل حلف شمال الأطلسي، ولا غنى للولايات المتحدة عن أحدهما؛ لذا فقد قابلت الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي بكامل رعايتها وتشجيعها وترحيبها.

وقد بذلت الولايات المتحدة جهداً كبيراً من أجل إقناع الطرفين أن مصالحهما واحدة، والذي يهددهما واحد، وهو ما أسمته الولايات المتحدة إرهاب طهران وإرهاب دمشق[١]. وقد أكد هذه المقولة وزير الدفاع التركي لدى زيارته لإسرائيل: «أن تركيا وإسرائيل تواجهان مشاكل مشتركة»[٢].

ومن ناحية أخرى هناك عامل آخر للتقارب التركي الإسرائيلي ألا وهو ما يعرف بالود التاريخي بين اليهود والأتراك، ذلك الودّ الذي بدأ منذ استضافة الدولة العثمانية للهاربين اليهود من محاكم التفتيش الإسبانية في القرن الخامس عشر[٣]. وكما أشرنا سابقاً فإن (يهود الدونمة) كان لهم دورهم الكبير في تأسيس تركيا الحديثة، والمصادر الإسرائيلية تقول: إن أنقرة هي «الوطن القومي اليهودي» بالنسبة لهم في تركيا منذ (٥٠٠) عام، وقد احتفل اليهود بذكرى مرور (٥٠٠) عام

---

(١) نبيل خوري، النهار (صيف أنقرة وشتاء تل أبيب) ٩/ ٥/ ١٩٩٧م.

(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٦٥.

(٣) محمد نور الدين، شؤون تركيا، عدد ١٠، ١٩٩٤م، ص١٢.

على إقامتهم في تركيا عام ١٩٩٢م، وقد حضر الاحتفال وزير خارجية أمريكا السابق (هنري كسنجر) والرئيس التركي السابق (تورغود أوزال)، ووزير خارجية إسرائيل (ديفيد ليفي)[١].

وقد كان لتركيا دورها الهام في عمليات تهريب ونقل الآلاف من يهود ألمانيا وبولندا والمجر وبلغاريا إلى فلسطين خلال أحداث الحرب العالمية الثانية، حيث كان لتركيا حرية تجول سفنها في البحر الأبيض المتوسط[٢].

واعترافاً من اليهود بجميل تركيا هذا أقاموا نصباً تذكارياً على طريق تل أبيب ـ حيفا حفروا عليه اسم (غابة أتاتورك)[٣].

ويؤكد جاك قمحي المعروف (بروتشيلد إستانبول) أن اليهود أسسوا وطناً قومياً لهم في تركيا (دون إعلان عنه) قبل تأسيس وطنهم في فلسطين[٤].

واستعراضاً للعلاقات التركية الإسرائيلية منذ البداية تجد أن أهداف اليهود في إقامة دولة لهم بدأت عن طريق (يهود الدونمة) الذين طالبوا الدولة العثمانية بالسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين وإنشاء وطن قومي لهم. وقام (تيودور هرتزل) زعيم الحركة الصهيونية بمحاولة إقناع السلطان (عبد الحميد الثاني) بالحصول على وعد يسمح لهم بالهجرة إلى فلسطين، وعلى الرغم من رفض (السلطان عبد الحميد) الموافقة على هجرة اليهود إلى فلسطين باعتبارها أرضاً مقدسة، إلا أن الحركة الصهيونية أخذت في التطور عن طريق (يهود الدونمة) الذين أظهروا إسلامهم حتى يخفوا شخصيتهم اليهودية، وعن طريق الجمعيات التركية مثل (جمعية الاتحاد والترقي) و(حركة تركيا الفتاة) بدأت أهداف هؤلاء اليهود تتحقق، وخاصة عند انهيار الدولة العثمانية، وقيام الجمهورية، وتنازل كمال أتاتورك عن الولايات العربية التي كانت بحوزة الدولة العثمانية، وظهور بريطانيا

---

(١) صالح زهر الدين، اليهود في تركيا، مرجع سابق، ص١١٥.
(٢) الشعب العربي، عدد ٣٤، كانون الثاني ـ يناير ١٩٩٨م، ص٢٧.
(٣) ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سابق، ص٩٥.
(٤) مجلة الكفاح العربي (البيروتية) ٦/ ٢/ ١٩٩٣م، تبيل الملحم، مقالة بعنوان (جاك قمحي، روتشيلد إستانبول)، ص١٨.

التي أعطت الكثير للصهيونية عن طريق وعد بلفور حتى قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م.

وكانت تركيا هي أول دولة إسلامية تعترف بالكيان الصهيوني ودولة إسرائيل.. ووصلت العلاقات التركية الإسرائيلية إلى مرحلة متطورة، نتيجة تسلُّم (تورغود أوزال) السلطة عن طريق حزبه (الوطن الأم) الذي يؤمن بأن تركيا ستصبح قوة رئيسة في العالم والشرق الأوسط اعتماداً على واشنطن، وكان تركيز (أوزال) لتحقيق هذا هو كسب (اللوبي اليهودي) في الولايات المتحدة.

وتركيا ترى في اللوبي اليهودي قوة عملية تساعدها على مواجهة اللوبي اليوناني داخل الكونجرس الأمريكي إلى جانب احتياجها لكسب تأييد واشنطن لها في مسألة أنابيب البترول والغاز الذي تسعى تركيا لتمريره في أراضيها بعد انطلاقه من آذربيجان وتركمانستان وقازاقستان[١].

من ناحية أخرى فإن تركيا ترمي من وراء هذا الاتفاق إلى كسب التأييد الأمريكي لتوجهات تركيا نحو مواجهة الرفض لانضمامها للاتحاد الأوروبي[٢].

وقد حدث تحسن في العلاقات بين تركيا وإسرائيل حيث تمَّ تبادل تجاري بين البلدين، كما نشطت السياحة بين البلدين نشاطاً ملحوظاً.. بالإضافة إلى هذا فقد تمَّ إنشاء مشروعات مشتركة بين تركيا وإسرائيل، مثل مشروع أنابيب السلام بهدف السيطرة على المياه في المنطقة، ووعدت أنقرة إسرائيل بتلبية حاجاتها المائية من مياه نهر (ماناوجات) في نهاية عام ١٩٩٨م نتيجة لذلك، فإن إسرائيل تتوجه ناحية الاستثمار في منطقة جنوب شرق البلاد، حيث يوجد نهري دجلة والفرات المتنازع عليهما مع سوريا والعراق طبقاً لاتفاقيات التعاون الزراعي والري بين تركيا وإسرائيل[٣].

---

(١) جريدة الشعب العربي، عدد ٣٤، كانون الثاني-يناير ١٩٩٨م، ص٢٧.

(٢) جريدة الأهرام المصرية، ٢٧/٣/١٩٩٨م، ص٥.

(٣) الشعب العربي، جريدة أسبوعية سياسية، تصدر عن حزب الشعب العربي الديمقراطي، لندن، عدد ٣٤، كانون الثاني-يناير ١٩٩٨م، ص٢٧.

كما أن إسرائيل تطمع في أن تصبح تركيا ممراً لتكنولوجية إسرائيلية زراعية متطورة إلى منطقة جمهوريات آسيا الوسطى. وجاء هذا نتيجة الزيارات المتبادلة التي تمت بين الجانبين التركي والإسرائيلي[1].

ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل تريد فتح مصانع تصليح وتجديد طائرات الفانتوم الأمريكية لدى تركيا وغير تركيا، وذلك من أجل تشغيل مصانعها، وبالتالي تستطيع تشغيل عمّالها حتى لا تحدث بطالة في إسرائيل قد ينتج عنها مغادرة هؤلاء اليهود إسرائيل للبحث عن وطن آخر.

وتأكيداً على سياسة تشجيع الولايات المتحدة التعاون العسكري التركي الإسرائيلي فقد أكّد الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية (نيكولاس بيرنز): «أن الهدف الإستراتيجي الدائم للولايات المتحدة هو أن «على تركيا وإسرائيل تعزيز تعاونهما العسكري وعلاقاتهما السياسية».

ورداً على سؤال عن غضب إيران والعراق وسوريا من قرار إجراء مناورات عسكرية في البحر المتوسط بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، قال بيرنز: «ليس مفاجئاً وباللأسف أن نرى العراق وإيران لا يرغبان في رؤية الولايات المتحدة وتركيا تعملان بالتعاون مع إسرائيل. لكن الهدف الإستراتيجي الأمريكي هو تعزيز التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل.

وأضاف بيرنز: «إن إسرائيل صديقة مقرّبة جداً للولايات المتحدة وحليفة وثيقة لها. وتركيا حليفة وصديقة مقربة، ويبدو لنا أن من الطبيعي والإيجابي أن تعمل تركيا وإسرائيل معاً عسكرياً.

إن الولايات المتحدة مسرورة جداً للمشاركة من هذا التعاون(...) صراحة، وأننا لا نكترث لوجود اعتراضات على هذا من إيران والعراق، لأنهما بلدان خارجان على القانون، ولن نأخذ وجهة نظرهما في الاعتبار عندما نخطط لتعاوننا الأمني في ذلك الجزء من العالم»[2].

---

(١) مجلة الشاهد، عدد ١٢٩، أيار-مايو ١٩٩٦م، نيقوسية، قبرص، ص٤٠.

(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٣٤٤.

ومن الناحية العسكرية فإن تركيا طلبت مساعدة إسرائيل لها في الحصول على طائرات من طراز (سوبر كوبرا) في قتالها مع حزب العمال الكردستاني.

ومن زاوية أخرى واجهت الحكومة الأمريكية اعتراضاً من أعضاء اللوبي الأرمني واليوناني داخل الكونجرس الأمريكي على تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لتركيا بسبب سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان، ومن أجل هذا فإن تركيا تحاول الحصول على دعم اللوبي اليهودي في الكونجرس الأمريكي حتى تستطيع تحييد اللوبي اليوناني والأرمني لها[١].

وفي عام ١٩٩٤م بدأت بوادر الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي على شكل إعلان متواضع تحدَّث عن رغبة الجانبين التركي والإسرائيلي في إقامة علاقة تعاون عسكري محدود وجزئي لا يتعدى مجالات التدريب والتشاور[٢].

بعد ذلك بدأ ما عرف بالتعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل في مجال الأمن من أجل مواجهة ما عرف بالإرهاب الإسلامي الذي تدعمه كل من إيران وسوريا، وقد نقل أحد الدبلوماسيين الأتراك أن بلاده واقعة تحت مسمى (لعنة الجغرافية) بمعنى أنها مطوقة بثلاثة بلدان داعمة للإرهاب، وهي إيران وسوريا والعراق. ولعنة أخرى هي (خلافات تركيا واليونان) بشأن مشكلة قبرص، بالإضافة إلى مستقبل جمهوريات آسيا الوسطى التركية الذي ينذر بالخطر[٣].

وترى تركيا أن مصلحتها المباشرة في عقد هذا الاتفاق بينها وبين إسرائيل هو مواجهة (الإرهاب العربي والكردي) وخوف تركيا من عقد اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل.

وتجد تركيا في إسرائيل الأمل في دعمها في البلاد الأوروبية من أجل قمع أي تحركات سياسية أو إعلامية للمنظمات الكردية التي تعيش داخل هذه البلدان،

---

(١) عايدة العلي سري، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٤٥.
(٢) مجلة الوسط، العدد ٣١، ١٢/١/١٩٩٨م، ص٢٠.
(٣) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٢١٣، الأسبوع العربي ٢٤/٦/١٩٩٦م نقلاً عن صحيفة (هيرالد تريبيون) ٤/٦/١٩٩٦م.

في الوقت الذي لإسرائيل فيه علاقات ودية مع دول ليست لها علاقة بتركيا مثل روسيا واليونان وغيرهما.

وجدير بالذكر فإن توقيت إعلان هذا الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل جاء مع الحملات الإسرائيلية الأمريكية على الإرهاب وعلى إيران، ويعدُّ استخدام إسرائيل لهذه الأجواء المتوترة مع البلاد العربية طريقاً إلى حرب إقليمية يمكن أن تتورَّط تركيا فيها.

وبالنسبة للمصلحة الأمريكية فإن هذا الاتفاق التركي الإسرائيلي يمثِّل حجر أساس لبناء نظام إقليمي جديد. في الوقت الذي تعتبر تركيا فيه دولة محورية بالنسبة لواشنطن تستطيع القيام بدور قوي في المنطقة، نظراً لموقعها الجغرافي، وقربها من سوريا وإيران، كما أن الولايات المتحدة تعتبرها النموذج الأفضل للدولة الإسلامية التي يمكن التعامل معها بنظامها العلماني المعروف.

وقد بدأت أولى الخطوات الفعلية لهذا الاتفاق حين أعلنت إسرائيل عن التعاون المسلح بين سوريا وإيران من أجل توزيع السلاح على المنظمات الإرهابية، وأعلنت أن إيران نقلت عن طريق الجو (٢٠) شحنة من السلاح إلى سوريا لتوزيعها على هذه المنظمات، وكان ذلك عام ١٩٩٦م إلى جانب تعاون سوريا وإيران في تطوير قدراتهما في مجال الحرب الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل، وقد أعربت الحكومة التركية عن قلقها إزاء هذا التعاون السوري الإيراني. وأعلن وزير الدفاع التركي (طورخان تايان): أن سوريا تستعد لخوض معركة شاملة مع إسرائيل[١].

وقد كشفت مصادر مختلفة عن قيام الولايات المتحدة بتنفيذ حلف ثلاثي يضم تركيا وإسرائيل واليونان، ترأسه واشنطن، يهدف إلى إقامة توازن قوي في منطقة الشرق الأوسط، ويشكل امتداداً للذراع الجنوبي للحلف الأطلسي، ويحقق في الوقت نفسه قيادة غير عربية لحوض البحر المتوسط، ويخدم مصالح

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٤٥ - ٣٤٦.

الولايات المتحدة في المنطقة[1].

والـولايات المتحدة تولي تركيا ودورها في المنطقة أهمية كبرى، وقـد صرّح الرئيس الأمريكي (بيل كلنتون) في خطاب له أمام أعضاء البرلمان التركي في تشـرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٩م «أن مستقبل تركيا سيكون حاسماً في صياغة القرن الواحد والعشرين» وجاء هذا التصريح عقب مؤتمر (منظمة الأمن والتعاون الأوروبية) الذي عقد في إستانبول في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٩م[2].

الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل:

في بداية الخمسينيات قال ابن جوريون أول رئيس حكومة في إسرائيل: إن العلاقات الإسرائيلية التركية أشبه بعلاقة العشق الذي لم يصل بعد إلى الزواج[3].

وقد تم هذا الزواج بدخول الاتفاق التركي الإسرائيلي حيز التنفيذ، ويمكننا القول: إن التحالف الإسرائيلي التركي بدأ باجتماع سري بين ابن جوريون وعدنان مندريس عام ١٩٥٨م، أعقب هذا الاجتماع اتفاق استهدف التعاون بينهما ضد دول الشرق الأوسط، وبعد إعدام مندريس حدث تباعد ما بين إسرائيل وتركيا.

وفي عام ١٩٦٤م تم لقاء بين (عصمت إينونـو) ١٩٣٨ ـ ١٩٥٠م و(ليفي إشكول) في باريس لإحياء الاتفاق السري بينهما، في الوقت الذي بدأ فيه الموساد يعمل من وراء ظهر تركيا من أجل مساعدة الأكراد[4]. ولم يكن هذا الاتفاق إلا نسخة من اتفاق تركي ـ مصري عقد عام ١٩٨٧م واتفاق تركي ـ كويتي عقد عام ١٩٨٧م، واتفاق تركي ـ تونسي عقد عام ١٩٩٠م، واتفاق تركي ـ إماراتي عقد

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٥١.

(٢) جريدة الحياة الدولية، ٢١/ ١١/ ١٩٩٩م.

(٣) محمد حرب، جريدة البيان، الإمارات العربية المتحدة، عدد ٣٠٣، ٧/ ٣/ ١٩٩٧م، ص١٢.

(٤) مها عبد الفتاح، مقال: خيوط متشابكة، تركيا والأكراد والعراق وأمريكا و.. القاسم المشترك بينهم إسرائيل، جريدة أخبار اليوم، ٢٦/ ٦/ ١٩٩٩م، نقلاً عن العميل السابق للموساد فكتور أوستروفسكي.

عام ١٩٨٩م، واتفاق تركي ـ سعودي عقد عام ١٩٨٤م، كما وقعت تركيا نفس هذا الاتفاق مع (٣٠) دولة أخرى[1].

وفي البداية تكتَّمت تركيا وإسرائيل أنباء الاتفاق العسكري بينهما، ورغبا أن يحيطاه بسرية تامة إلا أن استجواب عضو من (حزب الرفاه) لوزير الدفاع التركي جعلت الأخير يقوم بكتابة بنود الاتفاق بخط يده، فتمَّ إعلانه[2].

وعلى هذا فإن اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي تحدَّد في النقاط التالية:

ـ قيام إسرائيل بتحديث ٥٦ طائرة (إف ـ ٤) تركية تكلّف أنقرة ٦٠٠ مليون دولار.

ـ قيام إسرائيل بتحديث ٤٨ طائرة (إف ـ ٥) تركيا تكلف أنقرة ١١٠ مليون دولار.

ـ قيام إسرائيل بتزويد طائرات (إف ـ ١٦) التي تصنعها تركيا بمعدات إلكترونية متطورة.

ـ فتح أنقرة مجالاتها الجوية وقواعدها العسكرية لتدريب الطائرات الإسرائيلية.

---

(١) محمد حرب، الاتفاق التركي الإسرائيلي، وتأثيره على الجيران العرب، جريدة الوفد، عدد ٢٨٩٤، ٧/٦/١٩٩٦م.

(٢) محمد حرب؛ جريدة الأحرار، ٢٨/٦/١٩٩٦م. كتبت صحيفة صباح في مقال لها في حزيران ـ يونيو ١٩٩٦م بعنوان (من الذي أوصل الاتفاقية مع إسرائيل إلى هذه الحالة) جاء فيه: «لقد وصل شكُّ العرب وقلقهم إلى أعلى درجة، ومهما قمنا بتصريحات وحاولنا شرح أنه ليس لدينا نيّة سيئة لن نصدق، ولو كنّا تريد إفساد الموازين في المنطقة، وتأسيس اتفاقيات جديدة، فيجب أن نشرح هذا للشعب وللرأي العام، فهناك نفع كبير في توضيح ما تحتويه هذه الاتفاقية للرأي العام، فقد تجاوزنا حدود وأبعاد الاتفاقية سواء أردنا أم لم نرد، ولنعرف ما هي السياسة الحقيقية ولنتحرك نحن طبقاً لهذه السياسة. (Sabah, 22 Haziran, 1996)

ـ تقدم المخابرات الإسرائيلية معلومات مفصلة للمخابرات التركية، وتشمل تفاصيل التحركات العسكرية السورية والإيرانية والعراقية، ونشاط (حزب العمال الكردستاني) التركي في المنطقة.

ـ قيام إسرائيل بتزويد طائرات (إف ـ ٤) التركية بصواريخ (بوباي) الإسرائيلية، ليتم بها ضرب الصواريخ الروسية التي سيشتريها القبارصة اليونانيون.

ـ تصنيع دبابات (ماركافا) وصورايخ (بوباي) الإسرائيلية بتركيا.

ـ تقوم إسرائيل بتحديث دبابات (إم ـ ٦٠) التركية.

ـ قيام إسرائيل ببيع رادارات وأجهزة رصد حساسة لتركيا لاستخدامها على الحدود مع العراق، ولمراقبة تحركات عناصر (حزب العمال الكردستاني).

ـ تفكر أنقرة في شراء طائرات تجسس بدون طيار من إسرائيل.

ـ التعاون في مجال تكنولوجية الفضاء، لإطلاق قمر صناعي عسكري مشترك، يساهم في ربط قيادة الأركان التركية بقيادة الأركان الإسرائيلية مباشرة، ولمواجهة أية تطورات مفاجئة في المنطقة.

ـ اتفق الطرفان على إجراء مناورات بحرية وجوية وبرية مشتركة وبشكل دوري[١].

لقد كان اشتراك مصالح تركيا وإسرائيل في عدة جوانب أدت إلى لجوئهما إلى تكوين هذا الاتفاق. . من هذه العوامل المشتركة الخلافات مع العالم العربي بشأن قبرص ومياه دجلة والفرات، ومنها أيضاً مواجهة الإسلام الأصولي، والحد من انتشاره، والاقتصاد الحر، والتحالف مع الولايات المتحدة[٢].

---

(١) جريدة الشعب، عدد ٣٤، كانون الثاني ـ يناير ١٩٩٨م، لندن، ص٢٦، ٢٧.

(٢) صحيفة الفاينيشال تايمز، ٣/٦/١٩٩٦م، انظر الترجمة الكاملة لنص الاتفاق آخر الدراسة، ملحق رقم ٢٦، ص٤٨٨.

والأتراك الذين زاروا إسرائيل في الفترة بين ١٩٩٢ - ١٩٩٧م:

- وزير الخارجية حكمت شيتين (تشرين الثاني - توفمبر ١٩٩٢م).
- رئيسة الوزراء تانسو تشيلر (تشرين الأول - أكتوبر ١٩٩٤م).
- رئيس الجمهورية التركي سليمان ديميريل (آذار - مارس ١٩٩٥م).
- قائد الأركان التركية الفريق أول إسماعيل حقي قراداي أوغلو (شباط - فبراير ١٩٩٧م).
- وزير الدفاع التركي طورخان تايان (شباط - فبراير ١٩٩٧م).
- رئيس البرلمان التركي مصطفى تمللي (حزيران - يونيو ١٩٩٧م).

أما الإسرائيليون الذين زاروا تركيا في الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٧م فهم كالتالي:

- الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتزوغ (آب - أغسطس ١٩٩٢م).
- وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز (أيلول - سبتمبر ١٩٩٢م).
- الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان (حزيران - يونيو ١٩٩٥م).
- وزير الخارجية ديفيد ليفي (نيسان - إبريل ١٩٩٧م).
- قائد الأركان الإسرائيلي عاموس شاحاك (تشرين الأول - أكتوبر ١٩٩٧م).
- وزير الري الإسرائيلي (أيلول - سبتمبر ١٩٩٧م).
- وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي (كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٧م).
- رئيس البرلمان الإسرائيلي (شباط - فبراير ١٩٩٨م).
- رئيس الوزراء نتنياهو (ربيع ١٩٩٨م)[١].

---

(١) جريدة الشعب، ص٢٧.

وجدير بالذكر أن توقيت إعلان الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي ظهر كأولى نتائج قمة (شرم الشيخ) التي أعلنت فيها الولايات المتحدة وإسرائيل الحرب على العرب جميعاً[1].

النتائج التي حققتها اتفاقية التعاون العسكري التركي الإسرائيلي:

ردّاً على مقولة «إن التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل يشكِّل خطراً على تركيا» فقد صرّح مسؤولو القيادة التركية العامة بأن اتفاقية التعاون والتدريب العسكري المعقودة بين تركيا وإسرائيل لا تشكل خطراً على تركيا، بل بالعكس فإن هذه الاتفاقية تحقق لتركيا الآتي:

١ ـ حققت للطيارين الأتراك إمكانية التدريب على إمداد الطائرات بالوقود وهي في الجو.

٢ ـ سيتدرب الطيارون الأتراك على الحرب الإلكترونية.

٣ ـ التبادل التكنولوجي من إسرائيل إلى تركيا، وخاصة وأن القوات الجوية تعتمد على التكنولوجية.

٤ ـ تستفيد إسرائيل من التدريب الجوي فوق البحر، وتركية تعطي الفرصة لذلك.

٥ ـ وصول التدريب في المدارس العسكرية التركية بمختلف مراحلها بفضل المدربين الإسرائيليين إلى مستوى التدريب في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية.

٦ ـ تطوير طائرات (إف ـ ٤) التركية على يد الخبراء الإسرائيليين.

٧ ـ قيام إسرائيل بتغطية (٥٠٪) من احتياجات تركيا من الرادار الذي يحدد الأهداف الأرضية من الجو مبدئياً و٥٠٪ الأخرى من احتياجات تركيا ستغطيها إسرائيل أيضاً حسب تصريح الجنرال (أحمد تشور كتشي) قائد القوات الجوية التركية.

---

(١) مجلة الشاهد، عدد ١٣٩، أيار ـ مايو ١٩٩٦م، ص٣٧.

٨ ـ قيام شركة (.I. A. I) لصناعة الطائرات الإسرائيلية برفع مستوى (٥٤) طائرة تركيا طراز (إف ـ ٤) إلى طراز فانتوم ٢٠٠٠.

٩ ـ قيام شركة (.I.A.I) بضمان تركيب الأجزاء المساعدة للطائرات (إف ـ ٤) وتثبيت (القنابل الذكية) التي تضرب الهدف المقصود دون الإضرار بما يحيط بها، ووضع الرادارات التي تحدد الأهداف الأرضية من الجو، والتي تساعد على تحديد أهداف هذه القنابل.

١٠ ـ إعطاء فترة سماح لتركيا مدتها سنتان، يبدأ بعدها السداد المطلوب.

١١ ـ الاستفادة من التكنولوجية الإسرائيلية في منع عبور الإرهابيين الحدود التركية. خاصة وأن إسرائيل تملك أعلى تكنولوجية في العالم في أمن الحدود[١]، كما صرح الجنرال التركي (طونجر قيليج) مستشار وزارة الدفاع التركية ممثلاً للقائد العام التركي للقوات المسلحة في اجتماعه مع رئيس الوزراء (نجم الدين أربكان).

وفي تاريخ ٧/ ٨/ ١٩٩٦م أعلنت تل أبيب عن تعهدها بتقديم قرض مباشر من الخزانة الإسرائيلية إلى الخزانة التركية بقيمة ٤١٠ مليون دولار من أجل تمويل صفقة تحديث أسطول المقاتلات التركية من طراز (فانتوم ـ إف ٤) وتعتبر إسرائيل هذه الصفقة هامة لصناعتها العسكرية.

وفي ٢٨/ ٨/ ١٩٩٦م وقَّع البلدان اتفاقية تعاون تكنولوجي وصناعي وعسكري بينهما يشمل تحديث ٥٤ مقاتلة تركيا من طراز (فانتوم ـ إف ٤) وذلك استكمالاً للاتفاق السابق.

وقد أعلنت وزارة الخارجية التركية أن هذا الاتفاق ما هو إلا (اتفاق ـ إطار) للتعاون في مجال الدفاع، وصرحت أن هذا النوع من الاتفاقات وقعته مع عشرين دولة من بينها دول عربية إحداها مصر. وفي الوقت نفسه جاء إعلان تركيا بتزويد حصة سوريا من المياه من (٥٠٠) متر مكعب في الثانية إلى (٨٠٠) متر مكعب.

---

(١) G. Kurmay, dan Israil Savunmosi, Zaman, 3 Temmuz, 1996.

وفي أول آب ـ أغسطس ١٩٩٦م تمَّ توقيع اتفاقية بين الجانبين، وتتضمن تحديث مقاتلات فانتوم أمريكية من طراز (إف ٤)، وشراء صواريخ إسرائيلية ـ أرض/جو من طراز بوباي ١، وبوباي ٢ على أن تنتج صواريخ بوباي ٢ في تركيا بترخيص خاص، وكانت قيمة هذه الاتفاقية ٦٣٢ مليون دولار[١].

وفي ١/١٢/١٩٩٦م أعلنت إسرائيل عن طريق إذاعتها أن حكومتي إسرائيل وتركيا وقّعتا اتفاقاً للتعاون العسكري ينص على إجراء مناورات عسكرية مشتركة في العام القادم (١٩٩٧).

وفي ٤/١٢/١٩٩٦م نفى ناطق باسم وزارة الخارجية التركية ما تردَّد حول اتفاق تركيا وإسرائيل على إجراء مناورات عسكرية مشتركة عام ١٩٩٧م، وأكد أن الاتفاق الذي عُقد في أنقرة كان عبارة عن وضع البرنامج التنفيذي للتعاون في إطار اتفاق التدريب المشترك، وليس اتفاقاً على مناورات عسكرية مشتركة[٢].

وفي ٥/١٢/١٩٩٦م تم توقيع اتفاق بين تركيا وإسرائيل بقيمة (٦٠٠) مليون دولار لتطوير مقاتلات (إف ـ ٤) التابعة لسلاح الجو التركي.

وفي ٢٣/١٢/١٩٩٦م أعلنت الإذاعة الإسرائيلية عن توقيع اتفاق للتعاون الجمركي بين إسرائيل وتركيا، وذلك في مقر وزارة الخارجية الإسرائيلية في القدس.

وفي ٦/٢/١٩٩٧م أعلنت مصادر مطلعة أن تركيا وإسرائيل تستعدان لإجراء مناورات عسكرية في البحر المتوسط بأكبر قوة بحرية بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

وقد أعلن (إسحاق موردخاي) وزير الدفاع الإسرائيلي أن إجراء هذه العمليات من شأنه تعزيز التعاون العسكري بينهما[٤].

---

(١) سها بوليك، الباحث العربي، مرجع سابق، ص٣٦.
(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٦١.
(٣) صحيفة (جمهوريت) التركية، ٦/٢/١٩٩٧م.
(٤) صحيفة (معاريف) الإسرائيلية، ٥/٢/١٩٩٧م.

وفي شباط ـ فبراير ١٩٩٧م فازت إسرائيل بمناقصة قيمتها (٧٥) مليون دولار لتحديث (٤٨) مقاتلة نفّاثة من طراز (إف ـ ٥)، بالإضافة إلى هذا عرضت إسرائيل على تركيا بيع طائرات إسرائيلية للإنذار المبكر تسمى (فالكون) إلى جانب تحديث (٣٠٠) دبابة (م ـ ٦٠) أمريكية الصنع، كما بحث الجانبان إمكانية إنتاج صواريخ (دليلة) الإسرائيلية الصنع، والتي يصل مداها إلى (٥٠٠كم)[١].

وخلال زيارة رئيس أركان الجيش التركي (إسماعيل حقي قراداي أوغلو) إلى إسرائيل في ٢٤/ ٢/ ١٩٩٧م أعلن أنه يتعهد بالامتناع عن نقل التكنولوجية العسكرية الإسرائيلية إلى دول إسلامية دون موافقة إسرائيل. وأعلن: «أن تركيا وإسرائيل هما الدولتان الديمقراطيتان الوحيدتان في المنطقة، ولهما مقاربة مماثلة للمشاكل الأمنية، مما يسهل تطوير علاقاتنا»[٢].

في ٥/ ٣/ ١٩٩٧م عرضت إسرائيل على تركيا مشروع تحديث (٣٠٠) دبابة طراز (إم ـ ٦٠) الأمريكية الصنع التي تملكها تركيا، كما طلبت تركيا تحديث دبابة مجاناً على سبيل التجربة.

وفي ١٣/ ٣/ ١٩٩٧م أعلنت تركيا عزمها على شراء وتصنيع صواريخ إسرائيلية يبلغ مداها (٧٠كم)، وتجهز بها الطائرات المقاتلة التركية من طراز (إف ـ ١٦) ومقاتلات (إف ـ ٤).

وفي ١٠/ ٤/ ١٩٩٧م نشرت صحيفة (حريت) التركية أن وزير الدفاع التركي سوف يبحث خلال زيارته القادمة إلى إسرائيل في نهاية نيسان ـ إبريل ١٩٩٧م شراء طائرات للإنذار المبكر من طراز (فالكون) وتحديث إسرائيل (٤٨) طائرة تركيا من طراز (إف. س. ٥) وشراء بنادق مشاة من طراز (تاوس) وأجهزة رادار من إسرائيل، وأجهزة لإزالة الألغام تقدر بـ(٥٠٠) مليون دولار[٣].

وفي ١١/ ٤/ ١٩٩٧م أعلن وزير الدفاع التركي (طوخان تايان) أن تركيا

---

(١) سها بوليك، الباحث العربي، مرجع سابق، ص٣٦.
(٢) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٦٥.
(٣) صحيفة (حريت) التركية، ١٠/ ٤/ ١٩٩٧م.

سوف تقوم بإنفاق (٣١) مليار دولار لشراء أسلحة وتحديث معدات عسكرية على مدى عشر السنوات المقبلة، وتنص الخطة على شراء (١٠٨) مروحيات وطائرات استطلاع، وصواريخ متطورة وأجهزة استكشاف، وبناء فرقاطات ودبابات حديثة بالإضافة إلى تحديث الطائرات المقاتلة. وأضاف أن «هدفنا الأساس هو تلبية حاجاتنا من خلال الاستعانة بالإمكانات المحلية قدر المستطاع» وتابع «إننا لا نرمي فقط إلى امتلاك قوات مسلحة قوية، وإنما إلى تعزيز صناعتنا الدفاعية أيضاً»[1].

وفي اليوم نفسه أيضاً وقَّعت تركيا اتفاقاً مع الصناعات العسكرية الإسرائيلية من أجل تحديث (٥٤) طائرة من طائراتها القاذفة من طراز (إف ـ ٤) إلى جانب تحديث طائرات (إف ـ ٥) بالإضافة إلى شراء معدات إلكترونية إسرائيلية من أجل تشديد المراقبة على حدودها مع العراق.

وأعلنت إسرائيل أن الولايات المتحدة سوف تنضم إلى مناورات بحرية إسرائيلية ـ تركيا في شرقي البحر المتوسط، وبهذه المناسبة أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي (إسحاق موردخاي) قائلاً: «أرى أن إجراء الدول الثلاث (أمريكا ـ إسرائيل ـ تركيا) مناورات مشتركة ستكون له فائدة كبرى فيما يتعلق بتعزيز قوة الدول» وأشار إلى أن الولايات المتحدة تجري عمليات عسكرية مع الجيش الإسرائيلي والتركي.

وفي ٤/ ٥/ ١٩٩٧م استقبلت إسرائيل نائب رئيس الأركان التركي، وتأتي هذه الزيارة بهدف بناء تحالف إستراتيجي بشراكة أمريكية وبمهمات أمنية ـ عسكرية ضد سوريا وإيران من أجل مواجهة أي تطورات خليجية، وأعلنت المصادر أن الأطراف الثلاثة سوف يقومون بمناورات منتظمة مع إقامة مستودعات أسلحة في تركيا، وإقامة منظومة اتصالات سرية لاستخدامها في حالة الطوارئ.

وخلال زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي (إسحاق موردخاي) إلى تركيا في ١٩٩٧م أعلن أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل تتطور في ظل الولايات المتحدة

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٧٣.

الأمريكية، وأن التعاون مع الأتـراك أخذ بعداً إستراتيجياً بدعم من الولايـات المتحدة[١].

وتعلّق صحيفة (زمان) التركية على استخدام كلمة (إستراتيجي): إن القوات العسكرية التركية قد عارضت وصف العلاقات بين البلدين بأنها علاقات إستراتيجية وذلك لأن استخدام هذه الكلمة يؤدي إلى ظهور نداءات ودعوات خاطئة، فليس يوجد في أيٍّ من الاتفاقات التي عقدت بين البلدين أن يكون هناك سلوك مشترك تجاه عدو مشترك، وإن استخدام كلمة إستراتيجي يعني أن العلاقات تحتوي على خطة دفاع مشترك مثل (حلف الناتو) و(حلف وارسو) ولا يوجد مادة في الاتفاق تنصُّ على أنه لو دخلت تركيا حرب مع سوريا ـ على سبيل المثال ـ فإن إسرائيل تأتي لمساعدتها[٢].

وفي ٧/ ٥/ ١٩٩٧م صرّح ناطق باسم وزارة الخارجية التركية أن المناورات البحرية التركية ـ الإسرائيلية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط مخصصـة لعمليات مدنية وعمليات بحث وإنقاذ، ولا تستهدف أي بلد آخر، وليس لها أي جانب إستراتيجي[٣].

وحتى نهاية عام ١٩٩٧م فقد كان اتفاق التعاون بين تركيا وإسرائيل مشروطاً بقيود محددة وهي:

ـ عدم اشـتراك أفراد الوحدة العسكرية التابعـة لإحدى الدولتيـن خلال زيارتها للدولة الأخرى في أي اشتباكات مسلحة مع طرف ثالث في حـال تورط الدولة المضيفة في أعمال عسكرية.

ـ حقُّ كلِّ دولة في سحب وحداتها العسكرية الزائرة إلى الدولة الأخرى في حال الحرب والاشتباكات المسلحة والاضطرابات الداخلية.

---

(١) Zaman, 13 Aralik, 1997.

(٢) Zaman, a. g. e. انظر ميزان القوى العسكرية بين سوريا وتركية في الملحق آخر الدراسة.

(٣) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٧٨.

ـ اقتصار المناورة العسكرية المشتركة، التي تمَّ تنفيذها في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٧م على عمليات غير قتالية، وتركيزها على مهمات فنية محددة تتعلق بعمليات بحث وإنقاذ[١].

ولا ينبغي أن نغفل جانباً آخر من جوانب تقيد تطوير التعاون العسكري بين الدولتين ألا وهو موقف كلٍّ منهما تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط وقضايا الحقوق الفلسطينية، وتأييد تركيا لياسر عرفات، بالإضافة إلى هذا موقف إسرائيل تجاه اليونان التي ترتبط معها بروابط قوية، الأمر الذي يغضب تركيا[٢].

وقد أعلنت مصادر إسرائيلية أن إسرائيل سلَّمت تركيا الأسرار التكنولوجية للمقاتلة الروسيا الصنع طراز (ميج ـ ٢٩) التي تمتلكها سوريا وإيران.

من ناحية أخرى أعلنت بعض المصادر أن تعزيز العلاقات التركيا مع إسرائيل تتوجه من أجل الحد من نفوذ الإسلاميين الذين يهددون الطابع العلماني للدولة، وقد أدخلتهم في مصاف المقاتلين الأكراد، وأعلن قائد قوات (الجاندارما) التركية «أن إنهاء التطرُّف الإسلامي هو أمر حيوي للجمهورية التركية، ومن غير الوارد دخول مساومات في هذا الشأن»[٣].

وفي ٧/ ١/ ١٩٩٨م بدأت مناورة بحرية مشتركة بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة أطلق عليها اسم (عروس البحر) وكانت حيفا مركز الانطلاق، واستمرت هذه المناورة (١٢) ساعة، وقد أثارت هذه المناورة غضب البلاد العربية، وأذاعت إسرائيل والولايات المتحدة أن هذه المناورة ما هي إلا عملية إنقاذ ونجدة للسفن الغارقة، وليست لها أي أهداف هجومية[٤].

وقد وجهت الدول العربية انتقادات عنيفة لتركيا بسبب هذه المناورات، وعبَّر عنها وزير الخارجية العراقي بأنها «عمل استفزازي ضد الأمة العربية» كما

---

(١) التقرير الإستراتيجي، ١٩٩٧م، ص١٥٦.
(٢) المرجع السابق، ص١٥٦.
(٣) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٧٨.
(٤) جريدة الشعب المصرية، ١٣/ ١/ ١٩٩٨م.

انتقدت مصر هذه المناورات، ورفضت الاشتراك فيها بصفة مراقب، ووصفها (عمرو موسى) بأنها «خطوة سلبية» كما وصفتها وزارة الخارجية السورية بأنها «ألعاب الحرب» وعبَّرت عنها وزارة الخارجية الإيرانية بقولها: إنها «تهديد للدول العربية وللمنطقة بأكملها»[1].

وتقدَّر القيمة الإجمالية لعقود التسليح والتعاون التي وقعت بين تل أبيب وأنقرة بأكثر من مليار دولار تتوزع كالتالي:

- عقد بقيمة (٦٤٠) مليون دولار تنفذه مؤسسة (الصناعات الجوية الإسرائيلية) الحكومية لتحديث (٥٤) مقاتلة تركيا من طراز (إف ـ ٤ فانتوم) وهو العقد الأول من نوعه بين البلدين في إطار تعاونهما العسكري والتسليحي، إذ تمَّ توقيعه مطلع العام ١٩٩٦م. وينصُّ على قيام الصناعات الجوية الإسرائيلية بإجراء عَمْرات كاملة على هذه المقاتلات الأمريكية الصنع التي يستخدم سلاح الجو التركي نحو (١٨٠) طائرة. وسيتم تزويد هذه المقاتلات بأنظمة رادارية وإلكترونية ومعدات ملاحية إسرائيلية، كما سيتم تسليحها بذخائر جوية صاروخية إسرائيلية، وتحويلها إلى الطراز المعروف باسم (فانتوم ٢٠٠٠) على غرار طائرات سلاح الجو الإسرائيلي التي تمَّ تحويلها إلى هذا الطراز قبل أعوام.

- عقد بقيمة (٧٥) مليون دولار لتحديث (٤٨) مقاتلة تركيا من طراز (إف ـ ٥ تايغر) وتزويدها بأنظمة رادارية وإلكترونية ومعدات ملاحية وذخائر إسرائيلية الصنع بعدما فازت به (مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية) ضمن عرض مشترك قدمته مع الصناعات الجوية السنغافورية.

- عقد بقيمة (٢٠٠) مليون دولار يحصل سلاح الجو التركي بموجبه على (٢٠٠) صاروخ جو ـ سطح، إسرائيلي الصنع من طراز (بوباي). وستستخدم هذه الصواريخ الهجومية البعيدة المدى (حتى مسافة ١٠٠كم) والدقيقة التوجيه، التي تقوم بإنتاجها هيئة تطوير الأنظمة القتالية التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية والمعروفة باسم (رافائيل) لتسليح المقاتلات التركية من طراز (إف ـ ١٦ فالكون)

---

(١) سها بوليك باشا، الباحث العربي، مرجع سابق، ص٣٧.

و(فانتوم ـ ٢٠٠٠) و(إف ـ ٥ تايغر) المعدَّلة. كما أن هذا العقد يمنح الصناعات العسكرية التركية ترخيصاً بإنتاج هذه الصواريخ محلياً بالتعاون مع الصناعات الإسرائيلية لتصبح سلاح القصف الجوي الأساس على متن الطائرات القتالية التركية خلال القرن المقبل.

عقد بقيمة (٢٠٠) مليون دولار لتزويد سلاح الجو التركي، صواريخ جو ـ جو من طراز (بايثون ـ ٤) التي تنتجها أيضاً هيئة (رافائيل) التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية[١].

وتنوي أنقرة اعتماد هذه الصواريخ لتسليح جميع طائراتها، لتصبح سلاح القتال الجوي الرئيس على المقاتلات التركية مستقبلاً. ويعتبر (بايثون ـ ٤) أحد أكثر طرز الصواريخ جو ـ جو تقدماً وفاعلية في العالم حالياً، وهو مخصص لمهمات القتال الجوي التلاحمي على مسافات قريبة، ويتميز بقدرته الفائقة على المناورة والتسارع وبنظام توجيهه الحراري (بواسطة الأشعة تحت الحمراء) الدقيق الذي يتيح له إمكان اللحاق بالهدف من مختلف الجهات عوضاً عن الاقتصار على اللحاق به من الخلف كما هي الحال مع الطرز السابقة من الصواريخ جو ـ جو الموجهة حرارياً.

وينص الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي في شأن هذه الصواريخ أيضاً على الترخيص للصناعات الجوية التركية بإنتاجها محلياً بالتعاون مع نظيرتها الإسرائيلية[٢].

ـ عقد بقيمة (١٠٠) مليون دولار لتزويد سلاح الجو التركي بذخيرة جوية إسرائيلية متنوعة تشتمل على قنابل ذكية (دقيقة التوجيه) من طرازَيْ (بيراميد) و(غيوتن) وقنابل عنقودية من طراز (تال) لاعتمادها بدورها تسليحاً رئيساً على متن الطائرات القتالية التركية في مهمات القصف والهجوم الأرضي ذات الطابع

---

(١) التقرير الإستراتيجي ١٩٩٧م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٥٤، ١٥٥.

(٢) مجلة الوسط، عدد ٣١١، ١٢/١/١٩٩٨م.

الخاص ضد الأهداف الحيوية العالية القيمة[1].

وفي أيلول ـ سبتمبر عام ١٩٩٨م انتهت إسرائيل من تسليم تركيا مئة صاروخ جو ـ أرض من طراز (بوباي ـ ١) يبلغ مداها (١٥٠كم) بالإضافة إلى تجهيز طائرات (إف ـ ١٦) بهذه الصواريخ[2].

وفي شهر أيلول ـ سبتمبر عام ١٩٩٨م جرت اتصالات بين مصر وسوريا بشأن التطورات الأمنية الأخيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها السلبية المحتملة على الأمن القومي والوضع في المنطقة، وذلك نتيجة للإعلان عن المناورات، وتطوير التعاون العسكري بين إسرائيل وتركية.

وقد طلبت مصر من الأردن إيضاحاً لما نُشر عن احتمال انضمامه إلى التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، وقد وصف عمرو موسى وزير الخارجية المصري هذا التطور بأنه تطور سلبي في الشرق الأوسط، وتوقيته سيئ، لأنها تزامنت مع الجهود المبذولة لإحياء عملية السلام[3].

وفي ٧/ ٩/ ١٩٩٨م كتبت صحيفة (ديلي نيوز) (Daily News) التركية بمناسبة زيارة رئيس الوزراء التركي للشرق الأوسط أن حرص تركيا على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل لا يعني مطلقاً أن يتم ذلك على حساب أشقائنا المسلمين في الشرق الأوسط[4].

وقد ذكرت الصحيفة نفسها أن دعوة رئيس وزراء إسرائيل السابق (بنيامين نتنياهو) الرامية إلى انضمام الدول العربية إلى منظمة أمنية إقليمية تحتل فيها إسرائيل وتركيا مركزاً قيادياً لم تلقَ استجابة لدى الرأي العام العربي[5].

وفي ١٩/ ١٠/ ١٩٩٨م نشرت صحيفة (صباح) التركية أن أنقرة وتل أبيب

---

(١) مجلة الوسط، عدد ٣١١، ١٢/ ١/ ١٩٩٨م، ص٢٢.
(٢) الحياة الدولية، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٨م التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٨م، ص١٩٩٦م.
(٣) جريدة الحياة الدولية، ١٠/ ٩/ ١٩٩٨م.
(٤) جريدة الأهرام المصرية، ٨/ ٩/ ١٩٩٨م.
(٥) جريدة الأهرام المصرية، ١٠/ ٩/ ١٩٩٨م.

وقعتا اتفاقاً عسكرياً جديداً تبلغ قيمته (٨٠) مليون دولار لإنتاج صواريخ جو - أرض من طراز جديد[١].

وفي أوائل آذار - مارس ١٩٩٩م أشار بيان صادر عن شركة صناعات الطائرات الإسرائيلية أنه تم تسليم تركيا أول طائرة مطورة من طراز (فانتوم ٤) من بين (٥٤) طائرة متفق عليها بتكلفة (٦٣٢) مليون دولار، وأكد البيان أن تركيا سوف تتسلم باقي الطائرات خلال الأربع سنوات القادمة[٢].

وذكرت صحيفة (الأهرام) القاهرية نقلاً عن جريدة (حريت) التركية أن اجتماعاً عُقد في أنقرة بين (ديفيد ليفي) مسؤول الشؤون الإستراتيجية والصناعة في وزارة الدفاع الإسرائيلية، وبين الجنرال (حلمي أوزكوك) النائب الثاني لرئيس هيئة الأركان العامة ناقشا فيه المناورات العسكرية التركية الإسرائيلية الأمريكية خلال عام ١٩٩٩م وكذلك ناقشا مستقبل العلاقات مع الأردن[٣].

ونشرت صحيفة (ميلليت) التركية تقريراً عن (كريستيان سانيس مونيتور) جاء فيه معلومات عن بناء قاعدة جوية سرية لإسرائيل في شرق تركيا، وذلك لاستخدام الطيارين الإسرائيليين بهدف تدريب الطيارين الأتراك على وسائل تجنُّب الصواريخ المضادة للطائرات وخاصة صواريخ سام الروسية المحمولة على الكتف، التي يستخدمها مقاتلو (حزب العمال الكردستاني) وقد نفت وزارة الخارجية التركية خبر بناء قاعدة لإسرائيل في أراضيها، وأكدت أن هذه المعلومات تدخل ضمن إطار الحملة التي يروِّجها البعض ضد التعاون التركي - الإسرائيلي[٤].

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٨م.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ٢/ ٣/ ١٩٩٩م.
(٣) جريدة الأهرام المصرية، ٣/ ٢/ ١٩٩٩م.
(٤) جريدة الحياة الدولية، ١٤/ ٧/ ١٩٩٨م، انظر ملحق رقم (٢٣، ٢٤)، ص٤٨٢، ٤٨٤، التي تبين مصادر حجم الاتفاق العسكري التركي، وتطور الاتفاق العسكري في سوريا والعراق وتركيا.

ونستخلص من عرضنا السابق أن تركيا وقّعت مع إسرائيل (٢٤) اتفاقاً ومشروعاً عسكرياً للتعاون العسكري، وأهم هذه الاتفاقات:

- مشروع تحديث طائرات (إف ـ ٤).
- مشروع تحديث طائرات (إف ـ ٥).
- تصنيع طائرة تدريب مشتركة دون طيار، وأخرى بطيار، بهدف المراقبة.
- مشروع مشترك مع إسرائيل وأمريكا لتطوير صواريخ مضادة للصواريخ (باتريوت).
- تطوير الدبابة (إم ـ ٦٠)، والحصول على (٦٠٠) دبابة جديدة (ميركوري).
- تغيير بنادق الجيش التركي بالبنادق الإسرائيلية (رايفال).
- توريد إسرائيل لتركيا أجهزة إلكترونية خاصة لمراقبة الحدود، ورادارات لطائرات (إف ـ ٤).
- تقدير مشترك للمخاطر كل (٣) شهور على مستوى الفنيين، وكل (٦) شهور على مستوى وزارتي الدفاع ورؤساء الأركان.
- تبادل المعلومات الاستخبارية والاتفاق على كود سري.
- التصنيع المشترك لطائرات (إف ـ ١٦)[١].

وكانت أهداف تركيا من هذا الاتفاق العسكري من وجهة نظر النخبة العسكرية العلمانية التركية تتمثل في النقاط التالية:

تجنب أخطار ثلاثة:

الخطر الأول: ويتمثل في تجنب الأصولية الإسلامية داخلياً (الرفاه) وإقليمياً (إيران).

---

(١) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م، ص١٨١، ١٨٢.

والخطر الثاني: تحدده المؤسسة العسكرية في الإرهاب، ممثلاً في حزب العمال الكردستاني وامتداده الإقليمي، بزعم أن سوريا تدعم قواعده.

والخطر الثالث: يرتبط بمخاوف المؤسسة من تهميش تركيا في النظام الأمني للشرق الأوسط الذي تخطط له أمريكا لمرحلة ما بعد تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي، وترتيب الأوضاع في العراق[1].

وفي تقرير لمركز التقويم الإستراتيجي الأمريكي (SAIC) تتكشف للمؤسسة العسكرية التركية أهداف إستراتيجية أبعد مدى هي:

- تحول تركيا إلى قوة نووية عام ٢٠٢٠م.

- تحول تركيا من الارتباط الأوروبي إلى الارتباط الأطلسي مع توسيع حلف الأطلسي (الناتو) لتصبح حائط الصد مع روسيا، التي قد تسعى لتقزيم تركيا إلى دولة صغيرة، كما كانت عليه الأمور في معاهدة (سيفر) عام ١٩٢٠م[2].

استفادة إسرائيل من الاتفاق التركي الإسرائيلي:

وتتمثل استفادة إسرائيل من هذا الاتفاق في النقاط التالية:

أولاً - بالنسبة لسوريا: فعن طريق هذا الاتفاق تتمكن إسرائيل من الإطباق على سوريا بفكي كماشة من الشمال والجنوب في الآن ذاته، الأمر الذي يعتبره الكيان الصهيوني مناسبة مثالية لحصار الموقف السوري المناهض لمشروع السلام الصهيوني - الأمريكي. وترى تل أبيب أن ذلك سيشكل ورقة ضغطٍ مهمة على دمشق في المفاوضات، ويمنح الكيان الصهيوني ميزةً إستراتيجيةً هامة في أي حرب مقبلة بين الجانبين.

ثانياً - بالنسبة للعراق: فإن هذا الاتفاق سوف يفيد إسرائيل في الموقف

---

(١) المرجع السابق، ص١٨٢، ١٨٣.

(٢) رضا هلال، مقال التحالف التركي - الإسرائيلي تحت غطاء الرفاه الإسلامي، الأهرام المصرية ٧/ ٧/ ١٩٩٧م.

الصهيوني التركي المعلن، مع تفكيك العراق إلى ثلاث دويلات مرتبطة بالحلف الأمني الصهيوني-التركي الذي تشرف عليه أمريكا، بحيث يصبح الكيان الصهيوني في هذه الحال على حدود النفط العربي في الخليج.

ثالثاً - بالنسبة لإيران: فهذا الاتفاق سوف يتيح للعدو الصهيوني توجيه ضربات جوية في عمق الأراضي الإيرانية لما يقال: إنه مشاريع نووية إيرانية، ومصانع للأسلحة الكيميائية وهذا بندٌ حيوي في سياسة الكيان الصهيوني، الذي يرفض تكوين دولة نووية جديدة في منطقة تمتد من الباكستان إلى المحيط الأطلسي ولا شكَّ أن ذلك يتضمن أيضاً تمديداً للذراع الحربية الصهيونية لتطاول حتى باكستان نفسها، التي يثير الكيان الصهيوني منذ مدة قضية قنبلتها النووية، ويسعى أيضاً لتجريدها من السلاح النووي[1].

رابعاً - سوف يمنح هذا الاتفاق أيضاً إسرائيل القدرة على التحكم في الأمن الإقليمي لهذه المنطقة صهيونياً: وقيام الكيان الصهيوني بدور الوظيفة العسكرية المباشرة، أو الذراع الطويلة للإمبريالية الأمريكية في هذه المنطقة الواسعة التي تعد قلب العالم جيوستراتيجياً، وعصب مواصلاته البحرية والجوية والبرية، وتحتوي على أكبر مخزون احتياطي من النفط الذي يُعدُّ عصب الصناعة الغربية الحديثة. وهو يعدُّ حلفاً يمكن تسميته ببساطة (حلف بغداد الجديد) سيسعى لمدِّ ذراعه الأمنية الإرهابية حتى أقصى المغرب العربي في محاولة لتطويع كامل المنطقة لمصلحة المشروع الأمريكي للهيمنة عليها[2].

ويعدُّ الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي تقدماً إسرائيلياً نحو النظام الشرق أوسطي الذي تحاول الولايات المتحدة بلورته، ووضع ركائزه الاقتصادية والأمنية، ويعبر عن محاربة الأصولية وفي مقدمتها إيران وسوريا.

كما أن هذا الاتفاق في حالة عدم التوصل لاتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا ولبنان سوف يحدث على حد قول (عمرو موسى) وزير الخارجية المصري «خللاً

---

(١) الشاهد، العدد ١٢٩، أيار-مايو ١٩٩٦م.

(٢) المرجع السابق نفسه.

في الأمن لمصلحة طرفٍ على حساب طرف».

بالإضافة إلى هذا، فقد أكد الدكتور (أسامة الباز) مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية أن هذا الاتفاق يشكل عدم توازن في العلاقة في المنطقة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الذي يؤدي إلى وجود مناخٍ لنزاعات مسلحة في المستقبل»[1].

وترى إسرائيل أن هذا الاتفاق يعدُّ أفضل وسيلة لإرغام سوريا على التفاوض، وتقبّل شكل السلام الذي ترغبه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وتعتبر هذا التعاون ما هو إلا (كماشة إستراتيجية) إسرائيلية - تركيا يعطي الفرصة لفرض السلام الأمريكي الإسرائيلي على سوريا حيث إنه يؤدي إلى تمديد خط أنابيب مياه تركيا إلى إسرائيل، فهذا من شأنه أن يحل مشكلة المياه في إسرائيل بشكل جوهري..

أما أمريكا فهي تهدف من وراء هذا التعاون التركي الإسرائيلي إلى تدعيم سياسة (الاحتواء المزدوج) من أجل تطويق إيران والعراق، ثم يصير إلى (احتواء مثلث) تدخل فيه سوريا ابتداء من مسألة المياه، وانتهاء بالمسألة الكردية، مروراً بقضايا الحدود[2].

وفي نفس الوقت فإن فتح الأجواء التركية للطيران داخلها يتيح لإسرائيل استخدامها في الوقت المناسب، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد الأمن الإقليمي لدول المنطقة، حيث إنه سوف يؤدي إلى قيام حرب إقليمية تكون تركيا أحد أطرافه.

استفادة تركيا من الاتفاق العسكري مع إسرائيل:

ترى تركيا في هذا الاتفاق التركي الإسرائيلي الفوائد التالية:

---

(١) محمد نور الدين، تركيا والزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٢١٢-٢١٣.

١ ـ توسيع مجال المناورة أمام أنقرة إزاء الدول العربية.

٢ ـ تمكين تركيا القيام بدور الجسر بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية التي تسعى للالتقاء سراً بمسؤولي هذا الكيان.

٣ ـ تأمل تركيا أن تحظى بدعم دولة الاحتلال الصهيوني في مسألة المياه التي يُحتمل أن تظهر بقوة بين تركيا والدول العربية، وعلى وجه الخصوص سوريا والعراق.

٤ ـ يحمل الدعم التكنولوجي العسكري والاستخباري الإسرائيلي أهمية كبيرة لتركيا، والكيان الصهيوني مازال يتهرَّب من تقديم دعم مؤثر على هذا الصعيد، ويُرضي الطموحات التركية الكبيرة.

٥ ـ تأمل تركيا أن يزيد التقارب مع الصهاينة من حجم تدفق الاستثمارات اليهودية إلى تركيا، كذلك التجارة بين البلدين.

٦ ـ إن الكيان الصهيوني حليف طبيعي لتركيا في مواجهة التيارات الإسلامية الراديكالية، التي تهدد النظام العلماني في تركيا.

٧ ـ إن الشرق الأوسط مقبل على قلاقل جديدة، وينظر إلى الكيان الصهيوني في هذا المناخ المضطرب، على أنه الحليف الأكثر ضماناً لتركيا في المنطقة.

٨ ـ يمكن لتركيا أن تتعاون مع الكيان الصهيوني لمواجهة ألمانيا، التي تريد أن تستحوذ على بترول أذربيجان وقازاقستان عبر إيران. ولأن تدفق البترول الأذري عبر تركيا إلى البحر المتوسط فيه فائدة لتركيا ولدولة الاحتلال الصهيوني في آن معاً.

٩ ـ إن التعاون مع الكيان الصهيوني مفيد في مواجهة اللوبي الأرمني واللوبي اليوناني في الولايات المتحدة.

١٠ ـ تستفيد تركيا من التطور التكنولوجي الإسرائيلي في المجالات الطبية والزراعية والدفاعية.

١١ ـ إن التقارب مع دولة الاحتلال الصهيوني يُسهم في زيادة عدد السياح

الإسرائيليين إلى تركيا، والذين يقدَّر عددهم بحوالي (١٥٠) ألف سائح سنوياً.

١٢ ـ إن التعاون مع الكيان الصهيوني سيدعم طموح تركيا الذي لم يتحقق بعد القيام باستثمارات كبيرة في آسيا الوسطى.

١٣ ـ تقوية الدور التركي إقليمياً وعالمياً في إطار السياسة الغربية (الأمريكية خاصة) التي تعتبر تركيا والكيان الصهيوني أهم ركائزها الأساسية في الشرق الأوسط[١].

ومن ناحية أخرى فقد ذكرت صحيفة (يني شفق) التركية أن الولايات المتحدة التي قررت قطع مساعدتها العسكرية عن كل من تركيا واليونان بهدف تخفيض النفقات تخطط لملء العجز الناتج عن هذا التخفيض، ومن أجل هذا تقوم الولايات المتحدة بالوساطة بين تركيا وإسرائيل لحصول أنقرة على مساعدات عسكرية من إسرائيل بعد توقف المساعدات الأمريكية لها عند حد (١٥٠) مليون دولار، وهي بهذا تهدف إلى قيام تكامل تام بين تركيا وإسرائيل على حساب مصالح تركيا مع العالم العربي[٢].

وفي حقيقة الأمر يمكننا القول إن لتركيا مصالح أمنية كبرى مع دول المنطقة العربية وهي لا تستطيع التضحية بأمنها مع البلاد العربية وتوافق على استخدام أراضيها لضرب دولة عربية.

ومن خلال ندوة عقدت بمعهد (وودرو ويلسون) في واشنطن جاء فيها: «إن تركيا كانت صاحبة فكرة التحالف مع إسرائيل بعد (نبذها) من الاتحاد الأوروبي كما أنها رأت إمكان الاستفادة من الدعم العسكري والمعنوي الإسرائيلي لتدعيم مصالحها».

وفي الوقت نفسه أعلن (أفرايم أنبار) مدير مركز بيجن ـ السادات للدراسات الإستراتيجية بجامعة (باريلان) الإسرائيلية: «أن التحالف الإسرائيلي التركي كان

---

(١) صالح زهر الدين، اليهود في تركيا، مرجع سابق، ص١٢٢ ـ ١٢٤. نقلاً عن الشرق الأوسط في ملف المشاريع التركية، ص٤٧، ٥٠.

(٢) سيد عبد المجيد، رسالة أنقرة، جريدة الأهرام المصرية، ٢١/٩/١٩٩٨م.

نتيجة مباشرة لانتهاء عصر الحرب الباردة وتغير الأوضاع في الشرق الأوسط. وأوضح أيضاً أنه أصبح من الصعب اعتماد كل من تركيا وإسرائيل على الولايات المتحدة بصورة كلية وذلك في حال تعرضهما لمخاطر أمنية»[1].

هذا وقد شهد عام ١٩٩٨م تصاعد الأزمة القبرصية حيث ظهرت دلائل وجود خلاف داخل إسرائيل على مدى التعاون بينها وبين تركيا، فقد ظهر معارضون لهذا التعاون الذي قد يؤثر على علاقة إسرائيل بدول أخرى مثل اليونان وقبرص، فقد اقترحت إسرائيل على اليونان إجراء مناورات بحرية مشتركة مماثلة للتي أجرتها إسرائيل مع تركيا، وقد أدى هذا الموقف الإسرائيلي إلى إثارة تركيا، حيث إن إسرائيل ابتعدت عن التدخل في أزمة قبرص مع تركيا.

وقد أعلن (إسحاق موردخاي) في أيلول ـ سبتمبر ١٩٩٨م: «أن تركيا لم تطلب من بلاده الانحياز لها ضد اليونان وقبرص، وأكد أن العلاقات مع تركيا ليست موجهة ضد أي بلد آخر، وبهذا فلم يكن لإسرائيل أي دور في التحركات التركية ضد قبرص، وكان هذا التحرك بسبب صفقة الصواريخ (إس ٣٠٠) التي أصرت كلٌّ من روسيا وقبرص على المضي فيها، وظلت عنصر توتر طوال عام ١٩٩٨م بينها وبين تركيا، وقد زاد الأمر تعقيداً ترشيح قبرص لعضوية الاتحاد الأوروبي في كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٩٧م، وقد استمر التوتر بين اليونان وتركية بسبب إجراء تركيا مناورات بحرية في بحر إيجه، وتهديدها لشمال قبرص بنشر صواريخ (إس ٣٠٠) في القسم اليوناني.

وعلى صعيد آخر ظهر موقف تركيا الإيجابي تجاه القضية الفلسطينية، وزيارة إسماعيل جم وزير خارجية تركيا ومسعود يلماز رئيس الوزراء التركي إلى المواقع الإسلامية المقدسة في فلسطين، وقد حرصا على إعلان أن هذه الزيارة ليست لإسرائيل فقط، وإنما هي زيارة لأراضي السلطة الفلسطينية أيضاً، وقد قاما بزيارة المسجد الأقصى بمرافقة مسؤولين فلسطينيين[2].

---

(١) الأهرام المصرية، ٥/ ١٠/ ١٩٩٨م.

(٢) التقرير الإستراتيجي، ١٩٩٨م، القاهرة، كانون الثاني ـ يناير ١٩٩٩م.

موقف (نجم الدين أربكان) من الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي:

قبل أن نتحدث عن موقف نجم الدين أربكان رئيس الوزراء السابق لتركيا، وموقف حزبه (الرفاه) تجاه الاتفاق العسكري التركي-الإسرائيلي ينبغي لنا الإشارة إلى موقف أربكان وحزبه تجاه إسرائيل.

لقد تلقَّى (نجم الدين أربكان) في بداية نشأته تربية إسلامية صحيحة، جعلته يقف موقفاً سلبياً تجاه إسرائيل، وقد ورد في كتابه (تركية: المشاكل الأساسية) حديثه عن فلسطين واليهود وإسرائيل، والتي أصبحت أساساً في برنامج (حزب الرفاه) حيث جاء فيه على لسان (نجم الدين أربكان): «عندما فتح سيدنا عمر بن الخطاب القدس قبل (١٤) قرناً أنقذ شعبها وأرضها من الظلم الواقع فيها، وفلسطين أرض إسلامية. ولو كان (هرتزل) قد اختار أرضاً في أمريكا لكان هذا أمراً أكثر منطقية له وللمجتمع اليهودي. ذلك لأن أمريكا أكثر أمناً، ولكان المؤيدون له قد اعتبروا أمن هرتزل أمنهم. لكنه لم يفعل، ولم يكن ليستطيع أن يفعل، ذلك لأن عداءه للإسلام هو الذي دفعه لفكرة إنشاء وطن لليهود في فلسطين، كما صوَّر له خياله، إن قيام دولة إسرائيل مسألة غير مسألة دولة إسرائيل المتصورة، دولة إسرائيل كما رآها مخططوها هي الأرض التي حكمها سيدنا سليمان يعني فلسطين وما بين النهرين: نهر الفرات ونهر النيل، ثم الشام وتوكيا.

ويستطرد (أربكان) في حديثه قائلاً: «لقد تقدَّم هرتزل أثناء الحرب العثمانية الروسية لمقابلة السلطان عبد الحميد الثاني، واقترح عليه مبالغ طائلة مقابل بيع قطعة أرض صغيرة في فلسطين، وكان جواب السلطان: «هذه الأرض أرض المسلمين، وفي سبيلها بذل المسلمون دماءهم وأرواحهم. ومستحيل أن أبيع شبراً من هذه الأرض، ولو أعطوني مال الدنيا جميعاً». وطرد السلطان ذلك اليهودي من حضرته، لكن هرتزل لم ييأس، وعقد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٧٩م أي قبل قيام إسرائيل بخمسين سنة. وصدر قرار من هذا المؤتمر بإنشاء دولة إسرائيل فوق الأرض الفلسطينية. وأنشئت هذه الدولة اليهودية، ويقول أربكان: إن بعض الناس لا يعلمون الخطوط الأساسية لخطة هرتزل، إنها:

أولاً: إنشاء دولة إسرائيل.

ثانياً: توسّع هذه الدولة بشكل يشمل الساحة المعروفة باسم الأراضي الموعودة: أي الأراضي التي أقام سيدنا سليمان حكمه عليها. وإلحاق هذه الأراضي بالدولة اليهودية الكبرى أي (إسرائيل الكبرى).

وبموجب تحقيق هذه الخطة نجح اليهود في الإطاحة بحكم السلطان عبد الحميد. ثم أيدوا كل الحروب التي فتحت الطريق إلى الإمبريالية الغربية، واستفادوا بمقدار عظيم من نظام الوصاية الإنجليزية، في تجميع اليهود في فلسطين.

نعم كان (السلطان عبد الحميد) يقظاً إلى أقصى الحدود أمام هذا المخطط اليهودي، فقام بإسكان مقدار كبير من مسلمي القوقاز الشجعان في فلسطين، واستفاد هو من الحرب العالمية الأولى، ومن الخلاف الذي ظهر بين الدول الغربية، وكان يريد أن ترجع أيام مجد العثمانيين مرة أخرى، لكنه قبل أن يفعل هذا فوجئ بالانقلاب ضده. ويعلن أربكان أن الإنجليز أعطوا لليهود - باتفاق بينهم - قسماً من فلسطين لا يملكون فيه ذرة من حق، وعندما أعلن الصهاينة قيام دولة إسرائيل احتفلت به الأمم المتحدة التي كان أغلب أعضائها من أصول يهودية وقتها. ثم يتساءل أربكان: كيف تؤيد منظمة أُسست على الحقوق والاتفاقات، اغتصاب وطن من أصحابه الحقيقيين، لقد اضطهد اليهود في العصور الوسطى في أوروبا وفي إسبانيا، ولم يجدوا مفرّاً غير اللجوء إلى حماية الدولة العثمانية حيث عاشوا في أمن وأمان كل هذه السنوات الطوال، لكنهم اليهود، خانوا الدولة العثمانية، وضربوها من الخلف، ووجدوا التأييد الذي طلبوه من الغربيين، وهؤلاء أرادوا تفرقة الأمة الإسلامية وتجزئتها»[1].

ويواصل (نجم الدين) قوله: «لنا مع العلاقات التركية الإسرائيلية وقفات، فلقد نظّمنا مظاهرة لتأييد قضية فلسطين بعد أن فاجأنا وزير الخارجية التركي في ٦/ ١٠/ ١٩٨٠م بزيارة إسرائيل. لقد طالبنا بقطع العلاقات التركية بإسرائيل

(١) محمد حرب، مقال بعنوان: موقف الرفاه تجاه إسرائيل، جريدة الشعب المصرية، ٢/٧/١٩٩٦م.

عندما أعلنت هذه (أي إسرائيل) القدس عاصمة لها، لكن لم يُلتفت إلينا، وكان ذلك أول قرار، بل والقرار الوحيد الذي اتخذه البرلمان ضد إسرائيل طوال ستين سنة هي عمر البرلمان، وكان ذلك بفضل جهودنا نحن (حزب الرفاه) في هذا المجلس التشريعي. ولما قامت ثورة أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٠م كانت هذه المظاهرات أحد العلاقات البارزة التي حوسبنا عليها»[١].

وفي كانون الثاني ـ يناير ١٩٩٣م قام وزير خارجية تركيا (حكمت تشيتين) بزيارة رسمية لإسرائيل رافقه فيها عدد من المسؤولين الأتراك، وكان لهذه الزيارة أهميتها حيث إنها كانت الزيارة الأولى لوزير خارجية تركيا بعد تأسيسها عام ١٩٤٨م، وقد أثارت هذه الزيارة استنكار جميع الأوساط الإسلامية في تركيا، وخاصة (حزب الرفاه) بزعامة (نجم الدين أربكان) الذي صرّح مخاطباً من قام بهذه الزيارة: «إن هؤلاء المسؤولين الأتراك يخدمون الصهاينة، وإن هذه الحكومة هي الأكثر أمريكية في تاريخ تركيا» وأعلن مخاطباً (تشيتين) أيضاً «إن تشيتين يذهب إلى القدس على أنها عاصمة إسرائيل. كم هذا عديم الشعور! إنه يذهب إلى الأرض التي حماها أجدادنا، إنها لطخة سوداء أن يذهب إلى مقابرهم. إنهم بهذه الزيارة يقومون بدور العبيد والخدم لإسرائيل. متهماً إسرائيل واليهود أنهم يسعون لتقسيم تركيا»[٢].

وقد تمَّ الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي في شباط ـ فبراير ١٩٩٦م في وقت تزامن مع اعتلاء (نجم الدين أربكان) منصب رئيس وزراء تركيا دون أخذ رأي مجلس النواب التركي في هذا الاتفاق، وقد ندَّد (حزب الرفاه) الذي يرأسه (نجم الدين أربكان) بهذا الاتفاق في ١٠/ ٤/ ١٩٩٦م مؤكِّداً أنه يتناقض مع واقع المنطقة، كما أنه لم يناقَش في مجلس النواب قبل توقيعه[٣].

وفي ٢١/ ٥/ ١٩٩٦م هاجم (نجم الدين أربكان) الاتفاق العسكري بين

---

(١) المرجع السابق، ٢/ ٧/ ١٩٩٦م؛ ومحمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، رسائل النداء الجديد، مرجع سابق.

(٢) محمد نور الدين، شؤون تركيا، العدد ١٠، شتاء ١٩٩٤م، ص١٥.

(٣) عايدة العلي، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٥٧.

تركيا وإسرائيل قائلاً: «ألم يُقصف إخواننا المسلمين في لبنان، ثم يذهب هؤلاء، ويبرمون تحالفاً مع اليهود، ويفتحون سماوات تركيا أمام طائراتهم».

وهاجم الحكومة الائتلافية السابقة عليه غير المستقرة لاتفاقها العسكري مع إسرائيل قائلاً: «إن أدليتم بصوتكم لصالح أي شخص خارج (حزب الرفاه) فإنكم تمنحون بذلك صوتكم لليهود، وسيلعن الشهداء والأولياء من يفعل ذلك»[1].

وأعلن (نجم الدين أربكان) في ٢٩/ ٦/ ١٩٩٦م غداة تأليف حكومته أنها «ستبقى مرتبطة بكل المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها تركيا، لكنها لن تطبق البنود الواردة فيها التي تتناقض مع الأمن القومي»[2].

غير أن موقف أربكان هذا تجاه الاتفاق قد تغير، وذلك بعد اجتماع وزير الدفاع التركي (طوخان تايان) وعدد من كبار الضباط في الجيش التركي مع أربكان.

ونشرت صحيفة (حريت) التركية تصريحاً لوكيل وزارة الخارجية التركية (أوتر أويغان) جاء فيه أن كل المسائل الخاصة بالاتفاق مع إسرائيل للتعاون في مجال الصناعات العسكرية قد سُوِّيت[3].

وقد تمَّ إجبار أربكان على استقبال وزير الخارجية الإسرائيلي، وتمَّ اللقاء بين أربكان و(ديفيد ليفي) وخلال اللقاء تحدث أربكان عن أهمية القدس بالنسبة للعالم الإسلامي، وكان ردُّ وزير الخارجية الإسرائيلي أن القدس لم تكن يوماً عاصمة لدولة إلا دولة إسرائيل[4].

وكان أربكان يدرك جيداً وضع موازين القوى في تركيا سواء في الداخل أو الخارج. ففي الداخل كان ميزان القوى بيد العسكريين، وخارجياً كانت إسرائيل هي القوة المسيطرة في الشرق الأوسط، والولايات المتحدة هي القطب الأوحد

---

(١) عايدة العلي، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع السابق، ص١٥٨.
(٢) المرجع السابق، ص١٩٩.
(٣) المرجع السابق، ص١٦٥.
(٤) رضا هلال، السيف والهلال، مرجع سابق، ص١٨٠.

في النظام الدولي.

ويصرح (أربكان) بقوله: لم يعد في العالم سوى قوة واحدة هي الولايات المتحدة، وبالنسبة لمنطقتنا فليس في العالم قوة سوى إسرائيل، التي ليست هي فقط الابن المدلل للولايات المتحدة، بل إن إسرائيل واليهود هم الولايات المتحدة[1].

وكما سبق لنا القول فإن الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي بدا غامضاً متكتماً حتى قام أحد أعضاء (حزب الرفاه) باستجواب وزير الدفاع التركي عن ماهية هذا الاتفاق، فقام وزير الدفاع بكتابة بنود هذا الاتفاق بخط يده[2].

ويرى أربكان أن تركيا تتبع مؤسسات ثلاثة:

أولها وأكبرها **المؤسسة العسكرية**، حيث إن الجيش التركي يسير وفق النظام الأمريكي تسليحاً وتدريباً وتنظيماً، وللجيش موقفه الحاسم من أي حكومة.

وثاني المؤسسات، **الأحزاب السياسية** التي لها تأثيرها على الحكومة.

والمؤسسة الثالثة، **طبقة الاقتصاديين ورجال الأعمال** حيث إن لتركيا مديونية عالية وأوضاعها الاقتصادية ليست على ما يرام.

ويقول (نجم الدين): «اكتشفت كذلك أن لدينا نحو (٦٠٠) طائرة أمريكية من طراز (إف ـ ٤) تحتاج إلى قطع غيار، فطلبنا من الولايات المتحدة تزويدنا بها، وكان الرد الأمريكي مفاجئاً: عليكم أن تطلبوا قطع الغيار من إسرائيل، وبالفعل طلبنا قطع الغيار من إسرائيل التي حاولت أن تساومنا على بعض المواقف، ومنها السماح للطائرات الإسرائيلية بالتحليق فوق شمال العراق، والتي أوقفتها حكومتي فور تسلُّمها السلطة، لكننا رفضنا، وقلنا: إننا سندفع ثمن قطع الغيار كاملاً ومن دون شروط، وتمَّ الاتفاق»[3].

---

(١) مجلة الوسط، عدد ٢٥٧، ٣٠/ ١٢/ ١٩٩٦م، ص١٧.

(٢) محمد حرب، المسلمون الأتراك يدينون الاتفاق التركي الإسرائيلي، جريدة الأحرار، ٢٨/ ٦/ ١٩٩٦م.

(٣) الوسط، عدد ٢٥٧، ٣٠/ ١٢/ ١٩٩٦م، ص١٧.

وفي ٨/ ٨/ ١٩٩٦م أعلنت الصحف التركية أن (نجم الدين) رضخ لضغوط المؤسسة العسكرية، ووافق على توقيع الاتفاق.

وتحدثت صحف (ميليت) و(صباح) و(حريت) عن لقاء الأمين العام لمجلس الأمن القومي (إيلخان قيليج) و(أربكان) في ٧/ ٨/ ١٩٩٦م وذلك بهدف إبلاغ (أربكان) أن المؤسسة العسكرية تتمسك بالاتفاق العسكري مع إسرائيل، وقد وافق (أربكان) على عدم معارضة التوقيع على هذا الاتفاق[١]. طبقاً لالتزامه في اتفاقية الائتلاف الحكومي بعدم التدخل في الشؤون الأمنية، وعدم المساس بالعلاقات التي يقيمها الجيش التركي مع إسرائيل[٢]. وقد وصف (أربكان) هذا الاتفاق أنه أشبه بـ(صفقة تفاح) تجارية بين بلدين[٣].

وقد برر (أربكان) موافقته على هذا الاتفاق بقوله: إن الاتفاق التركي مع إسرائيل على تحديث طائرات (إف ـ ٤) الأمريكية بأن التكنولوجية لذلك متوافرة في الولايات المتحدة وإسرائيل، إلا أن الولايات المتحدة رفضت القيام بهذه المهمة، ولم يبق أمام الحكومة التركية إلا خيار واحد آلا وهو إسرائيل[٤].

ونشرت صحيفة (حريت) التركية أن (أربكان) واجه انتقاداً شديداً من الحكومة الإيرانية أثناء زيارته إلى طهران بسبب موافقته على هذا الاتفاق، وطالب (آية الله علي خامنئي) من رئيس الوزراء التركي (نجم الدين أربكان) أن تقطع تركيا «علاقاتها الحديثة مع إسرائيل» وقد ردَّ (أربكان) على هذه الانتقادات قائلاً: لو كانت إيران تملك هذه التكنولوجية المتقدمة التي تمتلكها إسرائيل لكان الاتفاق مع إيران بدلاً من إسرائيل، إلا أننا لم نجد أفضل من الدولة العبرية في هذا المجال»[٥].

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٥٨.
(٢) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٤٩.
(٣) محمد نور الدين، شؤون الأوسط، عدد ٦٤، آب ـ أغسطس ١٩٩٧م، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، ص٣٧.
(٤) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٦٣.
(٥) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٥٣.

وفي ٢٨/ ٢/ ١٩٩٦م تمَّ توقيع اتفاق تعاون آخر بين تركيا وإسرائيل في مجال الدفاع والتكنولوجية العسكرية، وجاءت موافقة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان على هاتين الاتفاقيتين بهدف إيجاد نوع من التوازن في العلاقات الخارجية مع حكومته، حيث إن تلك الاتفاقيات تمَّت في زمن قيام أربكان بزيارة عدد من الدول الإسلامية منها إيران. وإلى جانب هذا فإن أربكان كان حريصاً على مراعاة شعور المؤسسة العسكرية التركية واتجاهاتها الغربية(١).

ونستطيع القول: إن تركيا دولة مؤسسات، وهي دولة ديمقراطية لا تملك حكومتها تغيير كل شيء، إنما تستطيع تحجيم بعض الأشياء، فقد توقَّعت الدول العربية أن بإمكان (أربكان) إلغاء الاتفاق بين تركيا وإسرائيل، إلا أن هذا الاتفاق هو اتفاق دول لا تستطيع الحكومات تغييره و(أربكان) ملتزم بما أقرته الدولة(٢).

من ناحية أخرى جاء في جريدة (معاريف) الإسرائيلية على لسان مسؤول كبير: إنه يشعر بالقلق من تولي (أربكان) رئاسة وزراء تركيا، وقال: إن (نجم الدين) بذل كل ما في وسعه حتى يجعل اتفاقية التدريب العسكري بين تركيا وإسرائيل غير نافذة.

كما سجَّل (آلون ليل) السفير الإسرائيلي السابق بأنقرة أن (أربكان) ماضيه معروف بأفكاره المعادية لإسرائيل، وأن (أربكان) هو المسؤول عن علاقات الحكومة مع ليبيا والعراق لمدة سبعين عاماً، وقام بمحاولات كثيرة من أجل قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. كما صرَّح أن (أربكان) لديه حساسية شديدة في موضوع القدس، وظهر هذا في تصريح (أربكان) الذي جاء عقب إعلان أن القدس عاصمة إسرائيل عام ١٩٨٠م فقد وصفها بأنها (جريمة القرن) ويجب طرد إسرائيل من الشرق الأوسط(٣).

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٥٤.
(٢) محمد حرب، جريدة البيان، الإمارات العربية المتحدة، عدد ٣٠٣، ٧/ ٣/ ١٩٩٧م.
(٣) Israili Erbakan Korkusu, Akit, 1 Temmuz, 1996.

ردود فعل البلاد العربية تجاه الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي:

واجه الاتفاق العسكري التركي الذي تمَّ توقيعه بين تركيا وإسرائيل ردود فعل قوية وعنيفة على جميع المستويات العالمية والعربية، ونعرض في السطور القادمة بعضاً من هذه الردود، إلى جانب عرض ما جاء في الصحف التركية بشأن هذا الاتفاق[١].

الموقف اللبناني من الاتفاق التركي الإسرائيلي:

طالب رئيس الجمهورية اللبنانية (إلياس الهراوي) منظمة المؤتمر الإسلامي أن تتخذ موقفاً مما أسماه (المخطط التركي الإسرائيلي) كما دعى إلى إقامة (السوق العربية المشتركة) من أجل مواجهة هذا الاتفاق، ويرى مجلس المحافظات والمناطق اللبنانية برئاسة المفتي الشيخ (محمد رشيد قباني): «أن مصلحة تركيا الحقيقية هي في حُسن العلاقات والتعامل مع الدول العربية، وخاصة سوريا» وطالب بعودة النظام التركي عن إجراءاته العسكرية، وناشد الوزير (ميشال إده) تركيا باعتماد نهج الحوار بدلاً من التهديدات وقرع طبول الحرب في المسائل العالقة مع سوريا»[٢].

الموقف السوري من الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي:

أشارت المصادر المختلفة أن الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي يشكِّل خطراً على سوريا، حيث إن هذا الاتفاق سوف يتيح لإسرائيل إقامة مراكز تنصت ومراقبة وإنذار إسرائيلية في الأراضي التركية لمراقبة تحركات سوريا إذا اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب من الجولان. وفي الوقت نفسه سوف يؤدي هذا الاتفاق إلى زيادة الضغوط العسكرية التي تتعرض لها سوريا في حال مفاوضاتها مع إسرائيل، وفي هذا خطر على أمن سوريا.

---

(١) Metehan Demir, Turkish Daily News (TDN) Turkish - Israili Ties in the Spotlight. 16 May, 1997, Copyright (c) probe 227.

(٢) جريدة الحياة الدولية، ١٣/ ١٠/ ١٩٩٨م.

قامت سوريا بتوجيه الاحتجاجات الشديدة ضدَّ هذا الاتفاق، وحذَّرت من العودة إلى سياسة الأحلاف في المنطقة، وقد أعلن معاون وزير الخارجية السوري (عدنان عمران)[1] أن بلاده تنظر إلى هذا الاتفاق بخطورة كبيرة حيث إنه يسمح للطائرات الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي، وهذا الأمر يشكل تهديداً للأمن القومي العربي.

وقال: «إن سوريا تستغرب أن تُقْدِم دولة إسلامية على عقد اتفاق عسكري أمني مع إسرائيل، الأمر الذي يشكل تحدياً للعالمين العربي والإسلامي، وتحدياً لدول منظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئها».

ونفى (عدنان عمران) مساعد وزير الخارجية السورية الأخبار التي وردت عن اتفاق سوري ـ يوناني للتعاون العسكري، على الرغم من العلاقات الجيدة التي تربط سوريا باليونان، وأعلن أن هذه الأخبار «من بنات خيال الجهات التي تروِّج للاتفاق التركي ـ الإسرائيلي». وأشار إلى أن بلاده تعمل على الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع تركيا، وتستند إلى احترام قواعد القانون الدولي، وصرَّح «بخطورة الدور الذي تقوم به تركيا، وهي عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي يتنافى مع مبادئ المنظمة وقراراتها تجاه إسرائيل، التي تواصل احتلالها للبلاد العربية، وتغتصب القدس الشريف، والمقدسات الإسلامية» وكانت المصادر التركية قد نقلت أن دمشق وأثينا وقعتا اتفاقاً حول استخدام الطائرات الحربية لكل منهما للقواعد في البلد الأخر وذلك في خريف ١٩٩٥م، وأضافت المصادر أن تركيا تدرك أن اليونان «عدوة تركيا التاريخية» وهي تشكل مصدر خطر أساس على أمن ومصالح تركيا الحيوية في بحر إيجة وأوروبا، وأن تركيا من جانبها تستند إلى اتفاقها مع إسرائيل لمحاولة الضغط على سوريا لفك ارتباطها باليونان، والتخلي عن تقديم الدعم والتسهيلات لها[2].

ورداً على هذا الاتهام لسوريا باتفاقها مع اليونان صرَّح (فاروق الشرع)

---

(١) ووزير الإعلام حالياً.
(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص٢٧٩.

وزير الخارجية السوري: أن اليونان وسوريا لا تهاجمان أحداً، لكن دولاً أخرى تفكر في مهاجمتها[1].

وفي ٧/ ٤/ ١٩٩٦م أعرب السفير السوري لدى تركيا (عبد العزيز الرفاعي) عن أسفه للاتفاق التركي الإسرائيلي، وأعربت الصحف السورية، ومنها صحيفة (تشرين) بأن الاتفاق التركي الإسرائيلي موجه ضد سوريا.

وقد ردَّ مصدر مسؤول أمريكي على الاتهام السوري بقوله: «نحن لا نرى الاتفاق حلفاً عسكرياً موجهاً ضد دولة مثل سوريا.

وقد أعربت إسرائيل على لسان مسؤوليها أنها لا تريد الضغط على سوريا حتى لا يتسبب هذا في ردود فعل سوريا تعطِّل مفاوضات السلام[2].

وفي ٩/٤/١٩٩٦م طالب مصدر رسمي سوري تركيا بإعادة النظر، ومراجعة موقفها من الاتفاق، حفاظاً على علاقات حسن الجوار التي تحرص عليها سوريا.

وقد نددت صحيفة (تشرين) السورية بخطط الولايات المتحدة والأردن لإجراء مناورات عسكرية[3]. وذكرت المصادر أن سوريا أعربت عن قلقها من تقديم خبرات إسرائيلية لتركيا في استغلال مياه نهري الفرات ومناوجات.

وأكدت سوريا أن هذا الاتفاق سوف يضعف عملية السلام.

وفي ٣١/٥/١٩٩٦م نددت سوريا بهذا التعاون التركي الإسرائيلي، وحذَّرت أنقرة أنه يشكل استفزازاً لمشاعر الشعب التركي المسلم.

وفي ٢/ ٦/ ١٩٩٦م انتقد وزير الدفاع السوري (العماد أول مصطفى طلاس)

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٧٩.
(٢) أكمل الدين إحسان أوغلي، العلاقات العربية التركية، من منظور تركي، مرجع سابق، ص٣١٠، ٣١١. إعداد السفير إسماعيل صويصال رئيس وقف بحوث ودراسات العلاقات التركية العربية بإستانبول.
(٣) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، ص١٧٠ : ١٦٨.

هذا الاتفاق، واعتبره موجهاً من الولايات المتحدة بهدف الضغط على سوريا من أجل التنازل عن مواقعها، إلى جانب الضغط على سوريا لتحمي إسرائيل من (حزب الله) وتحمي تركيا من (حزب العمال الكردستاني).

وفي ١٢/٦/١٩٩٦م كتبت صحيفة (البعث) السورية في مقالها الافتتاحي «أن هذا التحالف غير المعلن لا يهدف فقط إلى وأد عملية السلام، بل كذلك إلى تحقيق مكاسب جديدة على حساب العرب وحقوقهم المشروعة»[١]، كما أعربت «أن اتجاه معاداة سوريا والعرب ليس في مصلحة الشعب التركي» وأوضحت أن: «أحزاباً كبيرة تركيا نجحت في الانتخابات تعارض هذا التوجه» وتقصد الصحيفة بهذه الأحزاب (حزب الرفاه الإسلامي)[٢]. إلى جانب هذا أعرب السفير السوري في طهران (أحمد الحسن) أن «إيران وسوريا تدرسان الإجراءات الكفيلة بمواجهة الحلف الإسرائيلي التركي».

وفي ١/٧/١٩٩٦م أعربت سوريا عن تفاؤلها بتولي (حزب الرفاه) برئاسة (نجم الدين أربكان) رئاسة الحكومة في إنهاء التوتر الذي ساد العلاقات بين تركيا وسوريا مؤكدة ثقتها أن هذا الاتفاق لن تعود له «أي قيمة على الإطلاق» وفي الوقت نفسه، توقَّع مساعد وزير الخارجية (عدنان عمران) أن هذا الاتفاق سوف يفقد قيمته «ويتساقط مثل أوراق الخريف».

وجدير بالذكر أن الرئيس السوري السابق (حافظ الأسد) بعث ببرقية تهنئة إلى رئيس الوزراء (نجم الدين أربكان) حيث كان من أول المهنئين له، وأعرب في برقيته أن فوز (أربكان) سوف «يفسح المجال لحل أية خلافات بين البلدين بواسطة الحوار والتفاهم المتبادل بشأن قضية المياه»[٣].

وأعربت الصحف السورية بشأن هذا الاتفاق أن هناك قناعة سورية بأن الطائرات الإسرائيلية في تركيا سوف تستخدم في عمليات تجسس في حالة الاعتداء

---

(١) سها بوليك باشا، الباحث العربي، مرجع سابق، ص٣٦.
(٢) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، ص١٧٢ ـ ١٧٣.
(٣) المرجع السابق، ص١٧٧.

على جيران تركيا، وأن هذا الأمر سوف يشكل عدواناً على سوريا والعرب والبلدان الإسلامية[١].

ومن ناحية أخرى فقد كتب أحد الباحثين في مركز (جافي سنتر) للدراسات الإستراتيجية في إسرائيل في صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) «أن الرد السوري على التحالف التركي - الإسرائيلي كان إعطاء دمشق مقاتلي (حزب العمال الكردستاني) الضوء الأخضر لضرب أهداف تركيا بالذات، وخصوصاً في محافظة (هاتاي) لواء الإسكندرونة، زاعماً أن دمشق قامت بهذا العمل بمنتهى السرية»[٢].

ومن ناحية أخرى وصفت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري في ٢٢/ ٩/ ١٩٩٨م التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي بأنه هو مخطط أمريكي يهدف إلى بعث مشاريع الأحلاف التي قادتها وهزمتها شعوب المنطقة تاريخياً.

وأضافت اللجنة في اجتماعها برئاسة الأمين العام للحزب (يوسف فيصل) أن التحالف خطر على قضية السلام في المنطقة، وأنه يصب في مصلحة إسرائيل والصهيونية، ويشجِّع حكومة إسرائيل على متابعة سياسة العداء للسلام العادل والشامل، ويضع تركيا في موقع المتعارض مع العرب ومع غالبية الدول الإسلامية ودعت اللجنة إلى تشديد النضال من أجل إحباط هذا الاتفاق[٣].

ووصف السيد (فاروق الشرع) وزير الخارجية السوري أن هذا التعاون يعني «جرس إنذار لكل عربي ومسلم يرفض سياسة الأحلاف والمحاور، ويحرص على أمن واستقرار المنطقة بعيداً عن أي تهديد أو وعيد».

وأشار «أن ما تحتاجه المنطقة وشعوبها ليس إقامة الأحلاف والمحاور، وإنما إقامة السلام العادل والشامل المستند إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران - يونيو ١٩٦٧م، ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي»[٤].

---

(١) الأسبوع العربي، ٢٤/ ٦/ ١٩٩٦م.
(٢) زيب ماوز صحيفة (كريستيان سانيس مونيتور)، ٢٩/ ٤/ ١٩٩٦م.
(٣) جريدة الأهرام المصرية، ٢٢/ ٩/ ١٩٩٨م.
(٤) جريدة الأهرام المصرية، ١٧/ ٩/ ١٩٩٨م.

ورداً على هذا الاتفاق أيضاً من الجانب السوري دعا مفتي سوريا (أحمد كفتارو) إلى عقد قمة إسلامية «تقف صفاً واحداً في وجه العدوان الناتج من التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي» كما نادى بوجوب قيام الحكومات الإسلامية بـ«مقاطعة اقتصادية شاملة» ضد الحكومة التركية.

وأعلن أيضاً أن لغة المسؤولين الأتراك «ستلحق ضرراً كبيراً بمصالح الشعب التركي المسلم، إذ إن مصلحة الشعب التركي محصورة بالتحالف مع الشعوب الإسلامية، خصوصاً المجاورة له» وليس التحالف مع العدو الصهيوني[1].

وفي اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة في ١٦/٩/١٩٩٨م أعرب السيد (فاروق الشرع) عن أسفه لتجاهل الحكومة التركية النداءات التي وجهتها لها القمة العربية بالقاهرة عام ١٩٩٦م والقمة الإسلامية في طهران في كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٩٧م لإعادة النظر في تعاونها العسكري مع إسرائيل. وأعلن أن أي مواطن تركي لو عرف معنى هذا التحالف لما قبل من حكومته الاستمرار فيه[2].

جاء عن رأي مجلس العمد في (الحزب السوري القومي الاجتماعي) في الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي أن: «الحلف التركي ـ الإسرائيلي، ليس حلفاً مفترضاً، بل هو حقيقي قائم، ويشكل تهديداً حقيقياً لأمتنا وعالمنا العربي، وأن جوانبه الخطيرة لا تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل تأخذ أبعاداً جديدة مع توقيع اتفاقات تشمل مجالات التنسيق الأمني والاستخباراتي، ومعاهدات اقتصادية، والبحث في إمكان جر المياه من منابع دجلة والفرات إلى الكيان الصهيوني الغاصب، ويمثل أخطر تهديد قومي وإستراتيجي للأمة، وتحديداً لموقع الشام وما تمثله من نهج قومي صامد في وجه الخطط الاستيطانية الصهيونية، وفي وجه المشاريع الاستعمارية».

ورأى في «انزلاق النظام الأردني إلى التحالف، والتعاون مع هذا الحلف؛

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ١٠/١٠/١٩٩٨م.
(٢) جريدة الأهرام المصرية، ١٥/٩/١٩٩٨م.

خطوة عدائية وخيانية للأمة وسياسة الهرب إلى الأمام»[1].

موقف إيران من الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي:

اتهمت تركيا إيران بدعمها لحزب العمال الكردستاني، كما اتهمت بعض الدبلوماسيين الإيرانيين في أنقرة بتشجيع القيام باغتيالات لعدد من المفكرين والصحافيين الأتراك، هذا إلى جانب محاربة تركيا والولايات المتحدة للإسلام الأصولي المتفشي في إيران[2].

من ناحية أخرى قامت تركيا بتأجيل صفقة شراء غاز طبيعي من إيران بسبب اتهامها بدعمها للإرهاب، وقد صرّح وزير النفط الإيراني (غلام رضا آغا زاده) أن التوقيع على هذه الصفقة تأجّل بسبب مشكلات تتعلق بالعلاقات التجارية لتركيا وفي هذا التصريح تلميح بعلاقة أنقرة مع الولايات المتحدة.

ومن خلال هجوم إيران على الاتفاق التركي الإسرائيلي صرّح وزير الخارجية الإيراني (علي أكبر ولايتي) «أن توقيع هذا الاتفاق أمر مؤسف للغاية، لأن النظام الصهيوني هو أكبر عدو للبلدان الإسلامية» وأضاف أيضاً متسائلاً: «لماذا يُقدِّم بلد إسلامي مهم هذه التسهيلات والإمكانات العسكرية إلى هذا العدو؟»[3].

وخلال تصريح للنائب الأول للرئيس الإيراني (حسن حبيبي) جاء فيه: «إن وجود الأجانب أعداء العالم الإسلامي في المنطقة خاصة أمر غير مقبول في نظر إيران» وحذر من أن «تركيا ستواجه غضب العالم الإسلامي، وتجرح شعور الأمة الإسلامية بسبب هذا الاتفاق».

ونشرت صحيفة (إيران نيوز) بخصوص هذا الاتفاق «لقد أبلغنا المسؤولين الأتراك أن أي عمل من شأنه مساندة النظام الصهيوني يعتبر منافياً لمصالح العالم الإسلامي» وأضافت «لن نبقى صامتين إزاء أي حدث يهدد أمننا القومي».

---

(١) جريدة الحياة الدولية، ١٠/٩/١٩٩٨م.

(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٢٧٨.

(٣) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، ص١٧٩.

وفي يوم ٢٢/ ٤/ ١٩٩٦م تظاهر (٢٥٠) شخصاً أمام السفارة التركية في طهران احتجاجاً على هذا العدوان التركي الإسرائيلي، حاملين لافتات كتب عليها (الموت للدولة العلمانية التركية) وهدَّدوا بدخول عناصر (حزب الله) في حال تهديد هذا الاتفاق بسلامة إيران[١].

وفي ٢٠/ ٥/ ١٩٩٦م أذاعت وكالة (أنباء الأناضول) عن السفير الإسرائيلي في تركيا أن إيرانيين يخططون من أجل مهاجمة السياح الإسرائيليين في مدينة إنطاليا بتركية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط.

وأعلنت مصادر تركية أن الاتفاق موجَّه إلى إيران وسوريا، لكونهما القوتين الكبيرتين اللتين تزعجان تركيا وإسرائيل.

وفي ١٧/ ٦/ ١٩٩٦م صرَّح السفير السوري لدى طهران: «إن إيران وسوريا تبحثان القيام بردٍّ مشترك على الاتفاق التركي - الإسرائيلي، وجاء ذلك التصريح نقلاً عن مجلة (كَيْهان هافاي) الأسبوعية الإيرانية»[٢].

وفي ٢٥/ ٦/ ١٩٩٦م كتبت صحيفة (إيران) نقلاً عن نائب قائد القوات الجوية الإيرانية الجنرال (شهرم روستامي) في تعليق له حول الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي قوله: «لا نعتقد أن تركيا تمثل تهديداً لنا، لكننا نراقب أدنى تحركات من جانب أعدائنا (إسرائيل) وسنستخدم قدراتنا الانتقامية إذا لزم الأمر»[٣].

في ذلك الوقت قامت تركيا بانتهاك المجال الجوي الإيراني، وأطلقت صواريخ أدت إلى مصرع ستة من المدنيين في شمال غربي إيران، وقد قدمت إيران احتجاجاً شديداً على هذا الانتهاك، وقد نفت تركيا علمها بهذه الغارة.

وفي ١١/ ٨/ ١٩٩٦م طلب مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران (آية الله

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، ص١٨١.
(٢) المرجع السابق، ص١٨٢.
(٣) المرجع السابق، ص١٨٣.

علي خامنئي) من رئيس الوزراء التركي (نجم الدين أربكان) أن تقطع تركيا علاقاتها الحديثة مع إسرائيل، ومن ناحية اتفاق التعاون جاء قوله: «نأمل أن تخلّص تركيا نفسها في الوقت المناسب من الارتباط الذي أقامته أخيراً مع إسرائيل».

وخلال زيارة أربكان لطهران في ١٢/٨/١٩٩٦م أكد فيها على التضامن بين الدول الإسلامية وعلى استقلالية بلاده حيال الولايات المتحدة الحليف الرئيس لأنقرة في حلف شمال الأطلسي، مشدّداً على التقارب الديني والثقافي بين تركيا وإيران[١].

وخلال لقاء بين (عطاء الله مهاجراني) وزير الثقافة الإيراني والمتحدث باسم الحكومة الإيرانية مع وزير الأوقاف السوري (محمد زيادة) في دمشق أعرب الوزير الإيراني عن قلق بلاده تجاه التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي[٢].

موقف مصر من الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي:

بالنسبة للموقف المصري من اتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي فقد قام وزير الخارجية المصرية السيد (عمرو موسى) بزيارة تركيا عقب الإعلان عن هذا الاتفاق، بغرض الاطمئنان على هذا الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل، وقد رحّبت بعض الصحف التركية بزيارة (عمرو موسى) إلا أن صحف اليسار اعترضت على هذه الزيارة، واعتبرتها تدخلاً في شؤون تركيا، وبعد عودة وزير الخارجية المصري، سافر الرئيس (حسني مبارك) إلى تركيا للغرض نفسه، ثم عاد الرئيس إلى مصر، وأعلن أن الرئيس التركي طمأنه أن هذا الاتفاق ليس موجهاً ضد أحد[٣].

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٨٩ـ ١٩٠.

(٢) جريدة الأهرام المصرية، ١٦/٩/١٩٩٨م.

(٣) محمد حرب، حول زيارة ديميريل لمصر، الوطن العربي، عدد ١٠٧٣، ٢٦/٩/١٩٩٧م، ص٣٥، ٣٦.

وقد حذَّر وزير الخارجية المصري (عمرو موسى) تركيا من أن يؤدي هذا الاتفاق إلى إدخال منطقة الشرق الأوسط في مجالات توتر جديدة».

وأضاف أن «توقيع اتفاق بين سلاحي الجو الإسرائيلي والتركي مسألة موضوعة تحت رقابة شديدة، لأن هذه الموضوعات تتعلق بالأمن في المنطقة» وأن «مصر لن تسمح بأن يختل الأمن لمصلحة جانب على حساب جانب آخر».

وأضاف أيضاً وزير الخارجية المصري في ٨/ ٤/ ١٩٩٦م: إن «مصر عارضت على الدوام الدور الأجنبي في فرضه تحالفات على المنطقة، وسوف تستمر في معارضة التحالفات الإستراتيجية، إلا أنه أكد في الوقت نفسه أن تركيا دولة صديقة، ونرجو من تركيا أن تظل بعيدة عن موضوع الأمن الإقليمي»[١].

وانتقد مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية (الدكتور أسامة الباز) الاتفاق بقوله: «نحن نقول للطرفين الإسرائيلي والتركي أنه ليس من مصلحتهما، ولا من مصلحة السلام في المنطقة؛ ولا من مصلحة الاستقرار؛ ولا الأمن الإقليمي؛ أن تأتي بعض الدول غير العربية في المنطقة، وتدخل في حلف أو شبه حلف، أو في حلف جزئي، للتعاون في كافة المجالات الدفاعية، أو حتى في مجال معين من المجالات العسكرية؛ لأن هذا يشكل عدم توازن في العلاقة في المنطقة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الذي يؤدي إلى وجود مناخ لنزاعات مسلحة في المستقبل، وهو ما نريد أن نتجنبه»[٢].

وفي ١/ ٥/ ١٩٩٦م أعلن وزير الخارجية المصري (عمرو موسى) أنه راضٍ عن تأكيدات تركيا له بأن الاتفاق الجوي العسكري بينها وبين إسرائيل لا يشكل تهديداً للسلام في الشرق الأوسط، وبأنه ليس اتفاقاً عسكرياً أو إستراتيجياً أو معاهدة، لكنه اتفاق تقليدي للتدريب، ولا شيء أكثر من ذلك.

وأضاف (موسى) قائلاً: «إن الشرق الأوسط ليس في حاجة إلى ترتيبات واتفاقات سلام تساعد على تحقيق استقرار في المنطقة»[٣].

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، ص١٩١، ١٩٢.
(٢) المرجع السابق، ص١٩٣.
(٣) المرجع السابق، ص١٩٣.

وأكدت صحيفة (الأهرام) المصرية أن هذا الاتفاق هو محاولة لحصار سوريا ليتحول إلى ورقة ضغط في يد إسرائيل في مواجهة سوريا في محادثات السلام، وأشارت الصحيفة أن «تركية بتحالفها المشبوه مع إسرائيل تريد فتح الأبواب المغلقة أمامها للدخول إلى الاتحاد الأوروبي ويدعمها عسكرياً واقتصادياً لتأهيلها في توجهها نحو خيارها الأوروبي، وخاصة أنها أخفقت في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لأنها سوف تحمّل هذا الاتحاد أعباء مالية كبيرة، لأن معدل الدخل في تركيا هو من أدنى مستويات المداخيل في أوروبا»[1].

وحول التحالف المتنامي بين إسرائيل وتركيا كتب الدكتور (أسامة الغزالي حرب) تعليقاً على الموقف المصري من هذا التحالف «إن المبدأ المصري الواجب الاحترام للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة هو رفض الأحلاف» بصفة عامة، غير أن مخاطر هذا التحالف التركي الإسرائيلي التي تكمن في التهديد لأمن سوريا هي متعارضة، فليس من مصلحة إسرائيل زيادة ضغط المياه على سوريا، لأن ذلك سوف ينعكس بالضرورة عليها، كما أن تنديد تركيا بالإرهاب، لا يجد تفهماً إسرائيلياً للحديث التركي عن الإرهاب الكردي، ومصلحة إسرائيل في فصل أكراد العراق لا تتسق مع حرص تركيا على وحدة أراضي العراق، لا حبّاً في العراق، وإنما تجنباً لآثار الحكم الذاتي، أو الاستقلال الكردي، الذي ترفضه تركيا بشكل مطلق. . ذلك يعني أن التوافق الإسرائيلي التركي ضد سوريا يظل مؤقتاً ومرتبطاً ـ بالأساس ـ بالتوقف الراهن في عملية التسوية، وما يكتنفها من ضغوط، وبالتالي فإن هذا التوافق ربما يفقد مبرراته بسرعة، إذا تمت العملية السلمية بالفعل»[2].

أما رؤية الرئيس المصري (حسني مبارك) لهذا الاتفاق من خلال تأكيدات القادة الأتراك فيرى أنه ليس حلفاً، فيقول في ٢٣/ ٥/ ١٩٩٦م: من جانبي لا أظن أن تركيا يمكن أن تقدم على مثل هذه الخطوة، لأن عمل حلف بينها وبين إسرائيل يعني خسارة تركيا للعالم العربي، ثم ضد مَنْ يقام هذا الحلف؟ هل هو موجه ضد

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٩٤.
(٢) أسامة الغزالي حرب، المسألة التركية، مقال: الأهرام المصرية، ١٩/ ١/ ١٩٩٩م.

سوريا؟ نحن في مصر وفي العالم العربي لا تقبل الاعتداء على سوريا بأي شكل من الأشكال(. .) هناك مشكلة سورية ـ تركية ونحن نتكلم مع الأتراك فيها من أجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة» في إشارة واضحة إلى مشكلة كميات المياه التي تسمح أنقرة بعبورها إلى الأراضي السورية[١].

وفي ٢٤/٦/١٩٩٦م صرّح (الدكتور أسامة الباز) عن هذا الاتفاق بقوله: «نحن نسلّم بحق أي دولة في أن تعقد اتفاقات مع دول أخرى، ولا نستطيع أن نصادر حق الدول في هذا، لكننا نلاحظ نوع الاتفاقات التي تعقد في المجال العسكري، وندقق في توقيت عقد هذه الاتفاقات، وبالتالي نطرح أسئلة حول مضامين هذه الاتفاقات، والمقصود منها، خاصة وأننا لا نعرف بدقة مضمون الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي، نحن تلقينا بعض الإيضاحات حول المضمون بعبارات مختصرة وعامة وموجزة، ونريد أن نعرف بدقة أكثر ما هي مجالات التعاون، حتى نستطيع أن نكون في وضع يتيح لنا إمكانية الحكم على ما إذا كان هذا التعاون يسيء إلى المنطقة العربية أم لا؟ هل هو تعاون بين دولتين في الشرق الأوسط في مجال معين؟ فهو برغم حساسيته، يسبب أضراراً بالمصالح العربية، وتحديداً بالنسبة لسوريا والعراق، نحن نريد أن نعرف ونتحقق من دون أن نستعدي تركيا أو إسرائيل، ومن هنا فنحن نبني موقفنا على أساس موضوعي وعقلاني، ونحن نعتقد أن التعاون في المجال العسكري هو أحد المجالات التي يتمُّ التفاوض حولها في شتى الصور من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف التي تدور حول القضايا المرتبطة بالأمن ونزع السلاح، وأعود وأؤكد، نحن نريد أن نعرف المزيد من التفاصيل لنكوِّن وجهة نظر متكاملة، وسبيلنا إلى المعرفة ليس عن طريق الضغط أو التهديد، وإنما من منطلق المودة التي تربطنا بالأتراك، ورغبتنا في التعرُّف على حقيقة الموقف»[٢].

وبالنسبة لموقف إيران بالنسبة لهذا الاتفاق أكد الدكتور الباز قائلاً: «ليس لدى العرب مانع من التعايش والتعاون مع الدول غير العربية الثلاث الموجودة في

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، ص١٩٤.
(٢) المرجع السابق، ص١٩٥ ـ ١٩٦.

الشرق الأوسط - تركيا وإيران وإسرائيل أنا لا أضع هذه الدول في سلة واحدة، وإنما للعلاقة مع كل دولة من هذه الدول معطيات معينة تؤدي إلى إقامة نوع من العلاقات، ونحن نقول: لا مانع من التعايش بشرط أن تلتزم هذه الدول بعدم الإضرار بالأمن القومي العربي، والمصالح العربية الأساسية والإستراتيجية»، وقال: «أما الخلافات بين تركيا وسوريا والعراق، فنحن نرى أنها خلافات يمكن أن تحل، وليست هي من نوع الخلافات الجذرية أو الجوهرية، وفي وقت ما سوف تجد هذه الخلافات - سواء على المياه أو الاتفاق مع إسرائيل - الحل، لأننا نعتقد أن المصالح المشتركة بيننا وبين تركيا أكبر أسباب الخلاف»[1].

وجاء في صحيفة (الأهرام) المصرية عن هذا الاتفاق في ٢/٧/١٩٩٦م أن الاتفاق الذي أحيطت بنوده بكتمان شديد يسمح للطائرات الإسرائيلية باستخدام القواعد الجوية التركية، مشيرة إلى وصول ثماني طائرات إسرائيلية من طراز (إف - ١٦) للتمركز في قاعدة قونية وستجري أربع مناورات شهرياً، وتقوم بطلعات استكشافية بالقرب من شمال سوريا، مؤكدة أن الاتفاق الإستراتيجي ينص على قيام إسرائيل بوضع أجهزة تنصت إسرائيلية في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في المنطقة، مشيرة في هذا الصدد إلى ما أعلنته إذاعة إسرائيل مؤخراً من أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تنوي القيام بأعمال التجسس والتنصت انطلاقاً من الأراضي التركية، بهدف رصد التحركات العسكرية لكل من سوريا والعراق، وأضافت أن إسرائيل ستقوم أيضاً بتزويد تركيا بالمعلومات والصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التجسس الأمريكية[2].

وعلى صعيد آخر صرح (ديفيد عفري) المستشار السابق لوزارة الدفاع الإسرائيلية وقائد القوات الجوية، والذي عرف بأنه المؤسس لاتفاقية التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي، التي وقعت في شباط - فبراير ١٩٩٦م بين تركيا وإسرائيل بقوله: إن مصر غير راضية عن هذا الاتفاق بسبب تغير موازين القوى في المنطقة، وإن الاتفاقيات بين تركيا وإسرائيل سوف تعطي تركيا وضعاً مهماً في

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٩٦.
(٢) المرجع السابق، ص١٩٧.

موازين القوى في المنطقة، وإن مصر ترى نفسها زعيم المنطقة. . فمن الطبيعي ـ على حد قوله ـ أن تعترض على هذا الاتفاق(١).

وفي اجتماعات الدورة ١١٠ لمجلس الجامعة العربية أعلن السيد (عمرو موسى) وزير الخارجية المصرية عن التحالف الإسرائيلي مع تركيا بقوله: إن هذا التحالف، تحالف سلبي وضار، وتحالف في غير محله وغير وقته، ولا يستطيع أن يؤثر في المنطقة العربية التي لا يمكن أن تتبع أو تخضع لهذا التحالف، وأوضح أنه إذا كان هناك تحالف فسوف يؤدي بالضرورة إلى تحالفات مقابلة لمواجهته كما أكد أن هذه الخطوة غير مدروسة، وضارة وتتحدى عوامل الاستقرار في المنطقة(٢).

وفي ١١/٧/١٩٩٦م قام الرئيس (حسني مبارك) بزيارة أنقرة تلبية لدعوة من الرئيس التركي سليمان ديميريل، تهدف إلى إنهاء التوتر القائم بين تركيا والعالم العربي بسبب اتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي.

وبعد زيارة الرئيس (حسني مبارك) أنقرة اقتنع بأن هذا الاتفاق لا يشكّل حلفاً، إنما هو اتفاق للتدريب، ولا يهدف إلى تشكيل حلف في المنطقة(٣).

وفي التقرير الإستراتيجي لعام ١٩٩٧م، والذي أصدره مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة جاء فيه: «إنه أياً كان المدى الذي ستصل إليه العلاقات التركية الإسرائيلية، فإنها لن تمثل بديلاً عن مصالح تركيا في العالمين العربي والإسلامي، خصوصاً مع تعثر جهودها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وليس من مصلحة تركيا المخاطرة بعلاقاتها مع الدول العربية والإسلامية لذا التزام مصر بموقف معتدل أحدث توازناً في ردود الفعل العربية، بينما ضخمت سوريا خطر هذا التعاون»(٤).

---

(١) Selcukgul Tash, Israille ilisikler Stratejikmi? Zamman, 21 Aralik, 1997.

(٢) جريدة الأهرام المصرية، ١٧/٩/١٩٩٨م.

(٣) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات، ص٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٤) جريدة الأهرام المصرية، ٤/٢/١٩٩٨م.

أما بخصوص المناورات المشتركة التي تخطط لها كل من تركيا وإسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة، فقد أعلن وزير الخارجية المصري «أن هناك كثيراً من الأسئلة في حاجة إلى إجابات، ونجري اتصالات مع تركيا في هذا الصدد» وجاء تصريح موسى وقت زيارة وزير الخارجية الإيراني (علي أكبر ولايتي) إلى مصر. وتؤكد المصادر أن الهدف من زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى مصر ثم إلى سوريا هو إقامة تحالف ثلاثي بين مصر وإيران وسوريا لمواجهة التحالف الإسرائيلي - التركي - الأمريكي الذي يتبلور[1].

وقد كتبت صحيفة (ميلليت) التركية أن التطبيقات البحرية ذات الهدف الإنساني التي تمَّت بمشاركة تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط في كانون الثاني - يناير ١٩٩٨م بمراقبة الأردن قد أحدثت ردود فعل عربية واسعة، فالغرض الأساس من هذا الاتفاق الثلاثي بين تركيا وإسرائيل والأردن برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية هو توطيد للنفوذ الأمريكي في المنطقة، وتكوين حلف يخدم أمن ومصالح إسرائيل.

وقد قوبل هذا الاتفاق بانتقادات من جانب مصر وسوريا وإيران والعراق، ووصفوه بأنه سوف يفسد موازين الشرق الأوسط، واستقرار المنطقة، وأنها سوف تدخل جهود السلام في الشرق الأوسط في مأزق، واتهمت تركيا بأنها تدعم الصهيونية، وتخون القضية الفلسطينية بدعوى تأسيس دولة مستقلة، وتلقي بذوراً جديدة للنزاع في المنطقة[2].

بالإضافة إلى هذا أوضحت جريدة (يني يوزيل) التركية أن مصر تتحدث كثيراً وتعارض اتفاقية إسرائيل وتركيا، وتتهم تركيا بأنها تابعة مالياً للولايات المتحدة، وعلقت الجريدة على موقف مصر من الاتفاق بقولها: إن القاهرة غير مرتاحة لظهور أحفاد العثمانيين في المنطقة من جديد[3].

---

(١) مقال لـ(يوأف ليمور)، صحيفة (معاريف)، ٥/٥/١٩٩٧م، مختارات إسرائيلية، عدد ٣٠/٦/١٩٩٧م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

(٢) Sukru elekdag, Israille iliskiler, Milliyet, 12 Ocak, 1998.

(٣) Israil - Iran - Suriye eksenine karsi, Yeni Yuzyil, 26 Haziran, 1996.

موقف ليبيا من التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي:

هاجم العقيد معمر القذافي التحالف الإستراتيجي التركي الإسرائيلي مؤكداً أنه يستهدف منابع نهري دجلة والفرات، إلى جانب تركيز إسرائيل للسيطرة على أوغندا وأثيوبيا وجنوب السودان للسيطرة على منابع النيل للضغط على مصر والسودان[1].

موقف الجامعة العربية من الاتفاق:

في ١٨/ ٤/ ١٩٩٦م وصف الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية (موفق العلاف) الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي بأنه «حلف عدواني جديد في المنطقة يهدد كلاً من سوريا وإيران والعراق».

وفي ١٦/ ٦/ ١٩٩٦م حذَّر الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية تركيا من «القيام بأي عمل أو تحرك عسكري ضدَّ سوريا، وطالب تركيا بألا تقوم بأي أفعال تزيد من شكوك الدول العربية في الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي. وتعكس نوايا تركيا من وراء اتفاقها مع إسرائيل».

وأعربت الجامعة أن «حُمَّى ازدياد الزيارات المتبادلة بين العسكريين الأتراك والإسرائيليين تدعو إلى القلق والريبة».

أما بشأن مشكلة المياه التي بين سوريا والعراق من ناحية، وتركية من ناحية أخرى، فقد أبلغ الأمين العام للجامعة الدكتور (عصمت عبد المجيد) السفير التركي «قلق الجامعة البالغ من المناورات العسكرية التركية الإسرائيلية قرب المياه الإقليمية السورية»[2].

وبمناسبة وصول (حزب الرفاه الإسلامي) إلى الحكم برئاسة (نجم الدين أربكان) فقد رحَّبت الجامعة العربية في ٣/ ٧/ ١٩٩٦م بتصريحات (أربكان) التي

---

(١) جريدة الأهرام المصرية، ١٢/ ٥/ ١٩٩٨م.

(٢) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، ص٢٠٦.

عبّر فيها عن نيّته تجاه تعزيز العلاقات مع الدول الإسلامية والعربية، ودعته إلى التخلُص من «الآثار الضارة للاتفاق العسكري الإسرائيلي التركي»[١].

موقف وزراء الخارجية العرب:

في ١٦/ ٩/ ١٩٩٨م اجتمع وزراء الخارجية العرب في جلسة مغلقة لمناقشة مسألة التحالف العسكري التركي الإسرائيلي وآثاره على أمن المنطقة واستقرارها، والآثار التي يمكن أن تنجم منه لإعادة المنطقة إلى سياسة الأحلاف، وفرض التوتر على المنطقة.

وقد أعطى المجتمعون أهمية كبرى لهذا الموضوع الذي من شأنه إعادة رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط، إلى جانب تهديد مقومات الهوية العربية، الأمر الذي يتناقض مع الروابط التاريخية والثقافية والحضارية بين تركيا والعالم العربي[٢].

وطالب مجلس الجامعة الحكومة التركية أن تنأى بنفسها عن التعاون العسكري مع طرف يحتلُّ القدس الشريف، ويسعى لتهويدها، كما أعرب عن أمله في أن تستجيب تركيا حكومة وشعباً لنداء الحق والعدل[٣].

موقف الإسلاميين الأتراك من التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي:

في ١١/ ٤/ ١٩٩٧م وبعد يومين من انتهاء زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي (ديفيد ليفي) لتركيا شهدت تركيا عدّة مظاهرات قام بها مئات الأشخاص الذين تجمّعوا في (ساحة بايزيد) في القسم الأوروبي من المدينة، يندّدون فيها بسياسة إسرائيل وموقف تركيا منها، وعارضوا سياسة تركيا في إقامة تحالف عسكري تركي مع إسرائيل، وأطلقوا الهتافات المناهضة لإسرائيل، وذلك عقب صلاة الجمعة، وقام المتظاهرون بإحراق العلم الإسرائيلي، وأعلنت محطة تليفزيون

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٢٠٧.
(٢) Arab Foreign Ministers Urge Turkey To Break Off Its Alliance With Israel - September, 23, 1998 the Arab League Council Meeting.
(٣) جريدة الأهرام المصرية، ١٧/ ٩/ ١٩٩٨م.

(إن. تي. في) (N. T. V.) أن الشرطة التركيا ألقت القبض على اثنين من المتظاهرين[١].

من ناحية أخرى هاجمت صحيفة (ملي غازته) التركية هذا الاتفاق رافضة كلَّ أشكاله[٢].

وفي كلمة للسفير الإسرائيلي في أنقرة (آلون ليل) في صحيفة (يني شفق) التركية تحت عنوان: قال (ليل) السفير الإسرائيلي: إن تركيا التي طُردت من الشرق والغرب وتمسكت بإسرائيل» جاء فيه: إن تركيا التي اعتراها الشعور بالتحقير بعد الضربات التي تلقتها في القمة الإسلامية في طهران، وقمة الاتحاد الأوروبي في لوكسمبرغ قد وجدت الحل في التمسُّك بإسرائيل، وكان هذا تحدياً واضحاً للعالم الإسلامي، ونحن نعيش الآن في فترة تبدو فيها العلاقات بين البلدين قوية إلى أقصى درجة، وهذه أول مرة تقبل حكومة أنقرة التعاون العسكري معنا دون خوف، ويعدُّ هذا تحدياً واضحاً للعالم الإسلامي كله[٣].

وصرَّحت صحيفة (يني يوزييل) التركية أن تركيا فقدت ـ بهذا الاتفاق ـ دعم العالم الإسلامي في السياسة الخارجية فقداً نهائياً، وصارت تركيا ضد العالم الإسلامي[٤].

وفي مقال نشر في مجلة (تايمز) الأمريكية بعنوان (أهم اتفاق مع إسرائيل) جاء فيه «إن أهم اتفاق إستراتيجي عقدته إسرائيل في الفترة الأخيرة هو الاتفاق الذي عُقد مع تركيا، وسئل كاتب المقال (توماس مريدمان) سؤال ماذا يحدث في الشرق الأوسط؟ فأجاب «أن تركيا وإسرائيل اتحدتا ضد تجاوزات أعدائهما سوريا وإيران ذات النظام الإسلامي.

وواقع الكاتب من وجهة نظره وهي أن إسرائيل بعدما حققت السلام في

---

(١) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، مرجع سابق، ص٣٧٢.
(٢) محمد حرب، المسلمون الأتراك يدينون الاتفاق التركي الإسرائيلي، جريدة الأحرار، ٢٨/٦/١٩٩٦م.
(٣) Hanifa Rumeysa, Turkiye Israille Mahkum, Yeni Safak, 17 Aralik, 1997.
(٤) Yeni Yuzyil, 14 Aralik, 1997.

المنطقة المحيطة بها من هذا الطريق، تستطيع التوجه إلى ليبيا وإيران والعراق التي تكون بعيدة عنها» وفي المقال سجل «أن أهم العلاقات هي التي أسستها إسرائيل مع تركيا، وليست التي أسستها مع مصر والأردن»[1].

موقف الإعلام التركي من الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي:

الإعلام في تركيا حرٌ من قيود الرقابة والمتابعة، والديمقراطية السياسية في تركية مستقرة، حيث إن تركيا دولة مؤسسات، وتأثير الإعلام قوي بدرجة واضحة للباحث المترقِّب، وأن هناك يمين ووسط ويسار، واليمين كله تناول هذا الاتفاق التركي الإسرائيلي تناولاً في صالح العرب وخاصة الإسلامي من هذا اليمين، أما الوسط واليسار فتناول الاتفاق لصالح إسرائيل.

ويمكن أن ندرج هنا أهمية الصحف التركية التي اهتمت بالاتفاق التركي ـ الإسرائيلي والأكثر تأثيراً في الرأي العام التركي، ومتوسط أرقام عدد المباع اليومي منها من (١ ـ ٧/ ٤/ ١٩٩٦) ـ أسبوع إثارة الأزمة ـ واتجاهاتها كالآتي:

جريدة (صباح) التركية: وهي جريدة يسارية من أكثر الصحف التركيا توزيعاً وتأثيراً في البلاد، حيث تصل نسبة توزيعها إلى(٦١٩٨٦٧) نسخة يومياً، وقد قامت هذه الصحيفة بخصوص هذا الاتفاق بحملة إعلامية كبيرة، ووجَّهت هذه الحملة ضدَّ وزير الخارجية المصري السيد (عمرو موسى) بمناسبة زيارته لتركيا للاطمئنان على هذا الاتفاق. فقد جاء في مقالة لـ(سداد سرت أوغلو) بعنوان (أي عرب هؤلاء؟) جاء فيها: لقد صرَّح (عمرو موسى) بأنه سيزور أنقرة لمعرفة الاتفاق، فإذا أراد أن يسمع منا كلاماً لن يسرَّه فليأت... فهل يمكن أن تعطي تركيا للعرب حق الكلمة في موضوع خاص بها، وهو موضوع اتفاقها مع إسرائيل أو غير إسرائيل!!.

وكانت الصحف اليسارية التركية تتحفَّز للهجوم على سياسة مصر لولا لباقة الوزير المصري ودبلوماسيته حيث أعطى انطباعاً إيجابياً للرأي العام التركي[2].

---

(١) Israilin en Onemli Illifaki, Comhuriyet, 18 Haziran 1990.

(٢) محمد حرب، اتفاق أنقرة ـ تل أبيب في الإعلام التركي، مقال، جريدة الأهرام المصرية=

وردّاً على تصريحات جريدة (صباح) وهجومها على مصر كتبت جريدة (يني شفق) التركية وهي جريدة يمينية إسلامية تحتل المرتبة (٢٣) وتوزع (١٥٢٦٤) نسخة يومياً، فقد كتبت في تاريخ ٩/٤/١٩٩٦م: «مِنْ حقِّ مصر أن تضطلع بدورها القيادي في العالم العربي والشرق الأوسط ـ ولها هذا الدور منذ الستينيات ـ لقد دخلت تركيا عهداً شعرت فيه أنها وحيدة، فمسألة المياه مؤثرة في علاقاتها بسوريا، والتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط أسهمت في عزلة تركيا، والأحداث في البلقان أقامت عاملاً هاماً في هذه العزلة، أضف إلى ذلك العلاقات المتصاعدة بين تركيا وكلٍّ من اليونان وبلغاريا ورومانيا في البلقان، ثم التقارب الإيراني السوري العراقي الذي أوجدته اتفاقية أنقرة ـ تل أبيب. كلُّ هذا يوضِّح لنا النتائج الوخيمة التي يمكن أن تعاني منها تركيا، وقد يكون لكل هذا أثره ودوافعه في توقيع تركيا هذا الاتفاق مع إسرائيل»[1].

أما جريدة (عقد) التركية فقد جاء فيها على لسان الصحفي (حامد دوغان) في عددها الصادر في ١٣/٤/١٩٩٦م ردّاً على جريدة (صباح) وتأييدها للاتفاق: هل جريدة صباح التركية أصبحت جريدة إسرائيلية ونحن لا نعلم؟ واتهمت (عقد) (صباحاً): «بأن أكبر تأييد صدر من تركيا للإرهاب اليهودي جاء من جريدة (صباح).

وصرّحت جريدة (عقد) أيضاً: «أن الاتفاق ليس لتركيا فيه صالح كبير، بل في الإضرار بإيران بالذات، لأن طائرات إسرائيل الحربية ستكون على مسافة (٥٠٠) ميل فقط من طهران و(٧٠٠) ميل من المرفأ الإيراني الهام (عبادان) وتستطيع الطائرات التركية والإسرائيلية مراقبة الحدود الإيرانية وحدود القوقاز بخزانات احتياطية دون حاجة للتزود بالوقود من الجو في حالة قيام أمريكا وإسرائيل بضرب إيران. وإن الطيارين الإسرائيليين يمكنهم القيام بطلعات جوية للمراقبة الإلكترونية على إيران وسوريا باستخدامهم المجال الجوي التركي.

= في ١/٦/١٩٩٦م، نقلاً عن الصحف والمجلات التركية التي صدرت بمناسبة توقيع اتفاقية التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي.

(١) محمد حرب، مرجع سابق، الأهرام، ١/٦/١٩٩٦م.

ونشرت هذه الجريدة أيضاً في ٧/ ٤/ ١٩٩٦م «اعترافاً مُرّاً من الجنرال (أولطان صنكورلو) وزير الدفاع التركي: إني أجهل محتوى الاتفاق المعقود مع إسرائيل» ولعل هذا راجع إلى تسلُّمه منصب وزير الدفاع حديثاً، وفي قوله: «لقد وقع الاتفاق لأن إسرائيل لا تملك المجال الجوي الكافي لتدريب طياريها، ولا أدري مدى سرية الاتفاق؛ لذلك لا أستطيع الإدلاء بتفصيلات أكثر».

وتقول الجريدة أيضاً: «إن إسرائيل دولة متقدمة في الطيران، فهي تستطيع إعداد الطيار الحربي في مدة تتراوح من (٦ ـ ٨) شهور أما في تركيا والعالم فالطيار الحربي يحتاج إلى عامين ونصف العام لإعداده، والطيار الحربي في غير إسرائيل يستطيع ركوب الفانتوم بعد (الإعداد الأول) خمس سنوات، أما في إسرائيل فمن ست أشهر إلى ثمانية أشهر.

وتقول الجريدة كذلك: إنه من المحتمل أن تكون إسرائيل قد أقدمت على هذا الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي رغبة منها في التثبت من أماكن المخابئ السرية التركية العديدة في مختلف بقاع تركيا»[1].

وكتبت جريدة (حريت) بخصوص هذا الاتفاق، وهي جريدة علمانية عامة، حيث تعدُّ رابع صحف تركيا توزيعاً في البلاد، وتوزع منها (٥٨١٩٣٦) نسخة يومياً.

فقد كتب (خاقان آل بيرق) مقالاً بعنوان (مسعود بك! هل أنت مستعد للموت في سبيل إسرائيل) جاء فيه:

«مادامت إسرائيل لن تحارب اليونان ولا بلغاريا ولا أرمينيا ولا روسيا باسم الحفاظ على المصالح التركية العليا ضد هذه البلدان، فإن معاهدة أنقرة ـ تل أبيب عبارة عن مؤامرة ضد إيران وسوريا، ومن المعلوم أن أنقرة تؤازر بإصرار ومنذ سنوات جماعة (مجاهدي خلق) ضد النظام الإيراني، إننا نريد إيضاحاً من (مسعود يلماز) رئيس الوزراء، ولا نريد هذا الإيضاح لا مِنَ القادة العسكريين

---

(١) محمد حرب، مرجع سابق، الأهرام، ١/ ٦/ ١٩٩٦م.

ولا من رئيس الجمهورية بخصوص هذا السؤال: (ما الذي قرّب بين تركيا وإسرائيل إلى درجة توقيع اتفاق مشترك)؟.

«هيا يارئيس الوزراء أفصح، ولنستمع أيضاً إلى الجناح الإسلامي المتدين داخل حزبك (حزب الوطن الأم) إذا لم يكن لهذا الجناح اعتراض على جعل تركيا تابعة لإسرائيل، فسنسكت نحن في هذه الحالة، ولن نقول شيئاً. ولكن إذا اعترض هذا الجناح الإسلامي في حزبك، ففي هذه الحالة نطالب بإعدامك يا رئيس الوزراء.

إن عدم وضوح مسعود يلماز (رئيس وزراء تركيا) تجاه هذا الاتفاق لم يعد أمراً محتملاً، لقد ضقنا بسياسته هذه التي «لا لون لها ولا رائحة ولا طعم» وعليه أن يستقيل»[1].

أما جريدة (زمان) وهي جريدة تركيا يمينية إسلامية، تصدرها جماعة بديع الزمان سعيد النورسي، وهي سابع صحف تركيا توزيعاً في القطاع اليميني المسلم، وتوزِّع (٢٥٧٨٨٣) نسخة يومياً، وقد جاء على صفحاتها بخصوص هذا الاتفاق: (اتفاق تركيا وإسرائيل... رغبة أمريكا) وجاء فيها «لم تكن بنود الاتفاق ـ في بداية الأزمة ـ معروفة، خاصة وأن وزير الدفاع التركي (أولطان صنكورلو) لم يكن يعلم ماهيّة هذا الاتفاق، وجاء أيضاً على صفحاتها: في تاريخ ٦/٤/١٩٩٦م: فقد ناقشتُ أمرَ الاتفاق مع البروفيسور (جنكيز أوقمان) خبير إستراتيجية العلاقات الخارجية، في (جامعة مرمرة) ونتيجة هذه المناقشة كان الآتي: يبدو الاتفاق في صالح إسرائيل بالدرجة الأولى، وهناك احتمال كبير بألا تستخدم إسرائيل المجال الجوي التركي بالقدر المتصوّر. العلاقات الجديدة بين تركيا وإسرائيل مسألة في حدِّ ذاتها هامة.. إسرائيل ستستخدم الاتفاق استخداماً سيكولوجياً في موضوعات أخرى مثل موضوع اتفاق السلام في الشرق الأوسط. وتستفيد تركيا من الاتفاق في إزالة ما يبدو من أنها تتقوقع داخل حدودها، لن تستخدم تركيا لإخافة العالم العربي، ذلك لأن تركيا لا تستطيع أن تتخلّى عن

---

(١) محمد حرب، مرجع سابق، الأهرام، ١/٦/١٩٩٦م.

علاقاتها السلمية مع العالم العربي. الواقع أنه ليست هناك مشاكل كبيرة مع العرب، بالطبع هناك موضوع سوريا والمياه والإرهاب والموقف مع سوريا مهم لتركيا.

وتقول جريدة (زمان) في ١٣/ ٤ : اتفاق تركيا وإسرائيل رغبة أمريكيةٌ.

وكتبت صحيفة (ميلليت): بمناسبة الاتهامات التي يوجهها العرب لتركيا وذلك بخصوص المناورات المشتركة التي تقوم بها تركيا وإسرائيل باشتراك الأردن كمراقب: «إن الاتهامات التي توجهها كلٌّ من سوريا ومصر وإيران والعراق إلى تركيا لا توافق الحقيقة، وهذا لأن تركيا تدعم القرارات التي تقترح خروج إسرائيل من أراضي العرب التي احتلتها، وتؤيد باستمرار الدعاوى المشروعة والمحقة في شأن تأسيس دولة للفلسطينيين، ومازالت العلاقات الساخنة مع الرئيس عرفات قائمة ومستمرة»[1].

وفي هجوم صحيفة (ميلليت) على سوريا قالت: إن سوريا تنفخ في نار الحرب الداخلية التي أدت إلى فقد الكثير من المال والأرواح في بلدنا، وهذا بواسطة (حزب العمال الكردستاني) الذي سلَّحته وأسكنته في أراضيها لمدة (١٤) عاماً بغرض تقسيم تركيا، فيظهر أن قلق سوريا نابعٌ من الخوف من أن نجد ردّاً من بلدنا للجرائم غير الإنسانية التي فعلتها تجاه بلدنا»[2].

أما بالنسبة لإيران فكتبت (ميلليت) تقول: إن إيران فعلت جنايات ومارست نشاطات هدَّامة في أراضينا بهدف إسقاط النظام الديمقراطي العلماني في تركيا، ولتطبيق نظامهم في بلدنا، وفي نفس الوقت لم نغفل عن تسرُّب (حزب العمال الكردستاني) الذي سمحت له بإقامة معسكر في أراضيها ضد تركيا، وتؤيد وتساند استمراره في شمال العراق، إن طهران التي تكوّن واحداً من مصادر الإرهاب الأساسية في الشرق الأوسط ستعارض التقارب التركي - الإسرائيلي بسبب عقدة الذنب التي تشعر بها تجاه تركيا، وبسبب تقويتها للنزاع والجدال بالإرهاب[3].

---

(١) Sukruelekdag, Israille Iliskiler, Milliyet, Haftaya Bakis 12 Ocak, 1998.

(٢) Sukruelekdag, a. g. e.

(٣) Sukruelekdag, a. g. e.

وبالنسبة للعراق نشرت (ميلليت) أيضاً: «إن العراق يرى أن عدوه الأساس هو أمريكا وإسرائيل، فإنه يعارض وبشدة أيَّ تطور يقوي وضعهما في الشرق الأوسط، ولهذا السبب فإن التقارب التركي ـ الإسرائيلي يفهمه على أنه تهديد له[1].

وفي هجومها لانتقادات مصر على هذه المناورات قالت (ميلليت): «إن المؤثر الوحيد الذي يوجه سياسة مصر هو رغبتها في قيادة العالم العربي، والسبب الأساس في كون نقد القاهرة لبلدنا لاذعاً أنه في حالة تطور المحور (التركي الإسرائيلي الأردني) الذي تؤيده أمريكا سيقلّل من قيمة وأهمية مصر، وسيوقع قيادتها وريادتها في خطر»[2].

واستطردت جريدة (ميلليت) تقول: إن الدول العربية تساند اليونان والقبارصة اليونانيين في مشكلة قبرص، وتضيف الجريدة أنه على تركيا أن تعقد معاهدة في الشرق الأوسط بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ويجب أن تعمل على إحياء العلاقات مع دول الخليج والمغرب العربي، تلك العلاقات التي أهملت منذ فترة طويلة[3].

وجاء في جريدة (أقشام) في تاريخ ٨/ ٤/ ١٩٩٦م: إن تركيا بهذا الاتفاق تفتح جبهة على العالم العربي الإسلامي.

وقالت جريدة (جمهوريت) التركية الواسعة الانتشار، وهي جريدة يسارية ماركسية، تحتلُّ المرتبة (١٧) بين صحف تركيا توزيعاً، وتوزع (٤٧٢٦٤) نسخة يومياً: الاتفاق مع إسرائيل ليس موجهاً ضدَّ دولة ثالثة، وجاء فيها أيضاً نقلاً عن السفير (عمر آق بال) المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية: «إن الاتفاق لا يعطي إسرائيل قاعدة بل إذن استخدام، وإنه اتفاق تدريبي عقدته تركيا مع ثلاثين دولة من قبل»[4].

---

(١) Sukruelekdag, a. g. e.
(٢) Sukruelekdag, a. g. e.
(٣) Sukruelekdag, a. g. e.
(٤) محمد حرب، مرجع سابق، الأهرام، ١/ ٦/ ١٩٩٦م.

أما جريدة (يني يوزييل) (بمعنى العصر الحديث) فقد كتبت في عددها الصادر في ٤/ ١٠/ ١٩٩٦م (اتفقنا مع إسرائيل، فما الذي يزعج الجامعة العربية)؟.

ونشرت جريدة (سياه) التركيا بمعنى (بياض) في عددها الصادر في ٧/ ٤/ ١٩٩٦م: «إن (جميل طونج) عضو مجلس الأمة من (حزب الرفاه) قدَّم استجواباً للحكومة عن اتفاق أنقرة - تل أبيب على أن يقدّمه وزير الدفاع التركي (صونكورلو) مكتوباً، فقال هذا: إن الرئيس الثاني لهيئة أركان الحرب التركية (جويق بر) قد وقَّع الاتفاق أثناء زيارته لإسرائيل في ٢٣/ ٢/ ١٩٩٦م، وأنها تهدف إلى قيام تعاون في التدريب، وتحتوي على مبادئ التعاون بين المؤسسات العسكرية في البلدين وبالإضافة إلى:

١ - تبادل المعلومات والتجارب في ميدان التدريب العسكري.

٢ - زيارات متبادلة بين الأكاديميات العسكرية الحربية في البلدين.

٣ - إجراء تدريبات مشتركة.

٤ - إرسال مراقبين من كلا البلدين في المناورات العسكرية التي تجريها إحداهما.

٥ - تبادل المعلومات والإدارة في الميادين العسكرية والاجتماعية والثقافية والتعاون في موضوعات التاريخ والمتاحف والأرشيفات العسكرية.

٦ - زيارات متبادلة بين السفن العسكرية لموانئ الدولتين.

٧ - زيارات متبادلة للمجموعات العسكرية في الرياضة والفن.

٨ - التعاون بين استوديوهات الأفلام، والصور العسكرية.

أما (محمد بورقاي) المتحدث باسم (جمعية رجال الأعمال الأتراك المستقلين) وهي جمعية يمينية ذات اتجاه إسلامي، فقد صرَّح بمناسبة هذا الاتفاق بقوله: «على طياري إسرائيل مغادرة بلادنا، إننا باتفاقنا مع إسرائيل نقوم بحادث مخجل، ويجب علينا نحن الأتراك أن نتخلَّص من هذا الخجل، لأنه

يجعلنا دولة تقدِّم لإرهاب إسرائيل تعليماً جوياً»[1].

قال مسؤول القيادة العامة التركية: «إن هذه الاتفاقية لا تشكِّل خطراً على تركيا بل بالعكس إنها ستحقق منافع كبرى، وأوضح المسؤولون أن هذه الحركة القوية حققت للطيارين إمكانية إمداد الطائرات بالوقود وهي في الجو، وفي ظل الاتفاقية التي عُقدت مع إسرائيل سيتعلَّم طيارونا الحرب الإلكترونية»[2].

كان هذا بعض ما جاء في الصحافة التركية بخصوص الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، وكان منها المؤيد والمعارض لهذا الاتفاق.

ونستطيع القول: إن التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل قد يتطور في المرحلة القادمة لترتيبات أمنية تنتهي إلى (نظام إقليمي) دعامتاه الاقتصاد والأمن في ظل التزام أمريكا بالحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري، واحتكارها السلاح النووي كرادع إستراتيجي حتى في ظل السلام، كما أن تركيا تهدف بهذا التعاون إلى شغل مكانة فاعلة في إدارة شؤون المنطقة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وهي بهذا تسهم في ضمان أمن الخليج العربي، مع وضع قيود على أي توجهات من ناحية العراق وسوريا.

من ناحية أخرى فلم تظهر آثار التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في نزاع تركيا الأخير مع سوريا، وتهديد تركيا باستخدام السلاح ضدَّ سوريا في تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٨م، ومن جانب آخر واصلت تركيا تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني، ورفضها لأي أعمال تتخذها إسرائيل نحو القدس، وقد جاء على لسان وزير الخارجية التركي (إسماعيل جم) بخصوص القدس: «القدس قضية إسلامية تهمُّ تركيا التي تقاسمت تاريخها مع شعوب المنطقة مئات السنين»[3]

ومن المزمع زيارة وفد تركي مكوَّن من ثلاثين مسؤولاً تركياً من الجيش ووزارتي الدفاع والخارجية إسرائيل في كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٠م لمواصلة

---

(١) محمد حرب، مرجع سابق، الأهرام، ١/٦/١٩٩٦م.
(٢) Kurmaydon Israil Sayunmasi, Zaman, 3 Temmuz 1996.
(٣) مجلة الحرس الوطني السعودية، عدد ٢٠٨، تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٩م، ص٣٢.

بحث صفقة طائرات (أواكس) الأمريكية الصنع للإنذار المبكر، وتصنيع حربي لمروحيات هجومية طراز (كا ٥٠/ ٢) إلى جانب بحث مشروع تطوير دبابات (إم ٦٠) في الجيش التركي[(١)].

والسؤال الذي طُرح عربياً في وسائل الإعلام أمام هذا التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي هو: ما الذي ينبغي على العرب عمله لمواجهة أية مخاطر على أمنهم ومستقبلهم بالقياس على حجم القوتين العسكريتين التركية والإسرائيلية؟ فقد طُرحت عدَّة حلول، من بينها وقف التعاون التجاري العربي مع تركيا، مع وقف استقدام العمالة التركية حيث إن دول الخليج العربي تمثّل سوقاً هامة للصادرات التركية.

ومن ناحية أخرى فقد عُرض حلٌ آخر أمام العرب ألا وهو محاولة دعم القوى الإسلامية التركية التي تنادي بتعزيز التعاون مع العالم الإسلامي مع تطوير الروابط الطيبة التي تربط بعض الدول العربية مع تركيا، وتعزيز التعاون في كافة المجالات بما فيها المجال العسكري[(٢)].

إلا أن هناك اتجاه علمي أكده الاتجاه المصري الرسمي الذي ينادي بألا يترك العرب تركيا - على الرغم من كل شيء - فريسة للتعامل التركي الإسرائيلي، ويرى أن يعمل العرب على كسب تركيا، ففي هذا مصلحة للعرب ومصلحة لتركيا[(٣)].

وفي نهاية بحثنا عن الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل نترك المجال للبحث حول التعاون الدفاعي بين البلدين، وتحليل محتوياته، وما تتضمنه البروتوكولات التي تتعلّق بتبادل زيارات الوفود العسكرية وموانئ رسوّ السفن، وحرية استعمال الأراضي التركية للتدريبات البحرية الجوية، والتعاون فيما بينهما لمواجهة الإرهاب، وتأمين الحدود، إلى جانب تقوية علاقاتهما الاستخبارية.

---

(١) جريدة الحياة الدولية، عدد ١٣٤٣٩، ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٩م.

(٢) مبارك بن علي القحطاني، التحالف التركي الإسرائيلي من منظور إستراتيجي، مجلة الحرس الوطني، العدد ٢٠٤، حزيران - يونيو ١٩٩٩م.

(٣) محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، ص٢٨.

وعلى الرغم من هذا فيمكن القول: إن التعاون بين تركيا وإسرائيل لا يحمل معنى محاربة دول معينة، لكنه يحمل في طياته محاولة تركيا الحفاظ على مخاطبة ودّ السياسيين والعسكريين الإسرائيليين دون أن تدخل نفسها في مخاطرة ضدّ الدول المجاورة - هي في غنًى عنها[1]. ولا يمكننا القول أن هذا الاتفاق هو تهديد موجه للدول العربية التي تحرص تركيا على توطيد علاقاتها وصداقاتها بها وهو في شكله العام اتفاق تدريب ولا يعد تحالفاً تخاطر به تركيا وتهدم به مصالحها مع العالم العربي الإسلامي، ومن ناحية أخرى فالعالم العربي يسعى إلى المحافظة على العلاقات الودية مع تركيا المجاورة له ويرفض أي تدخل إسرائيلي يعكر صفو هذه العلاقات.

* * *

---

(١) صبحي عسيلة، تركيا وإسرائيل: توازن جديد للقوى في الشرق الأوسط، قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة، عدد ١٠، تشرين الأول - أكتوبر ١٩٩٩م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص٢٣ - ٢٦.



الخاتمة

ذكرنا في المقدمة أهمية هذه الدراسة (**العلاقة التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية**) ومنهجها، وعرضنا لأبوابها وفصولها والهدف منها.

وهنا نستخلص منها النتائج التي توصلنا إليها، ويمكن إدراجها فيما يلي:

• إن النفوذ اليهودي قد تغلغل في الدولة العثمانية على كافة المستويات، سواء كانت دينية أو اقتصادية أو سياسية أو تعليمية، فأحدث فيها تغيّرات جوهرية في المفاهيم السياسية والاجتماعية حيث حوّلها من دولة إسلامية إلى دولة شرقية تتحكم فيها النظم الغربية.

• تأصيل النفوذ اليهودي في تركيا عَبْرَ تاريخها في شكل حركة (يهود الدونمة) التي بدأت مع أوائل هجرة اليهود من الأندلس إلى الدولة العثمانية، واستمرار تأثيرهم على تركيا حتى وقتنا الحاضر، وسياسة تغلغلهم داخل نظام الدولة الاقتصادي والسياسي والإعلامي، مع تسترها بغطاء إسلامي، ونجاحها في السيطرة على الأجهزة الإعلامية القوية في البلاد، وبالتالي تأثيرها في التقارب التركي - الإسرائيلي.

• قدمت الدراسة سجلاً وافياً للمؤسسات الإسرائيلية العاملة في تركيا، والمؤثرة في الاتجاهات الاقتصادية التركية نحو إسرائيل، وخاصة المؤسسات العاملة والممولة لمشروع الجاب (جنوب الأناضول) الذي كان ومازال مثار القلق السوري والعراقي من تركيا، حتى يكون أمام المهتمين بالشؤون العربية التركية ما يفيدهم في هذا المجال.

• إن النفوذ اليهودي في تركيا قد وجّه الرأي العام عامة والصفوة خاصة إلى اعتناق التغريب، حتى صارت سياسة الدولة التركية سياسة غربية تشتد في حرصها

على دخول السوق الأوروبية المشتركة وما ترتب على هذا الاتجاه من تغييرها لأسس سياسة الدولة بل ومواجهة الرأي العام التركي ـ حالة (أوجلان).

• إن التحالف التركي الإسرائيلي أملته ظروف عالمية، ومتحكمات دولية، أساسها سياسة تركيا التي قامت على المحافظة على أمنها حسب مبدأ (كمال أتاتورك) مؤسس الجمهورية التركية (سلام في الداخل، سلام في الخارج) وهذا قد استتبع منها الآتي:

١ ـ انسياقها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي حلف الأطلسي لمجابهة قوى الشيوعية والاتحاد السوفييتي سابقاً حين كانت تركيا تخشى من تنامي النفوذ الشيوعي فيها، وتعمل على مواجهة تحويل تركيا إلى دولة شيوعية.

٢ ـ انسياقها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي إلى مصالحها في تجديد سلاح طيرانها بتكلفة أقل وتدريبات أوفر، ودور أمريكا في ضرورة مشاركة إسرائيل لها في التعامل العسكري مع تركيا.

٣ ـ استفادة تركيا من وضع إسرائيل الدولي واتخاذها معبراً لدخول تركيا السوق الأوروبية المشتركة، وعمل تجارة مع دول أوروبا وأمريكا، بل وكل مكان تبدو إسرائيل فيه مؤثرة، وخاصة أن الاقتصاد التركي يقوم على أساس التصدير إلى الخارج، وجلب الاستثمارات إلى الداخل.

• وقد استفادت إسرائيل بالضرورة من اتخاذ تركيا معبراً للدول الإسلامية ولدول آسيا الوسطى، واستفادة إسرائيل من مشروعاتها مع تركيا في تشغيل العمالة الإسرائيلية داخل إسرائيل، وهو أحد المطالب الاقتصادية فيها.

• استفادة إسرائيل من اتخاذ تركيا وسيلة ضغط على البلدان العربية ذات المشاكل السياسية مع إسرائيل: سوريا والعراق.

• إن النفوذ اليهودي قد نجح في إبعاد تركيا عن سياسة حسن الجوار مع العالم العربي، بل وصل بها إلى حدّ المعاداة مع هذا العالم لولا تدخل رئيس جمهورية مصر في الوقت المناسب ـ حالة تدخل الرئيس (حسني مبارك) ـ لإنهاء التوتر العسكري بين تركيا وسوريا، وإحالة حالة العداء بين البلدين إلى حالة سلام وحسن جوار (نموذج اتفاق أضنة).

• إن النفوذ اليهودي ما زال يحمل عملة تركية ذات الوجهين، وفي الوجهين، تبدو مصلحة إسرائيل واضحة: حالة السلم الإسرائيلي العربي. وحالة النزاع الإسرائيلي العربي.

• طرحت الرسالة فكرة المحافظة على علاقات عربية قوية مع تركيا حتى لا تتخذها إسرائيل ستاراً دائماً لمصالحها في العالم العربي.

• قدّمت الرسالة فكرة أن المحافظة على العلاقات العربية قوية مع تركيا تستطيع تقديم خدماتها المشتركة مع العالم العربي في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، وهي مناطق ذات أبعاد اقتصادية وإستراتيجية هامة للسياسة العربية بل والإسلامية أيضاً، في الوقت الذي تعمل فيه إسرائيل جاهدة من أجل دخولها هذه المناطق الحيوية عن طريق تركيا، وبالتالي فإن العلاقات العربية التركية أولى في النظرة العربية من إقامة علاقات تركية إسرائيلية قوية.

• طرحت الرسالة فكرة ضرورة التعامل الحذر مع اليهود، وكان هذا نتيجة لما عرضته الرسالة من تاريخ التسامح التركي العثماني مع اليهود لدرجة أخذهم موقعاً أفضل في سياسة الدولة، ومع ذلك تنكّروا لها، بل وساعدوا في زوالها، وبالتالي شددت الرسالة على ضرورة أن يكون الموقف العربي والتركي معاً حذراً في التعامل مع اليهود وإسرائيل.

• قدَّمت الرسالة فلسفة الدولة التركية التي تقوم منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م على الأمن والمصلحة «وبالتالي إذا لم تجد تركيا تهديداً من جيرانها العرب، فهي آمنة، وإذا أوجد العرب مصالح مشتركة مع تركيا فهناك مصلحة تركية، وعلى تركيا أن تحذو حذو العالم العربي (نموذج اهتمام السياسة الخارجية المصرية بالتعاون مع تركيا). وبالتالي على العالم العربي مراعاة ذلك.

* * *





الملاحق



ملحق رقم (١)

سلاطين الدولة العثمانية وسنوات حكمهم

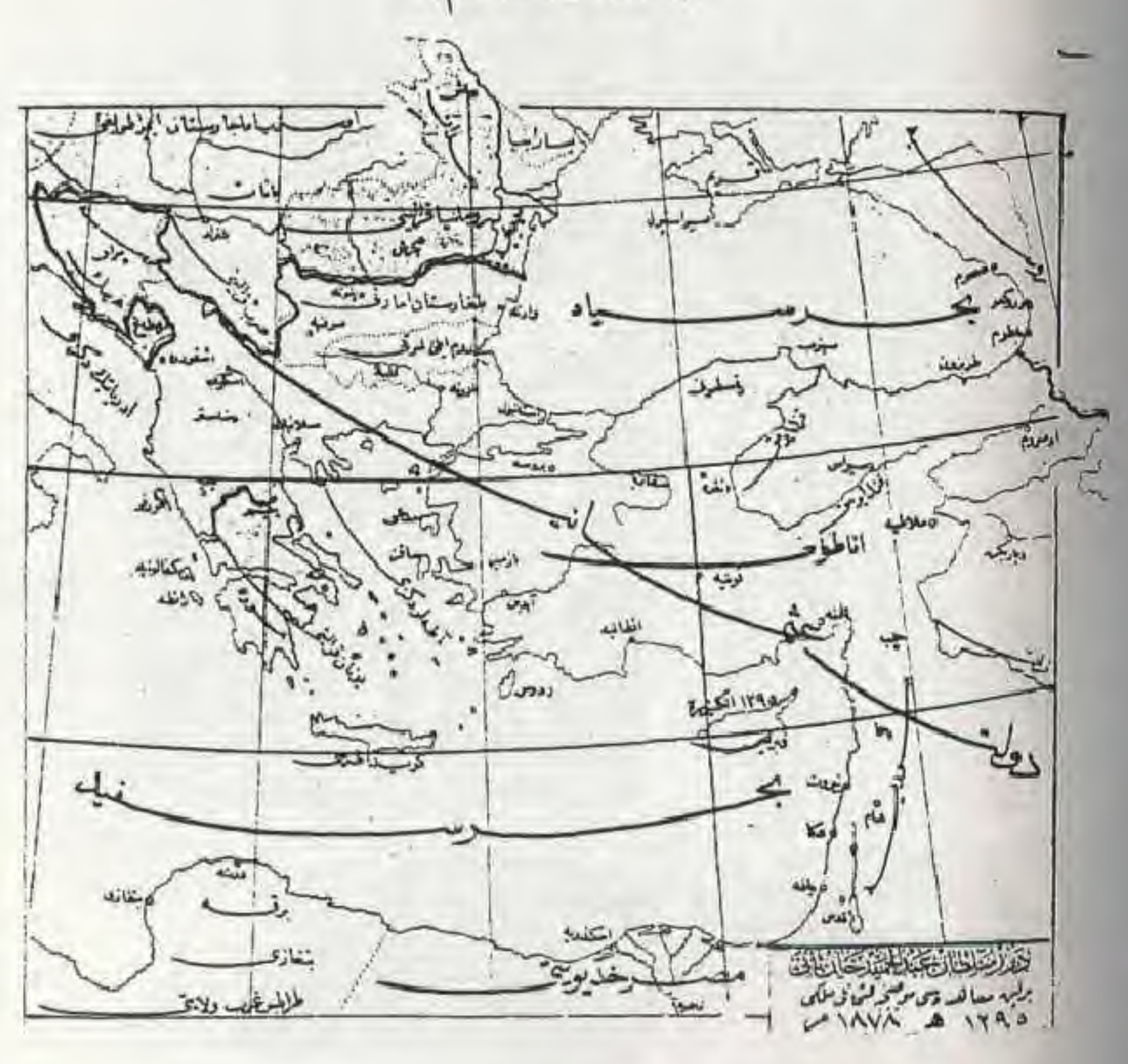
عثمان الأول	١٢٩٩ - ١٣٢٦
أورخان الغازي	١٣٢٦ - ١٣٥٩
مراد الأول	١٣٥٩ - ١٣٨٩
بايزيد الأول	١٣٨٩ - ١٤١٣
محمد الأول	١٤١٣ - ١٤٢١
مراد الثانـــي	١٤٢١ - ١٤٥١
محمد الثانـــي (الفاتح)	١٤٥١ - ١٤٨١
مراد الثانـــي	١٤٨١ - ١٥١٢
سليم الأول	١٥١٢ - ١٥٢٠
سليمان الأول (القانونـــي)	١٥٢٠ - ١٥٦٦
سليمان الثانـــي	١٥٦٦ - ١٥٧٤
مراد الثالث	١٥٧٤ - ١٥٩٥
محمد الثالث	١٥٩٥ - ١٦٠٣
أحمد الأول	١٦٠٣ - ١٦١٧
مصطفى الأول	١٦١٧ - ١٦١٨
عثمان الثانـــي	١٦١٨ - ١٦٢٢
مراد الرابع (الغازي)	١٦٢٣ - ١٦٤٠
إبراهيم الأول	١٦٤٠ - ١٦٤٨
محمد الرابع	١٦٤٨ - ١٦٨٧
سليمان الثاتـــي	١٦٨٧ - ١٦٩١

تتمة الجدول

أحمد الثاني	١٦٩١ - ١٦٩٥
مصطفى الثاني	١٦٩٥ - ١٧٠٣
أحمد الثالث	١٧٠٣ - ١٧٣٠
محمود الأول	١٧٣٠ - ١٧٥٤
عثمان الثالث	١٧٥٤ - ١٧٥٧
مصطفى الثالث	١٧٥٧ - ١٧٧٤
عبد الحميد الأول	١٧٧٤ - ١٧٨٩
سليم الثالث	١٧٨٩ - ١٨٠٧
مصطفى الرابع	١٨٠٧ - ١٨٠٨
محمود الثاني	١٨٠٨ - ١٨٣٩
عبد المجيد الأول	١٨٣٩ - ١٨٦١
عبد العزيز	١٨٦١ - ١٨٧٦
محمد مراد الخامس	١٨٧٦ -
عبد الحميد الثاني	١٨٧٦ - ١٩٠٩
محمد الخامس (رشاد)	١٩٠٩ - ١٩١٨
محمد السادس (وحيد الدين)	١٩١٨ - ١٩٢٢
عبد المجيد الثاني (خليفة فقط)	١٩٢٢ - ١٩٢٤

ملحق رقم (٢)

خريطة الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م)[١]



(١) محمد أشرف، تاريخي عمومي وعثماني أطلسي، إستانبول، ١٣٢٩.

ملحق رقم (٣)

خريطة الدولة العثمانية في عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح) (١٤١٥ ـ ١٤٨١م)[1]



(١) المصدر السابق نفسه.

حي بيبك في إستانبول حيث كان المهاجرون اليهود يعيشون فيه أثناء الحرب العالمية الثانية.

ملحق رقم (٤)

أهم الشخصيات الماسونية في تركيا

أ ـ الصدور العظام الماسونيون في الدولة العثمانية[١]

• **الصدر الأعظم[٢] سعيد جلبي**: هو ابن (محمد جلبي الثامن والعشرين) أول صدر أعظم ماسوني عُيِّن في الدولة العثمانية.

• **الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ ـ ١٨٥٨م)**: ويدعى رشيد باشا الكبير، وهو رجل دولة تركي، عُيِّن في سفارة لندن في ١٣/ ١٠/ ١٨٣٦م، قام بتوقيع اتفاقية تجارية مع إنجلترا في ١٦/ ٨/ ١٨٣٨م تمَّ بموجبها فتح سوق لإنجلترا في الدولة العثمانية، وهو الذي أعلن خط (كلخانه).

• **الصدر الأعظم محمد أمين عالي باشا (١٨١٥ ـ ١٨٧١م)**: هو أحد الدبلوماسيين الذين تولَّوا رتبة الصدر الأعظم في عصر التنظيمات، تولَّى رئاسة شؤون الدولة في أشد الأزمات في عهد (السلطان عبد المجيد) و(السلطان عبد العزيز) في الفترة من ١٨٤٦ ـ ١٨٦٧م، كما تولى وزارة الخارجية ثمان مرات، ورتبة الصدر الأعظم خمس مرات.

• **الصدر الأعظم أحمد وفيق باشا (١٨٢٣ ـ ١٨٩١م)**: تولى رتبة الصدر الأعظم عام ١٨١٩م، وأثناء توليه هذه الوظيفة ضاعت طرابلس الشام والإسكندرية وحلب، وهو الذي وقع هدنة موندوروس.

• **الصدر الأعظم خير الدين باشا التونسي**: تولى الصدارة العظمى عام ١٨٧٨م وقدم للسلطان عبد الحميد الثاني مشاريع كثيرة تتعلق بإدارة الدولة، وكان هذا سبباً في ردود فعل متنوعة.

---

(١) Harun Yahya, Yahudilik ve Masonluk, Istanbul, tarihsiz, s 246.

(٢) الصدر الأعظم = رئيس الوزراء.

● **كجحي زاده فؤاد باشا**: أول صدر أعظم في عهد السلطان عبد العزيز، كان صدراً أعظم في عهد المشروطية.

● **مترجم رشدي باشا (١٨٢٨ ـ ١٨٧٤م)**: كان وزيراً عام ١٨٦٣م.

● **الصدر الأعظم مدحت باشا (١٨٢٢ ـ ١٨٨٣م)**: عمل موظفاً بالديوان الملكي، ثم نقل إلى وظيفة إدارية في دمشق، فبقي فيها سنتين، وكان يتابع مع الوظيفة تحصيل بعض اللغات الأجنبية، رحل إلى بعض الدول الأوروبية للاطلاع على أحوالها ونظمها السياسية، تولى الوزارة ثم اختير والياً على بلغاريا، ثم والياً على الدانوب، ثم على بغداد، وفي سنة (١٨٧٣م) أسندت إليه الصدارة العظمى في عهد السلطان عبد العزيز، ثم استقال، واشترك في مؤامرة خلع السلطان، ثم خلع خليفته مراد الخامس، ثم عمل على تولية عبد الحميد، فتولى الصدارة، وقام بإعلان الدستور، غير أن السلطان عزله من الصدارة، وعينه والياً على سوريا، وفي دمشق أسس أول محفل ماسوني تابع للمحفل الإيطالي، ثم نقل إلى ولاية أزمير، ثم اعتقل ونفي إلى الطائف وقتل هناك.

● **الصدر الأعظم طلعت باشا (١٨٧٤ ـ ١٩٢١م)**: هو رجل دولة تركي شارك في مناهضة إدارة السلطان عبد الحميد، أسس في سلانيك جمعية الأحرار العثمانيين، والتي كان معظم أعضائها من الماسون، عُيِّن عضواً في مجلس المبعوثان العثماني أثناء إعلان المشروطية، وعين في رتبة النائب الأول لرئيس (مجلس المبعوثان) عام ١٩٠٩م. صار صدراً أعظماً بعد استقالة سعيد حليم باشا ١٩١٧م، وانضم إلى (محفل الوطن الماسوني) وتمَّ اختياره كأول أستاذ أعظم في آب ـ أغسطس ١٩٠٩م، وفي نفس العام صار وزيراً للداخلية، وعيِّن في رتبة الصدر الأعظم في شباط ـ فبراير ١٩١٧م.

ب ـ الأتراك الماسون الذين تولوا رتبة رئيس الوزراء في تركيا[١]

● **حسن سقا (١٨٨٦ ـ ١٩٦٠م)**: كان نائباً عن طرابزون في (مجلس الأمة

---

(١) Harun Yahya, Yahudilik ve Masonluk, Istanbul, tarihsiz, s 247.

التركي) وعمل وزيراً للمالية والاقتصاد والتجارة، وكان من بين الموقِّعين على معاهدة (لوزان)، وكان رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ولما عزل من رئاسة الوزراء عُيِّن نائب رئيس مجلس (حزب الشعب الجمهوري)، وكان ينتسب إلى محفل (محبت حريت).

● **رؤف أورباي** (١٨٨١ ـ ١٩٦٤م): مثَّل الأسطول التركي في تتويج ملك إنجلترا الماسوني (جورج الخامس)، ومن الموقِّعين على هدنة موندروس ١٩١٨م بصفته وزير البحرية.

● **علي فتحي أوقيار**: عُيِّن رئيساً لأول مجلس أمة تركي عام ١٩٣٤م، عمل وزيراً للعدل ورئيساً للوزراء.

● **سعاد خيري أوركوبلي**: عمل رئيساً للوزراء.

● **رفيق صيدام** (١٨٨١ ـ ١٩٤٢م): كان أحد الثمانية عشر الذين كانوا مع أتاتورك عندما ذهب إلى (سامسون) ثم أصبح رئيس الوزراء عام ١٩٣٩م.

● **نعيم طالو**: كان يهودياً.

● **بولند أجاويد**: من أشهر الصحفيين ورؤساء الوزراء الأتراك.

● **جلال بايار** (١٨٨٣ ـ ١٩٨٦م): هو الرئيس الثالث لجمهورية تركيا، أسس بنك العمل عام ١٩٢٤م، وأسس (الحزب الديمقراطي) ١٩٤٦م، وكان رئيساً للجمهورية من ١٩٥٠م ـ ١٩٦٠م.

جـ ـ الوزراء الماسون الذين تمَّ تعيينهم في حكومة الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)[1]:

● **توفيق رشاد باشا**: عمل وزيراً للخارجية عام ١٩٥٢م، تولَّى ثلاثة وثلاثين منصباً.

---

(١) Harun Yahya, Yahudilik ve Masonluk, Istanbul, tarihsiz, s 247.

● **شكري قيا**: كان وزيراً للخارجية في ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥م وللداخلية في ١٩٢٧ـ١٩٣٨م.

● **رفعت يله**: كان من رجال أتاتورك، وعمل وزيراً للداخلية، ثم وزيراً للدفاع.

● **محمد جميل أويادين**: أول وزير داخلية في الجمهورية التركية، وكان من بين مؤسسي (حزب الشعب الجمهوري).

● **بكر سامي كونده**: أول وزير خارجية في الجمهورية التركية في محفل (محبت حريت) منذ ١٢/ ١٢/ ١٩١٠م.

● **حسن علي يوجل**: اختير عضواً في (مجلس الشعب التركي) عن إزمير عام ١٩٣٥م، عمل وزيراً للتربية والتعليم عام ١٩٣٨م، ينتمي إلى (محفل الوفاء الماسوني) بإستانبول منذ ١٠/ ٤/ ١٩٢٥م.

● **رضا نور**: مؤرخ قومي شغل منصب وزير الصحة بوزارة الخارجية، مثّل تركيا في اتفاقية موسكو، كان المندوب الثاني لتركيا في اتفاقية لوزان.

● **عدنان أديوار**: أول رئيس للمجلس النيابي التركي، عمل وزيراً للصحة، وهو زوج (خالدة أديب) الكاتبة التركية اليهودية.

● **رضا توفيق ١٨٦٩ ـ ١٩٤٩م**: فيلسوف وكاتب وسياسي تركي، كان ناظراً للمعارف، ورئيس شورى الدولة، وكان أحد أعضاء وفد تركيا في توقيع اتفاقية (سيفر).

● **سري بلّي أوغلو**: كان أحد وزراء الاقتصاد في تركيا.

● **نجم الدين صادق**: عمل وزيراً للخارجية في حكومة إينونو.

● **حليم أوران**: كان وزيراً ووكيل الرئيس العام لحزب الشعب الجمهوري.

● **د. رشيد غالب**: شغل منصب وزير التربية والتعليم في تركيا وقت حكم أتاتورك.

- رؤوف أورباي.
- فتحي أوقيار.
- كاظم أوزالب.

د- الوزراء الماسون في حكومة مندريس عام ١٩٥٠م[١]

- زهدي حلمي: وزير التجارة والاقتصاد.
- خليل أوزبورك: وزير العدل.
- رفيق شوكت إينجه: وزير الدفاع.
- ركن الدين نصوحي أوغلو: وزير الداخلية.
- خليل عيان: وزير المالية.
- نهاد رشاد بلجار: وزير الصحة.
- هادي هسمان: وزير الجمارك.
- نهاد أغوييوز: وزير الزراعة.
- خلوصي كويمن: وزير العمل.
- مخلص آته: وزير التجارة.
- ممتاز طارهان: عمل وزيراً للعمل ومحافظاً لإستانبول.

هـ- الوزراء الماسون في حكومات مندريس الأخرى[٢]:

- ثروت إينجه

---

(١) Harun Yahya, Yahudilik ve Masonluk, Istanbul, tarihsiz, s 247.
(٢) Harun Yahya, Yahudilik ve Masonluk, Istanbul, tarihsiz, s 247.

- صامت آغا أوغلو
- جلال بردیمجي
- أنور كورالي
- صدقي بيرجلبي
- خير الدين أركمن
- فطين رشدي زورلي
- كمال زيتن أوغلو
- معمر جاوتش أوغلو
- بهجت آدز
- نديم أوكمن
- زياد منداليتجي
- ممتاز طارهان
- مدني يرك
- خلوق شامان
- عزت أقجل
- سايتي أتامن
- سرور سمونجي أوغلو
- خلوصي كويمن
- هادي هورمن
- مقبل كول دوغان

و ـ الوزراء الماسون في حكومة إينونو الثانية والثالثة[1]

● مخلص أته: وزير التجارة.

● جلال توفيق قره صابان: وزير السياحة والطباعة والنشر.

● فريد ألب إسكندر: وزير المواصلات.

● وفيق بيرنجي أوغلو: وزير الدولة.

● الدكتور كمال دمير: وزير الصحة.

● فريدون جمال أركن: وزير الخارجية.

ز ـ الوزراء الماسون في الحكومة الإئتلافية الرابعة[2]:

● سعاد خيري أرجوبلي: رئيس الوزراء.

● إحسان كورسان: وزير المالية.

● إحسان صبري جاغليا نكيل: كان وزير العمل، ثم صار وزير خارجية، لم يتغير في حكومة (حزب العدالة).

● أورخان ألب: وزير التعمير من (محفل بيلجي).

● جودت أكرم إينجه داي: من الوزراء المشهورين في (حزب الشعب الجمهوري).

ح ـ الوزراء الماسون في حكومة ٢٧/ ٥/ ١٩٦٠م[3]:

● سليم صاربر: وزير الخارجية من (محفل زحل الماسوني).

● ناصر زيتون أوغلو.

---

(١) Harun Yahya, a. g. e.

(٢) Harun Yahya, Yahudilik ve Masonluk, Istanbul, tarihsiz, s 247.

(٣) Harun Yahya, a. g. e.

● **كمال تورك أوغلو**.

● **رفيق صيدام**: عمل سكرتير لرئيس الجمهورية، ووزيراً للدولة، ووزير الخارجية.

● **جهاد أرن**: وزير التجارة.

● **شهاب كوجه طوبجي**: وزير الصناعة.

● **دانش كوبار**.

● **عاكف أيي دوغان**: وزير الدولة، من نواب حزب الشعب الجمهوري.

● **ساباتاي أطمان**: من الوزراء القدامى، تمَّ إيقافه في ٢٧ أيار ـ مايو، وأرسل إلى (ياصي آده) من (محفل زحل الماسوني).

● **محيي الدين أوستون داغ** (١٨٨٤ ـ ١٩٥٣م): من الإداريين الأتراك، وكان والي ورئيس بلدية إستانبول، عيّن مدير الأمن العام بأنقرة، تمَّ تسجيله في محفل (ضيا الشرق الماسوني) في إستانبول في ١٨/ ٥/ ١٩١٧م.

ط ـ الوزراء الماسون في حكومة ١٩٦١م[1]:

● **عاكف أيي دوغان**: مساعد الرئيس العام لحزب العدالة، ومساعد رئيس الوزراء.

● **نجمي أوقتن**: جنرال ووزير الدولة.

● **محيي الدين كوفن**: وزير الإسكان.

● **سليم صارير**: وزير الخارجية.

● **حلمي إينجه صولي**: وزير التربية بحزب الشعب الجمهوري.

● **شفيق إينان**: وزير المالية بحزب الشعب الجمهوري.

---

(١) Harun Yahya, Yahudilik ve Masonluk, Istanbul, tarihsiz, s 247.

ي ـ الوزراء الماسون في حكومة حزب العدالة ١٩٦٥م(١)

- **إبراهيم درين أر**: وزير الطاقة من محفل بيلجي.
- **صلاح الدين قيليج**: وزير الشؤون الفردية.
- **وداد علي أوسكان**: وزير الصحة.
- **مسعود أرز**: وزير الزراعة.
- **نهاد كورشات**: وزير السياحة.
- **عصمت سزكين**: وزير الشباب والرياضة.
- **أحمد تورك أل**: وزير التجارة.
- **أحمد داللي**: الوزير الثاني لوزارة التجارة.

الوزراء الماسون في حكومات نهاد إريم، وفريد ملات، ونعيم طالو(٢)

- **مسعود أرز**
- **دوغان كتابلي**

ك ـ القادة الماسون(٣)

- **جمال باشا ١٨٧٢ ـ ١٩٢٢م**: أحد قادة (جمعية الاتحاد والترقي) الثلاثة الكبار مع طلعت بك وأصدقائه في سلانيك عام ١٨٩٩م، عمل والي أضنة وبغداد، ونفي من تركيا في نهاية الحرب، أقام في ألمانيا أول الأمر، ثم ذهب إلى روسيا، ينتمي إلى محفل (مكدونيا ريزورتا) في سلانيك، وكان في درجة المبتدئ، وتولى محفل (رسنا) في ٢٥/ ٧/ ١٩٠٩م.

---

(١) Harun Yahya, a. g. e.

(٢) Harun Yahya, Yahudilik ve Masonluk, Istanbul, tarihsiz, s 247, 253.

(٣) Harun Yahya, a. g. e.

• **محمد رؤوف باشا ١٨٣٢ ـ ١٩٠٨م**: رجل دولة تركي أرسل إلى فرنسا بعد اتفاقية باريس، وصار باشا، عندما عاد إلى إستانبول وصار ماسوني تمَّ تسجيله في ٨/ ١١/ ١٨٦٤م في محفل (لي إينون دي أورنت) في إستانبول عندما كان ياوراً للسلطان عبد العزيز.

• **محمد توفيق باشا ١٨٥٢ ـ ١٨٩٢م**.

• **البرنس محمد عبد الحليم باشا ١٨٣٠ ـ ١٨٩٤م**: رجل دولة تركي، وموسيقي، وهو من أبناء محمد علي باشا والي مصر، وصل إلى رتبة وزير، أخوه الأكبر هو الصدر الأعظم (سعيد حليم باشا) ومحمد عبد الحليم هو أول مؤسسي مجلس الشورى العالي عام ١٨٦١م.

ل ـ الماسون من مجلس الشورى العالي

• **عالي باشا**: من زعماء التغريب في عهد السلطان عبد المجيد.

• **سعد الله باشا**.

• **ضيا باشا**.

• **علي فائق باشا**.

• **كاظم أوزالب (كاظم باشا) ١٨٨٠ ـ ١٩٦٨**: قائد عسكري من قادة جيش الحركة، كان قائد قوات المشاة في سلانيك، انضمَّ إلى مجلس الأمة كمبعوث لقارص عام ١٩٥٠م، اختير نائباً عن ولاية (وان) عام ١٩٥٤م، ترك السياسة، وله كتاب يسمى (الكفاح) عام ١٩٧٢م.

• **منيف باشا (محمد طاهر) ١٨٢٨ ـ ١٩١٠م**: رجل دولة، عمل وزيراً للتجارة، وناظراً للمعارف، ووزيراً. ودخل في الماسونية في ١٨٦٨/٢/٥ في محفل (لي إينون دي أورنت) في إستانبول.

• **حسين جميل باشا (نامق باشا زاده) ١٨٣٠ ـ ١٨٩٠م**: رجل دولة، انضمَّ إلى الماسونية عندما كان رئيساً للديوان السلطاني في عهد (السلطان عبد العزيز)

شغل منصب الوالي في أدرنة، وحلب، والحجاز، وعيّن ياوراً للسلطان في ١٨٨٨م.

- **خربوط باشا (أغسطس جارلس خربوط)**: عيّن قائداً للأسطول العثماني عام ١٨٦٧م واستمر في الأعمال الماسونية في (محفل بلور) في إستانبول.
- بسيم عمر باشا
- مشير فؤاد باشا
- سليمان فائق باشا
- علي فؤاد باشا
- جهاد قره قاش
- مقدر أوزتكين
- أرول يلماز أقجل
- نجمي سونمز
- فريد قويان
- تورغوت توكار

م - الوزراء الماسون في الحكومة الائتلافية

بين حزب الشعب الجمهوري - حزب السلامة الوطني[1]:

- نجدت أوغور
- أورهان أيوب أوغلو
- مصطفى أستون داغ

---

(١) Harun Yahya, Yahudilik ve Masonluk, Istanbul, tarihsiz, s 253.

ن ـ أهم الشخصيات الماسونية في تركيا خلال الستينيات[1]

• **سليمان ديميريل**: مهندس مدني، كان يعمل مديراً عاماً لمرفق مياه الدولة، رئيس لحزب العدالة، رأس حزب الطريق القويم، كما عمل رئيساً للوزراء عدَّة مرات، ورئيس جمهورية تركيا السابق (٢٠٠٠م). سجِّل في محفل (بيلكي) في أنقرة، وبعد أن أصبح رئيساً للوزراء لم يعد يدفع اشتراكاته في (المحفل) ولم يعد يشترك في اجتماعاته.

وقد وُصف سليمان ديميريل بأنه محب لإسرائيل، وأنه أشرك في وزارته الأولى التي كونها بعد انتخابات ١٩٦٥م العديد من الماسونيين الأتراك الكبار مثل (إبرهيم درين) و(صلاح الدين قيليج) و(وداد علي أوزقان) و(مسعود أرَزْ) و(نهاد كورشاد) و(أحمد تورك أل) و(عصمت سزكين) وكان المسؤول عن الأمن في عهد وزارة (سليمان ديميريل) الأولى مديراً للشرطة (مظفر جاغلار) وهو ماسوني كبير.

• **أحمد أمين يالمان**: يهودي دونمي ماسوني من الدرجة ٣٣، صحفي، من مواليد سلانيك، منعه أتاتورك في فترة من الفترات من الكتابة، كان أحد شركاء شركة مطبعة (الوطن) المشهورة، ومن أشهر الصحفيين الأتراك الذين اشتُهروا خارج تركيا، ويعدُّ أيضاً أكثر من مدحوا إسرائيل في الصحافة التركية.

• **أحمد دمير**: مدير شرطة معروف، شغل منصب محافظ في عدة محافظات في تركيا، عمل مديراً عاماً للأمن في عهد عصمت إينونو، ينتمي إلى محفل (أرَنْلر) (Erenler)، اشتهر بتعذيبه للقوميين الأتراك في السجون عام ١٩٤٤م.

• **عدنان صوقوللو**: أستاذ كرسي الفيزياء بكلية العلوم جامعة إستانبول، ينتمي إلى محفل (الأخوة).

• **عدنان وينتشر**: من ماسون محفل منطقة إستانبول النشطين، يشغل منصب مدير عام في بنك يابي كريدي.

---

(١) Izzet Nuri gun, yalcin Celiker, Masonluk ve Masonlar, Isimler, Istanbul, 1968, S. 125-127.

• **عادل آطاقان**: ينتمي إلى محفل (أطلاس) وهو يهودي دونمي.

• **ألبرت بن بانسته**: يعمل بالتجارة، يهودي.

• **ألفريد ناحوم**: يهودي، من محفل (الفضيلة).

• **ليون طارانتو**: يهودي، تاجر.

• **مارينو الكرانت**: يهودي، نشط.

• **ماركو كوهين**: يهودي، تاجر.

• **ماركو ناحيم**: محامي، يهودي.

• **علي أسعد بيرول**: أستاذ في الطب.

• **أنسطاس ميخال**: محامي، من أصل يوناني.

• **آندون سلادي**: مدرس، من أصل يوناني.

• **باربادرس كونركين**: عقيد بحري متقاعد.

• **بسالت بارين**: تاجر، يهودي.

• **برنارد ناحوم**: تاجر، يهودي.

• **دانيال بهار**: يهودي، تاجر، ينتمي إلى محفل (شفقت).

• **أدوارد سوبا**: تاجر، يهودي.

• **أرول سيماوي**: من أصحاب جريدة (حريت) أستاذ محفل منطقة إستانبول، يهودي دونمي.

• **إسماعيل عصمت آطاق**: جنرال متقاعد. محفل (إينانيش).

• **إسرائيل منشه**: تاجر زجاج، محاسب قديم، مساعد رئيس هيئة إدارة

الجماعة اليهودية في (غَلَطَة) و(بَيْ أوغلو) و(شيشلي) وكيل رئيس المجلس الجسماني لحاخامية تركيا، وهو ماسوني نشط.

- **جوزيف باملي**: تاجر، يهودي، من محفل (مساوات).
- **جوزيف حبيب كَرَزْ**: يهودي، شاعر، من محفل (قاردشلق) (الأخوة).
- **جوان ساراك إيشي**: يهودي، تاجر، ماسوني نشط.

* * *

ملحق رقم (٥)
رؤساء الجمهورية التركية[1]

مصطفى كمال أتاتورك	أكتوبر ١٩٢٣ - نوفمبر ١٩٣٨
عصمت إينونو	نوفمبر ١٩٣٨ - مايو ١٩٥٠
جلال بايار	مايو ١٩٥٠ - مايو ١٩٦٠
جمال كورسل	أكتوبر ١٩٦١ - مارس ١٩٦٦
جودت صوناي	مارس ١٩٦٦ - مارس ١٩٧٣
فخري قورتورك	إبريل ١٩٧٣ - إبريل ١٩٨٠
كنعان إيفرين	ديسمبر ١٩٨٢- نوفمبر ١٩٨٩
تورغوت أوزال	نوفمبر ١٩٨٩ - إبريل ١٩٩٣
سليمان ديميريل	مايو ١٩٩٣ - ٢٠٠٠
نجدت سيزار	٢٠٠٠ -

(١) يلماز أوزطونة، الدول والأسر الحاكمة، مجلد ٢، إستانبول، ١٩٩٦م.

رؤساء الجمهورية في تركيا

The Presidents of the Republic of Turkey



Mustafa Kemal Atatürk
(1923-1938)



İsmet İnönü
(1938-1950)



Celal Bayar
(1950-1960)



Cemal Gürsel
(1961-1966)



Cevdet Sunay
(1966-1973)



Fahri S. Korutürk
(1973-1980)



Kenan Evren
(1982-1989)



Turgut Özal
(1989-1993)



Süleyman Demirel
(1993-)

ملحق رقم (٦)

رؤساء الوزارات

عصمت إينونو (الأولى)	أكتوبر ١٩٢٣ - مارس ١٩٢٤
عصمت إينونو (الثانية)	مارس ١٩٢٤ - نوفمبر ١٩٢٤
علي فتحي أوقيار	نوفمبر ١٩٢٤ - مارس ١٩٢٥
عصمت إينونو (الثالثة)	مارس ١٩٢٥ - نوفمبر ١٩٢٧
عصمت إينونو (الرابعة)	نوفمبر ١٩٢٧ - سبتمبر ١٩٣٠
عصمت إينونو (الخامسة)	سبتمبر ١٩٣٠ - مايو ١٩٣١
عصمت إينونو (السادسة)	مايو ١٩٣١ - مارس ١٩٣٥
عصمت إينونو (السابعة)	مارس ١٩٣٥ - نوفمبر ١٩٣٧
جلال بايار (الثانية)	نوفمبر ١٩٣٧ - نوفمبر ١٩٣٨
جلال بايار (الثالثة)	نوفمبر ١٩٣٨ - يناير ١٩٣٩
رفيق صايدام (الأولى)	يناير ١٩٣٩ - إبريل ١٩٣٩
رفيق صايدام (الثانية)	إبريل ١٩٣٩ - يوليو ١٩٤٢
محمد شكري سراج أوغلو (الأولى)	يوليو ١٩٤٢ - مارس ١٩٤٣
محمد شكري سراج أوغلو (الثانية)	مارس ١٩٤٣ - أغسطس ١٩٤٦
رجب بيكير	أغسطس ١٩٤٦ - سبتمبر ١٩٤٧
حسن سقا (الأولى)	سبتمبر ١٩٤٧ - يونيو ١٩٤٨
حسن سقا (الثانية)	يونيو ١٩٤٨ - يناير ١٩٤٩
شمس الدين كونالتاي	يناير ١٩٤٩ - مايو ١٩٥٠

عدنان مندريس (الأولى)	مايو ١٩٥٠ - مارس ١٩٥١
عدنان مندريس (الثانية)	مارس ١٩٥١ - مايو ١٩٥٤
عدنان مندريس (الثالثة)	مايو ١٩٥٤ - ديسمبر ١٩٥٥
عدنان مندريس (الرابعة)	ديسمبر ١٩٥٥ - نوفمبر ١٩٥٧
عدنان مندريس (الخامسة)	نوفمبر ١٩٥٧ - مايو ١٩٦٠
جمال كورسل (الأولى)	مايو ١٩٦٠ - يناير ١٩٦١
جمال كورسل (الثانية)	يناير ١٩٦١ - نوفمبر ١٩٦١
عصمت إينونو (الثامنة)	نوفمبر ١٩٦١ - يونيو ١٩٦٢
عصمت إينونو (التاسعة)	يونيو ١٩٦٢ - ديسمبر ١٩٦٣
عصمت إينونو (العاشرة)	ديسمبر ١٩٦٣ - فبراير ١٩٦٥
سعاد خيري أورغوبلو	فبراير ١٩٦٥ - أكتوبر ١٩٦٥
سليمان ديميريل (الأولى)	أكتوبر ١٩٦٥ - نوفمبر ١٩٦٩
سليمان ديميريل (الثانية)	نوفمبر ١٩٦٩ - مارس ١٩٧٠
سليمان ديميريل (الثالثة)	مارس ١٩٧٠ - مارس ١٩٧١
نهاد أيريم (الأولى)	مارس ١٩٧١ - ديسمبر ١٩٧١
نهاد أيريم (الثانية)	ديسمبر ١٩٧١ - مايو ١٩٧٢
فريد مالان	مايو ١٩٧٢ - إبريل ١٩٧٣
نعيم طالو	إبريل ١٩٧٣ - يناير ١٩٧٤-
بولند أجاويد (الأولى)	يناير ١٩٧٤ - نوفمبر ١٩٧٤
سعدي أرماك	نوفمبر ١٩٧٤ - مارس ١٩٧٥
سليمان ديميريل (الرابعة)	مارس ١٩٧٥ - يونيو ١٩٧٧

بولند أجاويد (الثانية)	يونيو ١٩٧٧ - يوليو ١٩٧٨
سليمان ديميريل (الخامسة)	يوليو ١٩٧٧ - يناير ١٩٧٨
بولند أجاويد (الثالثة)	يناير ١٩٧٨ - نوفمبر ١٩٧٩
سليمان ديميريل (السادسة)	نوفمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨٠
بولند أولوص	سبتمبر ١٩٨٠ - ديسمبر ١٩٨٣
تورغود أوزال (الأولى)	ديسمبر ١٩٨٣ - ديسمبر ١٩٨٧
تورغود أوزال (الأولى)	ديسمبر ١٩٨٧ - نوفمبر ١٩٨٩
يلدريم آق بولوط	نوفمبر ١٩٨٩ - يونيو ١٩٩١
مسعود يلماز (الأولى)	يونيو ١٩٩١ - نوفمبر ١٩٩١
سليمان ديميريل (السابعة)	نوفمبر ١٩٩١ - يوليو ١٩٩٣
تانسو تشيلر (الأولى)	يوليو ١٩٩٣ - أكتوبر ١٩٩٥
تانسو تشيلر (الثانية)	أكتوبر ١٩٩٥ - نوفمبر ١٩٩٥
تانسو تشيلر (الثالثة)	نوفمبر ١٩٩٥ - مارس ١٩٩٦
مسعود يلماز (الثانية)	مارس ١٩٩٦ - يونيو ١٩٩٦
نجم الدين أربكان	يونيو ١٩٩٦ - يونيو ١٩٩٧
بولند أجاويد	يونيو ١٩٩٧

ملحق رقم (٧)

أسماء أثرياء اليهود في تركيا(١)

- Eli ACIMAN (Türkiye'nin 1 numaralı reklamcısı; Manajans)
- Mişo AGRACHE
- Jean AKAOUİ
- David AKGÖNÜL
- Leon AKMAN
- İsak ALATON (Alarko Holding)
- Alber ALAZRAKİ
- Avram ALBOHAYRE
- İsak ALFANDARİ-SEVİK
- Enrica ALİBERTİ
- Maurice ALİBERTİ
- İsrael ALMALEH
- Jozef ALMAZLİNO
- Leon AMADO
- Moiz AMADO
- AMRAN âilesi
- Alber ARDİTTİ
- Jean J. ASLAN
- Reşad ATABEK
- Viktor BALİ
- Mişel BALLI
- Albert BARUH
- Lazar BARUH
- Yasef BECER
- Hanri BENAZUS
- Moris BENCUYA
- Jak BENHABİB
- Albert BENMAYOR
- Josef BENMAYOR
- Moiz BENMAYOR
- Demişulam BENSİYON
- Mordo BERKER
- BEZMEN âilesi
- Albert BİLEN
- Mordo BİLMAN
- Henri BORNSTEN
- BURLA âilesi
- Benyamin ÇIKUREL
- DABCOVICH âilesi (C. Aleksandr, Luka Aleksandr, Rebeka Beaky D.)
- Anton DERMOND
- Edvard DERMOND
- Heinrich DERMOND
- Hendrik DUTİLH
- Karol DUTİLH
- Sami FARHİ
- David FRANKO
- Moiz FRANKO
- David GABAY
- Mario GABAY
- Liliane GALLİA
- Reginald G. GALLİA
- Üzeyir GARİH
- Abram GOLDENBERG
- İsak GOLDENBERG
- Leon GRÜNBERG
- Vitali HAKKO (Türkiye'nin moda kralı: Vakko)
- İsak HAKMEN
- Yüksel HAKMEN
- Henry HASSİD
- İPEKÇİ ailesi
- Georges JAMBERT
- Josef KALOMENİ
- KAMHİ âilesi (Profilo Holding)
- Nihad KOFMAN
- Albert KOHEN
- David KOHEN
- Josef KOHEN
- Moiz KOHEN
- Samuel KOHEN
- Viktor KOHEN
- Rabi KORAL
- Hayim KORANEL
- Leon KURİYEL
- Emilio LEVANTE
- Avram LEVİ
- David LEVİ
- Richard LIBERT
- Vitali MEŞULAM
- Charles MİCALEFF
- Bernard NAHUM (KOÇ HOLDİNG'in direği)
- Gaston NAHUM
- Klod NAHUM
- Jean NEFF DE SAİNVAL
- Hayim NONMAZ
- Albert OVADYA
- Guy PAGY
- Sinto PESSA
- Hayim PİNHAS
- Horst RABEN
- Hugo ROTMAN
- Hayim SADAK
- Moris SADIOĞLU
- David Sidi SARFATİ
- Bernard SONMAN
- Rifat TARANTO
- Kâzım TAŞKENT (Yapı ve Kredi Bankası)
- Rafael TEZARTES
- Simon TUTAK
- Nesim VARON
- Yusef VARON
- Simon VANTURA
- Elio VENTURA
- Maurice VERBEKE
- YALMAN ailesi
- Vitali YARAŞIR
- YAŞAR âilesi (Yaşar Holding)

---

(١) Harun Yahya, Yahudilik ve Masonluk, Istanbul, tarihsiz, s. 220 - 222.

ملحق رقم (٨)

أهم ٤٧ رجل أعمال يهودي في تركيا[١]

الاسم	اسم الشركة أو نوع العمل	الاسم	اسم الشركة أو نوع العمل
حاك قمحي	Profilo	هنري بينازوس	Yo- Pi
إسحاق آلاتون	ALARKO	متين نفارو	صناعة العلق
عزيز قارح	ALARKO	إسحاق حامي	صناعة الدجاج
برنار ناحوم	مؤسسة (قوتش)	سلمون ر. غليو	زيت غليو
ياكو روسو	مصرفي	موير ألبير أرمادا	تجارة القطن
حاك عميرغير	Perma Sharp	فيتال أشكنازي	تجارة زيت القطن
فيتالي هاكو	Vakko	حاك ناقوس	تاجر
حياتي روزنتال	Scrikss	نسيم كاسادو	صناعة أقمشة
موريس بجي	Scrikss	داريو ليفي	صناعة خيوط
أفرام ميترافي	Scrikss	باشا تشكيفاشفيلي	خيوط Islon
ألبير بيلين	الصناعة الكيميائية	عزت كهريار	مصور
روفائيل ميمي	—	موريس ليفي	Tolsan
جيفي ميدينا	Manajans Thomson	سلمون حبيب	خرداوات حديدية
إيلي آجيمان	Thomson — Manajans	روزا صرفاتي	مواد تصدير
سادات سيالوم	Grifika - Lintos	صاموئيل سامي سيسا	وكالة استيراد
إيزيدور باروخ	الشركة الإعلامية	لازار دميش علام	وكالة استيراد
أ. كوهين	Gislaved	لازار دميش علام	وكالة
رافائيل توريل	Derby	يعقوب الملك	دهان
د. ميلين	Penly	رافائيل دوفينياس	Korozaplastik
يند كوهين	خيوط	إيرول لودريلك	EMBOY Tekstil
أ. يينيت	خرداوات	بنسيون إيلنيكافي	خيوط Emateks
ألبير ليفي	Beybi	بنسيون بينتو	Elektroporselen
حاكي إبراهيم زاده	Or Tel	حاك كوهين	مطبعة Samo
لوري فريد بورلا	الإخوة بورلا		

ملحق رقم (٩)

اتفاقية التعاون بين الولايات المتحدة وتركية[1]

في مارس ١٩٥٩م

رغبة لإنجاز إعلان لندن في ٢٨ تموز ـ يوليو ١٩٥٨م، فقد اتفقت كل من الحكومتين الأمريكية والتركية وبموجب المادة الأولى من معاهدة التعاون المشترك الموقعة في بغداد في ٢٤ شباط ـ فبراير ١٩٥٥م، التعاون من أجل حماية السلم، ولتحقيق هذا الغرض فإن الولايات المتحدة سوف تعمل من أجل السلام العالمي، وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة وتركيا تتعاونان مع الحكومات الأخرى لجعل إعلان مفهوم الأمن والدفاع أكثر استمراراً.

وقد استعاد هذا الإعلان دول معاهدة التعاون المشترك للتأكيد على إقرار الأمن الجماعي ومقاومة العدوان المباشر أو غير المباشر. وبناء على ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة قد أكدت على العمل في الالتزام بمعاهدة التعاون المشترك التي وقّعت في ٢٤ شباط ـ فبراير ١٩٥٥م في بغداد.

ورغبة منهما في تعزيز مفهوم السلم فقد أكدت كل من هاتين الدولتين بإيمانهما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة كما أكدتا على التعاون من أجل مفهوم الأمن والدفاع بالاستناد إلى المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.

وتبعاً لذلك فإن حكومة الولايات المتحدة وبالتأكيد على مصلحتها الوطنية الحيوية والحفاظ على السلم العالمي أكدت الحفاظ على استقلال والوحدة الإقليمية لتركيا.

واعترفت الولايات المتحدة بتقديم المساعدة الملائمة الممنوحة للرئيس الأمريكي عن طريق الكونجرس، وذلك بموجب العمل المشترك المتبادل لعام ١٩٥٤م بغية إيجاد الحل المشترك لتطوير السلم والاستقرار في الشرق الأوسط.

---

(١) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، بغداد، ١٩٨١م، ص٣٨٧ ـ ٣٨٩

إن هذه الاتفاقية سوف تسري على حكومة الولايات المتحدة وحكومتا إيران وباكستان، وعلى ذلك فقد تمَّ الاتفاق على المواد التالية:

المادة (١): قررت الحكومة التركية مقاومة العدوان في القضايا التي تخص العدوان على تركيا. لذلك فإن حكومة الولايات المتحدة واستناداً إلى الدستور الأمريكي سوف تتخذ العمل الملائم. بما في ذلك القوات المسلحة، والذي اتفق على ذلك كشيء واجب في الحل المشترك لتطوير السلم والاستقرار في الشرق الأوسط، بغية تقديم المساعدة للحكومة التركية بناء على طلبها.

المادة (٢): أكدت حكومة الولايات المتحدة وبموجب قرار الأمن المشترك لعام ١٩٥٤م. وبالاستناد إلى القوانين الأمريكية والاتفاقيات الملائمة السابقة أو الاتفاقيات القادمة بين الحكومتين الأمريكية والتركية إيمانها بالاستمرار لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية الملائمة بغية تقديم المساعدة للحكومة التركية للحفاظ على استقلالها القومي وسيادتها وتطوير اقتصادها.

المادة (٣): أخذت الحكومة التركية على عاتقها استخدام مثل هذه المساعدة العسكرية والاقتصادية أغراض معينة كما جاء في إعلان لندن في ٢٨ تموز - يوليو ١٩٥٨م، ولأغراض تطوير أو رفاهية الاقتصاد التركي والحصول على الاستقلال الوطني والوحدة الإقليمية.

المادة (٤): تتعاون حكومتا الولايات المتحدة وتركيا مع بقية الحكومات التي وقعت على إعلان ٢٨ تموز - يوليه ١٩٥٨م بغية الاستعداد والمشاركة في مثل هذه الترتيبات الدفاعية.

المادة (٥): إن هذه الاتفاقية سوف تدخل إلى حيّز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليها، نافذاً حتى سنة واحدة بعد قبول المذكرة التحريرية من قِبَلِ أيٍّ من الحكومات والتي تؤكد عزمها للحكومات الأخرى في رغبتها لإنهاء الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية في أنقرة في ٥ آذار ١٩٥٩م.

من حكومة الولايات المتحدة	من حكومة الجمهورية التركية
Fletcher Warren	**Fatin Rustu Zorlu**

ملحق رقم (١٠)

معاهدة شمال الأطلسي

واشنطن دي. سي. ٤ نيسان - إبريل ١٩٤٩م[1]

تؤكد الدول الأطراف في هذه المعاهدة ثقتها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبرغبتها في العيش بسلام مع كل الشعوب وكل الحكومات.

وهي مصممة على حماية الحرية والتراث العام والحضارة لشعوبها التي نشأت على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون.

وتسعى هذه الدول إلى رفع مستوى الاستقرار والرفاهية في منطقة شمال الأطلسي.

وهي مصممة على توحيد جهودها من أجل الدفاع الجمعي والمحافظة على السلام والأمن.

وبالتالي فهي توافق على معاهدة شمال الأطلسي هذه:

المادة (١): تتعهد الأطراف، حسبما هو مبيَّن في ميثاق الأمم المتحدة، بأن تحل أي خلاف دولي يمكن أن تتورط فيه بوسائل سلمية، وعلى نحو لا يتعرض معه السلم الدولي والأمن الدولي والعدالة الدولية لأي خطر، وأن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بأي طريقة تتعارض مع أهداف الأمم المتحدة.

المادة (٢): سوف تسهم الأطراف في التطوير اللاحق للعلاقات الدولية السلمية والودية بتقوية مؤسساتها الحرة، وتحقيق تفهم أفضل للمبادئ التي

---

(١) منظمة معاهدة شمال الأطلسي، مركز الدراسات العسكرية، ترجمة نافع أيوب لبس، دمشق، ١٩٩٦م، ص١٤٣ - ١٤٧.

أنشئت هذه المؤسسات على أساسها، ورفع مستوى شروط الاستقرار والرفاهية، وهي سوف تسعى إلى إلغاء النزاعات في سياساتها الاقتصادية الدولية وتشجع التعاون الاقتصادي بين أي دولة وأخرى منها أو بين دولها كلها.

المادة (٣): بغيـة الإنجاز الفعال لأهداف هـذه المعاهدة، فإن الأطراف سوف تعمل، على نحو مستقل أو مشترك، وبوساطة المساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة المستمرتين والفعالتين، على صيانة وتطوير قدراتها الفردية والجمعية في مقاومة الهجوم المسلح.

المادة (٤): سوف تتشاور الأطراف معاً، كلما تهددت، حسب رأي أي طرف، السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي أو الأمن لأي طرف منها.

المادة (٥): توافـق الأطراف على أن أي هجوم مسـلح على دولة أو أكثر منها في أوروبا أو في أمريكا الشمالية سوف يعتبر هجوماً عليها كلها، وبالتالي فهي توافق على أنه إذا حدث هذا الهجوم، فإن كلاً منها سوف تساعد من خلال ممارستها حق الدفاع الفردي أو الجمعي عن الذات حسب منطوق المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة الدولة أو الدول المهاجَمة (بفتح حرف الجيم) بأن تتخذ، فردياً أو بالتنسيق مع أطراف أخرى، ذلك الإجراء الذي تراه ضرورياً، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، لاستعادة أمن منطقة شمال الأطلسي والمحافظة عليه.

وإن أي هجوم مسلح من هذا النوع، وكل الإجراءات المتخذة بنتيجتـه سـوف تبلغ فوراً إلى مجلـس الأمن، وسوف تُنهى هذه الإجراءات عندما يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية لاستعادة السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليهما.

المادة (٦)[1]: توضيحاً للهدف من المادة (٥)، فإن الهجوم المسلح على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة، يعتبر أنه يشمل كل هجوم مسلح على:

---

(١) حسبما عُدِّلت بالمادة (٢) من برتوكول معاهدة شمال الأطلسي لدى انضمام اليونان وتركيا.

ـ أرض أي طرف في أوروبا أو أمريكا الشمالية، أو على المقاطعات الجزائرية التابعة لفرنسا[1]، أو على الأراضي التركية، أو على أي جزائر (جمع جزيرة) تخضع لسلطة إحدى الدول الأطراف في منطقة شمال الأطلسي في شمال مدار السرطان.

ـ القوات، أو السفن، أو الطائرات العائدة لإحدى الدول الأطراف، إذا كانت قوات الاحتلال لأي من الدول الأطراف متوضعة في الأراضي التي توجد فيها هذه القوات أو السفن أو الطائرات أو في أي منطقة من أوروبا (أو عليها) عندما أصبحت المعاهدة نافذة المفعول، أو في البحر المتوسط أو في منطقة شمال الأطلسي الموجودة في شمال مدار السرطان.

المادة (٧): إن المعاهدة لا تؤثر، ولن تُفسّر بوصفها مؤثرة، بأي شكل، في حقوق وواجبات الأطراف الذين هم أعضاء في الأمم المتحدة، وبموجب ميثاق هذه الأخيرة، أو في المسؤولية الرئيسة لمجلس الأمن عن المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

المادة (٨): يعلن كل طرف أن أياً من الارتباطات الدولية المعمول بها حالياً بين هذا الطرف وأي طرف آخر أو أي دولة أخرى، لا يتعارض مع أحكام هذه المعاهدة ويتعهد بعدم الدخول في أي ارتباط دولي يتعارض مع هذه المعاهدة.

المادة (٩): تشكل الأطراف مجلساً، يُمثل فيه كل طرف، ويأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بتنفيذ هذه المعاهدة، وينظم هذا المجلس على نحو يمكنه من الاجتماع فوراً في أي وقت. ويشكل المجلس ذاته أي هيئات مساعدة تدعو إليها الضرورة؛ ويشكل بشكل خاص وفوراً لجنة دفاعية سوف تعمل على تقديم توصيات في شأن إجراءات تنفيذ المادتين (٣) و(٥).

المادة (١٠): يمكن للأطراف، إذا اتفقت بالإجماع، أن تدعو أي دولة

---

(١) لاحظ المجلس في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٣م أن فقرات المعاهدة المتعلقة بالمقاطعات الجزائرية التابعة لفرنسا أصبحت غير معمول بها اعتباراً من ٣ تموز ١٩٦٢م.

أوروبيـة ذات وضع يعزز مبـادئ هذه المعاهدة ويسهم في أمن منطقة شـمال الأطلسـي، إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة. وإن أي دولة مدعوة إلى ذلـك، يمكنها أن تصبح عضواً في المعاهدة بعد إيداع وثائق انضمامها لدى حكومـة الولايات المتحدة الأمريكية. وسوف تعلم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من الأطراف عن إيداع وثائق الانضمام هذه.

المادة (١١): سوف يصادق على هذه المعاهدة، وتنفذ أحكامها من قبل الأطراف وفقاً للإجراءات الدستورية الخاصة بكل طرف. وسوف يتم إيداع وثائق المصادقة بأسرع ما يمكن، لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التي سوف تعلم كل الدول الموقِّعة الأخرى عن كل إيداع، وسوف تصبح المعاهدة نافذة المفعول بين الدول التي صادقت عليها فور إيداع مصادقات أغلبية الدول الموقِّعة، بما في ذلك مصادقات كندا، وفرنسا، واللوكسمبورغ، وهولندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكذلك سوف تصبح نافذة المفعول بالنسبة إلى الدول الأخرى بتاريخ إيداع مصادقاتها[١].

المادة (١٢): بعد عشر سنوات من وضع المعاهدة موضع التنفيذ، أو في أي وقت بعد ذلك، سوف يتشاور الأطراف، إذا طلب أي طرف منهم ذلك، بغية إعادة النظر بالمعاهدة، مع مراعاة العوامل التي تؤثر آنذاك في السلم والأمن في منطقة شمال الأطلسي، بما فيها تطوير الترتيبات العالمية والإقليمية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين.

المادة (١٣): بعد عشرين سنة من وضع المعاهدة، موضع التنفيذ، يمكن لأي دولة طرف في المعاهدة أن تنسحب منها بعد سنة واحدة من تقديم إشعار بالرغبة في إنهاء عضويتها، إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التي سوف تعلم حكومات الأطراف الأخرى عن إيداع هذا الإشعار لديها.

---

(١) أصبحت المعاهدة نافذة المفعول في ١٩٤٩/٨/٢٤م، بعد إيداع مصادقات كل الدول الموقِّعة.

المادة (١٤): إن هذه المعاهدة، التي يتساوى في القيمة نصها الإنجليزي ونصها الفرنسي، سوف تودع في أرشيف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف ترسل نسخ مصدقة من هذه المعاهدة من قبل هذه الحكومة إلى حكومات الموقِّعين الآخرين.

* * *

ملحق رقم (١١)

أعضاء مجلس شمال الأطلسي

الرئيس العام[1]

السيد حكمت شيتين

(تركيا)

الرئيس الفعلي
السيد مانفريد وورنر (ألمانيا)
الأمين العام للناتو
نائب الرئيس
السفير إميديو دي فرانشيز (إيطاليا)
نائب الأمين العام

الممثلون الدائمون إلى مجلس شمال الأطلسي:

- بلجيكا: السيد آلن رينز.
- كندا: السيد جيمس ك. بارتلمان.
- الدانمارك: السيد أوليه بيرينغ.
- فرنسا: السيد غابرييل روبن.

---

(١) إن الرئيس هنا هو رئيس شرف، وينتقل هذا المنصب سنوياً بين وزراء خارجية الدول الأعضاء.
منظمة معاهدة شمال الأطلسي، مركز الدراسات العسكرية، ترجمة نافع أيوب لبس، دمشق، ١٩٩٦م، ص١٧١.

- ألمانيا: الدكتور هانز فريدريش فون بلويتز.

- اليونان: السيد ديمتري بتروناكوس.

- إيطاليا: السيد انزو بيرلوت.

- اللوكسمبورغ: السيد تيري ستول.

- هولندا: السيد أدريان جاكويوفيتز دي زيغيد.

- النيروج: السيد ليف ميفيك.

- البرتغال: السيد غريغوريو فاريا.

- إسبانيا: السيد كارلوس ميراندا.

- تركيا: السيد توغاي أوسيري.

- المملكة المتحدة: السيد جون ويستون.

- الولايات المتحدة: السيد ريجينالد بارتولوميو.

* * *

ملحق رقم (١٢)

المسؤولون الرئيسيون في هيئة العسكريين الدولية في الناتو[١]

ـ مدير هيئة العسكريين الدولية .

اللواء ج . ك . دانغرفيلد (كندا) .

ـ مساعد المدير ، قسم الاستطلاع .

الأميرال أ . س . تيزيرن (تركيا) .

ـ مساعد المدير ، قسم الخطط والسياسة .

العميد د . غيتشيل (ألمانيا) .

ـ مساعد المدير ، قسم العمليات .

العميد س . س . أنفيلدت مولروب (الدانمارك) .

ـ مساعد المدير قسم الشؤون الإدارية والتقنية .

العميد ف . ب . شولته (هولندا) .

ـ مساعد المدير ، قسم منظومات الاتصال والمعلومات .

العميد إي . ن . تسوكياس (اليونان) .

ـ مساعد المدير ، قسم التسليح والتوحيد .

العميد إي ستاي (النروج) .

---

(١) منظمة معاهدة شمال الأطلسي ، مركز الدراسات العسكرية ، ترجمة نافع أيوب لبس ، دمشق ، ١٩٩٦م ، ص١٧٩ .

ـ أمين سر هيئة العسكريين الدولية.

العقيد ج. س فان أوردن (المملكة المتحدة).

ـ ممثل القائد الأعلى للقيادة الحليفة في أوروبا.

العميد ر. أي. ايميريك (هولندا).

ـ ممثل القائد الأعلى للقيادة الحليفة في القنال وممثل القائد الأعلى للقيادة الأطلسية الحليفة.

نائب الأميرال ر. إي. بيديرسون (النروج).

* * *

ملحق رقم (١٣)

أعضاء اللجنة العسكرية[١]

الرئيس العام: الجنرال د. كورسيون (إيطاليا) (جيش).

رئيس اللجنة: الجنرال ف. إيد (النروج) (جيش)[٢].

نائب رئيس اللجنة: نائب الأميرال ن. و. ري (الولايات المتحدة) (بحرية).

الممثلون العسكريون إلى اللجنة العسكرية للناتو في الجلسة الدائمة.

- بلجيكا: اللواء ر. هوبن (القوة الجوية).
- كندا: نائب الأميرال ر. إي. جورج (البحرية).
- الدانمارك: اللواء ب. ب. كروغن (الجيش).
- ألمانيا: اللواء يورن سودر (الجيش).
- اليونان: اللواء ب. دياكوماكوس (القوة الجوية).
- إيطاليا: نائب أميرال الأسطول م. كاستيليتي (البحرية).
- اللوكسمبورغ: المقدم ج. ب. هيك (الجيش).
- هولندا: اللواء ج. ج. فولمر (الجيش).

---

(١) سوف يحل الفيلد مارشال السير ريتشارد فينسنت (المملكة المتحدة) (جيش) مكان الجنرال ف. إيد في العام ١٩٩٣م.

(٢) منظمة معاهدة شمال الأطلسي، مركز الدراسات العسكرية، ترجمة نافع أيوب لبس دمشق، ١٩٩٦م، ص١٧٣.

- النروج: اللواء هـ. أي. سوندي (الجيش).

- البرتغال: اللواء ج. أ. دو اسبيريتو سانتو (الجيش).

- إسبانيا: اللواء ف. ساردو دي سانتايانا اوكولوما (الجيش).

- تركيا: اللواء هـ. اوزكوك توار (الجيش).

- المملكة المتحدة: الجنرال السير إدوارد جونس (الجيش).

- الولايات المتحدة: الأميرال و. د. سميث (البحرية).

رئيس البعثة العسكرية الفرنسية: العميد ج. ب. بيليسون (القوة الجوية).

هيئة العسكريين الدولية: المدير اللواء ج. ك. دانغرفيلد (كندا) (الجيش).

* * *

ملحق رقم (١٤)

إحصائية تبين الشركات اليهودية التي تعمل في تركيا وهي كالتالي[١]:

اسم الشركة	مرتبتها في القطاعين العام والخاص	مرتبها في القطاع الخاص
Profilo	٢٧	١٤
ALARKO	١٤٤	١٠٥
صناعة جوارب إستانبول	١٩٢	١٤٨
Teksiplil	٢٠٨	١٦٢
Derby	٢٣٦	١٨٥
Vakko	٢٨٩	٢٣٣
Emboy	٣١٩	٢٥٩

(١) محمد نور الدين، تركية في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص١٨٧.

الشركات الإسرائيلية في تركيا عام ١٩٩١م

اسم الشركة	مجال العمل	العام الذي بدأ فيه العمل في تركية
بولو للمرمر	معادن	١٩٨٤
إينتير للنسيج	تجارة	١٩٨٥
ياروني للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٦
تيكسكون لتجارة النسيج	تجارة	١٩٨٧
مناحيم موري	تجارة	١٩٨٨
سيلي لإنتاج البلاستيك	تجارة	١٩٨٨

ملحق رقم (١٥)

ماذا تستورد تركيا من إسرائيل[١]

١٩٩٢ـ١٩٩٣م

اسم البضاعة	مجموع الواردات بالدولار	نسبتها من مجمل الواردات من إسرائيل %
ملح، كبريت، إسمنت، حصّ، حجارة	٧٧٩,٦٢٠	٥,١٤
كيماويات، معادن ثمينة، مركبات، معادن نادرة	١,٩٥٩,٧٨٩	١٢,٩٣
قازانات، أجهزة ميكانيكية وقطع غيار، مفاعلات نووية، قطع غيار	١,١٢٥,٦٧١	٧,٤٣
منتجات كيميائية عضوية	٤,٢٠١,٥٥٩	٢٧,٧٢
بلاستيك	١,١٨٧,٩٣٨	٧,٨٤
قطن	١,١٥٠,٤٧٠	٧,٥٩
وقود معدني، زيوت طبيعية، شمع طبيعي، مواد زفتية	٧٨٣,٠٨١	٥,١٧
أثاث، أدوات للاستعمالات الطبية والجراحية، أجهزة		
إضاءات ولوحات فضية	٦٠٠,٥٤٤	٣,٩٦
المجموع	٩٥,١٥٨,٩٨٩	

---

(١) محمد نور الدين، تركية في الزمن المتحول، ص٢٧٢.

ماذا تبيع تركيا إلى إسرائيل
١٩٩٢-١٩٩٣م

اسم البضاعة	مجموع الواردات بالدولار	نسبتها من مجمل الصادرات إلى إسرائيل %
ملح، كبريت، حجارة، إسمنت، حصّ	٤,١٨٥,٢٣١	١٨,٨٨
حبوب	٤,٠٥٨,٦٢٢	١٨,٣١
خيوط اصطناعية	٢,٥٣٩,١٦٧	١١,٤٦
فواكه مصنعة	٢,٥٠١,٠٢٨	١١,٢٨
كيماويات، معادن ثمينة، مركبات، معادن نادرة	٩٣٤,٣٣٧	٤,٢٣
أحجار، إسمنت، حصّ	٨٤٧,٩٤٧	٨٣
زيـوت نباتية وحيوانية ومشتقاتها، زبدة وزيوت جاهزة للطعام، شموع حيوانية ونباتية	٨٣٣,٨٢٧	٣,٧٦
قازانـات، آلات ميكانيكـية مع قطع غيارها، متفاعلات نووية	٥٧٧,٢٤٤	٢,٦٠
المجموع	٢٢,١٩٢,٤٩١	

ملحق رقم (١٦)

ماذا تستورد الشركات الإسرائيلية من تركيا[(١)]

مشترياتها من تركيا	اسم الشركة الإسرائيلية وعنوانها
لوازم قرطاسية ، كتب أكاديمية كتب ، ورق ، كمبيوترات	.Michlol Co. Technion City Haifa 32000 Israel
خيوط ، قطن ، خيوط تطريز	A. Barit Ltd. P.O.B. 1272 Ramat GAN 52113 Israel
مجوهرات ذهب	K.T.P. Tardint Ltd. 131 Hanaoi Ave. Carmol Control IL 34634 Haifa Israel
حديد ، معادن غير حديدية	Midint Agencies P.O.Box.2946 Holon 58129 Israel
مواد غذائية ، بودرة حليب ، حلوى ، لحوم معلبة ، مرغرين	Davidovich Shmvei. Ariana-Trade & Marketing P.O.B. 5485 Acco- Israel
خيوط ، أقمشة ، مناشف	Imexys Rebinowich 85/4 58671 Kiriat Ben Gurion Holol, Israel
أقمشة فرشات ، مواد للفرش	Cistar Trading Ltd. P.O.B 1616 Haifa 31015 Israel
أجهزة تقطير المياه ، مواد كيماوية	Gelerter Ltd 18 Haim Vital St. Tel-Aviv 66088 Israel
نحاسيات	Fyordis Ltd P.O. Box: 200423 Hachaluzim St. Israel
فيديو كاسيت	Khedair Films P.O. Box: 4059 Tel- Aviv Israel
مستحضرات تجميل	D.A.S.S.R Imp. Ltd. 1 Ravuzky St. Raanana 43220 Israel
آلات طحن البهارات	Varoosh Int. Tel Aviv 62643 Israel
مواد للميلامين	Hafez Kamelbona Co. P.O. Box; 21Gaza Israel
ألبسة للأطفال	M.Frischwasser P.O. Box:531 Kiriat Motzkin Israel

(١) محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، ص٢٧١ .

ملحق رقم (١٧)

حجم التجارة الخارجية التركية مع العالم والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية والإسلامية وإسرائيل لعام ١٩٩٥م طبقاً لما سجله الدليل السنوي للإحصاءات التجارية[١]:

التجارة الخارجية التركية مع العالم والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية والإسلامية وإسرائيل عام ١٩٩٥م

		صادرات تركيا	الوزن النسبي من إجماليّ الصادرات التركية	واردات تركيا	الوزن النسبي من إجماليّ الواردات التركية	الميزان التجاري التركي
العالم		٢١٥٩٤	%١٠٠	٣٥٧٣٠	%١٠٠	١٤١٢٦ -
الولايات المتحدة		١٥١٣	%٧	٣٧٢٤	%١٠,٤	٢٢١١ -
الاتحاد الأوروبي		١١٠٧٧	%٥١,٤	١٦٧٨٨	%٤٧	٥٧١١ =
الدول الإسلامية		٢٨٤٠	%٣,٩	٧٣٨٨	%٣,٩	٥٤٨ -
منها	إيران	٢٢٦	%١,٢	٦٨٩	%١,٩	٤٣٢ -
	ماليزيا	١٠٠	%٠,٥	٢٧٢	%٠,٨	١٧٢ -
	باكستان	٧٢	%٠,٣	٢٥٤	%٠,٤	٨٢ -
الدول العربية		٢٥٢٥	%١١,٧	٢٩٧٠	%٨,٣	٤٤٥ -
منها	السعودية	٤٠٢	%١,٩	١٣٨٣	%٣,٩	٩٨١ -
	الجزائر	٢٦٩	%١,٢	٤٤٨	%١,٣	١٧٩ -
	ليبيا	٢٣٨	%١،١	٣٥٨	%١	١٢٠ -
	مصر	٢٤٥	%١،١	٢١١	%٠,٦	٣٤ +
إسرائيل		٢٤٠	%١،١	١٦٧	%٠,٥	٧٣ +

(١) I. M. F. Direction of Trade Statistics yearbook, 1996.
التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٧م، شباط - فبراير ١٩٩٨م، ص١٥٨ - ١٦٦ .

ملحق رقم (١٨)

طاقة مشروع مياه السلام التركي
(متر مكعب يومياً)

الأنبوب	الطاقة	الأنبوب	الطاقة
١ - الأنبوب الغربي	٣,٥٠٠,٠٠٠	الكويت	٦٠٠,٠٠٠
تركيا	٣٠٠,٠٠٠	السعودية	٨٠٠,٠٠٠
سوريا	١,١٠٠,٠٠٠	جبيل	٢٠٠,٠٠٠
حلب	٣٠٠,٠٠٠	الدمام	٢٠٠,٠٠٠
حماة	١٠٠,٠٠٠	القصير	٢٠٠,٠٠٠
حمص	١٠٠,٠٠٠	هفوف	٢٠٠,٠٠٠
دمشق	٦٠٠,٠٠٠	البحرين (المنامة)	٢٠٠,٠٠٠
الأردن (عمان)	٦٠٠,٠٠٠	قطر (الدوحة)	١٠٠,٠٠٠
السعودية	١,٥٠٠,٠٠٠	الإمارات العربية	٦٠٠,٠٠٠
تبوك	١٠٠,٠٠٠	أبو ظبي	٢٨٠,٠٠٠
المدينة	٣٠٠,٠٠٠	دبـي	١٦٠,٠٠٠
ينبع	١٠٠,٠٠٠	الشارقة وعجمان وأم القيوين	١٣٠,٠٠٠
جدة	٥٠٠,٠٠٠	رأس الخيمة والفجيرة	٤٠,٠٠٠
مكة	٥٠٠,٠٠٠	عمان (مسقط)	٢٠٠,٠٠٠
٢- أنبوب الخليج	٢,٥٠٠,٠٠٠	الإجمالي (١+٢)	٦,٠٠٠,٠٠٠

ملحق رقم (١٩)

الشركات الإسرائيلية الممولة لمشروع الجاب في تركيا[1]

Abe Mats	Agridei	Agripo
Agro Development	Agroteam	Agro
Technologie	Anat	Kashev
Apt	Arad	Atmagor
Azrom	BeitHashitaCamtec	
Cehag,Dah Spirinldeer	Data Engineers	Dubrovsky
Endat	Ein Dor	Gideon
Engine and Technologie	Ervvin	Histhil
Food Industrie	Geosense	Intermarket
Gidi Tanukm	Heogenpalst	Juran
Hovev	Itan	Kootrade
ISV	Irrigation	Lipti Art
Kav Systems	Klaymar	Multi Heat
Ladrn Investments	Lego	ODB
Ludan	Magic Software	Plasim
Merez	Metsor	Rafhael
Metzerpalas	Mottes	Tandl
Naan	Netafim	Zeraim
Ozcot	Palthough	Qneen Gil
Plasson	Rizkalla Bros	Sayag Nurseries
Velves	Shuk Haklai	
Sal'lt Metal	Strip	YZS Food
Sharon	Zinkal	Solar Energies
Yuran Metal	Gedera	

(١) Taha Kivanc, GAP. Israil'e Satildi mi? Yeni Safak, 13 Nisan, 1999.

ملحق رقم (٢٠)

الشركات التي تمثل رأس المال اليهودي في تركيا(١)

- Altınyûnus Çeşme Turistik Tes. A.Ş. (% 25)
- Abbot Laboratories Compania Anonima (% 100)
- Auer Imalat A.Ş. (% 50)
- Agro-Merck Zirai Müc. İlaç. Ltd. Ş. (% 50)
- Anadolu Çimentoları T.A.Ş. (% 55)
- Apex Kimyevi Maddeleri Imalatı A.Ş. (% 36)
- AEG Eti Elektrik End. A.Ş. (% 51)
- Akdeniz Gübre Sanayii A.Ş. (% 40)
- Atlas Copco Makineleri A.Ş. (% 67)
- Akdeniz Turistik Tesisleri A.Ş. (% 75)
- Anadolu Cam San. A.Ş. (% 13)
- Birleşik Alman İlaç Fab. Ltd. Ş. (% 77)
- Bayer Tarım İlaçları San. Ltd. Ş. (% 100)
- Böhler Sert Maden ve Takım San. ve Tic. A.Ş. (% 34)
- Böhler Kaynak Çubukları, Elektrodları San. ve Tic. A.Ş. (% 34)
- BMC San. ve Tic. A.Ş. (% 26)
- Bayer Türk Kimya San. Ltd. Ş. (% 100)
- Bastaş Birleşik Aydınlatma San. ve Tic. A.Ş. (% 49)
- Basf-Sümerbank Türk Kimya San. A.Ş. (% 60)
- Beynelmilel Turizm Otelcilik A.Ş. (% 70)
- Bimaş-Birleşik İnşaat ve Müh. A.Ş. (% 40)
- Borg-Wagner Corporation (% 60)
- Borusan Gemlik Boru Tesisleri A.Ş. (% 10)
- Carlo Erba İlaç Fab. Ltd. Ş. (% 100)
- Chrysler San. A.Ş. (% 60)
- Cecat Perlit ve San. A.Ş. (% 21)
- Cedko San. ve Tic. A.Ş. (% 51)
- Çinel Çiçek ve Nebatat Esansları A.Ş. (% 75)
- Çukurova Makine Imalat A.Ş. (% 11)
- Continental Export (% 50)
- Ciba-Geigy Export Corporation (% 100)
- DYO Sadolin Sentetik ve Selüloz Boya San. A.Ş. (% 40)
- Dewilux Komandit Ş. (% 33)
- Derby Plastik Fab. A.Ş. (% 39)
- Dosan Konserve San. ve Tic. A.Ş. (% 14)
- Elektrik Kömürleri Ltd. Ş. (% 33)
- Er. Squib Sons İlaçları A.Ş. (% 92)
- Etitaş Elektrik Tesisatı Imalat ve Tic. A.Ş. (% 25)
- Eternit San. A.Ş. (% 30)
- Ford Motor (% 31)
- General Elektrik T.A.O. (% 66)
- Grasso Soğuk Hava Tesisleri A.Ş. (% 75)
- Goodyear Lastikleri T.A.Ş. (% 66)
- Hickson Emprenye Maddeleri Fab. Ltd. Ş. (% 33)
- Himtaş Hidrolik İşler Müh. İnş. Tic. A.Ş. (% 20)

---

(١) Harun, Yahya, a. g. e., s. 215.

ملحوظة: الأرقام التي بين الأقواس تحدد قيمة نسبة رأس المال اليهودي في كل شركة.

- İstanbul Turizm ve Otelcilik A.Ş. (% 55)
- İstanbul Talih Oyunları Ltd. Ş. (% 95)
- İzocam Tic. ve San. A.Ş. (% 15)
- Kavel Kablo ve Elektrik Malzemeleri A.Ş. (% 48)
- Kervansaray A.Ş. (% 100)
- Kortenbach İstanbul Şemsiye San. A.Ş. (% 50)
- Luxor Lámba Fitil İmalatı Ltd. Ş. (% 90)
- Mannesman-Sümerbank Boru End. T.A.Ş. (% 57)
- Mâdenî İnş. İşleri T.A.Ş. (% 1)
- Mengerler Yatırım Holding A.Ş. (% 60)
- Magnesit A.Ş. (% 100)
- MAN Kamyon ve Otobüs San. A.Ş. (% 30)
- Makine Takım End. A.Ş. (% 26)
- Mako San. ve Tic. A.Ş. (% 43)
- Muş Meyan Kökü San. ve Tic. A.Ş. (% 26)
- Miba Sinter Metal (% 46)
- Metalum San. Ltc. Ş. (% 50)
- Mototrak (Asgria-Werke) (% 50)
- Naylon Tekstil Tic. ve San. A.Ş. (% 6)
- Nissan Motor Corp. (% 40)
- Northern Electric ve Telekomünikasyon A.Ş. (% 51)
- Nasaş Alüminyum San. ve Tic. A.Ş. (% 15)
- Oerlikon Kaynak Elekt. ve Çubuk San. A.Ş. (% 10)
- Otomarsan Otobüs ve Motorlu Araçlar A.Ş. (% 36)
- Oyak-Renault Otomobil Fab. A.Ş. (% 44)
- P. Robertát ve S. Konur Gülyağı ve Itriyat San. T.A.Ş. (% 50)
- Pepsi Cola Mamulleri Ltd. Ş. (% 100)
- Perma-Sharp Çelik San. A.Ş. (% 15)
- Pfizer İlaçları A.Ş. (% 60)
- Roche Müstahzarları San. Ltd. Ş. (% 100)
- Robert Bosch Türk Motorlu Araçlar Yan. San. A.Ş. (% 60)
- Sabrî Tığlı (% 46)
- Sace Elektrik A.Ş. (% 11)
- Santral Dikiş San. A.Ş. (% 75)
- Sandoz İlâç San. A.Ş. (% 80)
- Singer San. A.Ş. (% 99)
- Simko Tic. ve San. A.Ş. (% 51)
- Sifaş Sentetik İplik Fab. A.Ş. (% 12)
- Siirt San. Tic. ve Turizm A.Ş. (% 26)
- Sandoz Kimya San. Ltd. Ş. (% 100)
- Turyağ Türkiye Yağ Mâmûlâtı San. A.Ş. (% 58)
- Türkiye Çimento San. A.Ş. (% 10)
- Türmasan Türk Mâden San. A.Ş. (% 43)
- Türk Traktör ve Zirâat Makineleri A.Ş. (% 25)
- Türk Philips San. A.Ş. (% 100)
- Türk Boraks Mâdencilik A.Ş. (% 79)
- Tohum Islâh Üretme A.Ş. (% 51)
- Türk Hoechst San. ve Tic. A.Ş. (% 93)
- Türk Pirelli lâstik San. A.Ş. (% 51)

- Türk Henkel kimyevî Maddeler San. A.Ş. (% 67)
- Türk Kablo A.Ş. (% 62)
- Türk Ytong San. A.Ş. (% 5)
- Türk Siemens Kablo ve Elektrik San. A.Ş. (% 59)
- Türkiye Sınaı Kalkınma Bankası (% 5)
- Turtel Turistik Tesisler Ltd. Ş. (% 74)
- Tütnteks Tic. A.Ş. (% 75)
- Türk Otomotiv End. A.Ş. (% 10)
- Türk General Elektrik End. A.Ş. (% 51)
- The Coca-Cola Export İst. Şb. (% 100)
- Türk Tuborg Malt San. A.Ş. (% 60)
- Tofaş Türk Otomobil Fab. A.Ş. (% 42)
- Tudor-EAS A.Ş. (% 49)
- Tümaş Türk Müh. Müt. Müş. A.Ş. (% 40)
- Türk Alman Turizm A.Ş. (% 67)
- Tüstaş Sınâî Tesisleri A.Ş. (% 35)
- Türk Dış Ticâret Bankası (% 25)
- Unilever İş Tic. ve San. Ltd. Ş. (% 80)
- Uniroyal End. Türk A.Ş. (% 60)
- Unitherm Universal Isı Tekniği A.Ş. (% 35)
- Wyeth Laboratuvarları A.Ş. (% 100)
- Viking kağıt Selüloz San. A.Ş. (% 56)
- Van Laack Ltd. Ş. (% 68)

أما الشركات المشتركة مع الشركات اليهودية التي شملها قرار رقم ١٧ فهي[١]

—

- Assicurazioni Generalı:
  — T. İş Bankası
  — T. Sınai Kalkınma Bankası
  — T. Garanti Bankası
  — Rabak
- Türk Maadin A.Ş.:
  — Anadolu Maden T.A.O.
  — Ören Madencilik T.A.O.
- Mâden Export Ltd. Ş.:
  — Orko Krom Ltd.
  — Bursa Toros Kromları A.Ş.
- Bursa Kromları A.Ş.
- Millî Reasürans A.Ş.:
  — Çok yaygın bir iştirak şebekesi mevcud:
- Riunione Adriatica:
  — Şark Sigorta
- İstanbul Umum Sigorta:
  — T.C. Merkez Bankası
  — T. Sınai Kalkınma Bankası
  — T. İş Bankası
  — T. Garanti Bankası
  — Ereğli Demir Çelik Fab.
  — Goodyear Lastikleri

---

(١) Harun, Yahya, a. g. e., S. 217.

— Arslan ve Eskişehir Çimento
— Ünye Çimento
— Çukurova Elektrik
— US Royal
— Assicurazioni Generali
— La Concorde
— Allianze Assicurazioni
— Rabak
— Sin-Em Ticaret
— Doğan Sigorta
— İnan Sigorta
— Millî Reasürans
— T. Şişe ve Cam Fab.
- Osmanlı Bankası:
  — T.C. Merkez Bankası
  — İstanbul Umum Sigorta
  — Gima
  — İttihâd-ı Millî Sigorta
  — Siti-Tur Sigorta Acent.
  — Tam Hayat
  — Umûmî Mağazalar
  — T. Sınaî Kalkınma Bankası
  — Sınai Yatırım ve Kredi Bankası
  — İstanbul Turizm ve Otelcilik (Intercontienantal Oteli)
  — Rabak
  — Goodyear
  — Uniroyal
  — Sifaş
  — Kömür İşletmeleri
  — Ereğli Demir-Çelik
  — Sunta Tahta San.
- Yılbak Ticaret A.Ş.:
  — Dr. A. Wancer Tıbbî Müstahzaratı (% 25)
  — Medika İlâç Ltd. Ş. (% 40)
- Türk Philips Ticaret:
  — Estaş Ev Cihazları (% 35)
  — Türk Philips San. A.Ş. (% 0,4)
  — Birleşik Aydınlatma San. T.A.Ş. (% 0,9)
- Glaxo A.Ş.:
  — Bilim İlaç San. A.Ş. (% 44)
- G.A. Baker:
  — Desaş.

ملحق رقم (٢١)

الشركات التي تمثل رأس المال اليهودي الأجنبي الموجود في تركيا طبقاً لقرار رقم ١٧ هي[1]:

شركة المقاولات والإنشاءات

* Cihcago Bridge Ltd. Mersin Sb. -Merkezi Londra - (1960).
* Braitwaite and Co. Engineers Ltd. S. Turkiye Sb. (1967).
* S. A. Hersent - Paris - Ankara Sb. (1958).
* Halliburton Oil Well Cementing Co. Turkiye Sb. (1957).
* Solel Boneh Ltd.- Israil, Hayfa - (1955).
* Reynolds Construction Co. - USA. Wilmington - (1960).

شركة التعديل

* Turk Maadin A. S. (Osmanli - Alman Maadin S.) (1918).
* Fethiye Maden T. A. S. Oriental Mining Co. Londra (1928).
* Wilhelm Grillo Maden Ticareti Ltd. S. Almanya (1960).
* Maden Export Ltd. S. Sigmund Joeselsohn Isvicre (1953).
* Borax Consolidated Ltd. Londra (1927).
* Bursa Toros Kromlan Maden Export Philip Brot Isvicre (1962).
* Magnesit Maden San. Ltd. S. (1961).

---

(١) Harun, Yahya, a. g. e., S. 219.
الأرقام التي بين الأقواس تحدد السنة التي تم فيها بدء عمل كل شركة في تركيا.

البنوك

* Banco di Roma - Roma (1911).
* Deutsche Orientbank - Dresdnerbank Sb. - Berlin (1911).
* Deutsche Bank istanbul Sb. Berlin (1906).
* Osmanli Bankasi - Londra (1863).
* Selanik Bankasi T. A. S. - Paris - Uluslararasi Endustri ve Tic. Bankasi (1888).
* Holantse Bank - Uni N. V. - Hollanda (1921).
* Banca Comerciale Italiana - Milano (1925).

وكالة السفن ـ السياحة

* American Bureau of Shipping - ist. Sb. (1957).
* Adriatica - italya (1937).
* Club Mediterranee S. A. - Paris (1968).
* W. F. Henry Van Der Zee and Co. N. V. - Hollanda (1793).
* Comp. int. des Wagons - litset du Tourisme - Bruksel (1923).
* Marmara Deniz Nakliyati Ltd. S. - H. Schuldt - Hamburg (1953).
* Augustin Joseph Catoni - ingiltere (1961).
* Anadolu Deniz Acentaligi Ltd. S. - Transmarin - Hamburg (1968).
* Compagnie de Transports oceaniques - Paris.
* Comptoir Algerien du Levant - Gazairi Transport - Beyrut (1963).
* J. v. Vittol and Co. Ltd. - indiltere (1918).

شركة بيع التبغ والدخان

* Austro - Turk Tutun A. S. / Tabakregie G. M. B. H. Avusturya (1948).
* Glenn Tabaceo Comp. inc. - Ninston - Salem N. C. USA (1921).
* Felemenk Turk - Tutun A. S. - Hollanda (1975).
* Socotab Leaf Tobacco Co. inc - New York (1963).

* Geri Tobacco Co. - USA (1923).

* The Standard Commercial Tobacco Co. inc. USA (1962).

* Socotex S. A. Exportation - importation - isvicre (1964).

* The American Tobacco Company of the Orientinc - USA (1923).

شركات استيراد وبيع الكتب

* Librairie Hachette - Paris (1929).

* Grolier internationaling - USA (1969).

شركات الاستيراد والتصدير

* Bremar Ticaret A. s. (1959).

* Bunge Ticaret A. S. / Turon Ltd. S. Telaviv (1960).

* Macandrews and Forbes Company - USA (1910).

* Handels Kontor Ltd. Sd / Handelskontor - Wiesbaden (1964).

الشركات الكيميائية والدواء

* Imperial Chemical industries Ltd. S. - Londra (1931).

* Yilbak Tic A. S. - Dr. A. Wander/Levent S. A. Lugano - isvicre (1947).

* Kimyanil Ltd. S. /Farbenfabriken Bayer A. G. Almanya (1966).

* Basf Turk Boya ve Kimya Ltd. S. /Basf - Almanya (1954).

* Maden Kimya Ltd. S. /Montecatini, Milano (1962).

* Organon Ilaclan A. S. /Organon - Hollanda (1964).

* Atlantis (Levant) Ltd. /Levent S. A. Lugano - isvicre (1936).

* Glaxo Mustahzarlan A. S. /Glaxo Group Ltd. - Londra (1959).

* Sterling Products int. ing. New York (1964).

* Turk Hoechst T. A. S. /Hoechst, Almanya (1954).

* Pfizer ilaclan A. S. /Pfizer USA (1957).

شركات الغاز والكهرباء

* IBM Turk Ltd. S. - USA (1938).
* Atlas Copco T. A. S. - isvec (1950).
* SKF Bilyali Rulmanlan Ltd. S. - isvec (1929).
* The Singer Manufacturing Co. (1904).
* Aga Endustri Mamullen Ltd. S. - Aga Aktiebolag - Hollanda (1964).
* Sandvik istanbul Tic. Ltd. S. - isvec (1966).
* Turk Philips Tic. A. S. /Philips - Hollanda (1953).
* Medravo /Volt N. V. - Hollanda (1955).
* Ericsson Turk Tic. Ltd. S. - isvec (1953).

بيع الوكالات

* Sinai Tatbikat T. A. S. - LHydro - Energie - Paris (1973).
* Turk Anonim Gaz S. /Energie industrielle - Fransa (1914).
* Milangaz Tic. ve San. A. S. /Raffaele Weissy - Milano (1964).
* S. A. Electrificazione (Sae) - Milano (1954).

* * *

ملحق رقم (٢٢)

الشركات اليهودية الماسونية التي تعمل في الصناعات المختلفة في تركيا[١]

● شركة صناعة الألومنيوم:

(Nasas aluminyum Levha, serit. cubulc, v. s)

● الغازات السائلة:

(Aygaz), (Ankara Gaz), (Mobilgaz), (Bursa gaz)

● مواقد الغاز الطبيعي:

(Arcelik), (aue), (Turk Demir Dokum)

● الصناعات البلاستيكية من منتجات البترول:

(Pilsa Mamulu Plastik)

● السمن الصناعي:

(Vita), (Sana), (Sanella), (Tereyag), (Ufa)

● شركات تصنيع الراديو والتلفاز والثلاجة والغسالة:

(Arcelik), (Hoover), (Aygaz), (Mobilgaz), (Ipragaz), (Crosley), (AEG), (Singer), (Norge), (Ambra), (Evsan), (Ozaltin), (Philips), (Siera), (Rekormat), (Acarsoy), (Elektroluks), (Profilo), (Prescold), (Aga), (National), (Radiola), (Tonberg), (Beko), (Atlas), (Nordmende), (Grundig)

● شركات الصابون:

(Luks), (Soley), (Puro)

---

(١) Harun Yahya, Yahudilik ve Masonluk, Istanbul, tarihsiz, s. 222.

● المصابيح الكهربائية :

(General Electric), (Edison), (Philips), (Tekfen)

● السيارات :

(Anadol), (Murat), (Renault)

● الإتوبيسات :

(Man), (Mercedes), (Magirus), (Bussing)

● المبني باص :

(Ford), (BMC), (Mogirus)

● الشاحنات :

(BMC), (Austin), (Morris), (Ford), (Bedford), (Dodge), (Desoto), (Fargo), (Man)

● النصف نقل :

(Chrysler), (Skoda), (International)

● الإطارات :

(Uiroyal), (Goodyear), (Pirelli)

● ماكينات الخياطة :

(Singer), (Zetina)

● الألياف الزجاجية :

(Izocam)

● الأدوية :

(Hoechst), (Bayer), (Abbott), (Sandoz), (Roche), (Pfizer), (Carlo Erba)

● المشروبات :

(Coca Cola), (Elvan), (Pepsi Cola), (7 Gun), (Frufo)

● الخمور :

(Efes Pilsen), (Tuborg), (Lowen)

● الدهانات :

(Bayrakli), (CBS - Dyo), (Sadolin)

● الحرير :

(Polylen), (Sasa), (Sifas)

● القماش :

(Bossa), (Bozkurt)

● كريم الحلاقة :

(Gibbs)

● معجون الأسنان :

(Ipana), (Binaca), (Kolynos)

● فرش الأسنان :

(Banat)

● زيت الزيتون :

(Salat)

● المنظفات :

(Persil), (Vim), (Tursil), (Omo), (Pril), (Allo)

* * *



(المصدر: ميلليت ٣/ ٤/ ٩٣)



أراضي أذربيجانية احتلتها القوات الأرمنية
(المصدر: حريت ٧/ ٤/ ٩٣)[1]

---

(١) محمد نور الدين، شؤون تركيا.

ملحق رقم (٢٣)

الاتفاق العسكري في تركيا[١]

إجمالي حجم الإنفاق العسكري (بليون دولار أمريكي)	مصادر حجم الإنفاق العسكري			نصيب الجندي من القوات العاملة (دولار أمريكي)
	ميزان الدفاع (بليون)	حلف الناتو (بليون)	مساعدات أمريكية (بليون)	
١١,٢٩٣٥	٥,٠٠٠	٥,٦٤٠	٠,٦٥٣٥	١٨٨٢٤

مؤشرات الطاقة البشرية للقوات المسلحة التركية

حجم القوات العاملة	الاحتياط	الاجمالي عند التعبئة	نسبة حجم القوات إلى حجم سكان أمريكا	ما يمكن تعبئته عند الضرورة	
				رجال ما بين ١٨-٢٢ سنة	رجال ما بين ٢٣-٣٢ سنة
٤٨٠ ألف	١,١٠٤ مليون	٦,٤٨٤ مليون	٢,٥٪	٢,٩٣٥٦ مليون	٥,٢١٤١ مليون

(١) مصطفى كامل محمد، تركيا القدرة والتوجه والدور، كراسات إستراتيجية، ١٩٩٦م، ص٦، ٧.

سلاح الجو التركي

إجمالـــي عدد طائرات القتال	توزيع الطائرات على الأفرع الرئيسة			ملاحظات
	القوات الجوية	للدفاع الجوي	البحرية	
١٠٨٩	٧٠٤	١٦٣	٢٢	يوضع في الاعتبار نوعية الطائرات وكفاءة القواعد والمطارات

ملحق رقم (٢٤)

القوات البرية التركية[1]

إجمالي قطع المدفعية	عربات نقل جند مدرعة من طراز		دبابات قتال رئيسة				
	APC	BTR	إم ٤٧	إم ٤٨ أ٢س	إم٤٨ ت س	إم ٦٠	ليوبارد
	٢٨٩٦	٤١٦	٧٦٦	٧٤٨	٢٣٥٢	٦٥٧	٣١٢
٤٥٥١	٣٣١٢		٤٨٣٥				

القوات البحرية التركية

غواصات	مدمرات	فرقاطات	لنشات صواريخ	سفن نقل ومساعدة	طائرات هيلكوباتر
١٥	١١	٨	١٦	١٧	٢٢

(١) مصطفى كامل محمد، تركية القدرة والتوجه والدور، كراسات إستراتيجية، ١٩٩٦م، ص٧، ٨، ١٨.

تطور الإنفاق العسكري في سوريا والعراق وتركيا

السنة / الدولة	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١
تركيا	٢٥٢٨	٢٣٩٣	٢٣٢٥	٢٤٦٧	٢٧٧٢	٢٦٤٧	٢٦٦٤	٣٠٨٢	٣٧٢٥	٣٨٧٠
العراق	٢١٩٥٢	٢٨٥٩٦	٣١٥٩٠	٢٣٥٩٠	٩٦٥٣١	١٧٠٧٣	٩٢٨٦٨	١٧٠٢٠	٩٢٦٨	٧٤٩٤
سوريا	٣٥٢٦	٣٥٤١	٣٥٨٣	٣١٥٢	٢٥٧٢	١٦٠١	١٤٨٢	٢٠٣٠	٢٤٢٧	٣١٣٥



نقلاً عن مجلة الحرس الوطني السعودية، العدد ٢٠٤ حزيران - يونيو ١٩٩٩م.

ملحق رقم (٢٥)(١)



المباحثات العسكرية التركية الإسرائيلية.



(السلام الإسرائيلي) زمان، ٣٠/ ١/ ١٩٩٤م

---

(١) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، ص٢٥٦، نقلاً عن جريدة (زمان) التركية.

ملحق رقم (٢٦)

نص الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي[١]

جاء نص الاتفاق تحت عنوان (اتفاق التعاون في التدريب العسكري بين هيئة أركان الحرب في الجمهورية التركية وبين وزارة الدفاع في دولة إسرائيل).

الأطراف:

شعوراً بأهمية تطوير علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين الدولتين إلى مراتب أعلى، وإيماناً بنفع التدريب العسكري لصالح كلٍّ من الطرفين.

وقبولاً بأن هذا النوع من التعاون من شأنه زيادة وتدعيم العلاقات بين الطرفين، توصَّل الطرفان إلى الاتفاق على المسائل التالية:

الهدف:

هدف هذا الاتفاق تحقيق التعاون في ميدان التدريب العسكري بين البلدين.

المضمون:

يضمُّ هذا الاتفاق المبادئ والقواعد المتعلقة بالمؤسسات التدريبية العسكرية، والوحدات العسكرية والأفراد الذين سيتدربون في هذه المؤسسات،

---

(١) نصُّ الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، ترجمة مركز بحوث العالم التركي بالقاهرة، عن التركية، وقامت بنشرها مجلة (المصور) القاهرية، ونقلتها عن (المصور) جريدة (السفير) اللبنانية ٢٤/ ٧/ ١٩٩٦م، وعنها نقلتها عايدة العلي، في كتابها (العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل)، ص٢٧٧ ـ ٢٨٤.

والتدريب في هذه الوحدات، والمختصين من الطرفين الذين هم موضوع المعاهدة، ومسؤوليات الطرفين وتعاونهما.

التعريفات:

(الدولة المرسِلة) هي التي ترسِل موظفيها بالتبادل.

و(الدولة المستقبِلة) هي الدولة التي تستقبل أفراد التبادل.

السلطة المسؤولة:

أ ـ في تركيا:

السلطة المسؤولة عن الجانب التركي هي هيئة الأركان التركية، والسلطة المسؤولة عن الجانب الإسرائيلي هي سفارة إسرائيل في أنقرة.

ب ـ في إسرائيل:

السلطة المسؤولة عن الجانب التركي هي السفارة التركية في تل أبيب، والسلطة المسؤولة عن الجانب الإسرائيلي هي وزارة الدفاع في إسرائيل.

(قائد المجموعة) أو (الفريق) هو أقدم المعنيين بالنسبة لقوانين البلد المرسل أفراد التبادل.

(الوحدة المضيفة) هي الوحدة التي تستضيف أفراد التبادل في الدول المستقبلة.

(وحدة التبادل) هي الوحدة التي ترسَل إلى الدولة المضيفة لتحقيق قصد هذا الاتفاق.

مضمون التدريب:

١ ـ التعاون في التدريب يحتوي على التالي:

أ ـ تحقيق التعاون على مستويات مختلفة، اعتماداً على أساس المبادلة في ميادين خبرة الأفراد.

ب ـ الزيارات المتبادلة بين الأكاديميات العسكرية والوحدات والمعسكرات

جـ ـ تطبيقات التدريب والمناورات.

د ـ إرسال مراقبين بهدف تتبع المناورات العسكرية لدى الطرفين.

هـ ـ تبادل الموظفين لتأمين المعلومات والتجارة خاصة في الميادين الاجتماعية والثقافية التي تشمل التاريخ العسكري، والمتاحف العسكرية، والأرشيفات العسكرية أيضاً.

و ـ الزيارات المتبادلة للسفن البحرية العسكرية.

ز ـ الزيارات والجولات المتبادلة بين الفرق الرياضية العسكرية والمجموعات الفنية العسكرية.

ح ـ التعاون بين معامل الأفلام والصور الفوتوغرافية العسكرية.

٢ ـ إن تحقيق فعاليات التدريب وتأثير التبادل المذكورة أعلاه يتطلّب تفاهم الطرفين على الاستعدادات كافة المتعلقة بالتفاصيل التالية فيما بينهما:

أ ـ موضوع التدريب.

ب ـ مبادئ التدريب.

جـ ـ مدة التدريب، وتاريخ إتمامه.

د ـ المقاييس التي ستطبق في اختيار الأفراد المرسَلين.

هـ ـ اللغة التي ستستخدم.

و ـ طريقة ومقدار الدفع المالي الذي ستقوم به الدولة المرسِلة بخصوص التدريب والنشاطات الأخرى.

ز ـ النقاط الضرورية الأخرى.

ح ـ شكل تنظيم النشاطات الاجتماعية والثقافية.

ط ـ الطريقة المتعلقة بإنهاء النشاطات.

٣ ـ إخبار الدولة المضيفة بالتفاصيل المتعلقة بوحدة التبادل وبموظفي التبادل، وبالتدريب، في مدة لا تقل عن (٤٥) يوماً.

٤ ـ سيبذل الطرفان أقصى جهودهما في زيادة الزيارات المتبادلة لسفن الأسطول البحري، والطائرات التابعة للقوات الجوية.

٥ ـ سيبذل الطرفان أقصى جهودهما لزيادة الفعاليات الرياضية بين القوات المسلحة.

٦ ـ تحقيق فعاليات التدريب في كل من إسرائيل وتركيا بالتبادل.

ما يستوجبه التعاون في التدريب العسكري:

١ ـ لغة التدريب هي لغة الدولة المضيفة، ويمكن استخدام مترجمين بناء على رغبة الدولة المرسلة، وذلك في برامج التدريب التي تبلغ مدتها أقل من سنة، وفي هذه الحالة، تستطيع الدولة المرسلة إرسال مترجمين عسكريين ومدنيين بدرجة كافية. ويمكن للدولة المضيفة أن تقدِّم خدماتها بناءً على رغبة الدولة المرسلة، وتتحمل الدولة المرسلة نفقات الترجمة.

٢ ـ يقرر الطرفان تفاصيل مجالات التطبيق المتعاون فيما بينهما، وذلك باتفاقيات تكنيكية وعلى مستوى أقل.

وفي هذا المفهوم، يجتمع ممثلو الطرفين وينسقون نشاطاتهم في إطار هذا الاتفاق، وكل طلبات التدريب وتدعيم الاحتياجات العسكرية والتنظيمات الأمنية تناقش وتقرر في هذه الاجتماعات.

٣ ـ يستمر التعاون في ضوء الإطار الموضح في هذا الاتفاق، والمواقف والظروف النوعية يتم تناولها كل واقعة فيها على حدة.

إن مضمون فعاليات كل تدريب وأوجهه التكتيكية تناقش في اجتماعات التطبيق، كما ذكر من قبل، وسيتم التفاهم عليها، وتضاف إلى هذا الاتفاق كملحق له.

٤ ـ سيوضع نصب الأعين احتياج الدولتين ومصلحتهما عند تحقيق هذا التعاون التطبيقات والمسؤوليات المتولدة من هذا التعاون.

١ ـ يمكن أثناء مدة التدريب، تقديم الخدمات والآلات والمواد الضرورية لموظفي التبادل.

٢ ـ يمكن تنظيم التطبيق من أجل تنظيم فعاليات التدريب عندما يُرى أن هذا من الضروري عند الاحتياج إلى تنظيم فاعليات التدريب، ويمكن تحقيق التطبيق ويشمل الخصوصيات التالية:

أ ـ موضوع التدريب.

ب ـ مبادئ التدريب.

جـ ـ مدة التدريب، بدايته وانتهائه.

د ـ الشروط الأولية لموظفي التبادل المرسلين للتدريب.

هـ ـ اللغة المستخدمة في التدريب.

و ـ الموضوعات المالية.

ز ـ المسائل الأخرى الضرورية المتعلقة بالتدريب.

٣ ـ تثبيت الخصوصيات التالية وهي المتعلقة بالأنشطة كافة في حالة عمل خطة سنوية متعلقة بتطبيقات هذا الاتفاق وهي:

أ ـ صفة التدريب، اسمه، ومكان تحقيقه.

ب ـ تاريخ بداية النشاط وتاريخ انتهائه.

جـ ـ مستوى التدريب والشروط الأولية الضرورية لمستوى موظفي التدريب

د ـ عدد الأفراد المقبولين.

هـ ـ المسائل المالية:

١ ـ هل سيكون التدريب في مقابل مالي أم بدون مقابل مالي؟ وإذا كان بمقابل فما شكل الدفع؟.

٢ ـ مسؤوليات الطرفين، والنفقات.

و ـ إذا كان من الضروري عمل تدريب إضافي بعد استعدادات الخطة السنوية فستحل هذه المسائل برضى الطرفين.

٤ ـ تحديد المتدربين من موظفي التبادل من قِبل الدولة المرسلة تبعاً لاحتياجاتها، مع وضع إمكانات الدولة المضيفة في الحسبان.

٥ ـ أفراد التبادل، يحددون حسب التناسق بين الدولتين، المرسلة والمستقبلة.

٦ ـ تثبت الدولة المستقبلة والمؤسسة المسؤولة عن التدريب برنامج التدريب ومحتوى الموضوعات.

٧ ـ تثبت الامتحانات، ووضع الدرجات، وشهادات التدريب والوثائق من قبل الدولة المضيفة.

سرية معلومات الأمن المصنفة:

١ ـ كل المعلومات المتبادلة بين طرفي الاتفاق، وكذلك الخبرات تخضع لأحكام الاتفاق الأمني والسري الذي تمَّ توقيعه في ٣١/ ٣/ ١٩٩٤م.

٢ ـ يجب على أفراد التبادل مراعاة أسس السرية التامة ومراعاة التنظيمات الأمنية للدولة.

٣ ـ يجب على أفراد التبادل الخضوع لنظم الأمن الذي تحدده الدولة المضيفة.

٤ ـ على أفراد التبادل الخضوع لسرية المعلومات المصنفة والمعطاة لهم، ويستمر هذا حتى بعد إتمام التدريب.

٥ ـ على أفراد التبادل عدم إقامة علاقات مع الصحافة، سواء بطريق مباشر، أو بطريق غير مباشر.

٦ ـ الدولة المضيفة مسؤولة عن أمن أفراد التبادل.

لن يؤثر هذا الاتفاق على الأحكام الواردة على الاتفاقيات الأخرى التي يعقدها الطرفان.

حالة الطوارئ واختصار البعثة:

١ ـ لن يشترك أفراد التبادل في المعارك التي تحدث بين الدولة المضيفة ودولة ثالثة، ولن يسمح باشتراكهم في عمل إذا كانوا في الدولة المضيفة.

٢ ـ مع تذكر الآتي:

أ ـ على الدولة المضيفة اتخاذ الإجراءات السريعة والتسهيلات اللازمة في حالة إذا طلبت الدولة المرسلة عودة أفرادها المشتركين في التدريب.

ب ـ يستطيع أفراد التبادل ترك البلد برغبة الدولة المرسلة في حالات مثل الحرب، والنزاع المسلح، والتمردات الشعبية، والأزمات الدولية.

المسائل المالية:

١ ـ أحكام عامة:

تحدد الأحكام المتبادلة المتعلقة بهذا الاتفاق بموجب تنظيمات تطبيقية.

٢ ـ المدفوعات والنفقات:

أ ـ تحدد المواقف والظروف الخاصة والمتعلقة بالموقف المالي بموجب التنظيمات التطبيقية. ويقبل الطرفان أن يدفع كل شخص نفقاته.

ب ـ تضمن الدولة المضيفة في مؤسساتها نفقات الإقامة والأكل دون مقابل.

٣ ـ الضرائب:

أ ـ يخضع أفراد التبادل لجميع القواعد الضريبية في الدولة المضيفة.

ب ـ يعفى من الجمارك كلُّ الأجهزة الخاضعة لأهداف الاتفاق بما في ذلك جميع الأجهزة والآلات بشرط أن تكون بكمية محدودة.

جـ ـ على الطرفين اتخاذ التدابير اللازمة الخاصة بموضوع الجمارك للحيلولة دون استغلال ذلك جمركياً.

٤ ـ قرر الطرفان من حيث المبدأ دفع النفقات المحملة على الوحدة المضيفة التي ينفقها أفراد التبادل مثل المرتبات والضمان الاجتماعي ونفقات المواصلات وغيرها.

٥ ـ تغيير الاتفاق:

إذا دعت الحاجة إلى إحداث تغيير في الاتفاق أو مراجعته فيقترح ذلك كتابة، ولابدَّ من مناقشة هذه الاقتراحات المطلوب تغييرها خلال ثلاثين يوماً، وإذا لم يتم التوصل إلى نتيجة خلال (٤٥) يوماً يستطيع الطرف الراغب إنهاء الاتفاق على شكل الإعلام بذلك قبل (٣٠) يوماً من انتهاء مدة الاتفاق بمذكرة تحريرية، وستطبق التغييرات حسب أحكام المادة.

المدة والانتهاء:

١ ـ مدة هذا الاتفاق خمس سنوات، ويتجدد هذا الاتفاق سنوياً ما لم يبلّغ أحد الطرفين الطرف الآخر بمذكرة قبل انتهاء مدة الاتفاق بتسعين يوماً.

٢ ـ إذا اقتنع أحد الطرفين بأن الطرف الثاني لم يطبّق بعض الأحكام فيمكنه طلب التباحث في هذا الشأن كتابة، ويجب بدء هذه المباحثات خلال (٤٥) يوماً، فيكون من حق الطرفين تعطيل الاتفاق بشرط أن يكون الإعلام بهذا كتابة.

المسؤوليات:

١ ـ في حالة حدوث ضرر للأشياء التي تستخدمها القوات المسلحة ضد أعضاء القوات المسلحة والعاملين بها، فيمكن التغاضي عن ذلك إذا كان هذا الضرر يتواءم مع الأحكام الآتية:

أ ـ إذا كان هذا قد حدث أثناء تأدية واجب رسمي قام به أحد العاملين من موظفي التبادل.

ب ـ إذا كان هذا ناتجاً عن استخدام سيارة أو سفينة أو طائرة استخدمها الجانب لتأدية وظيفة رسمية.

٢ ـ لا يدعي طرف على آخر في حوادث تحدث أثناء تأدية الواجبات الرسمية من موت أو إصابة.

٣ ـ يدافع الطرفان عن موظفي التبادل في الحوادث التي توجه من طرف ثالث أثناء أنشطة الأحكام المسجلة بهذا الاتفاق.

عن هيئة الأركان العامة بالجمهورية التركية		عن وزارة الدفاع بدولة إسرائيل
مشويل بر	نونشاي كلش	إيفري داود
مساعد رئيس هيئة الأركان العامة	وكيل وزارة الدفاع	المدير العام



رئيس الأركان التركي (إلى اليمين) خلال زيارته إسرائيل وإلى جانبه
رئيس الأركان الإسرائيلي



إسحاق مردخاي وقائد القوات البرية التركية الجنرال حسين كيفريكو غو
(تعميق التعاون الصاروخي بين البلدين)



جنود أتراك في قاعدة ديار بكر الجوية ينتقلون إلى الحدود مع سوريا[1]

---

(١) مجلة الحرس الوطني السعودية، عدد ٢٠٤، السنة العشرين، حزيران-يونيو ١٩٩٩م.

ملحق رقم (٢٧)

مسودة المشروع الأميركي لاتفاق سلام بين اسرائيل وسورية

□ القدس المحتلة تشر - «الحياة»

■ نشرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية امس، ما اسمته النص الكامل لمسودة اتفاق السلام بين دولة اسرائيل والجمهورية العربية السورية، باعتباره نصاً مقدماً (مقترحاً) من الولايات المتحدة الاميركية، ومن الرئيس بيل كلينتون بالذات، وهي تحمل تاريخ السابع من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠.

وقالت «هآرتس» ان الوثيقة ارفقت بملاحظة تحذيرية اميركية تؤكد ان هذه المسودة هي من دون صفة رسمية او قانونية، باعتبار انها ستكون قاعدة للتفاوض وللتعبير اثناء المفاوضات، وباعتبار انها لا تعبر عن موقف اي طرف، وعليه ان تكون «مادة» في المفاوضات. وان شمول الاختلاف حول تفسير الوثائق السابقة (مثل قرار ٢٤٢ حول الانسحاب من «مناطق» او «المناطق»).

وتضمنت الوثيقة الواردة تحت مسمياتها ملاحظات سورية (رمز لها بالحرف س) واسرائيلية (رمز لها بالحرف ا) تبين خلافات في المواقف من بعض القضايا، وهي بالتالي قضايا ستكون خاضعة للتفاوض.

وتشير المسودة في عدة مواقع الى «ملحق» يفصل الحدود الشائكة والتفصيلية، ولكن الصحيفة لم تنشر هذا الملحق.

وفي ما يلي نص مسودة الاتفاق في ترجمة غير رسمية له:

مقدمة

حكومة دولة اسرائيل وحكومة الجمهورية العربية السورية بهدف الوصول الى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الاوسط على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ وفي اطار عملية السلام التي بدأت في مدريد ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١.

من منطلق تجديد التعهد بأهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعتراف بحقيهما وواجبهما بالعيش بسلام معاً ومع باقي الدول، كذلك في اطار حدود آمنة ومعترف بها.

من منطلق الرغبة في فرض الاحترام المتبادل وانشاء علاقات جوار نزيهة وبناءة وحميمة.

مصممتان على اقامة السلام الدائم بينهما وفقاً لهذا الاتفاق.

وقد اتفق الطرفان على ما يلي:

البند الاول - اقامة السلام والامن في اطار الحدود المعترف بها

١- وضع الحرب بين اسرائيل وسورية (لاحقاً «الطرفين») ينتهي عند بدء سريان هذا الاتفاق، ويقوم السلام بينهما. الطرفان سيقيمان علاقات سلام طبيعية كما يتضح في البند الثالث لاحقاً.

٢- الحدود الدولية الثابتة والآمنة والمعترف بها بين اسرائيل (الجانب ا) وسورية (الجانب س) الحدود المحددة في البند الثاني لاحقاً. موقع الحدود متفق عليه من الطرفين (س: ترتكز على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧) (ا: مع اخذ الاعتبارات الامنية والاعتبارات الحيوية الاخرى وكذلك الاعتبارات القانونية للطرفين بالحسبان). (س: تنسحب) (ا: تعيد نشر) كل قواتها العسكرية (س: ومواطنيها) من خلف هذه الحدود وفقاً لملحق هذا الاتفاق. (س: من الآن فصاعداً) يقوم كل طرف بفرض سيادته الكاملة في جهته من الحدود الدولية بما فيها المتفق عليه في هذا الاتفاق.

٣- من اجل تعزيز امن الطرفين يتم استخدام وسائل امنية متفق عليها وفقاً للبند الرابع لاحقاً.

٤- الاطار الزمني في الملحق - خاضع لجدول زمني متفق عليه للتطبيق المتوافق مع الرزنامة لهذا البند وباقي بنود هذا الاتفاق.

البند الثاني - الحدود الدولية

١- الحدود الدولية بين اسرائيل وسورية هي كما ورد في الخرائط والمؤشرات المفصلة في الملحق. هذه الحدود هي الحدود الدولية الثابتة، الآمنة والمعترف بها بين اسرائيل وسورية. وهي تأتي لتحل محل كل حدود او خط تماس سابق بينهما.

٢- الطرفان يحترمان هذه الحدود ووحدة الاراضي والمياه الاقليمية والمجال الجوي لكل طرف.

٣- بهذا يتم تشكيل لجنة حدود مشتركة تكون مهمتها ونشاطها محددين في الملحق.

البند الثالث - علاقات سلام طبيعية

١- الطرفان يطبقان في ما بينهما شروط ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تتعلق بالعلاقات بين الدول في زمن السلم وعلى وجه الخصوص:

أ- كل جانب يحترم ويعترف بسيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي للطرف الآخر، وفي حقه بالعيش بسلام في حدود آمنة ومعترف بها وكذلك.

ب- يقوم الطرفان بانشاء علاقات جوار وبناء وطيبة ويمتنعان عن التهديد او استخدام القوة مباشرة او بشكل غير مباشر واحداً ضد الآخر ويتعاونان في دعم السلام والاستقرار والتطور في منطقتهما، ويقومان بحل كل الخلافات بينهما بالوسائل السلمية.

٢- الطرفان يقيمان علاقات ديبلوماسية وقنصلية كاملة بما فيها تبادل السفراء المقيمين.

٣- الطرفان يعترفان بالاهمية المتبادلة الكامنة في علاقات الجوار النزيهة والحسنة القائمة على الاحترام المتبادل ومن اجل تحقيق هذا الغرض:

أ- يقومان بتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية المتبادلة والعميقة بما فيها من خلال السماح بالحركة الحرة الجارية للناس والبضائع والخدمات بين الدولتين.

ب- ازالة كل العقبات التي تقف في طريق العلاقات الاقتصادية الطبيعية، ويزيلان المقاطعة الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر ويلغيان كل تشريع يقوم على التفرقة ويتعاونان من اجل انهاء كل مقاطعة اقتصادية من طرف ثالث ضد احد الطرفين.

ج- يقومان بدفع العلاقات بينهما في مجال المواصلات من هذه الناحية يقوم الطرفان بانشاء وصيانة الطرق والمعابر الحدودية الدولية بينهما ويتعاونان في انشاء سكك حديد ويسمحان في الوصول الحر للموانئ ووسائل الابحار والتحليق من كل جانب الى الجانب الآخر ويشرعان في علاقات طبيعية في مجال الملاحة الجوية المدنية.

د- انشاء اتصالات طبيعية من خلال وسائل الهاتف والبريد والتلكس والفاكسميلي والمعلومات والاتصالات اللاسلكية والكوابل وخدمات التلفزة والراديو والفضاء بين الطرفين على اساس لا يقوم على التفرقة والتمييز وفقاً للاتفاقات والاصول الدولية السارية وغيره.

هـ- يقومان التعاون في مجال السياحة من اجل التسهيل وتشجيع السياحة المتبادلة والسياحة من دول اخرى.

ملحق- يحدد الاجراءات المتعلقة بتعهد الانشاء وتطوير هذه العلاقات اي بما في ذلك الجدول الزمني للتوصل للاتفاقات ذات العلاقة وكذلك التسوية حول المواضيع والمستوطنات الاسرائيلية في المناطق التي ستنسحب منها الجيش الاسرائيلي وفقاً للبند الاول: بند ٢.

٤- كل طرف يأخذ على عاتقه ضمان تمكين مواطني الطرف الآخر بالاجراءات القانونية في الجهاز القضائي وفي المحاكم الخاصة به.

(ملاحظة: (١) عناصر علاقات السلام الطبيعية التي تتطلب بحثاً اضافياً: العلاقات الثقافية، جودة البيئة، ربط شبكات الكهرباء، الطاقة، الصحة، الطب، الزراعة. (٢) مجالات اخرى مستقلة للدراسة: مكافحة الجريمة والمخدرات، التعاون ضد التحريض، حقوق الانسان، المواقع ذات الاهمية التاريخية والدينية والنصب التذكارية، التعاون القانوني، التعاون في البحث عن المفقودين).

البند الرابع - الامن

أ- الترتيبات الامنية من منطلق الاعتراف بأهمية الامن المتبادل كأساس هام للسلام الدائم والاستقرار سيقوم الطرفان باتباع الترتيبات الامنية التالية من اجل بناء الثقة المتبادلة خلال تطبيق هذا الاتفاق ومن اجل الاستجابة لاحتياجات الطرفين الامنية والحيوية:

- مناطق تقييد قوات وقدرات بما فيها تقييد المستوى والنشاط والتسلح وانتشار انظمة السلاح ونسبة الجهوزية العسكرية كما هو وارد في الملحق.

٢- في داخل مناطق تقييد القوات والقدرات يتم انشاء منطقة منزوعة السلاح اي تحل المنطقة التي تنسحب منها القوات الاسرائيلية وكذلك المنطقة الفاصلة القائمة التي انشئت في اطار اتفاقية الهدنة بين اسرائيل وسورية في ٣١ ايار ١٩٧٤ (س: بحجم متساو من جانبي الحدود).

وطبقاً لما هو وارد في الملحق لا يتم وضع قوات عسكرية او سلاح او اجهزة سلاح او قدرات عسكرية او بنية عسكرية تحتية في المنطقة المنزوعة من قبل اي طرف من الطرفين ويتم السماح فقط بتواجد محدود للشرطة المدنية في المنطقة (ا: الطرفان يتفقان على عدم الضرار فوق المنطقة المنزوعة من دون ترتيبات خاصة).

٣- محطة انذار مبكر تشمل محطة انذار مبكر على جبل الحرمون (ا: مع تواجد اسرائيلي فعال) (س: يتم تفعيلها من خلال الولايات المتحدة وفرنسا بالتعاون معهما ومسؤوليتهما الوحيدة) ترتيبات التفعيل الواضح والفعال والمنتظم لهذه المحطة تتم حسب الوارد في الملحق.

تتمة الصورة

٤- جهاز مراقبة واشراف للتأكد. (أي المشكل من الطرفين والذي يشمل أيضاً عنصراً متعدد الجنسيات ووسائل آلية في الموقع) (س: بواسطة التواجد الدولي) لمراقبة تطبيق الترتيبات الأمنية والاشراف عليها. التفاصيل الخاصة بهذه الترتيبات الأمنية بما فيها حجمها ومكان وضعها وطبيعتها وكذلك كل ترتيب أمني آخر مفصلة في الملحق.

ب - وسائل امنية أخرى: كخطوات أخرى للتأكد من الوقف المطلق لأعمال العداء من اي نوع كان بين الطرفين من داخل أراضي أحد الطرفين:

١- يأخذ كل طرف على عاتقه الامتناع عن التعاون مع اي طرف ثالث كان من خلال تحالف معاد ذي طابع عسكري والتأكد من أن المنطقة الخاضعة لسيطرته لن تستخدم من قبل جيش اي طرف ثالث (بما في ذلك التزود والامداد في الذخيرة) في ظروف وملابسات تؤثر سلباً على امن الطرف الآخر.

٢- كل طرف يأخذ على عاتقه الامتناع عن تنظيم وإثارة وتحريض ومساعدة او المشاركة في اعمال عنف او تهديد بالعنف مهما كان نوعها ضد الطرف الآخر او مواطنيه او

أملاكهم أينما كانوا واتخاذ التدابير الفعالة للتأكد من أن مثل هذا النوع من النشاطات لا يجري من داخل المناطق الخاضعة لسيطرته، وأن لا تتلقى الدعم من الأفراد المتواجدين في هذه المناطق.

من هذه الناحية ومن دون المس بالحقوق الأساسية في حرية التعبير والتنظيم يقوم كل طرف باتخاذ التدابير المطلوبة والفعالة لمنع تسلل أو تواجد ونشاط كل تنظيم او مجموعة او بنية تحتية تهدد امن الطرف الآخر بواسطة استخدام الوسائل العنيفة او التحريض لهذا الاستخدام على أراضيه.

٣- الطرفان يعترفان بأن الإرهاب الدولي بأشكاله يهدد أمن كل الشعوب وعليه يوجد لديهما اهتمام مشترك بتعزيز الجهد الدولي المشترك لمعالجة هذه المشكلة.

ج - التعاون والارتباط في المسائل الأمنية: الجانبان ينشئان جهاز ارتباط وتنسيق مباشر بينهما كما هو مفصل في الملحق. من اجل التسهيل على تطبيق الترتيبات الأمنية المشروطة في هذا الاتفاق. ومهمات هذا الجهاز ستشمل الاتصال المباشر في الوقت المناسب في المسائل الأمنية، تخفيف الاحتكاكات على طول الحدود الدولية، معالجة المشاكل التي ستظهر إبان عملية التطبيق، المساعدة من اجل منع الأخطاء والتفسير الخاطئ، واجراء الاتصالات المباشرة والدائمة مع جهاز المراقبة والاشراف والتأكد.

البند الخامس - المياه

١- الجانبان يعترفان بأن الحل الكامل لكل الخلافات المائية بينهما يشكل اساساً جذرياً لضمان السلام الدائم والشامل (س: على اساس المبادئ والقواعد الدولية الملائمة)، يوافق الطرفان على اقامة (ي: ترتيبات تضمن الاستمرار الحالي لإسرائيل كماً ونوعاً لكل)، (س: ترتيبات متفق عليها متبادلة بالنسبة للكمية ونوعية استخدام المياه من) احواض المياه والمياه الجوفية في المناطق التي (ي: تنقل)، (س: تنسحب) منها القوات الاسرائيلية وفقاً للبند الاول كما هو مفصل في الملحق. (ي: الترتيبات يجب ان تشمل كل الوسائل المطلوبة لمنع التلويث البيولوجي او الكيماوي او تجفيف بحيرة طبريا واعالي نهر الأردن ومصادرهما).

٢- من أجل تطبيق هذا البند والملحق، يقوم الطرفان بتشكيل (ي: لجنة مياه مشتركة وجهاز اشراف وتطبيق)، (س: مجلس اداري مشترك). التركيبة والصلاحيات وشكل عمل (ي: لجنة المياه المشتركة وجهاز الرقابة والاشراف)، (س: المجلس الاداري المشترك) تكون وفقاً لما هو مفصل في الملحق...

٣- الطرفان يتفقان على التعاون في المسائل المتعلقة بالمياه كما هو مفصل في الملحق... (ي: بما في ذلك ضمان كمية ونوعية المياه المخصصة لإسرائيل في اطار الاتفاقات الأخرى ذات العلاقة بالمياه الصادرة من سورية).

البند السادس - الحقوق والواجبات

١- هذا الاتفاق لا يغير - ولا يتوجب تفسيره كمغير بأي شكل كان - لحقوق وواجبات الطرفين في اطار ميثاق الأمم المتحدة.

٢- الجانبان يأخذان على عاتقهما الالتزام المخلص لواجباتهما بناء على هذا الاتفاق من دون علاقة لتصرف أو عدم تصرف اي طرف ثالث وبمعزل عن كل طرف غير مشمول في اطار الاتفاق.

٣- الجانبان يتخذان كل الوسائل المطلوبة لتطبيق قواعد المعاهدات متعددة الأطراف التي وقعا عليها في اطار العلاقات بينهما أيضاً بما في ذلك تقديم بيان ملائم الأمين العام الأمم المتحدة وللجهات الوصية على معاهدات اخرى من هذا النوع. يمتنع الطرفان ايضاً عن اية خطوات تضر بحقوق كل طرف من الأطراف بالمشاركة في المنظمات الدولية التي ينتمون اليها وفقاً لأصول وانظمة ادارة هذه المنظمات.

٤- الجانبان يأخذان على عاتقهما الامتناع عن اعطاء تعهدات تتناقض مع هذا الاتفاق.

٥- وفقاً للبند ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة في كل حالة تناقض بين واجبات الطرفين بناء على الاتفاق الحالي وبين واجباتهما الاخرى تكون الواجبات الواردة في هذا الاتفاق مقيدة وسارية.

البند السابع - التشريع

الطرفان يتعهدان بتنفيذ كل تشريع مطلوب من اجل تطبيق هذا الاتفاق والغاء كل تشريع لا يتوافق معه.

البند الثامن - حل الخلافات

الخلافات التي ستظهر بين الطرفين حول تفسير او تطبيق الاتفاق الحالي تحل بواسطة المفاوضات.

البند التاسع - بنود اخرى

١- يصادق على هذا الاتفاق من قبل الجانبين وفقاً للانظمة الدستورية المعمول بها في كل طرف وسيدخل الى حيز التنفيذ مع تبادل وثائق المصادقة ويحل محل اي اتفاق ثنائي سابق بين الطرفين.

٢- الملاحق والاضافات الاخرى المرافقة لهذا الاتفاق تكون جزءاً لا يتجزأ منه.

٣- الاتفاق يعطى لأمين عام الأمم المتحدة من اجل تسجيله وفقاً لما هو مشروط في قرار ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

ملحق رقم (٢٨)



المباحثات العسكرية التركية الإسرائيلية



الصحافي في حديقة البيت الأبيض



جانب من (الصورة العائلية) لقمة هلسنكي ويبدا رئيس الوزراء التركي أجاويد، الثاني إلى يسار الصف الأول (رويترز)[1]



زعماء الاتحاد الأوروبي في صورة تذكارية في ختام قمة هلسنكي (أ ف ب)

---

(١) جريدة (الحياة) اللندنية، ١٢/ ١٢/ ١٩٩٩م.

ملحق رقم (٢٩)[1]

"بسم الله الرحمن الرحيم"

السيد / رئيس رابطة العالم الإسلامي بالمملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد

مقدمه لفضيلتكم / محمد شهاب طان

الجنسية : تركي

السن : ٧٨ سنة

العمل : ضابط سابق بالجيش التركي

عارضاً على سيادتكم التالي :-

سافرت الى اسرائيل في مهمة عمل سرية عام ١٩٥٨ لصالح الامة العربية الاسلامية مضحيا بحياتي من أجل الله والوطن . قبلت هذه المهمة الخطيرة ولم أحصل في مقابلها سوى تذكرة السفر ومصاريف الاقامة ووفقني الله تعالى في اداء مهمتي وحققت كل ماطلب مني ماحضار من معلومات وبيانات تخدم القضية الاسلامية العربية .

أثناء عودتي على الطائرة تم القبض علي بواسطة المخابرات الاسرائيلية موسادة واذاقوني الوان العذاب المختلفة والمريرة لمدة ثلاثة أشهر وبعد كل ما يمس بامتهان كرامة الانسان وعزته ثم قضيت مدة أربعة أعوام وبعد داخل زنزانة انفرادية في سجن اسرائيل بمعرفة الحكومة التركية تم الافراج علي عام ١٩٦٢ وعند عودتي للوطن وجدت نفسي وحيدا فقد مات والدي وابني الوحيد وأصيبت زوجتي بفقدان البصر ولم أجد عمل لانني احمل لقب مسجون وبعد جهد كبير حصلت على عمل في احد الصحف اليومية في تركيا ظللت بها مدة خمسة عشر عاما حتى بلغت الى عمر ٧٨ عاماً لم استطيع بعد هذا العمر بذل أي جهد وخصوصا أن فترة شبابي قد ضاعت في سجون اسرائيل وبألوان العذاب المختلفة التي تعرضت لها خلال فترة وجودي بالسجن بعد كل هذا العمر والجهد لا أجد مصدر العون يومي وما يوفر لي ادنى درجات الاحتياجات اليومية من مأكل ومشرب وملبس وأنا في فترة الشيخوخة هذه والتي أنا في اشد الحاجة فيها الى كل يد تقدم لي العون والمساعدة

اتقدم لفضيلتكم في نهاية خطابي وكلي ثقة في عون الله ومساعدة سيادتكم لي على تجيير ما يحقق لي المحافظة على حياتي حتى اقابل رب الكريم .

جعل الله خلايف في الارض تسعون الى مساعدة وعون وكل طالب حاجة وكل محتاج .

وفق الله فضيلتكم الى كل مافيه خير كل عبد من عباد الله ولخدمة امتنا الاسلامية .

وإن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم . صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مقدمه لسيادتكم

محمد شهاب طان

[illegible] TURKEY

---

(١) رسالة موجهة من محمد شهاب طان الضابط التركي إلى الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي.

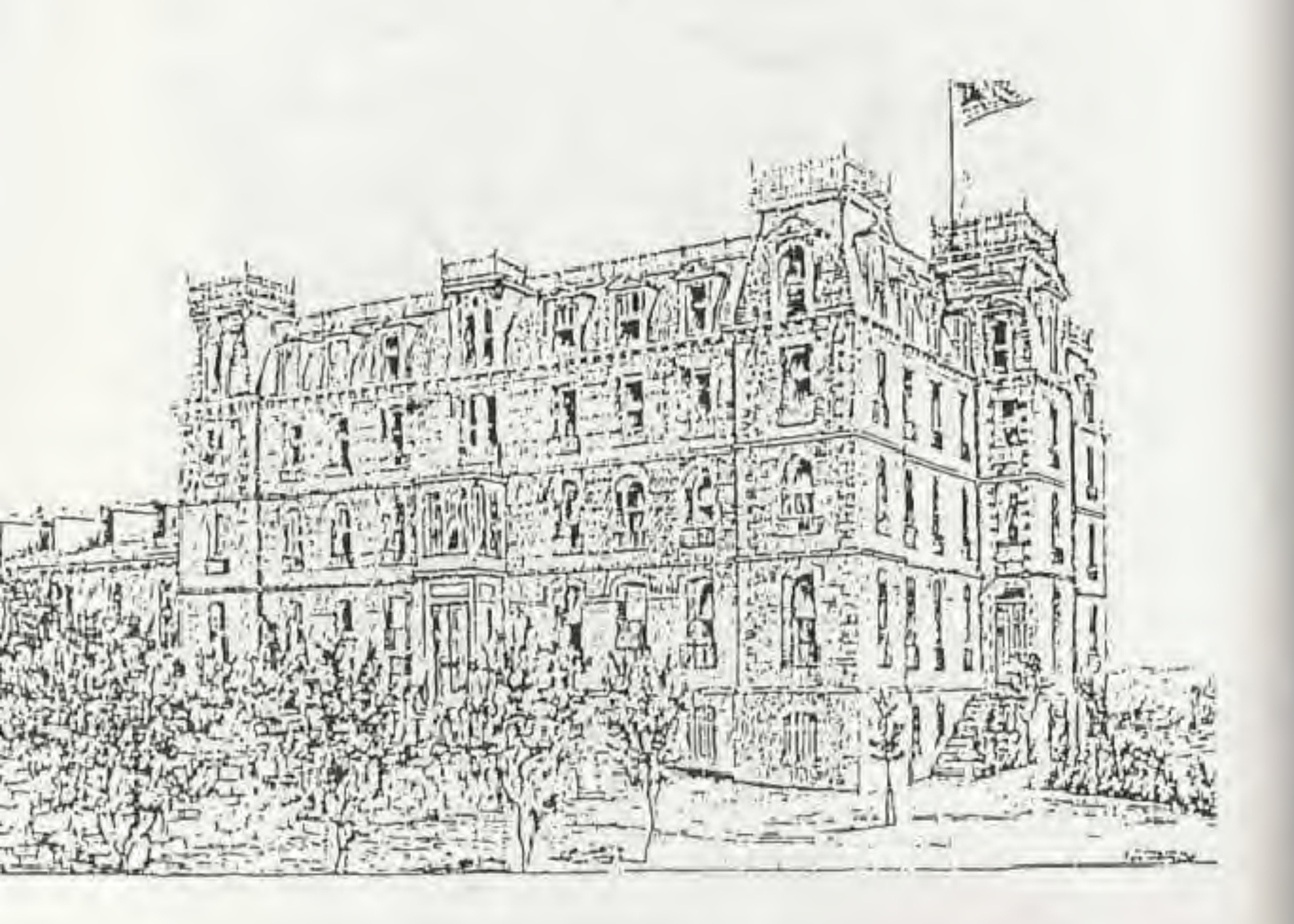
ملحق رقم (٣٠)

الأحزاب التركية عشية الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥م[1]

الوطن الأم	Anavatan Partisi
الطريق الصحيح	Dogruyol Partisi
حزب الحركة القومية	Milliyetci Harakat
حزب الرفاه	Rafah Partisi
حزب اليسار الديمقراطي	Demokratik Sol Partisi
حزب البعث	Dirilis Partisi
حزب الإحياء	Isci Partisi
حزب الشعب الجمهوري	Cumhuriyet Halk Partisi
حزب الاقتدار الاشتراكي	Sosyalist Iktidar Partisi
حزب الأمة	Millet Partisi
حزب النهضة	Yeniden Doyus Partisi
الحزب الديمقراطي	Demokrat Partisi
حزب العمل الاشتراكي التركي	Turkiye Sosyalist Partisi
حزب الوحدة الكبرى	Buyuk Birlik Partisi
الحزب الجديد	Yeni Partisi
حزب الطريق الأم	Anayol Partisi
حزب الشعب الديمقراطي	Halkain Demokasi Partisi
الحزب الاشتراكي المتحد	Birlesik Sosyalist Partisi
الحزب الليبرالي الديمقراطي	Libral Demokrat Partisi
حركة الديمقراطية الجديدة	Yeni Demokrasi Haraket Partise
حزب الديمقراطية والتغيير	Demokrasi ve Degisim Partise
حزب العدالة الكبرى	Buyik Adalet Partisi
حزب العدالة التركي	Turkiye Adalet Partisi
حزب العدالة	Adalet Partisi
حزب العمل الثوري	Devrimci Isci Partisi

(١) رضا هلال، السيف والهلال، دار الشروق، ١٩٩٩م، ص٨١ـ٢٨٢.

ملحق رقم (٣١)[١]



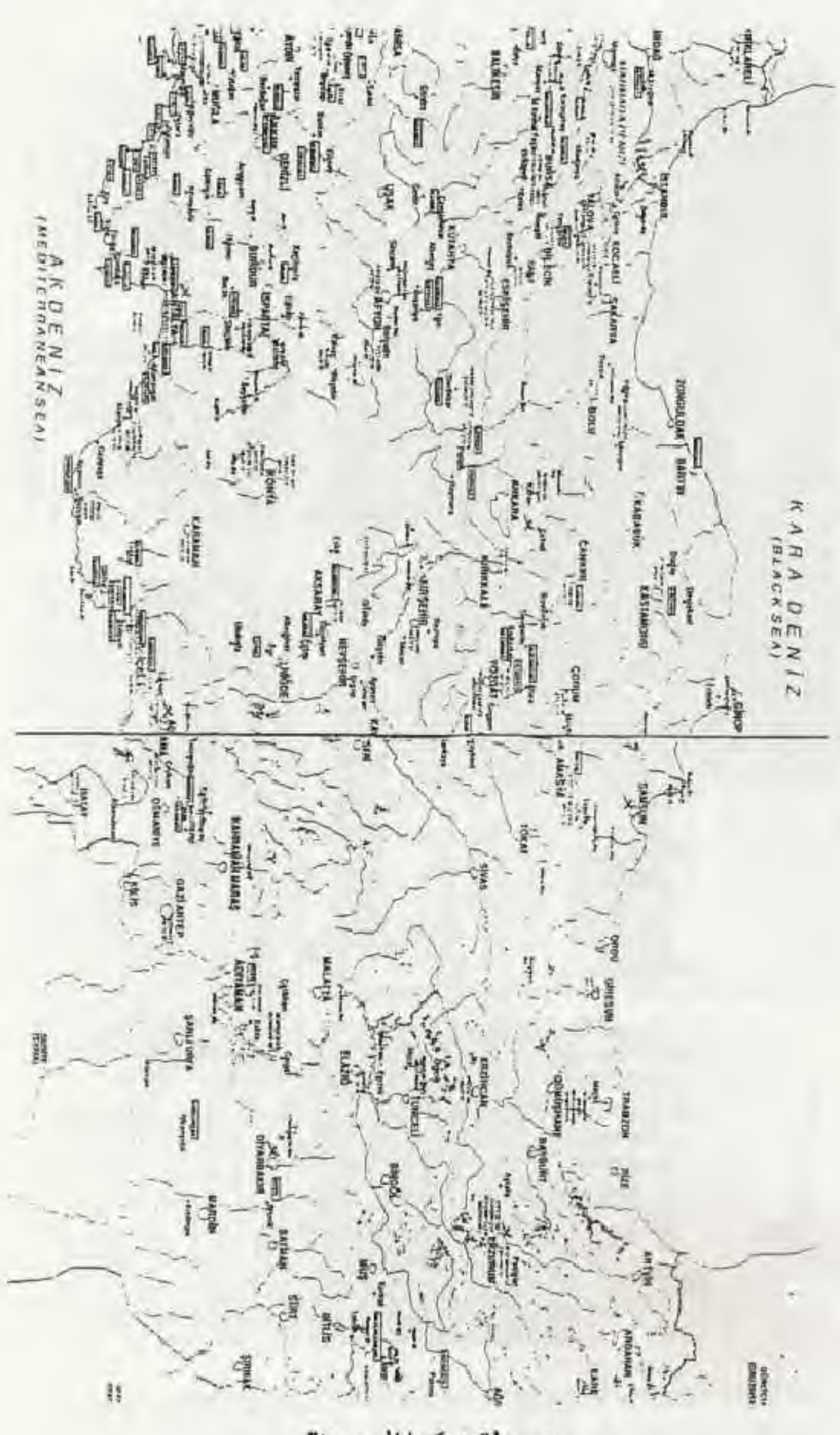
Robert College - 1871

(١) مبنى كلية روبرت الأمريكية في تركيا.

ملحق رقم (٣٢)

جدول بالشهور التركية ومقابلها بالعربية

الشهر العربـــي	الشهر التركي
يناير	Ocak
فبراير	Subat
مارس	Mart
أبريل	Nisan
مايو	Mayis
يونيو	Haziran
يوليو	Temmuz
أغسطس	Agustos
سبتمبر	Eylul
أكتوبر	Ekim
نوفمبر	Kasim
ديسمبر	Aralik



خريطة تركيا الحديثة

'Azınlık hakkı istiyoruz'

MHP, hâlâ muhalefet sendromunda

Asker düşmanı bu kadarı!

صورة لصفحة من جريدة عقد التركية ينادي فيه الإسلاميون بإعطائهم نفس حقوق الأقليات في الدولة




ŞALOM שלום

Haftalık Siyasi ve Kültürel Gazete

Internet: www.salom.com.tr

Avrupa'nın ortasında büyük dr

Sırpların Kosovalılarla barış anlaşmasına karşı çıkmasıyla başlayan NATO hava harekatı ikinci haftasına girerken, Sırplar Kosovalıları silah zoruyla ülkeden çıkarmayı sürdürüyor.

Krizin patlak vermesinden bugüne kadar 700 bin Kosovalının evlerini terk ederek

Hahambaşılık'ta Pesah kutlaması

mbaşı Rav David Asseo 5 Nisan Pa- günü Pesah Bayramı dolayısıyla din- in tebriklerini kabul etti. Aynı gün almdi Cemaati'nde hizmet etmiş Ha- ve cemaat başkanlarının şeref tablo- şlendi.

Bayram tebrikleri

نموذج من صفحة أولى في جريدة شالوم اليهودية التي تصدر في إستانبول





المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية:

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ الكتاب المقدس، دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، جمعية الكتاب المقدس (سابقاً) القاهرة، طبعة ١٩٩١م.

٣ ـ ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، البداية والنهاية، دار الغد العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠م.

٤ ـ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (البخاري)، صحيح البخاري، دار الشعب، القاهرة.

٥ ـ طاشكوبريلي زاده أحمد، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، تحقيق أحمد صبحي فرات، منشورات جامعة إستانبول، كلية الآداب، مركز الدراسات الشرقية، إستانبول، ١٩٨٥م.

المصادر المعربة:

١ ـ عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٦م.

٢ ـ منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، ترجمة نافع أيوب لبس، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٦م.

المصادر العثمانية:

١ ـ انكه لهارد، تركيا وتنظيمات دولت عليه نك تاريخ إصلاحاتي، ١٨٢٦ ـ١٨٨٧م، إستانبول.

٢ ـ محمد أشرف، تاريخي عمومي وعثماني أطلسي، إستانبول، ١٣٢٩ .

المصادر التركية:

1 - Ilgaz Zorlu, Evet, Ben Selanikliyim, Turkiye Sabatayciligi, Istanbul, 1998.

(إيلغاز زورلو، نعم أنا سلانيكي، الساباتائية في تركيا، إستانبول، ١٩٩٨م).

2 - Ibrahim Temo nun Ittihad Ve Terakki Anilari, ARBA, Istanbul, Tarihsiz.

(إبراهيم تيمو، مذكرات إبراهيم تيمو، دار آربا للنشر، إستانبول، بدون تاريخ، العضو رقم (١) ومؤسس جمعية الاتحاد والترقي).

المذكرات المعربة:

١ ـ السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

٢ ـ مذكرات السلطان عبد الحميد، محمد حرب، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٩٩١م.

٣ ـ مذكرات غلوب باشا، جندي مع العرب، تعريب نخبة من الجامعيين، دار النشر للجامعيين، ط٢، بيروت، ١٩٦٣م.

٤ ـ هـ. س. أرمسترونج، الذئب الأغبر، مصطفى كمال، دار الهلال، القاهرة، يوليو، ١٩٥٢م.

٥ ـ مذكرات رضا نور، مجلة المجتمع الكويتية، ١٩٨١م.

* * *

المراجع

أ ـ المراجع العربية:

١ ـ أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ، العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، دمشق، بدون تاريخ.

٢ ـ أحمد شلبي، اليهودية، مكتبة النهضة الحديثة، القاهرة، ط١٠، ١٩٩٢م.

٣ ـ أحمد عثمان، تاريخ اليهود، ج٣، مكتبة الشروق، القاهرة، ١٩٩٤م.

٤ ـ أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، رئاسة جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٢م.

٥ ـ أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار البشير، الأردن، ١٩٩٧م.

٦ ـ أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، توزيع الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد، ١٩٨١م.

٧ ـ أحمد نوري النعيمي، يهود الدونمة، دار البشير، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٥م.

٨ ـ أرنست أ. رامزور، تركيا الفتاة، ترجمة صالح أحمد العلي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٠م.

٩ ـ أكمل الدين إحسان (محرر)، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، بإستانبول، القاهرة، ١٩٩٣م.

١٠ ـ أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٧٤ شباط ـ فبراير، ١٩٨٤م.

١١ ـ أنور الجندي السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، دار ابن زيدون، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٢ ـ أنور الجندي، التربية وبناء الأجيال، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.

١٣ ـ أنور الجندي، اليقظة الإسلامية في مواجهة الاستعمار، دار الاعتصام، القاهرة، بدون تاريخ.

١٤ ـ أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني، دار الوثائق، الكويت، ١٩٨٦م.

١٥ ـ إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨م.

١٦ ـ إبراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية ـ العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥م.

١٧ ـ إيمان حمدي، الأحزاب السياسية الإسرائيلية واستيعاب المهاجرين، ندوة الأحزاب والتنمية في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٩٦م.

١٨ ـ بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ترجمة يسر جابر، دار الحداثة للطباعة، بيروت، ١٩٨٨م.

١٩ ـ جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٠ ـ جمال حمدان، اليهود أنثروبولوجياً، المكتبة الثقافية ١٦٩، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، شباط ـ فبراير، ١٩٦٧م.

٢١ ـ جواد رفعت أتلخان، أسرار الماسونية، ترجمة نور الدين رضا وسليمان محمد أمين القابلي المختار الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٥م.

٢٢ ـ جورجي زيدان، مصر العثمانية، تحقيق محمد حرب، كتاب الهلال، القاهرة، ١٩٩٤م.

٢٣ ـ حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ط٢، دار الهدى، جامعة بيروت العربية، ١٩٩٠م.

٢٤ ـ حسن أبو طالب، توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي، السياسة الدولية، العدد ١٢٩، تموز ـ يوليو ١٩٩٧م.

٢٥ ـ حسن ظاظا، الفكر الديني الإسرائيلي، أطواره ومذاهبه، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥م.

٢٦ ـ حسين معلوم، الصراع التركي الإيراني وتداعياته على المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد ١١٤، تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٣م.

٢٧ ـ خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي، دراسة في المؤتمرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، دار الطليعة، بيروت، حزيران ـ يونيو، ١٩٨١م.

٢٨ ـ خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، بيروت، ١٩٧٣م.

٢٩ ـ ديزموند ستيوارت، تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية، ترجمة فوزي وفاء ـ إبراهيم منصور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٩م.

٣٠ ـ رشيد رضا، مختارات سياسية، مجلة المنار، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠.

٣١ ـ رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م.

٣٢ ـ رفيق شاكر النتشه، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، مكتبة مدبولي، ط٥، القاهرة، ١٩٩٠م.

٣٣ ـ روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، باريس، ١٩٨٩م.

٣٤ ـ زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٥ ـ س. ناجي، المفسدون في الأرض، العربي للإعلان والنشر، ط٢، دمشق، ١٩٧٣م.

٣٦ ـ سلمان فلاح، تاريخ العرب، وزارة الثقافة والمعارف اليهودية، أورشليم، ١٩٦٥م.

٣٧ ـ سليمان مظهر، قصة الديانات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م.

٣٨ ـ السيد سابق، فقه السنة، م٢، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٩م.

٣٩ ـ شاهين مكاريوس، أربع كتب في الماسونية، تاريخ الإسرائيليين، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤م.

٤٠ ـ شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧١م.

٤١ ـ شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٤، ١٩٧٣م.

٤٢ ـ صابر طعيمة، الماسونية ذلك العالم المجهول، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٥م.

٤٣ ـ صالح زهر الدين، اليهود في تركيا ودورهم في قيام الحلف التركي الإسرائيلي، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، كفر نبرخ، ١٩٩٨م.

٤٤ ـ صموئيل إتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ترجمة جمال الدين أحمد الرفاعي، عالم المعرفة، ١٩٧، الكويت، بدون تاريخ.

٤٥ ـ عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٧م.

٤٦ ـ عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية والإسرائيلية، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٧م.

٤٧ ـ عبد الجليل شلبي، اليهود واليهودية، كتاب اليوم، القاهرة، عدد آذار ـ مارس، ١٩٩٧م.

٤٨ ـ عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، أربع أجزاء، القاهرة، بدون تاريخ.

٤٩ ـ عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، دار المعارف، القاهرة.

٥٠ ـ عبد الوهاب المسيري، اليد الخفية، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٨م.

٥١ ـ عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات والإستراتيجية، بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥م.

٥٢ ـ عرفة عبده علي، يهود مصر، بارونات وبؤساء، إيتراك للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م.

٥٣ ـ العلاقات الدولية في الفقه الإسلامي، لجنة من أساتذة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٩٤م.

٥٤ ـ علي حسون، الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ١٩٨٣م.

٥٥ ـ عمر أبو النصر، الدولة العثمانية من الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨م، موسوعة تاريخية مصورة، بدون ناشر، بدون تاريخ.

٥٦ ـ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩١٥م.

٥٧ ـ فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٩م.

٥٨ ـ فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، ١٩٨٣م.

٥٩ ـ فهمي الشناوي، مصرع الخلافة العثمانية، المختار الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٥م.

٦٠ ـ فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، ١٩٩٣م.

٦١ ـ ليلى عبد اللطيف أحمد، موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٧م.

٦٢ ـ محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ ـ ١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣م.

٦٣ ـ محمد الخير عبد القادر، نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٥م.

٦٤ ـ محمد بحر عبد المجيد، اليهود في الأندلس، المكتبة الثقافية، العدد ٢٣٧، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م.

٦٥ ـ محمد حرب، السلطان عبد الحميد آخر السلاطين العثمانيين الكبار، دار القلم، دمشق، ١٩٩٠م.

٦٦ ـ محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دار القلم، دمشق، ١٩٩٩م.

٦٧ ـ محمد حرب، المسلمون في آسيا الوسطى والبلقان، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، ١٩٩٣م.

٦٨ ـ محمد حرب، شهود يهوه، سلسلة دراسات تايخية، ط٢، بيروت، ١٩٨٣م.

٦٩ ـ محمد حرب، يهود الدونمة ودراسات تاريخية، مؤسسة الدراسات التاريخية، الكويت، بدون تاريخ.

٧٠ ـ محمد سرحان، النظام العثماني (الهجرة اليهودية إلى فلسطين ١٤٩٢ ـ ١٩٥٢م) دار دمشق، ١٩٩٣م.

٧١ ـ محمد سيد طنطاوي، القصة في القرآن الكريم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥م.

٧٢ ـ محمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط٢، القاهرة، ١٩٩٣م.

٧٣ ـ محمد عزه دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦م.

٧٤ ـ محمد علي الزعبي، الماسونية منشئة ملك إسرائيل، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٧٥ ـ محمد علي الزعبي، الماسونية في العراء، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

٧٦ ـ محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مطبعة التقدم، القاهرة، ١٩١٢م.

٧٧ ـ محمد محمد إبراهيم زغروت، دور يهود الدونمة في إسقاط الخلافة العثمانية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٩١م.

٧٨ ـ محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨م.

٧٩ ـ محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، دار رياض الريس، بيروت، ١٩٩٧م.

٨٠ ـ محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩ ـ ١٩٢٣م، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٩م.

٨١ ـ محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، العهد العثماني، المكتب الإسلامي، ج٨، بيروت، ١٩٨٧م.

٨٢ ـ مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، دار الحكمة، بيروت، ١٩٨٢م.

٨٣ ـ مصطفى الزين، ذئب الأناضول، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، قبرص، ١٩٩١م.

٨٤ ـ مصطفى طوران، يهود الدونمة، ترجمة كمال خوجه، دار الإسلام، إستانبول، ١٩٧٧م.

٨٥ ـ مصطفى كامل محمد، التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥م.

٨٦ ـ ميخائيل زفي، التاريخ، وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية، أورشليم، ١٩٦٦م.

٨٧ ـ ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣م.

٨٨ ـ ميم كامل أوكي، السلطان عبد الحميد بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ترجمة إسماعيل صادوق، الزهراء للأعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٢م.

٨٩ ـ هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٨م.

٩٠ ـ هنري لورنس، بونابرت والإسلام، بونابرت والدولة اليهودية، ترجمة بشير السباعي، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م.

٩١ ـ وثائق في الماسونية، مخطوط غير منشور، مركز بحوث العالم التركي، القاهرة.

٩٢ ـ ويل وايريل ديورانت، قصة الحضارة، ج٢، م٦، ترجمة عبد الحميد يونس، مكتبة القاهرة الكبرى، بدون تاريخ.

٩٣ ـ ويل وايريل ديورانت، قصة الحضارة، عصر الإيمان، ترجمة محمد بدران، ج١٣، م٤، بيروت.

٩٤ ـ يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، المجلد الثاني، منشورات مؤسسة فيصل، إستانبول، تركيا، ١٩٩٠م.

٩٥ ـ يلماز أوزتونا، الدول والأسر الحاكمة، مجلد٢، إستانبول، ١٩٩٦م.

٩٦ ـ يوسف الحكيم، سوريا والعهد العثماني، دار النهار، بيروت، ١٩٦٦م.

٩٧ ـ يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق، دار الوراق للنشر، لندن، ط٢، ١٩٩٧م.

٩٨ ـ يوسف سامي اليوسف، تاريخ فلسطين عبر العصور، الأهالي، دمشق، ١٩٨٩م.

ب ـ المراجع التركية:

1 - Abdurrahman Kucuk, Donmeler Tarihi, Ankara, 1992.

(عبد الرحمن كوتشوك (كوجوك)، تاريخ الدونمة، أنقرة، ١٩٩٢م).

2 - Harun Yahya, Yahudilik ve Masonluk, Istanbul, Tarihsiz.

(هارون يحيى، اليهودية والماسونية، إستانبول، بدون تاريخ).

3 - Hikmet Tanyu, Tarih Boyunca Yahudiler ve Turkler, c. I Istanbul, 1976.

(حكمت طانيو، اليهود والأتراك عبر التاريخ، ج١، إستانبول، ١٩٧٦م).

4 - Ilknur Polat Haydar Oglu, Osmanli Imparatorlugunda Yabanci Okullar, Ankara, 1990.

(إيلك نور بولاط حيدر أوغلو، المدارس الأجنبية في الدولة العثمانية، أنقرة، ١٩٩٠م).

5 - Ismail Hami Danismend, Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, 4.c. Istanbul, 1972.
(إسماعيل حامي دانشمند، تقويم التاريخ العثماني الموضح، ٤ج، إستانبول، ١٩٧٢م).

6 - Izzet Nurigun ve Yalcin Celikler, Masonluk ve Masonlar, Istanbul, 1968.
(عزت نوري كون، وياليجن جليكلر، الماسونية والماسون، إستانبول، ١٩٦٨م).

7 - Mustafa Kara, Tekkeler ve Zaviyeler, Istanbul, 1980.
(مصطفى قارا، التكايا والزوايا، إستانبول، ١٩٨٠م).

8 - Nahid Dincer, Yabanci Ozel Okullar, Istanbul, Tarihsiz.
ناهد دينتشر، المدارس الأجنبية الخاصة، إستانبول، بدون تاريخ).

9 - Necat Goyunc, Osmanli Idaresinde Ermeniler, Istanbul, Gultepe yay. 1983.
(نجات كويونتش، الأرمن في ظل الحكم العثماني، إستانبول، ١٩٨٣م).

10 - Necdet Sevinc - Ajan Okullari, Istanbul, 1975.
(نجدت سَوِنْج، مدارس العملاء، إستانبول، ١٩٧٥م).

11 - Osman Ergin - Turkiye Maarif Tarihi. c.3, Istanbul.
(عثمان أركين، تاريخ المعارف التركية، مجلد ٣، إستانبول).

12 - Peter. Alford Andrews Turkiyede Etnik Grplar, Turkcesi, Mustaf Kupus Oglu, 1992.
(بيتر ألفرد أندروز، المجموعات العرقية في تركيا، ترجمه إلى التركية مصطفى كوبوش أوغلو، دار أند للنشر، إستانبول، ١٩٩٢م).

13 - Uygur Kocabasoglu, Osmanli Impartorlugunda xix. Yuzilda Amerikan Yuksek Oklluari, Ankara, 1988.
(أويغور، قوجاباش أوغلو، المدارس الأمريكية العالية في القرن ١٩ في الإمبراطورية العثمانية، أنقرة، ١٩٨٨م).

14 - Yilmaz Oztuna, Buyuk Turkiye Tarihi, c.7, Istanbul. 1977.
(يلماز أوزتونا، تاريخ تركيا الكبير، مجلد ٧، إستانبول، ١٩٧٧م).

جـ ـ المراجع الإنجليزية:

1 - Anderson, Ewan W. Water Geopolitics in the middle East: The Key Countries. Conference on U.S. Foreign Policy On Water Resources in the Middle East: Instrument for Peace and Development, CSIS, Washhington D. C. 24 November, 1986, P. 191, Http://WWW. Access, ch/ tuerkei/.

2 - Arab Foreign Ministers Urge Turkey to Break off its Alliance with Israel. The Arab League Council Meeting. 23 September, 1998. http: //ink. yahoo. com.

3 - Demir, Metehan. Turkish - Israeli Ties in the Sportlight. Turkish Daily News. 16 May, 1997. http: //www. Turkish Daily News. com.

4 - Direction of Trade Statistics. Yearbook, 1989.

5 - Hanieh, Adam. The Israeli Economy and Middle East peace. Green Left Weekly Home Page. http: //jinx. sistm. unsw. edu. au/.

6 - Kolars, John f. Problems of International River Manaqment: The Case of Euphrates. "Middle East Water Forum", Cairo, 7 - 10 February, 1993, p. 49. http: //www. access. ch/tuerkei/

7 - Show, Stanford J. Turkey and the Holocaust. p. 14 - 26, Hong Kong, 1998.

د ـ الدوريات:

١ ـ الدوريات العربية:

١ ـ التحولات الإستراتيجية في العالم الغربي، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩١م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢م.

٢ ـ التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، التقرير الإستراتيجي ١٩٩٨م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بالأهرام، كانون الثاني ـ يناير، ١٩٩٩.

٣ ـ التفاعلات العربية التركية، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٩م، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٠م.

٤ ـ حسين معلوم، الصراع التركي الإيراني وتداعياته على المنطقة العربية، السياسة الدولية، عدد ١١٤، تشرين الأول ـ أكتوبر، ١٩٩٣م.

٥ ـ السياسة الدولية، عدد ٨٢ تشرين الأول ـ أكتوبر، ١٩٨٥م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام.

٦ ـ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، التقرير الإستراتيجي ١٩٩٧م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٨م.

٧ ـ مصطفى كامل محمد، الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص، السياسة الدولية، عدد ١٢٩، تموز ـ يوليو ١٩٩٧م.

٨ ـ هاني رسلان، تركيا وأمن الخليج، السياسة الدولية، عدد ١٠٥، ١٩٩١م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام.

٩ ـ جريدة (أخبار اليوم) المصرية:

١٩/ ٦/ ١٩٩٩م، ٢٤/ ٧/ ١٩٩٩م.

١٠ ـ جريدة (الأهرام) المصرية:

١٢/ ٣ /١٩٧٩م، ١١/ ٦ /١٩٩٦م، ٣ /١٠/ ١٩٩٦م، ٤ /١٠/ ١٩٩٦م، ٢٢/ ١ /١٩٩٨م، ٣ / ٢ /١٩٩٨م، ٢٧/ ٣ /١٩٩٨م، ١٢/ ٥ /١٩٩٨م، ١٠/ ٧ /١٩٩٨م، ٨ / ٩ /١٩٩٨م، ١٠/ ٩ /١٩٩٨م، ١٥/ ٩ /١٩٩٨م، ١٧/ ٩ /١٩٩٨م، ٢٢/ ٩ /١٩٩٨م، ٥ /١٠/ ١٩٩٨م، ٦ /١٠/ ١٩٩٨م، ٧ /١٠/ ١٩٩٨م، ٨ /١٠/ ١٩٩٨م، ١٠/ ١٠/ ١٩٩٨م، ١٤/ ١٠/ ١٩٩٨م، ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٨م، ٢١/ ١٠/ ١٩٩٨م، ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٨م، ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٨م، ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٨م، ٣١/ ١٠/ ١٩٩٨م، ٢٧/ ١١/ ١٩٩٨م، ٥ /١٢/ ١٩٩٨م، ٧ /١٢/ ١٩٩٨م، ٣ / ٢ /١٩٩٩م، ١٦/ ٢ /١٩٩٩م، ٢٥/ ٢ /١٩٩٩م، ١٧/ ٥ /١٩٩٩م، ٢٠/ ٧ /١٩٩٩م، ٢٤/ ٧ /١٩٩٩م، ٢٥/ ٧ /١٩٩٩م، ٢٧/ ٧ /١٩٩٩م، ٢٦/ ٨ /١٩٩٩م، ٨ /١١/ ١٩٩٩م، ٩ /١٢/ ١٩٩٩م، ١٢/ ١٢/ ١٩٩٩م، ١٤/ ١٢/ ١٩٩٩م، ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٩م، ١٦/ ١ /٢٠٠٠م.

١١ ـ جريدة (الحياة) اللندنية:

٢٤/ ١ /١٩٩٨م، ٣ / ٢ /١٩٩٨م، ٣ / ٧ /١٩٩٨م، ١٤/ ٧ /١٩٩٨م، ١٠/ ٩ /١٩٩٨م، ٢٠/ ٩ /١٩٩٨م، ٢ /١٠/١٩٩٨م، ٥ /١٠/١٩٩٨م، ٦ /١٠/١٩٩٨م، ١٠/١٠/١٩٩٨م، ١٢/١٠/١٩٩٨م، ١٣/١٠/١٩٩٨م، ١٥/١٠/١٩٩٨م، ١٧/١٠/١٩٩٨م، ٢٠/١٠/١٩٩٨م، ٢١/١٠/١٩٩٨م، ٢٣/١٠/١٩٩٨م، ٢٤/١٠/١٩٩٨م، ٢٥/١٠/١٩٩٨م، ٢٧/١٠/١٩٩٨م، ١٨/ ١ /١٩٩٩م، ١٥/ ٢ /١٩٩٩م، ٢٢/ ٢ /١٩٩٩م، ٢٥/ ٣ /١٩٩٩م، ١ / ٤ /١٩٩٩م، ٢٤/ ٤ /١٩٩٩م، ١٣/ ٥ /١٩٩٩م، ١٥/ ٥ /١٩٩٩م، ٧ / ٦ /١٩٩٩م، ٧ / ٧ /١٩٩٩م، ٨ / ٧ /١٩٩٩م، ١١/ ٧ /١٩٩٩م، ١٦/ ٧ /١٩٩٩م، ٢٠/ ٧ /١٩٩٩م، ٢٤/ ٧ /١٩٩٩م، ٨ /١٠/١٩٩٩م، ١٩/١١/١٩٩٩م، ٢٤/١١/١٩٩٩م، ٢٦/١١/١٩٩٩م، ٣٠/١١/١٩٩٩م، ٥ /١٢/١٩٩٩م، ١١/١٢/١٩٩٩م، ١٢/١٢/١٩٩٩م، ١٣/١٢/١٩٩٩م، ٢٤/١٢/١٩٩٩م، ٢٧/١٢/١٩٩٩م، ١١/ ١ /٢٠٠٠م، ١٤/ ١ /٢٠٠٠م، ١٥/ ١ /٢٠٠٠م، ١٦/ ١ /٢٠٠٠م.

١٢ ـ جريدة (الشرق الأوسط)، ٢٨/ ٥ /١٩٩٨م.

١٣ ـ جريدة (الشعب) المصرية، ١٣/ ١/ ١٩٩٨م.

١٤ ـ جريدة (السفير) اللبنانية، ٢٤/ ٧/ ١٩٩٦م.

١٥ ـ جريدة (المنار) رشيد رضا، ج١٠، م١٣.

١٦ ـ (الأسبوع العربي)، ٢٤/ ٦/ ١٩٩٦م.

١٧ ـ مجلة (البحوث والدراسات العربية)، العدد ٢٨، كانون الأول ـ ديسمبر، ١٩٩٧م.

١٨ ـ مجلة (البيان)، عدد ٩٦، كانون الثاني ـ يناير، ١٩٩٦م، السنة ١٠، لندن.

١٩ ـ مجلة (الشاهد)، عدد ١١، أيار ـ مايو، ١٩٩٥م.

٢٠ ـ (الملف السياسي)، عدد ٤١٥ ، ٣٠ نيسان ـ أبريل، ١٩٩٩م، الإمارات العربية المتحدة.

المقالات:

١ ـ أحمد الكايد، الأمن المائي العربي، مجلة الشاهد، قبرص، عدد ١٢٨ نيسان ـ أبريل، ١٩٩٦م.

٢ ـ أحمد تهامي عبد الحي، تركيا وتوسيع الناتو، الفرص والمخاطر، السياسة الدولية، عدد ١٢٩ ، تموز ـ يوليو، ١٩٩٧م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣ ـ أربكان: لهذه الأسباب أتعاون مع إسرائيل، محضر لقاء رئيس الوزراء التركي مع قادة الإخوان المسلمين، مجلة الوسط، السعودية، عدد ٢٥٧، ٣٠/ ١٢/ ١٩٩٦م.

٤ ـ أسامة الغزالي حرب، المسألة التركية، جريدة الأهرام المصرية، ١٩/ ١/ ١٩٩٩م.

٥ ـ حسن السعدي، الاتفاق العسكري التركي ـ الصهيوني، مجلة الشاهد، قبرص، عدد ١٢٩ أيار ـ مايو، ١٩٩٦م، نيقوسية، قبرص.

٦ ـ حسني محلي، لماذا رجحت تركيا الخيار الإسرائيلي، جريدة الشعب العربي، جريدة إسبوعية سياسية، تصدر عن حزب الشعب العربي الديمقراطي، لندن، عدد ٣٤، كانون الثاني ـ يناير، ١٩٩٨م.

٧ ـ رضا محمد هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، عدد ١٣٢ ، نيسان ـ أبريل، ١٩٩٨م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

٨ ـ رضا هلال، التحالف التركي الإسرائيلي تحت غطاء (الرفاه الإسلامي) مقال جريدة (الأهرام) ٧/ ٧/ ١٩٩٧م.

٩ ـ سعد ناجي جواد، منعم صاحي حسني: الأمن التركي بين مهمتين، مجلة (الشاهد) العدد ١١٦، نيسان ـ أبريل، ١٩٩٤م.

١٠ ـ سها بوليك باشا، تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدول العربية المجاورة، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، مجلة فصلية، عدد ٤٨، تموز ـ يوليو، تشرين الأول ـ أكتوبر، ١٩٩٨م.

١١ ـ سيد عبد المجيد، ١٤/٨/١٩٩٩م، جريدة الأهرام المصرية.

١٢ ـ سيد عبد المجيد، تركيا تعيش هاجس السلام بين سوريا وإسرائيل، جريدة (الأهرام) المصرية، ٢٨/١٢/١٩٩٩م.

١٣ ـ سيد عبد المجيد، رسالة أنقرة، ٢١/٩/١٩٩٨م، جريدة (الأهرام) المصرية.

١٤ ـ سيد عبد المجيد، رسالة أنقرة، ٤/٨/١٩٩٩م، جريدة (الأهرام) المصرية.

١٥ ـ عبد الحليم المحجوب، (الأهرام) المصرية، ٢١/١٠/١٩٩٨م.

١٦ ـ عبد الوهاب المسيري، يهود أم جماعات يهودية، جريدة (الشرق الأوسط)، ٢٣/٦/١٩٩٤م.

١٧ ـ عبد الحميد الكفافي، البعد الاقتصادي للعلاقات التركية الإسرائيلية، جريدة (الحياة)، ١٤/٢/١٩٩٨م.

١٨ ـ علي محمد رجب، الهيمنة الأمريكية على حلف الأطلسي، مجلة (الحرس الوطني) السعودية، عدد ٢٠٩، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٩م.

١٩ ـ قاسم محمد جعفر، التحالف الإسرائيلي ـ التركي: كيف تعدل سوريا ميزان القوى؟ مجلة (الوسط)، عدد ٣١١، السعودية، ١٢/١/١٩٩٨م.

٢٠ ـ محمد حرب، تركية.. ديمقراطية تحت وصاية الجيش، أربكان لا يملك إلغاء الاتفاق التركي الإسرائيلي، جريدة (البيان) الإمارات العربية المتحدة، عدد ٣٠٣، ٧/٣/١٩٩٧م.

٢١ ـ محمد حرب، اتفاق أنقرة ـ تل أبيب في الإعلام التركي، جريدة (الأهرام) المصرية، ١٩٩٦/٦/١م.

٢٢ ـ محمد حرب، الاتفاق التركي الإسرائيلي، وتأثيره على الجيران العرب، جريدة (الوفد)، عدد ٢٨٩٤، حزيران ـ يونيو، ١٩٩٦م.

٢٣ ـ محمد حرب، (حزب السلامة الوطني)، مجلة (المجتمع) الكويتية، العدد ٣١٠، السنة الرابعة، تموز ـ يوليو، ١٩٧٦م.

٢٤ ـ محمد حرب، السالنامة العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج والجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، عدد ٣٣، السنة التاسعة، كانون الثاني ـ يناير، ١٩٨٣م.

٢٥ ـ محمد حرب، المسلمون الأتراك يدينون الاتفاق التركي الإسرائيلي، جريدة (الأحرار) المصرية، ١٩٩٦/٦/٢٨م.

٢٦ ـ محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، رسائل النداء الجديد، عدد ٤٣، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢٧ ـ محمد حرب، حب مصر في قلوب الأتراك، (الأهرام) المصرية، ١٩٩٩/١٠/١م.

٢٨ ـ محمد حرب، حول زيارة ديميريل لمصر، (الوطن العربي) عدد ١٠٧٣، ١٩٩٧/٩/٢٦م.

٢٩ ـ محمد حرب، خواطر عائد من إستانبول، الوعي الإسلامي في تركيا، جريدة (الأحرار)، ١٩٩٦/١١/١٥م.

٣٠ ـ محمد حرب، محمد علي آغجا، ظاهرة التمرد في المجتمع التركي ضد المعاصر، (المجتمع)، عدد ٥٣٤.

٣١ ـ محمد حرب، موثيز كوهين عثماني من قادة الطورانية، مجلة (العربي) الكويتية، ١٩٨٢م.

٣٢ ـ محمد حرب، موقف الرفاه تجاه إسرائيل، جريدة (الشعب) المصرية، ٢ تموز ـ يوليو، ١٩٩٦م.

٣٣ ـ محمد حرب، يهود الدونمة إلى الآن يحجون ويصومون ويدخلون المساجد، مجلة (العربي) الكويتية، العدد ٢٥٥، ١٩٨٠م.

٣٤ ـ محمد عبد السلام موسى، خمسة عوائق بين العرب وتركيا في الطريق إلى طشقند، مجلة (الشاهد)، عدد ١١٧، أيار ـ مايو، ١٩٩٥م.

٣٥ ـ محمد نور الدين، الأقليات الدينية والعرقية في تركيا ـ المجتمع والكيان والتحديات، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، عدد ٢٤، نيسان ـ أبريل، ١٩٩٨م.

٣٦ ـ محمد نور الدين، العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، شؤون تركيا، عدد ١١، ربيع ١٩٩٤م.

٣٧ ـ محمد نور الدين، الاقتصاد التركي خلال سبعين عاماً: مؤشرات وأرقام، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد ١٠، شتاء ١٩٩٤م.

٣٨ ـ محمد نور الدين، الحركة الماسونية في تركيا الآن: ثمانية آلاف عضو في مئة محفل، شؤون تركيا، عدد ١١، ربيع ١٩٩٤م.

٣٩ ـ محمد نور الدين، العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: زراعة وسياحة وأكراد، شؤون تركيا، عدد ٩، ١٩٩٣م.

٤٠ ـ محمد نور الدين، المواجهة بين الرفاه والعسكر، مجلة (شؤون الأوسط)، عدد ٦٤، آب ـ أغسطس، ١٩٩٧م، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان.

٤١ ـ محمد نور الدين، اليهود في تركيا ـ أرقام ومعطيات، شؤون تركيا، عدد ٣، تشرين الثاني ـ نوفمبر، ١٩٩٢م.

٤٢ ـ محمد نور الدين، تشيتين في إسرائيل: مرحلة جديدة من الاتفاق

والاختلاف، شؤون تركيا، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ج١٠، شتاء ١٩٩٤م.

٤٣ ـ مصطفى كامل محمد، تركيا القدرة والتوجه والدور، كراسات إستراتيجية، عدد ٤٧، السنة السادسة، ١٩٩٦م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

٤٤ ـ مها عبد الفتاح، خيوط متشابكة تركيا مع الأكراد والعراق وأمريكا والقاسم المشترك بينهم إسرائيل، جريدة (أخبار اليوم)، ٢٦/٦/١٩٩٩م.

٤٥ ـ ميشيل كيلو، تركيا في مواجهة التبدلات، مجلة (الشاهد)، قبرص، عدد ١٣٨، شباط ـ فبراير، ١٩٩٧م.

٤٦ ـ هيثم الكيلاني، الاتفاق التركي الإسرائيلي، مجلة (الحرس الوطني) السعودية، عدد ٢٠٨، تشرين الأول ـ أكتوبر، ١٩٩٩م.

٤٧ ـ اليان الأحمر، الإرهاب عقيدة صهيونية والتوراة قاعدته الدينية، مجلة (الشاهد)، عدد ١١٨، حزيران ـ يونيو، ١٩٩٥م.

٢ ـ الدوريات التركية:

1 - Abdulmelik Otegen, Gundemi Yonlendirmeye Calisiyolar, Akit, 18 Aralik 1998.

عبد الملك أوتجان، يحاولون توجيه جداول الأعمال في تركيا، جريدة (العقد) التركية، ١٨ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٩٨م.

2 - Ahmet Harun, Biri Mason Biri donme, Akit, 13 Ekim, 1999.

أحمد هارون، أحدهم ماسوني ـ والآخر دونمة، جريدة (عقد) التركية، ١٣ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٩م.

3 - Ahmet Merdivanci, Robert Kolejin ilk kirk Yilinda Kolejde Yetistirilmis olan Bulgarlar, Tanin Dergisi, 1, Mart, 1988.

أحمد مرديوانجي، البلغار الذين تخرَّجوا في أول أربعين سنة في روبرت كوليج، مجلة (طنين)، أول آذار ـ مارس ١٩٨٨م.

4 - Akit, Haber Merkezi, Azinlik Hakki Istiyoruz, Akit, 12 Eylul, 1999.

جريدة (العقد) مركز أخبار جريدة عقد، نريد حق الأقلية، جريدة (عقد)، ١٢ أيلول - سبتمبر ١٩٩٩م.

5 - Akit, Israilin Erbakan Korkusu, 1 temmuz, 1996.

(العقد) خوف إسرائيل من أربكان، جريدة (العقد) أول تموز - يوليو ١٩٩٦م.

6 - Alpay Kabacali, Robert Kolejden Bogazicine 130 yil, Skylife, Ekim 1993.

آلباي قاباجه علي، ١٣٠ سنة من رويرت كوليج إلى جامعة البسفور، مجلة (سكاي لايف) تشرين الأول - أكتوبر ١٩٩٣م.

7 - Basbakan yilmaz Soykirim muzesinde, Akit, 8 Eylul, 1998.

(العقد) رئيس الوزراء يلماز في متحف التصفية العرقية، جريدة (العقد) ٨ أيلول - سبتمبر ١٩٩٨م.

8 - Dugu Bazoglu Sezer, Israil iliskileri gercekcimi? 22 Ekim, 1998.

دوغو باز أوغلو سزر، العلاقات مع إسرائيل، هل هي حقيقة؟ ٢٢ تشرين الأول - أكتوبر ١٩٩٨م.

9 - Gengiz Candar, Demirel Niye Israilde, Sabah, 15 Temmuz, 1999.

جنكيز جاندار، لماذا ديميريل في إسرائيل، جريدة (صباح) ١٥ تموز - يوليو ١٩٩٩م.

10 - G. K. urmaydan Israil Savunmasi, Zaman, 3 Temmuz, 1996.

(زمان) دفاع من هيئة أركان حرب الجيش التركي عن إسرائيل، جريدة (زمان)، ٣ تموز - يوليو ١٩٩٦م.

11 - Hanife Rumeysa, Turkiye Israille Mahkum, Yeni Safak, 17 Aralik, 1997.

حنيفة رميثا، تركيا محكومة بإسرائيل (يني شفق)، ١٧ كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٧م.

12 - Hurriyet, Israille Ticari Anlasma, 17 Haziran, 1996.

(حريت) الاتفاق التجاري مع إسرائيل، جريدة (حريت)، ١٧ حزيران - يونيو ١٩٩٦م.

13 - Huseyin Aykol, Turkiye Artik buyuk Israildir, Gundem, 19 Ocak, 1998.

حسين آي قول، تركيا هي إسرائيل الكبرى، كوندم، ١٩ كانون الثاني - يناير ١٩٩٨م.

14 - Iran: yilmaz diyet oduyor, Yeni Safak, 8 Eylul, 1998.

(يني شفق)، إيران تقول: إن يلماز يدفع الدية، جريدة (يني شفق)، ٨ أيلول - سبتمبر ١٩٩٨م.

15 - Israil Irani Vuracak, Yeni Safak, 10 Aralik, 1997.

(يني شفق)، إسرائيل ستضرب إيران، جريدة (يني شفق)، ١٠ كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٧م.

16 - Israilin En Onemli Ittifaki, Cumhuriyet, 18 Haziran, 1990.

(جمهوريت)، أهم اتفاق عقدته إسرائيل، جريدة (جمهوريت)، ١٨ حزيران - يونيو ١٩٩٠م.

17 - M. Ahmet varol, Israil Turkiyeye Dost Olabilirmi? Akit, 8 Eylul 1998.

م. أحمد وارول، هل يمكن أن تكون إسرائيل صديقة لتركيا؟ جريدة (عقد)، ٨ أيلول - سبتمبر ١٩٩٨م.

18 - M. Ahmet Varol, Israil Turkiyeye dost mu? Akit, 16 Eylul 1998.

م. أحمد وارول، هل تركيا صديقة لإسرائيل؟ جريدة (عقد)، ١٦ أيلول - سبتمبر ١٩٩٨م.

19 - Mehmet Ali Birand, Israil ile anlasmayi Kim Buhale Getirdi? Sabah, 22 Haziran, 1996.

محمد علي بيراند، من أوصل المعاهدة مع إسرائيل إلى هذه الحال؟ جريدة (صباح)، ٢٢ حزيران - يونيو ١٩٩٦م.

20 - Mehmet Ali Kislali, ABD - Turkiye Israil, Radikal, 12 Subat, 1999.
محمد علي قشلالي، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا وإسرائيل، جريدة (راديكال)، ١٢ شباط - فبراير ١٩٩٩م.

21 - Milliyet, Israille Ticaret Anlasmasina Onay, 13 Ocak 1997.
(ميلليت)، التصديق على اتفاقية التجارة مع إسرائيل، جريدة (ميلليت)، ١٣ كانون الثاني - يناير ١٩٩٧م.

22 - Mim Kemal Oke, Evren, ABD ve Robert Kolej, Tercuman, 3/7/1988.
ميم كمال أوكه، افرن، الولايات المتحدة الأمريكية وروبرت كوليج، جريدة (توجمان)، ٣/ ٧/ ١٩٨٨م.

23 - Mossadin etkisi Arti, Radikal, 26 Subat 1999.
(راديكال)، ازدياد تأثير الموساد، جريدة (راديكال)، ٢٦ شباط - فبراير ١٩٩٩م.

24 - Mustafa Esmen, Ito: Israille Isbirligi Turkiyeye Her Kapiyi acar, Hurriyet, 25 Mayis, 1999.
مصطفى أسمن، التعاون مع إسرائيل يفتح كل باب موصد أمام تركيا، (حريت)، ٢٥ أيار - مايو ١٩٩٩م.

25 - Mutlu Colgecen, Uclu Blokun Temelleri Atiliyor. Yeni Safak, 8 Eylul, 1998.
موطلو جول كجن، إرساء أسس الكتلة الثلاثية، جريدة (يني شفق)، أيلول - سبتمبر ١٩٩٨م.

26 - Okan Sari Kaya, Ihanet Teorisi, Oncu, 28 Eylul 1999.
أوقان صاري قايا، نظريات المكيدة، جريدة (أونجو)، ٢٨ أيلول - سبتمبر ١٩٩٩م.

27 - Onder Yilmaz, Orta Dogu, Yeni Yol, Milli Yet 9 Eylul, 1998.
أوندر يلماز، الشرق الأوسط، طريق جديد، جريدة (ميلليت)، ٩ أيلول - سبتمبر ١٩٩٨م.

28 - Oytun H. Sahin, Milli gorus - Israil, Orta Dogu, Eylul, 1998.

أوي طون، هـ. شاهين، ملي كوروش، النظرة الوطنية وإسرائيل، جريدة (أورطه دوغو) (الشرق الأوسط)، أيلول - سبتمبر ١٩٩٨م.

29 - Sami Kohen, Demirel Mesaji, Milliyet, 15 Temmuz 1999.

سامي كوهين، رسالة ديميريل، جريدة (ميلليت)، ١٥ تموز - يوليو ١٩٩٩م.

30 - Selahattin Galip, Turkiyede Donmeler Ve Donmelik, Kiracli Yayinlari, Istanbul, 1977.

صلاح الدين غالب، يهود الدونمة ومذهبهم في تركيا، دار قيرجالي، إستانبول، ١٩٧٧م.

31 - Semiha Safak, Israilin Yakin Dostu Turkiye, Orta Dogu 28 Agustos, 1999.

سميحة شفق، تركيا صديق قريب لإسرائيل، جريدة (أورطا دوغو)، ٢٨ آب - أغسطس ١٩٩٩م.

32 - Sukru Elekdag, Israille Iliskiler, Milliyet, 12 Ocak, 1998.

شكري ألَك إداغ، العلاقات مع إسرائيل، جريدة (ميلليت)، ١٢ كانون الثاني - يناير ١٩٩٨م.

33 - Taha Kivanc, GAP Israil'e Satildi mi? Yeni Safak, 13 Nisan, 1999.

طه كيوانج، هل تم بيع مشروع جنوب شرق الأناضول (الجاب) إلى إسرائيل، ١٣ نيسان - أبريل ١٩٩٩م.

34 - Turk - Israil birligi ABD Plani, Zaman 13 Aralik, 1997.

(زمان) خطة أمريكا في الاتفاق التركي الإسرائيلي، ١٣ كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٧م.

35 - Turk - Israil eksenine Amerikan Takviyesi, Yeni Safak, 22 Ekim, 1999.

(يني شفق)، التقوية الأمريكية لجبهة تركيا - إسرائيل، (يني شفق)، ٢٢ تشرين الأول - أكتوبر ١٩٩٩م.

36- Turkiye - Israil - Suriye Surecinden Endiseli, Dunya, 22 Aralik, 1999.

(دنيا)، تركيا حزينة وقلقة من المباحثات الإسرائيلية السورية، جريدة (دنيا)، ٢٢ كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٩م.

37 - Turkiye ve Dort Tane Mason Locasi, Akit, 16 Sybat, 1998.

تركية وأربعة محافل ماسونية، جريدة (العقد) التركية، ١٦ شباط - فبراير ١٩٩٨م.

38 - Yeni Safak, 20 Eylul, 1999.

(يني شفق)، ٢٠ أيلول - سبتمبر ١٩٩٩م، (إسرائيل تستولي على الأراضي الأذرية).

39 - Yeni Yuzyil, Turkiye - Israil - Iran Suriye eksenine Karsi, 26 Haziran, 1996.

(يني يوزييل)، تحالف تركيا وإسرائيل ضد جبهة إيران وسوريا، (يني يوزييل)، ٢٦ حزيران - يونيو ١٩٩٦م.

40 - Zafer Arapgirli, Mosadla derin Ortaklik, Milliyet, 25 Subat, 1999.

ظفر عرب كيرلي، شراكه عميقة مع الموساد، (ميلليت)، ٢٥ شباط - فبراير ١٩٩٩م.

41 - Zaman, Selcukgul Tasli, Israille Ilisikler Sratejikmi? 21 Aralik, 1997.

سلجوق كول طاشلي، هل العلاقات مع إسرائيل علاقة إستراتيجية؟، جريدة (زمان)، ٢١ كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٧م.

الدوريات الإسرائيلية :

١ - أفرايم سانا (وحدنا أمام إيران) صحيفة (معاريف) الإسرائيلية في ٢٦/ ٩/ ١٩٩٧م، مختارات إسرائيلية، عدد ٣٥، تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٩٧م.

٢ - أمنون بارزيلاي (الكل يسافر إلى تركيا)، صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية، ٨/ ١٢/ ١٩٩٧م، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد ٣٨، شباط - فبراير ١٩٩٨م.

٣ ـ آهرون أمير (صد الإهانة) صحيفة (معاريف) الإسرائيلية بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٩٨م، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٤٦، تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٨م.

٤ ـ تسفي برئيل (صديقتنا الكبيرة إيران) صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية بتاريخ ١/ ٦/ ١٩٩٧م، مختارات إسرائيلية، عدد ٣١، تموز ـ يوليو ١٩٩٧م.

٥ ـ حاييم بيكريش، تعاون لم نشهد مثيلاً له مع تركيا، صحيفة (هتسوفيه) الإسرائيلية، ٢٩/ ١/ ١٩٩٦م، مختارات إسرائيلية، العدد ١٥، آذار ـ مارس ١٩٩٦م.

٦ ـ حوار مع بروفيسور باري روبين، صحيفة (هتسوفيه) الإسرائيلية، ٢٦/ ٥/ ١٩٩٧م، مختارات إسرائيلية، عدد ٣١، تموز ـ يوليو ١٩٩٧م.

٧ ـ دان أفيدان، إيران تحاول التزوُّد بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية إلى جانب جهودها في المجال النووي، صحيفة (دافار)الإسرائيلية، ١٠/ ١/ ١٩٩٥ مختارات إسرائيلية، عدد ٢، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، شباط ـ فبراير ١٩٩٥م.

٨ ـ يعقوب ادلشتاين، جريدة (هتسوفيه) الإسرائيلية، ٢٢/ ١/ ١٩٩٦م، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ١٥، السنة الثانية، آذار ـ مارس ١٩٩٦م.

٩ ـ يواف ليمور، صحيفة (معاريف) الإسرائيلية ٥/ ٥/ ١٩٩٧م، مختارات إسرائيلية، عدد ٣٠، حزيران ـ يونيو ١٩٩٧م.

١٠ ـ يوسي ملمان، خبراء إسرائيليون ساعدوا تركيا في مكافحة المتمرّدين الأكراد، صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩م، مختارات إسرائيلية، عدد ٥١، آذار ـ مارس ١٩٩٩م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

هـ ـ الرسائل الجامعية:

١ ـ أحمد فهد الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير

منشورة، بإشراف الأستاذ الدكتور صلاح العقاد والأستاذ الدكتور محمد حرب، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٨٣م.

٢ - أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير منشورة - دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥م.

٣ - أميرة محمد كامل الخربوطلي، العلاقات المصرية التركية، ١٩٥٢ - ١٩٧١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، بإشراف الأستاذ الدكتور بطرس بطرس غالي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩م.

٤ - سهيل محمد صابان، المؤسسات التعليمية الأجنبية في نهايات الخلافة العثمانية في إستانبول، رسالة ماجستير، إشراف الأستاذ الدكتور محمد حرب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، قسم الثقافة الإسلامية، ١٤٠٩هـ.

٥ - كمال السعيد حبيب، الأقليات والممارسة السياسية في الخبرة الإسلامية - دراسة حالة الدولة العثمانية - رسالة ماجستير غير منشورة، بإشراف الأستاذ الدكتور علي الدين هلال، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥م.

٦ - محمد حرب، الشعر التركي المعاصر من بداية الحركة الكمالية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد السعيد، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الدراسات الشرقية.

٧ - محمد حسين الطنوبي، الحركة الكمالية والعلمانية في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، بإشراف الأستاذ الدكتور حسن محمد صبحي، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩م.

* * *



محتويات
القسم الثاني

* * *